



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية



قسم العلوم الاجتماعية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

**النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه
الصحراوية في الجزائر - حالة مدينة خنشلة -**

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علم الاجتماع الحضري

إشراف الأستاذ الدكتور/ تومي رياض

إعداد طالب الدكتوراه/ غربي عبد الحق

السنة الجامعية: 2025 / 2026



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

**النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه
الصحراوية في الجزائر - حالة مدينة خنشلة -**

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في علم الاجتماع الحضري

إشراف الأستاذ الدكتور/ تومي رياض

إعداد طالب الدكتوراه/ غربي عبد الحق

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	اللقب والاسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	هادفي سمية	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
02	تومي رياض	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
03	مرايط رشيد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا مناقشا
04	سماعلي عمار	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	عضوا مناقشا
05	فتيحة طويل	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا مناقشا
06	رحامنية سعيدة	أستاذ محاضر -أ-	جامعة عباس لغرور خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/ 2026

إهداء

الحمد والشكر لله قبل كل شيء، أما بعد:

إلى والديّ الكريمين، اللذين لو كتبتُ فيهما أطروحةً كاملة ما وفيئتهما حقهما.

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا لي السند في رحلة إنجاز هذا العمل الأكاديمي.

إلى ذلك الركن الهادئ في بيت عمّي، حيث جلستُ أنا وحاسوبي وكتبي لساعات، وأحيانًا لأيام، أقرأ وأفكر وأكتب وأحرر فصول هذا العمل.

إلى صديقي طالب الدكتوراه "عبد المؤمن العايب" الذي وافته المنية وهو في طريق إنجاز أطروحته أسأل الله أن يتغمّده برحمته، وأن يسكنه فسيح جنّاته، وأن يُنزل الصبر والسكينة على والده وإخوته وليكن هذا العمل صدقةً على روحه الزكية.

إلى رفيق الدرب وصديقي في رحلة البحث العلمي، طالب الدكتوراه رياض خيري، كل التمنيات لك بالتوفيق في مسار إنجاز أطروحتك ومناقشتها بإذن الله.

إلى تلك اللحظات التي صاحبنتني في إنجاز هذا العمل الأكاديمي، لحظاتٍ امتزج فيها التوتر بالغضب والفرح بالتفاؤل، والتشاؤم باليأس أحيانًا، والحماس بالاندفاع، والإرهاق بالثبات.

وإلى المستقبل الذي لا يزال مجهولاً في هذه الرقعة الجغرافية ... علّه يكون أرحم وأفضل ممّا مضى.

طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

شكر وتقدير

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أقدم شكري لأستاذي " تومي رياض " المشرف على هذا العمل الذي ساعدني على إتمام وإخراج هذا البحث في هذا الشكل النهائي من خلال توجيهاته ونصائحه.

كما لا يفوتني تقديم الشكر لكل المؤسسات المحلية بمدينة خنشلة الذين قدموا لنا كافة التسهيلات وعلى رأسهم مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية الفلاحة، مديرية البيئة، مديرية السكن، مصلحة أدوات التهيئة والتعمير بمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء، رئيس لجنة السكن والتعمير بالمجلس الشعبي الولاوي.

فهرس المحتويات

5	فهرس المحتويات
13	فهرس الجداول
15	فهرس الأشكال
17	فهرس الخرائط
19	فهرس الصور
20	قائمة الاختصارات
I	ملخص الدراسة:
III	ABSTRACT:
IV	RESUME :
أ	مقدمة:
34	الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة
34	1. تمهيد:
35	2. أسباب اختيار الموضوع:
35	1.2. أسباب ذاتية:.
35	2.2. أسباب موضوعية:
36	3. أهداف الدراسة:
37	4. أهمية الدراسة:
38	5. اشكالية الدراسة:
44	6. مفاهيم الدراسة:
44	1.6. النمو الحضري:
48	2.6. التحضر:
48	3.6. التخطيط:
49	4.6. التخطيط الحضري:
50	5.6. الهجرة الداخلية:

51	6.6. التنمية:
53	7.6. التنمية المستدامة:
55	8.6. المدن شبه الصحراوية:
55	7. خلاصة:
59	الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة.
59	1. تمهيد:
60	2. المدخل المفسرة للنمو الحضري:
60	1.2. المدخل الديمغرافي:
61	2.2. المدخل الأيكولوجي ومحاولة فهم طبيعة التكيف في المجال:
62	3.2. المدخل الاجتماعي وفهم طبيعة الفضاء الاجتماعي:
63	4.2. المدخل الاقتصادي وفهم تحديات التنمية المستدامة:
63	5.2. المدخل التاريخي ومحاولة فهم تشكل الفضاء الحضري:
65	3. النظريات المفسرة للنمو الحضري:
67	1.3. النظريات الجغرافية الحضرية:
67	1.1.3. نظرية أقطاب النمو:
71	2.1.3. نظرية المكان المركزي:
73	3.1.3. نظرية وسائل الاتصال:
74	4.1.3. قاعدتا زيف وجيفرسون:
75	2.3. النظرية الأيكولوجية:
75	1.2.3. النظرية الأيكولوجية الكلاسيكية: <i>Classical Ecology Theory</i>
76	1.1.2.3. نظرية العمليات الأيكولوجية:
78	2.1.2.3. نظرية الدوائر المترابطة: <i>Contently Zone Theory</i>
81	2.2.2.3. نظرية القطاع: <i>Sectors Theory</i>
83	3.2.2.3. نظرية هاريس وأولمان:
84	2.2.3. النظرية الأيكولوجية المحدثّة: <i>Modern Ecology Theory</i>
84	1.2.2.3. نظرية كوين:
85	2.2.2.3. نظرية أموس هاولي:
86	3.2.2.3. نظرية شنور ودنكان:
87	4.2.2.3. نظرية تحليل المناطق الاجتماعية:
87	5.2.2.3. الحضرية كأسلوب للحياة <i>Urbanism As A Way Of Life</i> :

93	4. النظريات المفسرة للتنمية:-----
93	1.4. النظرية الماركسية الكلاسيكية:-----
95	2.4. الماركسية المحدثة:-----
96	3.4. نظرية التحديث:-----
96	1.3.4. الاتجاه الكلاسيكي:-----
97	2.3.4. الاتجاه التطوري المحدث:-----
98	3.3.4. الاتجاه البنائي الوظيفي:-----
100	4.3.4. اتجاه الانماط المثالية:-----
101	5.3.4. الاتجاه النفسي السيكلوجي:-----
102	5. نظريات التنمية المستدامة:-----
102	1.5. النظريات الداعية للأولوية البيئية:-----
103	1.1.5. نظرية قايَا <i>Gaya Theory</i> :-----
103	2.1.5. النظرية التشاؤمية "روبرت مالتوس":-----
104	3.1.5. النظرية المتفائلة "جون ستيوارت ميل":-----
105	2.5. النظريات الداعية للعدالة في توزيع التنمية:-----
105	1.2.5. نظرية الدوائر المتراكمة:-----
107	6. دراسات سابقة حول كل من النمو الحضري والتنمية المستدامة:-----
108	1.6. دراسة الباحثة بوشويط فيروز:-----
111	2.6. دراسة الباحثة بوزغاية باية:-----
113	3.6. دراسة الباحث عبد الغاني قتالي:-----
115	4.6. دراسة الباحثة صبرينة معاوية:-----
118	5.6. دراسة الباحث عمار مبروكي:-----
122	6.6. دراسة الباحث مدور العربي:-----
125	7.6. دراسة الباحث جبنون إبراهيم:-----
127	8.6. الفجوة البحثية للدراسات السابقة:-----
128	1.8.6. الفجوة المعرفية:-----
129	2.8.6. الفجوة المفاهيمية:-----
130	3.8.6. الفجوة المنهجية:-----
131	4.8.6. الفجوة المكانية:-----
131	5.8.6. الفجوة الزمانية:-----

132	-----	6.8.6. الفجوة التحليلية:
136	-----	الفصل الثالث: تحليل سوسيونظري للنمو الحضري.
136	-----	1. تمهيد:
137	-----	2. النمو الحضري في العالم:
137	-----	1.2. قراءة في عوامل تشكل وتطور الظاهرة الحضرية (النمو الحضري) في العالم:
147	-----	2.2. عوامل تطور الظاهرة الحضرية في إفريقيا:
149	-----	1.2.2. العوامل الجغرافية:
150	-----	2.2.2. العامل التاريخي السياسي:
151	-----	3.2.2. العامل الاقتصادي:
151	-----	2.2.4. العامل الصحي:
152	-----	3. تشكل وتطور الظاهرة الحضرية (النمو الحضري) في الجزائر:
152	-----	1.3. عوامل توسع النمو الحضري في الجزائر:
153	-----	1.1.3. النمو الديمغرافي:
158	-----	2.1.3. الهجرة الداخلية:
165	-----	4. كرونولوجيا التحضر في الجزائر:
166	-----	1.4. التحضر في الفترة الرومانية:
166	-----	2.4. التحضر في الفترة العثمانية:
167	-----	3.4. التحضر في المرحلة الكولونيالية الفرنسية:
171	-----	4.4. التحضر ما بعد الاستقلال:
185	-----	5. النمو الحضري لمدينة خنشلة:
185	-----	1.5. مراحل النمو الحضري لمدينة خنشلة:
185	-----	1.1.5. المرحلة الكولونيالية:
188	-----	2.1.5. مرحلة ما بعد الاستقلال والتوجه الاشتراكي 1962-1989
192	-----	2.1.5. مرحلة التوجه الليبرالي الرأسمالي ما بعد 1990.
194	-----	6. أسباب النمو الحضري لمدينة خنشلة:
194	-----	1.6. النمو الطبيعي والهجرة الداخلية:
198	-----	2.6. التصنيع
200	-----	7. تحليل سوسيولوجي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير خنشلة PDAU:
202	-----	1.7. القطاعات غير القابلة للتعمير: Les secteurs non urbanisables
204	-----	2.7. القطاعات المعمرة: Les Secteurs Urbanisés (SU)

207	-----	Les Secteure à urbaniser (SAU): 3.7	القطاعات القابلة للتعمير:
209	-----	Les Secteure d'urbanisation future (SUF): 4.7	قطاعات التعمير المستقبلي:
214	-----	8.	خلاصة:
217	-----	الفصل الرابع: مدخل إلى التنمية المستدامة.	
217	-----	1.	تمهيد:
218	-----	2.	التطور الكرونولوجي لمفهوم التنمية المستدامة:
221	-----	3.	مبادئ التنمية المستدامة:
225	-----	4.	أهداف التنمية المستدامة:
227	-----	5.	أبعاد التنمية المستدامة:
228	-----	1.5.	البعد الاجتماعي:
235	-----	2.5.	البعد الاقتصادي:
236	-----	3.5.	البعد الايكولوجي:
241	-----	6.	رهانات التنمية المستدامة:
241	-----	1.6.	رهان العقار في المدن الجزائرية:
242	-----	1.1.6.	العقار في المرحلة العثمانية:
243	-----	2.1.6.	العقار في المرحلة الاستعمارية:
246	-----	3.1.6.	العقار ما بعد الاستقلال:
246	-----	4.1.6.	العقار في المرحلة الاشتراكية:
247	-----	5.1.6.	العقار في المرحلة الرأسمالية:
249	-----	2.6.	رهان السكن في المدينة الجزائرية:
249	-----	1.2.6.	السكن في مرحلة الستينيات:
250	-----	2.2.6.	السكن في مرحلة 1970-1990:
251	-----	3.2.6.	السكن ما بعد سنة 2000:
254	-----	3.6.	رهان التلوث البيئي في المدن الجزائرية:
256	-----	7.	خلاصة:
258	-----	الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة.	
258	-----	1.	تمهيد:
259	-----	2.	مجالات الدراسة:
259	-----	1.2.	المجال الجغرافي:

261	1.1.2. مراحل تشكل ظاهرة النمو الحضري وتطورها في مدينة خنشلة.
261	1.1.1.2. المرحلة الكولونيالية: 1847-1962.
262	2.2.2. مرحلة ما بعد الاستقلال:
263	2.1.1.2. مرحلة (1962-1989):
264	3.1.1.2. مرحلة 1990-2002:
265	4.1.1.2. مرحلة 2004-2024:
269	2.2. المجال البشري (عينة الدراسة):
272	3.2. المجال الزمني:
274	3. المنهج المستخدم في الدراسة:
278	4. الموثوقية:
279	4.1. الاعتمادية:
279	2.4. المصدقية:
280	3.4. التأكيدية:
280	4.4. الانتقالية:
281	5. أدوات جمع البيانات:
282	1.5. الملاحظة:
283	1.1.5. تبريرات منهجية لاختيار هذه التقنية:
287	2.1.5. بطاقة تعريفية بالمجال المكاني الذي ستقام فيه الملاحظة.
290	3.1.5. بطاقة تعريفية بالمجال الزمني الذي أقيمت فيه الملاحظة.
290	2.5. المقابلة:
292	1.2.5. تبريرات منهجية لاختيار أداة المقابلة:
294	3.5. الوثائق والسجلات:
296	6. أسلوب وطريقة التحليل المستخدم في الدراسة:
304	7. التعريف بالبرنامج المعتمد في تنظيم وتصنيف البيانات:
308	8. خلاصة:
310	الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها
310	1. تمهيد:
311	2. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

1.2	أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية الاستجابة للحاجات الاجتماعية في ظل النمو الحضري السريع بمدينة خنشلة:	317
1	التخطيط الحضري:	319
1.1	المخططات الحضرية:	319
2.1	التشريعات القانونية المتعلقة بالتخطيط الحضري:	337
3.1	مدى مراعاة التخطيط الحضري لخصوصية المنطقة:	341
5.1	علاقة السياسة بالتخطيط الحضري:	354
6.1	إجراءات إدارية متعلقة بالتخطيط الحضري:	356
7.1	المورد البشري المكلف بالتخطيط:	357
2.2	مدينة خنشلة بين أزمة الموارد الطبيعية والعقارية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:	359
1.2	أسباب أزمة العقار في مدينة خنشلة:	361
2.2	نوع الملكية العقارية في مدينة خنشلة وعلاقتها بأزمة العقار:	370
3.2	تحديات نزح الملكية العقارية في مدينة خنشلة:	371
4.2	آثار أزمة العقار على مدينة خنشلة:	373
3.2	خصوصية أزمة السكن في مدينة خنشلة ومخارجاتها:	376
4.3	أسباب أزمة السكن في مدينة خنشلة:	378
1.1.3	الأسباب السياسية:	378
2.1.3	الأسباب التنظيمية:	380
3.1.3	الأسباب التقنية:	385
2.3	تأثيرات أزمة السكن في مدينة خنشلة:	387
1.2.3	على الجانب التخطيطي:	387
2.2.3	على الجانب العمراني:	392
4.2	مورفولوجية مدينة خنشلة ورهانات التنمية المستدامة:	396
1.4	المخططات البيئية:	398
1.1.4	من ناحية التخطيط:	398
2.1.4	من ناحية التطبيق:	401
3.1.4	من ناحية المورد البشري:	407
2.4	العشوائيات البيئية:	408
5.2	العوامل الديموغرافية وبناء الفضاء الاجتماعي والحضري لمدينة خنشلة:	415
1.5	المجال العام:	419

425	2.5. الحياة الاقتصادية:
430	3.5. السكن والمسكن:
435	4.5. التنوع الثقافي والاجتماعي:
443	5.5. المرافق والخدمات:
450	6.5. الأيكولوجيا الحضرية:
454	3. مناقشة نتائج الدراسة:
454	1.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:
458	2.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات:
464	3.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:
477	4. التساؤلات التي تثيرها الدراسة:
478	5. خلاصة:
480	خاتمة:
489	قائمة المصادر والمراجع:
489	المراجع باللغة العربية:
503	المراجع باللغة الإنجليزية:
505	المراجع باللغة الفرنسية:
509	الملاحق:

فهرس الجداول

- جدول 1 تطور ونمو عدد سكان العالم للفترة (500.000 ق.م-1900 ب.م)-----138
- جدول 2 معدلات النمو السكاني في العالم (1950-2021)-----140
- جدول 3 توزيع سكان العالم في المناطق الحضرية-الريفية للفترة 1950-2050 (الوحدة بالمليار)-----142
- جدول 4 تطور النسبة المئوية لسكان إفريقيا المقيمين في المناطق الحضرية 1950-2050-----147
- جدول 5 مراحل تطور تعداد سكان الجزائر للفترة 1830-2017-----157
- جدول 6 توجهات الهجرة الداخلية نحو أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1966-1987-----163
- جدول 7 توزيع سكان الجزائر حسب المناطق حضرية-ريفية للفترة 1886-2008 (الوحدة بالآلف)-----175
- جدول 8 تطور المؤشرات الحضرية في الجزائر للفترة 1886-2008-----176
- جدول 9 تطور أعداد التجمعات الحضرية حسب الأحجام للفترة 1966-2008-----178
- جدول 10 تطور معدلات النمو الحضري حسب أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1954-1998-----181
- جدول 11 تطور معدلات النمو الطبيعي لمدينة خنشلة للفترة 1913-2021-----195
- جدول 12 عدد الأفراد الوافدين والمغادرين من مدينة خنشلة للفترة 2000-2019-----196
- جدول 13 مختلف المعلومات عن الأنشطة المنجمية بولاية خنشلة-----198
- جدول 14 مختلف الأنشطة الصناعية بمدينة خنشلة-----199
- جدول 15 نوعية المناطق (مناطق صناعية- مناطق نشاطات) المتوفرة بولاية خنشلة-----200
- جدول 16 القطاعات المعمرة في مدينة خنشلة-----204
- جدول 17 القطاعات القابلة للتعمر بمدينة خنشلة آفاق 2024-----208
- جدول 18 قطاعات التعمر المستقبلي والمشاريع المخصص انجازها آفاق 2024-----210
- جدول 19 مراحل التطور من مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة-----220
- جدول 20 تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 1995-2013-----229
- جدول 21 تطور معدلات البطالة في الجزائر 2001-2012-----230
- جدول 22 إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر للفترة 2001-2011-----231
- جدول 23 إجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر للفترة 2008-2022-----232
- جدول 24 تطور معدلات شغل السكن TOL في الجزائر للفترة 1962-1994-----233
- جدول 25 تذبذب نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الجزائر الكلية للفترة 1961-2020-----237
- جدول 26 تطور مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالجزائر (هكتار) للفترة 1961-2021-----238
- جدول 27 تطور المساحة الغابية % من المساحة الكلية للجزائر للفترة 1990-2020-----239
- جدول 28 آثار حرائق الغابات (بالهكتار) على القطاع الغابي بالجزائر للفترة 2001-2005-----239

- جدول 29 انبعاث دخان السيارات في بعض من المدن الجزائرية ----- 254
- جدول 30 أكثر الأمراض التنفسية انتشارا في المدن الجزائرية ----- 255
- جدول 31 الخصائص العامة للمبجوثين الذين أجريت معهم المقابلات ----- 271
- جدول 32 الفترات الزمنية التي أجريت فيها المقابلات مع المبجوثين ----- 272
- جدول 33 عدد وأسباب موجات الهجرة التي عرفتها مدينة خنشلة ----- 286
- جدول 34 المجال الزمني الذي استغرقته أداة الملاحظة ----- 290
- جدول 35 عدد ونسبة الترميزات المستخرجة من المقابلات البحثية ----- 311
- جدول 36 عدد ونسبة الموضوعات البحثية المستخرجة من المقابلات ----- 316
- جدول 37 محاور وترميزات موضوع التخطيط الحضري ----- 317
- جدول 38 انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمدينة خنشلة 2023-2024 ----- 322
- جدول 39 نوعية المشاريع التي تحتوي عليها المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة ----- 343
- جدول 40 المؤشرات التربوية بمدينة خنشلة لسنة 2024 ----- 346
- جدول 41 معدل العجز لمؤشر العيادات المتعددة الخدمات في مدينة خنشلة سنة 2024 ----- 348
- جدول 42 معدل العجز لمؤشر قاعات العلاج في مدينة خنشلة سنة 2024 ----- 349
- جدول 43 معدل العجز لمؤشر عدد أسرة المستشفيات في مدينة خنشلة سنة 2024 ----- 351
- جدول 44 معدل العجز لمؤشر عدد الأطباء العامون في مدينة خنشلة سنة 2024 ----- 352
- جدول 45 محاور وترميزات موضوع أزمة العقار ----- 359
- جدول 46 التجزئات العقارية الموزعة في مدينة خنشلة في الفترة 1985-2023 ----- 369
- جدول 47 محاور وترميزات موضوع أزمة السكن ----- 376
- جدول 48 محاور وترميزات موضوع الأيكولوجيا ----- 396
- جدول 49 المشاريع البيئية في برنامج الهضاب العليا لولاية خنشلة 2006 ----- 401
- جدول 50 مؤشرات تسيير النفايات المنزلية بمدينة خنشلة سنة 2021 ----- 405
- جدول 51 مراقبة المؤسسات المصنفة لمديرية البيئة ----- 414
- جدول 52 تعريفي بالقطاعات الحضرية الثلاثة التي تمت ملاحظتهم SU1a, SU1b, SU6 ----- 417
- جدول 53 أماكن انتشار الأسواق العشوائية في القطاعات الحضرية الثلاثة ----- 426
- جدول 54 نوعية الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الممارسة بالقطاعات الحضرية الثلاثة ----- 429
- جدول 55 نتائج التركيب الإثني للقطاعات الحضرية SU1a, SU1b, SU6 ----- 437

فهرس الأشكال

- رسم توضيحي 1 عملية تفكيك مفهوم النمو الحضري. ----- 47
- رسم توضيحي 2 موجات النمو الحضري التي عرفها العالم حسب "بوسكوف". ----- 64
- رسم توضيحي 3 تصنيفات النظرية الحضرية حسب بعض الباحثين. ----- 66
- رسم توضيحي 4 تصور كرستالر للأماكن المركزية في المدينة. ----- 72
- رسم توضيحي 5 تصور "أرنست برغس" للنمو الدائري للمدينة. ----- 79
- رسم توضيحي 6 تصور "هومر هويت" لنمو المدينة حسب القطاعات. ----- 82
- رسم توضيحي 7 البناء النظري لنظرية الحضرية كأسلوب للحياة "لويس ويرث". ----- 89
- رسم توضيحي 8 مراحل تطور المجتمعات حسب المنظور الماركسي. ----- 94
- رسم توضيحي 9 مراحل نمو المجتمعات حسب منظور "والت روستو". ----- 98
- رسم توضيحي 10 تطور ونمو سكان العالم للفترة (500.000 ق.م-1900 ب.م). ----- 139
- رسم توضيحي 11 تطور معدلات النمو السكاني في العالم للفترة 1950-2021. ----- 141
- رسم توضيحي 12 توزيع سكان العالم حسب المناطق الريفية-الحضرية للفترة 1950-2050. ----- 143
- رسم توضيحي 13 تطور النسبة المئوية لسكان إفريقيا المقيمين في المناطق الحضرية للفترة 1950-2050. ----- 148
- رسم توضيحي 14 عوامل النمو الحضري في الجزائر. ----- 153
- رسم توضيحي 15 نسبة التحضر في الجزائر للفترة 1886-1960. ----- 155
- رسم توضيحي 16 مراحل تطور تعداد سكان الجزائر للفترة 1830-2017. ----- 158
- رسم توضيحي 17 توجهات الهجرة الداخلية نحو أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1966-1987. ----- 163
- رسم توضيحي 18 تطور معدلات صافي الهجرة نحو المدن في الجزائر للفترة 1886-2008. ----- 165
- رسم توضيحي 19 التسلسل الزمني لقوانين نزع الملكية العقارية للجزائريين من طرف الاستعمار الفرنسي. ----- 169
- رسم توضيحي 20 توزيع سكان الجزائر حسب طبيعة المنطقة حضرية-ريفية للفترة 1886-1966 (الوحدة بالآلاف). ----- 176
- رسم توضيحي 21 تطور المؤشرات الحضرية في الجزائر للفترة 1886-2008. ----- 177
- رسم توضيحي 22 تطور أعداد التجمعات الحضرية حسب الأحجام للفترة 1966-2008. ----- 179
- رسم توضيحي 23 تطور معدلات النمو الحضري حسب أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1954-1998. ----- 182
- رسم توضيحي 24 تطور معدلات النمو الطبيعي لمدينة خنشلة للفترة 1913-2021. ----- 195
- رسم توضيحي 25 الأفراد الوافدين والخارجين لمدينة خنشلة للفترة 2000-2019. ----- 197
- رسم توضيحي 26 مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة. ----- 220
- رسم توضيحي 27 أهداف التنمية المستدامة لهيئة الأمم المتحدة آفاق سنة 2030. ----- 226
- رسم توضيحي 28 أبعاد التنمية المستدامة. ----- 228

- رسم توضيحي 29 تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 1995-2013. ----- 230
- رسم توضيحي 30 تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001-2012. ----- 231
- رسم توضيحي 31 إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر للفترة 2001-2011. ----- 232
- رسم توضيحي 32 إجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر للفترة 2008-2022. ----- 233
- رسم توضيحي 33 تطور معدلات شغل السكن TOL في الجزائر للفترة 1962-1994. ----- 234
- رسم توضيحي 34 تذبذب نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الجزائر الكلية للفترة 1961-2020. ----- 237
- رسم توضيحي 35 تطور مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة بالجزائر (هكتار) للفترة 1961-2020. ----- 238
- رسم توضيحي 36 تطور المساحة الغابية % من المساحة الكلية للجزائر للفترة 1990-2020. ----- 239
- رسم توضيحي 37 آثار حرائق الغابات على القطاع الغابي بالجزائر للفترة 2001-2005. ----- 240
- رسم توضيحي 38 الوضعية العقارية للجزائر في الفترة الاستعمارية 1830-1962. ----- 245
- رسم توضيحي 39 مجموعة العوامل التي ساهمت في تشكل وتطور ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني. ----- 268
- رسم توضيحي 40 كيفية اختيار الطريقة المنهجية للدراسة. ----- 277
- رسم توضيحي 41 خطوات تحليل البيانات وفق أسلوب التحليل الموضوعاتي. ----- 300
- رسم توضيحي 42 مجموعة الأسس التي تنتمي لها الدراسة. ----- 303
- رسم توضيحي 43 سحابة الترميزات المستخرجة من مقابلة مفتش رئيسي في مديرية البيئة ----- 312
- رسم توضيحي 44 سحابة الترميزات المستخرجة من مقابلة مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة المعمارية ----- 312
- رسم توضيحي 45 سحابة الترميزات المستخرجة من مقابلة مهندس معماري بمديرية السكن ----- 313
- رسم توضيحي 46 سحابة الترميزات المستخرجة من مقابلة مهندس دولة بمديرية الفلاحة ----- 313
- رسم توضيحي 47 سحابة الترميزات المستخرجة من مقابلة مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة --- 314
- رسم توضيحي 48 سحابة الترميزات المستخرجة من مقابلة مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي خنشلة --- 314
- رسم توضيحي 49 سحابة الترميزات المستخرجة من جميع المقابلات البحثية ----- 315
- رسم توضيحي 50 النسبة المئوية لمحاور موضوع التخطيط الحضري ----- 318
- رسم توضيحي 51 النسبة المئوية لمحور موضوع أزمة العقار ----- 360
- رسم توضيحي 52 النسبة المئوية لمحاور موضوع أزمة السكن ----- 377
- رسم توضيحي 53 النسبة المئوية لمحاور موضوع الأيكولوجيا ----- 397
- رسم توضيحي 54 نوعية الكتابات الحائطية المسجلة في القطاعات الحضرية الثلاثة ----- 423

فهرس الخرائط

- 69----- خريطة 1 أقطاب النمو الحضري والصناعي الكبرى في الجزائر ومختلف البنى التحتية .
- 144----- خريطة 2 معدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن في العالم للفترة 1970-1990.
- 145----- خريطة 3 معدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن في العالم للفترة 1990-2018.
- 145----- خريطة 4 معدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن في العالم للفترة 2018-2030.
- 183----- خريطة 5 اتجاهات النمو الحضري لمدينة قسنطينة للفترة 1984-2022.
- 184----- خريطة 6 اتجاهات النمو الحضري لمدينة وهران للفترة 1984-2022.
- 187----- خريطة 7 النواة الكولونيالية في مدينة خنشلة.
- 190----- خريطة 8 اتجاهات النمو الحضري لمدينة خنشلة 1984-2024
- 202----- خريطة 9 أنواع القطاعات الحضرية في مدينة خنشلة.
- 203----- خريطة 10 المناطق غير القابلة للتعمير في مدينة خنشلة.
- 260----- خريطة 11 الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة-----
- 261----- خريطة 12 التضاريس (جبال) المحيطة بمدينة خنشلة.
- 262----- خريطة 13 النمو الحضري لمدينة خنشلة سنة 1874 و1904.
- 264----- خريطة 14 تطور ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة للفترة 1874-1985.
- 265----- خريطة 15 تمدد ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة سنة 2002.
- 266----- خريطة 16 اقتراحات النمو الحضري لمدينة خنشلة بعد سنة 2024.
- 266----- خريطة 17 توسع ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة نحو بلديتي الحامة وأنسيغة.
- 285----- خريطة 18 المجال المكاني للقطاعات الحضرية المستهدفة لشبكة الملاحظة
- 287----- خريطة 19 موقع القطاع SAU1a بالنسبة لخريطة مدينة خنشلة.
- 288----- خريطة 20 موقع القطاع SAU1b بالنسبة لخريطة مدينة خنشلة.
- 289----- خريطة 21 موقع القطاع SAU6 بالنسبة لخريطة مدينة خنشلة.
- 326----- خريطة 22 إعادة الهيكلة للنسيج الحضري لمدينة خنشلة
- 329----- خريطة 23 استهلاك عقارات القطاعات المخصصة للتعمير على المدى المتوسط والمستقبلي SAU1, SAU2, SAU3, SAU4, SUF1, SUF2
- 331----- خريطة 24 عدد ونوعية التجهيزات التي يحتوي عليها مخطط شغل الأرض POS10
- 334----- خريطة 25 توسع مدينة خنشلة نحو الأراضي الفلاحية S.N.U.1
- 335----- خريطة 26 التوجيهات الرسمية لنمو التجمع الحضري خنشلة، الحامة، أنسيغة.
- 391----- خريطة 27 الأحياء غير المخططة التي ظهرت في الفترة 1958-1989 في مدينة خنشلة

- 416----- خريطة 28 المجال المكاني للملاحظة للقطاعات *SU1a, SU1b, SU6*
- 441----- خريطة 29 أماكن استقرار الهجرات الجماعية (من البلديات المجاورة) التي شهدتها مدينة خنشلة منذ الاستقلال
- 446----- خريطة 30 مخطط شغل الأرض *POS01* المتعلق بالقطاع *SU1a* لمدينة خنشلة
- 447----- خريطة 31 مخطط شغل الأرض *POS06* المتعلق بالقطاع *SU6* لمدينة خنشلة
- 470----- خريطة 32 مخطط شغل الأرض 18 وتعمير القطاع *SUF2*

فهرس الصور

- صورة 1 أحد الأحياء القصديرية بالمدن الجزائرية سنة 2017. ----- 252
- صورة 2 أحد الأحياء القصديرية بالعاصمة سنة 2017. ----- 253
- صورة 3 برنامج MAXQDA المستخدم في تنظيم وتصنيف البيانات. ----- 305
- صورة 4 النوافذ الأربعة لواجهة برنامج MAXQDA. ----- 306
- صورة 5 حجم وحالة السوق الرسمية والوحيدة بالقطاع SU1a ----- 320
- صورة 6 انتشار التجارة العشوائية بالقطاع SU1a ----- 321
- صورة 7 أماكن متفرقة للرعي العشوائي للنفايات المنزلية بالقطاع SAU1 ----- 407
- صورة 8 تشييد المجلس القضائي الجديد فوق حديقة عمومية سابقا ----- 410
- صورة 9 تحويل مساحة خضراء خاصة بالعمارات إلى مرائب للسيارات بالقطاع SAU1 ----- 410
- صورة 10 بعض أشكال الاستحواذ على المساحات الخضراء الخاصة بالعمارات بالقطاع SAU1 ----- 411
- صورة 11 نوع الاستحواذ الغالب في القطاع SU1a ----- 419
- صورة 12 نوع الاستحواذ الغالب في القطاع SU1b ----- 420
- صورة 13 نوع الاستحواذ الغالب في القطاع SU6 ----- 420
- صورة 14 الحالة الكارثية للطرق بالناحية الشمالية الغربية لحي بوجلبانة القطاع SU6 ----- 425
- صورة 15 نوعية الأنشطة الاقتصادية بالقطاع SU1a ----- 427
- صورة 16 نقطة من نقاط البيع العشوائي للمأكولات بالقطاع SU1b ----- 427
- صورة 17 أحد أماكن الأسواق العشوائية بالقطاع SU6 ----- 428
- صورة 18 أحد أشكال الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (الأكشاك) بحي بوجلبانة القطاع SU6 ----- 428
- صورة 19 النمط المعماري للمخطط الشطرنجي المعتمد في القطاع SU1a ----- 431
- صورة 20 شكل البناء الفوضوي في أحياء القطاع SU1b ----- 432
- صورة 21 شكل البناء الفوضوي في أحياء القطاع SU6 ----- 432
- صورة 22 تباين المسافة بين شوارع القطاعات الحضرية الثلاثة ----- 434
- صورة 23 عدد المرافق الرياضية بكل من القطاعين SU1b, SU6 ----- 444
- صورة 24 الحديقة الوحيدة بالقطاع SU1b ----- 445
- صورة 25 الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالقطاعات SU1a, SU1b, SU6 ----- 450
- صورة 26 المفرغة العشوائية للنفايات الهامدة بالقطاع SU1b ----- 451
- صورة 27 الرمي العشوائي لمخلفات المذابح العشوائية بغابة القطاع SU6 ----- 451
- صورة 28 اعتماد سكان القطاع SU6 في الشرب على مياه منبع أرضي ----- 452

قائمة الاختصارات

- SNAT:** Schéma National d'Aménagement du Territoire
SRAT: Schéma Régional d'Aménagement du Territoire
SDAM: Schéma Directeur d'Aménagement Métropolitain
PUD: Plan d'urbanisme directeur
PUP : Plan d'Urbanisme Provisoire
PAW : Le plan d'aménagement de wilaya
SCU : Schéma de Cohérence Urbaine
PDAU : Plan Directeur d'amenagement et d'urbanism
POS : Le Plan d'occupation des sols
SU : Secteur urbanisé
SAU : Secteurs à urbaniser
SUF : Secteur d'urbanisation future
SNU : Secteur non urbanisé
CET : Centre d'Enfouissement Technique
AND : Agence Nationale Des Déchets

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يبرز موضوع النمو الحضري والتنمية المستدامة كأحد أبرز الحقول المعرفية التي تتداخل فيها اختصاصات متعددة، من الجغرافيا إلى الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الاجتماع الحضري، وذلك لما يحمله من أهمية أكاديمية وإمبيريقية، تنعكس مباشرة على فعالية السياسات العمومية ومخرجاتها متعددة الأبعاد في المجتمع الحضري.

وفي هذا الإطار، تأتي دراستنا الموسومة بـ "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدينة خنشلة" ساعيةً إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأول يتمثل في تقصي ظاهرة النمو الحضري وآليات تشكلها وتطورها في بيئة جغرافية هشة تُصنف ضمن النطاق شبه الصحراوي. أما الهدف الثاني، فينصب على محاولة معرفة مدى تمكن مدينة خنشلة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خضم تسارع وتيرة النمو الحضري الذي تشهده منذ سنوات. وانطلاقاً من هذه الأهداف، تجسد السؤال المحوري للدراسة حول: كيف يؤثر النمو الحضري المتسارع في مدينة خنشلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل الاختلال القائم بين المتطلبات البيئية والضغوط الاجتماعية والاقتصادية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل، اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، تمت المزوجة فيه بين أسلوب دراسة الحالة والتحليلين الطولي والعرضي (synchronique et diachronique)، وذلك للكشف عن ديناميكية الظاهرة عبر الزمن وفي مجال متميز. واعتمدت على مجموعة من الأدوات البحثية شملت الملاحظة الميدانية، والمقابلات نصف الموجهة مع عينة قصدية من الأطارات التقنية المحلية، إضافة إلى تحليل الوثائق والسجلات والتقارير الرسمية، مع تحليل معمق لقطاعات حضرية مختارة. وتم معالجة البيانات النوعية المجمعّة باستخدام أسلوب "التحليل الموضوعاتي" بمساعدة برنامج MAXQDA، مما أتاح استخلاص رؤى عميقة من المادة البحثية.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية، يمكن إيجازها في الآتي:

أولاً: كشف القصور في التخطيط الحضري عن عدم قدرته على معالجة إشكاليات تنظيم المجال وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسكان.

ثانياً: برزت إشكالية العقار كعقبة هيكلية رئيسية، حيث أدى ارتباط ملكية الأرض بنظام "الأعراش" إلى إعاقة عملية تجسيد المخططات العمرانية وتنفيذ المشاريع والتجهيزات الأساسية على أرض الواقع، مما أسهم بشكل مباشر في تراجع مؤشرات التنمية الحضرية.

ثالثاً: تفاقمت هذه التحديات بفعل طبيعة المنطقة شبه الصحراوية، وما تتسم به من هشاشة بيئية وموارد محدودة، حيث أسهم ضعف استغلال الموارد المائية، وتلوث البيئة، وتراكم أزمة السكن منذ الاستقلال، وضعف الاستثمارات الموجهة لتلبية الحاجات الاجتماعية، في تأزم الوضع التنموي بالمدينة.

رابعاً: لعبت الهجرة والحركة المجالية للسكان دوراً محورياً في إعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي والحضري، مما زاد من حدة الضغط على البنية التحتية والخدمات، وعرض القدرة الاستيعابية للمدينة لاختبار حقيقي أمام تنامي الحاجات الاجتماعية، مما أثر سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري؛ التنمية المستدامة؛ المدن شبه الصحراوية؛ مدينة خنشلة.

Abstract:

The issue of urban growth and sustainable development stands out as one of the most important fields of knowledge, intersecting multiple disciplines ranging from geography and economics to political science and urban sociology. This significance stems from its academic and empirical relevance, which directly impacts the effectiveness of public policies and their multidimensional outcomes on urban society.

It is within this framework that our study, entitled "Urban Growth and Sustainable Development in Semi-Arid Cities - Case of the City of Khenchela," is situated. It aims to achieve two fundamental objectives: The first is to examine the causes of the urban growth phenomenon, its formation mechanisms, and its evolution within a fragile geographical environment classified as a semi-arid zone. The second objective seeks to determine the extent to which the city of Khenchela manages to achieve sustainable development goals, in the face of the accelerated pace of its urban growth observed in recent years.

From these objectives, the central research question was formulated as follows: How does accelerated urban growth in Khenchela affect the achievement of sustainable development objectives, within a context of imbalance between environmental requirements and socio-economic pressures?

To answer this question, the study adopted a descriptive and analytical method, combining a case study with longitudinal and transversal (synchronic and diachronic) analyses, to reveal the dynamics of the phenomenon across time and within a specific space. It also employed a set of research tools including field observation, semi-structured interviews conducted with a sample of local technical executives, as well as the analysis of documents, archives, and official reports, coupled with an in-depth analysis of selected urban sectors. The collected qualitative data was processed using the thematic analysis method with the MAXQDA software, allowing for the extraction of profound insights from the gathered data.

The study reached a set of fundamental results, which can be summarized as follows:

Firstly: The shortcomings of urban planning were revealed by its inability to resolve issues of territorial organization and to satisfy the socio-economic and environmental needs of the population.

Secondly: The land tenure issue emerged as a major structural obstacle. The connection between land ownership and the "Arch" (tribal) system hindered the concretization of master plans and the implementation of basic projects and equipment on the ground, directly contributing to the decline in urban development indicators.

Thirdly: These challenges were exacerbated by the nature of the semi-arid region, its environmental fragility, and limited resources. The poor exploitation of water resources, environmental pollution, the accumulated housing crisis since independence, and weak investment in the social sector have aggravated the city's developmental situation.

Fourthly: Migration and population mobility played a central role in reshaping the social and urban space. This increased pressure on infrastructure and services, putting the city's absorption capacity to a true test in the face of growing social needs, and negatively impacting economic, social, and cultural life.

Keywords: Urban Growth; Sustainable Development; Semi-arid Cities; Khenchela City.

Résumé :

Le thème de la croissance urbaine et du développement durable se distingue comme l'un des champs de connaissance les plus importants où se croisent de multiples disciplines, allant de la géographie à l'économie, en passant par les sciences politiques et la sociologie urbaine. Cette importance est due à sa pertinence tant académique qu'empirique, qui se reflète directement sur l'efficacité des politiques publiques et leurs retombées multidimensionnelles sur la société urbaine.

C'est dans ce cadre que s'inscrit notre étude, intitulée « Croissance urbaine et développement durable dans les villes semi-arides - Cas de la ville de Khenchela ». Elle vise deux objectifs fondamentaux : Le premier consiste à examiner les causes du phénomène de croissance urbaine, ses mécanismes de formation et son évolution dans un environnement géographique fragile classé comme zone semi-aride. Le second objectif cherche à déterminer dans quelle mesure la ville de Khenchela parvient à atteindre les objectifs de développement durable, face à l'accélération du rythme de sa croissance urbaine observée ces dernières années.

À partir de ces objectifs, la question centrale de l'étude s'est articulée autour de : Comment la croissance urbaine accélérée à Khenchela affecte-t-elle la réalisation des objectifs de développement durable, dans un contexte de déséquilibre entre les exigences environnementales et les pressions socio-économiques ?

Pour répondre à cette interrogation, l'étude a adopté une méthode descriptive et analytique, combinant l'étude de cas avec des analyses longitudinale et transversale (synchronique et diachronique), afin de révéler la dynamique du phénomène à travers le temps et dans un espace spécifique. Elle a également eu recours à un ensemble d'outils de recherche incluant l'observation sur le terrain, des entretiens semi-directifs menés auprès d'un échantillon de cadres techniques locaux, ainsi que l'analyse de documents, d'archives et de rapports officiels, associée à une analyse approfondie de secteurs urbains sélectionnés. Les données qualitatives recueillies ont été traitées en utilisant la méthode de « l'analyse thématique » avec le logiciel MAXQDA, permettant d'extraire des perspectives approfondies des données recueillies.

L'étude est parvenue à un ensemble de résultats fondamentaux, que l'on peut résumer comme suit :

Premièrement : Les lacunes de la planification urbaine ont été révélées par son incapacité à résoudre les problèmes d'organisation du territoire et à satisfaire les besoins socio-économiques et environnementaux des populations.

Deuxièmement : La problématique du foncier est apparue comme un obstacle structurel majeur. Le lien entre la propriété foncière et le système des « Arch » a entravé la concrétisation des schémas directeurs d'urbanisme et la mise en œuvre de projets et d'équipements de base sur le terrain, contribuant directement au recul des indicateurs de développement urbain.

Troisièmement : Ces défis ont été exacerbés par la nature de la région semi-aride et sa fragilité environnementale et ressources limitées. La faible exploitation des ressources hydriques, la pollution environnementale, l'accumulation de la crise du logement depuis

l'indépendance et la faiblesse des investissements dans le volet social ont aggravé la situation développementale de la ville.

Quatrièmement : Les migrations et la mobilité territoriale de la population ont joué un rôle central dans la reconfiguration de l'espace social et urbain. Cela a accru la pression sur les infrastructures et les services, soumis la capacité d'absorption de la ville à une véritable épreuve face à la croissance des besoins sociaux, impactant négativement la vie économique, sociale.

Mots-clés : Croissance Urbaine ; Développement Durable ; Villes Semi-arides ; Ville de Khenchela.

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم ارتفاع ملحوظ في معدلات النمو الديمغرافي والحراك المجالي للأفراد بين مختلف مناطق العالم بالأخص بعد الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا وما نتج عنها من عمليات استقطاب نحو المراكز الحضرية وعقب الاستقرار الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي ساهم في تزايد الاهتمام بالظاهرة الحضرية في العالم وهو ما انعكس الأرقام الأممية في تطورات وتزايد أعداد وأحجام المدن نتيجة لتوفيرها للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأساسية لحياة الأفراد، فظهرت بعد ذلك نماذج جديدة من المدن غير تلك التي كانت متواجدة آنذاك كالمدينة الميترولوجية والميقالوجية في العالم كنتيجة لتلبية الاهتمام المتزايد بالظاهرة الحضرية عالمياً.

إن هذه التطورات الحضرية التي شهدتها العالم وبالرغم من التأثير الكبير لدول العالم المتقدمة بالظاهرة الحضرية، فدول العالم الثالث كما يسميها عالم الاقتصاد والديمغرافيا الفرنسي "ألفريد سوفيه" لم تكن في منأى عن ذلك لاسيما بعد تحررها من الحركات الكولونيالية التي كانت تسيطر عليها فحذت حذو الدول المتقدمة فيما يخص الظاهرة الحضرية عموماً والنمو الحضري على وجه الخصوص، ولعل الجزائر تعتبر أحد تلك الدول التي بدأت تعرف تزايداً في أعداد وأحجام المدن بعد الاستقلال نتيجة لحركات الهجرة ومعدلات الزيادة الطبيعية التي اتخذت منحى تصاعدي لا سيما في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي بفعل عملية الاستقطاب التي مارستها الأقطاب الحضرية آنذاك من خلال السياسات التي عرفتتها الجزائر وعلى سبيل المثال لا الحصر ظهور المناطق الصناعية في المدن آنذاك.

إننا ونحن في دراستنا هذه المعنونة بـ "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية -حالة مدينة خنشلة-" نركز اهتمامنا على أحد المدن الجزائرية ذات الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية المهمة التي جعلت منها محورا هاما لجذب اهتمامنا كباحثين لدراسة العملية التتبعية للنمو الحضري الذي شهدته المدينة في حدود زمنية تعتبر طويلة نوعاً ما إذا ما اعتمدنا على الفترة 1874-2024 لا سيما وأنها تقع في بيئة شبه صحراوية وذلك كهدف منا لمحاولة معرفة مدى توفر متطلبات التنمية المستدامة، لا سيما وأنها ندرس في بحثنا هذا إشكالية مدى تمكن النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة -كونها أحد المدن التي تقع في مجال جغرافي شبه صحراوي صعب نوعاً ما من الناحية الجغرافية والمناخية في التعمير والتوسع الأفقي والعمودي على حد سواء- من تحقيق أهداف ومشاريع التنمية المستدامة.

إن دراستنا هذه وكما سبق الذكر أنها تركز على مدى تمكن النمو الحضري الذي شهدته المدينة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة فزيادة على ذلك فنحن نرى أن معرفة ذلك لا يكون إلا من خلال معرفة

مدى مساهمة التخطيط الحضري الذي شهدته المدينة من ضبط مسارات النمو الحضري والذي صنفته التقارير المحلية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة، الحامة، أنسيغة) بأنه شهد وتيرة متسارعة، وأيضا كيفية مساهمة التخطيط الحضري في تلبية الحاجيات الاجتماعية لسكان المدينة، كان هذا من جهة أما من جهة أخرى فبحثنا في كيفية تأثير كل من أزمة العقار وأزمة السكن على تنفيذ المخططات الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة للسكان، وأيضا وحتى نحاول معالجة الموضوع من مختلف زواياه حاولنا البحث في مدى فعالية الإطار المؤسسي في تسيير عملية النمو الحضري دون المساس بالأبعاد البيئية للمدينة وذلك من خلال البحث في كيفية تأثير تحولات البنية الحضرية التي شهدتها مدينة خنشلة على الاستدامة البيئية، أما وأخيرا بحثنا في كيفية تأثير ديناميكية الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة على مورفولوجية المدينة.

وإن أهمية هذه الدراسة تكمن في انها دراسة استكشافية لم يتم دراستها من هاته الزوايا والحدود الموضحة أعلاه مما يقدم إضافة علمية للمشتغل على مدينة خنشلة عموما والنمو الحضري على وجه الخصوص حيث انها توفر للباحثين في المجال المكاني لمدينة خنشلة رؤى وأرقام وتقارير مهمة تخص كيفية نمو المدينة، وكيف لهذا النمو الحضري الذي شهدته أن يحقق الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية لسكان مدينة خنشلة.

وإن دراستنا الموسومة أعلاه بـ "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدينة خنشلة-" تهدف إلى محاولة فهم أبعاد تأثير ظاهرة النمو الحضري الذي شهدته المدينة كونها مدينة شبه صحراوية على مقومات التنمية المستدامة، أيضا التقصي والبحث في العوامل الكامنة والمسؤولة عن النمو الحضري للمدينة بهذا الشكل الحالي، كذلك البحث في كيفية تعامل التخطيط الحضري في مختلف فتراته الكولونيالية الاشتراكية والرأسمالية مع كل من قضية العقار والسكن، بالإضافة إلى تحديد الجوانب المورفولوجية التي تأثرت بفعل الهجرة الداخلية عبر سياق زمني طويل 1874-2024.

انطلاقا من كل من اهداف الدراسة وإشكالياتها تبين أن النمو الحضري والتنمية المستدامة والمدن شبه الصحراوية تعتبر مفاهيم أساسية لدراستنا، وفي هذا السياق جاءت محاولتنا البحثية لتناول الموضوع المعنون "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية -حالة مدينة خنشلة-" والذي على أساسه قسمت الدراسة إلى شق نظري وآخر تطبيقي، فيما يخص الشق النظري فجاى يحتوي على ثلاثة فصول الأول كان بعنوان "مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة" حيث خلصنا في نهاية الفصل إلى استخراج أهم النظريات المفسرة لموضوع الدراسة والتي كانت ممثلة في النظريات الجغرافية كنظرية اقطاب النمو لـ "فرونسوا بيروكس" ونظرية وسائل الاتصال لـ "ماير"، أما النظريات الأيكولوجية فكانت كل من نظرية العمليات الأيكولوجية "روديريك ماكنزي" و نظرية الدوائر المتراكزة لـ

"أرنست برغس" ونظرية الحضرية كأسلوب للحياة "لويس ويرث" هي أكثر النظريات اقترابا لمفهوم النمو الحضري في المجال المكاني لدراستنا، أما فيما يخص النظريات المفسرة لعملية التنمية المستدامة وفق ما يتماشى ونتائج دراستنا متمثلة في الاتجاه البنائي الوظيفي والاتجاه النفسي السيكلوجي لنظرية التحديث.

أما فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بدراستنا فبعد عرضها وتحليلها واستخراج أوجه التشابه والاختلاف مع دراستنا استخرجنا أهم الفجوات البحثية التي بنينا من خلالها موضوع دراستنا (الفجوة المعرفية، المفاهيمية، المنهجية، المكانية، الزمانية، التحليلية) والتي عملنا عليها من خلال بحثنا هذا بغرض تقديم إضافة علمية ومنهجية لم تقدمها الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيرات بحثنا.

أما الفصل الموالي فكان بعنوان "تحليل سوسيونظري للنمو الحضري" فتدرجنا في عرض المعلومات فيه من الظاهرة الحضرية في العام إلى أفريقيا إلى الجزائر وصولا إلى المجال المكاني لدراستنا وهو مدينة خنشلة والذي خلصنا فيه إلى إبراز العوامل المؤدية إلى تزايد التحضر وتوسع الرقعة الجغرافية للمدينة وانعكاساته على الابعاد المورفولوجية والاقتصادية والأيكولوجية.

أما الفصل الأخير في الجنب النظري فكان بعنوان "مدخل على التنمية المستدامة" وخلصنا فيه إلى تحديد كل من التطور الكرونولوجي لمفهوم التنمية المستدامة وتحديد مبادئ وأهداف وابعاد ورهانات التنمية المستدامة في الجزائر ومجالنا المكاني للدراسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد احتوى على فصلين الأول بعنوان "الإجراءات المنهجية للدراسة" حيث تم تحديد مجالات الدراسة بدءاً بالمجال المكاني والذي قدمنا من خلاله كيفية تشكل ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني بدراسة تتبعية لمسارات تطور الظاهرة وتوسعها الأفقي وهو ما نقدمه كإضافة علمية لم تقدمها الدراسات التي تناولت الموضوع من قبل بهذا الشكل، مروراً بكل من المجال الزمني والبشري والذي حددنا فيه عينة الدراسة وقدمنا مجموعة من التبريرات المنهجية، أيضاً عرجنا في هذا الفصل على أحد معايير الصدق والثبات في البحوث الكيفية - إن صح التعبير - كون أن بحثنا ينتمي إليها وهي جزئية الموثوقية من خلال كل من (الاعتمادية، المصادقية، التأكيدية، الانتقالية) لنعرج فيما بعد على تحديد منهجية الدراسة والتي كانت اعتمدت على توظيف كل من أسلوب دراسة حالة وأسلوب دراسات النمو التطور للمنهج الوصفي وهو ما يعتبر إضافة منهجية في دراستنا، كذلك حددنا من خلال هذا الفصل أدوات الدراسة المعتمدة في جمع البيانات (الملاحظة، المقابلة، الوثائق والسجلات) وقدمنا مجموعة من التبريرات المنهجية التي تؤكد صحة وفعالية الأدوات المعتمد عليها، وأخيراً تم تحديد أسلوب التحليل المعتمد في الدراسة وهو "التحليل الموضوعاتي" والذي نقدمه في دراستنا كإضافة منهجية لاسيما وأنه قليل الاستخدام إن لم نقل منعدم الاستخدام في الدراسات الحضرية من قبل وهذا ما يطرح جسورا معرفية أخرى بين الدراسات الحضرية

ومختلف التخصصات الأخرى التي تعتمد عليه، وأيضا وإضافة أخرى نقدمها هي اعتمادنا على أحد البرامج المعلوماتية الشهيرة في البحوث الكيفية على المستوى العالمي برنامج MAXQDA والذي قلما تم استخدامه في البحوث السوسولوجية الكيفية في الوسط الجزائري.

أما الفصل الأخير في دراستنا فكان بعنوان "نتائج الدراسة ومناقشتها" حيث توصلنا من خلال الإجراءات المنهجية السابقة الذكر إلى نتائج تتعلق بالتخطيط الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة، كذلك نتائج تتعلق بكل من أزمة العقار والسكن وكيفية تأثيرها على المخططات الحضرية، أيضا توصلنا إلى نتائج متعلقة بالمخططات البيئية وفي الأخير نتائج تتعلق بكيفية تأثير الهجرة الداخلية على مورفولوجية المدينة، وبعدها قمنا بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء كل من أهداف الدراسة والنظريات المفسرة لكل من متغيري الدراسة ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة.

وكما أنه لا تخلو أي تجربة بحثية من وجود صعوبات وتحديات قد ترافق الباحث في مختلف مراحل إنجاز بحثه، فكما يفتح البحث آفاقا واسعة للاكتشاف وتوسيع المعارف إلا أنه يضع الباحث أمام مجموعة من العراقيل، ومن هذا المنطلق كان من الضروري الإشارة إلى جملة من الصعوبات والعراقيل التي واجهها الباحث والتي كان لها أثر مباشر على مسار الدراسة وعلى طبيعة النتائج المتوصل إليها، وإن عرضها يأتي من باب لفت انتباه الباحثين المشتغلين مستقبلا على موضوع النمو الحضري والتنمية المستدامة وأن لا يقعوا في مثل هذه المطبات ويحاولوا تجنبها، وعليه هي كالتالي:

1. التحديد المسبق للمواضيع البحثية من خلال مشاريع البحث التكويني الجامعي PRFU وتقليص صلاحيات الباحث من تعديل موضوع البحث من خلال أحد متغيراته أو أحد أبعاده، هذه الجزئية قيدت الباحث بالاشتغال والعمل في رواق محدد سلفا فكما يعتبر هذا التحديد إيجابيا في جزء منه إلا أنه يحمل جزءا كبيرا من السلبية في التعاطي مع الموضوع وهو ما يرغب الباحث على البحث في موضوعات لا تقع ضمن اهتماماته البحثية.
2. صعوبة إجراء المقابلات مع المبحوثين نظرا لانشغالاتهم المهنية، خصوصا وإن عينة دراستنا تتكون من خبراء محليون كان لهم الأثر المباشر في نمو المدينة وفي مشاريع التنمية المستدامة من خلال القرارات والمخططات الصادرة عنهم، هذا الأمر ساهم في تأخر إنجاز البحث حيث تطلب منا عند إجراء إحدى المقابلات مع مبحوث في مديرية البناء والتعمير والهندسة المعمارية مدة زمنية تقارب 12 شهرا بين أخذ موعد في 2024/02/13 وبعد عدة محاولات تم إنجاز الجزء الأول من المقابلة بتاريخ 2024/04/30 لنستكمل فيما بعد الجزء الأخير في ديسمبر 2024 وذلك بعد تعديل في تقنية المقابلة وجعلها استمارة على شكل أسئلة مفتوحة بحكم انشغالات المبحوث واستحالة إقامة مقابلة بحثية مع المبحوث.

3. إجراء مقابلات تم التخلي عنها فيما بعد بسبب نوعية المعلومات السطحية من طرف بعض المبحوثين، هذا الامر ساهمت في استنزاف عامل الوقت ومدة انجاز البحث.
4. صعوبات مالية فيما يتعلق بإمكانية توفير حساب في البرنامج المعتمد في تنظيم وتصنيف بيانات المقابلة MAXQDA وذلك لطبيعة الحجم الكبير لبيانات المقابلة المتحصل عليها واستحالة تنظيمها ومعالجتها يدويا، الأمر الذي جعلنا نعتمد على نسخة تم "تهكيرها" -إن صح التعبير- ولا توفر المزايا الكلية للبرنامج بصيغته المدفوعة.
5. أيضا صعوبات متعلقة بنقص الخبرة لدى الباحث والتي انعكست في طول المدة المستغرقة في ضبط الإطار التصوري والمنهجي للدراسة.

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة.

محتويات الفصل.

1. تمهيد.
2. أسباب اختيار الموضوع.
 - 1.2. أسباب ذاتية.
 - 2.2. أسباب موضوعية.
3. أهداف الدراسة.
4. أهمية الدراسة.
5. الاشكالية.
6. مفاهيم الدراسة.
7. خلاصة.

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

1. تمهيد:

إن البحث العلمي الرصين يستوجب استيفاء جملة من الشروط، من ضمنها ضبط إطار تصوري دقيق حول الموضوع، وانطلاقاً من هذا الطرح يأتي هذا الفصل المعنون "بالإطار التصوري للدراسة" لتوضيح مختلف الجوانب التي تتعلق بالدراسة بداية من توضيح أسباب اختيار الموضوع، إلى توضيح الأهداف التي يسعى بحثنا إلى تحقيقها، أيضاً توضيح أهمية الدراسة وماهية القيمة المضافة التي يقدمها بحثنا، إضافة إلى تحديد إشكالية الدراسة والتي تعتبر العمود الفقري للدراسة، وصولاً في النهاية إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

2. أسباب اختيار الموضوع:

لا شك أن العمل على أي موضوع مهما كانت طبيعته وعلوم انتمائه تحكمه صبغة متعلقة بالرغبة الذاتية والموضوعية في معالجة البحث، ولعل اختيار الموضوع الموسوم " النمو الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر-حالة مدينة خنشلة_ " كان وفق مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية للباحث التي ساهمت في اختيار ومعالجة الباحث لهذا البحث وعليه تجسدت هذه الأسباب ما يلي:

1.2. أسباب ذاتية:.

- بالرغم من أن هذا الموضوع جاء ضمن الإجراءات الجديدة المتخذة بخصوص اعتماد مشاريع PRFU مما أفقد نوعا ما الدافعية الأولية نحو الموضوع، إلا أننا وجدنا أنفسنا أمام شغف البحث في مجال متميز أنتمي إليه وعاشت في وسطه الكثير من الأحداث أثارت فعلا الكثير من الفضول.
- إمكانية البحث في الموضوع، خصوصا وأن الموضوع يحتوي على تراث نظري واسع والذي من شأنه مساعدة الباحث في إثراء معطياته ورصيده المعرفي حول الموضوع وكذلك المساعدة في ضبط خطته البحثية المنهجية والامبريقية.

2.2. أسباب موضوعية:

بعدها تطرق الباحث أعلاه إلى تحديد وذكر مجموعة من الأسباب الذاتية التي ساهمت في اختياره لموضوع البحث الراهن والذي كما هو موضح سابقا أن الموضوع يدخل ضمن مشاريع البحث التكويني PRFU، حيث يعمد الباحث من خلال بعض الأسطر أدناه إلى توضيح أبرز الأسباب الموضوعية والابستمولوجية التي جعلته يختار العمل على موضوع "النمو الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر_حالة مدينة خنشلة " وعليه هذه هي أبرز الأسباب:

- يتمحور السبب الرئيسي في معالجة موضوع له الإنعكاس والأثر البالغ على حياة الأفراد ورفاهية المجتمع بالدرجة الأولى حيث يمثل الموضوع أبرز الاحتياجات الحضرية خصوصا على المستوى الجزائري.
- محاولة البحث في إمكانية وجود رؤى وسياسات رسمية لتنظيم عملية النمو الحضري وانعكاساته على التنمية المستدامة في الجزائر، ومدى تطبيقها في الواقع بين نجاحها أو فشلها.

- معرفة وتحديد تأثيرات النمو الحضري على الرهانات الميدانية للتنمية المستدامة التي تمس الواقع الجزائري -حالة مدينة خنشلة -.
- البحث في رهانات وتحديات النمو الحضري والتنمية المستدامة ومحاولة فهم كيفية تشكل الظاهرة والعلاقة بين المتغيرين ومحاولة الاستشراف بأفاق النمو الحضري وانعكاساته على البيئة الحضرية والاجتماعية والاقتصادية في مجالها الجزائري بصفة عامة ومدينة خنشلة بصفة خاصة.

3. أهداف الدراسة:

لعل أي دراسة مهما كان مجال اهتمامها إلا ولها هدف أو غرض من إجراءاتها يعطيها تلك القيمة العلمية والمعرفية، والهدف من الدراسة غالبا هو ما يعطي التحفيز للباحث قصد تحقيق أهداف دراسته، ولربما طبيعة هذه الدراسة التي اقتضت الضرورة البحثية المتمثلة في استكشاف الظاهرة واستطلاعها في مجالها المكاني ألا تكون هناك فروض محددة وواضحة، فدراستنا الموسومة ب "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدينة خنشلة-" تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية انطلاقا من تساؤلات اشكاليتنا وهي:

1. محاولة فهم ظاهرة النمو الحضري وكيفية تشكلها وتطورها في مجالها المكاني والبحث في مجموعة العوامل التي تحكمت في الظاهرة عبر فترات زمنية سابقة انطلاقا من آراء مجموعة الخبراء في المجال الحضري بمدينة خنشلة.
2. محاولة فهم ابعاد تأثير ظاهرة النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة على مقومات التنمية المستدامة المحددة في اشكالية دراستنا.
3. تقصي آفاق واتجاهات النمو الحضري المستقبلي لمدينة خنشلة ومحاولة معرفة العوامل المسؤولة عن ذلك.
4. البحث في كيفية معالجة مجموعة الخبراء لتداعيات النمو الحضري والتنمية المستدامة في مدينة خنشلة انطلاقا من أدوارهم ومراكزهم في مديرياتهم المحلية.
5. محاولة فهم كيفية تعامل التخطيط الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة (المرحلة الكولونيالية، المرحلة الاشتراكية، المرحلة الرأسمالية) عبر مختلف المراحل مع رهانات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وعلى سبيل المثال كل من قضية السكن والعقار.

6. محاولة فهم كيفية تأثير ظاهرة الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة عبر مختلف المراحل الزمنية السابقة على الجانب المورفولوجي للمدينة.

7. تقصي واقع الأيكولوجيا الحضرية من خلال آراء القائمين على الجانب البيئي مدينة خنشلة.

4. أهمية الدراسة:

ربما لكل موضوع أهميته في الحقل المعرفي، وربما ما تتبع غالباً هذه الأهمية من رغبة الباحث نفسه وشغفه الدائم في الكشف عما يمكن لدراسته أن تقدمه كإضافة للحقل السوسولوجي سواء على الجانب الاستيمولوجي أو على الجانب الامبريقي، أيضاً من ناحية ما يمكن للدراسة أن تقدمه لموضوع البحث في حد ذاته من جهة ولجمهور الباحثين من بعده من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا لتقديم مجموعة من النقاط التي نرى فيهم نوعاً من الإضافة العلمية والمنهجية في معالجة الموضوع.

1. إلقاء الضوء على السياسة التخطيطية التي رافقت مدينة خنشلة في نموها ومعرفة مميزاتا وجوانب القصور فيها وما حققته مع موضوع التنمية واستدامتها.
2. تقدم الدراسة الحالية مجموعة من الإحصائيات المهمة حول موضوع النمو الحضري والتنمية المستدامة وذلك على مجموعة مستويات بالتدرج من المستوى العالمي حول الظاهرة إلى المستوى القاري، ثم المستوى الوطني، وبعدها المستوى المحلي -مدينة خنشلة- وهذا ما نراه قد يختصر الوقت والجهد على المشتغل حول الموضوع فيما بعد، ولربما هذا كان نتيجة مرحلة طويلة من القراءات المستفيضة والمعمقة حول الموضوع امتدت على مدة أكثر من 12 شهراً في البحث وقراءة الأدبيات السابقة حول الموضوع، وهذا ما نأمل أن نوفره كقيمة مضافة للمشتغلين على الموضوع فيما بعد.
3. تكمن أهمية الدراسة الحالية في معالجة موضوع النمو الحضري والتنمية المستدامة من زاوية لم يتم طرحها من قبل لا سيما من خلال معالجة البيانات المجمعّة بطريقة كيفية لا سيما والاعتماد على أحد أبرز أساليب تحليل البيانات في البحث الكيفي وهو التحليل الموضوعاتي والذي نرى فيه تقصير من حيث الاعتماد عليه في تحليل البيانات الكيفية، حيث سنتيح دراستنا الحالية للراغبين في الاعتماد على هذا الأسلوب دليل تطبيقي يشرح جميع مراحل هذا الأسلوب وكيفية الاعتماد عليه في دراساتهم فيما بعد.
4. معالجة ظاهرة النمو الحضري والتنمية المستدامة في مدينة خنشلة وفق دراسة استطلاعية استكشافية من شأنها أن تعبد الطريق للمشتغلين على الموضوع في المجال المكاني لا سيما

وأن الدراسة وفرت مجموعة من النتائج المهمة حول كيفية تشكل الظاهرة في مجالها المكاني وأبرز العوامل المؤثرة في ذلك.

5. تكمن أهمية دراستنا في تسليط الضوء على أحد أهم الطرائق البحثية في العلوم الاجتماعية- المنهج الكيفي- والذي نرى بأنه قليل التطبيق مع متغيرات الموضوع وذلك من خلال اطلاقنا على عدد لا بأس به من الأطروحات والمذكرات حول الموضوع، والذي نطمح من خلال دراستنا هاته إلى جذب الانتباه إليه من طرف المشتغلين في الحقل السوسيولوجي عامة والجانب الحضري خاصة في معالجة الظواهر الحضرية لا سيما وأنها تتطلب معلومات دقيقة ومحددة.

5. اشكالية الدراسة:

شهد العالم نموًا متسارعًا في الظاهرة الحضرية، حيث تضاعفت أعداد المدن والتجمعات الحضرية، وازدادت وتيرة ظهور المدن الميتروبولية والميقالوبولية إلى مستويات قياسية حيث تشير الأرقام أن المدن الميتروبولية زاد عددها من 304 مدينة سنة 1950 إلى 1729 مدينة سنة 2015 والمدن الميقالوبولية من 04 مدن إلى 59 مدينة في نفس الفترة. (Qastells-Quintana & Herrera-Idàrraga, 2019, p. 03) ويعود هذا النمو إلى عوامل ديموغرافية واقتصادية على غرار التصنيع الذي غير المجتمعات الحضرية على أكثر من صعيد (Casey, 1995) إلى جانب ذلك ساهمت العوامل الاجتماعية وتطور جودة الحياة إضافة إلى السياسات الحضرية والحكومية المتعلقة بالتخطيط وتطور التكنولوجيات الحديثة المرتبطة بتطور النقل الحضري والمواصلات والرقمنة في تزايد وتيرة هذا النمو إلى درجة أنها أصبحت تعرف بالثورة الحضرية (Lefebvre, 1970)

وفي ذات السياق، تشير البيانات إلى أن نسبة سكان المدن عالميًا قفزت من 3% عام 1800 إلى 47% عام 1950، كما ارتفع عدد المدن من 83 مدينة عام 1950 إلى 460 مدينة عام (Dagmar Burak , Bharat , & Baharat, 2018) هذه الوضعية دفعت بالعديد من الحكومات والهيئات الدولية والباحثين على حد سواء، نحو مزيد من الاهتمام بالظاهرة الحضرية في العالم في ظل شبه الاستقرار الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تحسن المؤشرات الديمغرافية كارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وحركة الهجرة في العالم، حيث تشير الأرقام إلى أن معدلات النمو الطبيعي في العالم سجلت ارتفاعا من 1.5% سنة 1961 إلى 2.1% سنة 1970 إلى 1.4% سنة 2000 (World Bank 2000 Group, 2018)، كما تشير أرقام ONU HABITAT إلى أن سكان المناطق الحضرية في العالم ارتفع من 46.7% سنة 2000 إلى 57.5% سنة 2023 ومن المرجح أن يصل إلى 68.4% بحدود عام 2050 (United nations, 2018, p. 01) وعلى غرار بقية دول العالم، فإن الجزائر تأثرت بشكل مثير

للاتنباه بالظاهرة الحضرية والنمو الحضري، حيث عرفت تزايدا ملحوظا في التحضر كما تشير الأرقام المسجلة إذ انتقل سكان المناطق الحضرية في الجزائر من 22.2% سنة 1950 إلى 59.5% سنة 2000 ومن المرجح أن يبلغ 84.5% سنة 2050 وهذا إذا ما قارناه مع سكان افريقيا ككل والذي سجل في نفس السنوات معدلات أقل بكثير وجاءت تباعا كالتالي 14.3% و35% و58.9% (United Nations, 2016, p. 01) ما يوحي بالديناميكية الحضرية التي تعرفها حركة الهجرة نحو المدن في الجزائر مقارنة بقارة افريقيا ككل وهذا ما كان له انعكاس على تزايد أحجام وأعداد المدن والتجمعات الحضرية في الجزائر، فتشير الإحصائيات إلى تضاعف التجمعات الحضرية (5000-10.000 ساكن) من 20 إلى 283 في الفترة 1966-2008 ومن 34 إلى 238 في التجمعات الحضرية (10.000-20.000 ساكن) في نفس الفترة ومن 04 إلى 38 في التجمعات الحضرية التي يفوق عدد سكانها 100.0000 ساكن (lekhal, 2003, p. 78; O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 86)

إن هذه التحولات في التركيبة الديموغرافية والحضرية في الجزائر هي نتاج على ما يبدو لعدة عوامل وأسباب على المستويات الاجتماعية، الاقتصادية، الأيكولوجية، والتنظيمية... إلخ، وهذا ما يحيلنا إلى أحد أبرز القضايا الزاهنة التي أصبحت تترك السلطات العمومية ألا وهي التنمية المستدامة، والتي بدأت فكرتها مع لجنة المحافظة الكندية سنة 1915 إلى غاية اعتمادها في مؤتمر الأرض بقمة ريو دي جانيرو سنة 1992 (بوزغاية، 2016). حيث تعتبر أحد المؤشرات الأساسية التي اعتمدها هيئة الأمم المتحدة من خلال 16 مؤشرا تؤكد في مجملها على ضرورة تحقيق الاكتفاء عبر البعد الاجتماعي، الاقتصادي، الأيكولوجي مع الحفاظ على احتياجات الأجيال القادمة (ESCWA, 2020)، كما لاقى اهتماما على مختلف الأصعدة ودفعت بالعديد من الحكومات إلى تبنيها في مخططاتها الوطنية تماما كما قامت به الجزائر، حيث وظفت مفهوم التنمية المستدامة في معظم المخططات الحضرية بعد ذلك (SNAT, SRAT, SDAM, PAW)

وهكذا، فإن احتمال تضاعف أعداد المدن والتجمعات الحضرية في الجزائر أصبح واردا كما تشير بذلك مختلف الدراسات، لاسيما الديمغرافية منها والذي أثر في التركيبة الاجتماعية لسكان المدن من خلال خاصة استقرار معدلات الزيادة الطبيعية وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية، حيث تشير الإحصائيات أن معدلات النمو الطبيعي في الجزائر بعدما عرفت ارتفاعا محسوسا بعد الاستقلال (1.5% سنة 1966 و3.8%، تراجعت سنة 1977 إلى 2.7% سنة 1987 و1.7% سنة 2008 (O.N.S, 2008, p. 2008)). (01) إن هذه التغييرات المتواصلة في المدينة الجزائرية على المستوى المورفولوجي والايكولوجي، أدت إلى تعدد وتغير في أنماط الحياة الحضرية جعلت منها فضاء تتعايش فيها المدينة الخلدونية والمدينة الدوركايمية في طريقة العيش ونظام السلطة القائمان على العصبية والتضامن الآلي كما يقول لوكا (Leca, 1980)

(pp. 296-297) في سياق ذي صلة، يشير "مارك كوت (Marc Cote) إلى أن المدن الجزائرية الكبرى عرفت سياسة كولونيالية تهجيرية في الفترة 1930-1945 بلغت ما يساوي 130.000 مهاجر سنويا (Cote, 1996, p. 85)، أي ما يقارب 1.950.000 مهاجر في ظرف 15 سنة ما جعل المدن الجزائرية تتشكل عبر خليط من الاثنيات والعرقيات، و هذا ما تشير إليه معدلات صافي الهجرة من الأرياف ذات التركيبات الاثنية المختلفة - لاسيما مع اختلاف اثنيات المناطق الجزائرية قبائل، شاونية، عرب، بني ميزاب...- نحو المدن الجزائرية، أي ما يعادل 43.2% في الفترة 1886-1906 و 37.3% في الفترة 1948-1954 و 43.7% في 1977-1987 و 44.3% في الفترة 1998-2008 (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)، وهذا ما انعكس على معدلات النمو الحضري في الجزائر فتم تسجيل 5.31% في الفترة 1950-1955 و 2.57% في 2000-2005 ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الحضري إلى 1.05% في الفترة 2045-2050 (United nations, 2018)

واعتبارا لذلك، فمن الواضح أن الهجرة الداخلية كأحد مظاهر النمو الحضري أنتجت ضغوطا "لامتناهية" على المدن الجزائرية خاصة فيما تعلق بالمرافق والهياكل الاجتماعية والبحث عن العمل والاستقرار الاجتماعي ونمو العشوائيات الحضرية (بلعيد و هويدي، 2022، الصفحات 256-257). كما أن الهجرة نحو المدن ساهمت بشكل ملفت للانتباه، تمثل ذلك في تزايد أحجام المدن والتجمعات الحضرية، حيث تشير الأرقام أن الفترة 1966-1987 عرفت هجرة 31.9% للتجمعات الحضرية اقل من 5000 ساكن و 20.4% نحو التجمعات الحضرية بين 5000-9999 و 31.1% للتجمعات الحضرية بين 10.000-50.000 ساكن (Cote, 1994, p. 69) .

إن هذه الحالة التي تعيشها مدننا، دفعت بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في كثير من الأحيان في سياساتها الحضرية وفي أحيان أخرى مراجعتها تماما (مراجعة المخططات التوجيهية ومراجعة المخطط الوطني لهيئة الإقليم)، وهكذا، استوجب من سياسة التخطيط الحضري على المستوى الوطني تخصيص 09 مخططات جهوية لهيئة الإقليم SRAT تستمد توجيهاتها من المخطط الوطني لهيئة الإقليم SNAT ومنها المخطط الجهوي الهضاب العليا شرق والذي يضم ولايات (برج بوعرييج، سطيف، باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة) (Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire, 2025)

وضمن هذا الإطار البحثي، نجد مدينة خنشلة قد شهدت نمو حضريا بمستويات متفاوتة منذ نشأتها سنة 1874 ، وهذا ما انعكس على التوسع المجالي للمدينة ، حيث انتقلت مساحة مدينة خنشلة من 141 هكتار سنة 1954 إلى 1277 هكتار في الفترة 1987-1998 و 1813 في الفترة 1998-2008 و 11721 هكتار في الفترة 2008-2022 جعلها تغزو وتحتل مجالات أخرى على غرار بلديات الحامة

وأنسيغة بعدما استنفذت الاحتياطات العقارية منها¹، للتذكير فإن المدينة عرفت مجموعة من المخططات منها المخطط التوجيهي العام والمخطط التوجيهي للتعمير في 14 مارس 1914، إلى مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1989) والتي يراها العديد من الباحثين أنها أثرت في فلسفة التخطيط الحضري لتأتي بعدها مرحلة التحول الاقتصادي بعد 1990 (مهور باشا، 2020) وذلك من خلال فلسفة التخطيط والانفتاح على مختلف الموارد من ناحية التسيير لاسيما السكن والعقار.

بينما نجد أن الهجرة نحو مدينة خنشلة قبل وبعد الاستقلال، كانت لها انعكاسات اجتماعية اقتصادية، أيكولوجية ومورفولوجية أثرت بشكل أو بآخر على مستويات التنمية الحضرية المستدامة وأعاد تشكيل البنية الحضرية للمدينة وبهويات مختلفة، على غرار ظهور الأحياء الحضرية الفوضوية كما أشار إلى ذلك كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة ومخطط التناسق الحضري خنشلة (Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007, p. 27; Direction de l'Environnement de la wilaya de khenchela, 2009, p. 100) والتي بدورها أثرت على اتجاهات توسع المدينة وإعادة تشكيلها.

في ظل هذه المعطيات، نلاحظ أن مستويات التنمية في المنطقة عموما (خنشلة) كثيرا ما توصف على أنها مشكلانية (Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire, 2025) حيث صنفها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ضمن محور يمتد من غليزان غربا إلى تبسة شرقا بالهشاشة وضعف مستويات التنمية بها، مما يستدعي برنامجا وطنيا من أجل ترقيقته (SNAT, 2010). ، وهذا ما دفع على ما يبدو السلطات العمومية إلى تخصيص 95.62 مليار دينار جزائري ضمن البرنامج التكميلي للتنمية سنة 2024 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)

واعتمادا على ما سبق ذكره، فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين النمو الحضري والتنمية المستدامة بمدينة خنشلة، من خلال عدة أبعاد متداخلة ومؤثرة على غرار التخطيط الحضري والعمراني والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والايكولوجي والبعد الاقتصادي والبعد الإداري والحوكمة والبعد المستقبلي الاستشراقي المرتبط بتحديات التنمية المستدامة بمدينة خنشلة ضمن الأهداف المعلنة. إن هذه الأبعاد مجتمعة تشكل في الواقع وحدة بحث ضرورية لفهم طبيعة هذه العلاقة في مدينة تحمل خصوصيات إيكولوجية واجتماعية وطبيعية متميزة باعتبارها واقعة ضمن مدن الهضاب العليا على مشارف

¹ تم التوصل لهذه المعطيات من خلال المرحلة الاستطلاعية مع مهندسين بمديرية السكن لولاية خنشلة وبالنسبة للفترة 2008-2022 تم استنتاجها من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال العقارات المبرمجة للتعمير في هذه الفترة في إطار التوسع الحضري لمدينة خنشلة نحو كل من بلديات الحامة وأنسيغة.

الصحراء الكبرى تعيش تحديات كبرى منذ الاستقلال من جهة، وتوسعى السلطات العمومية إلى الرفع من مستويات التنمية بها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

وانطلاقا من مرحلة الاستكشاف والاستطلاع الميداني والتي تُرجمت في مجموعة مقابلات استكشافية مع مجموعة من الإطارات التقنية على مستوى الإدارات المرتبطة بمديرية التعمير والبناء لولاية خنشلة يبدو للوهلة الأولى أن كل من أزمة العقار وأزمة السكن تعتبران من أبرز تحديات التنمية المستدامة والتي تشتغل حولها مختلف الإدارات المحلية ذات الصلة في مدينة خنشلة، وفي ذات السياق فإن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والذي تندرج تحته مجموعة من القضايا والمواضيع منها العقار والسكن، وهذا حسب ما توضحه هيئة الأمم المتحدة في رؤية 2030 في الهدف 11 والمعنون بـ "مجتمعات محلية مستدامة" (ESCWA, 2020)، يعتبر من الاهتمامات القصوى للسلطات العمومية ضمن مفهوم الدولة الاجتماعية التي لازالت تشكل عنوانا بارزا في السياسات الوطنية في الجزائر.

ولعل من أبرز الأزمات التي فرضت نفسها في الجزائر على أكثر من صعيد هي أزمة السكن والتي شكلت جوهر السياسات الحضرية منذ الاستقلال، وهذا ما يتجلى في مختلف البرامج السكنية والمخططات التنموية والتي تأثرت دوما بمستويات الموارد المالية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، وهكذا، فإن سياسة التخطيط الحضري في الجزائر تكاد تكون مرادفة لسياسة السكن من خلال ما يتجلى في المخططات السكنية المختلفة (1970-1989) (بن حرز الله، 2020)، الأمر الذي انعكس على المستوى المحلي على غرار مدينة خنشلة .

من جهة أخرى، نجد أن التغيير المستمر للسياسة العقارية ومن خلالها التشريعات القانونية المنظمة للعقار في الجزائر بدءا من المرحلة الكولونيالية (سيناتوس كونسيلت الاول 22-04-1863 والثاني 22-04-1887 وقانون وارني 22-07-1873 (Abdi, 1985, pp. 52-56) وصولا إلى قانون الاحتياطات العقارية 74/26 بعد الاستقلال إلى قانون التوجيه العقاري 25-90، يمكن أن تشكل معالم مهمة لإشكاليتنا باعتباره أحد رهانات التنمية المستدامة بمدينة خنشلة.

إن الملاحظ لمدينة خنشلة والواقعة في نطاق جغرافي متميز من الهضاب العليا الشرقية للجزائر على بوابة الجنوب الكبير، وبالنظر لخصوصياتها البيئية والمناخية يجعل منها منطقة شبه صحراوية ذات خصوصيات متفردة، من المنطقي تماما أن تنعكس على المورفولوجيا الاجتماعية وخصوصياتها الثقافية التي تميزها عن باقي المدن الجزائرية الأخرى، وهذا ما يؤسس لإشكالية بحث تحاول استكشاف العوامل الممكنة المتحكمة في ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة، وكيف تشكلت الظاهرة في ظل الخصوصيات المحلية على المستويات الأيكولوجية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية.

وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى أن البحث في طبيعة العلاقة بين النمو الحضري والتنمية المستدامة كانت دوما محور اهتمام متواصل ولو بمفاهيم ومتغيرات مختلفة منذ كتابات "ابن خلدون" حول علم العمران البشري حيث ركز على العلاقات الاجتماعية بين الحضر والريف معتمدا في ذلك على مفهوم العصبية كمفهوم محوري يقوم على أساسه فهم العمران وطبيعة العلاقات الاجتماعية للأفراد بين كل من الحضر والريف، إلى المدرسة الألمانية ومحاولتها فهم الواقع الحضري داخل إطار الثنائيات من خلال أعمال "فرديناند تونيز" ومقارنته حول المجتمع المحلي والمجتمع العام، إضافة إلى إسهامات المدرسة الفرنسية، مروراً بأعمال كل من "ريدفولد" في دراسته في مدينة يوكنان بالمكسيك حول المتصل الريفي الحضري والعديد من النظريات التي فسرت الواقع الحضري وصولاً إلى أهم المراحل التي عرف فيها علم الاجتماع الحضري اهتماماً متزايداً بالمدينة من خلال أعمال رواد مدرسة شيكاغو أمثال "روبرت بارك" و "روديريك ماكينزي" و "أرنست برغس" إضافة إلى "وايت فوجل" و "هاريس وأولمان" وكذلك أعمال كل من الأيكولوجيا المحدثة وأعمال لويس ويرث" حيث فسّر الظاهرة الحضرية من خلال كل من مفاهيم الحجم، الكثافة، اللاتجانس، وكذلك الاتجاه النفسي الاجتماعي لكل من "زيمل" و "فيبر" و "تشابلنجر" إلى أعمال "إمانويل كاستلز" في المسألة الحضرية و"هنري لوفيفر" في النقد الإنساني للتحضر.

ومن خلال ما تقدم، يتجلى سؤالنا الرئيسي التالي:

كيف أثر النمو الحضري المتسارع بمدينة خنشلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الاختلال بين المتطلبات البيئية والضغط السوسيو-اقتصادية؟

وإن هذا السؤال البحثي ينقسم إلى مجموعة أسئلة فرعية وهي:

1. إلى أي مدى ساهم التخطيط الحضري بمدينة خنشلة في ضبط النمو الحضري المتسارع وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان؟
2. كيف أثرت محدودية الموارد الطبيعية والعقارية على تنفيذ المخططات الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة؟
3. ما هي أسباب أزمة السكن في مدينة خنشلة؟ وكيف انعكست على تنفيذ المخططات الحضرية وعلى فرص عدالة اجتماعية مستدامة؟
4. كيف أثرت تحولات البنية الحضرية في مدينة خنشلة على الهوية المحلية والبنية الاجتماعية التقليدية أمام رهانات التنمية المستدامة؟ وما مدى فعالية الإطار المؤسسي في مواكبة هذه التحولات بيئياً؟

5. ما مدى تأثير النمو الديمغرافي ودينامية الهجرة الداخلية والخارجية التي شهدتها مدينة خنشلة على إعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي والحضري؟

6. مفاهيم الدراسة:

إن عملية تحديد المفاهيم ليست بتلك الطريقة العشوائية أو الطريقة التي يعمل فيها الباحث بعرض كل ما كتب وسرد بطريقة ميكانيكية في محاولة جمع الأدبيات السابقة حول المفهوم، بل العملية هي أكثر وأعظم من ذلك حيث يمكن أن يسميها الباحث بالطريق الرئيسي أو حلقة الوصل التي تربط بين الجانب النظري والجانب الميداني للبحث، أو كما يسميها "موريس أنجرس" في كتابه " منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية" بمصطلح العملياتية حيث يتخذ فيها الباحث خلفية نظرية محددة تعتمد على التفكير والبناء والتحليل حيث يخلص فيها من مفهوم مجرد أصم إلى مفهوم قادر على إعطاء نظرة ابستمولوجية وامبريقية، ويستطيع من خلالها الباحث تفكيك المفهوم إلى بعد ومن ثم استخراج المؤشرات قصد بداية وضع الأسس الأولى للجانب الميداني من الدراسة، وعليه:

1.6. النمو الحضري:

يعتبر النمو الحضري من أبرز المفاهيم والمتغيرات الكبرى في المجال الحضري كما يمثل مفهوما رئيسيا في علم الاجتماع الحضري وذلك نظرا لاهتمام الباحثين به، وقبل التطرق لمفهوم النمو الحضري وجب التطرق أولا لمفهوم النمو:

فالنمو لغة هو: تزايد الشيء وما يضاف إليه ويؤول له. (زكي بدوي، 1978).

اصطلاحا هو: ما يؤول إليه الشيء، حيث يقال وطن تام النمو بمعنى إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعا كبيرا (زكي بدوي، 1978)، بعبارة أخرى يمكن القول إن النمو هو تلك الحالة التي يتم من خلالها الانتقال من حالة اقتصادية متدنية إلى حالة اقتصادية مرتفعة.

وتختلف مواضع توظيف مفهوم النمو حسب مجالاته فكما يوجد النمو الاقتصادي يوجد أيضا النمو الثقافي والنمو الاجتماعي والنمو التكنولوجي والنمو الحضري.

ويعرف النمو الحضري على أنه كل زيادة سكانية وديمغرافية تتعدى 2000 نسمة في الكلم² إضافة إلى توفر المجال المكاني والفيزيقي على مساحة يزيد فيها عدد السكان عن 10000 نسمة في

الكلم²، إضافة إلى سيرورة النشاطات التجارية، الاقتصادية، الخدماتية في الوسط الحضري. (زناتي، 2015، الصفحات 18-19).

ركز الكاتب أعلاه في عرضه لمفهوم النمو الحضري على خاصيتين الأولى متعلقة بكثافة السكان في الكلم² الواحد والكثافة في المدينة ككل إضافة إلى نوعية النشاطات مغفلا بذلك عديد الجوانب المفسرة لمفهوم النمو الحضري، كما ركز على تحديد جوانبه العديدة لا غير مغفلا بذلك عن الأسلوب والنمط الحضري (أسلوب العيش) داخل الوسط الحضري إضافة إلى إغفاله على نوعية ونمط العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري وما يمكن ان ينتج من علاقات اجتماعية تعمل على أحداث التغيير في طبقات المجتمع، كما أغفل أيضا على أن النمو الحضري هو أحد اشكال الصراع الخفي داخل البيئة الحضرية والذي يتخذ أشكالا معينة في التوسع إما تكون مخططة أو غير ذلك.

يعرف أيضا على أنه عملية التركيز السكاني في المدن (عيساوة و يونسى، 2020، صفحة 13) والتي تكون وفق مجموعة من العوامل التي تتسم تارة بال جذب وتارة بالطرد على حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بالمركز أو الوسط الحضري، كما يقاس النمو الحضري بعدد سكان المراكز الحضرية المصنفة (عيساوة و يونسى، 2020).

ركز الباحث من خلال تعريفه أعلاه للنمو الحضري على جانب الكم في تصنيف المراكز الحضرية حيث اتسم بالنظرة الإدارية في تعريفه للمفهوم كما ركز ضمنا على عوامل الجذب والطرد في تحديده للإطار المفهومي للنمو الحضري.

يعرف أيضا على أنه الزيادة السكانية في المدن وما ينعكس عنها من تغيرات على الطابع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والقيمي والفيزيقي وكذلك علاقة السكان ببيئتهم داخل المجال الحضري. (بودن، 2005، صفحة 68).

يعتبر هذا المفهوم الذي قدمه الباحث مفهوما شاملا نوعا ما من أغلب الجوانب المرتبطة بالوسط الحضري.

أيضا فالنمو الحضري هو عملية الزيادة السكانية والديمغرافية في الأوساط والمراكز الحضرية نتيجة مجموعة من العوامل كارتفاع عدد المواليد والذي قد يكون بطريقة مخططة أو بطريقة غير مخططة وذلك راجع إلى مجموعة الميكانيزمات المتحكمة في ارتفاع عدد المواليد كمعدل الخصوبة ومعدل سن الزواج إضافة الى ثقافة الإنجاب.

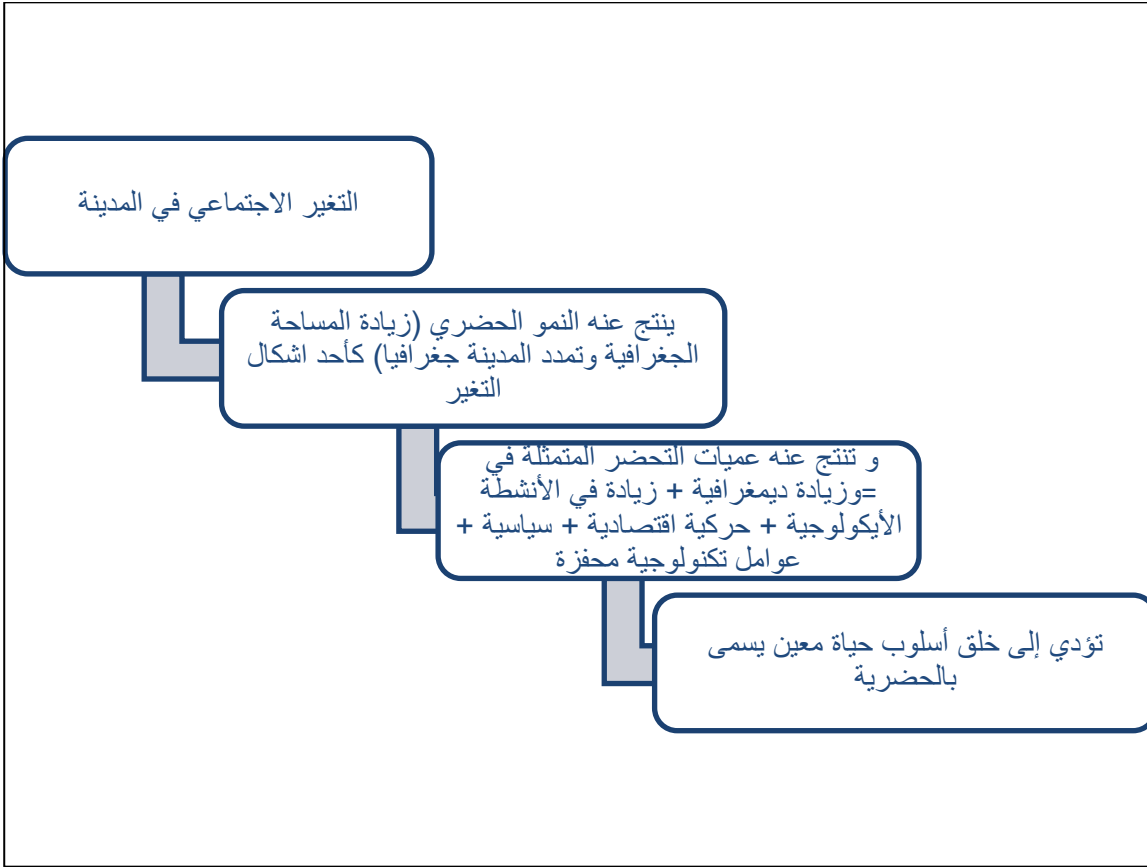
كذلك فهو يعبر عن الارتفاع الديمغرافي السكاني في المنطقة الحضرية وذلك يمكن ارجاعه الى مجموعة من العوامل كالهجرة بنوعيتها العشوائية الداخلية والتي تكون في مظهرها ناتجة عن عوامل الجذب والطرود داخل المدينة كالعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التاريخية، وهذا من شأنه أن تظهر عنه انعكاسات في الحجم والكثافة واللا تجانس وهذا ما يمكن أن يزيد من العزلة والاغتراب وزيادة تقسيم العمل في المدينة وتنجر عنه مشاكل بيولوجية أخرى كالتلوث بمختلف انواعه.

أيضا يمكن تعريفه أنه العملية السليمة في التخطيط والاستشراف والتي من شأنها تنظيم الحياة الحضرية على مختلف المستويات والذي من دونه يختل البناء الحضري وتظهر عديد الصراعات على مختلف المستويات والطبقات وتتمظهر عنها مختلف الانعكاسات المؤدية الى نوع من الثقافة الحضرية الجديدة.

أيضا يعرف على أنه يرتكز على مفهومين اساسيين يتأثران بالدرجة الأولى بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية هما الهجرة الداخلية والنمو الديمغرافي. (ولايه عبده قائد، 2003، صفحة 59).

وبعد هذا العرض المفاهيمي يستخلص الباحث مفهومًا للنمو الحضري والذي يعرض من خلاله نظرة تفكيكية وتحليلية من شأنها مساعدة الباحث في استخراج الأبعاد والمؤشرات الضرورية لمفهوم الدراسة وعليه فالنمو الحضري هو نتاج وشكل من اشكال التغير الاجتماعي في المدينة والوسط الحضري والذي تنتج عنه عمليات معينة للتحضر ديمغرافية، اقتصادية، سياسية أمنية، تكنولوجية والتي تؤدي تارة أدوار جاذبة (+) وتارة أخرى طاردة (-) على حسب طبيعة الظروف التي تخلق أسلوب حياة معين يسمى بالحضرية والتي تساوي تحول قيمي اضافة إلى تحول على مستوى شبكة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري إضافة إلى تغير الظروف الاقتصادية والتي تتغير وتتطور بمراحل التطور الاقتصادي من نمو حضري مشاعي بدائي حيث كل شيء مشاع من مساحة جغرافية (عقار) واتجاه النمو وتوسعاته مرورا بالمرحلة التي خضع فيها النمو الحضري عبر التاريخ إلى عبودية ملاك الأراضي والعقارات والذين تحكّموا في نمو الأراضي الحضرية بامتلاكهم لها مرورا بكل من المرحلة الاقطاعية والرأسمالية التي يكون فيها النمو الحضري خاضعا لرأسمال الطبقات المالكة ووصولاً إلى المرحلة الحضرية الاشتراكية.

رسم توضيحي 1 عملية تفكيك مفهوم النمو الحضري.



المصدر: من إنجاز الباحث.

من خلال ما سبق يستنتج الباحث وجود مجموعة علاقات ترابطية بين الأبعاد والمؤشرات المتعلقة بمفهوم النمو الحضري:

- ✓ بين الزيادة الديمغرافية وبين التحضر، معنى أن الزيادة الديمغرافية المناطق الحضرية والمدن يؤدي إلى زيادة معدلات التحضر.
 - ✓ بين التحضر وبين التصنيع كأحد أوجه العامل الاقتصادي، بمعنى أن التصنيع أحد أبرز العوامل المحفزة على التحضر (زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية) والنمو الحضري (التمدد والتوسع المساحي المجالي للمناطق الحضرية).
 - ✓ بين التحضر والهجرة. بمعنى أن الهجرة تعد أحد أبرز العوامل الديمغرافية المؤدية للتحضر.
- مما سبق استند الباحث في تحليله لمفهوم النمو الحضري على أربعة مفاهيم وهي كالتالي التغير الاجتماعي = النمو الحضري = عمليات التحضر = الحضرية.

فالنمو الحضري هو التوسع المساحي والمجالي لرقعة جغرافية ما ويحدث نتيجة التأثر بمجموعة العوامل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الأمنية، الديمغرافية المحفزة على تزايد التواجد السكاني بتلك الرقعة، ويتجلى النمو الحضري في شكلين أساسيين الأول النمو المخطط الذي يخضع للتخطيط الحضري ويكون غالبا مستوفي للشروط التخطيطية للتوسع، أما الثاني وهو النمو غير المخطط وكما يصطلح عليه أيضا بالفوضوي ويحدث تلقائيا بسبب غياب رقابة المؤسسات الحكومية على التوسع المجالي والجغرافي لرقعة جغرافية ما، كما يكون ناتجا للحاجة الملحة للسكان في تلبية حاجياتهم الاجتماعية والاقتصادية في حال عدم تلبيتها بالطرق القانونية التي تخضع للتخطيط الحضري، وتنعكس عنه مجموعة تغيرات تمس بالطابع الاجتماعي والاقتصادي والايكولوجي والمورفولوجي للمدينة.

2.6. التحضر:

هو عملية تحويل المناطق الريفية إلى مناطق حضرية ما يؤثر في التركيب الاقتصادي والقيمي والاجتماعي للأفراد (زكي بدوي، 1978، صفحة 436)، أيضا يعرف على انه أحد عمليات التغيير التي تمس التركيب الاجتماعي تكون من خلال انتقال سكان الأرياف للعيش في المدن والمناطق الحضرية أ أنه إعادة توزيع سكان الأرياف على المدن (أبو عياش و إسحاق يعقوب، 1980).

أيضا فهو ذلك التمييز بين نمط الحياة البسيطة الريفية والحياة الحضرية المعقدة من خلال التحول في منظومة القيم والعادات والتقاليد والسلوكيات التي تمس مجموع السكان المنقلين من البيئات الريفية إلى البيئات الحضرية ويحدث من خلال عملية التركيز السكاني للأفراد من ناحية زيادة عدد التجمعات السكانية وتطور ونمو حجم التجمعات السكانية (بن مهية، 2023، صفحة 16).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التحضر هو عملية انتقال الأفراد من الأوساط الريفية إلى الأوساط الحضرية وذلك ما ينتج عنه زيادة في أعداد التجمعات السكانية الحضرية ونقص في التجمعات السكانية الريفية متأثرين بذلك بمجموعة عوامل اقتصادية اجتماعية خدمتية ساهمت في جعل المناطق الحضرية مناطق جذب في حين أصبحت المناطق الريفية تمثل مناطق طرد، كما تؤدي عملية الانتقال بين البيئتين إلى تغيير يمس الأفراد على المستوى القيمي والاجتماعي والثقافي وحتى الاقتصادي مما يخلق نمطا معيشيا جديدا على ذلك النمط الذي كان يعيشه الأفراد في الأوساط الريفية.

3.6. التخطيط:

يعرف التخطيط على أنه نشاط انساني هدفه التنظيم والتسيير الجيد لتحقيق الأهداف المرجوة والتنسيق بين مختلف أنواع أنشطة الفرد المختلفة في المكان والاستعداد الفعلي لتوقعات أنشطة جديدة وتهيئة الظروف التي يتحقق منها أقصى قدر من المنفعة (علام، 1982، صفحة 14).

أيضا هو عملية علمية لدراسة المشاكل لإيجاد الحلول بطريقة منظمة وعلمية، يدرس المشكلة من الابعاد الزمنية الثلاثة الماضي والحاضر والمستقبل من حيث نشأتها تطورها أسبابها ويهدف لتحقيق أهداف متعلقة بالرفاهية وتحسين ظروف الحياة (بلغول، 2021، صفحة 27).

أيضا فيتم تعريفه على أنه منهج إنساني يعتمد عليه المخطط لتحقيق الأهداف من خلال اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما يمثل أول وأهم مراحل العمل وعلى أساس مخرجاته يتم تنفيذ العمل (أبو قرين، 2020، صفحة 24).

من خلال ما سبق نستنتج أن التخطيط هو عملية مقصودة يقوم بها الكائن البشري قصد تحسين ظروف معيشته الراهنة والمستقبلية كما أنه أولى مراحل العمل الميداني وتتعدد مجالاته كالتخطيط الاقتصادي، التخطيط الأيكولوجي، التخطيط الاجتماعي والتخطيط العمراني أو الحضري.

4.6. التخطيط الحضري:

هو محاولة لرسم سياسة الدولة في الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وذلك بغية تحقيق أهداف اجتماعية، اقتصادية، أيكولوجية تخدم المجتمع وتحاول تحسين ظروف عيش الافراد داخل ذلك الإقليم (فاروق، 1994، صفحة 10).

هو أسلوب غداري يهدف لصياغة الساسة الحضرية للمدن من خلال العمليات التشاورية بين مختلف الفاعلين في المؤسسات المحلية وكما يعمل أيضا على إشراك أفراد المجتمع في العملية التشاورية قصد تحقيق رفاهية المجتمع مع ما لا يضر بالموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الحضرية (السيد عبدالماضي، 2004).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التخطيط الحضري هو عملية منظمة تحترم مبدأ إشراك مختلف الأطراف الفاعلة في إنجاز المخططات الحضرية مع إشراك أفراد المجتمع في رسم السياسة الحضرية للمدينة وفق ما يساهم في رفاهية الافراد دون الإضرار بمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الحضرية، أيضا نلاحظ أن التخطيط الحضري ينقسم إلى شقين الأول متعلق بالتخطيط الفيزيقي لمنطقة ما حيث يتم مراعاة مجموعة من الاعتبارات (نوعية الارضية، مناطق الارتفاع، المناطق غير القابلة للتعمير، تحديد نوع التوسع أفقي أو عمودي مع تحديد الحد

الاقصى للتوسع العمودي... إلخ)، إما الشق الثاني فهو متعلق بالتخطيط الاجتماعي للمنطقة كتحديد عدد ونوعية المرافق الاجتماعية والتربوية والصحية والاقتصادية اللازمة والتي تتماشى وطبيعة المنطقة.

كما أن التخطيط الحضري في الجزائر هو تخطيط هرمي تراتبي من المستوى الوطني إلى البلدي انطلاقا من مخطط SNAT والذي يحدد التوجيهات الكبرى والعامّة للتخطيط الحضري للبلاد، مروراً بالمخطط SRAT والذي يقوم بتقسيم الجزائر إلى تسعة أقاليم مع مراعاة خصوصية كل إقليم، وكل إقليم يتبع سياسة تخطيط وتنمية تم إعدادها مسبقاً لتلبية حاجياته، وهذا وفقاً لما يتماشى مع المخطط SNAT فيما بعد يأتي المخطط PAW والذي يقدم مجموعة من التوجيهات لصالح سياسة التخطيط للولاية مروراً بالمخطط PDAU والذي يمكن أن يرسم السياسة الحضرية لبلدية وأحدة أو عدة بلديات مشتركة وتم الاعتماد عليه بعد سنة 1990 وكان يسمى فيما قبل بالمخطط PUD وأخيراً مخطط POS والذي يحدد احتياجات كل قطاع من قطاعات البلدية.

5.6. الهجرة الداخلية:

الهجرة:

لغة:

الهجر وهو الترك والمغادرة، ويقال ترك الشيء بمعنى هجره، في اللغة الانجليزية يتم التفريق بين مصطلحات Migration وتعني عملية الانتقال أما Immigration وتعني النزوح والانتقال إلى الخارج، أما في المعنى الثالث والمقصود به إقامة المهاجر في مكان الضيافة وعادة ما يتم استعمال مصطلح Immigrantin للدلالة على الهجرة الخارجية من بلد لبلد آخر (زوزو، 2013، صفحة 144).

اصطلاحاً:

تعرفها هيئة الأمم المتحدة من خلال قاموسها الجغرافي على أنها نوع من أنواع الحراك البشري بين وحدات جغرافية داخل البلد الواحد، كما أنها أحد أنواع الهجرة وتتمثل في انتقال مجموعة أفراد عادة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية (الربابعة، 1978، صفحة 12).

تعرف على أنها حركة السكان من منطقة إلى أخرى في دولة ما دون العبور الحدود السياسية الدولية (أحمد علي، 1997، صفحة 95)، كما أنها أحد المظاهر الهامة لحركية السكان داخل الإقليم أو القطر الوطني تتأثر بعوامل الجذب والطرْد (أبو عيانة، 2000، صفحة 165).

كما أنها تعد من بين أبرز العوامل المؤثرة على الخصائص الديمغرافية للمجتمعات كما أنها ذلك التغيير لمحل الإقامة للفرد لمدة زمنية طويلة وتترتب عنه مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للفرد المهاجر في البيئة الجديدة (أحمد خورشيد، 1990، صفحة 167).

من خلال ما سبق فالهجرة الداخلية هي أحد أنواع الهجرة والتي تكون داخل نفس الحدود الإدارية والسياسية للدولة أيضا عادة ما تتسم بالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية سواء كانت هجرة فردية أو هجرة جماعية، كما تمثل أحد مظاهر الحركة المجالية للأفراد وعادة ما تكون نتيجة وجود مجموعة من المحفزات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية أو تكون نتيجة عوامل طرد كالحروب أو تدني المستوى المعيشي، وعادة ما ينعكس عنها زيادة في الطلب على الخدمات وهوما يؤثر على الطاقة الاستيعابية للمرافق والمؤسسات لاسيما إن كانت هجرة غير مخطط لها ولم يتم التنبؤ بها.

6.6. التنمية:

لغة:

مشتقة من كلمة نَمَى، بالألف المقصورة، يعود أصلها إلى نما، بالألف الممدودة. وتأتي بمعنى الزيادة والانتشار وكذلك بمعنى الزيادة والنمو في الشيء فعلى سبيل المثال يقال نما المحصول والزرع بمعنى الزيادة والكثرة في الشيء، كما أنها تعتبر ترجمة غير حرفية للكلمة الإنكليزية Development والتي في معناها التطوير في العلوم والبحوث والدراسات. (خالد صالح، 2013، صفحة 617).

وكذلك تعرف على أنها النمو والارتفاع بالشيء من مكان إلى مكان آخر (خالد صالح، 2013).

حاول المفهوم اللغوي أعلاه الإشارة إلى أن التنمية هي ذلك الجهد أو العمل الذي يؤدي إلى الرفعة والزيادة بالشيء فيغير بحاله من الشيء إلى الأحسن.

في نفس السياق يعرفه معجم اللغة العربية المعاصرة بأنها جمع الفعل نَمَى ومفرده، ويكون مضارعه ينمى وينمو، أما الفعل الأمر فهو إنم، والمفعول منمى (للمتعدي)، ويقال نَمَى السعر بمعنى ارتفع وغلا، كذلك يقال نَمَى الحديث إلى قائله ويقصد به رفع الحديث في الإسناد إليه. (إبن منظور، 1997، صفحة 262).

أشار معجم اللغة العربية أثناء تقديمه لمفهوم التنمية لغة إلى جانب قواعد اللغة العربية للمفهوم وكذلك قدمه في سياق أزمنة الأفعال.

وفي اللغة الإنكليزية يقصد بالتنمية (Developement) وفي قواعد النطق Pronunciation تتطق حسب اللفظة البريطانية (D'ivelapmant) British accent وهي ترجمة غير حرفية لمفهوم التنمية، فالمقصود حسب اللغة الإنكليزية (تطور، تقدم، سير، نمو..)، ويقال مثلا استغرق تطوير هذه النظرية عدة سنين. والمقصود بـ Development في هذه الجملة ليس التنمية وإنما التطور والتطوير.

وفي اللغة الفرنسية وبالتحديد في معجم la rousse يتم تقديم مفهوم التنمية Développement في الإطار العام على أنه مجموعة من الأشياء التي تقوم على تحسين وضعية أمر ما، حيث أن التنمية Développement يشتق منها الفعل نمى، ينمو Développer .

وهنا يكمن القول بأن مفهوم التنمية في اللغات الأجنبية سواء الإنكليزية أو اللغة الفرنسية حاول التركيز على جانب القواعد حيث تعطيه كل لغة تصورا نحويا إلا أنهم أجمعوا على أن المفهوم يندرج في سياق التطوير والنمو.

اصطلاحا:

تختلف مفاهيم التنمية باختلاف مواطن تضمينها واستعمالاتها، وباختلاف المجالات التي تستعملها لشرح علومها، كذلك تختلف باختلاف توجهات ومسارات وآراء المستخدمين والمعبين بها.

تعرف على أنها ذلك الفعل وذلك التغيير المقصود الإرادي الذي يمس المجتمع ومؤسساته وهياكله على جميع الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية... إلخ، تهدف إلى المساهمة في تحسين وإنعاش أحوال الأفراد والجماعات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات المتاحة (بن عيسى م، 2018).

تعرف التنمية على أنها ذلك التطور والتغيير في مجالات القدرات والأنشطة الإنسانية (اجتماعية، اقتصادية، روحية، فكرية، تكنولوجية.) من أجل تمكين الفئات الاجتماعية من فرص النمو والتقدم والتطور، وكذلك تعني توحيد كل الطاقات والإمكانات المتوفرة في كيان معين يتصف بالتوازن والقيادة قصد تحقيق النمو والتطور اللازمين للنهوض بمستوى الفئات الاجتماعية الضعيفة (بوزيدي، 2016، صفحة 109).

ركز المفهوم الاصطلاحي للتنمية أعلاه على العلاقة بين ما يمكن تقديمه وتحقيقه إلى الفئات الاجتماعية الهشة وبين الإمكانيات والموارد والطاقات المتوفرة.

كذلك تعرف التنمية من الناحية الإنتاجية والصناعية على أنها ذلك التغير والتخطيط المقصود في بنى وأنساق المجتمع الاقتصادية المؤدية إلى رفع المستوى الإنتاجي والمعيشي للأفراد والمجتمعات في الجوانب الاقتصادية (بن حمزة، 2019).

تعتبر التنمية كنشاط قديم المعنى تاريخيا لكنه حديث من ناحية ضبط وتحديد المفهوم فيعود إلى ما بعد الثورة الصناعية في أوروبا، فهي في المعنى العام يقصد بها تلك العمليات والإجراءات والقرارات المخططة والمنظمة والعملية الهادفة إلى تغير وتطوير وتحويل حالة الشيء من وضع ما ومن حالة ما سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إدارية... إلخ إلى وضع أفضل وأحسن، والتنمية أيضا هي تلك الصورة النهائية التي توصل إليها الاجتهاد والمعرفة البشرية من تكنولوجيا وعلوم ومعارف وقدرة على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

كذلك من يعرفها على أنها عملية تخلق تقدما وتحولا وتغيرا إيجابيا وإضافة مكونات اقتصادية، بيئية، اجتماعية الغرض منها تطوير وتحسين حياة السكان والعامّة نحو الأفضل دون المساس أو إتلاف الموارد الأولية الصحية والبيئية.

7.6. التنمية المستدامة:

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أبرز المفاهيم التي لقيت رواجا علميا وابتسولوجيا وعلى مختلف العلوم والميادين وأنه مرّ بعدد المراحل حتى وصوله إلى هذه الصيغة النهائية من التحديد المفاهيمي.

لم يكن هذا المفهوم وليد الصدفة أو وليد بيئة جغرافية معينة أو جنس بشري معين أو نظام اقتصادي أو سياسي معين، بل كان نتيجة عقود من النضالات الابدستيمولوجية لعديد الباحثين والمنظرين والمهتمين بالمجال التنموي لعديد العقود الزمنية المستقبلية وعلى مختلف اهتمامات العلوم.

تعرف التنمية على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعيا اقتصاديا سياسيا بالاعتماد على اشراك مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع (محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، 1999، صفحة 13)، أيضا هي التحولات الاستراتيجية في البنى الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتقاس بالتغيرات التي تحصل للسلع والخدمات. (محمد شفيق، السكان و التنمية، 1996، صفحة 16) .

هناك من يعرفها على أنها الاحتياجات الراهنة والحالية دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية (جبلي و هاني خميس ، 2009، صفحة 21) ، يعد هذا التعريف من أنجع التعاريف الجامعة لمفهوم التنمية المستدامة وهو مفهوم تم الاعتماد عليه منذ تقرير مستقبلنا المشترك Our Commune

Future عام 1987 التابع لهيئة الأمم المتحدة، إلا أن هذا المفهوم في تعريفه مازال يتصف بالعمومية ولم يتم ضبطه بعد، يعرفه "جوردن هوكينغ" من خلال الربط بين العلاقة القائمة بين التحكم في النمو الديمغرافي في المدن مقارنة بمخزون الموارد الطبيعية المتاحة (عبد الفتاح ناجي، 2012، صفحة 30)، وكان "جوردن هوكينغ" يعود بنا إلى البدايات الأولى لعلم السكان من خلال التعرض المفاهيمي للنمو السكاني والأزمة المالتوسية التي تنمو من خلال متتالية هندسية ممثلة في النمو السكاني ومنتالية عديدة ممثلة في الموارد الغذائية والطبيعية.

نلاحظ من خلال التعريفين السابقين أن مفهوم التنمية المستدامة يهدف إلى الربط العلائقي بين الموارد وبين الاحتياجات، وبين الواقع الحالي وبين المستقبل، مما يعني أن المفهوم يتسم بخاصية الاستشراف وبخاصية الترابط العلائقي بين الطرفين.

كذلك يعرف باربيار Barbier التنمية المستدامة على أنها الترابط والتفاعل بين ثلاثة أنساق أيكولوجية، اجتماعية، اقتصادية. (عبد الفتاح ناجي، 2012، صفحة 32).

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن مفهوم التنمية المستدامة مرّ بعدد المراحل الزمنية فهو مفهوم تطوري حسب البيئة والظروف المحيطة به وهذا ما جعله ذو خاصية تطويرية من مجتمع لآخر ومن بيئة فيزيقية لأخرى ومن زمن لآخر.

ويستنتج الباحث أن العوامل المتكيفة في تحديد مفهوم التنمية المستدامة تكمن في:

عامل الزمن والذي بدوره يجعل من المفهوم متغير في كينونته وسياقه إضافة إلى العامل الجغرافي فكل بيئة جغرافية هي من تنتج مفهوما خاصا بها للتنمية المستدامة، إضافة إلى طبيعة وخصوصية المجتمعات كعامل رئيسي في تكوين وبناء التنمية المستدامة كمفهوم وكممارسة.

من هنا ومما سبق يستنتج الباحث مفهوم دراسته المتعلق بالتنمية المستدامة حيث يرى أنها ذلك النوع من الموازنة بين المعادلة التالية التي تحتم وجود ثلاث أبعاد تعمل فيما بينها على الترابط والتكامل وهي كالتالي:

التنمية المستدامة = البعد الاقتصادي + البعد الاجتماعي + البعد الأيكولوجي.

حيث تهدف هذه الأبعاد فيما بينها إلى تحقيق وإشباع حاجيات المجتمع الحالية دون الإضرار بالمتطلبات المستقبلية وتعمل فيما بينها من خلال علاقات ترابطية واي خلل يمس بأحد الأبعاد يؤسس لبداية ظهور ظروف الصراع وظهور الأزمات باختلاف أنواعها، كما تتفرع هذه الأبعاد فيما بعد إلى مؤشرات صنفتها هيئة الأمم المتحدة United Nations إلى 16 مؤشر.

8.6. المدن شبه الصحراوية:

هي المدن الواقعة في المناطق الانتقالية بين المناخ الصحراوي الجاف وبين المناخ الرطب وتتميز بندرة التساقطات المطرية السنوية التي تتراوح عادة بين 205-500 ملم ما يفرض عليها نمطا عمرانيا وخدماتيا يتلاءم مع قلة الموارد الطبيعية (David, et al., 2014, p. 22)

أيضا تعرف على أنه وحدة حضرية تنمو ضمن بيئة قاحلة نسبيا وتتميز بتخطيط عمراني يتكيف مع المعوقات البيئية مثل درجات الحرارة العالية، نقص المياه، تدهور التربة، ما يجعل التنمية المستدامة فيها تتطلب استراتيجيات خاصة في مجال الإسكان والطاقة والمياه. (Farimah, Shahriar, & Razavian, 2021)

كما تعرف على أنها مستوطنات بشرية تقع ضمن الأقاليم شبه الجافة حيث يتكيف الناس مع الظروف الطبيعية والبيئية القاسية من خلال نماذج معيشية تقليدية أو حديثة تركز على الاقتصاد الرعوي أو الزراعي المعتمد على الري (Fertas, Alouat, & Benmahamed, 2024, p. 02)، كما تمثل تحديا تنمويا يسعى إلى تحقيق توازن بين النمو السكاني والحضري من جهة وبين الهشاشة البيئية وندرة الموارد من جهة أخرى مما يجعلها نموذجا خاصا للتخطيط البيئي المستدام (Pegah, Shirin , & Nega, 2015)

في الأخير نستنتج أن المدن شبه الصحراوية هي تلك المدن التي تمتاز بموقعها شبه الجاف الواقع بين المنطقة الصحراوية والمنطقة الساحلية حيث تواجه هذه المدن تحديات كالجفاف والتصحر وندرة المياه، بالإضافة إلى تحديات أخرى كنقص العقار القابل للبناء مما يجعلها بيئة طاردة للسكان، أيضا هي ذلك الإطار المكاني والفيزيقي الذي له خصائص فيزيقية ومكانية ومناخية واجتماعية ثقافية تاريخية معينة لها انعكاسات مورفولوجية وسيكولوجية على أفرادها، وهي أيضا ذلك الإطار التنظيمي الإداري والذي يرسم الحدود العامة للمدينة، كما أنها البيئة الفيزيقية التي تتفاعل فيها متغيرات الدراسة الحالية والتي لها خصوصيتها الجغرافية و الفيزيقية.

7. خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى المحاور الكبرى التي تعتمد عليها أي دراسة بحثية تخضع للمنهج العلمي حيث وقفنا في البداية على تحديد أسباب اختيار الموضوع لا سيما الذاتية منها والتي كان لها الأثر البالغ في استهلاكنا لهذا المجال الزمني الواسع في إعداد البحث، مرورا بتوضيح الأهداف التي يطمح بحثنا تحقيقها وبلوغها، كما تفصلنا في عرض أهمية الدراسة بالأخص في سياقها المكاني، لنعرج

فيما بعد على توضيح إشكالية الدراسة وتناول متغيري الدراسة بأسلوب علمي تفكيكي لنخلص في النهاية إلى تساؤلات الدراسة، لنخلص في النهاية إلى ضبط المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليلها تحليلاً مفهوماً كما يسميه "موريس أنجريس".

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة.

محتويات الفصل:

1. تمهيد.
2. المداخل المفسرة لعملية النمو الحضري.
 - 1..2. المدخل الديمغرافي.
 - 2..2. المدخل الأيكولوجي.
 - 3..2. المدخل الاجتماعي.
 - 4..2. المدخل الاقتصادي.
 - 5..2. المدخل التاريخي.
3. النظريات المفسرة للنمو الحضري.
 - 1.3. النظريات الجغرافية.
 - 2.1.3. نظرية أقطاب النمو.
 - 2.1.3. نظرية المكان المركزي.
 - 1.1.3. نظرية وسائل الاتصال.
 - 4.1.3. قاعدتا زيف وجيفرسون.
 - 2.3. النظرية الأيكولوجية.
 - 1.2.3. النظرية الايكولوجية الكلاسيكية.
 - 1.1.2.3. نظرية الدوائر المتراكزة.
 - 2.1.2.3. نظرية القطاع.
 - 3.1.2.3. نظرية هاريس وأولمان.
 - 2.2.3. النظرية الايكولوجية المحدثه.
 - 1.2.2.3. نظرية كوين.
 - 2.2.2.3. نظرية أموس هاولي.
 - 3.2.2.3. نظرية شنور ودنكان.
 - 4.2.2.3. نظرية تحليل المناطق الاجتماعية.
 - 5.2.2.3. الحضرية كأسلوب للحياة.
4. نظريات التنمية.

- 1.4 الماركسية الكلاسيكية.
- 2.4 الماركسية المحدثة.
- 3.4 نظرية التحديث.
 - 1.3.4 الاتجاه الكلاسيكي.
 - 2.3.4 الاتجاه المحدث.
 - 3.3.4 الاتجاه البنائي الوظيفي.
 - 5.3.4 اتجاه الأنماط المثالية.
 - 5.3.4 الاتجاه النفسي السيكلوجي.
5. نظريات التنمية المستدامة.
 - 1.5 النظريات الداعية للأولوية البيئية.
 - 1.1.5 نظرية "قايا".
 - 2.1.5 النظرية التشائمية " روبرت مالتوس".
 - 3.1.5 النظرية المتفائلة "جون ستيوارت ميل".
 - 2.5 النظريات الداعية للعدالة في توزيع التنمية.
 - 1.2.5 نظرية الدوائر المتراكمة.
6. دراسات سابقة حول كل من النمو الحضري والتنمية المستدامة.
 - 1.6 دراسة الباحثة بوشويط فيروز.
 - 2.6 دراسة الباحثة بوزغاية باية.
 - 3.6 دراسة الباحث قتالي عبد الغاني.
 - 4.6 دراسة الباحثة معاوية صبرينة.
 - 5.6 دراسة الباحث مبروكي عمار.
7. خلاصة.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة.

1. تمهيد:

شهد كل من مفهوم النمو الحضري والتنمية المستدامة اهتمام عديد المفكرين والمنظرين والعلماء على مر الأزمنة فنتج عن هذا الاهتمام منتج علمي كبير وواسع من النظريات والدراسات التي وفرت قراءات متعددة الجوانب والرؤى الابدستيمولوجية لكل من المفهومين، فالنمو الحضري طرح اشكالات كبرى على مستوى أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية خصوصا مع النمو السكاني الكبير الذي شهده العالم وتوافد حركة الهجرة الداخلية نحو الحواضر الكبرى والمدن بالإضافة إلى حركية التصنيع التي شهدها العالم منذ سنة 1800 كل هذا خلق مجموعة من الرهانات داخل المدن، وهو الأمر الذي أدى بظهور عديد النظريات والدراسات المهمة بالموضوع.

سنحاول في هذا الفصل عرض مجموعة من المداخل النظرية المفسرة للنمو الحضري كالمدخل الديموغرافي والايكولوجي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي مرورا بأبرز النظريات المفسرة لعملية النمو الحضري وبعد ذلك نأمل إلى طرح اهم النظريات المتعلقة بالتنمية عموما وبتنقل فيما بعد في نظريات التنمية المستدامة لنخلص في نهاية هذا الفصل إلى الهدف الأساسي من استعراض كل ما سبق ذكره وهو تبني مقاربة نظرية تساعدنا من الاحاطة الشاملة بمتغيري الدراسة لندقق فيما بعد نتائج دراستنا في ضوء هذه النظرية أو النظريات المتبناة وهو الهدف الرئيسي من هذا الفصل الذي يكمل ويرتبط بصلة وثيقة بفصل مناقشة النتائج والذي سنتطرق له فيما بعد.

أيضا نحاول من خلال هذا الفصل عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بهدف استخراج مجموعة الفجوات البحثية التي من شأنها نهدف إلى تفادي تلك الزوايا التي تعثر فيها من سبقنا وإلى معالجة الموضوع قصد تقديم إضافة معرفية جديدة.

2. المداخل المفسرة للنمو الحضري:

مما لا شك فيه أن عملية النمو الحضري هي عملية قديمة قدم الإنسان نفسه فالاحتياجات المتزايدة والمتطلبات النامية للإنسان بعد كل فترة أدى إلى توسع الكائن البشري على مساحات شاسعة من الكرة الأرضية وهذا ما كان له دور كبير في بروز الظاهرة الحضرية بقوة في المجتمعات الإنسانية سواء الحديثة منها أو القديمة، ومن هنا ظهرت عديد المداخل النظرية المهمة بدراسة نمو المجتمعات حضريا وتطور المدن وزيادة أحجام التجمعات السكانية وظهرت عديد النظريات وللاشارة ان كل مدخل يتناول الظاهرة الحضرية عموما والنمو الحضري خصوصا حسب مجموعة من التوجهات الأيديولوجية وأن كل مدخل تعرض للنمو في جانب من الجوانب، والآن نحن بصدد عرض مجموعة من المداخل قصد إيجاد المدخل أو المداخل التي تقترب في تفسير موضوع دراستنا حيث سنقوم بعرض كل من المدخل الديموغرافي، المدخل الأيكولوجي، المدخل الاجتماعي، المدخل الاقتصادي، وأخيرا المدخل التاريخي، وعليه:

1.2. المدخل الديمغرافي:

يتناول هذا المدخل موضوع النمو الحضري من خلال درجة الارتباط والعلاقة إن كانت طردية أو عكسية كما يميل هذا الأسلوب في الدراسة إلى استخدام الأساليب الكمية والتحليلات الاحصائية (مبروكي، 2017، صفحة 58)، اهتم بهذا المدخل علماء اجتماع كثيرون أمثال "ماكجي" والذي يقوم من خلاله بتصنيف سكان الحضر على أنهم مجموع السكان الذين يقطنون المراكز الحضرية بالنسبة لمجموع سكان البلد خلال فترة زمنية معينة (مبروكي، 2017، صفحة 59).

بمعنى أن هذا المدخل يعتمد في تحليله إلى تصنيف الأماكن الجغرافية من مناطق حضرية ومناطق ريفية في فترة زمنية معينة وهذا ما معناه أنه إذا أردنا معرفة نسبة سكان الحضر في بلد ما نقوم بحساب $Pu/Pt * 100$ حيث أن .

.Pt= Population Totale و Pu= Population Urbaine

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

كذلك نستخلص من أن المدخل الديموغرافي يدرس ظاهرة النمو الحضري أحجام السكان وخصائصهم كالتجانس، الكثافة، العادات والتقاليد ... إلخ، وأيضاً من خلال درجة توزيعهم في الأقاليم وعوامل الاستقطاب والطرْد وأيضاً من خلال معدلات صافي الهجرة ومعدلات النمو الطبيعي.

درس "ماكجي" النمو الحضري في المجتمعات الصناعية وتوصل إلى نظرية تسمى بالتحول السكاني والديموغرافي يحل ويفسر من خلالها عملية التحول السكاني ("النمو الحضري") حيث يرى أن المجتمعات تمر بمرحلتين الأولى وهي مرحلة ما قبل الصناعة والثانية مرحلة الصناعة حيث أن الأولى تتميز بارتفاع معدل الولادات في حين تنخفض معدلات الوفيات. (السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري مدخل نظري، 2003، صفحة 25).

يخضع هذا المدخل النمو الحضري إلى تنسيبه وجعله في إطار معدلات وعمليات حتى يسهل حسابها ودراستها وهذا أمر جيد، إلا أن المدخل يغفل أن دراسة النمو الحضري تخضع لعدد الزوايا والاتجاهات كالاتجاه الاجتماعي والاقتصادي والأيكولوجي ... إلخ.

2.2. المدخل الأيكولوجي ومحاولة فهم طبيعة التكيف في المجال:

ينطلق المدخل الأيكولوجي في دراسة النمو الحضري من خلال علاقة البيئة بالإنسان وإلى أي مدى يستطيع الإنسان التحكم في البيئة، كما اهتم هذا المدخل بدراسة التحضر على أساس مقاييس متعددة للسكان كحجم المنطقة وكثافة السكان من أهم المعايير التي توضح خصائص المنطقة الحضرية بالإضافة إلى الحجم والكثافة على التنظيم الاجتماعي، (السيد عبد العاطي السيد، التصنيع و المجتمع، 1985، صفحة 107) حيث برز هذا المدخل بقوة في دراسات كل من "شيفكاي" و"بال" في دراسة تحليل المناطق الاجتماعية ، كما ينطلق هذا المدخل من سؤال رئيسي مفاده ما علاقة تركيز السكان في مناطق على حساب مناطق أخرى؟ (مبروكي، 2017، صفحة 58).

وهنا نستخلص أن المدخل الأيكولوجي يركز في دراسته للنمو الحضري على حركة السكان بمعنى آخر أن الذي يجعل الأفراد يتمركزون في منطقة على حساب منطقة أخرى هو عوامل الجذب التي قد تكون متمثلة في طبيعة المناخ طبيعة النشاط الاقتصادي أو التجاري أو الزراعي الممارس من طرف الأفراد، أو قرب المنطقة من المناطق حضرية أخرى وهذا ما من شأنه عادة أحداث خلل في التوزيع الطبيعي للأفراد

في مساحات ومناطق جغرافية معينة وهوما تجده في الجزائر حيث أن غالبية السكان يعيشون في المنطقة الساحلية ومنطقة الهضاب العليا والتي تتمثل إلا حوالي 13% إلى 15% من مجموع المساحة الكلية في حين بقية لمساحة والمقدرة من 87% إلى 85% يسكنها عدد قليل من السكان وبدرجات كثافة سكانية ضئيلة تكاد تنعدم في مناطق معينة وهذا ما يعود إلى طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري والخدمات المتوفرة في مناطق الشمال على عكس مناطق الجنوب.

3.2. المدخل الاجتماعي وفهم طبيعة الفضاء الاجتماعي:

اهتم المدخل الاجتماعي بظاهرة التحضر والحضرية وتطورها في المجتمعات الحضرية فمن خلال الملاحظة نلاحظ أنه كلما زاد النمو الحضري للتجمعات السكانية وللرقع الجغرافية اقتربنا أكثر من بروز وظهور نمط العلاقات السطحية وكلما قلت العلاقات الأولية والدموية وظهرت الفردانية والعلمانية حسب مفهوم "ردفيلد" في نظرية المتصل الريفي الحضري، أيضا من الملاحظ أنه كلما زادت معدلات التحضر في منطقة معينة كلما قل التجانس وزاد اللاتجانس الثقافي وهوما يظهر في العادات والتقاليد واحتكام الأفراد للقانون الوضعي على عكس القانون القبلي والعشائري الذي يخضع له الأفراد وهذا ما من شأنه مساعدتنا في فهم وتفسير ظاهرة النمو الحضري في المجتمعات وخصوصا في دراستنا من خلال استغلال المؤشرات أعلاه.

تنمو المدينة من خلال مجموعة من المؤشرات كالزيادة الطبيعية والهجرة وهذا ما لاحظته "لويس أوسكار" حيث توصل أن المهاجرين الجدد للمدينة يتعرضون إلى عملية التغير الثقافي وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى وجود طبقات اجتماعية داخل المجتمع حيث توصل إلى نظرية اسمها بتقافة الفقر المادية والمعنوية (مبروكي، 2017، صفحة 60).

أيضا يبدأ هذا المدخل بتحديد أنماط السلوك الاجتماعي بدلا من حجم الوحدات السكانية حيث أن الحياة الحضرية تتخذ من خلال سلوك الفرد (السيد عبد العاطي السيد، التصنيع و المجتمع، 1985، صفحة 109).

كخلاصة يمكن الاعتماد على المدخل الاجتماعي في تفسير عملية النمو الحضري من خلال المؤشرات الاجتماعية التي تم ذكرها إضافة إلى كل من الزيادة الطبيعية ومعدلات الهجرة وآثارها على التجمعات الحضرية السكنية.

4.2. المدخل الاقتصادي وفهم تحديات التنمية المستدامة:

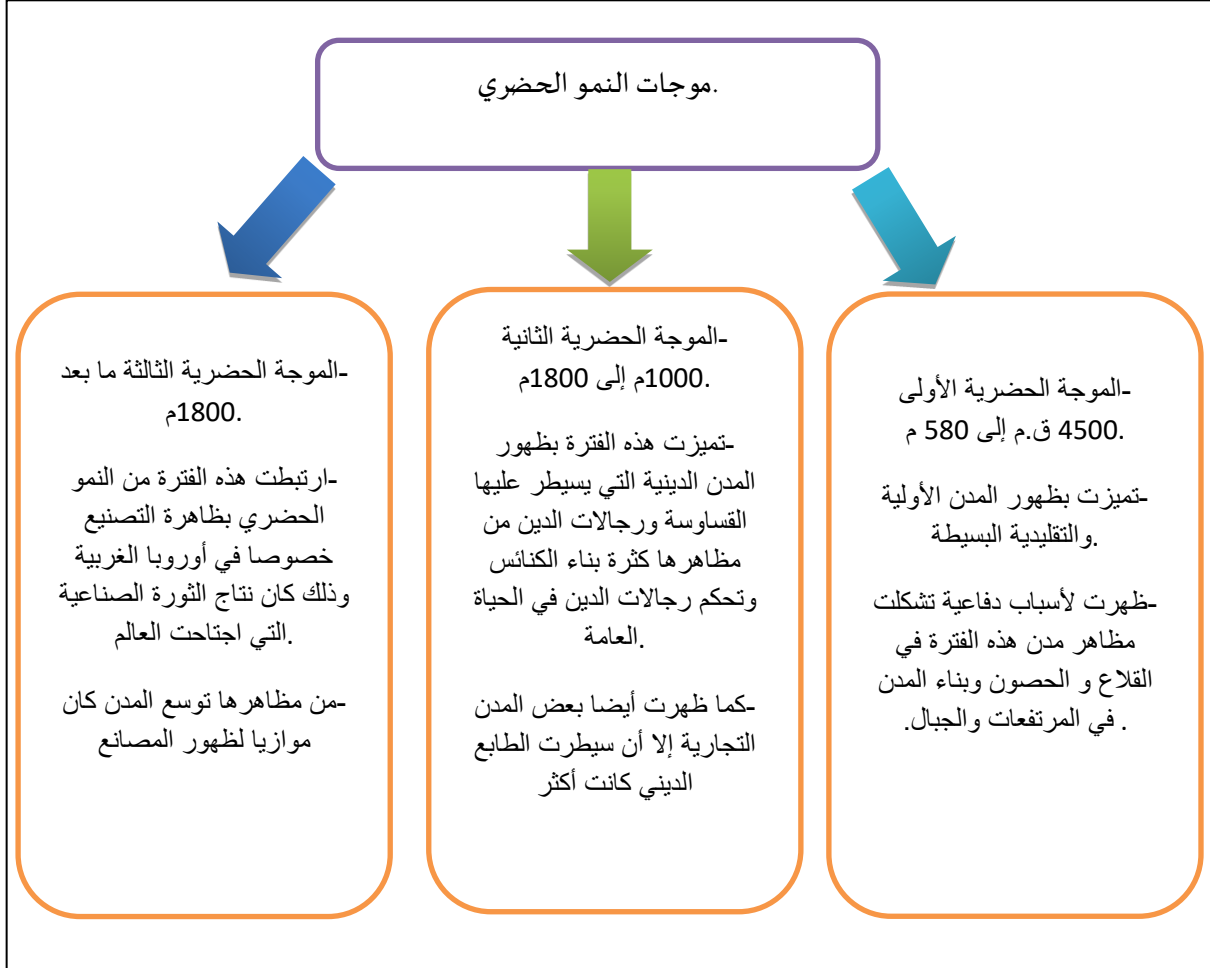
يحلل المدخل الاقتصادي ظاهرة التحضر والنمو الحضري من خلال نقطتين أساسيتين حيث تركز هذه النقطتين على مرحلة تاريخية معينة مرحلة ما قبل الصناعة والتي كان فيها الأفراد يعتمدون على النشاطات البدائية كالزراعة التقليدية والصيد ومرحلة ما بعد الصناعة حيث تغيرت طبيعة الأنشطة وأصبح النشاط المسيطر على حياة الأفراد متمثل في العمل الصناعي وتنوع الخدمات وبروز أقطاب للتجارة أو بعبارة أخرى من الاقتصاد البدائي إلى الاقتصاد الخدماتي (بوشعيب، 2020).

نستنتج مما سبق أن نمو المدن يخضع لطبيعة النشاط الاقتصادي المسيطر على تلك المدينة ولهذا تختلف درجات الحضرية في المجتمعات وأيضاً درجات ومستويات التحضر ومن هنا نجد أن عديد المدن تختلف في أحجامها وتأثيرها على محيطها الإقليمي ولعل مراحل التطور الاقتصادي لكارل ماركس خير دليل على تفسير مراحل نمو المدن بالاستناد على المحك الاقتصادي فتتشئ المدن بنظام العبودية والرق وذلك يعود إلى نوعية الاقتصاد الذي يخضع للعبودية والرق وتم المدينة الاقطاعية وبعدها المدينة الرأسمالية ومن ثم الاشتراكية.

5.2. المدخل التاريخي ومحاولة فهم تشكل الفضاء الحضري:

تعرض العالم "بوسكوف" لدراسة نمو المدن وعلاقة التاريخ بها فتوصل إلى عرض تاريخي لمراحل نمو المدن وطبيعة المدن التي كانت وطبيعة الأنشطة الممارسة آنذاك حيث يقسم "بوسكوف" النمو الحضري إلى مروره بثلاث مراحل وموجات أساسية وهي كالتالي:

رسم توضيحي 2 موجات النمو الحضري التي عرفها العالم حسب "يوسكوف".



المصدر : (مبروكي، 2017، صفحة 57) يتصرف.

نلاحظ أن المدخل التاريخي ربط النمو الحضري بثلاث مراحل تاريخية مختلفة ارتبطت بطبيعة الأنشطة الممارسة ولعله إذا ما أردنا التمعن جيدا فإنه توجد موجة حضرية رابعة ارتبطت بالتطور التكنولوجي الكبير في العالم خصوصا بعد مرحلة 1990 وظهور الأحادية القطبية وتطور التكنولوجيا في عديد المجالات (الفضاء، الجو، البر، البحر... إلخ) فالتطور التكنولوجي الكبير ساهم في نمو المدن حضريا وتقارب الدول والقارات، فكما نلاحظ أن النمو الحضري دائما ما كان مرتبطا بأحداث سبقته كالصناعة، التكنولوجيا، الحروب... إلخ.

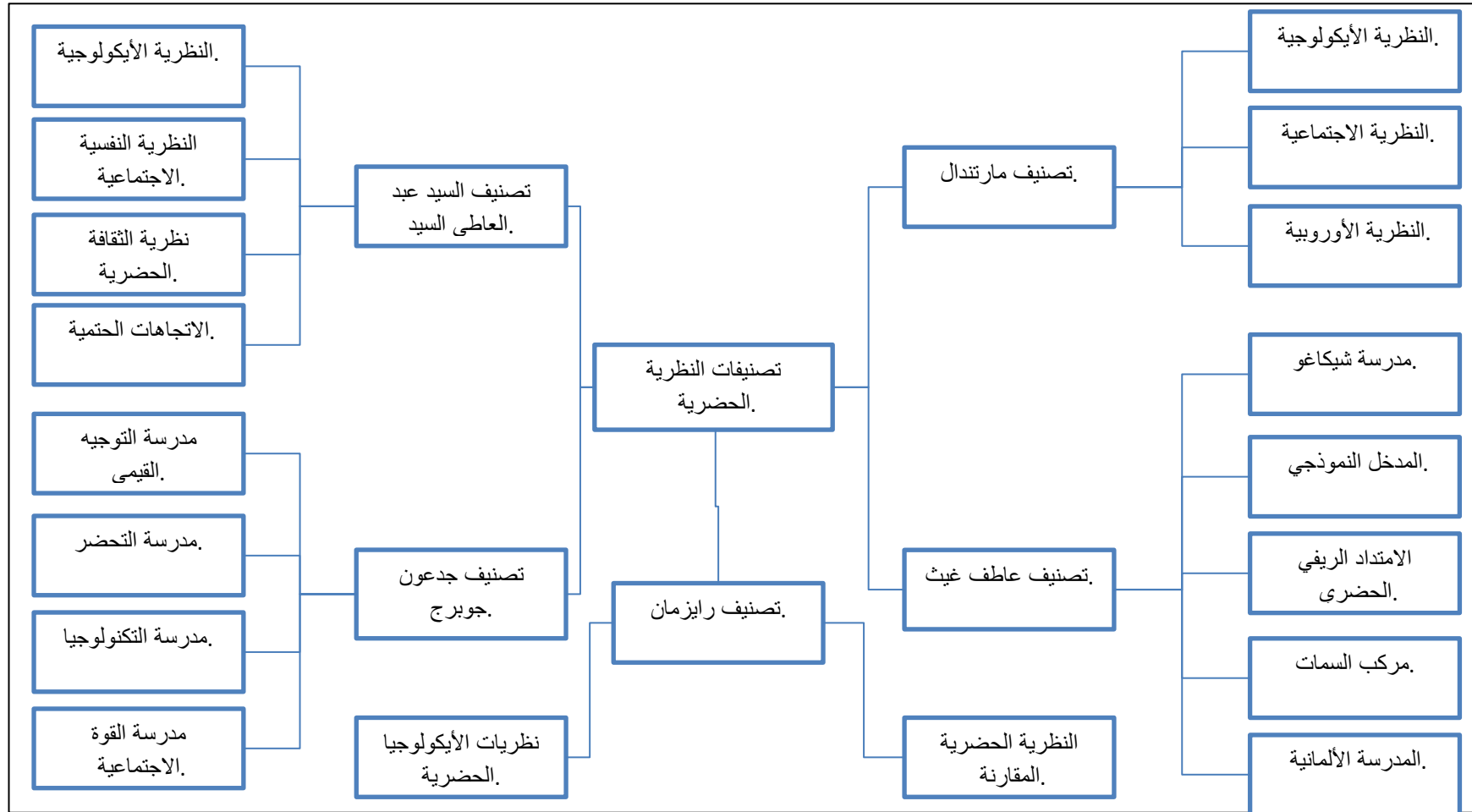
3. النظريات المفسرة للنمو الحضري:

نسعى من خلال هذا الجزء من دراستنا إلى محاولة توصيف واقترب نظري وامبريقي من موضوع الدراسة وذلك بغية معرفة اسهامات الرواد السابقين في علم الاجتماع الحضري واللذين تعرضوا لمفهوم النمو الحضري وهذا بهدف الاقتراب أكثر من مؤشرات وأبعاد المفهوم واستقرائه واقعيا، فقد اختلفت الاسهامات النظرية المتعلقة بالمدينة عموما وبطرق تطورها ونموها خصوصا، كما لا يسعنا إلا أن نعرض على إسهامات السابقين ومحاولة الاستفاة منها في دراستنا.

لقد اختلفت الرؤى والتصنيفات التي عالجت موضوع الدراسة منها نجد تصنيفات متعددة للنظرية الحضرية كتصنيف "جوبرج" وتصنيف "مارتندال" وتصنيف "رايزمن" وأيضا تصنيفات أخرى للباحثين المشاركة أمثال "محمد عاطف غيث" (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 25)، ومن هنا يمكننا أن نتناول الاسهامات النظرية التي فسرت موضوع المدينة والنمو الحضري، ولعل أبرز هذه التصنيفات كالتالي:

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة

رسم توضيحي 3 تصنيفات النظرية الحضرية حسب بعض الباحثين.



المصدر: (سعدان، 2006، الصفحات 67-69) بتصرف.

من خلال الشكل أعلاه تستنتج أن النظرية الحضرية المفسرة للنمو الحضري ومختلف القضايا والمواضيع الحضرية هي مختلفة ومتنوعة من ناحية التصنيف والذي يعود إلى مجموعة عوامل منها الخلفية الابدستيمولوجية للعالم أو المنظر الذي يتناول موضوع الظاهرة الحضرية والنمو الحضري وأيضا إلى السياق الزمني الذي عاصره المنظر ومختلف التأثيرات العلمية التي تأثر بها المنظر وعليه من خلال هذا التوضيح البسيط لاختلاف تصنيفات النظرية الحضرية سنقوم في دراستنا هذه بالاعتماد على تصنيف يأخذ من جميع المنظرين في الشكل أعلاه ويضيف بعض النظريات التي نرى من خلالها أنها تقدم قراءة وتفسيرا ملما بموضوع البحث، وعليه:.

1.3. النظريات الجغرافية الحضرية:

1.1.3. نظرية أقطاب النمو:

وضع النظرية العالم الفرنسي "فرونسوا بيروكس" عام 1955 تتمحور النظرية في مجملها على وجود منطقة أو مناطق معينة في إقليم جغرافي معين تتمتع بسمات خاصة اجتماعية اقتصادية جغرافية أو على الأقل واحدة منها، تعمل هذه السمات والخصائص بجعل المدينة أو قطب النمو كما يسميه "بيروكس" مركزا حضريا مستقطبا للأفراد ومحورا للتنمية من خلال باقي المناطق المحيطة بها كما يمكن للقطب النمو واحتواء أقطاب نمو ثانوية صغيرة قريبة منه جغرافيا، حيث تؤثر فيها كما يمكن لهذا القطب أن يتعين عليه تحديد طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية (الكري، 1980، صفحة 32).

وهذا ما شهدته الجزائر بداية الاستقلال والتوجه نحو خلق أقطاب صناعية كبرى وتجارية وخدماتية في أماكن جغرافية ساعدت على نمو الأقطاب الحضرية خصوصا بعد التوجه الاشتراكي بعد الاستقلال وظهور أقطاب صناعية على الشريط الساحلي كمصنع الحديد والصلب بالحجار ومصنع البتروكيمياة وتمييع الغاز بسكيكدة ومصانع التكرير بأرزويو وهران إضافة إلى عديد المناطق الصناعية التي استحدثتها الجزائر في المدن الساحلية وباقي المدن ومع توفر بنى تحتية كخطوط النقل والمواصلات بأنواعها سواء الموائى والمطارات في المدن الساحلية إضافة إلى الخطوط البرية الرابطة بين اقطاب النمو الساحلية وباقي مدن الجزائر (الطريق السريع شرق-غرب، طريق الهضاب العليا، طريق شمال جنوب العابر للصحراء)

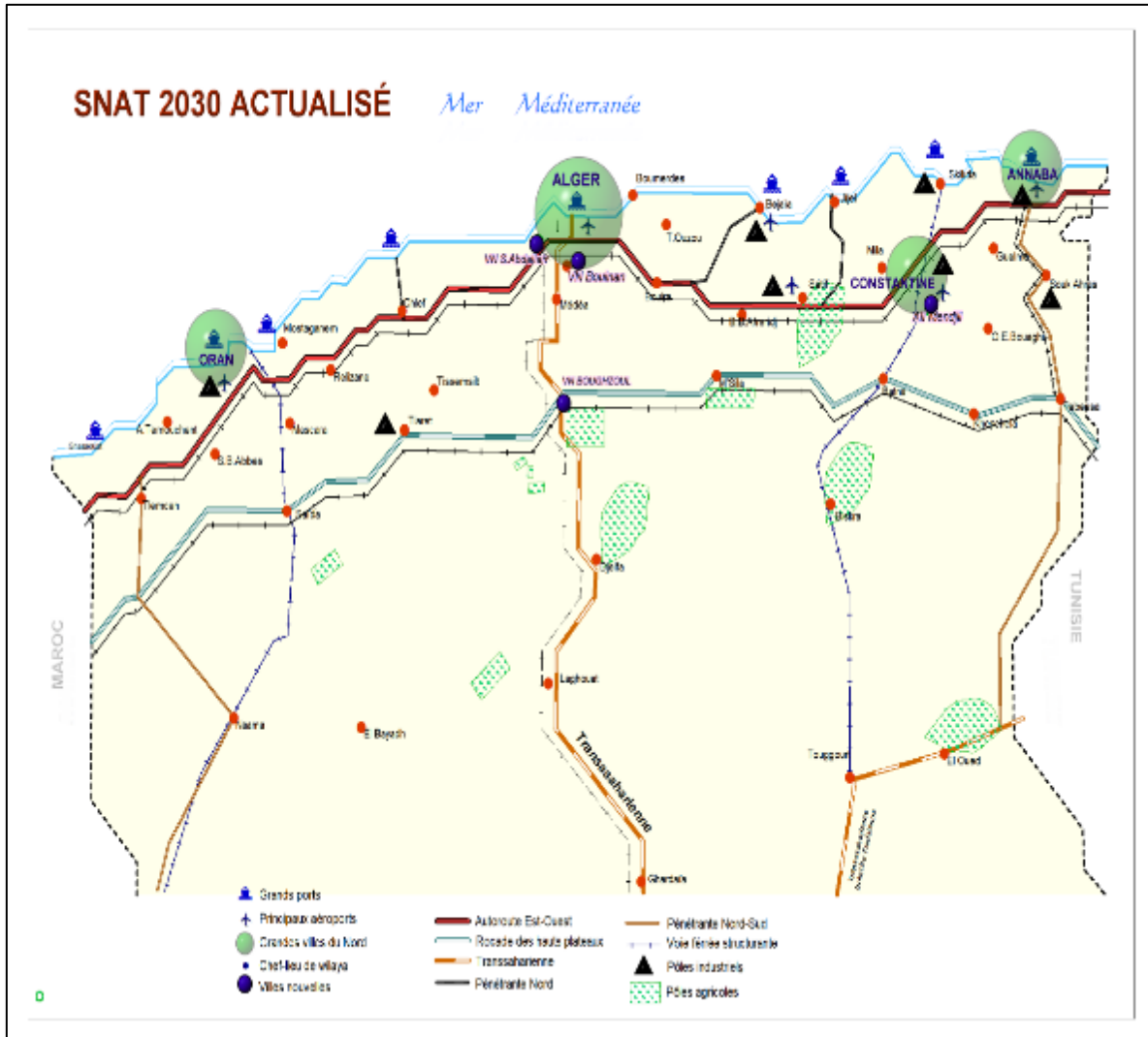
الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

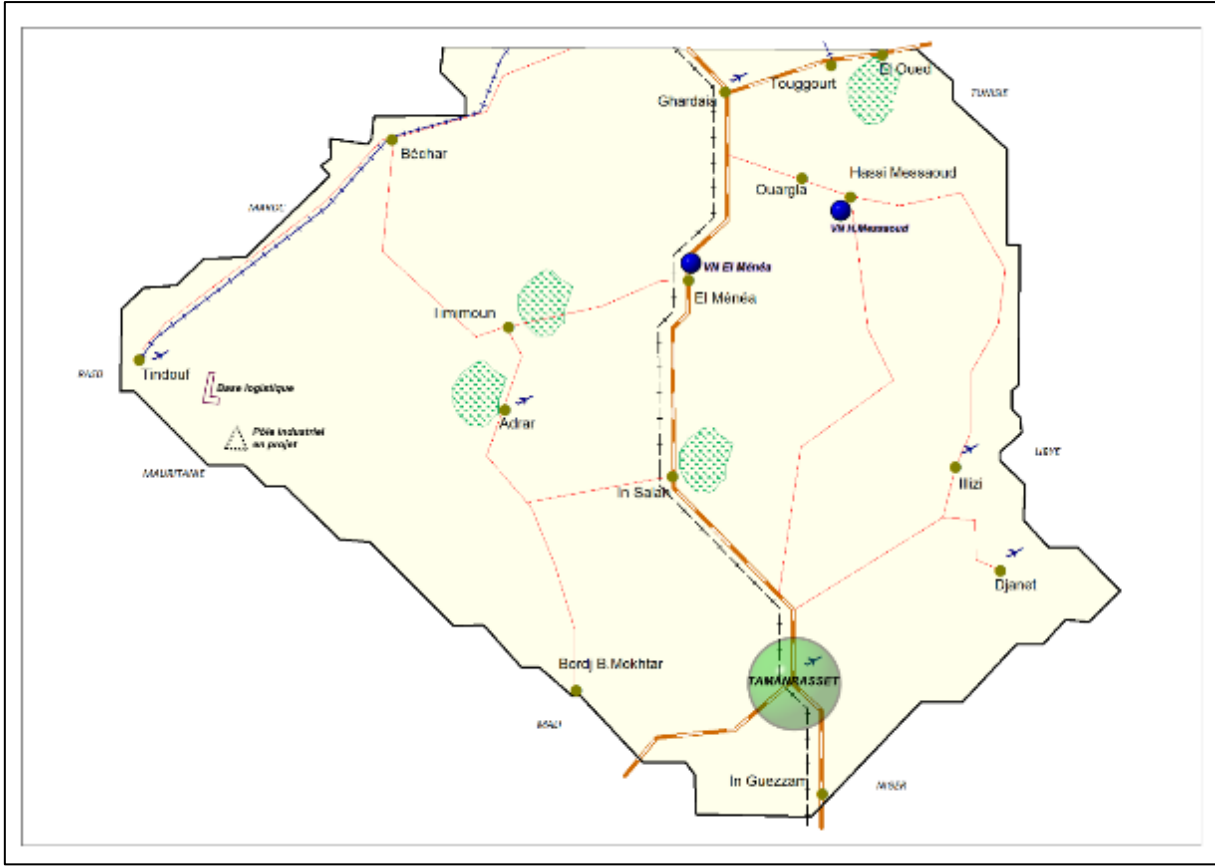
المستدامة

والتي ساهمت في استقطاب العنصر البشري سواء عن طريق الهجرة أو النمو الطبيعي في هذه المناطق، ولعل الإقليم الجغرافي الجزائري وخصوصا الاقطاب التي تقع على ساحل البلاد تتوفر فيها المميزات التي نظر لها " فرونسوا بيروكس " وهي المميزات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية حيث تتجلى جغرافيا في طبيعة المناخ الطبيعي المتوفر في المدن الساحلية على عكس باقي المدن الداخلية وخصوصا الصحراوية منها وكذلك طبيعة البنى التحتية المتوفرة في المدن الساحلية التي ساهمت في نمو هذه الأقطاب وجعلها تمارس وظيفة الاستقطاب، أيضا من الناحية الاقتصادية وهو تركز أغلب الأنشطة الاقتصادية في المدن الساحلية والتي تظهر في المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.

رغم كل هذه المميزات والحركية الاقتصادية التي تخلقها أقطاب النمو وتؤثر في باقي المناطق إلا أنها تخلق عديد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وأبرزها عدم التوازن المجالي للسكان في الإقليم (Gavrila-pavan & Ioan , 2017, pp. 209-210)، وهو الأمر الذي تعاني منه الجزائر منذ الاستقلال في تركز عدد كبير من السكان في المنطقة الساحلية وبدرجة أقل في منطقة الهضاب العليا وتكاد تتلاشى في المناطق الصحراوية، حيث تشير الأرقام أن 91% من السكان يعيشون في المنطقة الساحلية ومنطقة الهضاب والتي لا تتعدى مساحتها 4% بالنسبة للمنطقة الساحلية و9% بالنسبة لمنطقة الهضاب العليا في حين يعيش ما يقارب 9% في مساحة تقدر ب 87% من مساحة البلاد (Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire, 2025, p. 126)، ولعل الخريطة التالية توضح أبرز أقطاب النمو الحضري والصناعي في الجزائر بالإضافة إلى شبكة الطرق التي تم شرحها أعلاه.

خريطة 1 أقطاب النمو الحضري والصناعي الكبرى في الجزائر ومختلف البنى التحتية .





المصدر: (Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de

.l'Aménagement du Territoire, 2025, p. 340)

نلاحظ من خلال الخريطة أعلاه تركز أغلب أقطاب النمو الكبرى في المنطقة الساحلية كما ذكرنا أعلاه وذلك راجع إلى البنية التحتية المتوفرة في إقليم الساحل من مطارات وموانئ وصناعات كما هو موضح، أيضا نلاحظ أنه كلما توجهنا جنوبا كلما قل عدد اقطاب النمو الكبرى والمؤثرة في حركة السكان وحتى التوازن المجالي للأفراد، ومن هنا نكون قد حاولنا الاقتراب أكثر من الواقع ونظرية أقطاب النمو.

أيضا استخدم "ألبرت هيرشمان" مصطلح Growin points ويقصد به نقاط النمو وهي في المعنى العام مشابهة لما تناوله "فرونسوا بيروكس" ويتناول في رؤيته ونظريته أنه تنبثق وتظهر قوى اقتصادية في مناطق معينة تؤثر بطريقة غير مباشرة في عملية التركيز السكاني (الحيدري، 2011)، مما يخلق في ذلك الإقليم عملية استقطاب كبرى للكائن البشري وهذا ما له انعكاسات اجتماعية وديموغرافية واقتصادية على

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

باقي الأقاليم المجاورة له من خلال عمليات الهجرة التي ستشهدتها نحو تلك المنطقة التي تعرف نمو اقتصاديا.

أيضا ينطلق "لويس دافين" في تحليله لعملية النمو الحضري من خلال نقطتين مهمتين وهما قطب النمو الفعال (Active Pole) والذي يحتوي على مجموعة وحدات اقتصادية تؤثر في الأقاليم المجاورة من خلال عمليات النمو الاقتصادي والتكنولوجي الذي شهدته، أما القطب الثاني ويسميه القطب الكامن أو الراكذ (Potentiel Pole) وهي مناطق استحدثت فيها عمليات التصنيع واصبحت قادرة على أحداث تأثيرات للمناطق المجاورة لها. (مبروكي، 2017، صفحة 66).

انطلاقا مما سبق تقترب نظرية أقطاب النمو لفرونسوا بيروكس جزئيا من تفسير عملية النمو الحضري لمدينة خنشلة من خلال نمو المدينة انطلاقا من السياسة الصناعية للجزائر مطلع السبعينات حيث نمت مدينة خنشلة مباشرة عبر حركات الهجرة الداخلية تزامنا مع ظهور المنطقة الصناعية سنة 1975 وظهر مختلف القطاعات الحضرية - القطاع الحضري SU6 بالأخص بطريقة فوضوية - **أنظر جدول 33 ، وخريطة 21** - وبناء شبكة الطرقات الوطنية البرية التي تربط مدينة خنشلة مع باقي المدن المجاورة لا سيما الطريق الوطني رقم 80، 88، 32، ختاماً في نظرية أقطاب النمو يستخلص الباحث أن النمو الحضري في مدينة خنشلة وحسب رؤية "بيروكس" فقد خضع وارتبط ارتباطا وثيقا بعملية التصنيع وظهر المنطقة الصناعية 1975 التي انعكست عنها عملية تركيز سكاني في القطاع والذي ظهر بطريقة فوضوية SU6 .

2.1.3. نظرية المكان المركزي:

جاءت هذه النظرية في بدايات القرن الماضي بالتحديد سنة 1933 على يد العالم الجغرافي الألماني "فالتر كريستالر" (Walter cristaller) تأثر بنظرية ومفاهيم المواقع التقليدية وانطلق فيها من خلال تأكيدات واستنتاجات منطقية توصل إلى ترتيب تسلسلي لمناطق العمران وتطور البيئة العمرانية (مبروكي، 2017، الصفحات 65-66)، حيث هدفت نظريته من البداية إلى تحديد حجم المدن وعددها وتوزيعها والمكان المركزي حسب نظرية "كريستالر" هو نقطة ابتداء المنطقة الحضرية، كما عمل على إحصاء وعد هذه المناطق الحضرية.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

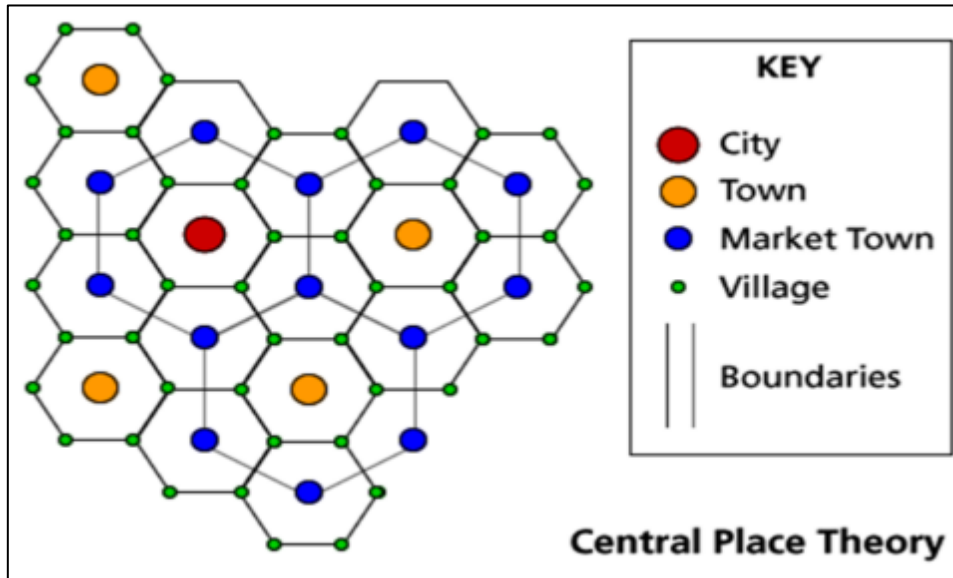
المستدامة

انطلق كريستالر في نظريته من خلال تساؤل رئيسي مفاده أن " هل هناك اعتبارات معينة تحدد أحجام وأعداد المدن وتوزيعها ومسافة التباعد بينها داخل أي إقليم؟".

كما استند على مجموعة فرضيات نذكر جزء منها:

- أراضي الإقليم خالية من أي عوائق طبيعية.
- توزيع السكان منتظم في كل إقليم.
- الموارد الطبيعية تتوزع بانتظام في الإقليم.
- تكون الحركة نحو المكان المركزي حسب (السوق والخدمة).
- تكلفة النقل متساوية نحو جميع الاتجاهات (الشاهيبي، دون سنة).

رسم توضيحي 4 تصور كريستالر للأماكن المركزية في المدينة.



المصدر: (الشاهيبي، دون سنة).

توصل كريستالر إلى أن المركز الحضري بالاعتماد على شبكة النقل والخدمات (الاسواق) وأن توزيع السكان داخل الإقليم غير منتظم ويخضع للعوائق الطبيعية داخل الإقليم وعامل النقل والخدمات وللتخلص من هذه المشاكل التي توصل إليها فقد تبنى كريستالر الشكل السداسي لنظريته ولهذا تسمى أحيانا نظريته بنظرية الشكل السداسي. (مبروكي، 2017، صفحة 66).

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

مما سبق نستنتج أن كريستالر توصل إلى أن المركز الحضري أو المدينة (City) نشأت عنها بلدات (Town) تحيط بها وهذه البلدات تنشأ داخلها وتتخللها اسواق (Market Town) والتي هي خاصية تساوي المسافة بين مجموع الأسواق المحيطة بها ومركز المدينة (City) وتتخلل هذه الأسواق قرى (Villages).

مما سبق نتوصل إلى أن نظرية كريستالر غير قابلة لتفسير عملية النمو الحضري التي شهدتها مدينة خنشلة وذلك انطلاقاً من الفرضيات التي صاغتها النظرية حيث تفترض أن أراضي الإقليم خالية من أي عوائق طبيعية وهذا الافتراض غير قابل للتحقق في مدينة خنشلة حيث أن مدينة خنشلة تحتوي على معوقات طبيعية غير قابلة للتعمير والتوسع الحضري كالجبال والتي تحول دون تطبيق رؤية كريستالر -أنظر خريطة 12- أيضاً تنطبق هذه النظرية مع المدن التي نمت بطريقة مخططة وتحكم التخطيط الحضري في نموها بنسبة 100% وهذا الأمر غير قابل للتحقق مع المدن الجزائرية عامة وخنشلة خاصة والتي عرفت مراحل من النمو غير المخطط والفوضوي.

3.1.3. نظرية وسائل الاتصال:

يعتمد الكثير من علماء الاجتماع في تحليل الظواهر التي لها علاقة بالمدينة على أساس فكرة التفاعل الإنساني والعلاقات الإنسانية بين الأفراد، فالنقل والاتصال ما هي إلا وسائل لأحداث التفاعل البشري حسب "ماير" (Meir) (الكردي، 1980، صفحة 39).

يرى أصحاب هذه النظرية أن العوامل الأساسية للنمو الحضري ونمو المدن يكمن في سهولة الاتصالات بين الجماعات الإنسانية واتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال والاعتماد على وسائل نقل واتصال حديثة غير تلك التقليدية، سهل هذا التفاعل الإنساني الذي يتم بين الأفراد في الحواضر وفي المدن وهذا ما يجعل من تفسير النمو الحضري يدخل ضمن نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المناطق الحضرية. (الكردي، 1980، صفحة 39).

كما تعرض أيضا "ماكس فيبر" إلى نموذجين في تفسيره لهذا المجال:

-الأمكان الحضرية وهي تتصف بتأثيرها المحدود والذي يتعدى إقليمها.

-العوامل الحضرية وهي التي تتصف بتأثيرها اللامحدود والذي يتعدى إقليمها وهيكلها الحضري إلى أقاليم أخرى مجاورة وحتى عالمية. (مبروكي، 2017، صفحة 67).

أعطت نظرية وسائل الاتصال نموذج لتحليل عملية النمو الحضري وذلك من خلال سهولة التنقل والاتصال وتوفر شبكة وسائل الاتصال وهذا ما نلاحظه منذ القدم إلى غاية يومنا هذا فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الحضارة الفرعونية والتي توسعت ونمت حضريا على طول نهر النيل وذلك لسهولة الاتصال وتوفر وسائل الاتصال كذلك عديد المدن الحالية التي نجدها تطورت ونمت حضريا على حواف شبكة وسائل الاتصال، وهذه النقطة نجدها مطبقة ولو بشكل جزئي في مدينة خنشلة من خلال نموها عبر خطوط النقل البرية الوطنية كالطريق الوطني 80، 88، 32 ولعل هذا ما يوضحه المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) من خلال كلامه- أنظر الصفحة 439 و خريطة 29- فنمو مدينة خنشلة في مرحلة الستينات إلى نهاية الثمانينات كان عبر النمو على محاور الطرق الوطنية من خلال الهجرة الاثنية الجماعية على محاور الطرق.

4.1.3. قاعدتا زيف وجيفرسون:

جاء "مارك جيفرسون" بإسهام نظري جديد عام 1939 يتمثل في تمييز أحجام المدن الرئيسية في البلدان النامية معتمدا في ذلك على مفهوم المدينة الأولية والتي يرى بأنها متوفرة في أغلب الدول وعادة ما تكون أكبر المدن وتتمثل في عاصمة البلاد حيث تتصف بأنها أكبر المدن حجما وأكثرها سكانا كما تتميز بلا تجانس سكانها وتتميز بتأثيرها في حياة الدولة، تستقطب إليها اليد العاملة والاستثمارات والانفاق كما تتميز بسيطرتها على الحياة الثقافية والاجتماعية للدولة وللمدن المحيطة بها وهي ما تظهر في مدن كالقاهرة في مصر وبغداد في العراق ودمشق في سوريا وابوظبي في الامارات. (مبروكي، 2017، صفحة 68).

تتميز نظرية جيفرسون بأنها تعمل على استقطاب الأفراد والاستثمارات والمؤسسات في إقليم جغرافي معين وهذا يحيي الحركة الاقتصادية لذلك الإقليم والمبادلات التجارية والمعارف ويجعل من تلك المنطقة منطقة نشطة، إلا أن ما يعاب على نظرية "مارك جيفرسون" أنها تخلق فجوات اقتصادية واجتماعية في الأقاليم المحيطة بها وتخلق اشكالية اللاتوازن المجالي والتوزيع السكاني كأبرز الاشكالات.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

أما فيما يخص قاعدة زيف والتي تهدف إلى توضيح العلاقة بين أعداد المدن وأحجامها حيث يفترض وجود مدينة أولية في كل دولة تأتي في المرتبة الأولى من حيث حجم السكان في حين المرتبة الثانية تكون للمدينة التي لها نصف عدد سكان المدينة الأولى والمدينة الثالثة يكون عدد سكانها ثلث حجم المدينة الأولى والمدينة الرابعة ربع المدينة الأولى من ناحية عدد السكان، حيث تنطبق هذه القاعدة على دول العالم الأول التي حققت توازنا في حجم السكان. (الحيدري، 2011).

ما يعاب على هذه القاعدة أنها صعبة التطبيق والتحقق الإمبريقي حيث أنه حتى في دول العالم الأول لا نكاد نجد مدن منتظمة التقسيم بهذا الشكل من ناحية التوزيع السكاني لها.

تقترب نظرية "جيفرسون" جزئيا من خلال تفسير عملية النمو الحضري التي شهدته مدينة خنشلة من خلال عملية الاستقطاب غير المدروس وغير المخطط له للأفراد الذي حدث في مدينة خنشلة نتيجة ظهور كل من المنطقة الصناعية 1975 و ارتفاع مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية 1984 هذه التواريخ وهذه الأحداث ساهمت في تشكل مناطق ذات حركية اقتصادية غير رسمية بمدينة خنشلة نتيجة اللاتخطيط والاستشراف الذي شهدته المدينة في تلك الفترات وعلى سبيل المثال القطاع SU6 ومنطقة النشاطات الفوضوية بالقطاع SU1a - **أنظر جدول 53 وصورة 15 وصورة 17** - أما بالنسبة لقاعدة "زيف" فهي غير قابلة للتطبيق على مدينة خنشلة وحتى على المدن الكبرى العالمية لأنها تبقى مجرد نظرة تجريدية ولا يمكن تحقيقها في الواقع فلا يمكن التحكم في عدد السكان وفق ما تدعو إليه قاعدة "زيف"

2.3. النظرية الأيكولوجية:

1.2.3. النظرية الأيكولوجية الكلاسيكية: Classical Ecology Theory

جاء الاهتمام بالنظرية الأيكولوجية من خلال رواد مدرسة شيكاغو فلقد تم اشتقاق مصطلح الأيكولوجيا من العلوم الطبيعية والذي يعني في معناه العام دراسة تأقلم وتكيف الحيوانات والنباتات مع البيئة، أما الأيكولوجيا البشرية التي تهتم بدراسة الظاهرة الحضرية فهي تدرس علاقة الإنسان ببيئته، كما ان المدينة عموما والنمو الحضري خصوصا حسب هذه المدرسة فيتم تحليلها انطلاقا من أن المراكز والمناطق الحضرية هي تنظيمات اجتماعية تقع داخل مواقع جغرافية كما تتركز هذه النظرية على أن العوامل الطبيعية تؤدي إلى تركيز السكان في مناطق على حساب مناطق أخرى وخير مثال على ذلك هو التوزيع والتركز السكاني

في الجزائر حيث تفيد الاحصائيات أن 87 % من مساحة الجزائر والتي تمثل الصحراء يقطنها فقط 9 % من السكان في حين مساحة لا تتجاوز 13% من المساحة الكلية يتركز فيها 91 % من السكان وهي الممثلة في كل من الهضاب العليا ومنطقة الساحل. (Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire, 2025, p. 126).

1.1.2.3. نظرية العمليات الأيكولوجية:

على الرغم من اهتمام روبرت بارك بالشكل الخارجي للمدينة وتفسير الحياة الحضرية ورؤيته أن المدينة هي المكان الطبيعي للإنسان المتحضر، إلا أن رؤيته في تفسير الواقع الحضري كانت تشوبها بعض النقائص ومنها تفسير التغيرات الحضرية التي تشهدها المدينة من الداخل، وهو ما قام به "روديريك ماكنزي" من خلال طرحه لفكرة العمليات الأيكولوجية التي عكست اهتماما واسعا من طرف مختلف الباحثين في مختلف المجالات الساعين إلى فهم الإجابة عن السؤال كيف تنمو المدينة؟ ما هي العوامل المتحكمة في نمو المدينة؟ ولهذا سنقدم من خلال الأسطر القادمة رؤية ماكنزي في تفسير العمليات الأيكولوجية، حيث ينطلق من مجموعة من العمليات يرى من خلالها بأن المدينة تنمو وفق هذه العمليات، وهي كالتالي:

أ- التركيز والتشتت Concentration and Dispersion

ويعمل هذا المصطلح على تفسير عملية تركيز وتجمع الأفراد والنشاطات والمؤسسات في مناطق معينة دون الأخرى (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 53) بمعنى آخر يبحث في أسباب التركيز لهذه الكائنات في منطقة من المدينة دون أخرى، إذن فالتركز هو ميل الوحدات الأيكولوجية من سكان ونشاطات ومؤسسات إلى التركيز والاستقرار في جزء من أجزاء المدينة.

تقاس عملية التركيز حسب ماكنزي بدرجة الكثافة التي تشير إليها تلك الوحدات الأيكولوجية المتشابهة في جزء من أجزاء المدينة وكمثال عدد الأفراد في الكلم² (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 54) كما أن مسألة التركيز مرتبطة بفكرة الكثافة لدى الأيكولوجيين (جيرالد، 1989، صفحة 207)، أما عملية التشتت فهي عكس عملية التركيز وتشير إلى انخفاض عدد الوحدات الأيكولوجية في جزء معين من أجزاء المدينة يتم قياسها أيضا بمؤشر الكثافة (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004).

ب- المركزية واللامركزية Centralisation and Decentralisation

وهي عملية تجمع المؤسسات ذات الأنشطة المتشابهة في منطقة معينة من مناطق المدينة تتميز هذه المنطقة كونها منطقة ذات نشاط حيوي وغالبا ما تتوسط وتكون نقطة اتصال، وتقاس هذه العملية بمدى سيطرتها على الوظائف وتلك الأنشطة في المدينة (جيرالد، 1989، الصفحات 207-209) أما اللامركزية فتعني ميل الأفراد والمؤسسات ذات الأنشطة المتشابهة إلى ترك النقاط الحيوية التي كانت متركرة فيها (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 54).

ت-العزل Segregation

نتيجة التنافس على المواقع الجيدة والمواد النادرة في المدينة يفرز صراع على هذه الموارد يفضي في النهاية إلى فصل أو عزل حيزي بين الجماعات والمؤسسات المتصارعة وغالبا ما يكون الصراع وظيفيا وهو ما يظهر في تخصص بعض أجزاء المدن في نوع معين من النشاطات، وفي هذا الإطار تركز نظرية العمليات الأيكولوجية على نوعين أساسيين من العزل الأول يتعلق بفصل الوحدات السكنية احتكاما لمعدلات الدخل (وحدات سكنية فقيرة، متوسطة، غنية) واللغة والدين والجنس والثقافة أما النوع الثاني وهو التخصص فيستند إلى التخصص الوظيفي فتنشأ مناطق متخصصة في نشاط معين على حساب أخرى (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 55).

ث-الغزو والاحتلال Invasion and Succession

يمثل الغزو عملية انتقال جماعات إنسانية معينة ذات توجهات ثقافية اثنية اجتماعية... إلخ من منطقة ما إلى منطقة أخرى داخل نفس المدينة أو من مدينة إلى أخرى ويحدث نتيجة هذا الانتقال تغير في نمط استخدام الأرض، أما الاحتلال فهو انتقال جماعة إنسانية معينة بغرض إزاحة الجماعة الإنسانية الأخرى التي تقطن في جزء معين من المدينة وينجر عنها أن يتحول الغزاة إلى السكان المسيطرون على المنطقة. (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 56).

قدمت نظرية "روديريك ماكنزي" رؤية لتفسير التغير الحضري الذي يمس المدينة من خلال التركيز على مجموعة من العمليات، تقترب هذه النظرية من دراستنا من خلال تفسير عملية النمو الحضري الذي

شهدته مدينة خنشلة من خلال موجات الهجرة التي كانت أحيانا بين هجرات خارجية كالهجرة التي سيرتها السياسة الكولونيالية وأحيانا أخرى هجرات داخلية التي تحكمت فيها بعض الظروف الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المدينة عبر مراحل تاريخية، فربما يمكن الاعتماد جزئيا على مفاهيم هذه النظرية في تفسير النمو الحضري للمدينة وبالأخص كل من مفهوم التركيز، الغزو، الفصل.

2.1.2.3. نظرية الدوائر المترازة: Contently Zone Theory

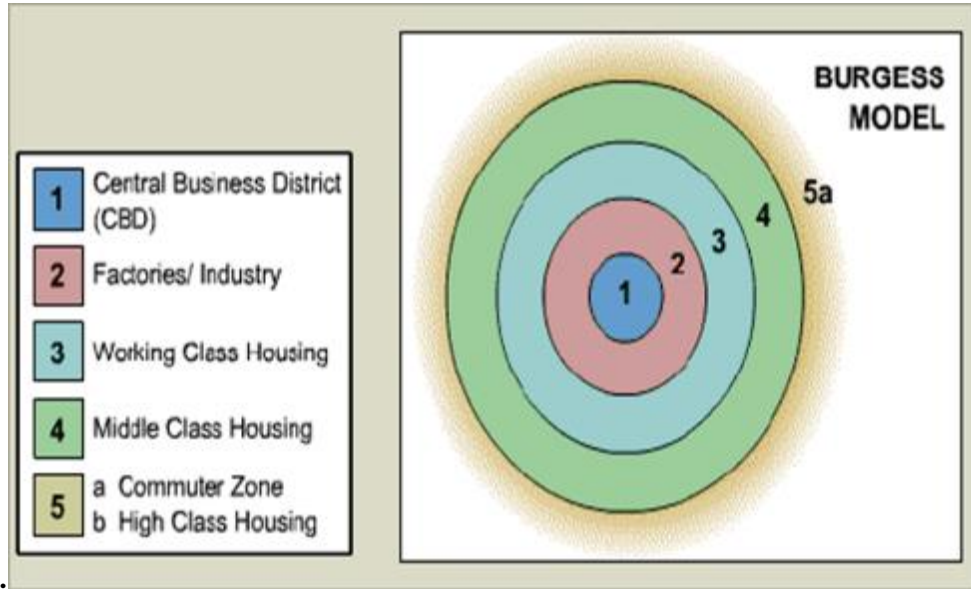
انتقل بيرجس "Burgess" من تفسير المدينة وطرق نموها الحضرية من اسهامات روبرت بارك "Robert Park" من البناء الخارجي للمدينة ورفض التعامل مع المدينة كونها بناءات عمرانية ستاتيكية جامدة بل انتقل في دراسته إلى أسباب ومراحل تطور المدن بوصفها مجال دراسة ديناميكي.

اعتمد بيرجس في نظريته على مؤشرين اساسيين في قياس النمو السريع للتوسع المكاني والفيزيقي للمدينة وهما مؤشر الحراك والتنقل ومؤشر قيمة الارض حيث اتخذ منه مقياسا لقياس مؤشر الحراك والتنقل (عبد السلام و بوسكرة ، 2019، صفحة 87).

يفسر "بيرجس" أن مؤشر الحراك (Mobility) والتنقل ليس في حد ذاته دليلا على التغير والنمو كما هو الحال مع الحركة الروتينية للأفراد وإنما المقصود بمفهوم الحراك حسب "بيرجس" هو الحراك الذي يخضع لاستجابة حافز جديد داخل المدينة وأن الحافز هو المسؤول الأول عن الحراك الذي يتحكم فيه مؤشر قيمة الأرض. (Burgess, 2008, p. 76).

وتوصل برجس إلى النتائج التالية التي ترجمها من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 5 تصور "أرنست برغس" للنمو الدائري للمدينة.



المصدر: (الكعبي، 2021).

يترجم الشكل التالي طريقة نمو مدينة شيكاغو عبر خمسة دوائر اساسية وهي كالتالي:

1 منطقة الأعمال التجارية: هي المنطقة الصناعية في المدينة وتتميز بكثرة الأعمال التجارية وتوفر الخدمات وقرب الادارات وتوفر خطوط المواصلات وهنا يكون سعر الأرض مرتفع جدا وهذا ما يفسره المؤشر الثاني لنظرية بيرجس المتمثل في مؤشر قيمة الارض.

2 المنطقة الانتقالية: حيث تعتبر المنطقة الأولى المهددة بخطر الغزو والتوسع من طرف المنطقة الأولى كما تتميز بكثافة سكانية عالية وتردي المستوى المعيشي.

3 منطقة العمال: هي منطقة يسكنها العمال وذوي الدخل المحدود وغالبا ما تكون المنطقة المفضلة للمهاجرين حيث تتميز هذه المنطقة بمتوسط قيمة الأرض.

4 منطقة الطبقة المتوسطة: تتميز بمستوى راقي ومستوى مقبول في الرفاهية يسكنها رجال الأعمال حيث تتميز بنقص قيمة الارض وسهولة النقل والمواصلات.

5 منطقة الضواحي: وهي منطقة يسكنها أصحاب الدخل المرتفع تتميز بقربها من مختلف خطوط النقل والمواصلات والتي تربطها بمختلف أجزاء المدينة وكذلك مركزها (منطقة الأعمال التجارية) (خروف و آخرون، 1999، الصفحات 21-22).

أعطت نظرية الدوائر المترازة Contently Zone Theory "لأرنست برغس" "Arnest Burgess" تفسيراً لمدينة شيكاغو ذات طبيعة النشاط الاقتصادي والصناعي فهي اعتمدت على مؤشرين أساسيين تمثلاً في الحراك والتنقل والذي يخضع للمؤشر الثاني وهو قيمة الأرض والتي تلعب دوراً في التحكم في النمو الحضري للمدينة، ومن هنا نستخلص أن مؤشر سعر الأرض هو مؤشر أساسي يتحكم في نمو المدينة وهذا ما من شأنه أن يساعدنا في دراستنا والاقتراب أكثر من واقع دراستنا، كما أنه لا يجب أن نغفل على أن نظرية "برغس" كانت في إطار جغرافي معين وهو مدينة شيكاغو والتي تتميز بتركيب اقتصادي كبير وفي مجال زمني معين وهو ثلاثينيات القرن الماضي بمعنى أنه لا يمكن اعتماد نموذج النمو الحضري لبرغس على جميع المدن واسقاطه اسقاطاً كاملاً على جميع المدن والتي تبقى لها خصوصياتها الأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا خلافاً مع ما اعتمدته الدراسة السابقة للباحث (مبروكي، 2017) حيث اعتمدت على نظرية "أرنست برغس" في تفسير النمو الحضري لمدينة خنشلة وهذا ما نراه حقيقة لا يقدم رؤية صحيحة حول النمو الحضري للمدينة حيث أن نظرية برغس تتطلب وسطاً جغرافياً خالياً من العوائق الطبيعية حتى تستكمل نموها الدائري وتنتج المناطق الخمسة التي تكلم عليهم "برغس"، في حين أن مدينة خنشلة ترتبط اتجاهات نموها بمجموعة من المعوقات الطبيعية التي أثرت في اتجاهات توسعها حضرياً لا سيما القطاعات غير القابلة للتعمير من الجهة الغربية والمتمثلة في أراضي غابية ومن الناحية الشرقية والمتمثلة في واد للصرف الصحي - **أنظر خريطة 10** وعلى وجه الخصوص النقطتين 2 و 3 الموضحتين في الخريطة- ، يمكن الاعتماد على نظرية برغس جزئياً في تفسير النمو الحضري لمدينة خنشلة إلى غاية منتصف الثمانينات - **أنظر خريطة 14** - حيث توقف نمو المدينة دائرياً بفعل المعوقات الطبيعية المذكورة أعلاه واتجهت المدينة فيما بعد إلى النمو الطولي نحو كل من بلدية الحامة وأنسيغة - **أنظر خريطة 26** -

2.2.2.3. نظرية القطاع: Sectors Theory

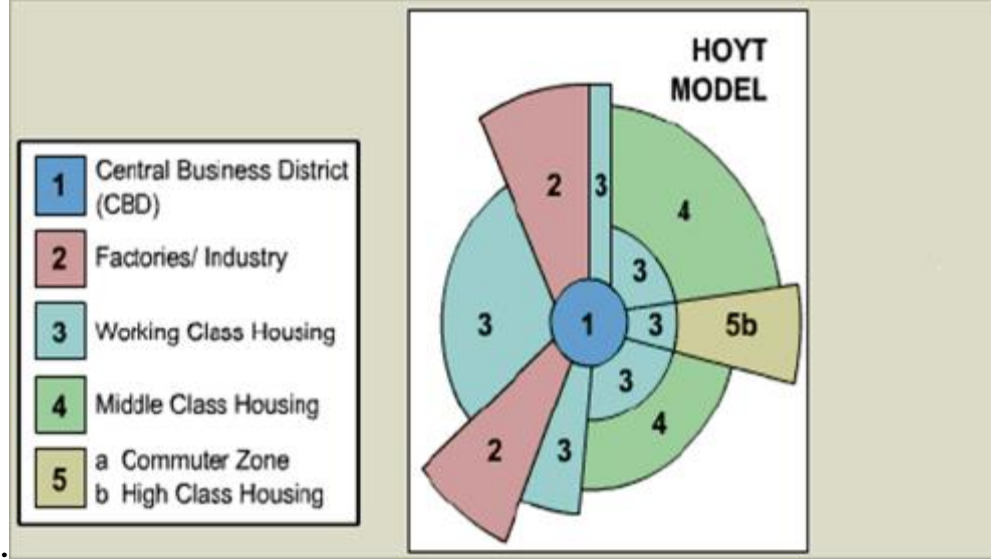
ظهرت هذه النظرية كرد فعل على الانتقادات التي تلقتها نظرية الدوائر المترازمة "لأرنست برغس"، حيث جاءت هذه النظرية في إطار تحليل واسع لعدد كبير من المدن الأمريكية والتي كان عددها 142 مدينة سنة 1939 حيث أولى "هومر هويت" "Homer Hoyet" أولوية كبرى لمفهوم القطاع كبديل عن مفهوم الدوائر المترازمة كما اعتمد في نظريته على تكلفة الإيجار في تحديد نوعية القطاع. (عبد السلام و بوسكرة ، 2019، صفحة 88).

تعتبر الإضافة النظرية الجديدة التي قدمتها نظرية القطاع وهو أن نمو المدينة والمناطق الحضرية الذي يكون من خلال القطاعات السكنية والتي تتعكس عنها مجموعة طبقات اجتماعية تخضع للقيم الإيجارية داخل القطاع والذي يرتبط مباشرة بالدخل الفردي للأفراد حيث يرى "هومر هويت" أن سكان القطاع ينتقلون إلى خارج المدينة كلما كبرت وتطورت. (دولت أحمد ، 1977، صفحة 25).

يقسم " هويت" المدينة إلى خمسة قطاعات وتتمثل في القطاع الذي يتمركز في قلب المدينة ويسمى بقطاع المنطقة التجارية في حين يسمى القطاع الثاني بقطاع تجارة الجملة والصناعات البسيطة في حين ينقسم القطاع الثالث إلى ثلاث مناطق مرتبطة بدخل الأفراد فالدخل هنا هو الذي يحدد المكانة الاجتماعية ومناطق الإسكان للأفراد، فتتقسم إلى منطقة ذات الدخل الضعيف وهي منطقة يتميز فيها السكن بأنه منخفض الجودة في حين المنطقة الثانية وهي منطقة قطاع السكن متوسط الجودة وذلك راجع لدخل الأفراد في حين هناك المنطقة ذات الدخل المرتفع وتتميز بكونها منطقة سكنات مرتفعة الجودة. (عبد السلام و بوسكرة ، 2019، صفحة 88).

ولعل الشكل التالي يوضح طريقة النمو الحضري للمدن الذي وضعه "هومر هويت" " Homer Hoyet".

رسم توضيحي 6 تصور "هومر هويت" لنمو المدينة حسب القطاعات.



المصدر: (الكعبي، 2021).

نجحت هذه النظرية في إعطاء تفسيرات جديدة لكيفية النمو الحضري وتطور المدن بالاعتماد على مفاهيم جديدة تجسدت في مفهوم القطاع والاعتماد على مؤشر الدخل الفردي وعلاقته بالقطاع السكني للأفراد، يعتبر هذا إسهام آخر نظري جديد تقدمه النظرية الأيكولوجية في محاولة فهم الظاهرة الحضرية، إلا أن النقد الممكن أن تتلقاه هذه النظرية أنها بقيت تعتمد على إسهامات "برجس" ولكن بأسلوب جديد وأيضا استنتاجات النظرية لا يمكن تعميمها على أغلب المجتمعات حيث أنها صالحة لتفسير الواقع والظاهرة الحضرية في ذلك الوقت وفي المدن الأمريكية والتي كانت تخضع لنمط اقتصادي ومعيشي معين في حين أنه لا يمكن الاعتماد على هذه النظرية في الدول التي تعتمد على نمط اقتصادي مغاير لما كان في المدن الأمريكية آنذاك.

أيضا ومن باب مدى اقتراب هذه النظرية في تفسير النمو الحضري لمدينة خنشلة فحسب تقديرنا فنمو المدينة لم يخضع إلى رؤية القطاعات الحضرية المرتبطة بتواجدها بتكلفة الايجار منذ 1874 إلى غاية السبعينات فهذه الفترة شهدت توسعات في غالبها عشوائية ارتبطت بملكية السكن ولا تخضع لمؤشر تكلفة الايجار، أما بعد هذه الفترة شهدت المدينة نمطا جديدا من التعمير والمتمثل في البناء العمودي من خلال السياسة السكنية التي تعتمدها الدولة الجزائرية في بناء التوسعات السكنية والأقطاب الحضرية الأمر

الذي أدى إلى كسر التراتبية العرقية في التوسع الحضري، فعلى سبيل المثال لو نأخذ القطاع الحضري SAU1 - **أنظر خريطة 9** - والذي يعتبر من أكبر القطاعات التي تتجلى فيها السياسة السكنية في البناء العمودي فيحتوي القطاع على القطب الحضري الجديد والذي يسكنه أغلب الطبقات الاجتماعية في المدينة هذا اذا ما احتكنا إلى مؤشر الدخل الفردي والذي على أساسه يتم منح السكن لطالبه فالقطاع يحتوي على مختلف الصيغ السكنية كالسكن الاجتماعي، الترقوي... إلخ، في النهاية نرى أن نظرية القطاع لهومر هويت المرتبطة بتكلفة الايجار والتي من خلالها يتحدد نوعية القطاع والمكانة الاجتماعية لا يمكن الاعتماد عليها في المجتمعات التي تتبنى سياسة اشتراكية في الإسكان كالجزائر، وإنما يمكن تطبيقها في المدن التي تخضع سياستها الاسكانية إلى السياسة الرأسمالية التي تقوم على الإيجار وتختلف القطاعات السكنية فيها بحسب تكلفة وقيمة الايجار.

3.2.2.3. نظرية هاريس وأولمان:

بعد تعرض كل من نظرية أرنتست برغس للدوائر المترازمة ونظرية القطاع "هومر هويت" لانتقادات حول تفسيرهم للظاهرة الحضرية ولعملية النمو الحضري، جاءت نظرية النويات المتعددة "هاريس وأولمان" والذي يبني نظريته على فكرة أساسية وهي أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة بل يعتمد على مجموعة أنوية ويرى بأن النمو الحضري يكون من خلال ثلاثة أنوية رئيسية تتخللهم أنوية متعلقة بالقطاعات السكنية والتي تخضع كذلك لمتغير دخل الأفراد وتنقسم إلى قطاعات سكنية منخفضة ومتوسطة وعالية الجودة في حين الأنوية الرئيسية تتشكل من خلال نواة مركز المدينة وتسمى بنواة النشاطات التجارية ونواة تجارة الجملة والصناعات على أطراف المدن. (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 63).

كما يقول "هاريس وأولمان" بأن تعدد الأنوية واختلافها داخل المنطقة الحضرية يكون باختلاف المدن ودرجة ووتيرة نموها. (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 64).

في ختام النظرية الأيكولوجية الكلاسيكية يمكن القول أن النظرية قدمت مجموعة اسهامات نظرية جديدة بالذكر وكان لها الدور الأساسي في فهم الظاهرة الحضرية وتفسير النمو الحضري للمدن في بدايات القرن 19، فالانتقال من مفهوم أن المدينة تنمو من خلال مناطق وحلقات دائرية يتحكم فيها كل من مؤشر الحراك والتنقل ومؤشر قيمة الأرض وأنه كلما ابتعدنا عن المركز نحو الضواحي انخفض سعر الأرض

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

والعكس صحيح وأن الحراك والتنقل يكون بشكل طردي من منطقة الضواحي وصولاً إلى المنطقة المركزية، كذلك أسهمت نظرية الأيكولوجيا الحضرية في تقديم تصور لنمو المدينة من خلال مفهوم القطاع وارتباطه بالدخل الفردي وأنه كلما ارتفع دخل الفرد كلما أدى به ذلك إلى تغيير مكان إقامته نحو الأفضل ونحو مكان ذو جودة، أيضاً من اسهامات " هاريس وأولمان" من خلال وضع تصور أن النمو الحضري لا يعتمد على نواة معينة وإنما على مجموعة أنوية وأن اختلاف أعداد وأماكن هذه الأنوية يكون باختلاف طبيعة المدن.

ومع كل هذه الاسهامات التي قدمتها الايكولوجيا الكلاسيكية التي لا تعد ولا تحصى كونها قدمت رؤية لتفسير الواقع والتي اتضح بعد أنها تتضمن مجموعة من الاغفالات كونها اهتمت بالجانب الفيزيقي للمدينة وأهملت الجانب الاجتماعي والقيمي والتفاعلي للمدينة، أيضاً أنها نظريات واسهامات صالحة لتفسير المدينة والظاهرة الحضرية في المجال المكاني الذي وجدت فيه فقط (مدن الولايات المتحدة الأمريكية) إلى حد ما وهذا ما نجده يتعارض مع تفسير الأيكولوجية للظاهرة الحضرية في مناطق أخرى، أيضاً ما حاولنا تطبيقها الآن وفي القرن 21 نجد أنها لا تفسر الظاهرة الحضرية بصورة كلية وهذا ما يعني أن نتائجها تتآكل زمنياً وهذا راجع لطبيعة الفرد البشري الذي يميل إلى التطور والديناميكية.

2.2.3. النظرية الايكولوجية المحدثه: Modern Ecology Theory

بعد الاسهامات النظرية الكبرى التي قدمها رواد الأيكولوجيا الكلاسيكية واعتمادهم على النظم الأيكولوجية كمتغيرات لدراسة المجتمعات وهوما يعد إضافة نظرية لتحليل الظاهرة الحضرية لكن تعرض هذه الاسهامات لعديد الانتقادات وكذلك أثبتت هذه الاسهامات النظرية قصورها في تحليل الظاهرة الحضرية وبعد مرور فترات زمنية ادى ذلك إلى بروز جيل جديد يتبنى التحليل لأيكولوجي للظاهرة الحضرية ولكن بتعديلات وتغيرات على التراث الأيكولوجي الكلاسيكي ولعله من أبرز رواد هذا الاتجاه المحدث من الايكولوجيا نجد كل من "كوين" و"أموس هاولي" و"شنور ودنكان".

1.2.2.3. نظرية كوين:

يلخص كوين موضوعات الايكولوجيا في المشكلات المنبثقة عن تقسيم العمل وتأثيره على التوزيع الجغرافي والمساحي للأفراد، كما يرى ان التحليل الايكولوجي لا يستطيع تقديم تفسيرات جامعة لكل المشكلات

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

التي تطرأ على المجتمع كما يوضح من جهة أخرى على ضرورة التركيز على العلاقات الجدلية بين المجتمع والبيئة، (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 71) قدم كوين اسهامات نظرية جديدة أهمها مفهوم البيئة، المجتمع المحلي والحضري، منطقة التركيز الحضري (جيرالد، 1989، صفحة 209).

لخص كوين مشكلات النمو الحضري بتقسيم العمل وتأثيره على التوزيع المجالي للأفراد وهذا ما عايشناه في الجزائر من خلال التوجه الاشتراكي وظهور المناطق الصناعية في مختلف مناطق الوطن وهو الأمر الذي أدى إلى اختلال في التوزيع المجالي للأفراد وظهور مناطق الاسكان بمحاذاة المناطق الصناعية وهوما يقربنا اكثر من مفهوم كوين حول "منطقة التركيز الحضري" وظهور فيما بعد ما يسمى في تلك الفترات بمناطق الاسكان الحضري الجديدة ZHUN، ومن هنا نستنتج أن تقسيم العمل يؤثر على توزيع الأفراد مجالياً ويؤثر بدرجة اكبر على أنماط استخدام الأرض واستهلاك القيمة العقارية للأرض.

2.2.2.3. نظرية أموس هاولي:

درس "أموس هاولي" المجتمع المحلي من خلال خصائصه وتحليل بناءاته والاتجاهات الكامنة داخل هذا الاتجاه كما أكد في دراسته على ضرورة البعد المكاني والزمني عند التحليل وترابط وتكامل مختلف الجوانب القيمية والسلوكية وعدم الفصل بين الموضوعات والظواهر شبه الاجتماعية والظواهر الاجتماعية. (قيرة، علم الاجتماع الحضري و نظرياته، 2004، صفحة 72).

يؤكد أموس هاولي في دراسة الظاهرة الحضرية على دراسة أنماط التنظيم الإنساني من خلال إطار الزمان الاجتماعي وتوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها:

- أ- السبب الرئيسي في نمو المدن هو الهجرة.
- ب- يعمل النمو الحضري بالدفع بالمنطقة السكنية خارج أسوار مركز المدينة.
- ت- كلما ابتعدنا عن مركز المدينة كلما انخفضت القيمة الإيجارية للمساكن. (سعدان، 2006، الصفحات 105-106).

لعل مواطن الاستفادة من نظرية اموس هاولي بالنسبة لدراستنا هو التركيز على دور الهجرة في نمو المدينة محل الدراسة والذي توسعت من خلاله مدينة خنشلة بعد الهجرات الداخلية التي شهدتها وانعكست في التوسع الأفقي للمدينة -**أنظر جدول 33**-.

3.2.2.3. نظرية شنور ودنكان:

اهتم كل من "شنور" و"دنكان" بتقديم نموذج مغاير لما أعطاه رواد الأيكولوجيا المحدثه الذين سبقوه فقام بالاهتمام بتحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة رئيسية وافترض أنه توجد علاقة بين المتغيرات الاجتماعية والشبه الاجتماعية كما تعرضا إلى مفهوم النسق الأيكولوجي والذي تم بناء نظريتهم على أساسه حيث يعمل على تفسير العلاقة بين هذه المتغيرات والتي أسموها بالمركب الأيكولوجي والذي يحتوي ويتركب من خلال أربعة مؤشرات وهي البيئة، السكان، التكنولوجيا، التنظيم. حيث تقوم هذه المؤشرات بأدوار وظيفية وأن أي تغيير يمس أحد هذه المؤشرات يؤدي إلى تغيير على باقي المؤشرات والتي تؤدي إلى تغييرات على شكل المركب الأيكولوجي سواء كان ذلك شكليا أو وظيفيا (السيد عبدالعاطي، 1977، صفحة 67).

توصلا إلى أن التحقق من فرضية "روبرت بارك" والتي تفترض وجود علاقة ارتباطية بين المسافة بين التجمعات وتوزيع الأفراد حيث توصلا إلى التالي:

أ- التحليل الأيكولوجي يقدم تفسير للارتباط بين المسافة المكانية والاجتماعية.

ب-تركز التجمعات السكانية له علاقة بالمكانة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (عوض، 1986، الصفحات 31-32).

استفدنا من هذه النظرية من خلال أن متغيرات المركب الأيكولوجي والتي تمثل محاور كبرى في دراستنا فلقد اثبتت التجمعات السكانية والتي تؤدي إلى استهلاك المزيد من المساحات العقارية كما تؤثر على تنظيم المدينة، أيضا تتقاطع هذه النظرية مع دراستنا كون أن التغير في حجم السكان يؤدي مباشرة إلى التغيرات الأيكولوجية حيث أن النمو السكاني الذي شهدته مدينة خنشلة لا سيما من خلال الهجرة الداخلية أدى إلى توسعات عمرانية لم تراعي مبادئ الحفاظ على البيئة وهو ما نراه في الرمي العشوائي لمختلف أنواع النفايات -**أنظر صورة 25، صورة 26، صورة 27**- أيضا وبعد ظهور توسعات عمرانية

جديدة لم تشملها المخططات البيئية بحكم عدم تجديد المخططات وهذا راجع للإطار المؤسسي القائم على التخطيط البيئي -أنظر الصفحة 398-

4.2.2.3. نظرية تحليل المناطق الاجتماعية:

تطورت النظرية الأيكولوجية أكثر حيث أصبحت تهتم بدور الثقافة في تحديد وتوجيه السلوك كما أصبحت تعتمد أكثر على أدوات التحليل الكمي في البحوث الأيكولوجية حيث طور كل من "شيفكاي" "Shiveky" و"بال" "Bell" مجموعة من النماذج التي تهتم بتحليل المناطق الاجتماعية في سنوات 1940-1950 كما حددا أن المدينة في تغير مستمر وأنها تتخذ مسار التغير من خلال التحولات الكبرى التي تمس التركيبة الاجتماعية وتعدد البنية المهنية للعمال وزيادة تقسيم العمل أيضا تغير التركيبة السكانية للأفراد داخل المجتمع (John, Bardo, & Hartman, 1982, p. 64).

توصلا إلى قياس وتحليل المناطق الاجتماعية من خلال تغيير الرتبة الاجتماعية والتي تفسر مكانة الأفراد من خلال (المهنة، التعليم، الإيجار)، أيضا زيادة معدلات التحضر في المناطق الاجتماعية الحضرية من خلال (درجة الخصوبة، عمالة المرأة، تزايد معدلات الأسر النووية) إضافة إلى العزل العنصري من خلال تمركز الأقليات والسلالات في أطراف وضواحي المدينة. (خروف و وآخرون، 1999، الصفحات 40-41).

الأمر الجديد في نظرية "شيفكاي" و"بال" أنهم قدموا نموذج جديد لتفسير المناطق الاجتماعية وذلك بالاعتماد على مؤشرات كالمهنة والتعليم والإيجار لقياس المكانة الاجتماعية ومؤشرات كدرجة الخصوبة وعمالة المرأة وتزايد معدلات الأسر النووية لقياس التحضر وتركز الأقليات لقياس العزل العنصري تمثل هذه المؤشرات سابقة في تلك الفترة وقدمت الشيء الجديد في التحليل الأيكولوجي، إلا أن الاعتماد عليها بصورة كلية أصبح غير ممكنا وذلك لعدة اعتبارات منها الخصوصية الاجتماعية والمكانية وهذا ما يتعارض مع دراستنا وحتى إمكانية الحصول على هذا الكم من المعلومات يمثل مشكلة.

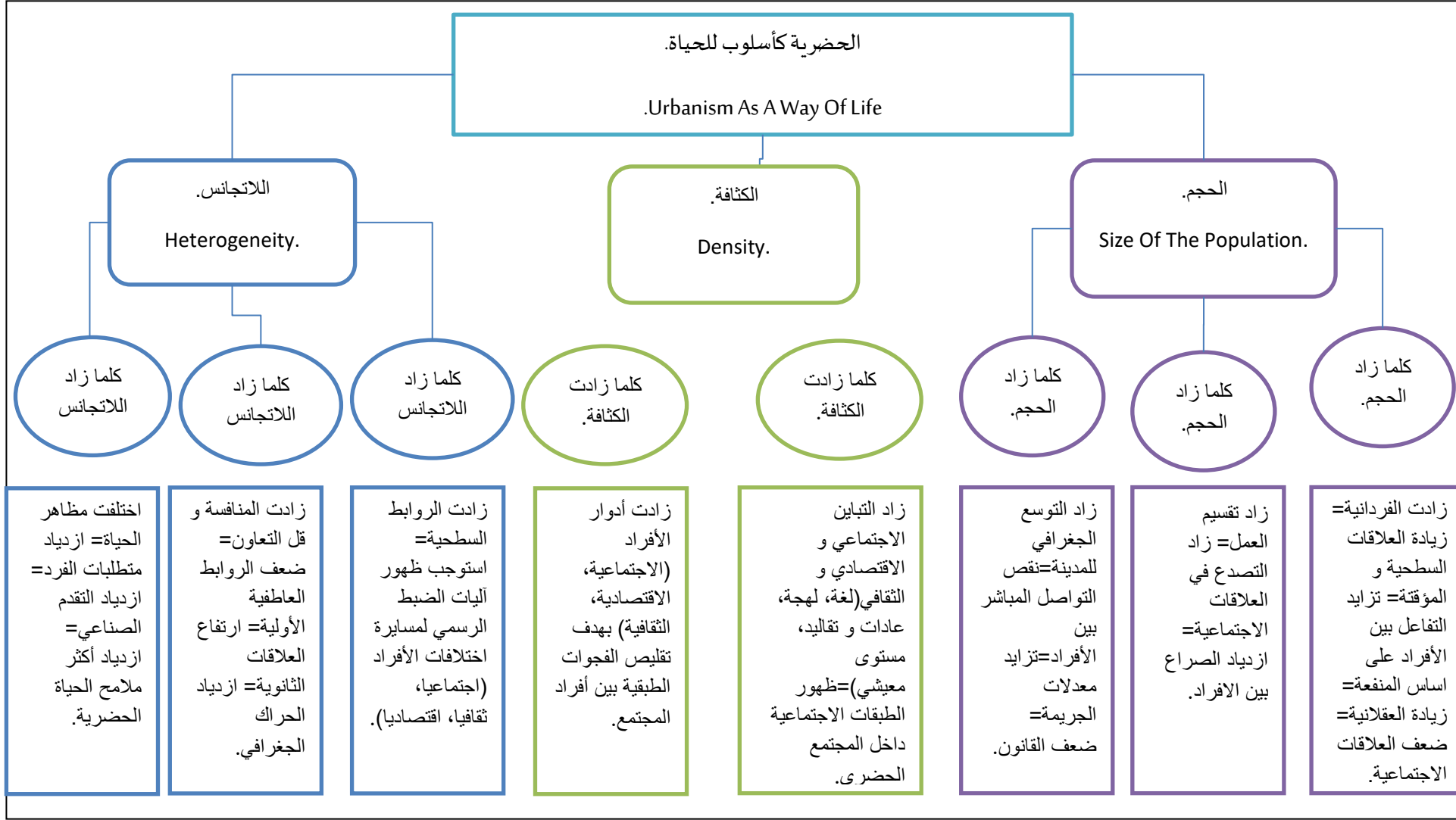
5.2.2.3. الحضرية كأسلوب للحياة Urbanism As A Way Of Life:

حاول "لويس ويرث" أن يتناول الظاهرة الحضرية من زاوية مختلفة على عكس التي تناولها من سبقه في التنظير للأيكولوجيا وللظاهرة الحضرية عموماً فقد أخذ من "ماكس فيبر" و"روبرت بارك" ويرى أن مساهمتهم تبقى بعيدة كل البعد عن تشكيل إطار نظري مرتب ومتناسك.

ينظر "ويرث" للظاهرة الحضرية على أنها ليست نفسها التحضر وكما ان مفهومها هو أنها أسلوب للحياة تترجم من خلال تفاعل ثلاث مؤشرات (الحجم، الكثافة، اللاتجانس) وذلك راجع لطبيعة المدينة التي تتميز بالحركية الدائمة، فيترجم "ويرث" نظريته من خلال تفاعل الأبعاد التالية واي تحول أو تغير يمس هذه الأبعاد من خلال مؤشراتنا يؤدي إلى تحول في باقي المؤشرات والأبعاد.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة

رسم توضيحي 7 البناء النظري لنظرية الحضرية كأسلوب للحياة "لويس ويرث".



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مقال لويس ويرث (Wirth, 1938, pp. 190-194).

في النهاية ولعله من أبرز الانتقادات التي يمكن توجيهها لنظرية "لويس ويرث" هي:

- النظرية كانت لها خصوصيتها الجغرافية والمتعلقة بالمجتمع الأمريكي في تلك الفترة وأنه لا يمكن تعميم نتائجها على باقي المجتمعات وأيضا في فترات زمنية مختلفة عن تلك التي أسست فيها النظرية.
- أيضا زيادة حجم المدينة لا يعني بالضرورة تزايد معدلات الجريمة وكما لا يعني انهيار القانون فيمكن ان يزداد حجم المدينة دون أن تزداد معدلات الجريمة وهذا راجع لطبيعة المجتمع وكما سبق وشرحنا أعلاه.

تتقاطع نظرية لويس ويرث مع دراستنا الحالية من خلال أنه كلما زاد حجم السكان كلما زاد التوسع الجغرافي للمدينة وهذا ما شهدته المدينة لا سيما بعد الهجرة الداخلية التي شهدتها فترجت في كثير من الأحيان إلى توسعات مجالية غير مخططة كالمقطع SU1b, SU6، أيضا تتقاطع دراستنا مع النظرية من خلال أنه كلما زادت الكثافة زاد التباين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فالتباين الاجتماعي يظهر من خلال نوعية الأحياء التي ظهرت في مدينة خنشلة بين احياء مخططة تتوفر على أغلب الخدمات الاجتماعية كالمقطع SU1a وبين أحياء ظهرت بطريقة فوضوية تفتقر لأبسط الضروريات SU1b, SU6، أيضا من الناحية الاقتصادية ما يترجم من خلال نوعية الأنشطة الاقتصادية في قطاعات مدينة خنشلة بين تجارة رسمية و تجارة غير رسمية ، أما من الناحية الثقافية وهو ما يظهر من خلال التباين الاثني واللغوي في القطاعات الحضرية بمدينة خنشلة -أنظر جدول 55-

في الختام لا يسعنا إلا القول بأن النظرية الأيكولوجية عموما قدمت إسهامات نظرية أعطت ابعادا جديدة في دراسة المدينة من الناحية البيئية والايكولوجية، وأن أعمال مختلف روادها قدمت إسهامات واسعة التفسير للظاهرة الحضرية عموما والنمو الحضري خصوصا.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

واعتمادا على هذا التراث النظري من الضروري أن نقف في نهاية الدراسة ضمن تحليل الواقع الامبريقي والمعطيات الميدانية عند أقرب النظريات التي يمكن إسقاطها على الواقع المحلي أو على الأقل تقترب منه، في محاولة لتجديد فهمنا له من خلال نظريات هي في الواقع تفسير لسياق اجتماعي وحضري آخر لا يعبر بالضرورة عن الواقع المدينة الجزائرية.

4. النظريات المفسرة للتنمية:

سنحاول في هذا الجزء من هذا الفصل عرض تحليل وتفسير لأغلب النظريات التي تتناول موضوع التنمية عموماً كجزئية أولى وبعدها نظريات التنمية المستدامة كجزئية ثانية حيث أن الهدف من هذا العرض هو التوصل في النهاية إلى اقتراب نظري وبراديجم مناسب يفسر ظاهرة التنمية عموماً والتنمية المستدامة خصوصاً في مجال دراستنا وعلاقتها بالمتغير المستقل لدراستنا وهو النمو الحضري.

وعليه فقد اختلفت معظم الجهود التنظيرية لموضوع التنمية وإننا في هذا الجزء سنقتصر فقط على ما نراه يخدم أهداف وفرضيات دراستنا حيث سنعرض بداية كل من النظرية الصراعية الماركسية بشقيها الكلاسيكي والمحدث وبعد ذلك نقوم بعرض نظرية التحديث ومختلف الاتجاهات التي تنطوي تحتها كالاتجاه الكلاسيكي واتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات والاتجاه التطوري المحدث والاتجاه النفسي السيكولوجي ليتم فيما بعد في الجزء الثاني عرض نظريات التنمية المستدامة.

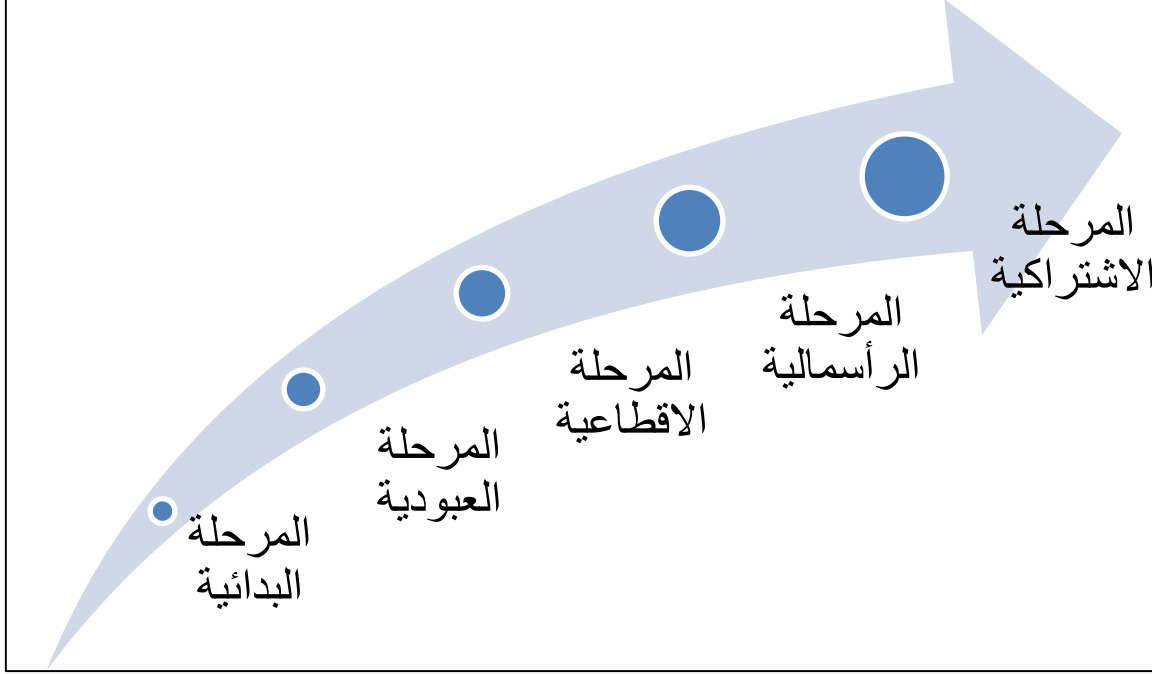
1.4. النظرية الماركسية الكلاسيكية:

اعتمدت الماركسية في تحليلها لموضوع التنمية على الخصوصية والخلفية التاريخية والثقافية للبناء المجتمعي، فالتنمية من خلال الرؤية الماركسية وجب عليها تحقيق غايات قومية تصدر عن الظروف التاريخية للبلدان. (هويدي و قنوعة، 2014، صفحة 178).

يتبنى الاتجاه الماركسي الكلاسيكي قضية التنمية من خلال عملية الصراع الطبقي كمفهوم أساسي لتحليل العملية التنموية، فتطور ونمو المجتمعات حسب "ماركس" يخضع لعملية صراعية يكون أساسها العمل الثوري والذي يؤدي إلى صراعات بين البناءات (البناء الفوقي والبناء التحتي).

يرى ماركس أن تكون المجتمعات يخضع لتطور الظروف المادية للمجتمعات الإنسانية من خلال الصراع الذي يحدث في البناء الفوقي والبناء التحتي للمجتمعات والذي يكون نتاجاً للعملية الثورية فقد حدد ماركس خمس مراحل أساسية لتطور المجتمعات وهي كالتالي: (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، الصفحات 19-20).

رسم توضيحي 8 مراحل تطور المجتمعات حسب المنظور الماركسي.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، صفحة 20).

ينطلق ماركس في تفسيره لمراحل تطور المجتمعات من خلال عامل اساسي وهو العامل الاقتصادي، حيث أن العامل الاقتصادي والتحكم في وسائل الانتاج كان مشاعا وبدائيا بين الناس ولم تكن هناك جهة ما تتحكم في هذا العامل إلى غاية الوصول إلى مرحلة العبودية والتي كان فيها العامل الاقتصادي بيد فئة معينة من افراد المجتمع والمرحلة الاقطاعية مرورا بالمرحلة الرأسمالية التي يسيطر فيها أصحاب الطبقة المتحكمة في وسائل الانتاج (الطبقة البرجوازية) في أصحاب الطبقة الخاضعة (طبقة البروليتاريا) وصولا إلى العمل الثوري بين هاتين الطبقتين على اساس العامل الاقتصادي والذي يؤدي للوصول إلى المرحلة الاشتراكية والتي يتساوى فيها طرفي الصراع (الطبقتين) في وسائل الانتاج وهنا تحدث التنمية حسب ماركس وتكون المساواة والعدالة الاجتماعية .

كانت هذه رؤية ماركس لتطور المجتمعات واحداث التنمية وتساوي الأفراد في ميدان العدالة الاجتماعية إلا أن هذا التصور لا يمكن الاعتماد عليه في القرن 21 وذلك لإغفاله لمجموعة من الاعتبارات:

1. أن عملية المساواة بين الطبقة الكادحة (البروليتاريا) والطبقة (البرجوازية) في وسائل الانتاج تؤدي بالضرورة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية فاحتمال أنها تؤدي إلى قتل الابداع والطموح بين الافراد وترسم نمطا من الحياة الاجتماعية المؤدي إلى التكاسل والالتكالية وعدم المبادرة والانتاج.
2. العملية الصراعية لا تؤدي بالضرورة إلى التنمية يمكن لها في عديد الاحيان أن تؤزم من الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع عن طريق الفوضى واللا استقرار.

2.4. الماركسية المحدثه:

طورت الماركسية المحدثه تعاملها مع موضوع التنمية حيث لم تخضع للأبعاد والاطر الماركسية التقليدية القديمة وذلك لاكتشاف قصورها النظري والامبريقي في مراحل زمنية متقدمة غير تلك التي وجدت فيها حيث اصبحت غير قادرة على تحليل وتفسير المواضيع في سياقات زمنية متقدمة، من هذا المنطق بحثت الماركسية المحدثه في تفسير جديد وأكثر واقعية وعقلانية في موضوع التنمية حيث اصبحت ترى أن التنمية تعكس التحسن العام في مستوى الحياة العامة كما اهتمت بالتناقض القائم بين النظام الاقتصادي العالمي المسيطر وحالة شعوب العالم الثالث واللاتوازن واللا عدل بين القطبين كما ترى أن العالم يشكل وحدة اجتماعية متكاملة البناء بغض النظر عن الخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية للبناء الاجتماعية العالمي. (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، صفحة 20).

برز هذا الاتجاه من الماركسية المحدثه على أيدي كل من "بلتهاميم" و"بول باران" حيث يرى "بلتهاميم" أن التنمية مرتبطة بعدة عوامل كالاتبعية واللا استقلال واللا تجمد، في حين يرى "بول باران" يرى أن التنمية ليست عملية تطويرية وإنما هي عملية ثورية وتخضع للتخطيط الشامل وأنه الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية السريعة. (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، صفحة 20).

حاولت الماركسية المحدثه أن تتخلص من الانتقادات الكبرى التي تلقاها ماركس فحاولت التجديد لكنها بقيت وفية للعملية الثورية على أنها أساس العملية التنموية. ظل الاتجاه الماركسي المحدث لم يقدم تفسيرات جديدة من شأنها الوصول إلى الإلمام بمختلف جوانب التنمية إلا أنها ورغم ذلك حاولت التخلص من الانتقادات اللاذعة التي تلقاها ماركس.

3.4. نظرية التحديث:

لطالما مثلت التنمية موضوع خصب لأغلب المنظرين فقد كانت من أهم المواضيع التي أخذت اهتمام الباحثين والمفكرين على اختلاف رؤياهم ومشاربهم الفكرية والايديولوجية، وتعتبر نظرية التحديث من أبرز النظريات التي نادى بها مختلف المفكرين وذلك على اختلاف اتجاهاتهم فظهرت اتجاهات ضمن إطار نظرية التحديث كالاتجاه الكلاسيكي، اتجاه الأنماط المثالية للمؤشرات، الاتجاه التطوري المحدث، الاتجاه السلوكي، واتجاه الانتشار الثقافي الحضري، وهذا ما سنحاول التعرّيج عليه ومحاولة الاقتراب أكثر من مفهوم دراستنا من الاتجاه النظري لأحد هذه التيارات، وعليه:

1.3.4. الاتجاه الكلاسيكي:

حاول هذا الاتجاه الافلات من التفسير الماركسي لموضوع التنمية فتنبى "ماكس فيبر" رؤية تهتم بإبراز العلاقة ما بين الدين والاقتصاد من وجهة نظر تاريخية بنائية من خلال كتاب "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" حيث يرى فيبر أن النهج البروتستانتى يقدر العمل ويمنح للعمل قيمة أخلاقية كبيرة والتي من خلالها يتم خلق القيمة الفائضة (التنمية) (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، صفحة 06). يرى فيبر أن الأخلاق البروتستانتية التي يقدمها النهج البروتستانتى المسيحى كتنقيس العمل وخلق الثروة وهو الأمر الذي يؤدي إلى أحداث تغييرات ايجابية في المجتمع ومنه يؤدي إلى خلق التنمية بمعنى ان فيبر في نمودجه لتفسير التنمية يربط بين الدين والاقتصاد وبين الاخلاق التي يكرسها الدين المسيحى البروتستانتى هي العامل الاساسى المؤدى لخلق التنمية.

وفق فيبر إلى حد معين في تقديم نموذج معين يفسر كيفية خلق القيمة المضافة (التنمية) في الاقتصاد من خلال الدين وبعبارة أوضح الأخلاق البروتستانتية، لكن رغم اجتهاده إلا أن رؤيته تعرضت لعدد الانتقادات أبرزها أن ارتباط التنمية والروح الرأسمالية بالأخلاق البروتستانتية هو أمر قاصر وذلك لظهور الرأسمالية الحديثة كان قبل نشأة وظهور البروتستانتية، كذلك من الامور التي تجاوز عنها فيبر هي بروز الاستعمار والامبريالية العالمية ودورها في عرقلة وكبح التنمية في دول العالم الثالث، وهنا يظهر فيبر ولاءه لتوجهه الايديولوجي الرأسمالي الإمبريالي العالمي.

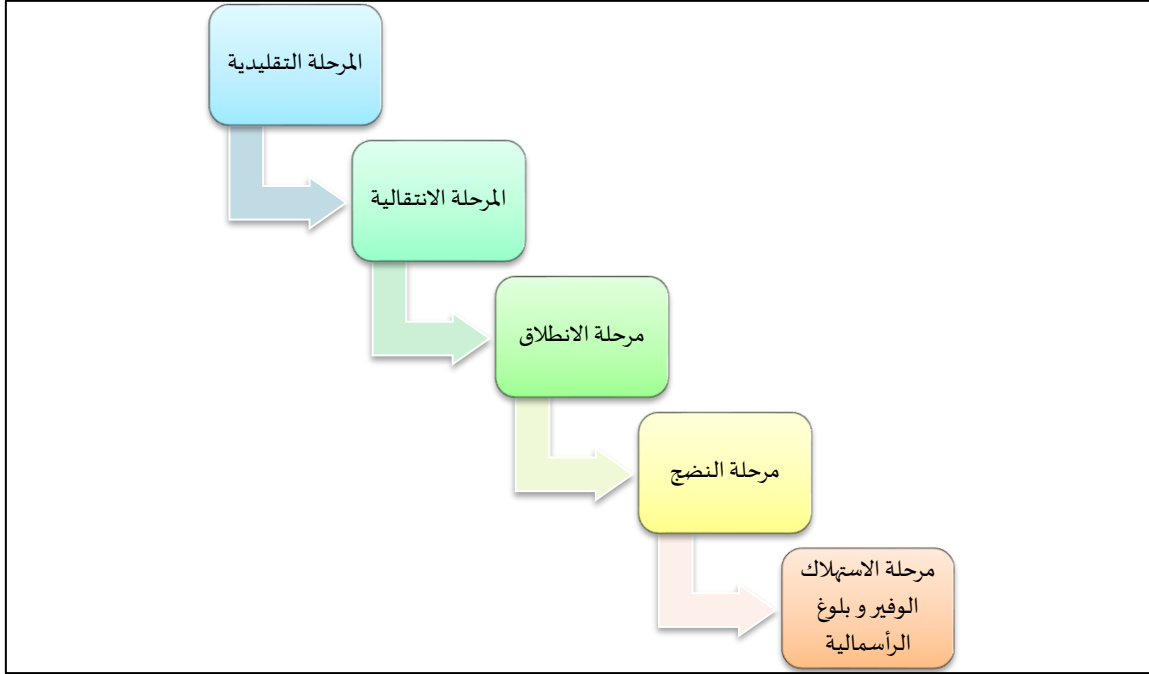
لا يمكن تطبيق هذا النموذج التنظيري للتنمية على غير المجتمعات البروتستانتية وهو ما يتعارض مع دراستنا الحالية والتي تدرس بيئة فيزيقية واجتماعية مختلفة كل الاختلاف عما نظر له فيير من ناحية الخصوصيات الاجتماعية الثقافية الدينية.

2.3.4. الاتجاه التطوري المحدث:

بعد الرؤية التي عرضها داروين في النشو والتطور والتي لاقت انتقادات لاذعة لاسيما من رجال الدين باختلاف دياناتهم ومشاربهم وتوجهاتهم الفكرية والأيدولوجية أثر ذلك على مفهوم التنمية بالرؤية الداروينية وذلك ما جعلها أحد اسباب عدم قدرة نظرية داروين في تفسير التنمية، فجاء الاتجاه التطوري المحدث كنتيجة حتمية ورد فعل على التأثير الذي اثرت به الماركسية كاتجاه فكري فقد قدم "والت روستو" نموذج لتفسير عملية التنمية من خلال الاعتماد على البعد التاريخي فيرى أن المجتمعات مرت بخمسة مراحل تنموية تمحورت الأولى من خلال المرحلة التقليدية حيث يعتمد فيها المجتمع على الأدوات التقليدية، إلى المرحلة الانتقالية وبعد المرحلة المؤهلة للانطلاق حيث يكتسب فيها المجتمع مجموعة من الشروط والميكانيزمات التي تساعده على الانطلاق، فيما تأتي بعد ذلك مرحلة النضج وهي المرحلة التي تكون فيها التنمية في أعلى درجاتها ومتشعبة بالقيم والمفاهيم التي تؤدي إلى نضج أكبر للتنمية وفي الأخير تأتي مرحلة الاستهلاك الوفير لمخرجات التنمية. (ريال عبد العال، 2016).

وهنا يوضح روستو أن المجتمع يتجه نحو الرأسمالية وليس الاشتراكية وهو بهذا يقدم نقدا لاذعا لمخرجات النظرية الماركسية لاسيما الكلاسيكية منها.

رسم توضيحي 9 مراحل نمو المجتمعات حسب منظور "والت روستو".



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المعطيات أعلاه.

حاول الاتجاه التطوري المحدث تقديم رؤية تحليلية تفسيرية لموضوع التنمية من خلال نقد الاتجاه الماركسي إلا أن نموذج "والت روستو" لا يمكن اسقاطه على جميع المجتمعات لاسيما المجتمعات المستعمرة أو البلدان المتخلفة فهنا يلعب الاستعمار دورا كبيرا في تعقيد وعرقلة عملية التنمية في المجتمعات الخاضعة للاستعمار وأن النموذج الذي قدمه يمكن أن يكون صالحا فقط في الدول الرأسمالية والمتقدمة في العالم، وهو ما يتعارض مع دراستنا وهذا ما يجعلنا نستثني الاتجاه التطوري المحدث من تفسير عملية التنمية المستدامة في مجتمع دراستنا.

3.3.4. الاتجاه البنائي الوظيفي:

يقدم الاتجاه البنائي الوظيفي نموذج مهم من النماذج المنظرية لموضوع التنمية، كما يعتبر من أبرز وأعرق الاتجاهات التي حاولت إعطاء تحليل وتفسير علمي سوسيولوجي لمفهوم التنمية، أيضا لاقى الاتجاه البنائي الوظيفي تداولاً كبيراً وشيوعاً في عديد المناطق في العالم لاسيما أوروبا وعموماً وأوروبا الغربية على

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

وجه الخصوص والولايات المتحدة الأمريكية، أيضا يعتبر من الاتجاهات التي ساهمت في ظهور النظام العالمي الجديد الرأسمالي وأن الاتجاه البنائي الوظيفي وجد لتعبيد الطريق نحو النظام العالمي.

يعتمد الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسيره للتنمية على عدة مسلمات أبرزها ينظر إلى أن المجتمع يحتوي على العديد من الأنساق الفرعية حيث يعتبر المجتمع هو النسق الرئيسي، (حفظي، 2011، صفحة 57) والتنمية تمثل نسق أو جزء من أجزاء المجتمع ولا يمكن فهمها أو تفسيرها على حدى وإنما تفهم التنمية من خلال باقي الأنساق المرتبطة بالمجتمع.

تمثل التنمية كنسق فرعي علاقتها مع باقي الأنساق الفرعية للمجتمع علاقة وظيفية حيث تساند بدورها في عملية التماسك والانسجام والتساند الذي يساهم في الحفاظ على الكل (المجتمع).

يمكن تصور التنمية من خلال الاتجاه البنائي الوظيفي من خلال أنها مرتبطة بالنظام الرأسمالي وأن دول العالم الثالث ماهي إلا تعيش في حالة من التخلف وأن تقدمها لا يكون إلا بمسايرة النظام الرأسمالي.

ما يعاب على الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسيره لعملية التنمية هو أنه ربط التنمية بنظام عالمي معين (الرأسمالية) وأن اكتساب التنمية يكون فقط من خلال وضع نماذج رأسمالية في الدول التي تعاني من ظاهرة التخلف، كذلك أهملت تقديم تفسير ملائم لعملية التنمية وذلك راجع إلى تحيز وسيطرة النزعة الأيديولوجية على تفسيرات رواد هذا الاتجاه.

يمكن أن تتقاطع رؤية الاتجاه الوظيفي مع دراستنا من خلال ربط التنمية في الدول المتخلفة فقط من خلال استيراد نماذج تنموية جاهزة من بيئات ودول متقدمة، وهو الأمر الذي نعيشه حاليا لا سيما في استيراد نماذج جاهزة في التخطيط الحضري من بيئات أجنبية -فرنسية على وجه الخصوص- وتقديمها على أنها نماذج قادرة على تحقيق وتلبية الاحتياجات التنموية، ولكن هذا التوجه ربما لا يراعي الخصوصيات الاجتماعية للمجال المكاني لدراستنا.

4.3.4. اتجاه الانماط المثالية:

تتلخص رؤية هذا الاتجاه الداعي لنظرية التحديث من خلال أنه توجد هناك مؤشرات كمية واخرى كيفية يمكننا من خلالها التعبير على عملية التنمية وتصنيف دول العالم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، ويقوم هذا الاتجاه على أسس معينة وهي كالتالي:

-تحديد الخصائص والسمات الرئيسية للمجتمعات في كل من المجتمعات الغربية كونها نماذج مثالية وخصائص وسمات المجتمعات النامية وترتيب هذه النماذج والخصائص إلى مؤشرات كمية وأخرى كيفية فمثلا كالمؤشرات الكمية فهو يرى أنه كلما زاد (متوسط دخل الفرد، التحضر، التعلم، الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، ارتفاع مستوى القراءة) زادت التنمية وعادة ما تكون في بلدان العالم المتقدمة (البلدان الغربية) وتخفض في البلدان المتخلفة. (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، صفحة 08).

كان هذا جزء من اعتماد هذا الاتجاه على المؤشرات الكمية في حين ظهر نوع آخر يدعو الى الاعتماد على المؤشرات الكيفية في تصنيف المجتمعات ومدى بلوغ التنمية وذلك من خلال أعمال كل من "تالكوت بارسونز" و"هوستليز" حيث يرى "هوستليز" أن البلدان المتقدمة تتميز بالعمومية، الانجاز، تخصيص الدور في حين البلدان المتخلفة تتميز بالخصوصية، الغزو، تشتت الدور، ومن هنا يمكن تصنيف المجتمعات حسب اتجاه المؤشرات الكيفية لنظرية التحديث. (قيرة و غربي، في سوسيولوجية التنمية، 2001، الصفحات 08-09).

أيضا طرح "تالكوت بارسونز" أن التنمية تحدث فقط بإكساب خصائص وسمات المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الذي يعاني من التخلف والركود وأنه لا توجد طريقة أخرى لإنتاج التنمية. (حفظي، 2011).

يتلخص هذا الاتجاه في ابراز قيمة المؤشرات الكمية والكيفية في دراسة موضوع التنمية وهو الأمر الذي يعتبر تقريبا نوعا ما من دراستنا والأمر الذي ننوي الاعتماد عليه من خلال الربط بين النمو الحضري والتنمية المستدامة.

تختلف دراستنا عما جاء به تالكوت بارسونز والذي يرى بنقل تلك الخصائص والسمات التي تتوفر لدى المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات المتخلفة -وهو بهذا يبقى "بارسونز داعما للحركات الكولونيالية

ضد المجتمعات المتخلفة-، فبذلك بارسونز ينفي أصلا الفروق الاجتماعية والثقافية التي يتميز بها كل مجتمع عن مجتمع آخر وما يعتبر نموا وتنمية في مجتمع ما قد لا يعتبر تنمية في مجتمع آخر، ولهذا نحن من خلال دراستنا هاته نركز على جزئية احترام الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمعات في إطار التنمية، فلا يمكن أبدا اعتماد مجموعة من المؤشرات التي تسيطر وتخطط لبيئة ما واسقاطها مباشرة على بيئة أخرى، هذا قد تكون له انعكاسات جانبية على تلك المجتمعات المتخلفة "حسب تعبير بارسونز".

5.3.4. الاتجاه النفسي السيكولوجي:

جاء هذا الاتجاه لتفسير عملية التنمية للتأكيد على العلاقة بين الخصائص الشخصية للأفراد والسلوكيات التي يتميز بها أفراد كل مجتمع كما كان لهذا الاتجاه عديد المنظرين الذين ركزوا على ارتباط التنمية بالسلوكيات والقيم والعادات للأفراد امثال سملر، هيجن، ماكيلاند، إنجلز حيث سنعمل في الأسطر القادمة على توضيح كل من نموذج "هيجن" و"ماكيلاند" كونهم أكثر النماذج التي لقيت رواجاً كبيراً تحت إطار الاتجاه النفسي السيكولوجي.

يرى هيجن أن المجتمعات التقليدية تتميز بالشخصية النمطية والشخصية غير الخلاقة والشخصية التسلطية وذلك بسبب خصائص المجتمع التقليدي (درويش، 2013، صفحة 33)، كما يرفض هيجن النموذج الداعي إلى تصدير السلوكيات والأخلاق التي يتميز بها المجتمع الغربي للمجتمعات المتخلفة وذلك بسبب الحركات التوسعية الاستعمارية التي قد تنشأ عن هذا الاعتقاد (الحسني، 1913، صفحة 105).

أما "ماكيلاند" فيرى بأن الانجاز والابداع الفردي والجماعي في المجتمعات الذي من شأنه أحداث التنمية (زموري، صكري، وحمودي، 2019، صفحة 178) ويرى بأن زيادة الأفراد المنتجين والمبدعين في المجتمع من شأنه إنجاز الفعل التنموي وذلك يكون من خلال عملية التنشئة الاجتماعية خاصة التوعية النفسية والتثقيف الذي يتلقاه الفرد في مرحلة الطفولة.

قدم اصحاب هذا الاتجاه النفسي السيكولوجي رؤية لتفسير وتحليل عملية التنمية ولكن رغم ذلك لا يمكن الاعتماد عليها بصورة كلية في بلوغ التنمية وذلك بسبب أن الفرد يتأثر بمجموعة من المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية التي تساعده في أحداث التغيير والتنمية وأن البعد النفسي السيكولوجي هو صورة جزئية من التنمية ولا يمكن الاعتماد عليه بصورة كلية.

يمكن لرؤية "هيجن" أن تتقاطع مع دراستنا لا سيما وأنها نتعامل مع مجتمع تقليدي من ناحية الملكية لمورد العقار وهو المورد الذي من شأنه أن يعرقل مشاريع التنمية المستدامة في حالة عدم توفره أو توفره في أراضي وعقارات تابع لمكيات أعراش ما.

5. نظريات التنمية المستدامة:

اختلفت وتعددت المدارس النظرية التي اهتمت بموضوع التنمية عموما والتنمية المستدامة خصوصا فلطالما جذب هذا الموضوع اهتمام عديد الباحثين، ونظرا لاستثمار المفهوم عالميا وعبر مختلف الأزمنة لقي رواجاً وتنظيراً واسعاً، فهناك نظريات من القرن 18 والتي فسرت وحللت الموضوع على أساس توجهات أيديولوجية اقتصادية كنظريات التنمية من وجهة نظر رأسمالية والتي تجسدت في أعمال كل من "آدم سميث" و"الت روستو" نظرية الثنائيات ونظرية الأبعاد السيكلوجية للتنمية، أيضا اهتم بموضوع التنمية كل من النظرية الماركسية التقليدية التي برزت في أعمال "ماركس" ورواد الماركسية المحدثه، أيضا نظريات مدرسة التبعية...إلخ.

إلا أننا الآن بصدد عرض نظريات التنمية المستدامة وهو المفهوم الذي يعد قديما من ناحية الاهتمام حديثا من ناحية الاستعمال، والآن سنتطرق لنظريات التنمية المستدامة على أساس مختلف التصنيفات فهناك من يصنفها على أساس النظريات الداعية للأولوية البيئية ونظريات داعية للأولوية الاقتصادية ونظريات داعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية، وعليه:

1.5. النظريات الداعية للأولوية البيئية:

سنتطرق في هذا الجزء إلى النظريات التي تدعو إلى أولوية وأسبقية البيئة إلى اتجاهين الأول يدعو إلى نظريات ذات نزعة محافظة يناهز أصحابها بأولوية الطبيعة والبيئة على الإنسان وأن الإنسان يعد جزءا من الطبيعة وليس هو أساس الطبيعة، واتجاه آخر يتبنى الرؤية التشارؤية حيث ينطلق من فرضية محدودية الموارد الطبيعية مقابل النمو الديمغرافي والاقتصادي، وعليه فنظريات الاتجاهين تتمثلان فيما يلي:

1.1.5. نظرية قايا¹ :Gaya Theory

أسس هذه النظرية "جيمس لوفلوك" حيث ينادي من خلالها بأولوية الطبيعة على الإنسان وأن الإنسان جزء من الطبيعة وأنه يجب مسايرة الطبيعة لحفظ بقائها وعدم إخضاع الطبيعة للإنسان وأن الطبيعة دورها ووظيفتها هي سد احتياجاتها ومتطلباتها، وليس توفير وسد احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية للكائن البشري، كما تخضع هذه النظرية إلى أن المعايير الأيكولوجية والبيئية هي فقط التي يجب عليها أن تتحكم في تسيير العلاقة بين المجتمع والمحيط دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية (burgenmrie, 2005, pp. 194-195).

تتعلق نظرية "قايا" من وجهة نظر أن البيئة هي العامل الأول والوحيد الذي يجب عليه موازنة وتسيير العلاقة بين المجتمع والمحيط (الكبيسي، 2019) ولعل هذه النقطة هي أبرز الانتقادات الممكنة توجيهها لنظرية "قايا" حيث أنها لا تعطي أهمية للبعد الاجتماعي للمجتمع فالبيئة من دون أفراد ومن اقتصاد ومؤشرات هي بيئة طاردة للنمو والتنمية المستدامة ولا يمكن أن تحقق الاشباع والاحتياجات الكلية للأفراد وذلك كونهم كائنات بشرية تحتاج إلى تكامل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للوصول إلى الحالة النهائية للتنمية المستدامة، ومن هنا نقول أن نظرية "قايا" أغفلت عن الجوانب والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للإنسان وركزت على البعد البيئي.

2.1.5. النظرية التشاؤمية "روبرت مالتوس":

تميزت نظرية "روبرت مالتوس" بالنظرة والرؤية التشاؤمية للواقع حيث يرى أن الإنسان هو أصل كل المشكلات البيئية التي تحيط به، ينطلق "مالتوس" من فكرة أن الإنسان تحكمه الغريزة وشهوته وهو يميل إلى التكاثر والزيادة السكانية كجزء من قانون الطبيعة ذلك للحفاظ على البقاء حيث يربط "مالتوس" بين جزئيتين ويرى أنه توجد علاقة ارتباطية بين النمو السكاني والموارد الغذائية وأن نمو السكان يعتمد على متواليه هندسية تزداد بالضعف (1، 2، 4، 8، 16، 32، 64، 128.. إلخ) بينما تزداد الموارد الغذائية

¹ وتسمى أيضا بفرضية قايا للكيميائي البريطاني جيمس لوفلوك، سميت بفرضية قايا تيمنا من العالم جيمس لوفلوك بالآلهة الإغريقية التي كانت تجسد في الاساطير الإغريقية آلهة الأرض، يعتبر جيمس لوفلوك من أحد أهم علماء البيئة، للمزيد من المعلومات حول النظرية أنظر

<https://www.sciencedirect.com/topics/earth-and-planetary-sciences/gaia-hypothesis#:~:text=Since%20the%201970s%20James%20Lovellock,it%20habitable%20for%20the%20biosphere.>

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

وفق متواليات عددية حسابية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8 .. إلخ) (طبعة، 2023، صفحة 1141)، كما يرى أن عدد السكان يزداد مرة كل 25 سنة في حال لم يكن هناك أي عائق اجتماعي أو اقتصادي أو أممي كما أنهم سيتضاعفون 64 مرة في فترة 150 سنة في حين لا يتضاعف الغذاء إلا 7 مرات فقط، (طبعة، 2023، صفحة 1141) وهنا تحدث الأزمة بين تفوق عدد السكان على الموارد الغذائية، حيث ينطلق "مالتوس" من رؤيته هذه التشاؤمية في تفسير وتحليل الواقع الاجتماعي والأيكولوجي.

ربما يمكن أن نقدم مجموعة الانتقادات للنظرية "المالتوسية" سواء بانطلاقات ومسلمات دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية لكن يجب النظر إلى النظرية المالتوسية بنوع من المسؤولية تجاه الموارد الطبيعية فمثلا في مواضيع كموضوع دراستنا النمو الحضري والتنمية المستدامة فالنمو الحضري للمدن سلك مسلكا خطيرا من الامتدادات والتوسعات الحضرية على أراضي واسعة سواء كانت قابلة للتعمير أو غير قابلة للتعمير كالأراضي الفلاحية والغابات والمقابر فالنمو الحضري خصوصا في غياب التحكم الجيد في عملية التخطيط الحضري أنه تخطى وتجاوز الأراضي غير القابلة للتعمير كالأراضي الفلاحية سواء عن طريق التعمير المخطط أو غير المخطط والذي يتجلى في ظهور الأحياء الفوضوية والقصديرية وهذا ما يؤدي إلى استهلاك واسع للاحتياجات العقارية ويضعنا أمام فرضية ارتباطية طردية بين النمو الحضري غير المتزن واستهلاك الاحتياجات العقارية وهذا ما من شأنه أحداث أزمة اللاتوازن بين نمو المدن وبين احتياجات العقار الحضري القابل للتعمير.

تتقاطع دراستنا مع النظرية المالتوسية من خلال المتواليات الهندسية لعدد السكان مقابل المتواليات العددية للأراضي وفي خضم هذا اللاتوازن أصبحت الطبيعة من خلال الأراضي الفلاحية ضحية للتوسعات الحضرية لمدينة خنشلة - **أنظر خريطة 25** -

3.1.5. النظرية المتفائلة "جون ستيوارت ميل":

وفي سياق نظرية مالتوس التي وضعت بالتشاؤم جاءت نظرية جون ستيوارت ميل كرد فعل على النظرية الأولى لمالتوس، حيث يستند "ميل" أن المواد المحدودة يمكن لها أن تمثل قيودا على زيادة الإنتاج في المستقبل فينطلق من فكرة أن تلك الحدود لم يتم التوصل إليها بعد وأنه لن يتم الوصول إليها في زي رقعة جغرافية على سطح الأرض وخلال أي فترة مستقبلية.

يرى "ميل" أن التنمية المستقبلية المستدامة في كل من قطاع الزراعة والمؤسسات الاجتماعية التي يقع على عاتقها دور زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات والرفاهية بدورها تؤدي إلى خفض والتحكم في معدلات النمو الديمغرافي، ويبرهن جون ستيوارت ميل من خلال نظريته على أن زيادة وارتفاع المستوى المعيشي من شأنه أن يقلل من الزيادة السكانية والعكس أن المستوى المعيشي المنخفض يؤدي إلى زيادة السكان.

تبقى نظرية جون ستيوارت ميل مجرد مراهنة على أن زيادة الرفاهية الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض النمو الديمغرافي أن يضع الإنسانية أمام رهان يتوقع له بالرسوب والخسارة فيمكن للرفاهية أن تزيد من تعميق معدلات النمو الديمغرافي والذي من شأنه أحداث أزمة على المستوى البيئي والاجتماعي والاقتصادي أو بالأحرى على واقع أبعاد التنمية المستدامة.

في خلاصة الأمر تتبنى هذه النظريات الداعية لأسبقية البيئة على الإنسان طرح الحذر والحيطه من سلوكيات الإنسان وكمثال التكاثر والنمو السكاني على واقع البيئة التي تحتوي على مجموعة كائنات حية أخرى من حقها أن يحترمها الإنسان ويترك لها مجال للعيش وأن الإنسان جزء من الطبيعة والبيئة وليس هو كل البيئة وأنه يجب إعطاء الأولوية والأسبقية للبيئة، من جهة نجد أن هذا الطرح معقول ومقبول ومن جهة أخرى نجده قامعا ومسيطرًا على طموح الإنسان في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية.

2.5. النظرية الداعية للعدالة في توزيع التنمية:

1.2.5. نظرية الدوائر المترابطة:

تبنى النظرية مسلماتها من فكرة محورية أن التنمية مرتبطة بالدوائر المترابطة وأن أي دولة في العالم تخضع لنموذج الدوائر المترابطة وكل دولة لها خصائصها الطبيعية والتاريخية حيث تعمل التنمية والتي تمثل المحرك الاقتصادي على زيادة الفوارق والاختلافات الاقتصادية بين الأفراد في المركز (مركز المدينة) والذي يمثل المنطقة الحضرية، والهامش الذي يمثل المناطق الريفية والتي عادة ما تكون في هوامش وحواف المدن ويتم تحديد ذلك من خلال نوعين من التأثيرات المتبادلة والمترابطة وهي كالتالي: (أبو زنت و محمد غنيم، التنمية المستدامة، 2007، صفحة 62).

أ- الآثار السالبة:

ينشط هذا النوع من العمليات في المناطق الريفية (الهامش) ويمثل نوع من الحراك المجالي بين الهامش والمركز (مركز المدينة) والهجرة للأيدي العاملة ورأس المال وذلك بسبب عوامل الطرد في الهامش ونشاط عوامل الجذب في المركز. (أبو زنت و محمد غنيم، التنمية المستدامة، 2007، الصفحات 63-64).

ب- الآثار الموجبة:

ينشط هذا النوع من العمليات في المركز باتجاه الهامش فمثلا تكثر احتياجات المركز على المنتجات الفلاحية ولتلبية الطلب يقوم هذا الأخير بتوفير الاحتياجات الضرورية للهامش كالتكنولوجيا ولهذا فهي علاقة تبادلية بين المركز والهامش. (أبو زنت و محمد غنيم، التنمية المستدامة، 2007، صفحة 65).

ما يعاب على هذه النظرية هو تسليمها بأن جميع دول العالم تخضع لنموذج الدوائر المتراكمة وهو الأمر الذي يتنافى فلا يمكن تعميم هذه النظرية على جميع مناطق العالم وذلك بسبب أن الاختلافات المورفولوجية والفيزيائية الطبيعية بين العالم تقف عائقا أمام تعميم هذه النتائج، إلا أن النظرية أصابت من ناحية أنه توجد علاقة تبادلية بين المركز والهامش والحاجة المتبادلة للقطاعين الجغرافيين.

6. دراسات سابقة حول كل من النمو الحضري والتنمية المستدامة:

تمثل الدراسات السابقة أهم المراحل والمستويات العلمية والمنجية والتي ينبغي على الباحث مراجعتها ودراستها جيدا وعدم تفويتها أو المرور عليها ببساطة وسطحية، بل يجب مراجعتها ودراستها وتقييمها جيدا وهي التي تحدد للباحث وتضعه ضمن إطار علمي محدد يخدم من خلاله وضعية بحثه وتساعده في رسم الخطوط والحدود العريضة لتوجه الدراسة، ولعل تصور الباحث لبحثه لا ينبعث أو يأتي من فراغ بل من خلال أعمال سابقة خاصة إذا كانت دراسته ذات طابع استنباطي ومن خلال التراث النظري السابق الذي يساعد في صياغة نظرة بحثية عصرية حديثة تخدم موضوع الدراسة، وفي الجزء المعنون أعلاه بالدراسات السابقة سيتم استعراض مجموعة الدراسات السابقة التي ساعدت الباحث في بنائه لموضوع بحثه، ولعل الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو تحديد أهم نقطة وهي الفجوة البحثية والتي سيتم من خلالها بناء الدراسة حولها، بالإضافة إلى تحديد بعض الأهداف الثانوية كمواطن الاستفادة وأوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات، والدراسات هي كالتالي:

1. بوشويط فيروز استراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر. (الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة).
2. بوزغاية باية، توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة "مدينة بسكرة أنموذجا". (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة دكتوراه غير منشورة).
3. عبد الغاني قتالي، مشكلات النمو الحضري وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين الى دائرة ششار ولاية خنشلة. (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة).
4. صبرينة معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية مدينة بسكرة أنموذجا (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة).
5. مبروكي عمار، النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي مدينة خنشلة نموذجا. (الجزائر: جامعة عباس لغرور خنشلة، رسالة دكتوراه غير منشورة).

6. Medour Larbi, L'état actuel et le devenir des centres des noyaux anciens dans les villes moyennes en Algérie –Cas de Khenchela– (Algérie : Université Mohamed Khider – Biskra, Mémoire de Magister).
7. Djebnoun Brahim, LA QUALITE DE VIE URBAINE ET LA GESTION TERRITORIALE DANS UNE VILLE INTERIEURE CAS DE LA VILLE DE KHENCHELA –EST ALGERIEN– (Algérie : Université Mohamed Khider – Biskra, Thèse de Doctorat)

1.6. دراسة الباحثة بوشويط فيروز:

من إعداد الطالبة بوشويط فيروز، المعنونة ب " استراتجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي _ دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر_، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، تحت إشراف الدكتور شكور سعيد شوقي، للسنة الجامعية 2011_2012 . (بوشويط، 2019)

تناولت الدراسة في مقدمتها العلاقة بين الإنسان والجانب البيئي وما يمكن للإنسان أن يمس بالنظام البيئي والاختلال بالتوازن الطبيعي للنظم البيئية وما لهذا من انعكاسات على الأجيال المستقبلية من استدامة تنموية من جهة ومن انعكاسات أخرى على الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ما بين الأجيال.

كما تعرضت مقدمة الدراسة إلى تحديد الجانب المدروس وهو إشكالية التصحر كأحد أكبر الإشكاليات البيئية التي تمس بالجانب البيئي وهذا من شأنه أن يخدم موضوع بحثنا ودراستنا وأن يشكل جانب من جوانب الاستفادة، حرصت الباحثة في المقدمة على توضيح أخطار وأسباب الظاهرة البيئية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي .

تكلمت الباحثة في مقدمتها عن السياق الكرونولوجي لظاهرة التصحر وعلاقتها بمبادئ التنمية المستدامة بداية من موجة الجفاف والتصحر التي مست منطقة الساحل منذ 1968_1974، مروراً إلى

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

تاريخ انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة لمكافحة التصحر في العاصمة نيروبي 1977 مروراً بقمة الأرض 1992 بريودي جانيرو البرازيل إضافة إلى قمة جوهانسبورغ عام 2002 .

أشارت الباحثة إلى أهمية البحث عن استراتيجيات مستدامة لمكافحة التصحر وخلصت إلى تساؤل رئيسي: هل تتبع الدول العربية استراتيجية واحدة لمكافحة التصحر والتي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المستدامة؟ وما هو واقع ذلك في الجزائر من خلال البرنامج الوطني لمكافحة التصحر؟

تمكنت الدراسة من صياغة فرضية بحث رئيسية تتمثل في أن برنامج مكافحة التصحر الذي تبنته الجزائر من شأنه تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك تبنيها مجموعة من الفرضيات الفرعية أن الدول العربية تتبنى استراتيجية واحدة لمكافحة التصحر.

هدفت الدراسة إلى تجميع جهود مختلف الباحثين لمقاومة ظاهرة التصحر إضافة إلى إبراز خطورة التصحر والتعرف عليها للتمكن من وضع استراتيجيات للحد منها.

استخدمت الباحثة حسب ما تكلمت عنه المنهج الوصفي التاريخي كما تم الاعتماد على أسلوب التحليل حسب الباحثة، وهذا ما يدعوا لنوع من الغرابة فكيف يمكن التوفيق بين كل هذه الأساليب ومختلف أدواتها في الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تهدف إلى وضع استراتيجية وتدبير لمعالجة الظاهرة.

تمحورت الدراسة حول ثلاث فصول كبرى مقسمة إلى مجموعة مباحث، فكان الفصل الأول بمعنون بالإطار النظري لمشكلة التصحر عن طريق ثلاث مباحث الأول تناول الإطار العام لمشكلة التصحر أما المبحث الثاني تناول الإطار النظري للتنمية المستدامة، والمبحث الثالث تناول أثر التصحر على تدهور الأراضي في العالم.

أيضا تعرضت الباحثة إلى الفصل الثاني المعنون بـ " مكافحة التصحر في الوطن العربي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة" وتناولته من خلال ثلاث مباحث الأول المقومات الطبيعية والبشرية للوطن العربي والمبحث الثالث مكافحة التصحر في الوطن العربي لتحقيق التنمية المستدامة.

أما الفصل الثالث فعنون بدراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر تناولته الباحثة من خلال ثلاث مباحث الأول الحالة الراهنة للتصحر بالجزائر، الثاني جهود الجزائر لمكافحة التصحر في إطار

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

برنامجها الوطني، أما الثالث فعنون بجهود ولاية المسيلة في إطار تنفيذ برنامج الجزائر لمكافحة التصحر. (بوشويط، 2019).

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها.

- ✓ أن عملية التصحر هي عملية ديناميكية تحدث في الأوساط البيئية الهشة، وأن مصطلح التصحر هو مصطلح تطوري لمصطلح الزحف الصحراوي وزحف الرمال.
- ✓ التصحر ينشأ من خلال التفاعل والتوليف بين البيئة القاسية وبين نشاطات الإنسان في كسب العيش.
- ✓ ظاهرة التصحر تظهر بوجود عوامل طبيعية وبشرية لها تأثيرات سلبية على النظم البيئية الهشة.
- ✓ تم التوصل إلى أن التصحر له انعكاسات اقتصادية واجتماعية وأخرى بيئية مما يثبط ويعرقل خطوات ومبادئ التنمية المستدامة إضافة إلى أن الظاهرة هي مشكلة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى وبيئية بالدرجة الثانية .
- ✓ توصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأولى ومصادقتها والى نفي الفرضية الثانية.
- ✓ كما يجب التنويه وذكر أنه تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال مجموعة الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة عموما وفي الجزائر خصوصا وذلك من خلال رسم استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر.
- ✓ إضافة إلى ذلك الاستفادة من ضبط الباحثة لموضوع الدراسة وهو ظاهرة التصحر والذي تتقاطع جوانبه مع موضوع دراستنا والمعنون ب " النمو الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر _حالة مدينة خنشلة" _.
- ✓ كذلك الاستفادة من صياغة التساؤل الرئيسي للدراسة والذي يتناول ظاهرة وعلاقتها بمبادئ التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك واقع الجزائر في إطار البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. ولعل هذه الدراسة تخدمنا في موضوع بحثنا من خلال الاحصائيات المتعلقة بظاهرة التصحر والتي سنوظفها في دراستنا فيما بعد، أيضا من خلال بناء الإطار النظري لا سيما ما تعلق منه بالتنمية المستدامة ودراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر وكيف لهذا البرنامج أن يتقاطع مع المجال المكاني لدراستنا.

2.6. دراسة الباحثة بوزغاية باية:

من إعداد الطالبة بوزغاية باية، المعنونة بـ " توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة _مدينة بسكرة أنموذجاً_ " أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، تحت إشراف الأستاذ سلاطنية بلقاسم، للسنة الجامعية 2015_2016 (بوزغاية، 2016).

خلصت الباحثة في تحديدها لمقدمة الدراسة إلى توضيح أهمية تخطيط المدن والتخطيط الحضري لإيجاد أفضل وأجود الشروط الفيزيائية والاجتماعية للمدن، والجزائر كأحد الدول التي تشهد نمو ديمغرافي وهذا ما يرهن كمية ونوعية وجودة الهياكل القاعدية التي من شأنها العمل على سد حاجيات أفرادها.

تحدثت الباحثة عن واقع وجهود أدوات التهيئة والتعمير (PDAU_POS) في تسيير وتنظيم الأوساط الحضرية مقارنة بالنمو الديمغرافي، وهدفت الباحثة إلى معرفة فعالية ونجاعة عوامل التوسع أمام الانعكاسات الاقتصادية والسوسولوجية والثقافية والايكولوجية للمجتمعات.

توصلت الباحثة في صياغتها لإشكالية دراستها في الإلمام بين متغيرات النمو السكاني وعلاقتها باستخدامات الأرض والانعكاسات التي تنتج عن النمو الديمغرافي غير المخطط وعلاقته بتحركات السكان وأنشطتهم في الأوساط الحضرية والعمرانية، فالتوسع المجالي هو علاقة تحكمها اعتبارات كثيرة.

ركزت الباحثة في بنائها للإشكالية على أن التوسع في الوسط الحضري وفي نمو المدن يعتمد على ثلاث اعتبارات مهمة طبيعية ديمغرافية اقتصادية تتوضح في معدل نمو السكان والأنشطة الاقتصادية ثانياً الاعتبارات الطبيعية كطبيعة الأرض والموقع الجغرافي، أما ثالثاً ومن ناحية الاعتبارات يتأثر امتداد المدينة ونموها.

حددت الباحثة متغيراتها من خلال دراسة العلاقة الترابطية بين كل من عمليات التحضر واحتمالية حدوث تنمية مستدامة تنعكس من خلالها مشكلات ومقومات وخصائص للتحضر، وتوصلت الباحثة إلى صياغة التساؤل الرئيسي كالتالي: هل توسع المجال الحضري لمدينة بسكرة يساهم في تحقيق مشروعات التنمية المستدامة؟

كان للباحثة مجموعة من الأسباب في إقامة الدراسة تلخصت في التوسع العمراني الهائل وما قابله من نقص في الأوعية العقارية وهذا ماله دلالات اجتماعية وتاريخية على وجه الخصوص، إضافة إلى وجود نقائص فادحة في التخطيط والاستشراف على مستوى المخططات (PDAU_POS) وعدم مواكبتها للنمو العمراني والبشري والواقع الحضري.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

هدفت الدراسة إلى التعرف على عوامل نمو وتوسع المجال الحضري وانعكاساته على مشروعات التنمية المستدامة، كذلك التعرف على مشكلات النمو الحضري وهذا ما يمكن أن يساعدنا في دراستنا المعنونة بـ " النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية _حالة مدينة خنشلة_ " باعتبار وجود العديد من أوجه الشبه الفيزيائية والأيكولوجية بين الطبيعة الجغرافية التي أقيمت فيها الدراسة وبين الطبيعة الجغرافية التي ستقام عليها دراستنا حيث أن الأولى هي مدينة صحراوية والثانية مدينة شبه صحراوية فضلا عن ذلك أن المدينتين لهما حدود مع بعضهما البعض.

تمحورت الدراسة حول ستة فصول الأول شمل الإطار التصوري للبحث من إشكالية إلى غاية الدراسات السابقة، الفصل الثاني عنون بالمدينة ك مجال للدراسة انقسم إلى عشرة أجزاء وعناصر من التحديد النظري والمفاهيمي إلى المدخل النظري المعتمد للدراسة أشكال وعوامل ومشكلات وآثار النمو الحضري في المدينة، الفصل الثالث بمثابة المدخل العام لاستراتيجية التنمية المستدامة، الفصل الرابع عنون بالتعمير والسياسات الحضرية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، الفصل الخامس عنون بالإطار المنهجي للدراسة من أدوات (اعتمدت الباحثة على الملاحظة والاستمارة والمقابلة) ومنهج الدراسة حيث اعتمدت على المنهج الوصفي ومجالات الدراسة، أما الفصل السادس خلص إلى نتائج وخاتمة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أهمية بناء نموذج خاص بالمجتمع الجزائري من ناحية أدوات التهيئة والتعمير وذلك لمراعاتها للخصوصيات الاجتماعية والمحلية للمجتمع، إضافة إلى ذلك المدينة تنتج وتنمو خارج الإرادة الفعلية للمواطن وهو المتأثر الأول بها وهذا بفعل البرامج والمخططات المستوردة وهذا ما تنتج من خلاله مختلف الانعكاسات والمشاكل الجانبية.
- ✓ إضافة إلى أن التنمية المستدامة والنمو السكاني تحكمه مجموعة من الاعتبارات الطبيعية (الموقع الجغرافي وطبيعة الأرض) والاعتبارات الاجتماعية (القيم والمفاهيم الاجتماعية) والاعتبارات الاقتصادية (نمو السكان والأنشطة الاقتصادية).

تمت الاستفادة من الدراسة من خلال:

- ✓ الاستفادة من تعرض الباحثة للتوسع العشوائي للمدن وأزمة السكن وهذا ما يخدم موضوع دراستنا الموسومة بـ " النمو الحضري والتنمية المستدامة في الجزائر _حالة مدينة خنشلة_ " كأحد أبعاد التنمية المستدامة في الشق الاجتماعي وكأحد إفرازات النمو الديمغرافي والحضري.

ولربما أهمية هذه الدراسة تكمن في تقاطع دراستنا مع دراسة الباحثة كون أننا نتقاسم رؤية متقاربة حول معالجة الموضوع من خلال ما تقدمه المخططات الحضرية وكيف لهذه المخططات أن تلبي حاجيات الأفراد من تنمية لا سيما في ابعادها المستدامة من ابعاد الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية، أيضا ومن جهة أخرى فالباحثة تناولت مجال مكاني للدراسة له حدود مع مجالنا الدراسي وهذا ما يجعل الخصوصية الجغرافية نوعا ما متقاربة بالإضافة إلى الخصوصية المجتمعية والثقافية لكل من المجتمعين في المجالين المكانيين للدراسة.

3.6. دراسة الباحث عبد الغاني قتالي:

من إعداد الطالب عبد الغاني قتالي، المعنونة ب " مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي " دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الريفي، تحت إشراف الدكتور مصطفى عوفي، السنة الجامعية 2015_2016 . (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة،، 2016).

استرسل الباحث في وضع معالم مقدمة بحثه من خلال معاينته للواقع من خلال التحسس والشعور بوجود نمو حضري متسارع، وانتقل إلى جزئية مسألة الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها والتخطيط من خلال صياغة أسئلة إنمائية، مبررا في ذلك دور الحكومات في عملية التخطيط الحضري، بعدها تحدث الباحث عن المشاكل وأنواعها التي تواجه المدن (بيئية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية) مبررا في ذلك أهمية التخطيط الحضري في القضاء والتقليل من ظهور هذه المشاكل.

قسم الباحث دراسته إلى سبعة فصول فكان الأول مُركزاً على الجانب المنهجي في حين الثاني كان بمثابة عرض الاتجاهات والمداخل والمفاهيم النظرية للنمو الحضري، أما الفصل الموالي فكان متمحورا حول النمو الحضري في العالم، بعد ذلك خصص الباحث الفصل الرابع حول النمو الحضري في الجزائر، والفصل الخامس عنون بالعلاقة بين النمو الحضري والنزوح الريفي في الجزائر، والفصل السادس والسابع متمحورا حول ضبط الأطر المنهجية من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي والعينة حيث اعتمد على العينة القصدية ومجالات البحث المكاني بمدينة ششار بمدينة خنشلة، واعتمد على مجموعة أدوات تجلت في الملاحظة والمقابلة والاستمارة في حين الفصل السابع كان بمثابة عرض النتائج النهائية ومناقشتها.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

توصل الباحث من خلال ضبط إشكاليته إلى عملية رصد وتحيين معطيات النمو الحضري في العالم وذلك وفقا لمعطيات إحصائية تابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFP ، كذلك تعرض إلى كرونولوجية المدن من المدن البابلية مرورا بالإغريق والرومان وصولا إلى المدن المعاصرة، تحدث الباحث عن النمو العمراني الذي تحكمه عوامل ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وثقافية والذي تجلى في أشكال توسعية تجاوزت استعمالات الأرض.

نوه الباحث في إشكاليته إلى المدخل التاريخي في فهم الظواهر الحضرية في الجزائر كالنزوح السكاني وهو هنا يشير ضمنا إلى مراحل مفصلية في تاريخ الجزائر كانعكاسات أزمة أكتوبر 1988 ومآلاتها من العشرية السوداء وقبلها بعقدين وأكثر من استعمار وسياسة استيطانية.

خلص الباحث في نهاية إشكاليته إلى صياغة سؤال الإشكالية وهو كالتالي: هل يمكن أن إفرزات النزوح الريفي من العوامل التي عمقت مشكلات النمو الحضري مما كان له آثار سلبية اقتصادية وديمغرافية بيئية؟

تمركزت أهداف الدراسة حول إبراز العلاقة بين النزوح الريفي والتزايد السكاني ومشاكل السكان في المناطق الحضرية.

توصل الباحث إلى صياغة فرضية أساسية معنونة بنزوح الريفيين بأعداد كبيرة نحو المدن عمق من مشكلات النمو الحضري في المدن مما كان له آثار سلبية على النواحي الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية.

صاغ الباحث مفاهيم دراسته وتمحورت حول مفهوم العمران، مفهوم التحضر، مفهوم الحضرية، مفهوم الحضر، والمدينة، التحضر، الحضرية، التخطيط الحضري، الاطراف الحضرية، مفهوم المشكلة، النمو الحضري، الريف، النزوح الريفي.

بعد الضبط المنهجي والنظري والميداني للدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- ✓ الزيادة السكانية والنزوح الريفي عاملان في تحصيل النمو الديمغرافي والنمو الحضري.
- ✓ النمو الحضري وتدفق المهاجرين غير المخطط يؤدي إلى مشاكل على مستوى الإسكان.

✓ اكتظاظ المدن والنمو الحضري أدى إلى توسع عمراني واختلال بين حاجيات الوافدين إلى المدينة وبين إمكانية المدينة على تلبية احتياجاتهم.

توصل الباحث إلى صدق وصحة فرضيته الرئيسية وفرضياته الفرعية.

تم الاستفاد من الدراسة التي قام بها الباحث والمعنونة بـ " مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي " من خلال مجموعة النقاط وهي كالتالي:

✓ المجال الجغرافي للدراسة حيث أن الدراسة أجريت بمدينة ششار بولاية خنشلة وأن دراستنا هي في مدينة خنشلة وهذا يعني أن الخصائص الجغرافية والاجتماعية والديمغرافية هي تقريبا نفسها فقط مع اختلاف عامل الزمن نسبيا للدرستين.

✓ الاستفاد من الفصل الثالث للدراسة من خلال عوامل نمو المدن الجغرافية والسكانية الاقتصادية والسياسية والثقافية التي طرحها الباحث بأسلوب مميز، كذلك الاستفادة من طرحه لمشكلات النمو الحضري من نمو حضري غير مخطط إضافة إلى ظهور العشوائيات ومشكلات السكن وبيئة المدينة والمشاكل الاجتماعية والتكنولوجية والتنظيمية.

✓ الاستفادة من عملية التحليل المفهومي لمفاهيم الباحث وذلك من خلال تفكيكه لمفهوم النمو الحضري وتقاطعه مع موضوعات تدخل ضمن دراستنا.

تتقاطع هذه الدراسة مع دراستنا كون أننا ندرس مجال مكاني متقارب الباحث ركز على أحد بلديات ولاية خنشلة ونحن أيضا كذلك حيث درسنا حالة بلدية خنشلة الأمر الذي يجعلنا نقاسم مجموعة من المحاور ذات الاهتمام المشترك لا سيما أننا ندرس تأثيرات ظاهرة الهجرة على المجال الحضري حيث توصل الباحث إلى أن الهجرة خلقت مشاكل على مستوى الإسكان وهذا ما نركز عليه من دراستنا حول نوعية وطبيعة هذه المشاكل كالأحياء الفوضوية، النمو غير المخطط للمدينة، تأثر مورفولوجية المدينة... إلخ

4.6. دراسة الباحثة صبرينة معاوية:

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

من إعداد الباحثة صبرينة معاوية، المعنونة بـ " التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية _مدينة بسكرة أنموذجاً_ " أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع البيئية، تحت إشراف الدكتورة مليكة عرعور، للسنة الجامعية 2016_2015. (معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -حالة مدينة بسكرة-، 2016).

جاءت الدراسة مرتكزة على خمسة فصول أساسية قامت من خلالها الباحثة بتفكيك عنوان دراستها من خلال نقاط محددة، حيث ارتكز الفصل الأول والذي عنون بالإجراءات المنهجية للدراسة على جزئيات وخطة طريق منهجية برزت في الإشكالية أولاً صاغتها الباحثة بأسلوب مميز حيث قامت على أن المدينة هي خليط من المكونات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرائية التي ارتبطت باستخدامات الأرض وأسلوبها وعلى أنها ليست تلك الشكل الهندسي التعميري وحسب معتمدة في ذلك على رؤية "هنري لوفيفر" للمدينة والنقد الإنساني للتحضر حق حيث يعتبر من رواد الماركسية المحدثه حيث يرى أن المدينة حق وأنها ترتكز على مجموعة من وظائف محددة ودقيقة لها أدوار تؤديها، كما ركزت الباحثة على نقطة الموقع الجغرافي لدراستها والذي يعتبر مدينة صحراوية والتي عفت تعميرا على مخطط لا يتطابق مع مورفولوجية المدينة، كما نوهت الباحثة إلى إشكالية القوالب الجاهزة للتهيئة والتعمير المستوردة وإسقاطها مباشرة على الواقع الحضري للمدينة غير مراعين بذلك الاختلافات المورفولوجية والايكولوجية وهذا التقسيم الإداري للجزائر 1974 حسب إشكالية الباحثة.

وخلصت الباحثة إلى صياغة تساؤل إشكاليها كالتالي: ما هي الميكانيزمات التي تعتمد عليها الهيئات للتطوير الحضري لأجل تجسيد عملية التطوير الحضري في ظل عمليات التنمية المستدامة في بسكرة؟ في حين كانت الأسئلة الفرعية متمحورة حول: ما هي إسهامات الفاعلين الاجتماعيين لأجل تجسيد التطوير الحضري المستدام في مدينة بسكرة؟

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع التحول الحضري من خلال التنمية المستدامة، إضافة إلى لفت أنظار المسؤولين على مستوى البلدية، كذلك الاهتمام ومراعاة الجانب البيئي.

دائماً ومن خلال الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة فبعد تحديد الإشكالية والدراسات السابقة ذهبت الباحثة لتحديد المجال المكاني فكان مدينة بسكرة وبعض الإدارات والهيئات المسؤولة عن عملية

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

التطوير الحضري، أما المجال الزمني فكان من 2016_2010، أما المجال البشري (عينة الدراسة) فكان اختيار الباحثة للعينة القصدية وذلك لمعلومية مجال البحث ملخصا في مديريات التهيئة والتعمير مديرية البيئة والجماعات المحلية.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي وكانت دراستها دراسة استطلاعية وصفية حيث انطلقت من الواقع ومن تساؤلات ولم تتطرق من فرضيات وهذا راجع إلى طبيعة الدراسة لكونها دراسة استطلاعية وصفية.

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات تلخصت فيما يلي:

السجلات والوثائق من خلال النصوص التشريعية والإحصائيات والمعطيات، إضافة إلى الملاحظة والمقابلة من خلال المقابلة مع مديرية البيئة والعمران ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية_ رؤساء جمعيات وأحياء .

تناولت الدراسة ثلاث فصول نظرية تمثلت في التراث السوسولوجي للمدينة إضافة إلى التطوير الحضري في الجزائر، والتي كانت عبارة عن عملية جمع التراث النظري الموجود والذي صراحة لم تقدم فيه الباحثة إضافات جديدة عكس نقاط هنا وهناك وكان أغلب الجزء النظري نقاط متداولة أعيدت صياغتها بطريقة الباحثة مثلا مفهوم المينة مكونات ومراحل نمو المدينة وظائف ومشكلات المدينة، في هذه الحالة اكتفت الباحثة بجمع هذه المادة العلمية دون إدخالها في سياق مدينة بسكرة، أعادت الباحثة تكرير معلومات تم التطرق لها سابقا في فترات زمنية.

توصلت الباحثة إلى مجموعة نتائج وهي كالتالي:

✓ معرفة الميكانيزمات التي اعتمدها الهيئات للتطوير الحضري في ظل عمليات التنمية المستدامة

وهي:

✓ مخطط التهيئة والتعمير .

✓ مخطط شغل الأراضي POS .

✓ رخصة البناء، رخصة التجزئة، رخصة الهدم.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

✓ شهادة التعمير، شهادة المطابقة، شهادة القسمة.

✓ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU

كذلك توصلت الباحثة إلى:

✓ اعتماد المؤسسات الحكومية على الجمعيات البيئية في تنشيط وحماية البيئة من خلال الثقافة البيئية،

التربية البيئية والوعي البيئي.

أما فيما يخص النتائج المتعلقة بالمعوقات فنتج عنها ما يلي:

✓ غياب ثقافة التعمير.

✓ عملية مسح الأراضي والتي لا تتم بالطريقة الكافية وذلك لعدد من الخصوصيات كعدم تسجيل

المواطنين وإتمامهم الإجراءات الإدارية.

في الأخير ساهمت هذه الدراسة في استفادة الباحث منها من خلال عديد النقاط ولعل أبرزها:

✓ كيفية تحديد الباحثة للمجال البشري (عينة الدراسة) مع مدراء مديريات التعمير في مدينة بسكرة

حيث اختارت الباحثة العينة القصدية.

✓ كذلك استفاد الباحث من معرفة إحصائية لأرقام التصحر في مدينة بسكرة وهي مدينة لها حدود مع

المجال المكاني لدراسة الباحث وهي مدينة خنشلة والتي تعتبر مدينة شبه صحراوية حيث توصلت

الدراسة إلى أن مدينة بسكرة توسعت فيها رقعة التصحر إلى 10000 هكتار تصحرت في حين

تواجه مساحة 648,840 خطر التصحر وهذه الأرقام لها علاقة إحصائية مخيفة تنعكس سلبا

على الواقع الأيكولوجي والمورفولوجي لمجال دراستنا مدينة خنشلة باعتبارها مدينة حدودية مع مدينة

بسكرة.

✓ كذلك استفاد الباحث من طريقة توظيف أدوات الدراسة وكيفية تضمينها خصوصا ما قامت به

الباحثة من اختيار المديريات المعنية في إجراء مقابلتها إضافة إلى ذلك دليل المقابلة الذي اعتمده

الباحثة يخدم في بعض أجزاءه طرح الباحث.

5.6. دراسة الباحث عمار مبروكي:

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

من إعداد الطالب مبروكي عمار، المعنونة بـ "النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي مدينة خنشلة نموذجاً"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، تحت إشراف الأستاذ مصطفى عوفي، السنة الجامعية 2016-2017 (مبروكي، 2017).

تناول الباحث في مقدمته موضوع النمو الحضري من وجهة نظر سوسيولوجية واهتمام الباحثين بها من مختلف التخصصات وعلاقة النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي، كما تحدث عن التحولات التي تحدث وتؤثر على البناء الاجتماعي للأفراد وأنساق المجتمع جراء النمو الحضري المتسارع الذي شهدته المدن عموماً وخصوصاً المدن الجزائرية، كما قام فيما بعد الباحث بعرض سريع حول خطة بحثه.

قسم الباحث دراسته إلى ثمانية فصول عبر جزئيين أساسيين الأول للجانب النظري أما الثاني فكان للجانب الميداني للدراسة، عنون الفصل الأول بالإطار التصوري للدراسة في حين الثاني حول أهم المداخل النظرية لموضوع الدراسة كما تفصل في عرض النظريات المفسرة للنمو الحضري فيما خصص الجزء الذي يليه إلى النظريات المفسرة للمتغير التابع وهو تلوث البيئة الحضرية، فيما تعامل الفصل الثالث بنوع من الأسلوب التركيبي بين المتغيرين المستقل والتابع على المستوى الوطني في حين الفصل الرابع تعلق بتلوث البيئة الحضرية..

بعد كل هذه المعطيات النظرية خصص الباحث القسم الثاني للإطار الميداني للدراسة حيث استرسل في توضيح مراحل النمو الحضري والعمراني لمدينة خنشلة من مرحلة ما قبل 1954 إلى غاية 2015.

أيضاً تحدث الباحث حول مختلف أسباب النمو الحضري في مدينة خنشلة، فيحين الفصل السادس خصصه للنمو الحضري للنمو الحضري بمدينة خنشلة وعلاقته بالتلوث البيئي، أما الفصل السابع فوضح من خلاله مختلف الاجراءات المنهجية أما الفصل الثامن فكان لعرض البيانات وتحليلها ومناقشة النتائج.

تم بناء إشكالي الدراسة حول تساؤل جوهرى وهوما علاقة النمو الحضري والتوسع العمراني الغير متزن بالتلوث البيئي؟ وأسئلة فرعية أخرى كانت كالتالي:

✓ إلى أي حد يمكن ربط الهجرة بالنمو الحضري والتدهور البيئي؟

✓ هل سيبقى النمو الحضري السري عائق للبيئة؟

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

✓ إلى من تعود مسؤولية تدمير البيئة؟

✓ ما هي الآثار الناجمة عن هذا الوضع على البيئة والإنسان على السواء؟

هدفت الدراسة إلى توضيح دور النمو الحضري في تدهور البيئة وتحديد العلاقة بين المتغيرين، كذلك تسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري من خلال مكون السكان والأوساط الحضرية وتداعياتها على المراكز الحضرية.

جاءت فرضيات دراسته كي تجيب مؤقتاً حول اسئلة الاشكالية من خلال فرضية رئيسية وهي كالتالي:

✓ للنمو الحضري الغير متزن علاقة بتزايد معدلات التلوث البيئي.

وفرضيات جزئية كانت كالتالي:

✓ كلما زادت معدلات الهجرة داخل المدن زاد من تدهور البيئة الحضرية.

✓ النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي يؤدي إلى انتشار النفايات بشتى أنواعها.

✓ إن التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية.

✓ -يؤدي النمو الحضري الغير المتزن إلى تفاقم المشكلات البيئية وانتشار الأمراض والأوبئة.

نظراً للدراسة التي قام بها الباحث والتي اعتمد فيها على الأسلوب المختلط بين الكمي والكيفي فقد حاول الباحث الاعتماد على 3 مناهج أساسية بين المنهج الوصفي، التاريخي، المقارن وللباحث تبريراته المنهجية في ذلك.

اعتمد الباحث على العينة العنقودية وعليه قسم الباحث ميدان الدراسة (مدينة خنشلة) إلى مجموعة قطاعات كل قطاع يحتوي على 133 حي وكل حي يحتوي على 1754 شارع في حين عدد المساكن يقدر ب 25451 مسكن أما عدد الأسر 20334 أسرة، ونظراً لهذه البيانات قرر الباحث الاعتماد على العينة العنقودية متعددة المراحل.

اعتمد الباحث على مجموعة أدوات بحثية تمثلت في الملاحظة والمقابلة والوثائق والسجلات والتقارير والاحصائيات.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- ✓ أغلبية العينة من أصول ريفية وأن العنصر الذكوري والذي يمثل العائلة بنسبة 84.26% .
- ✓ النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة أخذ أشكالا متعددة وغير متوازنة مما ساهم في تركيز السكان في مناطق أكثر من مناطق أخرى وهذا بفعل الطبيعة الجغرافية للمدينة والتي أدت إلى التحام المدينة خصوصا من الجهة الجنوبية والشمال الشرقي.
- ✓ تغول التسيير الإداري للنفايات على حساب التسيير التقني وغياب مخطط جمع النفايات.
- ✓ غياب ثقافة الحس المدني وتقصي اللامبالاة لدى السكان بنسبة 20.22% .
- ✓ اضافة إلى مجموعة من النتائج الأخرى.

تم الاستفادة من هذه الدراسة التي قام بها الباحث والمعنونة ب "النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي مدينة خنشلة نموذجا" من خلال مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

من مؤشرات فرضياته وطريقة ضبط المفاهيم.

في الجانب النظري من خلال عوامل النمو الحضري في الجزائر إضافة إلى مشكلات التمدد الحضري في الجزائر .

الحصول على معلومات خاصة بالتطور العمراني لمدينة خنشلة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2015.

التحليل السوسيولوجي للامتداد الحضري الذي مرت به مدينة خنشلة.

إن دراستنا تتشابه في نقاط معينة مع ما جاء به الباحث مبروكي عمار وذلك من خلال المجال المكاني للدراسة وجزء معين من عينة الدراسة خصوصا المتعلق منها بعينة الخبراء فيما تختلف عينتنا نوعا ما عما جاء به الباحث من خلال اعتماده العينة العنقودية وهي العينة التي استهدف به سكان مدينة خنشلة، في حين أن دراستنا لا تهتم بالبيانات التي يمكن تحصيلها من طرف السكان كون دراستنا تبحث في الرهانات المتعلقة بالبعد الأيكولوجي للتنمية المستدامة وهو الأمر الذي يعتبر جديدا نوعا ما، في حين الأمور التي لا يتفق فيها الطالب مع دراسة الباحث أعلاه هو كيفية تعامله مع مجتمع البحث مختلفين تحت إطار عينة وأحدة وهي العينة العنقودية والسؤال المطروح هنا هو هل اختيار الباحث للخبراء كان اختيارا عنقوديا؟.

6.6. دراسة الباحث مدور العربي:

من إعداد الباحث مدور العربي، المعنونة بـ

"L'état actuel et le devenir des centres des noyaux anciens dans les villes moyennes en Algérie –Cas de Khenchela–"

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية، تحت إشراف الأستاذ معزوز السعيد،

السنة الجامعية 2012-2013. (Medour, 2012)

اعتمد الباحث في بناء مقدمة دراسته على رؤية تاريخية في كيفية نشأة الفضاء العمراني والاجتماعي من خلال تعاقب الحضارات إلى غاية الاستعمار الفرنسي الذي بدا في الهيكلة الحضرية من خلال إنشاء مراكز صغيرة في المدن الداخلية التي عُرفت بمردوديتها الزراعية العالية بينما اقتصرَت الظاهرة الحضرية في المدن الكبرى فقط قبل ذلك وذلك كان بهدف إسكان المستوطنين وفرض التواجد الإداري والرقابة الاستعمارية، ليعرج فيما بعد على مرحلة الاستقلال التي عرفت حسب الباحث نمواً ديمغرافياً سريعاً بسبب الهجرة الريفية والترقيات الإدارية للقرى إلى مصاف بلديات وحتى ولايات، أيضاً بسبب النمو الاقتصادي، لتتحول فيما بعد هذه المدن المتوسطة (المدن الداخلية) إلى مناطق وأدوات لتوزيع التنمية وإلى عناصر لتنظيم الاستقرار من الهجرة التي عرفت المدن الكبرى.

توصل الباحث إلى صياغة إشكالية دراسته إلى أن مدينة خنشلة خضعت في نشأتها إلى نفس الظروف التي نشأت من خلالها المدن الداخلية الجزائرية الأخرى (كونها منطقة زراعية بالإضافة إلى فرض الرقابة الاستعمارية) وبعد الاستقلال توسعت على الجهة الشمالية الغربية واستفاد المدينة من منطقة صناعية بنفس الجهة إلا أن العوائق الطبيعية (جبال الشايبور والملكيات الخاصة للعقار) حالت دون توسع المدينة شمالاً لتتوجه جنوباً ومن خلال ما سبق طرح الباحث تساؤلات دراسته وهي كالتالي:

ما هي المعايير التي كانت وراء نشأة النواة الاستعمارية؟

ما هو دور هذه النواة بالنسبة لمدينة خنشلة حالياً؟

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية المستدامة

هل يؤدي مركز المدينة الحالي الدور نفسه الذي كان يؤديه سابقا؟

هل يعرف المركز الحالي اختلالات؟ ما طبيعتها؟ وماهي الأسباب الكامنة وراءها؟

صاغ الباحث فرضية دراسته على النحو التالي:

يبدو أن تراجع مركز المدينة القديم مرتبط بالاختلالات الناجمة عن النمو الحضري ومواقع توطين السكن والتجهيزات والخدمات وشبكة الطرق.

هدفت الدراسة على فهم الكيفية والمنطق الذي تأسس عليه النسيج الحضري للمركز، بالإضافة إلى استيعاب العوامل المختلفة التي كانت وراء تهميش واختلال النواة الكولونيالية بعد الاستقلال وتحديد سبب الاختلالات.

اعتمدت الدراسة منهجية تحليلية تركز على تتبع تطور مدينة خنشلة منذ نشأتها من خلال قراءة تحليلية مدعومة بالنصوص والخرائط إلى جانب تشخيص الوضع الراهن عبر مقارنة مزدوجة، إحصائية سوسيو اقتصادية لرصد المؤشرات السكانية والأنشطة الحضرية، ومجالية للكشف عن اختلالات التركيز المكاني للأنشطة والخدمات وتم دعم ذلك باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (SIG) لإنتاج الخرائط التي تسمح بفهم ديناميكيات التدهور الحضري.

اعتمدت الدراسة على مفاهيم أساسية هي المدن، المدن المتوسطة، النمو الحضري، مركز المدينة، نظم المعلومات الجغرافية.

اعتمد الباحث في بناء دراسته على سبعة فصول، أربعة منها نظرية وثلاثة تطبيقية الأول كان بعنوان المدن والمدن المتوسطة، الثاني بعنوان النمو الحضري، الثالث بعنوان دراسة مراكز المدن، الرابع بعنوان عرض المعلومات الجغرافية، الخامس بعنوان تقديم مدينة خنشلة، السادس بعنوان دراسة تحليلية لمدينة خنشلة، السابع بعنوان دراسة تحليلية للنواة الكولونيالية بمدينة خنشلة، وخاتمة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها:

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

توسع المدينة بعد الاستقلال لم يوجه نحو دعم النواة الكولونيالية بل تم نحو مناطق نحو جنوب المدينة مما زاد من تهميش وعزلة النواة الكولونيالية اقتصاديا واجتماعيا ومن ناحية التجهيزات.

التدهور الحالي الذي تعيشه النواة الكولونيالية كان بسبب النمو الديمغرافي السريع والهجرة الريفية وسوء التسيير الحضري بعد الاستقلال.

التباين العمراني والاجتماعي في مدينة خنشلة بسبب النسيج الاستعماري الموروث (نو شبكة شطرنجية منظمة، مبانٍ مميزة) وبين النسيج الشعبي العشوائي الذي ظهر بعد الاستقلال.

تخصيص مساحات واسعة للتجهيزات العسكرية في قلب المدينة أدى على فراغ عمراني قلل من جاذبية المركز وحيويته.

النمو الحضري بمدينة خنشلة اتسم بكونه موجها نحو الكم بدل النوعية الامر الذي ساهم في تهميش المركز والاحياء القديمة التي ظهرت بعد الاستقلال.

القيود الطبيعية (الجبال والملكية الخاصة للعقار) فرضت دورا في توجيه توسع المدينة بعيدا عن المركز وهو ما ساهم في تراجع مكانته كقطب محرك للأنشطة الاقتصادية الرسمية.

غياب سياسات عمرانية تعمل على دمج المراكز القديمة ضمن المخططات الحديثة جعلها مناطق مهمشة.

تمت الاستفادة من الدراسة من خلال:

معرفة الكرونولوجيا التاريخية لنمو مدينة خنشلة كونها أحد المدن المتوسطة وأسباب نشؤها هذا الأمر ساهم في خدمة أهداف دراستنا والتي تعمل على محاولة فهم ظاهرة النمو الحضري وكيفية تشكلها وتطورها في مجالها المكاني والبحث في مجموعة العوامل المتحكمة في تطور الظاهرة.

أيضا من خلال معرفة القيود التي أدت إلى تغيير اتجاهات النمو المستقبلي للمدينة والتي تجلت في القيود الطبيعية ونوعية الملكية العقارية بالمدينة التي حولت النمو الحضري للمدينة من الناحية الشمالية الغربية إلى الناحية الجنوبية.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

قدمت دراسة الباحث لدراستنا فهما واضحا حول مراحل النمو الحضري لمدينة خنشلة بدءا من النواة الكولونيالية من سنة 1874 إلى أواخر القرن العشرين وذلك من خلال خرائط تم إنتاجها وفق تقنية نظم المعلومات الجغرافية وهو ما يمثل أهمية البحث المتعدد التخصصات.

7.6. دراسة الباحث جبنون إبراهيم:

من إعداد الباحث جبنون إبراهيم، بعنوان

"LA QUALITE DE VIE URBAINE ET LA GESTION TERRITORIALE DANS UNE VILLE INTERIEURE CAS DE LA VILLE DE KHENCHELA (EST ALGERIEN)"

أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تهيئة الإقليم، تحت إشراف الأستاذ بوخميس قدور،

السنة الجامعية 2018-2019. (Djebnoun, 2019).

تعرض الباحث في مقدمته إلى عرض أرقام الأمم المتحدة حول تزايد معدلات التحضر منذ 1950 إلى غاية 2050 وتزايد اعداد المدن، الأمر الذي جعل الباحث يبرز الحاجة إلى وضع برامج تخطيط حضري تولي أهمية خاصة بالمدن الصغيرة والمتوسطة لاسيما وأن المدن الميقالوبولية في العالم سيتراجع عدد سكانها حسب الباحث أمام نمو المدن المتوسطة خصوصا في المدن النامية مثل الجزائر، أيضا تعرض الباحث إلى أن النمو الحضري بمظاهره المكانية والديمغرافية والوظيفية في الجزائر يصاحبه عدة مشاكل منها أزمة السكن نتيجة الفجوة بين زيادة عدد السكان الحضريين وضعف وتيرة بناء المساكن كذلك ضعف شبكات المياه، الصرف الصحيين جمع النفايات، النقل الحضري، وهو الامر الذي يؤدي إلى بروز الأحياء القصديرية ومشاكل الصحة الحضرية والتلوث وهو ما يترجم إلى تخطيط حضري غير متحكم فيه في البيئة الجزائرية.

تعرض الباحث في مقدمته على تراجع الروابط الاجتماعية (العشيرة، العائلة، المدينة، الدولة، الجمعيات) وصعود أنماط سلوكية فردانية مادية في ظل التحضر المستمر الأمر الذي ساهم في تفشي

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

ظاهرة الحرقنة نتيجة تدهور الإطار المعيشي وهو ما يظهر في التضحية بالمساحات الخضراء لصالح العمران، ضعف إدارة النفايات مما ساهم في تصاعد وتيرة العنف، الفر، التهميش، العزلة.

هدفت الدراسة على بناء شبكة تقييم لجودة الإطار المعيشي وشروط حياة سكان مدينة خنشلة من خلال الجمع بين المعايير المادية من جودة البيئة، العمران والمعايير اللامادية المرتبطة برضا السكان وتمثالتهم باعتبار الفرد هو الفاعل الأساسي في تشكيل المجال الحضري وتقييم جودته.

انطلقت الدراسة من فرضيات وجاءت كالتالي:

صورة الحي تعكس جودة الحياة الحضرية لسكانه.

جودة الحياة الحضرية هي أيضا نتاج لدور الفاعلين المحليين حيث يضطلعون بمسؤولية أساسية تتمثل في ضمان مساواة جميع السكان في الحصول على الخدمات والتجهيزات الأساسية المشكلة لجوهر جودة الحياة.

اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية تمثلت في جمع المعطيات النظرية والميدانية من خلال جمع بيانات جغرافية سوسيو ديمغرافية، اقتصادية، سياسية عن أحياء مدينة خنشلة، تم الاعتماد على استبيان مكون من 75 سؤالاً لسكان خمسة أحياء كعينة لدراسة الباحث، بالإضافة على مقابلات مع سكان الأحياء.

اعتمد الباحث في بناء دراسته على سبعة فصول الأول بعنوان الإطار النظري للبحث: التهيئة الإقليمية والتعمير، الفصل الثاني بعنوان الحي كمستوى ملائم لتحليل جودة الحياة الحضرية، الثالث بعنوان جودة الحياة الحضرية كأحد المرتكزات النظرية والمفاهيمية، الرابع بعنوان جودة الحياة كأحد مرتكزات التنمية المستدامة، الخامس بعنوان مسألة جودة الحياة والتنمية المستدامة، السادس بعنوان مؤشرات جودة الحياة، السابع بعنوان نتائج الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج وهي كالتالي:

المدينة تعرف تدهورا في جودة الحياة الحضرية نتيجة التوسع العمراني غير المتحكم فيه بسبب الضعف الحضري.

عدم رضا السكان عن خدمات النظافة، الصرف الصحيين الفضاءات الخضراء.

التفاوت بين الأحياء القديمة والأحياء الجديدة حيث أن القديمة تعاني من هشاشة عمراني ونقص التجهيزات في حين أن الجديدة تقتصر إلى التجهيزات العمومية والمرافق الترفيهية.

غياب العدالة المكانية في توزيع الخدمات والتجهيزات.

انعدام مشاركة السكان في اتخاذ القرارات المحلية يعمق من أزمة التسيير الحضري ويؤثر سلبا على جودة الحياة الحضرية.

قصور في المرافق الأساسية بالأحياء القديمة كالنقل الحضري، الإنارة العمومية، خدمات الصحة، ما يعمق الإحساس بالتهميش والعزلة الاجتماعية.

تمت الاستفادة من الدراسة من خلال:

تعرض الباحث إلى المشاكل التي انجرت عن النمو الحضري في الجزائر كأزمة السكن، جمع النفايات، التلوث، مشاكل الصحة الحضرية، وهذه النقاط تعتبر نقاط جوهرية في دراستنا لا سيما أزمة السكن حيث قدم الباحث في دراسته فهما واضحا من خلال وتيرة النمو الديمغرافي والهجرة الريفية نحو المدن والذي قابله ضعف في وتيرة انجاز السكنات.

معرفة مظاهر تدهور الحياة الحضرية من خلال التضحية بالمساحات الخضراء لصالح العمران وأيضا ضعف إدارة النفايات وهذه الجزئيات تمثل محاور هامة في دراستنا.

8.6. الفجوة البحثية للدراسات السابقة:

في النهاية وبعد عملية استعراض الدراسات السابقة وتحديد مواطن الاستفادة من الدراسات وكذا أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وبين دراستنا الحالية، ورغم تعدد الدراسات التي تناولت كل من متغيري النمو الحضري والتنمية المستدامة إلا أننا نرى أنه توجد زوايا لم يتم الطرق لها وسنكشف عليها الآن في دراستنا وهي ما نعتبرها إضافة علمية تقدمها دراستنا الحالية إلى التراث الاستيمولوجي لكل من

المتغيرين، وعليه نرى من خلال دراستنا هاته أنه توجد أنواع من الفجوات العلمية التي من الممكن أن تقدم كإضافة علمية، وهي كالتالي:

1.8.6. الفجوة المعرفية:

تناولت الدراسات السابقة التي تحدثنا عليها أعلاه زوايا موضوعاتية هي كالتالي:

- أ- دراسة الباحثة (بوشويط، 2019) بحثت في إمكانية وجود استراتيجية لمكافحة التصحر في الجزائر كما بحثت في آثار التصحر على المدن المهددة بالتصحر في الجزائر، ولعل المجال المكاني لدراستنا مدينة خنشلة هي إحدى هذه المدن كونها تنتمي إلى المناطق شبه الصحراوية.
- ب- دراسة الباحثة (بوزغاية، 2016) حيث درست إمكانية تحقيق استدامة لمشروعات التنمية من خلال المخططات العمرانية، أيضا درست إمكانية تحقيق الابعاد البيئية للمدينة من خلال الأدوات العمرانية، كما درست مدى مساهمة المراجعات الدورية التي تقوم بها المؤسسات المحلية على المخططات العمرانية وتحقيق التنمية المستدامة.
- ت- دراسة الباحث (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة،، 2016) بحثت في إمكانية ارتباط مشكلات النمو الحضري الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بظاهرة النزوح الريفي في مدينة ششار ولاية خنشلة، كما درس دور سياسة تركيز المشاريع التنموية في المدن على حساب الأرياف كسبب للنزوح الريفي نحو بلدية ششار ولاية خنشلة.
- ث- دراسة الباحثة (معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -حالة مدينة بسكرة-، 2016) درست الميكانيزمات والآليات المعتمدة من طرف المديريات المحلية في تجسيد التطوير الحضري في مدينة بسكرة والتي تعتبر مدينة لها حدود جغرافية مع المجال المكاني لدراستنا، بالإضافة إلى أنها درست المعوقات التي تعترض تجسيد عمليات التطوير الحضري المستدام في مدينة بسكرة.

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

ج- دراسة الباحث (مبروكي، 2017) ركزت على علاقة النمو الحضري غير المتزن بالتلوث البيئي، بالإضافة إلى إمكانية ارتباط الهجرة بالتدهور البيئي، أيضا انعكاسات التلوث على البيئة والانسان على حد سواء.

ح- دراسة الباحث (Medour, 2012) ركزت على معرفة دور النواة الكولونيالية بالنسبة لمدينة خنشلة بالإضافة إلى معرفة طبيعة الاختلالات التي تعاني منها النواة الكولونيالية والبحث في الأسباب الكامنة وراءها.

خ- دراسة الباحث (Djebnoun, 2019) ركزت على معرفة دور التخطيط الحضري الذي عرفته المدينة من تحقيق جودة الحياة الحضرية لعينة من أحياء مدينة خنشلة.

ربما نلاحظ مما سبق أن الجزئية الممكن أن ندرسها من خلال دراستنا الحالية والتي لم يتم التطرق لها هي البحث في مدى تمكن المؤسسات المحلية المعنية بالتنمية المستدامة على تلبية حاجيات السكان الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية في ظل النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة طول تلك الفترة 1874-2024، ولدراسة هذه الجزئية نرى أنه من الضروري التركيز على دور التخطيط الحضري ذو الخصوصية المكانية لمنطقة شبه صحراوية مثل مدينة خنشلة في مدى ضبطه للنمو الحضري المتسارع التي شهدته مدينة خنشلة، أيضا وحتى نلم أكثر بالجزئية المراد البحث فيها فنرى انه من الضروري التركيز على أحد أهم الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد في بيئة مكانية "مدينة خنشلة" تعرف خصوصيات ثقافية واجتماعية معينة حول مورد العقار وكيف لهذا المورد أن يؤثر على تنفيذ المخططات الحضرية لاسيما مع السياسة الاجتماعية التي تعرفها الجزائر بصفة عامة في مجال الإسكان والتي تحتاج إلى احتياطات عقارية كبرى لتلبية جميع الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية للأفراد كالسكن، التجهيزات التربوية، الصحية، الخدماتية...إلخ، أيضا نرى أنه حتى تقدم دراستنا إضافة معرفية على ما سبق وتطرقت له الدراسات السابقة لا بد من التعامل مع أحد الجوانب المهمة في الموضوع وهي كيفية تأثير الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة طيلة كل تلك الفترة على مورفولوجية المدينة، أخيرا نرى أن هذه الزوايا في الموضوع تقدم إضافات علمية لموضوع النمو الحضري والتنمية المستدامة لا سيما وأنه لم يتم التطرق لها من قبل من طرف الدراسات السابقة.

2.8.6. الفجوة المفاهيمية:

اعتمدت الدراسات السابقة على تحديد مفهوم النمو الحضري على أنه الزيادة السكانية في المناطق الحضرية التي تنشأ نتيجة عاملي النمو الديمغرافي والهجرة، في حين أن دراستنا الحالية زيادة على ما قدمته الدراسات السابقة نضيف إلى أن النمو الحضري ليس فقط عبارة على تضاعف عدد السكان في المناطق الحضرية وإنما هو النمو الذي تنعكس عنه امتدادات مجالية جغرافية سواء افقية أو عمودية بطريقة مخططة أو فوضوية تنعكس عنها تحديات تتطلب ديناميكية في توفير الموارد الطبيعية غير المتجددة كالعقار مما يساهم في تلبية الاحتياجات المجتمعية من سكن، ومرافق تربية وصحية ومختلف الخدمات الأخرى.

3.8.6. الفجوة المنهجية:

لعل الشيء الذي نتشاركه مع الدراسات السابقة هو المنهج المعتمد في الدراسة وهو المنهج الوصفي لكن الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة هو تحديدا بالضبط لأي أساليب البحث الوصفي تنتمي دراستنا على عكس ما قدمته الدراسات السابقة وهنا نريد القول أنه لا يمكن تطبيق منهج بحد ذاته فالمنهج هو عبارة على مكون ابستمولوجي وأنطولوجي ومنهجي وأكسيولوجي ولا يمكن للباحث أن يطبق ذلك على دراسة سوسيوولوجية كون هذه المكونات تعتبر مستويات تجريدية في حين أن تطبيق المنهج يتطلب النزول به من المستوى التجريدي إلى المستوى الإمبريقي من خلال أساليب المنهج في حد ذاته، فالمنهج الوصفي يعتمد على مجموعة من الأساليب أبرزها أسلوب دراسة العلاقات المتبادلة وأسلوب الدراسات السببية المقارنة وأسلوب الدراسات الارتباطية وأسلوب الدراسات المسحية فدراسنا الحالية تجمع بين أسلوبين معا للمنهج الوصفي وهما أسلوب دراسة حالة وأسلوب دراسات النمو والتطور فالأول من خلال تخصيص الاهتمام حول حالة واحدة وهي المجال المكاني "مدينة خنشلة كونها مدينة شبه صحراوية" والثاني من خلال دراسة ظاهرة النمو الحضري وانعكاساتها على التنمية المستدامة بطريقة تتبعية من خلال مجال زمني 1874-2024، وهذا ما نقدمه كإضافة منهجية في دراستنا، إلا أنه وللأمانة العلمية نرى ان كل من المنهجية المعتمدة في كل من دراسة الباحثين (Medour, 2012; Djebnoun, 2019) بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية قد مثل إضافة حقيقية للبحث وهذا من بين المميزات التي تميزت بها كل من الدراستين السابقتين على دراستنا، وهذا ما يؤكد مرة أخرى على ضرورة التوجه في الدراسات السوسيوولوجية مستقبلا إلى الدراسات المتعددة التخصصات وإلى إتقان الباحثين السوسيوولوجيين لا سيما في علم الاجتماع الحضري لتقنيات نظم المعلومات الجغرافية للإضافة البيانية والخرائطية التي توفرها هذه التقنية.

بالإضافة إلى ذلك فنحن نرى أن البحث في موضوع النمو الحضري لا يعتمد في جمع المعلومات على استمارات موجهة إلى السكان -دراسة كل من (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة،، 2016؛ مبروكي، 2017)- ففي الأخير المعلومات المجمعّة هي مجرد آراء للسكان حول الموضوع، في حين أن دراستنا تتناول الموضوع من خلال وجهة نظر خبراء كان لهم الدور المباشر في النمو الحضري للمدينة من خلال القرارات التي اتخذتها والمخططات التي اعتمدها مديرياتهم المحلية على مستوى ولاية خنشلة في فترات سابقة وحتى الآن وكانت قراراتهم السبب المباشر في اتجاهات التوسع الحضري لمدينة خنشلة وأشكاله سواء المخططة او الفوضوية منها.

4.8.6. الفجوة المكانية:

صحيح أننا نتناول مجال مكاني تمت دراسته من قبل بشكل جزئي من طرف كل من الباحث (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة، 2016؛ مبروكي، 2017) فالأول درس بلدية ششار بولاية خنشلة، والثاني تمحورت دراسته بمدينة خنشلة لكن الفرق أن دراستنا تتناول المجال المكاني لمدينة خنشلة ككل بجميع قطاعاتها الحضرية في حين أن الدراستين السابقتين تناولت أجزاء صغيرة من المدينة والتي هي عبارة عن أحياء مما يجعل إمكانية تعميم النتائج على المدينة احتمالية ضئيلة ولا سيما أن الدراستين السابقتين اعتمدا على المنهج الكمي، ولعل نقطة التعميم في البحوث الكمية تعتبر من الأساسيات فلا يمكن الخوض في بحث كمي دون تعميم نتائجه في النهاية، أما فيما يخص دراسة الباحث (Medour, 2012) فقد اقتصر فقط على النواة الكولونيالية والتي تعتبر قطاع صغير جدا من القطاعات الحضرية بمدينة خنشلة، أما دراسة الباحث (Djebnoun, 2019) فقد اعتمدت على خمسة أحياء سكنية فقط وبغض النظر عن نوعية الأحياء المستهدفة والتي لا تتوافق في خصائصها مع جميع أحياء المدينة وهذا ما يرهن مصداقية نتائج الدراسة إذا ما حولنا تعميمها على المدينة ككل.

5.8.6. الفجوة الزمانية:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في معالجة موضوع النمو الحضري والتنمية المستدامة حيث أن دراستنا تناولت الموضوع على أنه دراسة تتبعية لمسارات النمو الحضري 1874-2024 وكيف لهذا الأخير أن يحقق متطلبات التنمية المستدامة لسكان مدينة خنشلة ذات الخصوصية الجغرافية شبه الصحراوية، في حين أن الدراسات الأخرى توقف المجال الزمني لها على فترة ثلاثة على أربعة سنوات.

6.8.6. الفجوة التحليلية:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتخذ من التحليل الاستقرائي أسلوباً لها في تحليل البيانات بالانطلاق من الجزء نحو الكل وبالانطلاق من الميدان وصولاً إلى الجانب النظري، وهذا ما ترجمناه نحن من خلال تبني أسلوب تحليل بيانات كفي يتماشى وطرحنا السالف الذكر ونحن هنا نتكلم على أسلوب تم تداوله بشكل معتبر من الناحية النظرية إلا أنه لم يطبق بشكل واسع على الدراسات السوسولوجية وهو أسلوب التحليل الموضوعاتي، على عكس الدراسات السابقة التي اعتمدت على التحليل الاستنباطي واكتفت فقط بذكر أن أسلوب التحليل المعتمد هو أسلوب كمي كفي دون أن تحدد بالضبط أي الأساليب الكيفية أو الكمية المعتمدة وكيف تم الدمج بين هذين الأسلوبين، ونحن هنا نتكلم على أحد الأساليب البحثية المعاصرة التي تعتمد على البحوث المختلطة Mixed Methods كمي-كفي دون توضيح الإجراءات المنهجية لذلك.

7. خلاصة:

حاولنا من خلال ما سبق أن نعرض أهم المدارس والنظريات والاتجاهات الفكرية التي تناولت متغيري دراستنا النمو الحضري والتنمية المستدامة وما يمكن لنا استنتاجه من المقاربات والنظريات التي تناولت موضوع دراستنا، ومن خلال تقديم مختلف النظريات والتوجهات الفكرية نتوصل إلى أنه لا توجد نظرية محددة يمكن لها تفسير نتائج دراستنا بشكل مطلق دون الاعتماد على النظريات الأخرى فكل نظرية تفسر موضوع دراستنا من جزئية معينة، إلا أن بعض النظريات تتقاطع مع موضوع دراستنا في أكثر من جزئية ففي النظريات الجغرافية نجد كل من نظرية اقطاب النمو ونظرية وسائل الاتصال تفسر النمو الحضري للمدينة من خلال دور كل من المنطقة الصناعية والطرق الوطنية في نمو المدينة إضافة على قاعدة جيفرسون من خلال الاستقطاب غير المدروس للأفراد الذي جاء نتيجة كل من التقسيم الإداري 1984

الفصل الثاني: مقاربات نظرية ودراسات إمبريقية للنمو الحضري والتنمية

المستدامة

وظهور المطقة الصناعية والتي ظهرت من خلالهما توسعات مجالية غير مخططة، أيضا بالنسبة للنظريات الايكولوجية نجد كل من نظرية برغس واموس هاولي وشنور ودنكان ولويس ويرث في تفسير نمو المدينة من الناحية الأيكولوجية، أما فيما يخص نظريات التنمية فكل من نظرية التحديث والاتجاه البنائي الوظيفي الذي ربط عملية احداث تنمية مستدامة بضرورة استيراد نماذج تنموية من المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات المتخلفة.

آخرا وليس أخيرا نؤكد دائما أن جميع المداخل والنظريات التي ذكرناها هي نظريات ومداخل مفسرة لكل من النمو الحضري والتنمية المستدامة وأن اختيارنا لهذه النظريات كان بسبب اقترابها النظري والامبريقي من تفسير موضوع الدراسة.

وبالإضافة إلى ذلك توصلنا في النهاية وبعد عرض مفصل للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة إلى مجموعة من الفجوات البحثية والتي حاولنا في النهاية تقديمها على أنها إضافة نظرية تقدمها دراستنا فنحن نؤمن ان الدراسات السابقة الهدف ليس عرضها فقط وإنما هو استخراج الفجوات البحثية التي تغافلت عنها الدراسات السابقة، ولعلنا توصلنا إلى عدة فجوات منها الفجوة المعرفية، المفاهيمية، المنهجية، المكانية، الزمانية، التحليلية والتي نقدم من خلالها طرعا مغايرا ولو بشكل جزئي عما قدمته الدراسات السابقة، وهكذا حتى نساهم في إثراء الجانب المعرفي حول الموضوع.

الفصل الثالث: تحليل سوسيونظري للنمو الحضري

محتويات الفصل:

1. النمو الحضري في العالم.
 - 1.1. قراءة في عوامل تشكل الظاهرة الحضرية في العالم.
 - 2.1. عوامل تطور الظاهرة الحضرية في إفريقيا.
 - 1.2.1. العوامل الجغرافية.
 - 2.2.1. العامل السياسي التاريخي.
 - 3.2.1. العامل الاقتصادي.
 - 4.2.1. العامل الصحي.
 2. تشكل وتطور الظاهرة الحضرية في الجزائر.
 - 1.2. عوامل توسع ظاهرة النمو الحضري في الجزائر.
 - 1.1.1. النمو الديمغرافي.
 - 1.1.2. الهجرة الداخلية.
 - 2.1. كرونولوجيا التحضر في الجزائر.
 - 1.2.2. التحضر في الفترة الرومانية.
 - 2.2.2. التحضر في الفترة العثمانية.
 - 3.2.2. اتحضر في الفترة الكولونيالية.
 3. النمو الحضري في مدينة خنشلة.
 - 1.3. مراحل النمو الحضري في مدينة خنشلة.
 - 1.1.3. المرحلة الكولونيالية.
 - 2.1.3. مرحلة ما بعد الاستقلال والتوجه الاشتراكي 1962-1989.
 - 3.1.3. مرحلة التوجه الليبرالي الرأسمالي 1990.
 - 2.3. أسباب النمو الحضري في مدينة خنشلة.

1.2.3. النمو الطبيعي والهجرة الداخلية.

2.2.3. التصنيع.

3.3. تحليل سوسيولوجي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU .

1.3.3. القطاعات غير القابلة للتعمير.

2.3.3. القطاعات المعمرة.

3.3.3. القطاعات القابلة للتعمير.

4.3.3. قطاعات التعمير المستقبلي.

4. خلاصة.

الفصل الثالث: تحليل سوسيو نظري للنمو الحضري.

1. تمهيد:

يعتبر النمو الحضري من أهم القضايا التي شغلت بال المنظرين والعلماء والمفكرين منذ سنة 1800 حيث بدأت الظاهرة الحضرية بالبروز شيئاً فشيئاً وبدأت أعداد واحجام المدن تتضاعف هذا ما جعل عدة ميادين على مختلف تخصصاتها تهتم بموضوع النمو الحضري على سبيل المثال ميدان الجغرافيا والتعمير والهندسة والأنثروبولوجيا والسوسولوجيا، وهو الأمر الذي مهد بشكل كبير إلى بروز الحاجة للبحوث متعددة التخصصات التي ساهمت في فهم وإعطاء صورة أوضح عن مختلف المواضيع منها موضوع النمو الحضري، من هنا تستند نظرتنا في هذا الفصل من خلال مختلف العناصر أدناه في هذا الفصل إلى أهمية البحث المتعدد التخصصات في معالجة موضوع النمو الحضري.

سنحاول في هذا الفصل تقديم عرض لمختلف البيانات والمعلومات الكيفية لمختلف الميادين المهمة بموضوع النمو الحضري في إطار سوسولوجي معتمدين في ذلك على أسلوب هرمي في العرض وأسلوب طولي عرضي في التحليل حيث ينقسم هذا الفصل إلى أربعة أجزاء كبرى تتخلل هذه الأجزاء عناصر صغرى وثانوية بدءاً من النمو الحضري في العالم ثم النمو الحضري في إفريقيا وبعدها النمو الحضري في الجزائر وصولاً إلى ميدان ومجال دراستنا وإسقاط موضوع النمو الحضري على مدينة خنشلة ومحاولة استخلاص مجموعة من المعلومات والبيانات التي من شأنها مساعدتنا في بناء الجانب الميداني لموضوع دراستنا.

إن الهدف من هذا الفصل وعرضه بهذه الطريقة هو محاولة فهم الظاهرة الحضرية في ميدان دراستنا بالدرجة الأولى والبحث عن مدى ترابط هذه الظاهرة مع محيطها المحلي والقاري والعالمي، أي من ناحية أخرى البحث عن عوامل وأسباب تشكل الظاهرة ومدى تشابه واختلاف هذه الأسباب والعوامل مع أسباب وعوامل الظاهرة الحضرية على مختلف المستويات (المحلي، القاري، العالمي) لمحاولة معرفة خصوصية الظاهرة الحضرية المدروسة في مجالها المكاني، وهذا من بين أحد أهم أهداف دراستنا الحالية، أيضاً نهدف من خلال هذا الفصل إلى استخراج أهم الأبعاد والمؤشرات التي من شأنها مساعدتنا في بناء جسر بين الإطار النظري والإطار الامبريقي لموضوع دراستنا ككل، أيضاً فإن الهدف من عرض البيانات أسفله بهذه الطريقة هو نوع من التمرد على الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع النمو الحضري بكم كبير من البيانات

والمعلومات النظرية التي أسرفت في التعريف والتقديم لمختلف المعلومات النظرية، حاولنا من خلال هذا الفصل عرض المادة العلمية بأسلوب من التحليل والتفسير والمناقشة لمختلف البيانات المطروحة ولاشك أننا كما أصبنا في نقاط معينة قد نكون جانبنا الصواب في نقاط أخرى.

2. النمو الحضري في العالم:

شهد العالم موجات كبيرة في ارتفاع درجات التحضر وزيادة عدد السكان القاطنين بالمدن بداية من القرن السابع عشر وذلك نتيجة عديد الأسباب والمراحل والظروف التي مر بها العالم والتي أدت إلى تباين معدلات التحضر والنمو الحضري به مما انعكس وأدى إلى حركية وديناميكية أكبر في الدول المتقدمة والصناعية وإلى درجات أقل منها في دول العالم النامية أو الدول التي لم تشهد ديناميكية صناعية، حيث ظهرت جملة من العوامل التي مثلت عوامل جذب نحو المناطق الحضرية والتي ستفصل في ذكرها أدناه:

1.2. قراءة في عوامل تشكل وتطور الظاهرة الحضرية (النمو الحضري) في العالم:

سنحاول من خلال هذا الجزء في فصلنا إثارة مجموعة من النقاط نرى بأن لها علاقة مباشرة بتطور وتوسع الظاهرة الحضرية في العالم وذلك من خلال عملية استقرائية لمختلف الأرقام والإحصائيات التي تم جمعها من مختلف الأدبيات والتراث النظري حول الموضوع، وعليه سنطرح مجموعة من التساؤلات سنحاول الإجابة عنهم أدناه، وعليه: الثورة الزراعية، الثورة الصناعية، الحرب العالمية الثانية، الاحتياطات العقارية، النمو الديمغرافي، الهجرة، الثورة التكنولوجية.. أية علاقة مع الظاهرة؟ وكيف ساهمت هذه الجزئيات في نشأة وتشكل وتطور الظاهرة عالمياً؟ إننا نتحدث هنا عن مجموعة عوامل (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية، ديمغرافية، تكنولوجية) وكيف لها أن ساهمت في تشكل الظاهرة؟

بداية كانت الظاهرة الحضرية قبل القرن الثامن عشر تتوزع في أماكن محدودة هنا وهناك حيث كانت مرتبطة بالإنتاج الزراعي، فقد مثلت الزراعة في هذه الفترة عامل جذب واستقطاب لليد العاملة حيث كانت هي النشاط الاقتصادي الأكثر رواجاً في العالم ونظراً لقلة وسائل النقل والمواصلات ولأن العملية كانت صعبة وباهظة الكلفة فكانت المدن تتغذى من الأرياف القريبة منها، فقد كان توزيع السكان في العالم ضعيفاً نوعاً ما ومرتبطة بالنشاط الزراعي فلم تتعدى نسبة السكان 5% في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت النسبة بين 10% إلى 20% في منطقة العالم القديم والحضارات القديمة كالصين ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

إلا الدول التي أفلتت من هذا العائق كدول شمال شرق أوروبا حيث تتجاوز النسبة 40% وصولاً إلى 50% من السكان المتمدنين. (زناتي، 2015).

كاستنتاج حول هذه الفترة الهامة من تاريخ التحضر في العالم حيث نلاحظ أن التحضر في العالم كان مرتبطاً بالنشاط الزراعي كعامل جذب وكانت الزراعة هي المتحكم الضمني في حركية وتوزيع السكان في العالم، فقد عرف العالم منذ بداياته الأولى أي ما قبل التاريخ وما قبل الميلاد تطورات ديمغرافية وسكانية كبيرة في الحواضر القديمة للعالم القديم فقد شهدت معدلات الزيادة الطبيعية ارتفاعات محسوسة ولعل هذا ما يوضحه الجدول أدناه:

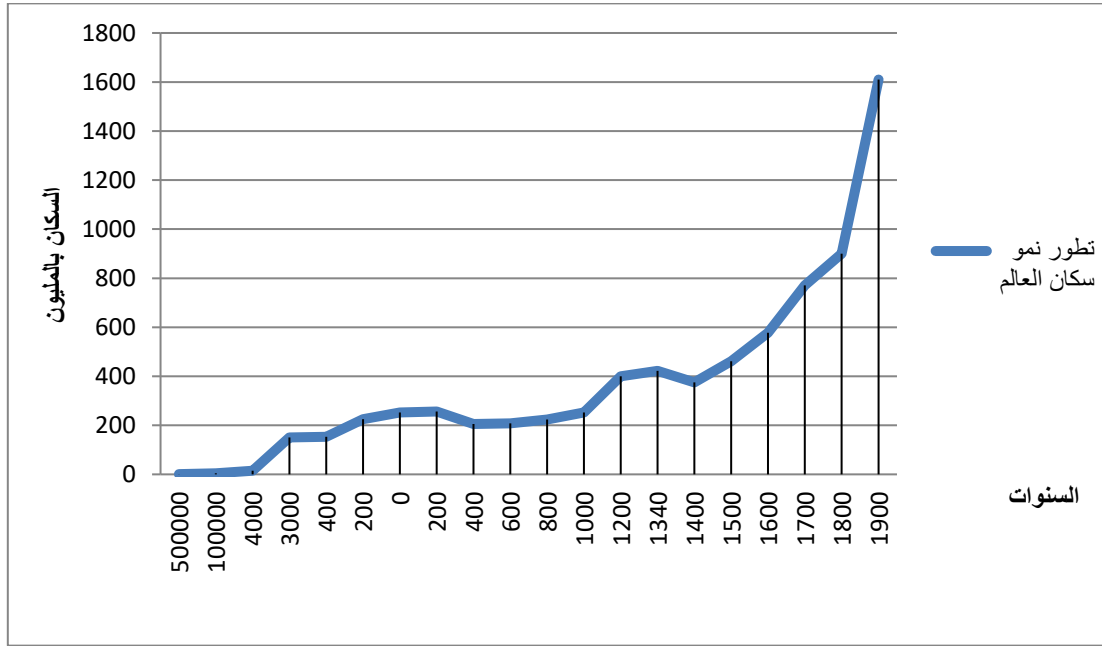
جدول 1 تطور ونمو عدد سكان العالم للفترة (500.000 ق.م-1900 م.ب)

العصر	السكان (بالمليون)	معدل الزيادة الطبيعية (%)	
قبل الميلاد	500000	1	-
	10000	5	0,0003
	4000	15	0,018
	3000	150	0,23
	400	153	0,0008
	200	225	0,19
	0	252	0,057
بعد الميلاد	200	257	0,0009
	400	206	-0,11
	600	208	0,005
	800	224	0,04
	1000	253	0,06
	1200	400	0,22
	1340	422	0,07
	1400	375	-0,28
	1500	461	.0,21
	1600	578	0,23
	1700	771	0,29

0,16	900	1800	
0,64	1610	1900	

المصدر: (زناتي، 2015، الصفحات 25-26).

رسم توضيحي 10 تطور ونمو سكان العالم للفترة (500.000 ق.م-1900 م).



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على (زناتي، 2015، الصفحات 25-26).

وكأسباب تاريخية شهدها العالم والتي كان لها الدور الرئيسي في ظهور النمو الحضري في العالم وبتلك المستويات حيث شكل عامل من عوامل جذب مهمة وأساسية وهي الثورة الصناعية التي شهدها العالم في منتصف القرن 18 والتي كانت بؤرتها من إنجلترا وامتدت إلى أوروبا الغربية خصوصا وبعدها أوروبا الشرقية والوم.أ حيث ساهمت في انفجار كبير لحركية التصنيع في العالم والذي استوجب من خلاله عديد الرهانات الاجتماعية الأخرى كاليد العاملة ومناطق الإسكان، أيضا وكسبب تاريخي أمني ساهم في التحولات الحضرية على مستوى العالم وهو تلك الفترة التي عاشها العالم ما بعد الحربين العالميتين خصوصا الحرب العالمية الثانية حيث شهد العالم استقرار نوعا ما خصوصا في النصف الشمالي من الكرة الأرضية على عكس دول إفريقيا وآسيا التي كانت إلى فترات زمنية معينة ما تزال تحت وصاية الحكم الكولونيالي لدول العالم الأول، حيث شهد النصف الشمالي من الكرة الأرضية تحولات ديمغرافية وحضرية كبيرة،

خصوصاً موجات إعادة إعمار أوروبا الغربية والو.م.أ بالأخص تلك الإعانات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة إعمار أوروبا إلى حلفائها من خلال قانون فرانكين روزفلت وما تبعه من 1945 إلى غاية القرن 21.

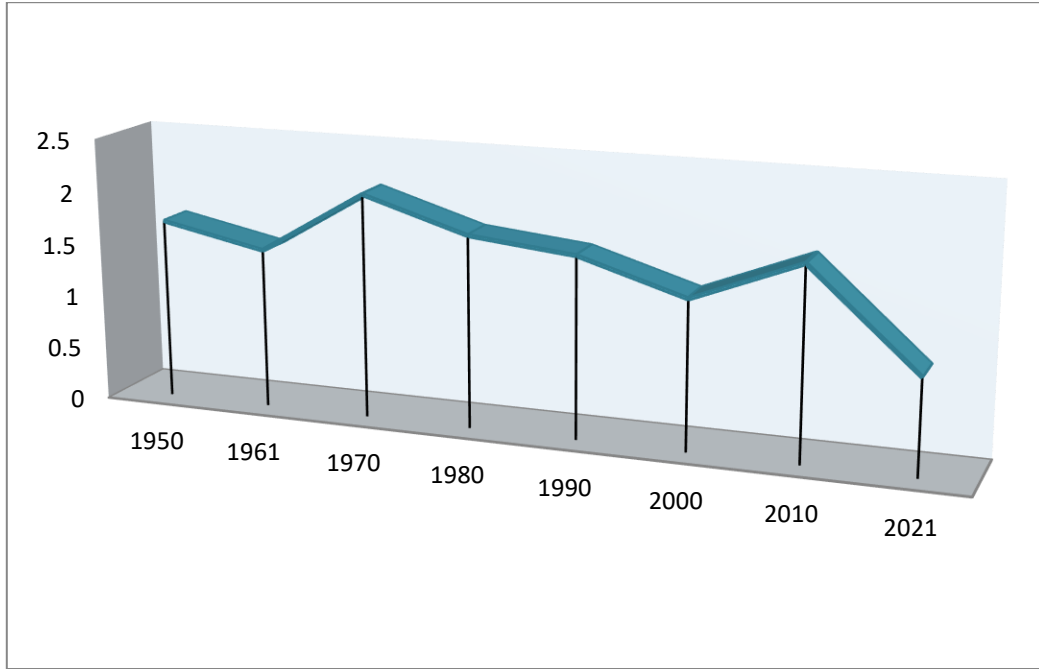
كذلك كان هناك سبب أيكولوجي بيئي ساهم في بروز الامتدادات والتحويلات الحضرية على مستوى العالم وهو أن العالم كان يتوفر على احتياطات عقارية كبرى بعدما خلفته الحرب العالمية الثانية من دمار على مستوى البنى التحتية ساهم هذا في توجيه النمو الحضري لعدد من بلدان العالم، خلفت هذه الأسباب ارتفاع في معدلات النمو السكاني في العالم من خلال انخفاض في معدلات الوفيات وما قابله من ارتفاع في معدلات الولادات والارتفاع في مؤشر الخصوبة، أيضاً شهد العالم ارتفاع في معدلات الهجرة نحو المناطق الحضرية وذلك لكونها تمثل مناطق جذب واستقطاب وازدهار لعدد القطاعات الاقتصادية والخدمات والاجتماعية والبيئية، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه لتزايد معدلات النمو السكاني من الفترة 1950 إلى غاية سنة 2021 .

جدول 2 معدلات النمو السكاني في العالم (1950-2021)

معدلات النمو السكاني في العالم %	السنوات
1,7	1950
1,5	1961
2,1	1970
1,8	1980
1,7	1990
1,4	2000
1,8	2010
0,9	2021

المصدر: (world bank, 2016).

رسم توضيحي 11 تطور معدلات النمو السكاني في العالم للفترة 1950-2021.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على (world bank, 2016).

ومع التحسن والتطور في مجال الرعاية الصحية والطبية في العالم خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما في الدول المتقدمة والدول الصناعية الأمر الذي أدى نقص الوفيات وارتفاع معدلات الولادات وتحسن معدلات الزيادة الطبيعية، كذلك الفترة الديناميكية التي شهدها العالم في ميدان التصنيع بعد القرن السابع عشر والتي أدت إلى ارتفاع كبير لسكان المدن والمناطق الحضرية، وأيضا تطور وسائل الاتصال والمواصلات في العالم وتطور النقل البري والجوي والبحري الأمر الذي ساعد بصفة كبيرة في ارتفاع معدلات الهجرة نحو المناطق الحضرية وذلك لسهولة العيش فيها وللمميزات التي تتوفر عليها.

كذلك الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت كعامل في معدلات التحضر والنمو الحضري للمدن، فتشير الأرقام إلى أن سكان المناطق الحضرية في عام 1800 في العالم بلغ 1.7 % في المدن والمراكز الحضرية ذات حجم 100000 نسمة و 2.4 % في المدن ذات حجم 20000 نسمة و 3 % في المدن ذات حجم 1500 نسمة وارتفع في الفترة 1800-1900 سكان العالم في المدن ذات الحجم 100000 نسمة إلى 22.22 % و 13.5 % في المدن ذات الحجم 20000 نسمة وواصل عدد سكان المدن في الارتفاع في الفترة 1950-1980 إلى 25.41 % في المدن ذات الحجم 100000 نسمة و 23.96 % في المدن ذات الحجم 20000 نسمة (مليحي، 2006، صفحة 44).

نلاحظ من خلال الأرقام أعلاه أن وتيرة التحضر في العالم سارت بشكل عالي بداية من القرن السابع عشر إلى غاية القرن الثامن عشر وذلك لتحسن مستوى المؤشرات أعلاه من (رعاية صحية، تصنيع، معدل الولادات، النقل بأنواعه، التطور التكنولوجي، الهجرة.. إلخ) ليواصل ويبلغ التحضر معدلات قياسية في الفترة 1950-1980 وليساهم هذا في ارتفاع عدد السكان القاطنين في المناطق الحضرية في العالم وهذا ما استوجب ظهور عديد الرهانات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة في العالم، ولعل الجدول أدناه يوضح حركية وتوزيع سكان العالم في المناطق الحضرية والريفية في الفترة (1950-2050).

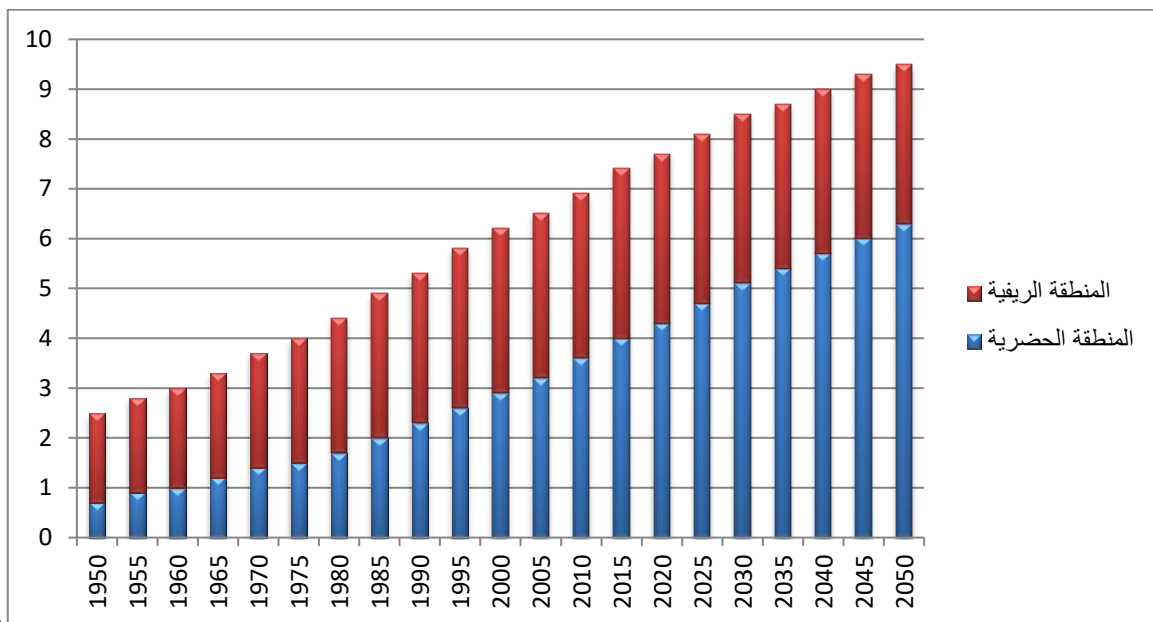
جدول 3 توزيع سكان العالم في المناطق الحضرية-الريفية للفترة 1950-2050 (الوحدة بالمليار)

ريفية	حضرية	السكان حسب طبيعة المنطقة (الوحدة بالمليار).
		السنوات
1,8	0,7	1950
1,9	0,9	1955
2,0	1,0	1960
2,1	1,2	1965
2,3	1,4	1970
2,5	1,5	1975
2,7	1,7	1980
2,9	2,0	1985
3,0	2,3	1990
3,2	2,6	1995
3,3	2,9	2000
3,3	3,2	2005
3,3	3,6	2010
3,4	4,0	2015

3,4	4,3	2020
3,4	4,7	2025
3,4	5,1	2030
3,3	5,4	2035
3,3	5,7	2040
3,3	6,0	2045
3,2	6,3	2050

المصدر: (Chandan & Saoulo Teodoro , 2016).

رسم توضيحي 12 توزيع سكان العالم حسب المناطق الريفية-الحضرية للفترة 1950-2050.

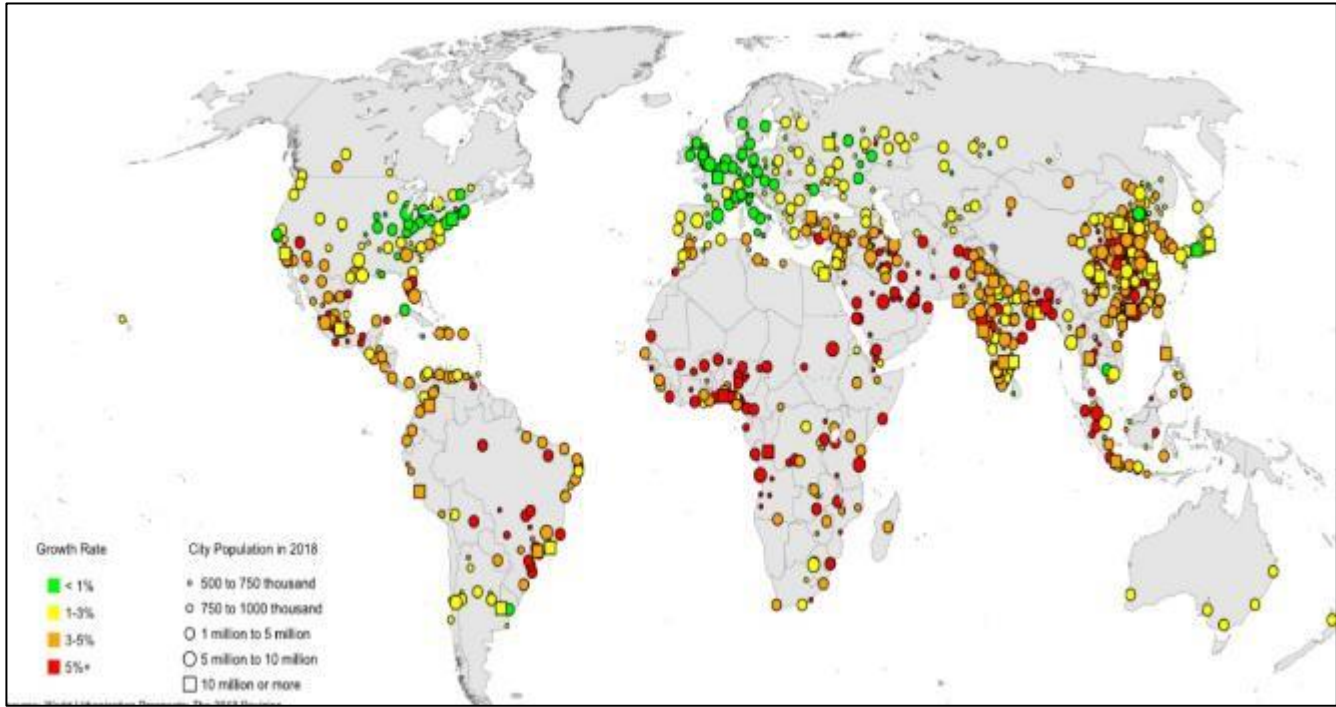


المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

لعل ما نلاحظه من خلال كل من الجدول والشكل البياني المفسران لتوزيع سكان العالم حسب المناطق الريفية الحضرية في الفترة 1950-2050 أنه ومنذ سنة 1950 كان أكثر من 1.8 مليار يعيشون في المناطق الريفية في حين 0.7 مليار فقط كانوا يتمركزون في المناطق الحضرية وبقي النمط الريفي هو المتحكم في توزيع السكان وأيضاً راجع إلى نقص عدد المدن والمراكز الحضرية إلى غاية سنة 2010 حيث عرف توزيع السكان حسب المناطق في العالم تحولا ولأول مرة يتخطى عدد سكان المدن والمناطق الحضرية

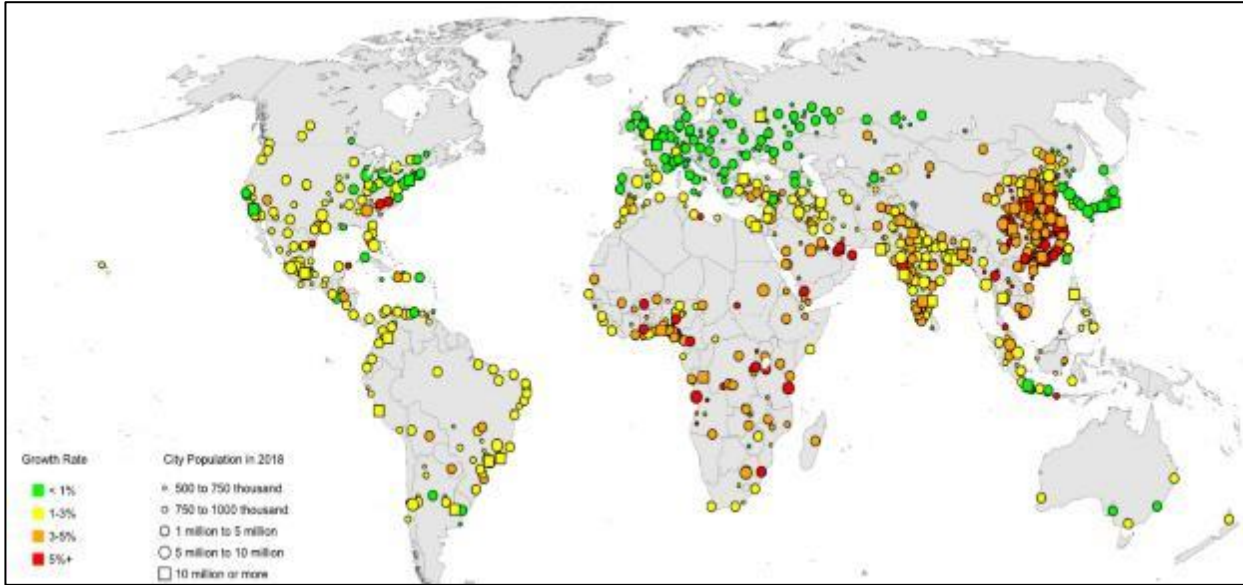
عدد سكان المناطق الريفية حيث بلغ عدد سكان المدن 3.6 مليار نسمة في حين كان عدد سكان المناطق الريفية لا يتعدى 3.3 مليار نسمة في العالم، فمنذ سنة 2010 بدأ سكان الحضر في الازدياد والارتفاع على حساب سكان الأرياف حيث وكما هو متوقع في كل من الجدول والشكل البياني أعلاه أنه في حدود سنة 2050 سيعيش أكثر من 6.3 مليار نسمة من سكان العالم في المناطق الحضرية في حين سيتراجع بكثير عدد سكان المناطق الريفية إلى 3.2 مليار نسمة في العالم وهذا ما من شأنه أن يفسر تحولات كبرى في أسلوب حياة الأفراد وتحول طبيعة العلاقات الاجتماعية وسيروورها أكثر إلى الفردانية والعلاقات الثانوية بعدما كانت تعتمد على العلاقات الأولية.. إلخ، ولعل الخرائط أدناه توضح معدل النمو الحضري في العالم وتغير أحجام المدن في الفترة 1970-2030.

خريطة 2 معدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن في العالم للفترة 1970-1990.



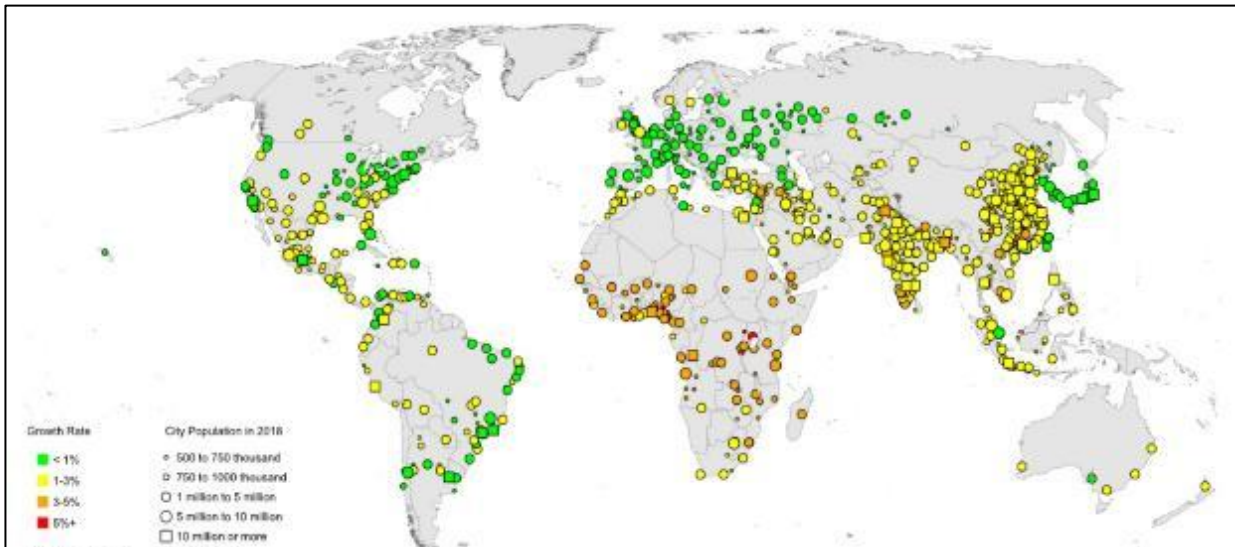
المصدر: (United Nations, 2016).

خريطة 3 معدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن في العالم للفترة 1990-2018.



المصدر: (United Nations, 2016).

خريطة 4 معدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن في العالم للفترة 2018-2030.



المصدر: (United Nations, 2016).

نلاحظ من خلال الخرائط الموضحة أعلاه لمعدلات النمو الحضري وتطور أحجام المدن والتجمعات أن المدن التي عرفت معدلات نمو أقل من 1% هي عموماً دول أوروبا الغربية ومناطق غرب أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، في حين أن الدول والمناطق التي يتراوح معدل نموها الحضري بين 1% و 3% هي مناطق وسط أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وبعض مناطق جنوب آسيا، في حين أن المناطق التي

بلغ فيها معدل النمو الحضري بين 3 % و 5 % هي دول جنوب شرق آسيا بينما الدول التي تجاوز معدل النمو الحضري فيها 5 % هي منطقة غرب إفريقيا وبعض دول جنوب شرق آسيا، كما نلاحظ أنه وفي أفق سنة 2030 لن يتجاوز معدل النمو الحضري في دول العالم 3% بينما سيكون النمط الغالب في النمو الحضري في العالم هو أقل من 1 % .

ختاماً نلاحظ أن معدلات النمو الحضري في العالم كانت نتيجة عدة عوامل أدت إلى تحولها وتغيرها من فترة إلى أخرى لعل معظمها تبلور في تحسن الرعاية الصحية وتطور الطب في العالم الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات كذلك الثورة الصناعية التي شهدها العالم منذ القرن السابع عشر وأيضاً تطور قطاع النقل الأمر الذي ساهم في تزايد معدلات الهجرة سواء الخارجية أو الداخلية وكذلك الثورة التكنولوجية التي شهدها العالم كلها عوامل ساهمت في تزايد معدات التحضر والنمو الحضري للمدن الشيء الذي أدى إلى ظهور مشاكل على مستوى التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وخاصة الأيكولوجية.

2.2. عوامل تطور الظاهرة الحضرية في إفريقيا:

سنعرض في الأسطر القادمة مجموعة من المعطيات التي تبين تطور التحضر في قارة إفريقيا في الفترة 1950-2050 حسب معطيات هيئة الأمم المتحدة وذلك لمعرفة علاقة الظاهرة الحضرية محليا - الجزائر - بصفة عامة بمجالها الإقليمي الإفريقي، ومن بعد نحاول مناقشة وتحليل المعطيات في ضوء مجموعة من العوامل التي يفترض أنها تتحكم في الظاهرة على المستوى القاري، وعليه فكل من الجدول والمنحنى البياني يمثلان تطور النسبة المئوية لسكان إفريقيا المقيمين في المنطقة الحضرية:

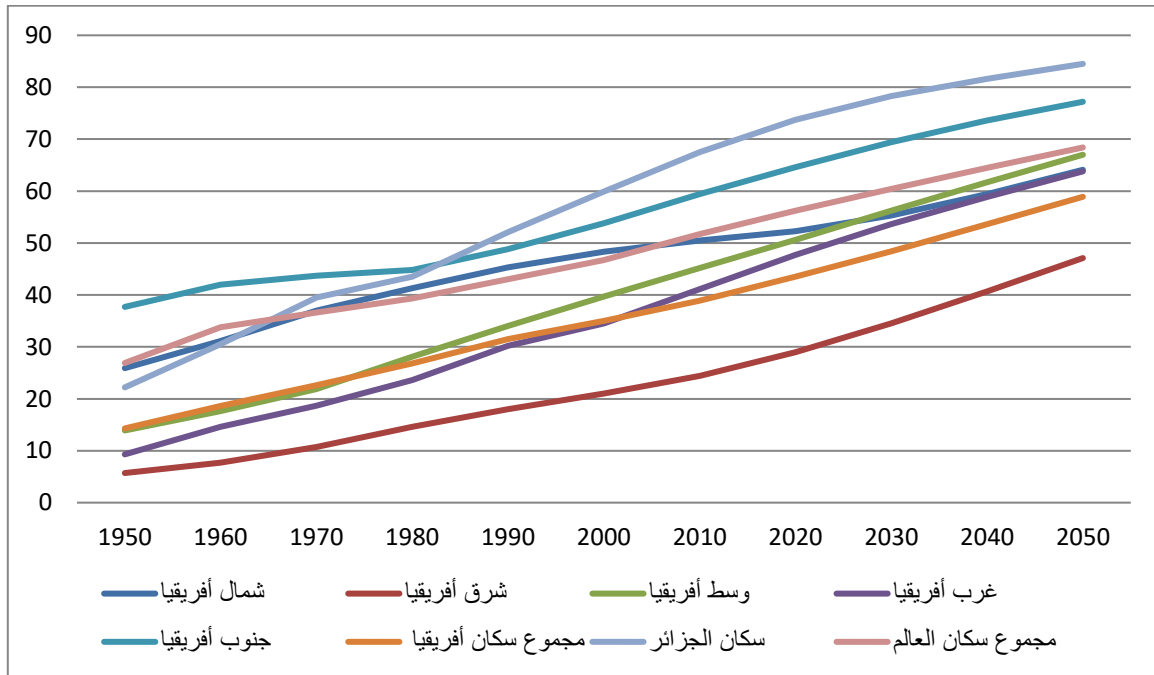
جدول 4 تطور النسبة المئوية لسكان إفريقيا المقيمين في المناطق الحضرية 1950-2050

2050	2040	2030	2020	2010	2000	1990	1980	1970	1960	1950	
64,1	59,4	55,3	52,5	50,5	48,3	45,3	41,3	37,0	31,1	25,9	شمال إفريقيا
47,1	40,7	34,5	29,0	24,4	21,0	18,0	14,6	10,7	7,7	5,7	شرق إفريقيا
67,0	61,7	56,2	50,6	45,2	39,7	34,0	28,1	21,9	17,6	13,9	وسط إفريقيا
63,8	58,9	53,6	47,7	41,1	34,5	30,2	23,6	18,7	14,6	9,3	غرب إفريقيا
77,2	73,6	69,4	64,6	59,4	53,8	48,8	44,8	43,7	42,0	37,7	جنوب إفريقيا
58,9	53,6	48,4	43,5	38,9	35,0	31,5	26,8	22,6	18,6	14,3	مجموع سكان

إفريقي يا											
سكان الجز ائر	84,5	81,6	78,3	73,7	67,5	59,9	52,1	43,5	39,5	30,5	22,2
مجموع ع سكان العالم	68,4	64,5	60,4	56,2	51,7	46,7	43,0	39,3	36,6	33,8	26,9

المصدر: (United nations, 2018).

رسم توضيحي 13 تطور النسبة المئوية لسكان إفريقيا المقيمين في المناطق الحضرية للفترة 2050-1950.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول والشكل البياني أعلاه نلاحظ تطور النسبة المئوية لسكان إفريقيا المقيمين في المناطق الحضرية (2050-1950) حيث نلاحظ أن دول جنوب القارة الأفريقية هي أكبر المناطق التي تأثرت بظاهرة التحضر والنمو الحضري في حين تأتي في المرتبة الثانية دول شمال

إفريقيا وبعدها دول وسط إفريقيا ثم دول غرب إفريقيا وبعدها دول شرق إفريقيا والتي تمثل الحلقة الأضعف في القارة كأقل الدول المتأثرة بظاهرة التحضر، وهنا نحاول تحليل هذه المعطيات ونطرح التساؤل حول لماذا هذا التباين في معدلات التحضر لسكان القارة الواحدة؟ رغم عديد من أوجه التشابه التي تجمع سكان القارة أو بعبارة أخرى ما هي العوامل أو الميكانيزمات المتحركة في حركة التحضر في القارة الأفريقية؟

ولعل الإجابة على هذه الأسئلة والتي تفيدها بطريقة مباشرة في استخراج عوامل تمكنا من مقارنة هذه العوامل مع موضوع دراستنا كونه إطار جغرافي له امتداداته مع القارة الأفريقية.

تتميز القارة الأفريقية بالعديد من عوامل الجذب والاستقطاب والتي ربما تكون جغرافية وحتى اقتصادية صناعية وأيضاً سكانية وحتى السياسية الأمنية والتي ساهمت في تحفيز ظاهرة التحضر في التطور بطريقة مباشرة للنمو الحضري في القارة.

1.2.2. العوامل الجغرافية:

تميزت دول جنوب إفريقيا بحركية عالية في التحضر مقارنة بدول القارة الأخرى وذلك راجع أولاً إلى المميزات الطبيعية والجغرافية كونها دول بعيدة كل البعد عن المخاطر الطبيعية من زلازل وبراكين وحركات تحول البحر وتحركات الكثبان الرملية حيث يتميز موقعها ببعده عن الأماكن النشطة للمخاطر الطبيعية على عكس دول شمال إفريقيا والتي تمثل منطقة نشطة للمخاطر الطبيعية خصوصاً مع دول جنوب أوروبا (Banerjee, Bhavnani, & Burtonboy, 2014)، هذا من جهة والذي جعل حركة التحضر تزداد وتيرتها بقوة في دول جنوب القارة الأفريقية، أيضاً وكعامل طبيعي نجد عامل المناخ والذي يعتبر بصفة عامة مناخ معتدل لدول جنوب القارة الأمر الذي يشكل عامل جذب واستقطاب للأفراد على عكس طبيعة العوامل الجغرافية في شمال إفريقيا مثلاً والتي تعتبر منطقة نشطة للمخاطر والكوارث الطبيعية ومع هذا نجد أن دول شمال إفريقيا تأتي في المرتبة الثانية من ناحية نسب معدلات التحضر فمثلاً في دول جنوب إفريقيا يعيش أكثر من % 64,6 من سكانها في المناطق الحضرية في حين يعيش % 52,2 من سكان شمال إفريقيا في المناطق الحضرية في عام 2020.

فتشير الكتابات أن النمو الحضري يراعي العوامل المناخية والطبيعية في مجالات التوسع العمراني فيفضل السكان الاستقرار في المناطق الأقل تساقطاً والمناطق التي تتميز بالمرتفعات على المنخفضات حيث يعتمد الاقتصاد الحضري للمدن على العوامل المناخية فهي من تشكل رفاهية المجتمعات فإن تحسن

اقتصاد المدينة والذي يتأثر مباشرة بالعوامل المناخية تتحسن أحوال الناس ويزداد استقطاب الافراد وتزداد الهجرات نحوها والعكس صحيح. (عبد المجيد ، 1976 ، صفحة 53).

2.2.2. العامل التاريخي السياسي:

لا شك ان دول القارة الأفريقية غالبيتها كانت تخضع لحكم الدول الاستعمارية خصوصا في دول العالم القديم وما يعرف بالاستعمار التقليدي الذي كان يسيطر على غالبية دول العالم الثالث منها الدول الأفريقية فمعظمها كان إما تحت الوصاية أو الانتداب أو الاستعمار المباشر كل هذا أدى إلى تأخر في حركية التحضر في إفريقيا التي بدأت عمليات التحضر فيها إلا بعد الحرب العالمية الثانية وخصوصا بعد ستينيات القرن العشرين هذا إذا ما قارناه بدول العالم والتي عرف التحضر فيها أسبقية منذ سنة 1800 وهذا ما ساهمت فيه حركية الثورة الصناعية بشكل رئيسي في أوروبا.

وإن أبرز العوامل والأسباب التاريخية التي أخرت من حركة التحضر في دول إفريقيا ككل يأتي بالدرجة الأولى الاستعمار والظروف التاريخية الأمنية التي مرت بها القارة فنعطي مثلا بالجزائر فقد كانت في عام 1960 لا يتعدى سكان الحضر فيها % 30,5 لتضاعف فيما بعد لتصل % 73,7 سنة 2020 وحسب التقديرات الموجودة في الجدول أعلاه أنه وبحلول سنة 2050 سيعيش حوالي % 84,5 من السكان في مناطق حضرية، وهذا ما له علاقة بما تفصلنا في ذكره من خلال أثر الظروف التاريخية كالحروب والاستعمار على حركة التحضر في المجتمعات، أيضا نلاحظ أن أغلب المناطق الأفريقية في الفترات الاستعمارية كانت تعرف ركودا في التحضر فمثلا دول شرق إفريقيا كان % 5,7 من سكانها يعيشون في مناطق حضرية بينما % 94,3 من السكان يعيشون في المناطق الريفية، أيضا دول غرب إفريقيا والتي تمثل الحلقة الاضعف في دول القارة التي شهدت تطورا بطيئا في حركية التحضر مقارنة بدول القارة الافريقية الأخرى، فتشير الأرقام في الجدول أعلاه أن سنة 1950 كان يعيش حوالي % 9,3 من السكان في المناطق الحضرية حيث بقيت دول غرب إفريقيا تعاني من بطئ في وتيرة التحضر في سنوات 2000-2020 وذلك بسبب معاناتها الأمنية من الإرهاب ففي سنة 2010 يسكن % 41,1 من السكان في المناطق الحضرية.

ختاما نقول إن العوامل الأمنية والتاريخية والسياسية تؤثر بطريقة مباشرة على وتيرة التحضر في دول العالم ولعل دول إفريقيا عامة ودول غرب إفريقيا خاصة خير مثال والأرقام في الجدول وفي الشكل البياني أعلاه تبين صحة ذلك.

3.2.2. العامل الاقتصادي:

يعتبر العامل الاقتصادي من أحد أهم العوامل المؤثرة في مراحل التحضر ونمو المدن فيفسر محمد الجوهري أن نمو المدن مر بمرحلتين اقتصاديتين أساسيتين أولاً مرحلة الزراعة والرعي وبعدها مرحلة ما بعد الثورة الصناعية حيث ازداد تقسيم العمل (الجوهري و شكري، 1975، الصفحات 06-07)، أيضا ينطلق أغلب المنظرون أن المرحلة الزمنية التقريبية التي يؤرخ لها ببداية تطور التحضر في المجتمعات اقترنت بالثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر (عاطف غيث، دون سنة، صفحة 137).

من خلال ما سبق نستنتج أن العامل الاقتصادي له دور كبير في تحريك عجلة التحضر في المجتمعات الحضرية والذي يتفق أغلب المؤرخون أنه كان تزامنا مع منتصف القرن الثامن عشر، وهذا ما له علاقة كبرى مع ظاهرة التحضر والنمو الحضري في إفريقيا والذي لم يعرف تطورا وحتى لا توجد أرقام وشواهد توضح ذلك فالقارة الأفريقية عموما كانت غائبة بصفة شبه كلية عن المشهد الاقتصادي ولم تكن لها اسهامات تجعل منها مناطق جذب واستقطاب فحتى في بدايات القرن التاسع عشر والقرن العشرين لم تشهد القارة الأفريقية معدلات تحضر عالية وذلك لغياب تأثير العامل الاقتصادي فتشير الأرقام أنه في سنة 1990 لم تتجاوز نسبة % 18 من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية لسكان شرق إفريقيا و % 30,2 لسكان غرب إفريقيا و % 48,8 و % 45,7 لكل من سكان جنوب إفريقيا وسكان شمال إفريقيا. مما سبق نستنتج أن العامل الاقتصادي له دور وتأثير كبير في عملية التحضر ونمو المدن والتي تعتمد على مجموعة عوامل منها العامل الاقتصادي.

2.2.4. العامل الصحي:

شهدت إفريقيا منذ التاريخ وحتى الآن عديد المشاكل الصحية والأيكولوجية التي اثرت على النمو الديمغرافي والذي يمثل عاملا أساسيا في التحضر والنمو الحضري فكما هو معلوم أن أغلب الأمراض والفيروسات قد فتكت سكان القارة الإفريقية وذلك للتراجع العلمي والتكنولوجي الكبير الذي شهدته القارة بدءاً

من الطاعون منذ سنة 1340 إلى غاية اليوم مرورا بعدد الأمراض كالسل والتيفوئيد والأمراض الصدرية وأمراض تلوث المياه والهواء (وائل محمد المتولي، 2024)، ولعل أبسط مثال فيروس كورونا الذي فتك بأرواح العديد من السكان الافارقة وهذا دائما راجع لبدائية شعوب القارة خصوصا في وسط وغرب إفريقيا.

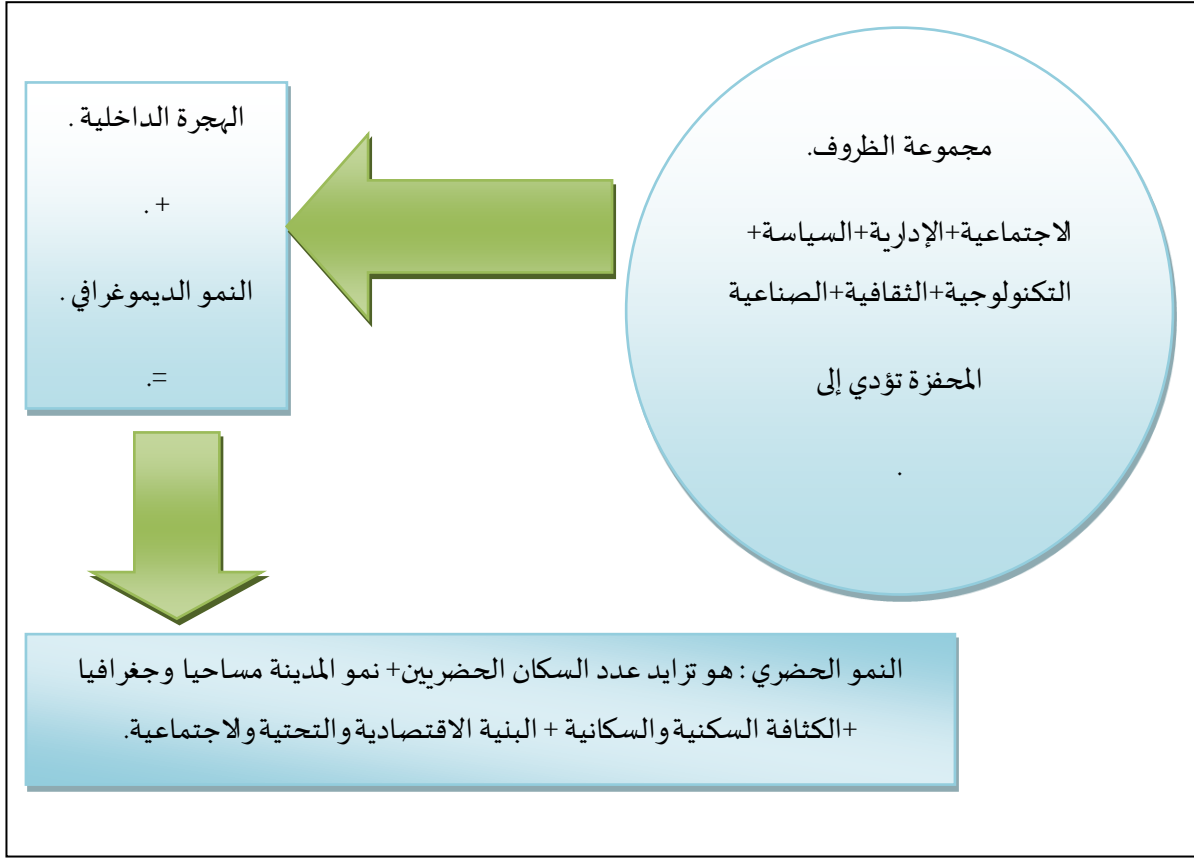
فعامل الزيادة السكانية يلعب دورا كبيرا في التحضر والنمو الحضري والجزائر كأبسط مثال حيث ساهم التعافي والتلقيح من الأمراض في تزايد وارتفاع معدلات المواليد بعد كل تعداد سكاني، فتشير الأرقام على المستوى العالمي إلى أن سكان العالم ازدادوا في الفترة 1650-1750 بمعدل % 3 وفي 1750-1850 ب % 5 وفي قارة آسيا ازداد عدد السكان بنحو % 50 في الفترة 1750-1850. (مليحي، 2006، الصفحات 34-35) .

3. تشكل وتطور الظاهرة الحضرية (النمو الحضري) في الجزائر:

1.3. عوامل توسع النمو الحضري في الجزائر:

لطالما كان موضوع النمو الحضري من أبرز المواضيع التي أخذت اهتمام المختصين في التخطيط الحضري وتوجهاته ويعد النمو الحضري من المواضيع الشائكة التي تتطلب مجموعة من المؤشرات لفهمه وتفسير اتجاهاته والقدرة على التنبؤ بمستقبله، فلقد تم تسجيل أن النمو الحضري يتأثر بعاملين أساسيين يتحكما في تيرته وآفاقه فيعتبر كل من النمو الديمغرافي والهجرة الداخلية والتي عادة ما تكون ناتجة عن مجموعة ظروف إدارية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، تكنولوجية، صناعية واقتصادية، فلقد أثبت التاريخ والشواهد السابقة أن للتصنيع أثرا مباشرا في الهجرة والتي بدورها تؤثر على النمو الحضري بالمزامنة مع النمو الديمغرافي ولعل المخطط أسفله يوضح طبيعة العلاقة.

رسم توضيحي 14 عوامل النمو الحضري في الجزائر.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد والاطلاع على مختلف الدراسات.

وعليه سنتطرق في الأسطر القادمة إلى توضيح كل عنصر على حدى بدءاً النمو الديموغرافي وصولاً الى الهجرة الداخلية وتوضيح أبرز ظروفها، وكيف لهذان العاملان ان يؤديا الى النمو الحضري وكل هذا سنوضحه بالاعتماد على مختلف المعلومات والبيانات سواء الرقمية او الخرائطية او حتى البيانية وعليه:

1.1.3. النمو الديموغرافي:

المرحلة 1830-1886

مرت الجزائر بعدد الفترات الزمنية التي شكلت نقاط تحول في بنيتها الديموغرافية والتي اثرت على النسيج والتركييب الاجتماعي وأدت إلى تحولات كبرى على المستوى المورفولوجي للمجتمع الجزائري سواء من ناحية تطوره وزيادته العددية والسكانية أو حتى من خلال نوعية وجودة الحياة التي يعيشها الفرد الجزائري، ونحن نتكلم عن النمو الديموغرافي والذي يعتبر متغير كبير له مؤشرات تعطي تفسيرات سواء من

الناحية الكمية أو النوعية وهذا ما له تأثير مباشر على النمو الحضري، فتشير المعطيات إلى أن المجتمع الجزائري مر بمراحل تاريخية معينة أثرت على معدلات النمو الديمغرافي الطبيعي، فمنذ سنة 1830 عرفت المؤشرات الديمغرافية تدنيا كبيرا في الأوساط الجزائرية حيث تراجعت معدلات الولادات وتزايدت معدلات الوفيات وأيضا تدني معدل الخصوبة فقد سجلت الأرقام أن المجتمع الجزائري في سنة 1830 بلغ تعداد أفراد ما يساوي 3000000 لتتراجع أكثر سنة 1856 إلى 2496000 فرد لترتفع قليلا وبعدها تعاود التراجع منذ سنة 1872 إلى ما يقارب 2134000 فرد وبعدها تسجل ارتفاعا طفيفا غداة سنة 1886 ب 2287000 فرد (بوهراوة و عمراوي، 2019، صفحة 208).

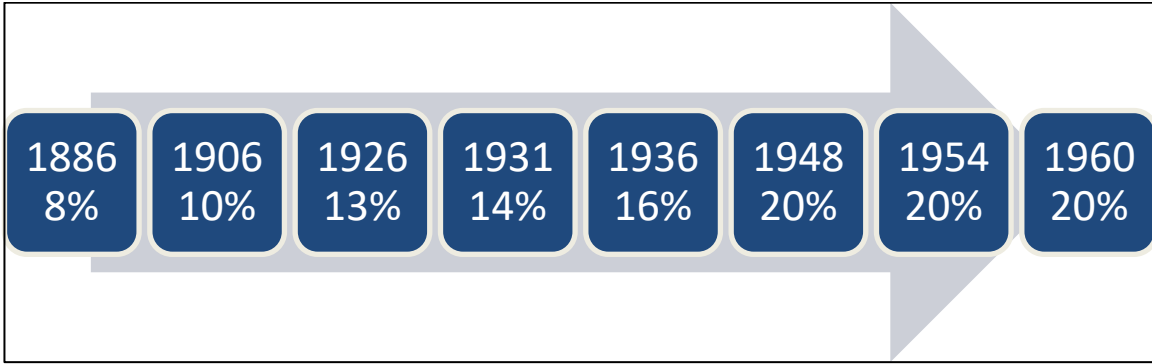
كانت هذه الفترة الأولى في تاريخ الجزائر المُستعمرة والتي تجلى فيها ظهور الاستعمار كلاعب رئيسي في الساحة الجزائرية حيث تميزت هذه الفترة 1830-1886 بتراجع رهيب لمعدلات الولادات وارتفاع معدل الوفيات وذلك كان نتيجة مجموعة من الأسباب كالأزمات والأوبئة بتنوعها وأيضا نتيجة المقاومات الشعبية والثورات التي قام بها المقاومون الجزائريون آنذاك للوجود الاستعماري على الأراضي الجزائرية وهذا ما أدى إلى تدني المستوى الصحي والرعاية الصحية وتدني المستوى المعيشي، كل هذه النقاط كانت كنتائج للعامل الأمني والحربي في الجزائر والذي أدى إلى تراجع أعداد السكان الجزائريين الذي بدوره أدى إلى ركود في عملية النمو الديمغرافي.

المرحلة 1886-1960

بعد المرحلة 1830-1886 جاءت المرحلة الثانية من تاريخ الجزائر في الفترة الاستعمارية 1887-1960 حيث سجلت الإحصائيات أن معدلات النمو والزيادة الطبيعية عرفت انتعاشا طفيفا ففي سنة 1891 بلغ تعداد المجتمع الجزائري 3575000 فرد ليرتفع بعدها إلى 3781000 فرد سنة 1896 و ليرتفع أكثر سنة 1926 إلى 5151000 فرد وإلى 8775000 فرد سنة 1954 و 9602000 سنة 1960 (بوهراوة و عمراوي، 2019، صفحة 209)، كان هذا الارتفاع في معدلات الزيادة الطبيعية للمجتمع الجزائري نتيجة مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية والإدارية وحتى الاجتماعية حيث تزايد وتطور الوجود السكاني الأوروبي بالجزائر وأيضا لنشأة بلديات خاصة بالمستعمر وبلديات خاصة بالمستوطنين ذات جودة ورفاهية مقارنة بالأرياف التي كان يسكنها الجزائريون أو ما يسميهم الاستعمار آنذاك بالأهالي، جاء نتيجة السياسة الاستعمارية الاستيطانية في أخذ عقارات الجزائريين وتشريدتهم وما عرف آنذاك بقانون سيناتوس

كونسيلت الأول والثاني وقانون واري، كل هذا أدى إلى نشوء مدن في الخريطة الجزائرية وتزايد معدلات التحضر من 8% سنة 1886 إلى 10% سنة 1906 إلى 13% و 14% و 16% في كل من سنوات 1926 و 1931 و 1936 لتبقى نسبة التحضر ثابتة في كل من سنة 1948 و 1954 و 1960 ب 20% (مليحي، 2006، صفحة 63).

رسم توضيحي 15 نسبة التحضر في الجزائر للفترة 1886-1960.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المعطيات أعلاه.

وقد عرف معدل النمو الطبيعي الديموغرافي تذبذبا في مراحلها فقد سجل سنة 1905 معدل 3.7% لينخفض إلى 2.9% سنة 1916 ليعاود الارتفاع إلى 3.5% و 4.5% و 4.9% في كل من سنوات 1919 و 1923 و 1955 (بوهراوة و عمراوي، 2019، صفحة 208).

كان هذا التذبذب بفعل الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على العالم منها الجزائر وخاصة بالتحاق الجزائريين نتيجة التجنيد الاجباري الذي فرضته الإدارة الاستعمارية وأيضا نتيجة ابتعاد الجزائريين وعدم استقرار الأسر الجزائرية.

المرحلة 1962-1985

جاءت المرحلة الثالثة بعنوان ما بعد حرب التحرير والاستقلال والتي شكلت أخطر المراحل التاريخية في الجزائر على الموارد الطبيعية وكل ما له علاقة بالمناطق الحضرية فقد عرفت الجزائر في هذه الفترة مرحلة الانفجار الديموغرافي من 1961-2017 والتي انقسمت ضمنا إلى ثلاث مراحل صغرى 1962-1985 حيث عرفت ارتفاعا جنونيا لمعدلات المواليد وذلك بفعل الاستقرار السياسي وتوجه الدولة نحو رفع معدلات النمو الطبيعي تبعا للتحديات والرهانات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تخطط لها كالثورة

الصناعية والثورة الزراعية، فقد سجل تعداد السكان ارتفاعا من 10023000 سنة 1962 إلى 17100000 سنة 1977. (بوهراوة و عمراوي، 2019، الصفحات 209-211).

المرحلة 1985-2000:

أحست الجزائر بخطورة النمو الديمغرافي في هذه المرحلة فعمدت إلى برامج اقتصادية لتقنين معدلات النمو الطبيعي والديموغرافي في المجتمع الجزائري في الفترة 1986-2000 من خلال إنشاء برنامج التحكم في النمو الديمغرافي والذي أدى إلى تراجع معدلات الولادات عن طريق عدة آليات كموانع الحمل وإدخال ذهنية التباعد بين فترات الولادة لدى الفرد الجزائري، إضافة ما أنتجته العشرية السوداء من دمار وتراجع معدلات الولادة وارتفاع معدلات الوفيات، حيث تشير الأرقام إلى أنه في سنة 1987 بلغ تعداد المجتمع الجزائري ما يساوي 22820000 وفي سنة 1998 سجل 29507000 كما عرف معدل النمو الطبيعي تنذبيا حيث سجل 1.5% سنة 1966 و3.8% سنة 1977 و1.5% سنة 1998 (Office National Des Statistique, 1966-2008).

المرحلة 2001-2017:

أما مرحلة 2001-2017 فقد سجلت ارتفاعا في الولادات وانتعاشا في ميزان الزيادة الطبيعية (ولادات-وفيات) وانتعاشا في مؤسسات الرعاية الصحية وتوفر الخدمات الاجتماعية وتحسن المستوى المعيشي، فقد سجلت الاحصائيات سنة 2008 ارتفاع تعداد السكان الجزائريين إلى 34591000 فرد وبلغ معد النمو الطبيعي 1.7%. (بوهراوة و عمراوي، 2019، صفحة 211).

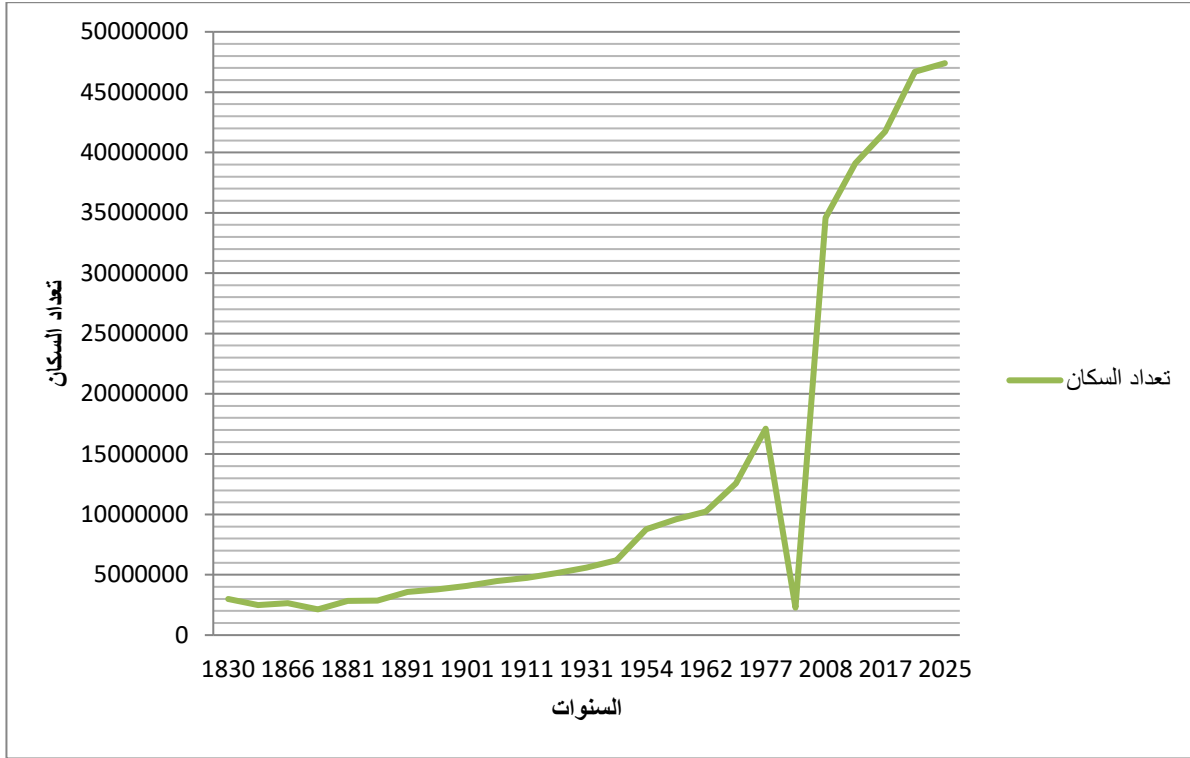
ختاما في نهاية استعراضنا للمعطيات الديموغرافية لتاريخ الجزائر منذ سنة 1886 إلى غاية سنة 2017 كان غرضنا هو توضيح علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الحضري والتي شكلت فيه المؤشرات الديموغرافية جزئية مفصلية في تزايد أعداد المدن والتجمعات الحضرية عبر القطر الوطني وهذا ما سنلاحظه في باقي الأجزاء والنقاط المحورية من هذا الفصل.

جدول 5 مراحل تطور تعداد سكان الجزائر للفترة 1830-2017

التعداد السكاني بالجزائر	السنوات	المراحل
3000000	1830	المرحلة الأولى. 1886-1830
2496000	1856	
2656000	1866	
2134000	1872	
2842000	1881	
2870000	1886	
3575000	1891	المرحلة الثانية. 1960-1887
3781000	1896	
4089000	1901	
4478000	1906	
4741000	1911	
5151000	1926	
5588000	1931	
6201000	1936	
8775000	1954	
9602000	1960	
10230000	1962	المرحلة الثالثة. 2017-1961
12560000	1967	
17100000	1977	
22820000	1987	
34591000	2008	
39114000	2014	
41721000	2017	
46700000	2023	
47400000	2025	

المصدر: (بوهراوة و عمراوي، 2019، الصفحات 208-211؛ المصدر DZ، 2024).

رسم توضيحي 16 مراحل تطور تعداد سكان الجزائر للفترة 1830-2017.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

وانطلاقاً من المعلومات والاحصائيات الموضحة أعلاه نلاحظ أنه توجد علاقة ارتباطية ما بين النمو الديمغرافي والنمو الحضري، لأن مجموع الزيادات الطبيعية تتطلب مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية كالسكن والنقل... إلخ والتي تتطلب عقارات حضرية والتي بدورها تترجم عن طريق الامتداد والتوسع الحضري على الأراضي والذي من خلاله تنشأ تجمعات حضرية تؤدي إلى نمو حضري في كل الاتجاهات.

2.1.3. الهجرة الداخلية:

نجد ان ظاهرة الهجرة والتي بدأت في الظهور في منتصف القرن 19 وارتبطت بالاقتصاد السياسي ومفهوماته السائدة آنذاك (العمودي ، 1994 ، صفحة 10)، بالإضافة إلى أن مفهوم الهجرة يتشكل من خلال نطاق واسع لاسيما مع المؤشرات المرتبطة بالتنمية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية حيث تمثل الهجرة الداخلية حركة السكان من الريف نحو الحضر أو العكس وذلك على حسب حيوية ونشاط تلك المؤشرات في كل بيئة. (العربي، 2005، الصفحات 18-19).

وكما سبق وذكرنا أن الجزائر مرت بمراحل مختلفة من خلال النمو الديمغرافي الذي عرفته سواء في مرحلة الركود أو مرحلة الانفجار الديموغرافي أو مرحلة النمو البطيء، كذلك هو متغير الهجرة الداخلية فقد مر بمراحل عديدة في الوسط الجزائري وأدى إلى تغيرات مورفولوجية كبيرة على المناطق الحضرية الجزائرية وأيضا أدى على تذبذب معدلات صافي الهجرة وهذا كان نتيجة مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية والإدارية شأنه شأن النمو الديمغرافي اللذان تتغير وتيرتهما تبعا لتلك الظروف.

سنحاول في الأسطر القادمة عرض رؤية تحليلية تاريخية لعامل الهجرة الداخلية من خلال الفترة 1886-2008 والتعرض لأهم مراحلها وعلاقتها بالأوساط الحضرية أو بعبارة أخرى كيف يمكن للهجرة أن تؤثر به على المجالات الحضرية في الجزائر وعليه:

الفترة 1886-1926:

تأثرت الجزائر كغيرها من دول العالم على مستوى جميع المجالات منها الهجرة عموما والهجرة الداخلية خصوصا نظرا لعدة عوامل أثرت على الدولة بداية من تاريخ الاحتلال الفرنسي 1830 إلى غاية 1886 حيث كانت هذه الفترة تتميز بالمقاومات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي ولم تكن هناك أي مؤشرات أو احصائيات يمكن الاعتماد عليها في تقديرات معدلات صافي الهجرة إلا منذ 1886.

بعد سنة 1886 بسط الاستعمار الفرنسي سيطرته ونفوذه على الأراضي الجزائرية وبدأت الجزائر تشهد نوعا من الهجرة الخارجية نحوها تلك التي قام بها المستوطنون الأوروبيون وحتى الهجرات التي قامت به فرنسا نحو الجزائر في سبيل تكثيف وجودها في الأراضي الجزائرية وتكريس سيطرتها خصوصا مع السياسة الاستعمارية المنتهجة آنذاك، حيث تشير الاحصائيات أنه وفي الفترة 1886-1906 بلغ معدل صافي الهجرة 43.2% (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85)، وهو معدل مقبول إلى حد بعيد في ظل الظروف التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك، كما تشير أيضا المعطيات في الفترة 1906-1926 ارتفع معدل صافي الهجرة إلى أكثر من نصف سكان الجزائر بمعدل 58.3% (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85).

وهذا دائما كان نتاج الهجرة الأوروبية نحو المناطق الجزائرية الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والتي كانت تعطي لهم امتيازات كبرى في استغلال الأراضي والمساكن والثروات، ساهمت هذه الاجراءات في

تكثيف الوجود الفرنسي، كما أدت هذه الاجراءات إلى إنعاش ظاهرة الهجرة نحو الجزائر إلى ظهور مناطق اتصفت بالحضرية في ذلك الوقت وبروز الأنوية الحضرية الكولونيالية الاستعمارية في الأراضي الجزائرية وبداية تشكل ملامح المدن الجزائرية الحالية فأغلبها هي مدن ناتجة عن النمو والتمدد من مراكز الأنوية الكولونيالية.

الفترة 1926-1948:

عرفت هذه الفترة تذبذبا كبيرا في متغير الهجرة عموما والهجرة الداخلية خصوصا حيث اتسمت معدلات صافي الهجرة بالانخفاض وذلك يعود إلى عدة اسباب نذكر منها حالة التشعب الذي وصلت له الادارة الكولونيالية آنذاك في خلق مناطق حضرية كافية لها وللمستوطنين الأوروبيين، أدى هذا إلى تراجع عوامل الجذب والاستقطاب التي كانت توفرها الادارة الاستعمارية لمواطنيها والمستوطنين، ومن جهة أخرى الأحداث العالمية التي كان يعيشها العالم متمثلة في الحرب العالمية الثانية التي كان يعيشها العالم، حيث تشير الأرقام والاحصائيات أن معدلات صافي الهجرة انخفضت من 58.3% في الفترة 1906-1926 إلى 36.2% في الفترة 1926-1931 ليتواصل الانخفاض إلى 29% للفترة 1931-1936 وتتنخفض اكثر إلى 28.5% في الفترة الممتدة بين 1936-1948 (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85).

حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة هجرات عكسية من الجزائر نحو فرنسا وذلك بفعل عديد الظروف والقوانين كقانون التجنيد الاجباري 1912 الذي يفرض تجنيد الجزائريين واقحامهم لمشاركة في الحرب العالمية الثانية والدفاع عن الأراضي الفرنسية آنذاك في إطار حربها ضد النازية الألمانية.

انعكس هذا سلبا على واقع المدن الجزائرية المشيدة آنذاك وعلى النمو الحضري حيث لم تتوفر أرقام توضح معدلات النمو الحضري إلا أنه ومن خلال الشواهد نجد أن النسيج الحضري آنذاك لم يتمدد بفعل الهجرة العكسية وبفعل الظروف الأمنية العالمية آنذاك.

الفترة 1948-1966:

شهدت هذه الفترة تعافي معدلات صافي الهجرة وبداية تسجيل ارتفاع طفيف وذلك كان نتاج عدة ظروف منها انتهاء الحرب العالمية الثانية في العالم وعودة الجزائريين الذين شاركوا في الحرب إلى الجزائر

وكذلك المعمرين والفرنسين، وأيضا منذ 1954 ارتفعت معدلات صافي الهجرة وهذا جاء نتيجة تهجير السلطات الفرنسية آنذاك نتيجة عامل التهجير للسكان والاهالي الجزائريين القاطنين بالأرياف والمناطق الريفية كون هذه المناطق تمثل مناطق دعم للثوار خصوصا مع اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954 فازداد سكان المدن التي شيدها فرنسا آنذاك نتيجة عامل تهجير السكان إلى المدن التي تسيطر عليها فرنسا فخلقت بذلك مناطق اسكان هامشية على ضواحي المدن الرئيسية، فتشير الأرقام أن عدد سكان المدن ارتفع من 1838000 سنة 1948 إلى 2158000 سنة 1954 إلى 3378000 سنة 1966 وقفز معدل التحضر من 23.61 % إلى 25.05 % إلى 31.43 % كما أن معدل صافي الهجرة قفز من 28.5 % في الفترة 1936-1948 إلى 37.3 % للفترة 1948-1954 ولبترفع أكثر إلى 41.1 % في الفترة 1954-1966 (O.N.S Collections Statistiques, 2008, pp. 83-85) ، وهنا امتدت المدن الحضرية الجزائرية آنذاك بطريقة غير مخططة وبرزت الأحياء العشوائية على ضواحي المدن والأنوية الكولونيالية الرئيسية في ظل عدم توفر أغلب الحاجيات الاجتماعية للسكان المهجرين من الأرياف نحو المدن، حيث يرى البعض أن الاستعمار الفرنسي آنذاك لم يترك بصمته على المستوى الحضري فقط في المدن الجزائرية وإنما على المستوى الأيكولوجي أيضا. (العربي، 2005، الصفحات 20-21).

الفترة 1966-1987:

شهدت هذه الفترة تذبذبا كبيرا في معدلات صافي الهجرة وذلك كان لمجموعة من الظروف الاقتصادية لبحثة حيث أنه وبعد الاستقلال مباشرة باشرت الجزائر في رسم سياستها على مختلف المجالات خصوصا الاقتصادية منها وتوجهها الاقتصادي الاشتراكي آنذاك الذي أثر على النسيج الحضري والمجالات العمرانية للمدن الجزائرية بصفة عامة وللجمال الحضري الريفي بصفة خاصة، ونذكر بعضا منها:

أ. الهجرة الريفية نحو المدن الجزائرية آنذاك كان بسبب عامل اساسي وهو التركة العمرانية الكولونيالية التي تركها الكولون والمتمثلة في المباني والمساكن والمعالم الخاصة بالمستعمر حيث استقطبت هذه الجزئية كثير من سكان الأرياف نحو المدن بحيث كان السبب بطريقة غير مباشرة هو سياسة ملء الفراغ للإرث الكولونيالي الذي استحوذ عليه معظم الجزائريين وسرعان ما أدى هذا بالحكومة المؤقتة وحكومة عادة الاستقلال إلى إصدار الأمر رقم 62-20 المؤرخ في 24-08-1962

المتعلق بتسيير الأملاك الشاغرة التي تركها المستعمر والتي أدت في بعض الاحيان على اقتتال الجزائريين فيما بينهم حول ريع هذه الثروات المادية.

ب. التناقض في التوجه الاقتصادي بين أولوية الزراعة على الصناعة أو العكس حيث ترجم ذلك من خلال السياسات الاقتصادية مطلع السبعينات ففي سنة 1971 أطلق الجزائر مشروع الثورة الزراعية ما أدى إلى هجرة عكسية للسكان الجزائريين من المدن نحو الأرياف نظرا لعوامل الاستقطاب والجذب التي خلقتها السلطة الجزائرية في ذلك الوقت في الأرياف والمتمثلة في إعطاء أراضي فلاحية للفلاحين الجزائريين مع إعطاء معدات فلاحية قصد تطوير قطاع الفلاحة وتنويع مصادر دخل الجزائر.

ت. كان هذا من جهة، أما من جهة أخرى ففي منتصف السبعينات اتجهت الجزائر نحو الثورة الصناعية وبناء أقطاب صناعية ومناطق نشاطات في مختلف ولايات الوطن وهذا ما اثر على الحراك المجالي للأفراد وخلق فيما بعد أحد اكبر الرهانات الحضرية وهو اللاتوازن المجالي للأفراد في الأقاليم الوطنية، حيث كانت هناك مراكز حضرية كبرى تتركز في المدن الساحلية وكانت اغلبها تعتمد على الصناعات التحويلية كمصنع الحديد والصلب بالحجار عنابة ومصنع بلارة بجيجل والمنطقة الصناعية لتحويل الغاز في سكيكدة والمنطقة الصناعية بكل من الجزائر العاصمة وأرزويو بوهران وعدة مناطق صناعية أقل نشاطا في المناطق الداخلية للهضاب العليا وكأمثلة المنطقة الصناعية خنشلة 1975.

ث. التقسيم الإداري لكل من سنة 1974-1984 حيث لعب العامل الإداري دورا كبيرا في تنشيط الهجرة الداخلية في مناطق وتراجع الهجرة الداخلية في مناطق أخرى وهذا ما أدى إلى حركية كبرى شهدتها المدن الجزائرية خصوصا تلك المدن التي صنفت على أنها ولايات منذ 1974 و 1984 حيث ظهرت مناطق جديدة مصنفة على أنها ولايات وبلديات مقر ولاية حيث عرفت هذه المناطق حركية مالية واقتصادية واستثمارات الدولة المركزية آنذاك في هذه المناطق خصوصا من ناحية خلق مناصب عمل والمردود المالي الذي توفره المدن التي تحتوي على المصانع مقارنة بالمداخيل التي كانت توفرها الأرياف حيث ساهمت هذه الجزئية في حركية الهجرة الداخلية نحو مناطق دون أخرى وبدأت من هنا تتجسد معالم اللاتوازن المجالي لجزائر خصوصا مع الثورة الصناعية حيث بدأ الأفراد يهاجرون وينجذبون إلى المناطق الصناعية والولايات التي بها استثمارات على عكس

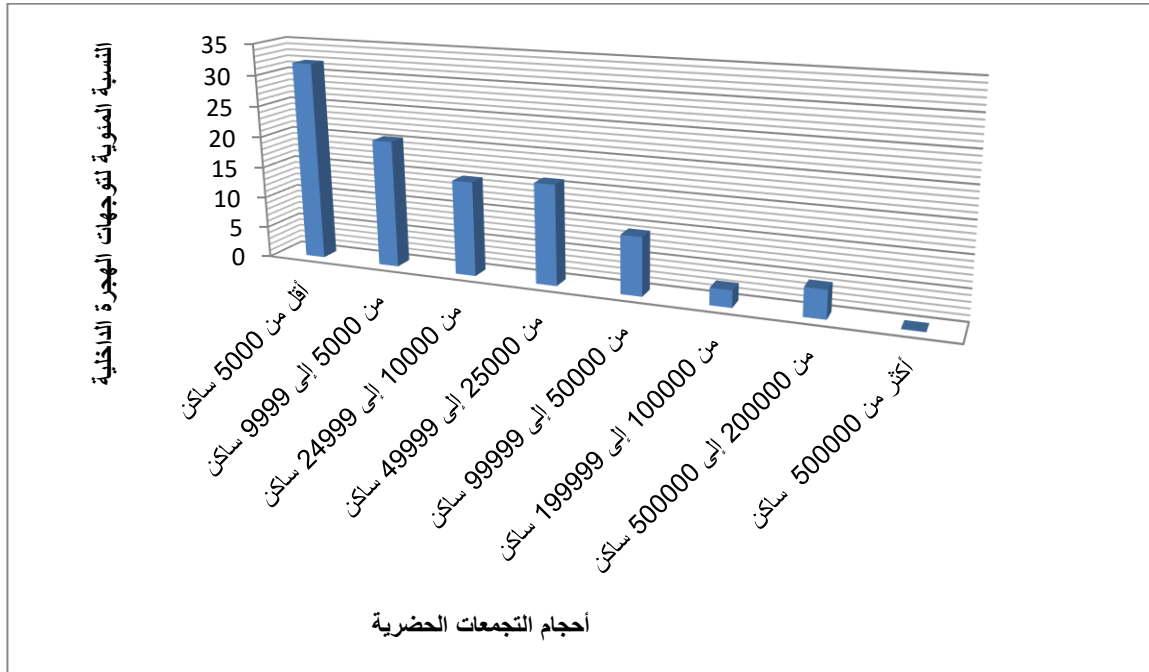
الولايات التي نقل فيها فرص التنمية، حيث استهدفت الهجرة الداخلية التجمعات الحضرية على مختلف أحجامها ولعل كل من الجدول والشكل البياني أدناه يوضحان ذلك:

جدول 6 توجهات الهجرة الداخلية نحو أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1966-1987

النسبة المئوية لتوجهات الهجرة الداخلية	أحجام التجمعات الحضرية
31,9	أقل من 5000 ساكن
20,4	من 5000 إلى 9999 ساكن
15,1	من 10000 إلى 24999 ساكن
16	من 25000 إلى 49999 ساكن
9,3	من 50000 إلى 99999 ساكن
2,7	من 100000 إلى 199999 ساكن
4,5	من 200000 إلى 500000 ساكن
0,1	أكثر من 500000 ساكن

المصدر: (Cote, 1994, p. 69).

رسم توضيحي 17 توجهات الهجرة الداخلية نحو أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1966-1987.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

أ. نظرا للهجرة الريفية الحضرية التي عرفت الجزائر في هذه الفترة بحيث تحولت من طابع فلاحي اقتصادي بدأت تظهر مع هذه الفترة ما يسمى بالأزمة السكنية خصوصا في منتصف السبعينات إلى الثمانينات وبدأت تظهر الأحياء غير المخططة، سارعت الجزائر في هذه الفترة إلى إنشاء مناطق الإسكان الحضري ZHUN، حيث أدت هذه الآلية إلى معدلات صافي الهجرة نحو المدن خصوصا الساحلية وبدرجة أقل مدن الهضاب العليا، فتشير الأرقام إلى أنه في الفترة 1966-1977 سجل معدل صافي الهجرة 44.5% وواصل الارتفاع إلى 43.7% للفترة 1977-1987. (O.N.S. Collections Statistiques, 2008, p. 85).

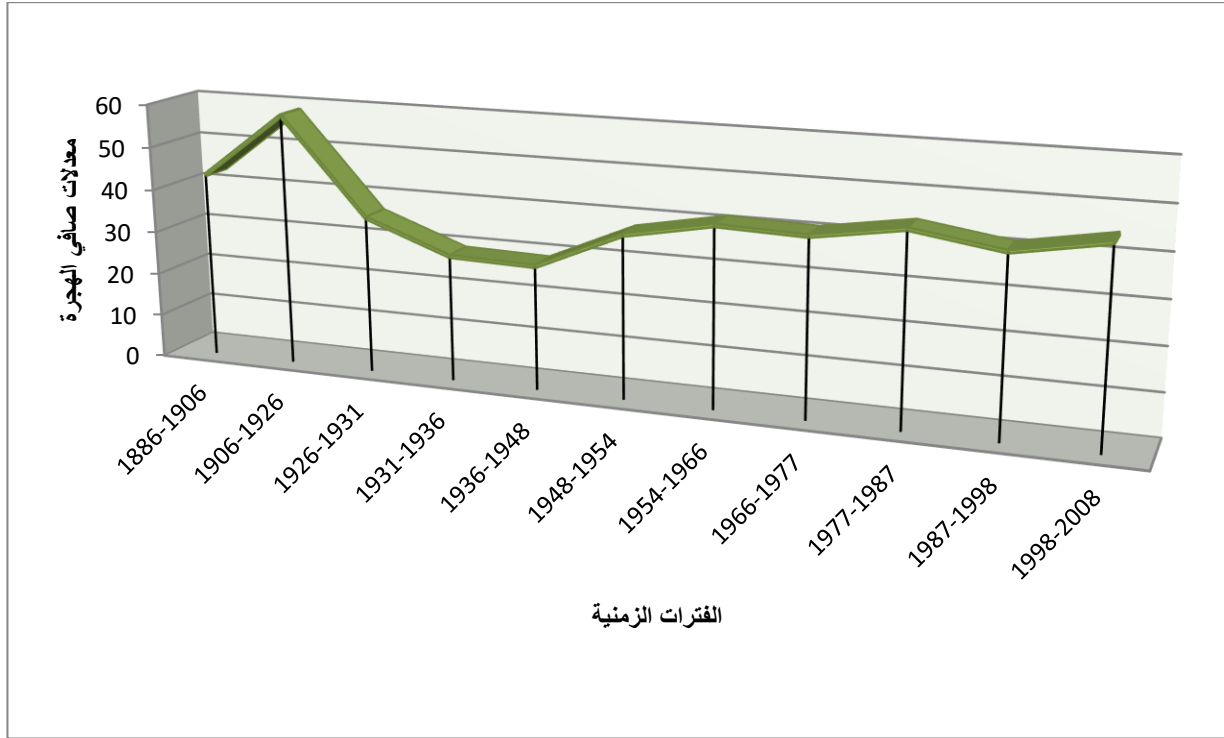
الفترة 1987_2008:

سجلت الإحصائيات والأرقام أن معدل صافي الهجرة لهذه الفترة خاصة في العشرية الأولى منها 1987-1998 سجل انخفاضا بلغ 40.7% في حين ارتفع في الفترة 1998-2008 إلى 44.3% (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85).

كان هذا التذبذب في معدلات صافي الهجرة بسبب تذبذب العامل الأمني الذي عايشته الجزائر في العشرية السوداء أدى ذلك إلى تراجع الهجرة نحو المدن وخصوصا مع أن المدن كانت مستهدفة من طرف الجماعات الإرهابية الأمر الذي خلف دمارا على مستوى البنى التحتية والنسيج الحضري مما أدى إلى تعميق المشاكل الحضرية أكثر، أما في المرحلة الثانية والتي شهدت ارتفاعا في معدلات صافي الهجرة والذي كان من جهة بسبب انتهاء الحرب الأهلية ومن جهة أخرى بسبب الديناميكية الخدماتية التي كانت توفرها المدن الجزائرية إلى حد معين خاصة مع ارتفاع أسعار النفط مطلع الألفية.

أدت هذه الفترة إلى تذبذب كبير على مستوى النمو الحضري للمدن الجزائرية حيث ظهرت مدن وكادت أن تختفي مدن أخرى إبان مرحلة العشرية السوداء.

رسم توضيحي 18 تطور معدلات صافي الهجرة نحو المدن في الجزائر للفترة 1886-2008.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المعطيات الموضحة في المتن أعلاه.

4. كرونولوجيا التحضر في الجزائر:

انطلاقاً مما سبق أعلاه وذكرنا لعوامل النمو الحضري في الجزائر وكيف ساهمت كل من معدلات النمو الديمغرافي ومعدلات صافي الهجرة في تطور المدن الجزائرية منذ أن كانت مجرد مناطق ريفية وتحولها إلى أنوية كولونيالية وبعدها نموها إلى غاية وقتنا الحالي حيث اعتمد الطالب في تحليله على الفترة الزمنية الممتدة بين 1886-2008 ذلك لتوفر المعطيات والاحصائيات ولاعتبارها فترة طويلة مهمة من شأنها مساعدتنا في معرفة العوامل الكامنة والظاهرة في تشخيص عملية النمو الحضري، وإن الاعتماد على مؤشري النمو الديمغرافي وصافي الهجرة ذلك لاعتبارهم من أهم المؤشرات التي تقيس نمو المدن حيث شهدت الظاهرة الحضرية بالجزائر عديد المراحل والفترات الزمنية التي مرت بها كغيرها من دول العالم وخصوصاً الدول النامية التي تميزت بنمو ديمغرافي سريع إلا أن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت على الظاهرة بمختلف الجوانب وأدت إلى انعكاسات ساهمت بشكل أو بآخر في تغيير معدلات النمو الحضري وعلاقتها بالمجال الحضري الشيء الذي أدى إلى ظهور عديد القضايا الحضرية التي انعكست على واقع التنمية المستدامة ومنها على واقع الفرد في البيئة الجزائرية، وعليه سيتفصل الباحث

في ذكر مختلف المراحل الزمنية للظاهرة الحضرية في الجزائر والتي تميزت باختلافات كبرى انعكست على المجال.

1.4. التحضر في الفترة الرومانية:

تعود الظاهرة الحضرية في جذورها التاريخية في المرحلة الرومانية بالجزائر إلى الفترة 42 ق.م إلى 429 م حيث جاءت كنتاج للتوسعات الاستعمارية الرومانية في مختلف الأراضي فمن خلال المقاومة التي واجهتها الامبراطورية الرومانية من الأهالي أنذاك قامت ببناء عديد الحصون والقلاع، وبعدها سيطرت الجيوش الرومانية على المنطقة وخلال تلك الفترة الزمنية قامت ببناء مدن تابعة لها في الجزائر وظهرت عديد التوسعات الحضرية التي اعتمدت على النمط المعماري الروماني القديم في التعمير والتوسع ونتجت عن هذه الفترة عدة مدن كمدينة هيبيوريجيوس (عنابة حاليا) وكاتيناست (تنس-الشلف) وأكوسيوم (الجزائر) أدفراست (الغزوات) ايجيليجي (جيجل) وروسوجوني (برج البحري) كذلك مدينة سيرتا (قسنطينة) سيتيفس (سطيف) كويكول (جميلة) تافيرس (سوق أهراس) ماسكولا (خنشلة) وتاموجادي (تيمقاد) وتيبليس (تبسة). (التجاني، 2000، صفحة 56).

تجلت مظاهر التحضر بكثرة في هذه الفترة وتوسعت الجزائر أنذاك نحو مساحات حضرية كبرى وأقامت الامبراطورية الرومانية أنذاك مجموعة حواضر خصوصا على الشريط الساحلي وبدرجة أقل على مستوى المدن الداخلية حيث ظهرت مجموعة من الخصائص العمرانية والحضرية البارزة كالتخطيط الحضري للمدن والذي اعتمد على النوع الشطرنجي في التوسع وهذا ما توضحه أغلب الشواهد والمباني الأثرية التي تركتها الامبراطورية الرومانية وعلى سبيل المثال لا الحصر كمدينة تاموجادي (تيمقاد) وأيضا كويكول (جميلة) والمناطق الحموية كمدينة ماسكولا (خنشلة) وأيضا برزت في هذه الفترة مجموعة من المرافق الاجتماعية الأساسية التي كان يستخدمها الرومان في الجزائر كالمعابد والمسارح والكنائس وحلبات المصارعة والمبارزة...إلخ.

2.4. التحضر في الفترة العثمانية:

تميزت هذه الفترة ب بروز معالم الحياة الحضرية وذلك كان نتاج لفترات سابقة وأيضا نتاج لعامل الاستقرار في إدارة البلاد حيث تمكنت الجزائر من التأثير على أغلب المجالات الحيوية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بسبب أن المدينة الجزائرية أنذاك خصوصا في المدن الساحلية كانت تحتوي

على أغلب المقومات الحضرية، كما تميزت الإدارة آنذاك بتسيير محكم ومنظم لمختلف أقاليم البلاد كإقليم التيطري في الوسط إضافة إلى مدينة قسنطينة مقر باي الشرق ومدينة معسكر مقرا لإقليم بايلك الغرب. (زناتي، 2015، الصفحات 51-52).

ما ميز هذه الفترة هو الاستقرار السياسي والتنظيم الإداري الذي شهدته الجزائر تحت حكم الدولة العثمانية وهذا ما ساهم في ممارسة المدينة لدورها الوظيفي وعلى سبيل المثال مدينة قسنطينة تلمسان والتي تجاوز فيها عدد السكان 50000 نسمة في تلك الفترة. (المبارك الميلي، 1989، صفحة 17).

أيضا هناك من يرى أن التواجد العثماني في الجزائر كان لأهداف توسعية هدف إلى استغلال ثروات البلد وامكاناته خصوصا وأنه أقام حواضر ومدن حضرية على مستوى الشريط الساحلي وذلك لخصوبة الأراضي وقربها من الموانئ الرئيسية بهدف نقل لثروات والموارد الطبيعية إلى مقر قيادة الدولة العثمانية آنذاك في تركيا حاليا، كما أن بقاء التواجد العثماني كان بهدف مواصلة فرض الضرائب والاتاوات فقط. (Medour, 2012, p. 73).

فبين الرأي المؤيد والمعارض للتواجد العثماني في الجزائر إلا أن هذه الفترة لها ما لها وعليها ما عليها، إلا أنها لم تشهد نموا حضريا كبيرا على مستوى البلد بأكمله فقد نمت المدن الساحلية دون المدن الداخلية وذلك لكونها تفتقر للموارد الطبيعية كما تعرضت لتهميش كبير على المستوى التنموي، ومن جهة أخرى شهدت الفترة تنظيما إداريا واستقرارا سياسيا في الحكم مما ساهم في تركيز السكان في المدن والحواضر الساحلية.

3.4. التحضر في المرحلة الكولونيالية الفرنسية:

ظهرت في فترة الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر عديد التوسعات الحضرية في النسيج العمراني الجزائري خصوصا على طول المدن الساحلية وعلى بعض المدن الداخلية وهذا دائما كان بسبب الأطماع التوسعية ولخدمة السياسة الفرنسية في الاستيلاء ونقل الثروات والخيرات الجزائرية وهذا ما سنتطرق إليه أدناه، إلا أنه وجب أن نفرق في هذه الأسطر بين مجموعة من الفترات المهمة.

الفترة 1830 - 1914:

أدى التواجد الاستعماري الفرنسي في الجزائر إلى تذبذبات كبرى في المؤشرات الديمغرافية حيث تفيد المعطيات أن عدد سكان المدن تقلص إلى 5% من مجموع السكان في ذلك الوقت (زناتي، 2015، صفحة 52)، وهذا كان بفعل التقتيل والتهجير وممارسة سياسة الإبادة الجماعية في حق الأهالي، أيضا أدى إلى هجرة كبرى للجزائريين نحو الخارج خصوصا دول المشرق وأيضا ساهم في الهجرة العكسية الداخلية وذلك بفعل قوانين نزع الملكية العقارية وهو الأمر الذي استغله المستعمر بحكم أن ملكية العقار بين الجزائريين كان عرفيا ولم تكن ملكيته بطريقة رسمية وأوراق ثبوتية، وهذا ما استعمله المستعمر الفرنسي ضد الأهالي، حيث تميزت هذه الفترة ببداية تعبيد الطريق نحو الاستيطان ونزع الملكية العقارية للأراضي وهوما يوضح استغلال فرنسا في هذه الفترة التاريخية لتكيفية وبنية المجتمع الجزائري الريفية حيث كان النمط الريفي هو السائد والمنتشر في أوساط الجزائريين سواء من ناحية العلاقات الاجتماعية المبنية على الحماية والعصبية الخلدونية أو من ناحية طبيعة النشاط السائد وهو النشاط الفلاحي والزراعي المرتبط بالأرض أو من ناحية القيم والتي يسهر على سيرها شيخ القبيلة، ومن هنا وجب الإشارة إلى أن المجتمع الجزائري قبل دخول الاستعمار كان يعتمد على أربعة أنواع من الملكية العقارية وهي ملكية البايلك ملكية الوقف وملكية مسماة ملك وملكية العرش وكل هذه الأنواع تستنبط فكرتها من "اللاقسمة للعقار" وأن العقار ملك لجميع أفراد القبيلة والعرش بمعنى أن الملكية للعقار كانت ملكية جماعية متوارثة. (تومي، 2006، صفحة 54).

أدخل الاستعمار على التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري النمط الليبرالي واستغل أمية جزء واسع من أفراد المجتمع وقام بأخذ أراضي الجزائريين بالقوة بحجة عدم وجود أوراق ثبوتية، وهنا سنستعرض أهم القوانين التي سنتها فرنسا في هذا الشأن.

رسم توضيحي 19 التسلسل الزمني لقوانين نزع الملكية العقارية للجزائريين من طرف الاستعمار الفرنسي.



المصدر: (Abdi, 1985, pp. 52-56) adapté par l'auteur.

نستنتج من خلال الشكل أعلاه أن عملية مصادرة ونزع الملكية العقارية للجزائريين كانت تأتي من خلال مراحل زمنية وأن المستعمر كان يعرف قيمة الأرض لدى الفرد الجزائري ولهذا اتخذ من أسلوب النزع الجزئي للأرض سياسة له عبر مختلف القوانين التي سنّها، كانت هذه الفترة تمثل المرحلة الأولى من التحضير لعملية الاستيطان وهي بالحصول والسيطرة على الأوعية العقارية، وهنا نتوصل إلى أن العقار يلعب دورا كبيرا في النمو الحضري للمدن وأن توفره بكثرة يعني توفر أريحية كبيرة في بناء المدن والتجمعات السكانية وأريحية في التخطيط الحضري وعلى العكس أن ندرته تؤدي إلى مشاكل كبيرة لاسيما في التخطيط الحضري ومن هنا نجد أن العقار هو المتغير الأول الذي يتأثر بمؤشرات النمو الديمغرافي وصافي الهجرة ويمثل أولى رهانات وتحديات النمو الحضري.

وبعد مرحلة نزع الملكية العقارية قام المستعمر ببناء شبكة حضرية على طول الساحل الجزائري تمثلت في إنشاء مجموعة موانئ كميناء سكيكدة، الجزائر، بجاية، وهران، بني صاف، عنابة، الغزوات، مستغانم... إلخ كما قام بربط المدن الداخلية بالمدن الساحلية من خلال شبكة السكك الحديدية، كما قام الاستعمار أيضا بإنشاء عديد التوسعات الحضرية على أنسجة المدن المذكورة أعلاه وأنشأ مدنا جديدة كسطيف، سيدي بلعباس، باتنة وفرندة (Fontaine & claudie, 1990, p. 73).

مما لا شك فيه أن السياسة الكولونيالية لم تأتي لخدمة الأهالي والشعب الجزائري أنذاك بل كانت لخدمة السياسة الاستيطانية الاستعمارية التوسعية حيث جاءت الموانئ والسكك الحديدية كوسائل لنقل الثروات والخيرات والموارد الطبيعية الجزائرية إلى شمال الجزائر لتتكفل فيما بعد الموانئ والسفن لنقلها إلى فرنسا، إما فيما يخص استحداث مدن جديدة سواء على الشريط الساحلي أو على مستوى المدن الداخلية فذلك كان لخدمة المستوطنين الأوروبيين الذين كانوا يشتغلون في عديد المجالات كالزراعة والتجارة والنقل... إلخ.

المرحلة 1914-1962

تميزت هذه الفترة بزيادة كبرى في عدد سكان المدن وارتفاع معدلات التحضر وذلك كان نتيجة عامل الهجرة والذي جاء بفعل عمليات التهجير التي مارسها المستعمر على الأهالي من جهة ونتيجة الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى والتي عرفت مرحلتين مهمتين وهما:

المرحلة 1914-1954

شهدت الجزائر هجرة كبرى نحو المدن الكبرى بدرجة أولى ونحو فرنسا بدرجة ثانية (زناتي، 2015، صفحة 53)، وهذا جاء بسبب الحرب العالمية الثانية لاسيما ما جاء من وراء عمليات التجنيد الإجباري للجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي للدفاع عن فرنسا آنذاك وفي إطار وعود فرنسا باستقلال الجزائر في حال انتصار فرنسا وحماية الأراضي الفرنسية في الحرب العالمية الثانية، أدى هذا إلى ارتفاع عدد السكان في المدن وظهور الأحياء غير المخططة، حيث أنه وجب الإشارة أن فرنسا من خلال فترة حكمها كانت تعتمد على ثلاث نماذج في التعمير حسب البلديات بلديات خاصة بالسكان الفرنسيين وهي بلديات تحتوي على ظروف وجودة حياة أفضل، فيما كان النوع الثاني من البلديات للمستوطنين الأوروبيين وسميت بالبلديات المختلطة Commune Mixte وبعدها اضطرت الإدارة الفرنسية إلى خلق بلديات ذات مستوى اقل وأدنى شأنًا من ناحية جودة الحياة الحضرية وخصصت هذه البلديات للأهالي وسميت ببلديات الأهالي Commune Indigène وجاء هذا نتيجة هجرة الجزائريين من الأرياف إلى المدن الجزائرية التي كانت تسيروهم فرنسا والتي انعكس عنها ظهور الأحياء القصديرية بسبب عدم امتلاك الجزائريين للعقار في المدن.

المرحلة 1954-1962

زاد التحضر في هذه الفترة بخمسة أضعاف من 320000 ساكن إلى 162000 ساكن (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 83)، من جهة بسبب تهجير الأهالي من الأرياف بحكم أنها كانت تمثل منطقة دعم للمجاهدين من طرف الإدارة الاستعمارية ومن جهة بعد 1962 بفعل هجرة السكان الأصليين قصد الاستحواذ على الأملاك التي تركها كل من المستوطنين والفرنسيين وقد واجهته آنذاك الحكومة الجزائرية بإصدار الأمر 20-62 المؤرخ في 23-10-1962 والذي يهدف إلى تسيير وتنظيم الممتلكات السكنية والعقارية التي تركها المستعمر.

4.4. التحضر ما بعد الاستقلال:

عرفت المدن الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا عديد المراحل التاريخية من تزايد السكان في المناطق الحضرية وهذا كان نتيجة عديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى ارتفاع عدد السكان في المدن والحوضر الكبرى منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما لعبت دورا هاما في الامتداد والنمو الحضري

للأنسجة الحضرية للمدن في الجزائر والتي زادت من رهانات التنمية المستدامة، ولعل الأسطر القادمة ستساعد القارئ من فهم واستيعاب كرونولوجيا التحضر في الجزائر بعد الاستقلال، وعليه:

أ- المرحلة 1962-1977

بعد مرحلة حرب التحرير وغداة الاستقلال إلى غاية 1966 تطور حجم السكان الحضر من 2158000 سنة 1954 إلى 3778000 سنة 1966 كما بلغ متوسط معدل النمو الحضري 4,8% وبلغت درجة التحضر ما يقارب 31,43% في حين تطورت نسبة سكان الحضر من 25,05% سنة 1954 إلى 31,43% (Malki , 2016, p. 19)، أما من سنة 1966 إلى غاية سنة 1977 فقد زاد معدل التحضر ب 8,02% أي من 31,43% إلى 39,45% فيما ارتفع معدل سكان الحضر من 3778000 إلى 6687000 أي ما مقداره 2909000 ساكن في المناطق الحضرية عبر الوطن. (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 83).

تدل الأرقام على أن الجزائر منذ سنة 1966 عرفت ارتفاعا ونموا ملحوظا في سكان الحضر وذلك نتيجة عامل التوسع لدى الأفراد والاستحواذ على الممتلكات التي تركها المستعمر هذا ما شكل نوعا من التحفيز وعامل جذب للسكان إلى المناطق الحضرية بطريقة غير مباشرة وغير مقصودة من طرف الحكومة الجزائرية آنذاك حيث عرفت مجموعة من المدن هجرات كبرى من الريف نحوها خصوصا الحواضر الكبرى كالجزائر العاصمة وهران تلمسان قسنطينة عنابة وباقي المدن، نعم غير مقصودة لأنها كانت له آثار وانعكاسات جانبية كبرى على المجال والفضاء الحضري بصفة خاصة ما بعد سنة 1977 حيث ساهمت هذه العوامل وخصوصا الاستقرار الذي عرفته بعد حرب التحرير في ارتفاع متوسط معدل النمو السكاني 5,33% في المنطقة الحضرية و 2,01% في المنطقة الريفية أيضا تطور عدد السكان من 12,09 مليون سنة 1966 إلى 16,06 مليون سنة 1977 (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85).

كل هذه الأرقام والمؤشرات الديمغرافية أعلاه أدت إلى زيادة الرهانات الحضرية للمجال الحضري الجزائري وما انعكس منها من مشكلات اجتماعية ما تزال لغاية اليوم وهذا ما سنتطرق له في باقي الأسطر القادمة وباقي المراحل التاريخية.

المرحلة 1977- 1987

بعد مرحلة عشرية من التحفيز على التحضر غير المقصود والذي لم تستعد له السلطات الجزائرية آنذاك واصلت الدولة استقبال أعداد كبيرة من السكان في المدن سواء عن طريق الهجرة من الأرياف نحو المدن أو عن طريق زيادة معدلات النمو الطبيعي وهذا كانت نتيجة التوجه الاقتصادي للدولة آنذاك نحو قطاع الصناعة مطلع السبعينات ونحو السياسة الاشتراكية والتي ترجمت في إقامة مصانع ومناطق صناعية (Zones Industrielles) ومناطق النشاطات (Zones d'activité) عبر مختلف الولايات الوطنية وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد حيث نشأت بذلك عديد المصانع كمركب البتروكيمياة وتمييع الغاز في سكيكدة ومركب الحديد والصلب بعناية أيضا المنطقة الصناعية بوهران تحديدا في أرزيو، ومع هذه الحركية في التصنيع ظهرت عديد المشاكل الاجتماعية والبيئية خصوصا من الناحية العقارية وذلك من خلال التوجه نحو إنشاء القرى الاشتراكية والتي شيدت على أراضي فلاحية زراعية وهذا قصد توقيف نزيف الهجرة من الأرياف نحو المدن والتخطيط للهجرة العكسية من المدن نحو الأرياف، فقد شيدت أكثر من 750 قرية اشتراكية على المستوى الوطني (زناتي، 2015، صفحة 56)، إلا أن هذه السياسة من التوجه إلى إقامة مشاريع في المناطق الريفية لم تقدم نتائج ايجابية مقابل التحفيزات التي تقدمها الحواضر وهذا ما أدى إلى ترك عديد الفلاحين لنشاطهم الريفي والفلاحي، فتشير الأرقام والاحصائيات إلى أن معدل التحضر ارتفع من 39,45% سنة 1977 إلى 49,54% سنة 1987 وارتفع حجم سكان الحضر من 6687000 إلى 11420000 في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي في المناطق الحضرية في الجزائر من 5,33% إلى 5,49% في حين ارتفعت معدلات صافي الهجرة من 40,5% في الفترة 1966-1977 إلى 43,7% في الفترة 1977-1987 (O.N.S Collections Statistiques, 2008, pp. 83-87) وزاد عدد سكان الجزائر من 16,06 مليون إلى 22,71 مليون سنة 1987. (وارزقي، 2016، صفحة 16).

المرحلة 1987-1998

شهدت هذه المرحلة عاملين مهمين وأساسيين في فهم وتحليل وتفسير المؤشرات الحضرية حيث عايشت الجزائر نهاية الثمانينيات مشاكل اجتماعية ترجمت في مختلف الحركات الاحتجاجية وأيضا مرحلة العشرية مطلع التسعينات والتي أدت إلى تذبذبات كبرى في المؤشرات الحضرية، كما شهدت أيضا الجزائر في هذه المرحلة وممتأثرة بالتغير الاقتصادي العالمي وبروز الأحادية القطبية وهذا ما أثر على طبيعة الاقتصاد الجزائري وكان له انعكاسات على مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية وحتى الحضرية منها حيث أصبح لزاما على الجزائر التحول من النظام الاشتراكي في مختلف التعاملات وتبني

نظام السوق وهذا ما انعكس على طبيعة السياسات الحضرية التي تنظم وتسير المجال الحضري من أدوات تهيئة وتعمير تنطلق من منطلقات أيديولوجية اشتراكية إلى أدوات تتبنى النظام الرأسمالي في إدارة المجال الحضري حيث استوجب الانفتاح على السياسات الحضرية وخاصة العقارية منها مما خلف آثار أيكولوجية كبرى ما يزال المجال الحضري الجزائري يعاني منها إلى غاية الآن من أحياء غير مخططة والتعمير فوق الأراضي الفلاحية وظهور أزمة الحاجات الاجتماعية وكل هذا كان ضمن الظروف الأمنية التي عرفتھا الجزائر في تلك الفترة.

حيث تشير المؤشرات الديمغرافية والحضرية إلى تسجيل انخفاض فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي في المناطق الحضرية من 5,49% في الفترة 1977-1987 إلى 3,58% في الفترة 1987-1998 وأيضاً انخفضت معدلات صافي الهجرة نحو الحضر من 43,7% إلى 40,7% (O.N.S, Collections Statistiques, 2008, p. 85) وأيضاً ارتفاع طفيف في عدد السكان من 22,71 مليون إلى 29,7 كما ارتفعت درجة التحضر بما يقارب 8,73% من 49,54% سنة 1987 إلى 58,27% سنة 1998 (وارزقي، 2016، صفحة 16).

شهدت هذه الفترة فوضى حضرية ناتجة عن الانفتاح الاقتصادي غير المدروس والذي كانت له أبعاد عديدة على السياسة الحضرية حيث ارتفعت معدلات الأحياء غير المخططة وشهدت فوضى حضرية وبروز أدوات جديدة في التهيئة والتعمير كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PLAN DIRECTEUR D'AMENAGEMENT ET D'URBANISME (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) Plan .d'occupation des sols

المرحلة 1998-2008

عرفت هذه المرحلة بداية التعافي من آثار الحرب الأهلية الجزائرية وأيضاً مواصلة الإصلاحات الاقتصادية والتي انعكست على مختلف المجالات منها الحضرية حيث ظهرت في توجه التخطيط الحضري وبداية العمل بأدوات حضرية جديدة، حيث سجل الديوان الوطني للإحصائيات ارتفاع في عدد السكان في هذه الفترة قدر بـ 3,8 مليون والذي يمثل من جهة أخرى انخفاضاً في معدل الزيادة الطبيعية من 2,28% في الفترة 1987-1998 إلى 1,66% في الفترة 1998-2008، (زناتي، 2015، صفحة 60) أيضاً تم تسجيل انخفاض في متوسط معدل النمو السنوي للمنطقة الحضرية في الجزائر من 3,58% في الفترة

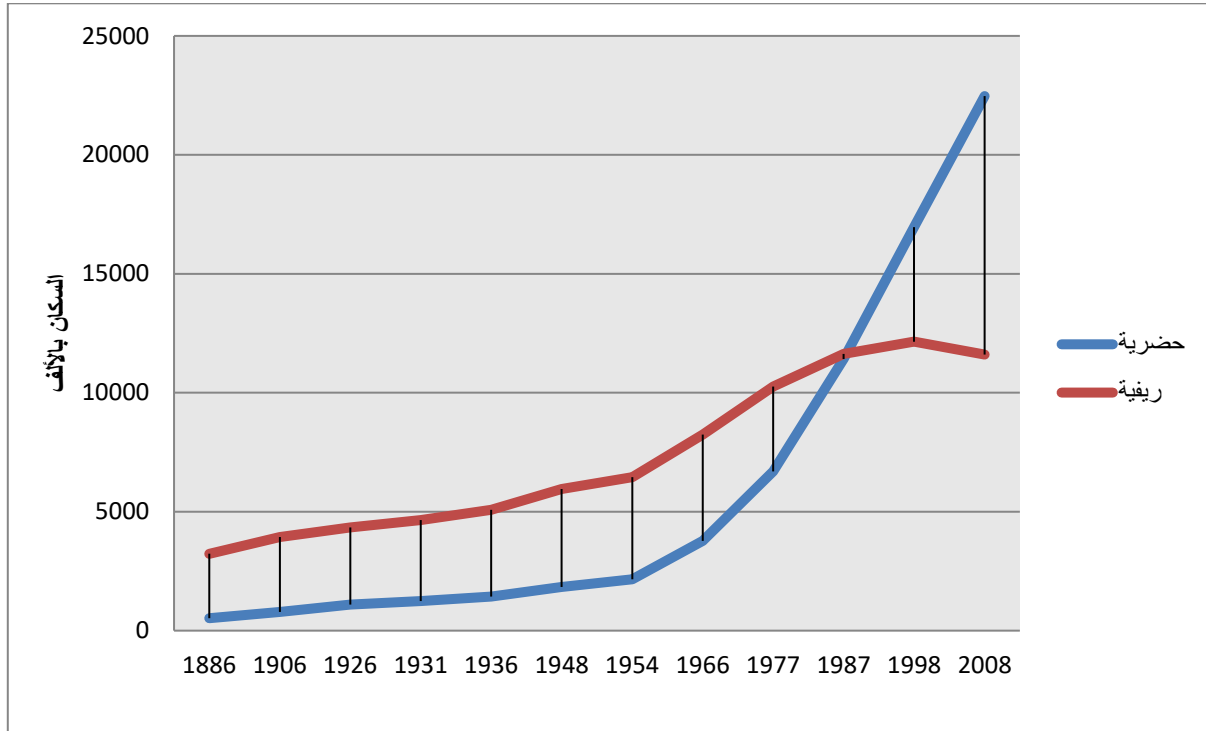
1987-1998 إلى 2.89 % في الفترة 1998-2008 وأيضاً ارتفع عدد سكان الحضر سنة 2008 إلى 22471000 فيما قبله 11609000 ساكن في المنطقة الريفية. (O.N.S Collections, Statistiques, 2008, pp. 83-85) ولعل الجداول والأشكال البيانية التالية توضح تطور مختلف معدلات النمو الحضري.

جدول 7 توزيع سكان الجزائر حسب المناطق حضرية-ريفية للفترة 1886-2008 (الوحدة بالآلاف)

نسبة السكان الحضر %	توزيع السكان بالآلاف حسب المنطقة (حضرية-ريفية)			السنوات
	المجموع	ريفية	حضرية	
13.95 %	3752	3229	523	1886
16.59 %	4721	3938	783	1906
20.21 %	5444	4344	783	1926
21.14 %	5902	4654	1248	1931
21.99 %	6510	5078	1432	1936
23.61 %	7787	5949	1838	1948
25.05 %	8615	6457	2158	1954
31.43 %	12022	8244	3778	1966
39.45 %	16948	10261	6687	1977
49.54 %	23051	11631	11420	1989
58.27 %	29113	12149	16964	1998
65.94 %	34080	11609	22471	2008

المصدر: (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 83).

رسم توضيحي 20 توزيع سكان الجزائر حسب طبيعة المنطقة حضرية-ريفية للفترة 1886-1966 (الوحدة بالآلاف).



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

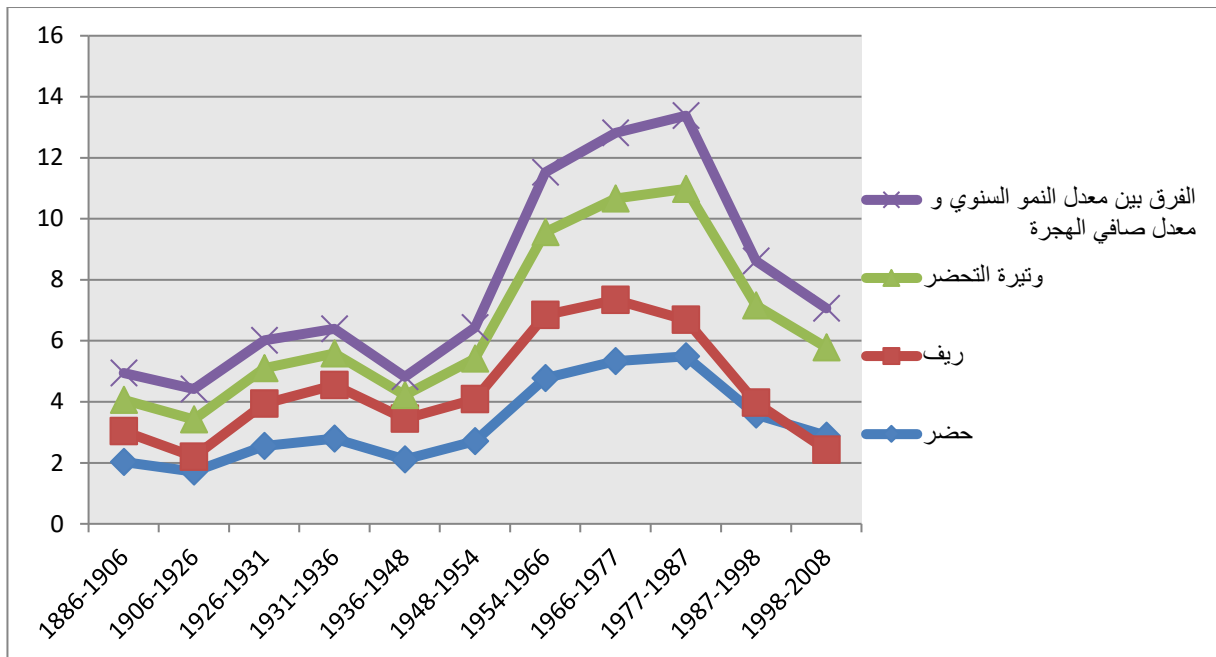
جدول 8 تطور المؤشرات الحضرية في الجزائر للفترة 1886-2008

الفرق بين النمو ومعدل صافي الهجرة %	معدلات صافي الهجرة %	وتيرة التحضر %	متوسط معدل النمو السنوي حسب المنطقة.			المؤشرات السنوات
			المجموع %	ريف %	حضر %	
0,88	43,2	1.03	1.16	1.00	2.03	1906-1886
1,00	58,3	1.22	0.72	0.49	1.71	1926-1906
0,92	36,2	1.16	1.63	1.39	2.55	1931-1926
0,81	29	1.03	1.98	1.76	2.79	1936-1931
0,60	28,5	0.78	1.50	1.33	2.11	1948-1936
1,01	37,3	1.34	1.70	1.37	2.71	1954-1948
1,96	41,1	2.72	2.82	2.06	4.78	1966-1954

2,16	40,5	3.32	3.17	2.01	5.33	1977-1966
2,40	43,7	4.29	3.09	1.20	5.49	1987-1977
1,46	40,7	3.19	2.13	0.39	3.58	1998-1987
1,28	44,3	3.35	1.61	-0.46	2.89	2008-1998

المصدر: (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 85).

رسم توضيحي 21 تطور المؤشرات الحضرية في الجزائر للفترة 1886-2008.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

لعل ما نلاحظه من خلال المعطيات أعلاه المتمثلة في الجدولين والشكلين البيانيين أعلاه أن تطور توزيع السكان في الجزائر في الفترة 1886-2008 مر بخمسة مراحل أساسية والتي كانت نتاج ظروف ومعطيات تاريخية بالدرجة الأولى وأمنية واقتصادية واجتماعية حيث تجسدت الفترة الأولى 1886-1926 وتميزت بارتفاع طفيف ومحسوس في المؤشرات الحضرية كما توضحه المعطيات أعلاه وذلك بسبب الاستقرار الذي شهدته الجزائر خصوصا بعد السيطرة الكلية للإدارة الكولونiale التي استمرت من الفترة 1886-1830 ساهمت هذه الفترة في تعافي مؤشرات التحضر وارتفاعها بشكل بطيء إلى غاية سنة 1926 حيث بدأت وتيرة التحضر بالانخفاض تدريجيا وصولا إلى سنة 1948 وهذا بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية على الجزائر وهجرة شريحة واسعة من الجزائريين للمشاركة في الحرب العالمية الثانية

خصوصا مع قانون التجنيد الاجباري 1914 الذي شرعته الادارة الكولونيلية وفرضته على الجزائريين، أما في الفترة 1948-1966 نلاحظ عودة ارتفاع مؤشرات التحضر ولكن بوتيرة ضعيفة وهذا كان سببه حرب التحرير التي شهدتها الجزائر وأيضا بسبب السياسة الاستعمارية في تهجير سكان القرى والأرياف ووضعهم في المدن ضمن بلديات الأهالي وهي بلديات ذات درجة ثالثة -بلديات الفرنسيين وتتميز بجودة ارقى من ناحية الحياة الحضرية وتوفر الخدمات وبلديات المستوطنين أو كما تسمى بالبلديات المختلطة- وهذا بسبب أن فرنسا كانت ترى أن القرى والمداشر تمثل تهديدا لها بسبب ان سكان الأرياف يقدمون المساعدة للثوار، أما الفترة 1966-1987 حيث ارتفعت وتيرة التحضر بسبب الاستقرار الذي عرفته الجزائر بعد حرب التحرير وظهور سياسة التصنيع في المدن الجزائرية خصوصا المدن الكبرى كعناية العاصمة وهران قسنطينة وأيضا بسبب تحسن المستوى المعيشي للجزائريين في المدن قبل أن تدخل الجزائر في فترة 1987-2008 والتي عاودت فيها مؤشرات التحضر بالانخفاض بسبب الحرب الأهلية في التسعينات لكن سرعان ما عاودت الارتفاع بداية الألفية إلى غاية سنة 2008.

ولعل تطور هذه المؤشرات كانت له انعكاسات مورفولوجية على النسيج الحضري للمدن الجزائرية حيث تشكلت مجموعات من المدن ذات الأحجام المختلفة عبر مختلف الفترات الزمنية التي مرت بها الجزائر فظهرت مدن تتسم بتباين عدد السكان الذين يقطنونها حيث ظهرت مدن ذات حجم 5000 ساكن ومدن 10000 ساكن ومدن 20000 ساكن ومدن 50000 ساكن ومدن 100000 ساكن ومدن يفوق عدد سكانها 100000 ساكن ولعل الجدول أدناه يوضح أعداد التجمعات الحضرية حسب حجمها وفي الفترة الزمنية 1966-2008.

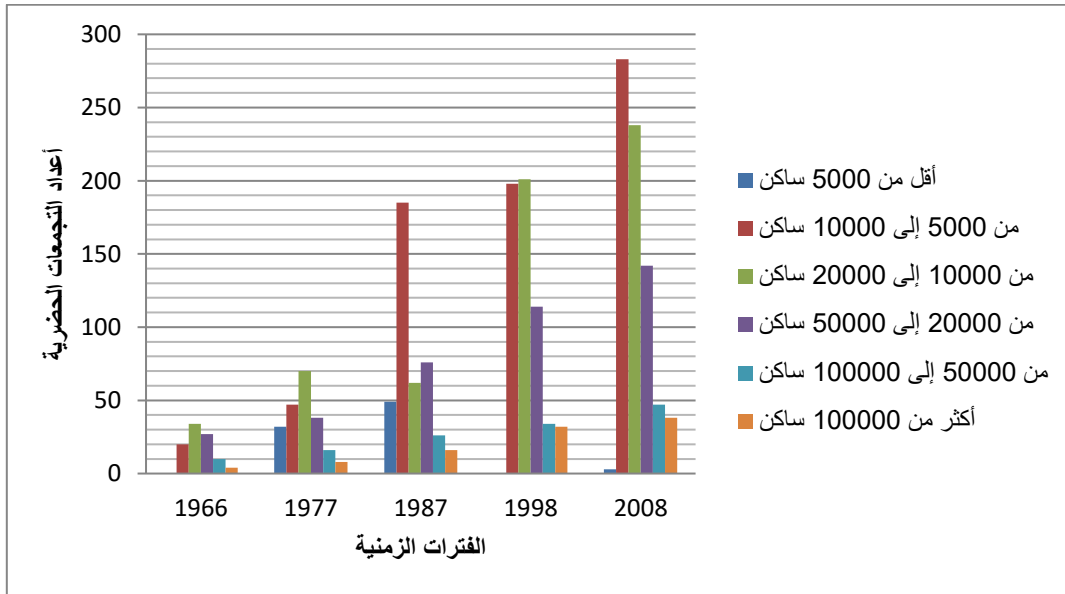
جدول 9 تطور أعداد التجمعات الحضرية حسب الأحجام للفترة 1966-2008

أعداد التجمعات الحضرية حسب السنوات					أحجام التجمعات الحضرية
2008	1998	1987	1977	1966	
3	/	49	32	/	أقل من 5000 ساكن

283	198	185	47	20	من 5000 إلى 10000 ساكن
238	201	62	70	34	من 10000 إلى 20000 ساكن
142	114	76	38	27	من 20000 إلى 50000 ساكن
47	34	26	16	10	من 50000 إلى 100000 ساكن
38	32	16	8	04	أكثر من 100000 ساكن

المصدر: (lekhal, 2003, p. 78; O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 86).

رسم توضيحي 22 تطور أعداد التجمعات الحضرية حسب الأحجام للفترة 1966-2008.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

نلاحظ من خلال كل من الجدول والشكل البياني أعلاه أن أكبر الأنماط التي شهدت تطورات أثرت في مورفولوجية المدن الجزائرية هو نمط حجم من 5000 إلى 10000 ساكن وحجم من 10000 إلى 20000 ساكن وحجم من 50000 إلى 100000 ساكن أما الأنماط التي عرفت تذبذبا في نموها وتطورها هي كل من نمط حجم أقل من 5000 ساكن ونمط حجم أكثر من 100000 ساكن، وربما هذا له دلالات سوسولوجية أن الفرد الجزائري يحاول التخلي عن النمط الريفي الذي لا يتعدى عدد سكانه 5000 ساكن وذلك بسبب قلة الخدمات الاقتصادية والتجارية والفرص التي توفرها المدن وأحجام التجمعات الحضرية فوق 5000 ساكن، أيضا نلاحظ أن نمط التجمع الحضري أكثر من 100000 ساكن شهد تطورا ولكن ليس بالوتيرة العالية، وهذا ما يجعلنا نرى أن الظاهرة الحضرية بخصوصياتها الجزائرية تميل إلى التجمعات المتوسطة والتي عادة نجدها تتمركز في مدن الهضاب العليا وبعض مناطق المدن الساحلية في حين يتمركز حجم المدن التي تفوق 100000 ساكن في المدن الساحلية بطريقة أكثر، وهذا ربما يعود إلى تمركز الصناعات والأنشطة التجارية والاقتصادية في مناطق على حساب الأخرى وهذا ما فسرتة نظرية أقطاب النمو للعالم فرونسوا بيروكس حيث ترى أن الأفراد والتجمعات الحضرية بصفة عامة تتمركز في الأماكن التي تتصف بالحركية والديناميكية حيث أن الأفراد يطمحون دائما إلى تحسين مستواهم المعيشي وهذا ما توفره التجمعات الحضرية الكبرى والمتوسطة على عكس التجمعات الحضرية الصغرى والأرياف.

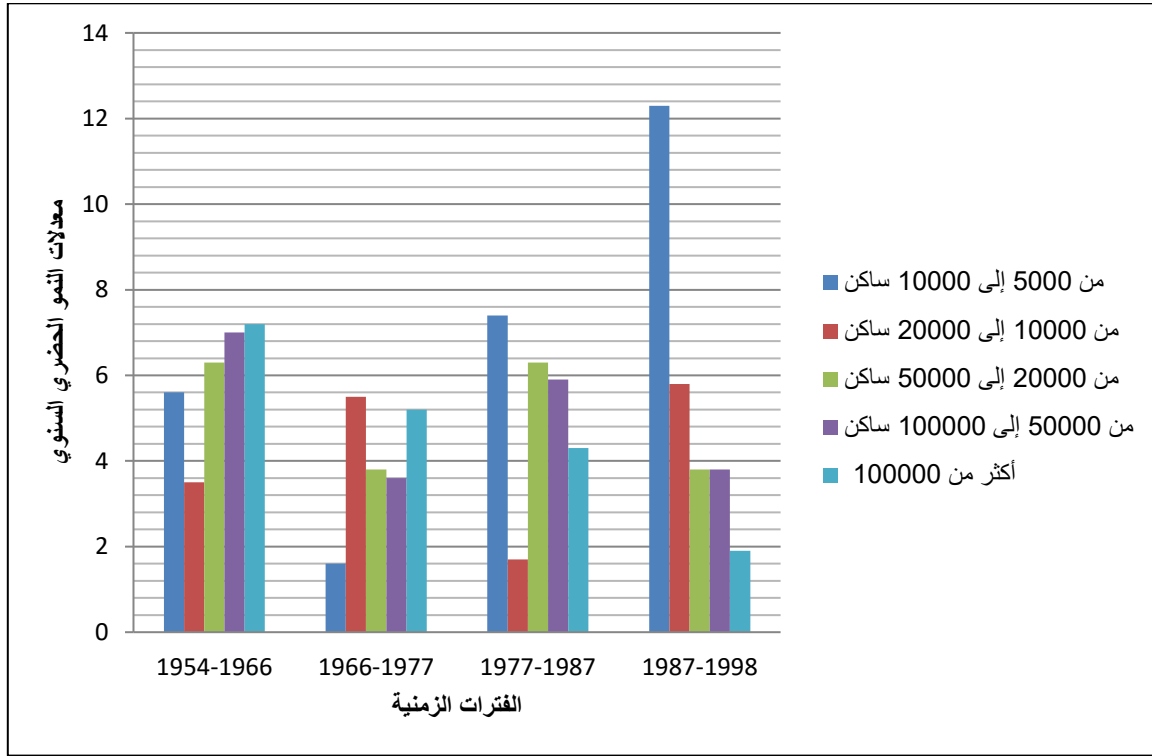
إن مختلف العوامل التي سبق ذكرها اعلاه من تطور معدلات الزيادة السكانية وتطور معدلات الهجرة أدى إلى تطور أعداد سكان المدن على حساب سكان الأرياف والتي شكلت تجمعات حضرية مختلفة الأحجام عبر مختلف المراحل الزمنية، حيث أدت إلى انعكاسات ظهر من خلالها مفهوم دراستنا وهو النمو الحضري في تفاعله مع خصوصيات البيئة الجزائرية، ولعل النمو الحضري في الجزائر بلغ معدلات مرتفعة حسب أحجام التجمعات والجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول 10 تطور معدلات النمو الحضري حسب أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1954-1998

معدل النمو الحضري حسب الفترات الزمنية ب %				أحجام التجمعات الحضرية
1998-1987	1987-1977	1977-1966	1966-1954	
12.3	7.4	1.6	5.6	من 5000 إلى 10000 ساكن
5.8	1.7	5.5	3.5	من 10000 إلى 20000 ساكن
3.8	6.3	3.8	6.3	من 20000 إلى 50000 ساكن
3.8	5.9	3.6	7.0	من 50000 إلى 100000 ساكن
1.9	4.3	5.2	7.2	أكثر من 100000

المصدر: (lekhal, 2003, p. 76).

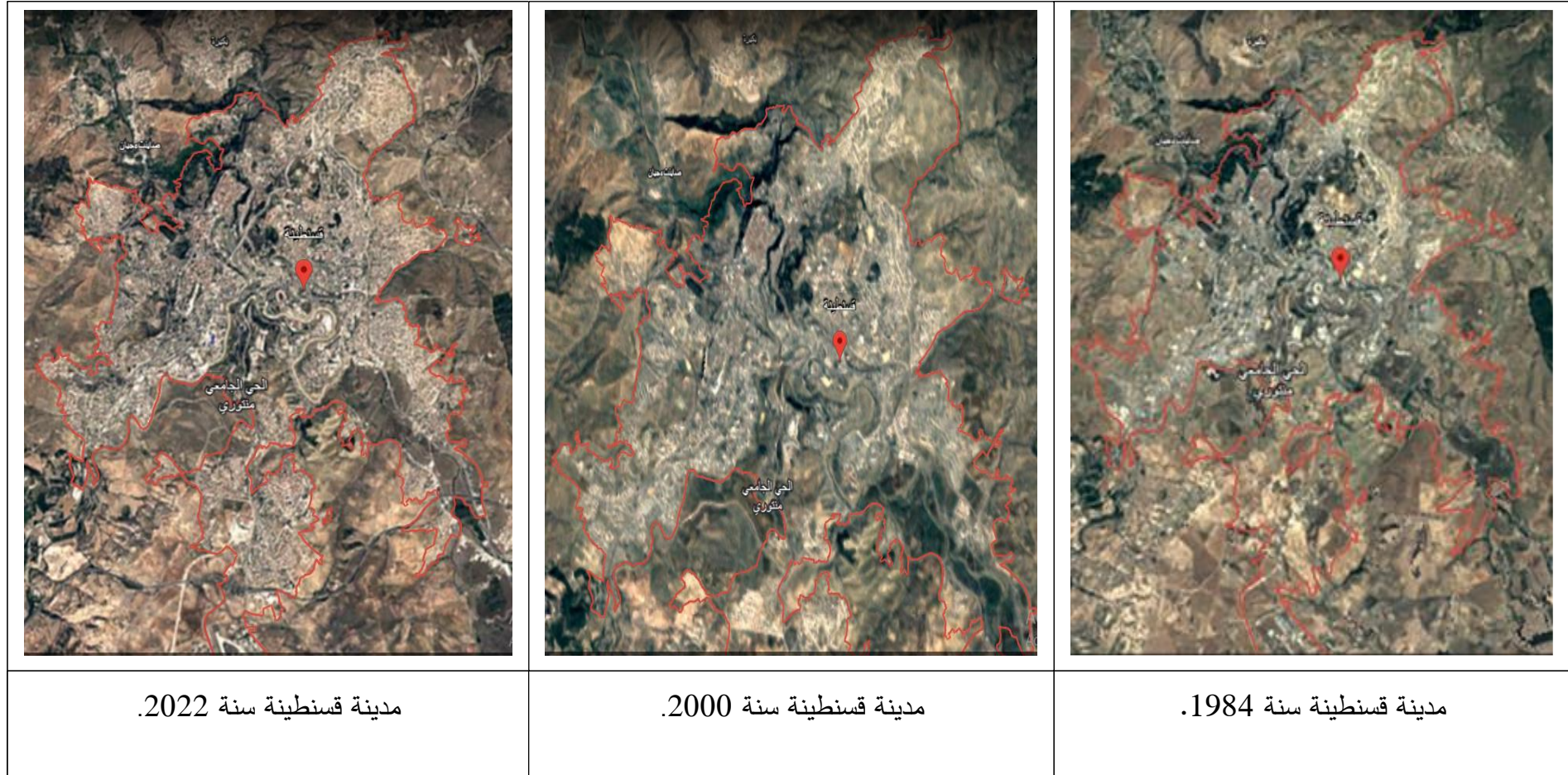
رسم توضيحي 23 تطور معدلات النمو الحضري حسب أحجام التجمعات الحضرية للفترة 1954-1998.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

وانطلاقاً من المعلومات والبيانات المعروضة أعلاه سنحاول اسقاطها على الواقع بصورة أكثر وضوح حيث سنوضح تطور ونمو بعض التجمعات الحضرية والمدن الجزائرية وعلى سبيل المثال لا الحصر (وهران، قسنطينة) من خلال الفترة 1984-2022 كفترة نستدل بها على الواقع الحضري في الجزائر ومدى تطوره وامتداده على المساحات الحضرية، وعليه:

خريطة 5 اتجاهات النمو الحضري لمدينة قسنطينة للفترة 1984-2022.

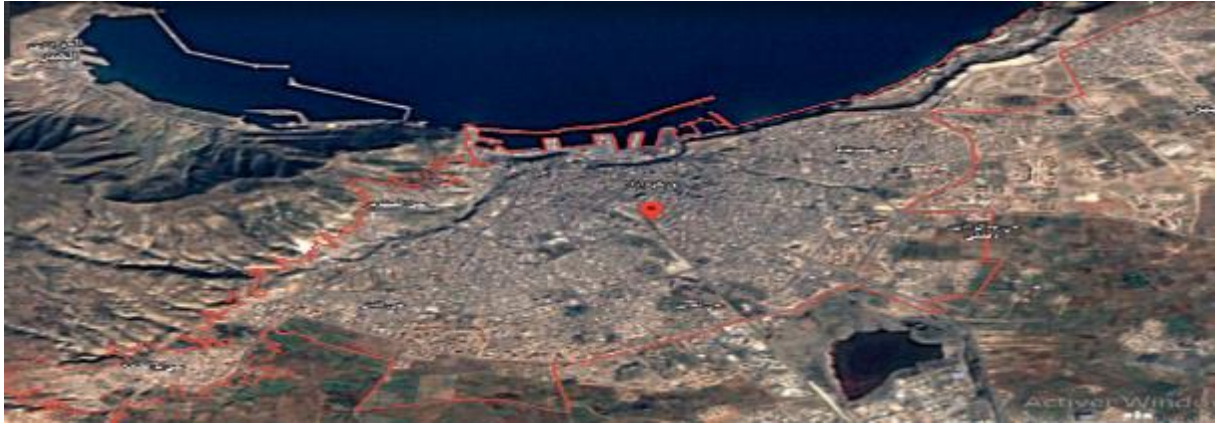


المصدر: (Google Earth, 2022).

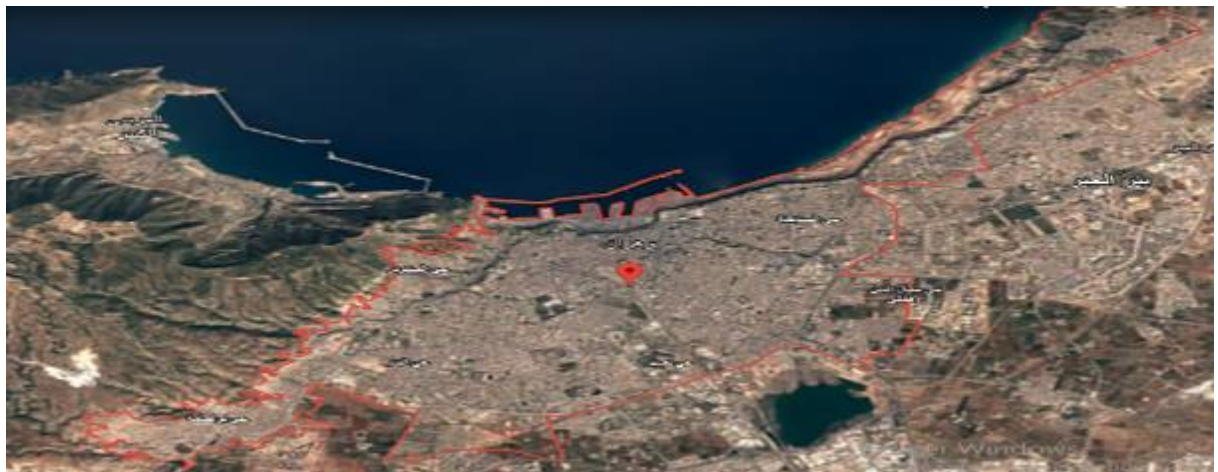
خريطة 6 اتجاهات النمو الحضري لمدينة وهران للفترة 1984-2022.



وهران سنة 1984.



وهران سنة 2000.



وهران سنة 2022.

المصدر: (Google Earth, 2022).

5. النمو الحضري لمدينة خنشلة:

مرت مدينة خنشلة كغيرها من المدن الجزائرية بعدد المراحل التاريخية التي ساهمت في نموها ونمو أقاليمها ونظرا لتعاقب الفترات الزمنية والحضارات على هذه المدينة أدى ذلك إلى تغير مورفولوجيتها وأنسجتها الحضرية بدءاً من المرحلة النوميديّة إلى الرومانية إلى الوندالية إلى البيزنطية إلى المرحلة العربية وثم العثمانية وصولاً إلى المرحلة الفرنسية، فعمل تعاقب هذه الفترات الزمنية على مدينة خنشلة أثر بالشكل المباشر على نموها وامتدادها الحضري ونوعية البناء الحضري فيها.

وإننا في هذه الأسطر أسفله سيقترن تحليلنا لواقع واتجاهات النمو الحضري في مدينة خنشلة بدءاً من المرحلة الاستعمارية الفرنسية وهي المرحلة التي تتوفر فيها مجموعة من المعطيات والبيانات وتعتبر أولى مراحل ظهور مدينة خنشلة بنمطها الحضري الحالي.

ومن هنا تأتي محاولتنا في هذا الفصل لتقديم رؤية تحليلية للنمو الحضري في مدينة خنشلة، معتمدين في ذلك على توضيح مراحل النمو الحضري للمدينة مروراً بأسباب وعوامل النمو الحضري لمدينة خنشلة ووصولاً إلى الرؤية الحالية لمدينة خنشلة من ناحية مخططات التهيئة والتعمير من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU.

1.5. مراحل النمو الحضري لمدينة خنشلة:

كما سبق وذكرنا أعلاه أننا سنقتصر على توضيح مراحل النمو الحضري بدءاً من المرحلة الاستعمار الفرنسي ولهذا:

1.1.5. المرحلة الكولونiale:

تعرضت مدينة خنشلة في بدايات الاستعمار الفرنسي لها أولاً إلى عمليات نزع الملكية العقارية وهو الأمر الذي استغله المستعمر الفرنسي في المجتمع الجزائري عامة ومجتمع الأوراس وخنشلة خاصة حيث أن ملكية العقار في هذا المجتمع لم تكن ملكية فردية ولا توجد أي أوراق ثبوتية أنذاك بحكم أن المجتمع كان مجتمع ريفي بامتياز، وكانت العصبية بالمفهوم الخلدوني هي من تتحكم في ملكية الأرض، وأن ملكية الأرض جماعية لجميع أفراد المجتمع وأن المولود الجديد في هذه المنطقة عند ولادته في عرف وتقاليد هذا المجتمع بحكم بداوته وريفيته فهو يمتلك قطعة أرضية في العقار والأراضي المملوكة للجماعة وأن هذه

القطعة الأرضية غير معلوم مكانها وغير معلومة حدودها وهذا كمنظما كانت تسير به الجماعة في هذه المنطقة يهدف إلى تقوية العصبية لدى الأفراد وخلق رابطة دموية بين الفرد وأرضه وأن ملكية الأرض هي ملكية جماعية والفوائد التي تعود بها الأرض هي فوائد جماعية. (حرمة، 2023).

استغل المستعمر هذه النقطة وطالب الأهالي بأوراق تثبت ملكية الأرض ولأنه لا توجد أوراق ملكية قام بأخذ هذه الأراضي ووضعها تحت وصايتها وتمليكها للمستوطنين والمعمرين والفرنسيين وهنا أصبح صاحب الأرض الأصلي إما مهجرا من اراضيه وإما يعمل خماسا لدى المستوطن أو الفرنسي. (شقرة، 2015).

نتج عن هذه السياسة في مدينة خنشلة تداخل في الأراضي واستحواد المستعمر الفرنسي عليها وهجر أغلب السكان إلى الجبال والمناطق النائية والوعرة التي لا يستعملها المستعمر، إضافة إلى هذا قام المستعمر الفرنسي بعد هذه المرحلة بتحطيم كامل معالم الحياة الحضرية آنذاك التي كان يتميز بها مجتمع الأوراس عموما وخنشلة خصوصا سواء المعالم الثقافية أو الدينية كالمؤسسات التعليمية والمساجد تحضيراً لبداية بناء معالم الحضارة الفرنسية فتشير الأرقام إلى أن سكان مدينة خنشلة ما بين 90% و 95% منهم كان يسكن الجبال بعد عملية نزع الملكية العقارية وتهجير السكان واستمرت هذه المرحلة من 1830 إلى غاية 1847 حيث أن تاريخ 1847 كان تاريخ ظهور أول نواة عمرانية كولونيالية في مدينة خنشلة مسماة بالحي الأوروبي وبلغت مساحة المدينة آنذاك 141 هكتار أي 7.77% من المساحة الاجمالية. (مبروكي، 2017، الصفحات 153-154).

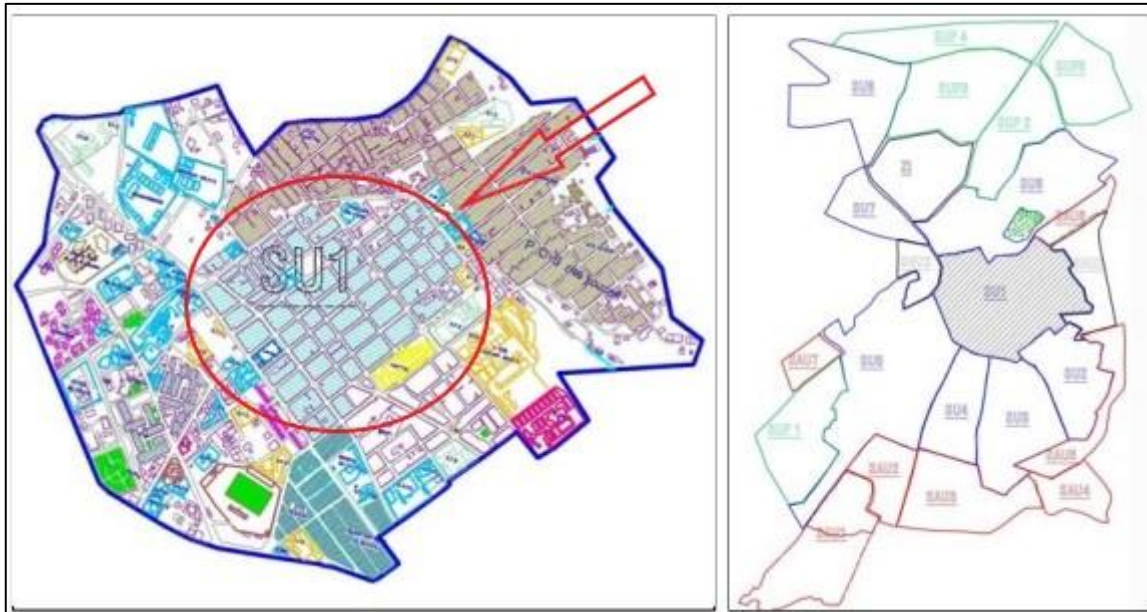
تأسست النواة الكولونيالية سنة 1847 بفعل عامل أساسي وهو الهجرة الأوروبية من المدن الفرنسية ومن مختلف الدول الأوروبية نحو مدينة خنشلة، حيث أن الحي الأوروبي كان يقتصر فقط على السكان الفرنسيين والأوروبيين الهامون فقط وكانت مخصصة للسكان الأوروبيون الذين قاموا ببنائها وفق النمط الفرنسي الأوروبي وتغيرت مورفولوجية النواة الكولونيالية داخل اقليم مدينة خنشلة وأصبحت تعتمد النظام الكولونيالي في التخطيط الحضري حيث أنشأت معظم الأحياء داخل الحي الأوروبي والمسماة حاليا بحي بن باديس وحي بن بولعيد وحي نهج الجزائر تعتمد في نموها على المخطط الشطرنجي ذو الشوارع الواسعة والبنائات المتعامدة والمتناظرة ذات الأسقف المائلة التي كان يسكنها معظم الشخصيات الفرنسية المهمة

ومجموعة من السكان اليهود. (Direction De L' urbanisme Et De La Construction .Khenchela , 2007)

بعد هذه المرحلة جاءت مرحلة الثورة التحريرية إلى غاية سنة 1962 والتي عرفت فيها مدينة خنشلة كم هائل من الهجرة بنوعها حيث كانت الهجرة الخارجية للأفراد هربا من السياسة النقتيل والتهجير التي مارسها الاستعمار وكانت هذه الهجرة لبعض الأفراد الذين يمتلكون وضعا اقتصاديا مريحا، فيما كان نصيب الاهالي الفقراء الذين كانا يسكنون الأرياف والجبالي يتمثل في الهجرة الداخلية نحو مدينة خنشلة، وظهرت في هذه الفترة عدة أحياء نتيجة الهجرة الداخلية نحو مدينة خنشلة بالقرب من النواة الكولونيالية كحي الحسناوي وحي شارل ديغول وحي التكصاص (مبروكي، 2017، صفحة 155).

من هنا بدأت تظهر النواة الثانية لمدينة خنشلة والمسماة بالنواة المختلطة والتي كانت عبارة على مجموعة أحياء فوضوية وغير مخططة جاءت نتيجة التهجير الذي طال الاهالي من الأرياف كونها مناطق يستند عليها الثوار في الحرب ضد الاستعمار الفرنسي وظهر ما يعرف بحي الأمل والذي يعود تسميته الأصلية إلى حي ديغول نسبة إلى مشروع قسنطينة 1958، ظهرت هذه النواة وهي مقسمة إلى أربع قطاعات وهي كالتالي:

خريطة 7 النواة الكولونيالية في مدينة خنشلة.



المصدر: (Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)،

adapté par l'auteur

ما يمكن قراءته واستخلاصه من هذه المرحلة أنها جاءت لتكريس النموذج الحضري الفرنسي حيث شهدت مدينة خنشلة تغييرات مورفولوجية كبرى تمثلت في البداية في نزع الملكية العقارية وبعدها نشوء الحي الأوروبي المسمى حاليا بحي بن باديس وبن بولعيد ونهج الجزائر في مركز المدينة لتأتي بعده مرحلة الثورة التحريرية والهجرة الداخلية للأفراد نحو مدينة خنشلة وظهور الأحياء العشوائية وغير المنظمة كحي الحسناوي وحي ديغول والذي قامت السلطات الجزائرية بتهديمه منذ سنة 2014 في إطار القضاء على السكنات الهشة وأيضا ظهور حي الحقائق ومن هنا ظهرت النواة المختلطة.

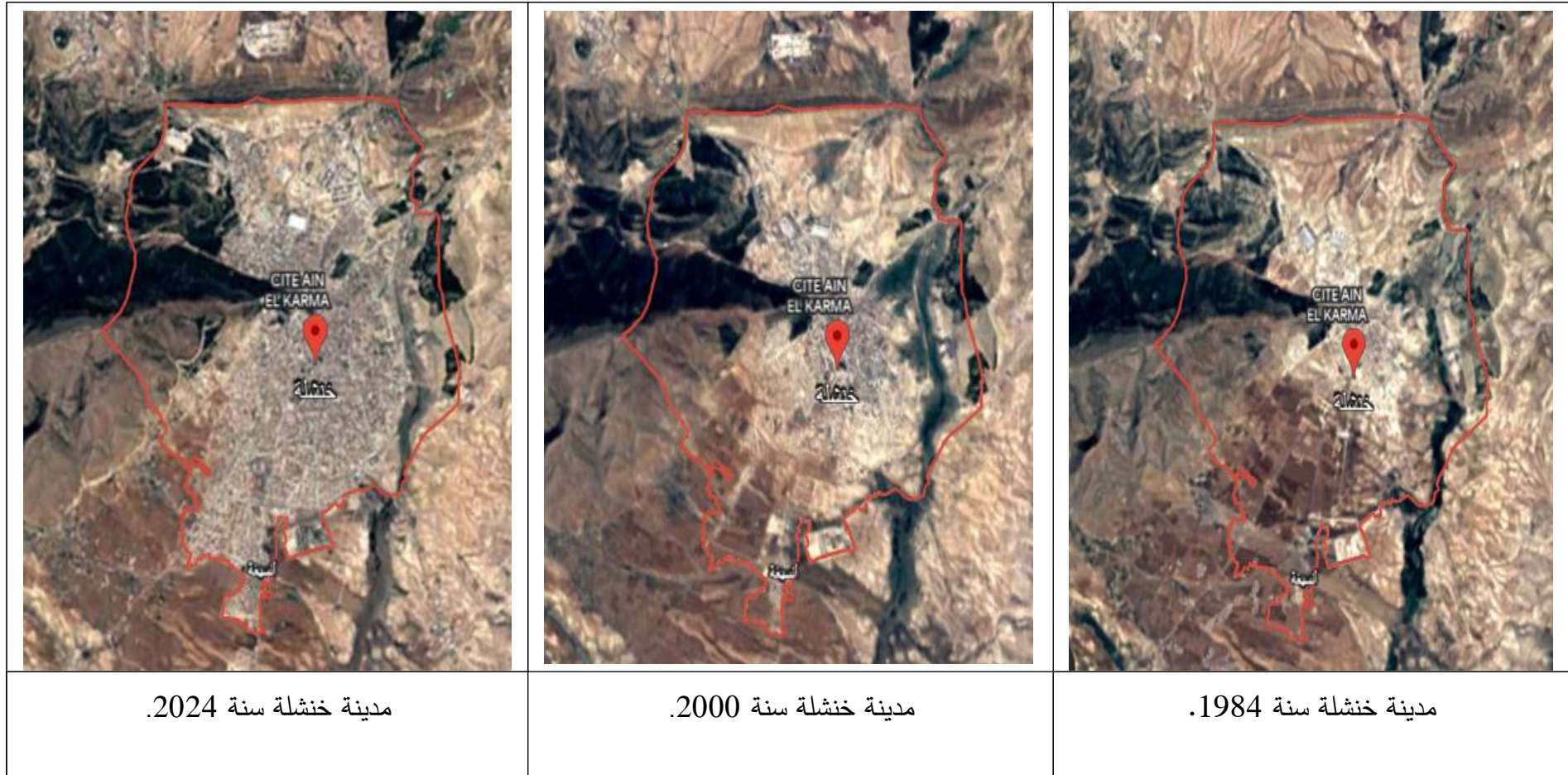
امتزجت المورفولوجية الحضرية للمدينة من خلال حي أوروبي يمتاز بالتنظيم كون أن الإدارة الاستعمارية هي من سهرت على انشاءه وأحياء غير مخططة جاءت الحاجة لظهورها نتيجة التهجير من الأرياف نحو المدن بغية مراقبتهم ووقف الدعم عن الثوار في الأرياف.

2.1.5. مرحلة ما بعد الاستقلال والتوجه الاشتراكي 1962-1989

تأثرت مدينة خنشلة في هذه المرحلة بعاملين أساسيين أديا إلى نمو وامتداد حضري غير كثيرا في مورفولوجية المدينة، ألا وهما ظهور المنطقة الصناعية عام 1975 والتي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات صافي الهجرة حيث أنه وبطبيعة المجتمع في ذلك الوقت الذي كان مجتمعا ريفيا بامتياز وفرص التوجه الصناعي للدولة أدى إلى جذب واستقطاب العديد من سكان القرى والأرياف الداخلية وحتى الولايات المجاورة آنذاك هذا من جهة، أما من جهة أخرى التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي ارتقت من خلاله مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية وتميزت هذه المرحلة بظهور عديد المشاريع التنموية التي استهدفت بالدرجة الأولى اليد العاملة حيث أنه دائما في إطار التوجه الصناعي للدولة منذ السبعينات إلى غاية الثمانينات، ظهرت مجموعة من المصانع الكبرى كمصنع الخشب SNLB ومصنع القماش DRAPERIE/EST ومصنع الأسلحة الخفيفة تابع لوزارة الدفاع ومصنع الباريط ومصنع مواد البناء ومجموعة أخرى من المصانع الخفيفة كمصانع المواد الغذائية (Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya Khenchela, 2019, pp. 26-29)، ساهمت هذه المصانع بشكل كبير في جذب الأفراد إما عن طريق الهجرة والتي كانت العامل الأساسي والرئيسي وإما النمو الطبيعي كعامل ثانوي.

ظهرت من خلال هذه الحركية الاقتصادية والإدارية عبر كل من المنطقة الصناعية والتقسيم الإداري لسنة 1984 عديد التوسعات الحضرية والامتدادات الجغرافية وارتفعت أكثر درجة التحضر في المدينة حيث ظهرت أحياء كحي بوجلبانة (المقبرة الإسلامية) وحي المحطة وحي الحدائق (ماريطو) وحي عين الكرمة حيث تمومت هذه الأحياء بالقرب من النواة المختلطة والتي هي أيضا تمومت بالقرب من النواة الكولونيالية، وأنتجت في النهاية هذه الأحياء طابعا حضريا جديدا اتصف بالهامشية واللاتنظيم والاستحواذ على المجال الحضري والعقاري، ولعل الخرائط أدناه توضح تمدد وتوسع المدينة نتيجة مختلف العوامل التي تم ذكرها.

خريطة 8 اتجاهات النمو الحضري لمدينة خنشلة 1984-2024



المصدر: (Google Earth, 2022).

كما لا يفوتنا التذكير بأهم العوامل التي كانت تنظم العملية الحضرية العملية الحضرية في المرحلة 1962-1989 وهي طبيعة السياسات الحضرية آنذاك والتي كانت تتميز بطابعها المركزي الشمولي الاشتراكي حيث عملت الدولة على احتكار كل المعاملات العقارية والحضرية والتعميرية وتنصيب نفسها الجهة الوحيدة المسؤولة عن التعمير وعن المبادلات والمعاملات العقارية وذلك بهدف منع المضاربة العقارية فأقرت مجموعة من المخططات والقوانين التي تمكنها من تسير الوسط الحضري وهي كالتالي:

1. قانون الاحتياطات العقارية الأمر 26/74 المؤرخ في 1974/02/20 والذي أعطى فيه المشرع الجزائري للبلديات المسؤولية الكاملة في استغلال الأراضي والعقارات الصالحة للبناء وكل أنواع الأراضي آنذاك (مدور، 2012، صفحة 49)، حيث أعطى للبلديات حق احتكار العقار وتجريم كل فعل لبيع وشراء العقار.

2. المخطط العمراني الموجه PUD جاء هذا المخطط لتحديد أوجه النمو الحضري للمدن منها مدينة خنشلة حيث يضع مجموعة العقارات المسموح التعمير بها والعقارات غير المسموح التعمير بها وحمايتها (مدور، 2012، صفحة 19)، جاء هذا المخطط لوضع توجه الحكومة في التعمير وإغلاق كل محاولات التعمير الفردية حيث يرى هذا المخطط أن التعمير الفردي لأفراد المجتمع يتسم باللاتخطيط واللاتوازن من شأنه الاضرار بمورفولوجية المدينة كما يستند هذا المخطط في عمله على أداتين رئيسيتين وهما:

-مناطق الاسكان الحضري الجديدة ZHUN حيث ظهر هذا النموذج في مدينة خنشلة كآلية لتوفير السكن الحضري العمومي ولسد الاحتياجات السكنية للأفراد وأيضا كآلية لتوجيه النمو الحضري للمدينة وللوقوف في وجه النمو الحضري غير المخطط، حيث ظهر من خلال هذا النموذج 1788 سكن في إطار مناطق الاسكان الحضري الجديدة وبرمجة 1919 سكن للبناء وإنشاء 1077 سكن دائما في إطار برنامج مناطق الاسكان الحضري الجديدة. (Direction De L' urbanisme Et De La Construction .Khenchela, 2007)

-التحصيلات السكنية وهي آلية تم اعتمادها في مدينة خنشلة خلال فترة التوجه الاشتراكي للدولة تسعى لتوفير أوعية عقارية صالحة للبناء تتوفر على التوصيل بخطوط الكهرباء والغاز والصرف الصحي

تهدف إلى وقف اشكال التوسع والامتداد الحضري اللاقانوني وغير المخطط، وكأمثلة ظهور التخصيصات السكنية كحي 326 قطعة وإنجاز 13 تجزئة للسكنات الفردية (Direction De L' urbanisme Et .De La Construction Khenchela , 2007).

كنقد يمكن تقديمه لهذه السياسة الحضرية ذو التوجه الاشتراكي أنه فشلت في تحقيق متطلبات السكن والحاجيات الاجتماعية للأفراد مما كانت لها انعكاسات تمثلت في شراء وبيع العقار عرفيا في مدينة خنشلة والبناء في مناطق غير قابلة للتعمير وظهور عدة أحياء لا تحترم قوانين التهيئة والتعمير كحي بوزيان وحي بوزيد...إلخ، كما أنها فشلت في تحديد أوجه النمو الحضري وساهمت بالشكل الكبير في ظهور الأحياء غير المخططة.

2.1.5. مرحلة التوجه الليبرالي الرأسمالي ما بعد 1990.

واصلت مدينة خنشلة في هذه المرحلة النمو حضريا والتوسع على عديد المجالات والعقارات الحضرية خصوصا مع التغير النموذجي في السياسات الحضرية التي كانت تعتمد على أيديولوجية اشتراكية مركزية في تسير أدوات التهيئة والتعمير وفي النمو الحضري لمدينة خنشلة، حيث عرفت مدينة خنشلة في هذه الفترة انفتاحا حضريا على مستوى السياسات الحضرية وخصوصا العقارية منها وهذا ما سنتناوله أدناه:

عرفت الفترة بعد 1990 إلى غاية سنة 2000 ركودا حضريا كان بسبب الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد وشح في تمويل المشاريع التنموية ومشاريع الاحتياجات الاجتماعية الحضرية، إلا أنه وبمجرد التعافي من آثار الحرب الأهلية وتوقفها شهدت مدينة خنشلة حركة حضرية كبيرة توجت بظهور مجموعة من الأحياء الحضرية على مجالات عقارية معتبرة حيث ظهر في الجهة الجنوبية للمدينة حي 1000 سكن كوسيدار وحي 326 قطعة ومجموعة من التخصيصات السكنية كبابار 1 وبابار 2 وحي الكاهنة إضافة إلى 2141 سكن اجتماعي و1442 سكن تطوري و33 سكن تساهمي وظهور عدة مديريات عمومية كمحافظة الغابات والشؤون الدينية، النقل، مقر الولاية، القطب الحضري الجديد في جنوب الولاية¹.

¹ من نتائج مرحلة الاستطلاع الميداني للمصلحة التقنية لبلدية خنشلة

من خلال ما سبق نستنتج أن المدينة نمت حضريا باتجاه الجنوب نحو مدينة أنسيغة والتي اعتبرت تلك العقارات كأراضي صالحة للزراعة وكأراضي غير قابلة للتعمير وفي المخطط الموجه PUD وذلك تمثل في مجموعة عوامل لاسيما القانونية منها وهي كالتالي وسنحاول عرضها أدناه:

-قانون التوجيه العقاري 90-25 حيث أنه وبانفتاح الجزائر على السياسات الحضرية مطلع 1990 بسبب التغير العالمي والتوجه الاقتصادي الجديد انعكس ذلك على الميدان العقاري وأعلنت الجزائر التحول من نظام الاحتياطات العقارية البلدية 26-74 ومن دور المتحكم الرئيسي والمباشر في سوق العقار إلى دور الموجه فقط إلى المناطق القابلة وغير القابلة للتعمير من خلال قانون التوجيه العقاري 90-25 الذي جعل المبادلات العقارية بين الأفراد أمرا قانونيا بعدما كان يقتصر على البلديات والدولة فقط وهو الأمر الذي فتح حرية المعاملات العقارية بين الأفراد، وهذا ما كان له انعكاسات على مختلف مناطق الوطن منها مدينة خنشلة حيث تشير الأرقام أن 837 هكتار فقط كانت معمرة سنة 1987 لتنتقل فيما بعد وتتفجر المعاملات العقارية في مدينة خنشلة بفعل الانفتاح على العقار ومن خلال قانون التوجيه العقاري إلى 1813 هكتار سنة 2001¹.

من هنا بدأ التفكير في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة خنشلة PDAU حيث أنه وفي سنة 2004 تم انجاز المخطط وبدأ التسيير الفعلي للسياسات الحضرية بمرجعية أيديولوجية رأسمالية وبدأ التفكير في أزمة تسمى بأزمة العقار في مدينة خنشلة خصوصا مع الخصوصية التاريخية لموضوع العقار لدى أفراد المجتمع الأوراسي عموما ومجتمع مدينة خنشلة خصوصا حيث يسير العقار في هذه المنطقة وفق اعتبارات عصبية وفق المنظور الخلدوني وأن العقر هو ملكية جماعية لأفراد العرش وليس ملكية فردية ما جعل الأمر صعبا للتعامل معه من طرف الدولة، حيث تثبت الشواهد والمعارف السابقة للطالب ومن خلال مرحلة الاستطلاع الميداني التي قام بها الطالب أن الدولة في بدايات التحول في السياسة الحضرية العقارية واجهت مشاكل كبرى على مستوى ايجاد احتياطات عقارية لوضع مخططات ومشاريع التنمية حيث عارضت مجموعات كبرى من الأيديولوجية السائدة للفكر العروشي منح عقارات للدولة مقابل تعويضات مالية، ودائما نشير أن هذا الوضع كان نتيجة تركيبة اجتماعية تقوم على الحماية والعصبية الخلدونية في جميع المجالات منها المجال العقاري ومن هنا بدأت الدولة في التفكير في ايجاد آليات قانونية عادلة لبعث مشاريع التنمية والتنمية المستدامة فقامت بإصدار قانون 91-11 المؤرخ في 27 أفريل 1991

¹ من نتائج مرحلة الاستطلاع الميداني للمصلحة التقنية لبلدية خنشلة

الذي يتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بنزع الملكية العقارية من أجل المنفعة العامة حيث واصلت إصدار مراسيم تنفيذية متممة لهذا القانون كالمرسوم التنفيذي 93-186 المؤرخ في 27 أوت 1993 والمرسوم التنفيذي رقم 05-248 المؤرخ في 10 أوت 2005، ومن هنا وجدت الجزائر مخرجا لتنفيذ سياساتها التنموية على العقارات المملوكة للأعراس عموما في الجزائر ومدينة خنشلة خصوصا.

واجهت مدينة خنشلة منذ سنة 2004 اشكالية الاحتياطات العقارية وبمطلع سنة 2008 أعلنت المدينة عن نفاذ الاحتياطات العقارية وهو المورد غير القابل للتجدد (Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)، ومن هنا بدأ التفكير في ايجاد احتياطات عقارية لتنفيذ المشاريع التنموية ومواصلة نمو المدينة وتشكلت فكرة التوسع الخارجي والالتحام مع البلديات فكان الالتحام جنوبا مع مدينة أنسيغة ومع مدينة الحامة من ناحية الشمال الشرقي ولم يتم التوسع في الاتجاهات الأخرى نظرا لوجود معوقات طبيعية.

6. أسباب النمو الحضري لمدينة خنشلة:

لا خلاف أن النمو الحضري لأي منطقة في العالم هو نتاج عدة مراحل زمنية وهو دراسة تتبعية لأوجه التوسع والتمدد الحضري على المجالات والأقاليم الحضرية، إن هذا النمو لطالما ارتبط بمجموعة من الأسباب والتي هي نفسها كانت نتاج مجموعة من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية والتاريخية... إلخ.

ومدينة خنشلة إحدى المدن الداخلية الجزائرية تنتمي إلى إقليم الهضاب العليا شرق تأثرت منذ زمن بعيد بمجموعة من الظروف التي أدت إلى نموها الحضري والتي هي عليه الآن ولعل أبرز هذه الأسباب تتمثل في النمو الطبيعي والهجرة الداخلية وحركية التصنيع.

1.6. النمو الطبيعي والهجرة الداخلية:

يقصد بمفهوم النمو الطبيعي ناتج المواليد طرح الوفيات أو بعبارة أخرى الزيادة الطبيعية أما الهجرة الداخلية فهي تحويلات الإقامة للأفراد من مكان ما إلى مكان آخر بهدف الاستقرار وعادة ما يكون ذلك فوق 5 سنوات، وتعتبر كل من الهجرة الداخلية والنمو الطبيعي أحد أهم المؤشرات التي لها دور وتأثير مباشر في نمو المدينة فازدياد السكان والهجرة الداخلية يؤديان مباشرة إلى زيادة الطلب

الإنساني على الحاجيات الاجتماعية كالعقار الحضري وأنماط التوسع والتمدد وتباين أشكاله وأيضا تزايد الطلب على مختلف الموارد الطبيعية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد معدلات التحضر وتوسع الرقعة الجغرافية للنمو الحضري ومنها ازدياد مختلف الرهانات باختلاف مستوياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية...إلخ.

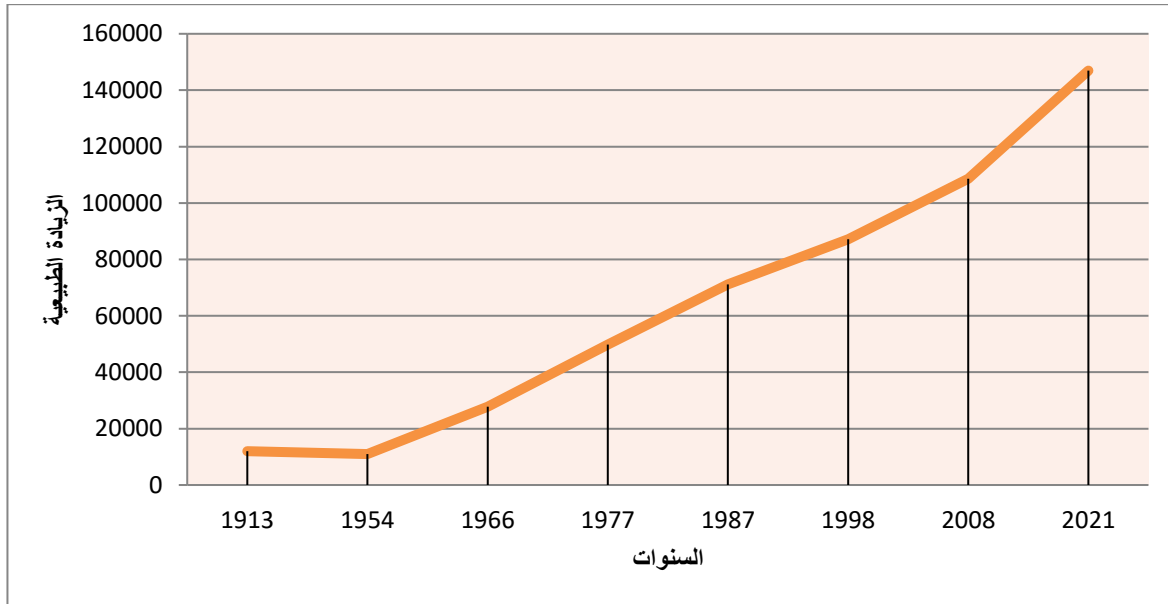
جدول 11 تطور معدلات النمو الطبيعي لمدينة خنشلة للفترة 1913-2021

السنوات	1913	1954	1966	1977	1987	1998	2008	2021
الزيادة الطبيعية	12000	10981	27800	49800	71185	87196	108580	146950
معدل النمو الطبيعي	-	0,02	8,04	4,52	4,72	3,67	1,97	1,6

المصدر: (Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya

.Khenchela, 2019)

رسم توضيحي 24 تطور معدلات النمو الطبيعي لمدينة خنشلة للفترة 1913-2021.



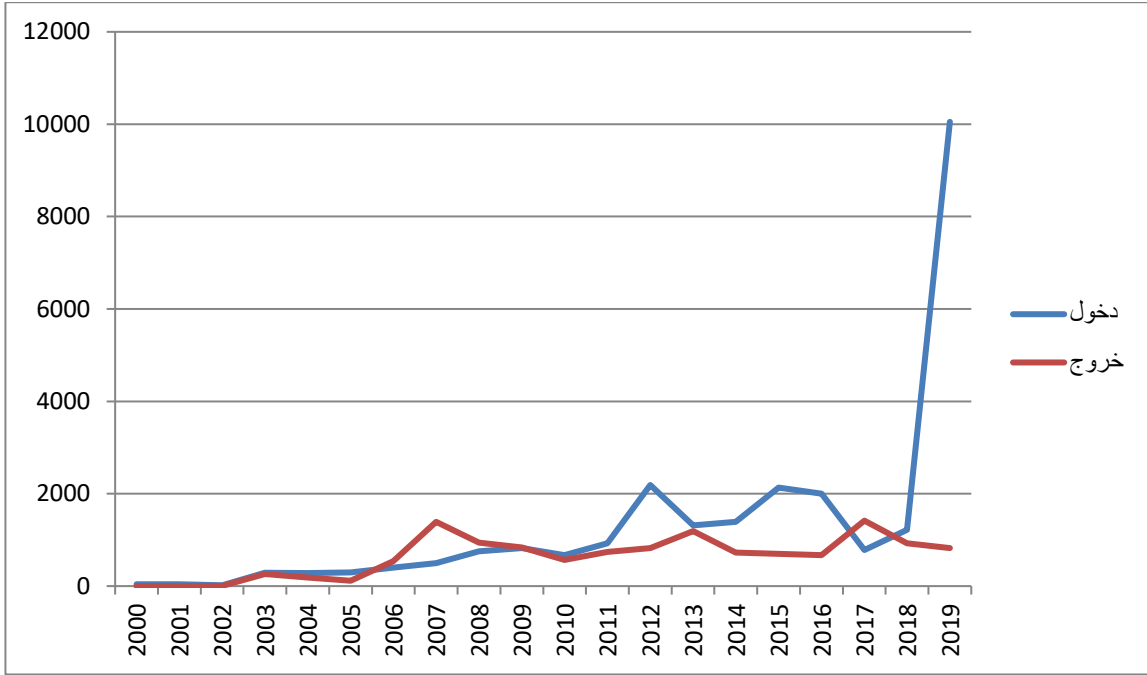
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول.

جدول 12 عدد الأفراد الوافدين والمغادرين من مدينة خنشلة للفترة 2000-2019

المهاجرون		السنوات
خروج	دخول	
00	40	2000
00	39	2001
06	18	2002
259	290	2003
188	283	2004
115	296	2005
537	403	2006
1394	497	2007
944	757	2008
840	821	2009
568	673	2010
739	925	2011
820	2187	2012
1187	1315	2013
727	1394	2014
698	2130	2015
673	2003	2016
1417	783	2017
927	1215	2018
825	10051	2019

المصدر: من نتائج الاستطلاع الميداني لمكتب تحويلات الإقامة والانتخابات لبلدية خنشلة.

رسم توضيحي 25 الأفراد الوافدين والخارجين لمدينة خنشة للفترة 2000-2019.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

يستنتج الباحث من خلال مرحلة الاستطلاع الميداني لبلدية خنشة أن أرقام الوافدين والخارجين لمدينة خنشة لا تعكس الصورة الحقيقية للهجرة الداخلية للمدينة وذلك بسبب أن هذه الأرقام ترتفع مباشرة مع اقتراب المواعيد الانتخابية ولا سيما المحلية منها كون أن الانتخابات المحلية في مدينة خنشة تقوم على الولاء والعرق والقبيلة حيث أن أفراد القبيلة الواحدة أو العرش الواحد والذين يقطنون في بلديات أخرى أو ولايات أخرى يقومون بتغيير محل إقامتهم إدارياً فقط وذلك لمدة لا تتعدى الشهر قصد أن يساعد هذا الفعل والسلوك في فوز مترشح معين تابع لنفس العرش والقبيلة في الاستحقاقات الانتخابية، وأن هذا السلوك لا يمثل ولا يعبر عن الهجرة الداخلية والتي تتعكس عنها ازدياد الطلب على الحاجيات الاجتماعية كالعقار والسكن وباقي الخدمات وتوجهات نمو المدينة وتوسعها حضرياً، لنبقى في هذه الحالة بحاجة لمعطيات تعبر عن حقيقة الهجرة الداخلية وهو الأمر الذي لم نتوصل إليه من خلال مرحلة الاستطلاع الميداني في المديرية المحلية.

إن الغرض من التعرض لمعدلات النمو الطبيعي ومعدلات صافي الهجرة هو توضيح أثرهما في النمو الحضري وهما العاملان الأساسيان في تشكل النمو الحضري والتوسع الجغرافي للمدينة، ولعل العناصر

القادمة ستوضح بشكل أكبر وبطريقة ميدانية أكثر أثر هاذين العاملين في نمو مدينة خنشلة حضريا ومختلف اتجاهاته.

2.6. التصنيع

تمثل الحركية والديناميكية الصناعية والاقتصادية أحد أهم العوامل الثانوية في النمو الحضري وذلك عن طريق التحفيز المباشر لعملية الهجرة الداخلية، وكما هو معلوم أن التصنيع والنمو الحضري هما خطان وعاملان أساسيان في وجود الأول يوجد الثاني والعكس صحيح، والتصنيع في مدينة خنشلة بلغ مستويات ووتيرة معتبرة مطلع السبعينيات مع توجه الدولة نحو الصناعات الثقيلة والخفيفة وخلق المناطق الصناعية فظهرت في مدينة خنشلة منطقة صناعية سنة 1975 ومجموعة من مناطق النشاطات في البلديات المحيطة بمدينة خنشلة والتي احتوت على كم معتبر من مختلف الأنشطة الصناعية والتي حفزت على الهجرة الداخلية والتي بدورها أثرت على النمو الحضري للمدينة وعلى اتجاهاته .

وكما هو معروف أن قطاع الصناعة ينقسم على قسمين القسم الأول متعلق بالصناعة المنجمية والاستخراجية لمختلف الثروات أم القسم الثاني فهو متعلق بمختلف الأنشطة الصناعية الأخرى، ولعل الجداول التالية توضح حجم الحركية الصناعية التي خلقت مناصب عمل دائمة ساهمت في تحفيز الهجرة الداخلية والتي أثرت بدورها على النمو الحضري، وعليه:

1-الصناعة المنجمية:

جدول 13 مختلف المعلومات عن الأنشطة المنجمية بولاية خنشلة

عدد العمال	طاقة الانتاج في السنة	وحدة القياس	نوعية المنجم
180	40000	الطن	الباريط
106	40000	متر مكعب	17 محجرة
78	130000	الطن	الصلصال
معلومات غير متوفرة	800000	الطن	الجبس

المصدر: Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya

(Khenchela, 2019).

2- الأنشطة الصناعية:

جدول 14 مختلف الأنشطة الصناعية بمدينة خنشلة

العمال	عدد وحدات الانتاج	متوسط الانتاج	المنتجات الرئيسية	المصنع
270	معلومات غير متوفرة	2533376 وحدة	أقمشة. ملابس واقية	Draperie /Est
63	معلومات غير متوفرة	600000 وحدة	مختلف المعدات الكهربائية	مصنع الكهرباء
465	معلومات غير متوفرة	81350 طن	تحويل الخشب	الشركة الجهوية للهندسة الريفية
362	10	معلومات غير متوفرة	صناعات غذائية	شركات صناعة الأحذية
18	02	معلومات غير متوفرة	صناعات ميكانيكية	
54	02	معلومات غير متوفرة	صناعة البلاستيك. تحويل منتجات البلاستيك	تحويل البلاستيك
260	03	معلومات غير متوفرة	صناعة أجر البناء والقرميد الأحمر	مواد البناء
1492	المجموع			

المصدر: (Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya

.Khenchela, 2019)

جدول 15 نوعية المناطق (مناطق صناعية- مناطق نشاطات) المتوفرة بولاية خنشلة

البلدية	نوع المنطقة	عدد المناطق
خنشلة	منطقة صناعية	01
بغاي	منطقة نشاطات	02
عين الطويلة	منطقة نشاطات	02
متوسة	منطقة نشاطات	01
المحمل	منطقة نشاطات	02
قايس	منطقة نشاطات	01
بابار	منطقة نشاطات	02
قايس	منطقة نشاطات	01

المصدر: (Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya :

.Khenchela, 2019)

7. تحليل سوسيوولوجي للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير خنشلة PDAU:

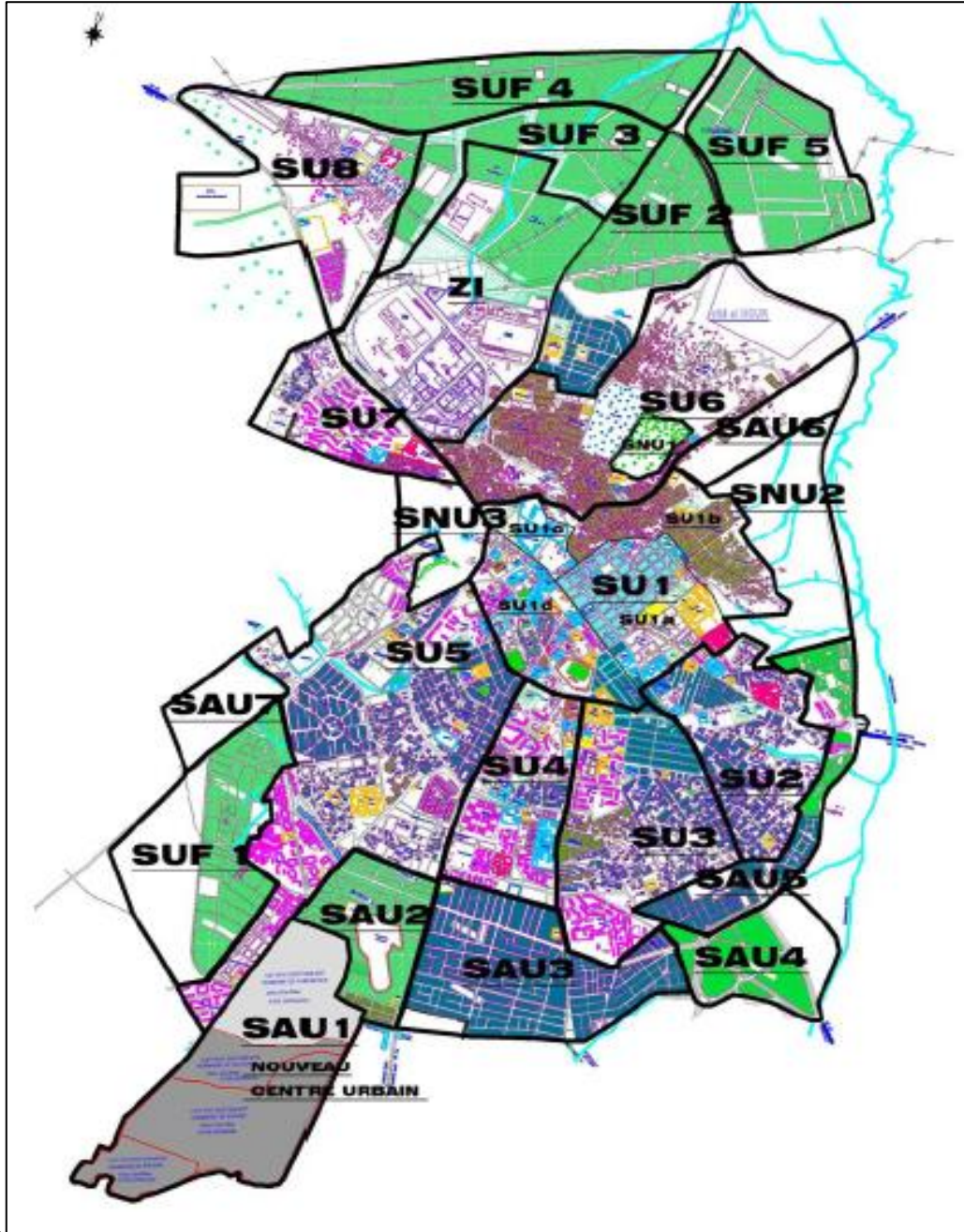
بعد عام 1989 عرفت السياسة الحضرية والعمرانية في الجزائر عديد التحولات الجوهرية حيث انتقلت من النظام المركزي في التسيير والتخطيط الحضري إلى النظام الرأسمالي والانفتاح على السياسة الحضرية بمختلف جوانبها منها العقارية أيضا، فاعتمدت الجزائر على مجموعة أدوات كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS بعدما كانت تعتمد قبل 1990 على أدوات حضرية تؤصل للنظام المركزي واحتكار التسيير والتخطيط الحضريين كالمخطط الموجه PUD.

انعكست القرارات السياسية الوطنية في المجال الحضري على أغلب المناطق والأقاليم منها مدينة خنشلة فتم اعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير خنشلة PDAU والذي يمثل مخطط استشرافي وموجه للمناطق الواجب التعمير فيها كما يحمي مناطق الارتفاق والمحميات والغابات والتي تعتبر مناطق غير قابلة للتعمير، كما يعمل هذا المخطط على رسم السياسة الحضرية لمدينة خنشلة لمدة عشرين سنة ويتم اعتماده كسياسة استشرافية على الأمدين القريب والبعيد ويهدف أيضا إلى رسم صورة مجالية منتظمة تحمي الاقليم وفي نفس الوقت تساعد على تطويره حضريا.

ينقسم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU خنشة إلى أربع قطاعات رئيسية وهي كالتالي:

القطاعات غير القابلة للتعمير والقطاعات المعمرة وقطاعات قابلة للتعمير وقطاعات التعمير المستقبلي وهذه تنقسم إلى صنفين قطاعات للتعمير على الأمد القريب في حدود 5 إلى 10 سنوات وقطاعات للتعمير على الأمد البعيد في حدود 20 سنة، وعليه سنقوم باستعراض مختلف هذه المناطق المكونة لإقليم مدينة خنشة، والهدف من عرضها هو الوصول في النهاية إلى تحليل سوسيو لوجي يمكننا من فهم الطرق والاتجاهات التي اتخذتها مدينة خنشة في نموها الحضري، وعليه:

خريطة 9 أنواع القطاعات الحضرية في مدينة خنشلة.



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)

1.7. القطاعات غير القابلة للتعمير: Les secteurs non urbanisables

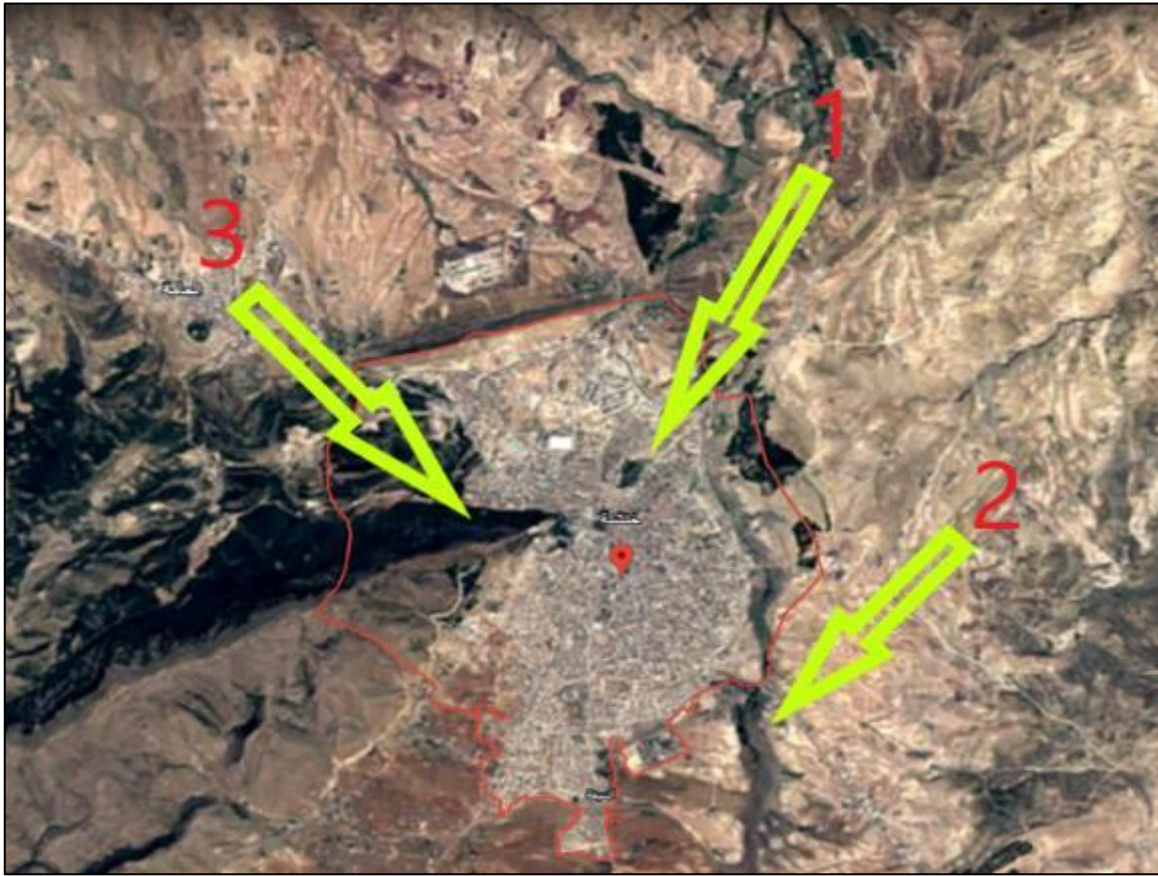
وهي قطاعات ومناطق تتكفل الدولة بحمايتها من خطر التوسع العمراني بشقيه المخطط أو غير المخطط وتمثل هذه القطاعات مجموع مناطق الغابات والثروة الغابية والمناطق والأراضي الفلاحية والتي

تعتبر أراضي للزراعة يتوجب على المخطط حمايتها أيضا مناطق الارتفاق العمومي والمقصود بها الأراضي التي يمر تحتها خطوط الغاز وخطوط الأنترنيت وخطوط الكهرباء ذات التيار العالي، كذلك المناطق الأثرية، أيضا الأراضي التي تمر عليها الوديان أو قنوات الصرف الصحي أو الأراضي المخصصة للمقابر.

وتحتوي مدينة خنشلة على ثلاث مناطق غير قابلة للتعمير تحد من امكانيات وخيارات النمو

الحضري وهي موضحة كالتالي:

خريطة 10 المناطق غير القابلة للتعمير في مدينة خنشلة.



المصدر: من إنجاز الباحث الاعتماد على كل من مخطط PDAU وخرائط جوجل إيرث.

-حيث تمثل العلامة رقم (1) في الخريطة أعلاه مقبرة عمومية وتسمى مقبرة بوجلبانة وهي أحد المناطق غير القابلة للتعمير بمساحة 10 هكتار.

-وتمثل العلامة رقم (2) في الخريطة أعلاه أحد المعوقات الطبيعية للتوسع العمراني لمدينة خنشلة من الناحية الشرقية وهو واد بوغقال (واد مخصص للصرف الصحي) بمساحة 61 هكتار.

-أما العلامة رقم (3) في الخريطة وتمثل منطقة غابية وهي منطقة محمية وغير قابلة للتعمير وتحد من التوسع والنمو الحضري للمدينة من الجهة الغربية بمساحة 25 هكتار.



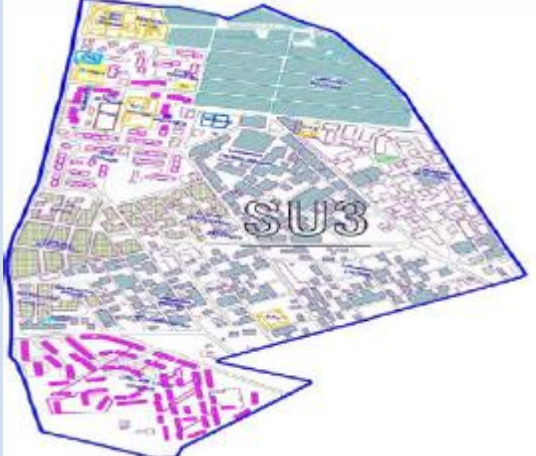
نستخلص مما سبق أن مدينة خنشلة تحتوي على ثلاثة مناطق غير قابلة للتعمير تحد من خيارات التوسع والنمو الحضري لها وهي عبارة على مقبرة عمومية وواد مخصص للصرف الصحي من الناحية الشرقية ومساحات غابية من الناحية الغربية، وحتى نوضح أكثر أن المقبرة العمومية الموضحة في الشكل أعلاه لا تؤثر على اتجاهات النمو الحضري بقدر ما يؤثر كل من واد بوغقال والمساحات الغابية وهذا ما يعني تقلص خيارات النمو والتمدد الحضري وبقاء خيارات النمو الحضري مقتصرة على الجهة الشمالية والجهة الجنوبية فقط.




2.7. القطاعات المعمرة: (SU) Les Secteurs Urbanisés


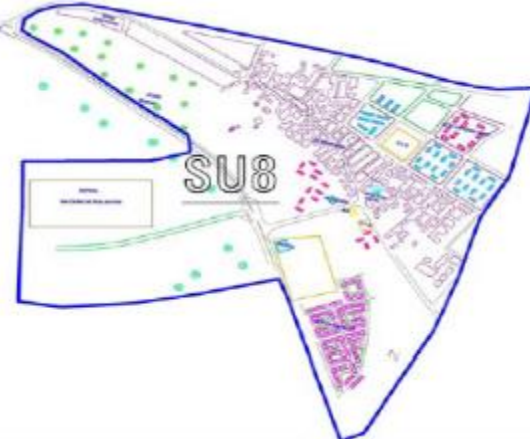

وهي القطاعات التي تم تعميمها نهائيا والتي استهلكت مجالات عقارية معينة نمت من خلالها المدينة، حيث تحتوي مدينة خنشلة على تسع قطاعات معمرة نهائيا في سنة 2004 بمساحة 1014.5 هكتار (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007, pp. 28-36).

جدول 16 القطاعات المعمرة في مدينة خنشلة

رقم القطاع	المساحة (بالهكتار)	طبيعة القطاع	التجهيزات التي يتوفر عليها القطاع	درجة الكثافة السكانية
------------	--------------------	--------------	-----------------------------------	-----------------------

	<p>-مقر الولاية. -مقر البلدية. -مديرية الأمن والبريد والمواصلات. -مختلف البنوك والفنادق</p>	<p>-اقامات سكنية. -منطقة تجارة خفيفة</p>	<p>180</p>	<p>1</p>
	<p>-مدرسة متوسطة وثانوية. -دار الشباب. -مسجد. -مقبرة مسيحية</p>	<p>-اقامات سكنية</p>	<p>70</p>	<p>2</p>
	<p>-ابتدائيتين وثانوية. -مسجد. -ملعب جوارى</p>	<p>-اقامات سكنية</p>	<p>97.90</p>	<p>3</p>

	<p>-مدرستين -ابتدائيتين و3 -ثانويات. -قاعة رياضة -وملعب. -مختلف المديریات -الولائية</p>	<p>-اقامات -سكنية. -خدمات -خفيفة</p>	<p>60.10</p>	<p>4</p>
	<p>-06 مدارس -ومتوسطة. -مسجدين</p>	<p>-اقامات -سكنية</p>	<p>196.20</p>	<p>5</p>
	<p>-06 ابتدائيات -و3 متوسطات -وثانوية وأحدة. -مسجد</p>	<p>-اقامات -سكنية</p>	<p>144.80</p>	<p>6</p>

	-مدرسة ابتدائية ومتوسطة. -مركز جامعي	-اقامات سكنية	43.50	7
	-مدرسة. -اقامة جامعية. -مستشفى	-اقامات سكنية. -خدمات خفيفة	102	8
	-منطقة صناعية	-خدمات صناعية ثقيلة وخفيفة	120	9

المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007,




.pp. 28-36)





3.7. القطاعات القابلة للتعمير (SAU) Les Secteurs à urbaniser

وهي مناطق يتم دراستها جيوفيزيائيا وطبيعيا وتخصيصها على أساس أنها موجهة للتعمير والبناء، كما تهدف إلى تحديد الأنسجة الحضرية لمدينة وخلق أقطاب تتوفر على أغلب التجهيزات العمومية التي تحتاجها المدينة.

وتحتوي مدينة خنشة على سبعة مناطق قابلة للتعمير بتاريخ 2004 تتوزع أغلبها في الجنوب بينما يقع قطاعين فقط في شرق المدينة بمحاذاة واد بوغقال والذي يعتبر من المناطق غير القابلة للتعمير، ولعل الجدول أدناه يوضح ذلك:

جدول 17 القطاعات القابلة للتعمير بمدينة خنشة آفاق 2024

القطاع	الموقع	المساحة (بالهكتار)	مخصصة لأجل	خريطة توضح القطاع
1	جنوب المدينة	114	- إقامة القطب الحضري. - إقامة 300 سكن	
2	جنوب المدينة ما بين مخطط شغل الأراضي 5 و6	35	- سكنات فردية. - تحصيلات سكنية	
3	جنوب المدينة ما بين مخطط شغل الأراضي 1 و2	104	- سكنات. - ثانوية. - عيادة طبية. - ملعب رياضي	

	-برنامج سكنات جماعية	37	الشرق	4
	-برنامج سكنات جماعية وفردية. -602 وحدة سكنية	45.5	الشرق	5
	-معلومات غير متوفرة	25	الغرب	6
	-معلومات غير متوفرة	25	الغرب	7

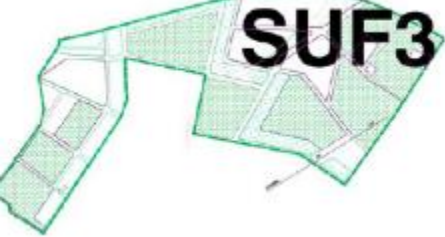
المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007, .pp. 39-44)

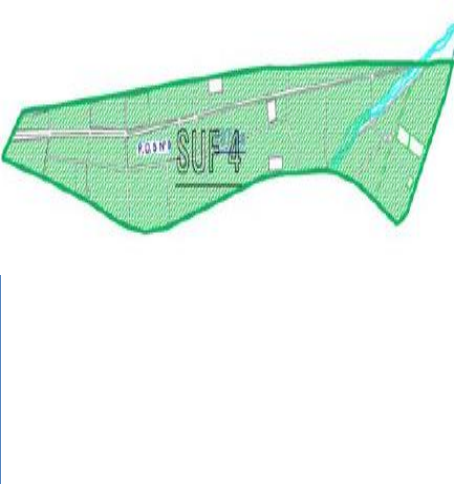
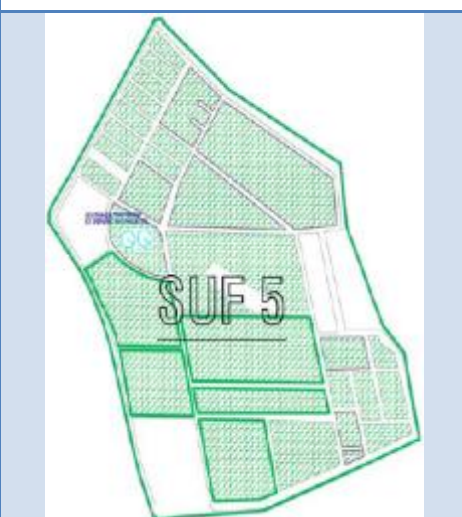
4.7. قطاعات التعمير المستقبلي: (SUF) Les Secteurs d'urbanisation future

وهي قطاعات يتم تحديدها كمناطق لاحتواء احتياجات المدينة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية ويدخل تحديد هذه المناطق في إطار الاستشراق والتخطيط الحضري للنمو وتوسع المدينة، كما

تهدف هذه المناطق إلى توجيه النمو الحضري للمدينة، ومدينة خنشلة كغيرها من المدن الجزائرية تحتوي على خمسة مناطق للتعمير المستقبلي موزعة على مختلف جهات المدينة ولعل الجدول التالي يوضح ذلك، وعليه:

جدول 18 قطاعات التعمير المستقبلي والمشاريع المخصصة انجازها آفاق 2024

القطاع	المساحة (بالهكتار)	موقع القطاع	مخصص لأجل	خريطة توضح القطاع
1	85.60	جنوب المدينة بين مخطط شغل الأراضي 5 و6	-انجاز 1600 سكن فردي وجماعي. -انجاز ابتدائية ومتوسطة وثانوية وملاعب جوارية	
2	75.20	شمال المدينة في مخطط شغل الأراضي 7	-انجاز 3000 وحدة سكنية . -انجاز ثانوية وعيادة طبية وابتدائية وملاعب جوارية	
3	62	شمال المدينة	-تمديد وتوسعة للمنطقة الصناعية	

	<p>-انجاز 1600 وحدة سكنية. -انجاز محطة برية. -انجاز ابتدائية ومتوسطة وملاعب جوارية</p>	<p>شمال المدينة في مخطط شغل الأراضي 9.</p>	<p>80</p>	<p>4</p>
	<p>-انجاز محطة تحلية وتطهير المياه</p>	<p>شمال المدينة</p>	<p>72.40</p>	<p>5</p>

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007, pp. 46-48).

انطلاقاً من عرضنا أعلاه والموضح في مجموعة الجداول التي تتناول مختلف القطاعات الحضرية لمدينة خنشلة وكيفية تشكلها زمنياً (قطاعات معمورة SU، قطاعات قابلة للتعمير SAU، قطاعات غير قابلة للتعمير SNU، قطاعات التعمير المستقبلي SUF) نستنتج مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

- 1- أغلب القطاعات المبرمجة للتعمير تحتوي على كم هائل من البرامج السكنية وهو الأمر الذي يعكس كمية الحاجة والطلب في هذه المدينة حول السكن حيث تمثلت مشاريع قطاع السكن في 1600 وحدة سكنية إضافة إلى كل من 300 و 602 و 3000 و 1600 وحدة سكنية.
- 2- نقص الخدمات الترفيهية والرياضية والثقافية والاقتصادية في المدينة والتركيز فقط على قطاع الإسكان وهو الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة الحاجيات الاجتماعية في المدينة.

3- توسع المدينة حضريا مر بعدد المراحل التاريخية وكانت الهجرة هي العامل الأساسي والرئيسي المتحكم في عملية النمو الحضري حيث ظهرت عديد الأحياء عبر مختلف المراحل أو الأجيال كأحياء الجيل الأول والمتأثرة بالهجرة الفرنسية والأوروبية منذ سنة 1847 وظهور الحي الأوروبي في مركز مدينة خنشلة حاليا أو كما تسمى بالنواة الكولونيالية والتي تحتوي على مجموعة أحياء اتصفت بالتنظيم والتخطيط الحضري المحكم المعتمد على المخططات الشطرنجية وظهور حي بن باديس وحي نهج الجزائر وحي الثكنة القديمة ومقر البلدية آنذاك وسوق شعبي، في حين ظهرت أحياء أخرى أو يمكن تسميتها بأحياء الجيل الثاني والتي جاءت متأثرة نتيجة الهجرة ابان حرب التحرير حيث ظهرت على أعقابها أحياء كحي شارل ديغول وحي الحسناوي وحي التكصاص لتتواصل عمليات الهجرة إلى غاية السبعينيات وظهور أحياء غير مخططة لكنها تتسم بالتنظيم كحي بوزيان وحي بوزيد، بينما تدفقت أعداد جديدة من الهجرة والتي ظهرت منها أحياء يمكن تسميتها بأحياء الجيل الثالث متأثرة بظهور المنطقة الصناعية 1975 ولاسيما ارتقاء مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية سنة 1984 لتظهر أحياء جديدة اتسمت بالفوضوية واللاتخطيط وهي أحياء بوجلبانة (المقبرة الاسلامية) وحي المحطة وحي الحدائق (ماريطو)، وتظهر فيما بعد في الجهة الجنوبية أحياء كحي بن بولعيد وحي الاوراس وحي بابار 1 وبابار 2 وحي 326 قطعة إضافة إلى القطب الحضري طريق العيزار.

4- أيضا نستنتج ان مدينة خنشلة شهدت فوضى عقارية كبرى خصوصا مع الانغلاق على سوق العقار إبان المرحلة الاشتراكية 1962-1989 حيث شهدت المدينة ظهور عديد الأحياء غير المخططة والفوضوية وما زاد الأمر سوءا هو الانفتاح غير المدروس على سوق العقار ما بعد 1990 وتبني التوجه الرأسمالي في التخطيط والتسيير الحضريين، كل هذا ساهم في تداخل السياسات الحضرية والعقارية والتي انعكس عنها فوضى عقارية وتخطيطية وتآكل للمجال العقاري وبرز الأزمة العقارية.

5- نستنتج أيضا أن مختلف الجداول أعلاه أن النمو الحضري للمدينة اتخذ أسلوبين معينين وهما الأسلوب الدائري أو الحلقي وبعده الأسلوب الخطي أو الطولي وذلك من خلال:

أ- النمو الدائري أو الحلقي تشكل من ثلاث دوائر في نموه وهنا نقترح أكثر من النظريات الايكولوجية لاسيما نظرية الدوائر المتراكزة Contently Zone Theory لأرنست برغس حيث يشرح برغس

أن مدينة شيكاغو نمت من خلال دوائر متراكزة حيث نجد طرحه يقترب إلى حد معين من جال دراستنا وهو مدينة خنشلة في مراحلها الأولى من خلال نموذج الدوائر المتراكزة بطريقة غير قصدية غير مباشرة بداية من النواة الكولونيالية (الحي الأوروبي) والذي تكون بسبب الهجرة الأوروبية منذ سنة 1847 والذي احتوى على مجموعة أحياء تم ذكرها أعلاه وهي (حي بن باديس، حي نهج الجزائر، حي الثكنة العسكرية الاستعمارية القديمة) إضافة إلى مقر البلدية والسوق الشعبية لتأتي بعده الدائرة الثانية والتي يمكننا تسميتها بأحياء الطبقة المتوسطة والتي جاءت أيضا بفعل التهجير القصري الذي مارسته السلطات الفرنسية ضد الأهالي في الأرياف نحو المدن كون الأرياف في تلك المرحلة 1954-1962 كانت تمثل منطقة دعم للمجاهدين حيث نشأت أحياء فوضوية غير منتظمة آنذاك بمحاذاة أحياء النواة الكولونيالية والتي اعتمدت في نموها على النمط الريفي وأدت إلى بروز مظاهر تريف المدينة كون المجتمع آنذاك هو مجتمع ريفي انتقل إلى المدينة بسبب ظروف التهجير حيث ظهرت أحياء كحي شارل ديغول وحي الحساوي ولتأتي فيما بعد في السبعينيات ضمن نفس الدائرة كحي بوزيان وحي بوزيد وهما الحيين اللذان اتصفا بالتنظيم رغم أنهما غير مخططان ولا يخضعان لمعايير البناء والتعمير، ولتظهر فيما بعد الدائرة الأخيرة في النمو الدائري الحضري لمدينة خنشلة متأثرة بعامل الهجرة الذي شهدته المدينة إبان كل من مرحلة التصنيع وظهور المنطقة الصناعية في شمال مدينة خنشلة 1975 ولاسيما الهجرة التي تسبب فيها العامل الإداري سنة 1984 وارتقاء مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية حيث شهدت هجرة داخلية كبيرة ظهرت على إثرها أحياء فوضوية وغير مخططة استحوذت على المجال العقاري والحضري وتمثلت في حي بوجلبانة (المقبرة الإسلامية) حي المحطة، حي الحدائق (ماريطو)، حي النور.

ب- هنا في هذه المرحلة توصلت مدينة خنشلة إلى تحقيق النمو الحضري الدائري عن طريق الدوائر المتراكزة حيث بلغ النمو الحضري أقصى اتجاهاته الشرقية والغربية ليصطدم بعدها بمجموعة من العوائق الطبيعية من الناحية الشرقية واد بوغقال (واد للصرف الصحي) ومن الناحية الغربية المناطق الغابية بداية من جبل الشابور والذي يعتبر منطقة غير قابلة للتعمير ومناطق محمية وهنا توقفت مدينة خنشلة عن النمو الحضري الدائري بفعل المعوقات الطبيعية وبدأت المدينة تعتمد على أسلوب النمو الحضري الخطي أو الطولي نتيجة تشبع الجهات الغربية والشرقية لتتخذ

المدينة من الأسلوب الطولي الشمالي الجنوبي أسلوباً لها في نموها حيث بعد ذلك نمت المدينة وتوسعت نحو الشمال واستهلكت الأراضي الفلاحية وتوسعت فوقها عمرانها وظهرت عدة أحياء سكنية كحي طريق باتنة وحي موسى رداح ولتتواصل فيما بعد المدينة نموها الخطي نحو الجنوب فظهرت عدة تحصينات سكنية وأحياء سكنية كحي بن بولعيد وحي الأوراس وحي بابار 1 وبابار 2 وحي 326 قطعة وكلها كانت فوق أراضي فلاحية وهنا اتسم التعمير بانفجار كبير في النمو واستهلاك الأوعية العقارية الفلاحية كونها أراضي مسطحة وبعيدة عن كل المعوقات الطبيعية أو غير الطبيعية.

6- نستنتج مما سبق أن النمو الحضري لمدينة خنشلة اتسم بأسلوبين وهما أسلوب الدوائر المترابطة وأسلوب النمو الخطي شمال جنوب وأن أغلب أحياء المدينة جاءت نتيجة الهجرة الداخلية مختلفة الأسباب والمراحل التاريخية وأن النمو الحضري للمدينة اتصف باللاتنظيم واللاتخطيط وأن أحد العوامل التي ساهمت بالنم الطولي بشكل كبير هي شبكة الخطوط البرية الوطنية كالتخطيط الوطني رقم 80 والذي يعبر إلى جنوب مدينة خنشلة ويربطها بمدينة بسكرة، والطريق الوطني رقم 88 الذي يربط شمال مدينة خنشلة بمدينة باتنة، في حين لم يستطع الطريق الوطني رقم 32 الذي يقطع مدينة خنشلة ويمر إلى المدن الشرقية المجاورة لها ربطها بالجهة الشرقية وذلك بسبب المعوق الطبيعي (واد بوغقال).

8. خلاصة:

في الختام حاولنا من خلال هذا الفصل التعرض للظاهرة الحضرية عموماً والنمو الحضري خصوصاً حيث كان يهدف الباحث إلى بناء جسر ابستمولوجي بين الظاهرة عالمياً وميدان الدراسة والذي هو مدينة خنشلة مروراً بعلاقة كل من ميدان الدراسة والأقاليم المنتمية لها حيث مررنا بالبعد الوطني للنمو الحضري ثم القاري وتوصلنا إلى أن النمو الحضري هو عبارة على تشكل مجموعة من الأبعاد كالبعد الطبيعي والذي يتكون من عدة مؤشرات كمعدل الوفيات ومعدل المواليد وعادة ما يرمز لهما بمعدل الزيادة الطبيعية والتي تحول فيما بعد إلى معدل النمو الطبيعي فضلاً عن معدل الخصوبة، وأيضاً مؤشر الهجرة ولاسيما الهجرة الداخلية والتي نسعى لقياسها من خلال معدلات صافي الهجرة التي تنشأ من خلال الحركة الطبيعية للأفراد بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

وهذا الأمر ساعد الباحث في اكتشاف بعد آخر يخدم موضوع بحثه وهو البعد المورفولوجي للنمو الحضري والذي يتأثر بصفة مباشرة بالبعد الطبيعي وأن أي تغير أو تحول في البعد الطبيعي يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في مؤشرات البعد المورفولوجي كتطور وتزايد أعداد وأحجام المدن أيضا التغيرات الشكلية والثقافية التي تشهدها المدينة من صراع ثقافي قيمي بين السكان ذوي الخلفيات والتنشئات الاجتماعية المختلفة، كذلك من مؤشرات هذا البعد الامتدادات الجغرافية للنمو الحضري على العقارات الحضرية وما تخلفه تلك التوسعات الحضرية على مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية للجانب التنموي للمدينة أو بعبارة أدق التنمية المستدامة للمدينة وهذا ما سنتطرق له في فصلنا الموالي حيث سنحاول توضيح أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة وكيف للنمو الحضري أن يؤثر عليها.

الفصل الرابع مدخل إلى التنمية المستدامة

محتويات الفصل:

1. تمهيد.
2. التطور الكرونولوجي لمفهوم التنمية المستدامة.
3. مبادئ التنمية المستدامة.
4. أهداف التنمية المستدامة.
5. أبعاد التنمية المستدامة.
 - 1.5. البعد الاجتماعي.
 - 2.5. البعد الأيكولوجي.
 - 3.5. البعد الاقتصادي.
6. رهانات التنمية المستدامة.
 - 1.6. رهان العقار في المدن الجزائرية.
 - 1.1.6 العقار في المرحلة العثمانية.
 - 2.1.6 العقار في المرحلة الكولونيلية الاستعمارية.
 - 3.1.6 العقار في المرحلة الاشتراكية.
 - 4.1.6 العقار في المرحلة الرأسمالية.
 - 2.6. رهان السكن في المدينة الجزائرية.
 - 1.2.6 مرحلة الستينيات.
 - 2.2.6 المرحلة 1970-1990.
 - 3.2.6 مرحلة ما بعد 2000.
 - 3.6. رهان التلوث البيئي في المدن الجزائرية.
7. خلاصة.

الفصل الرابع: مدخل إلى التنمية المستدامة.

1. تمهيد:

شهد العالم خلال القرن الماضي تطورات كبرى على مجموعة من الأصعدة التي تهتم بالإنسان وطريقة تنظيم حياته خصوصا داخل الأطر الحضرية لاسيما المستوى الاجتماعي والاقتصادي والايكولوجي الذي شهد تآكلا كبيرا علة مستوى الموارد غير القابلة للتجدد والتي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأفراد ورفاهيتهم، وهذا ما نهدف إليه من خلال فصلنا هذا حيث سنتطرق إلى توضيح فكرة التنمية المستدامة وعلاقتها ببحثنا إضافة إلى توضيح أهم النقاط التي يقوم عليها بحثنا.

بداية سنحاول التعرض إلى مفهوم التنمية المستدامة وكيفية تطوره وتطور أبعاده ومؤشراته معتمدين في ذلك على العامل الزمني الكرونولوجي بالإضافة إلى تطور الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة، وتوضيح أهم أهداف التنمية المستدامة التي تعمل عليها هيئة الأمم المتحدة عن طريق الخطة الحضرية لآفاق سنة 2030، كذلك سنحاول التعرّيج على خصائص التنمية المستدامة وأهم مبادئها، إضافة إلى إعطاء صورة واضحة لأبعاد التنمية المستدامة والتي تخدم بحثنا بصفة مباشرة، وفي الأخير سنعمل على توضيح أهم عنصر في فصلنا هذا وهو رهانات البعد الايكولوجي للتنمية المستدامة في الجزائر، لنصل فيما بعد إلى خلاصة وتجميع تصور وإطار نظري واسع وشامل يساعدنا في توضيح أثر النمو الحضري على رهانات البعد الأيكولوجي للتنمية المستدامة.

2. التطور الكرونولوجي لمفهوم التنمية المستدامة:

مما لا شك فيه أن مفهوم التنمية قديم قدم الإنسان نفسه فطالما كانت أهم أهداف الإنسان هي التنمية والنمو وتحسين حالته وواقعه على مختلف المستويات الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو بيئية، فهذا الشعور لدى الإنسان الذي ولد سلوكا متزايدا نحو استهلاك الموارد الطبيعية وغير القابلة للتجدد الأمر الذي أثر سلبا على واقع ومستقبل الإنسان، من هنا بدأ الاهتمام بالمفهوم العصري للتنمية وهو الذي يهدف إلى تلبية حاجات واحتياجات الحاضر دون المساس بمستلزمات ومقدرات المستقبل من الموارد الطبيعية وغير القابلة للتجدد، فتشير الكتابات التاريخية إلى أنه في عام 1915 برز اهتمام واسع على احترام الطبيعة والبيئة وذلك بهدف تمكين كل جيل من الاستعادة من الثروات الطبيعية سواء للأجيال الحالية أو الأجيال المستقبلية وكان ذلك من خلال مجهودات اللجنة المحافظة الكندية (معاوية)، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -حالة مدينة بسكرة-، 2016، الصفحات 130-131).

شهدت هذه الفترة أولى بدايات الاهتمام بالمفهوم الواسع للتنمية المستدامة حيث كان يسمى آنذاك باحترام حق الأجيال المستقبلية من الموارد الطبيعية مع تمكين حق الأجيال الحالية من فرصها وحفظها في الموارد الطبيعية.

تنامي وتواصل الاهتمام بمفهوم التنمية والتنمية المستدامة إلى غاية سنة 1923 حيث برزت فكرة في العالم مفادها المحافظة على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية من خلال مؤتمر باريس بفرنسا والذي سمي بالمؤتمر الدولي للمحافظة على الطبيعة (كافي، 2017، صفحة 46).

بعد مرحلة تمكين كل جيل من استعمال واستهلاك الموارد الطبيعية له والمحافظة على استهلاك الأجيال القادمة جاء مؤتمر باريس ليؤكد على فكرة عقلنة الاستهلاك للموارد الطبيعية.

بدأت فكرة التنمية المستدامة تأخذ أبعادا عالمية واهتماما أمميا إلى غاية سنة 1948 من خلال هيئة الأمم المتحدة حيث تم إنشاء منظمة تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وغير القابلة للتجدد وسميت بالاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) (أسعد وطقة، 2021).

جاء بعد هذه المرحلة مرحلة التركيز على التنمية الاقتصادية وألوية الاقتصاد على باقي المجالات الاجتماعية والأيكولوجية وكانت هذه الفترة ممتدة من ستينيات القرن الماضي إلى غاية سبعينياته وهوما

جسده مؤتمر روما ومؤتمر ستوكهولم في سنة 1968 (أسعد وطقة، 2021) ليجد العالم بعد ذلك نفسه أمام تداعيات التركيز على الجانب الاقتصادي وإهمال باقي الجوانب وهو الأمر الذي تداركه مؤتمر ستوكهولم فيما بعد سنة 1972 والذي ركز على التوازن ما بين الأبعاد الثلاثة (اقتصادي، اجتماعي، أيكولوجي) للتنمية المستدامة والاهتمام بالعلاقة ما بين المجالات والأبعاد الثلاث. (معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -حالة مدينة بسكرة-، 2016، صفحة 131؛ عثمان محمد و ابو زنت، 2014).

هنا أدرك العالم ضرورة التوفيق والتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة وأن البعد الاقتصادي صحيح أنه يقدم إضافات للبشرية إلا أن التركيز عبيه دون الأبعاد الأخرى يؤدي إلى اشكالية التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة.

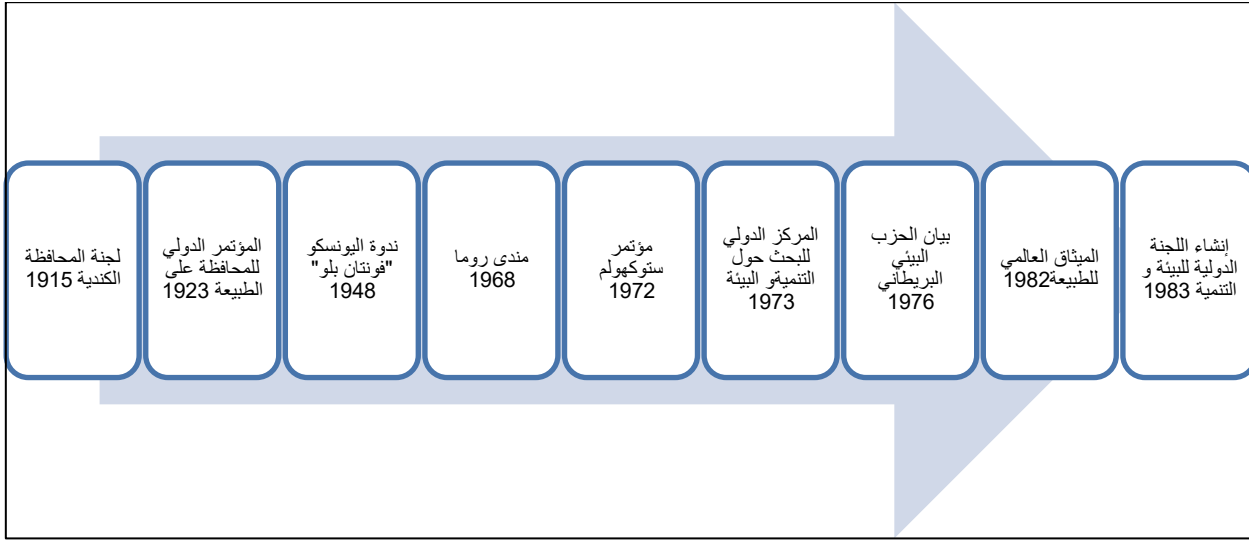
منذ سنة 1973 إلى غاية سنة 1976 تزايد الاهتمام بمفهوم التنمية وبدى أول ظهور لمفهوم الاستدامة من خلال مؤتمر وبيان الحزب البريطاني البيئي سنة 1976 بعد ذلك برز الميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982 والذي نادى بضرورة الحفاظ على الطبيعة جزء لا يتجزأ من عمليات التخطيط الحضري. (بوزغاية، 2016، صفحة 124).

في سنة 1983 نشأت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية المستدامة هدفت إلى تقديم تقارير نموذجية حول مستقبل التنمية المستدامة من خلال سلسلة من التقارير تحت عنوان من أجل مستقبل مشترك. (بوزغاية، 2016، صفحة 124).

حاولنا في هذا الجزء تقديم رؤية كرونولوجية لتطور مفهوم التنمية المستدامة بدءاً من سنة 1915 إلى غاية سنة 1987 وكيف بدأ الاهتمام يتزايد بمفهوم التنمية المستدامة في العالم وذلك نظراً لتشابك العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واشكالية التوازن فيما بينهم.

في النهاية يمكن القول إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم قديم قدم الإنسان وليس فقط منذ سنة 1915 فالاهتمام بالتنمية كان منذ الحضارات الإنسانية القديمة وحتى قبلها إلا أن أول استخدام لمفهوم التنمية المستدامة كان منذ سنة 1915، ولعل الشكل أدناه يوضح بطريقة سهلة مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة.

رسم توضيحي 26 مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مختلف معطيات المراجع أعلاه.

كما أن هناك آراء أخرى مختلفة توضح مراحل تطور مفهوم التنمية حيث يقتصر العمل فيها والتأريخ لمفهوم التنمية المستدامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كالتالي تطرق لها "كمال ديب" في كتابه أساسيات التنمية المستدامة وهي كالتالي:

جدول 19 مراحل التطور من مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية
01	التنمية = تطور الاقتصاد	1945-1965	التركيز على الجانب الاقتصادي وإهمال الجوانب الاجتماعية والبيئية	معالجة كل جانب على حدى دون الاهتمام بعلاقة ارتباط الجوانب ببعض البعض	تنمية الإنسان
02	التنمية = تطور الاقتصاد +	1965-1975	اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية مع مواصلة التركيز على الاقتصاد	معالجة كل جانب على حدى دون الاهتمام بعلاقة ارتباط	تنمية الإنسان

	التوزيع العادل للثروات		الجوانب ببعض البعض	
03	التنمية = الاهتمام بالجانب الاقتصادي والبيئي	1975- 1985	الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية اهتمام مستقل دون الأخذ بعين الاعتبار وجود ترابط وتأثير بين مختلف الجوانب	تممية الإنسان معالجة كل جانب على حدى دون الاهتمام بعلاقة ارتباط الجوانب ببعضهم البعض
04	التنمية = الاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية	1985- إلى غاية يومنا هذا	الاهتمام بالجانب الثقافي إضافة إلى باقي الجوانب	تممية الإنسان معالجة كل جانب على حدى وبداية الاهتمام بعلاقة ارتباط الجوانب ببعضهم البعض

المصدر: (ديب، 2015، صفحة 51؛ العيسوي، 2000).

في الأخير نستنتج من الجدول أعلاه أن مسار مفهوم التنمية بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكان الاهتمام منصبا بالجانب الاقتصادي لمراحل زمنية كبيرة وعدم لتركيز بنفس الدقة على باقي الجوانب لاسيما الجانب البيئي والأيكولوجي، كما أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي لم يكن إلا منذ السبعينيات وهي المرحلة الثالثة حسبما يوضحه الكاتب في كتابه أما ما قبل ذلك فالاهتمام بالجانب الاجتماعي لم يلق رواجاً كبيراً وذلك بسبب معظم الظروف الاقتصادية والبيئية التي كانت تسيطر على العالم آنذاك وما خلفته الحرب العالمية الثانية من تداعيات على البيئة والاقتصاد العالمي.

3. مبادئ التنمية المستدامة:

تعتبر التنمية المستدامة فكرة استلهمت جهود ومعارف مختلف الباحثين والمنظرين والمفكرين والعلماء وحتى الدول المتقدمة منها والنامية، أيضاً وذلك لنتائجها المحققة على الفرد والمجتمع سواء كان ذلك للأجيال

الحالية أو الأجيال المستقبلية كونها تنادي بتلبية احتياجات الأجيال لحالية دون المساس بالموارد والاحتياجات المخصصة للأجيال المستقبلية، ومن هنا بدأت فكرة التنمية المستدامة خصوصا منذ مؤتمر ريودي جانيرو والمعنون بمستقبلنا المشترك Our Commun Futur سنة 1987 تطرح مجموعة من المبادئ والمسلمات التي تقوم عليها والتي تمكن للدول والجماعات والأفراد الاستغلال الأمثل لفكرة التنمية المستدامة نظريا وميدانيا، ولعل الأسطر القادمة سنحاول من خلالها أن نتناول بعض المبادئ الرئيسية لفكرة التنمية المستدامة وكيف لنا أن نستفيد منها في بحثنا هذا، وعليه:

1. تقوم فكرة التنمية المستدامة على فكرة ومبدأ أساسي وهو استخدام أسلوب النظم في اعداد وتنفيذ الخطط للتنمية المستدامة حيث يمثل شرطا اساسيا لذلك كون أن الإنسان ينطلق من مبدأ أن البيئة الإنسانية بجانبها سواء البشري أو الطبيعي ما هي إلا نسق فرعي من أنساق المجتمع داخل النظام الكوني وهو الأمر الذي يؤثر بصفة مباشرة على باقي الأنساق (أبو زنت و محمد غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى، 2005، الصفحات 157-158).

حاولت الفكرة أعلاه توضيح سيرورة النظم الاجتماعية تعمل وفق مقاربة الأنساق حيث يحاول الباحث أن يعرض فكرة التنمية المستدامة على أنها فكرة تقوم على التكامل بين الأنساق الفرعية حتى تساعد في ذلك على العمل الجيد للنسق الرئيسي وهوما يحيلنا من خلال فكرة الكاتب أعلاه إلى تناول البنائية الوظيفية لفكرة التنمية المستدامة من خلال توجه الباحث، إلا أن الكاتب أعلاه أغفل أن مفهوم التنمية المستدامة ضمنا يقوم على مبدأ الصراع ما بين الأبعاد الرئيسية له فالبعد الاقتصادي مثلا حتى يصل إلى مرحلة الاشباع وتقديم نتائج مرضية فهو لا بد من أن يتجاوز ولو قليلا البعد الأيكولوجي وهوما يظهر في تشوه المجال الحضري وتلوته سواء كان ذلك برا أو جوا أو بحرا، وأيضا ذلك يشمل حتى البعد الاجتماعي فالتنمية المستدامة من أبرز مبادئها هو التوزيع المنتظم للموارد والاحتياجات الإنسانية إلا أن ذلك ميدانيا وواقعا غير موجود وهوما يظهر في عدم التساوي في امتلاك لوسائل الانتاج وهو يحيلنا مباشرة إلى التحليل الماركسي لمفهوم التنمية المستدامة وكيف للماركسية أن تدحضها ما جاء به الكاتب أعلاه من خلال ما جاء به متأثرا بالبنائية الوظيفية.

أ. المشاركة الشعبية: تنطلق فكرة التنمية المستدامة من فكرة أساسية مفادها أن بلوغ نتائج مرضية على مستوى التنمية المستدامة يكون من خلال مشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات

جماعية من خلال الحوار خاصة في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها وهو الأمر الذي يحيلنا إلى أن التنمية المستدامة تنطلق من القاعدة الشعبية والتي يتم تحقيقها بواسطة الأطر الديمقراطية عن طريق مشاركة الأفراد واتخاذ فكرة اللامركزية في التسيير. (ديب، 2015، الصفحات 48-49).

غالبا ما نجد أن فكرة التنمية المستدامة تقوم على المشاركة الشعبية للأفراد خصوصا في القرارات التي تتعلق براحتهم ورفاهيتهم الاجتماعية والتي غالبا ما تبدأ من مرحلة التخطيط عموما والتخطيط الحضري خصوصا وهو الأمر الذي نجده غائبا نوعا ما عن واقع الفرد الجزائري وعن طريقة اشراكه في تسيير أموره، وهذا يرجع من جهة إلى العقلية المركزية في التسيير والتخطيط وهوما ينعكس سلبا على واقع التنمية المستدامة لاسيما وأن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ينادي بإشراك الفرد في التخطيط والتسيير وذلك بهدف وضع الفرد والمجتمع في حالة من الرضا وهوما من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على الفرد والمجتمع ويحقق غايات التنمية المستدامة.

كما يتفق الباحث مع ما جاء به الباحث " عبد الفتاح ناجي" في قوله " أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تحقيق وإشراك الأفراد والتخلي عن جميع أشكال المركزية وتبني اللامركزية والتي تمكن جميع الفاعلين من تسيير وإعداد وتنفيذ الخطط المتعلقة بالتنمية المستدامة". (أحمد عبدالفتاح، 2013، صفحة 91).

ب. الدمج: والمقصود به هو دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في عملية صنع القرار والتخطيط والاستشراف بشكل فعال (ديب، 2015، صفحة 49)، وهنا تظهر مخرجات التنمية المستدامة من خلال التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والأيكولوجية وهو الأمر المنشود من طرف جميع السلطات والحكومات والأفراد والمجتمعات وهو الأمر الذي من شأنه العودة بالصالح العام على الجميع.

ت. إضافة إلى هذه المبادئ الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة توجد مجموعة أخرى من المبادئ التي تقوم عليها كالحكم الراشد والشفافية والسائلة وسيادة القانون والفاعلية والتخطيط الاستشرافي والتخطيط الاستراتيجي، وتكمن وظيفة ودور هذه المبادئ في بناء نموذج قوي لمفهوم التنمية المستدامة والذي من شأنه أن يقدم انعكاسات ايجابية على واقع الفرد والمجتمع لاسيما مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والأيكولوجية والتكنولوجية التي يشهدها العالم وهوما يجعلنا كدول نامية

في العالم أمام ضرورة صياغة مفهوم خاص بنا للتنمية المستدامة يحمل خصوصياتنا الاجتماعية ويعمل على ترقية الفرد والمجتمع في الدول النامية عموما والدول الافريقية والجزائر خصوصا.

يمكن أيضا من خلال استقراء المواثيق الدولية وحتى الوطنية استقراء مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة، فمثلا على المستوى الدولي يمكننا الاعتماد على ثلاث مخرجات أساسية لمؤتمرات دولية تنص وبطريقة صريحة على مبادئ التنمية المستدامة وهي كالتالي مؤتمر ريودي جانيرو 1992 ورابطة القانون الدولي 2002 وإعلان مجلس أوروبا 2005.

أ. تتبثق من مخرجات اجتماع ريودي جانيرو 12ر مبدأ أساسي تقوم عليه فكرة التنمية المستدامة وهي كالتالي: مبدأ الإدماج، مبدأ القضاء على الفقر، مبدأ المسؤوليات المشتركة، مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات، مبدأ حماية البيئة، مبدأ الحيطة، مبدأ الشراكة، مبدأ مشاركة المرأة، تعبئة الشباب، مبدأ الاعتراف بثقافات وهويات الآخر. (صحراوي ، 2021، الصفحات 115-118).

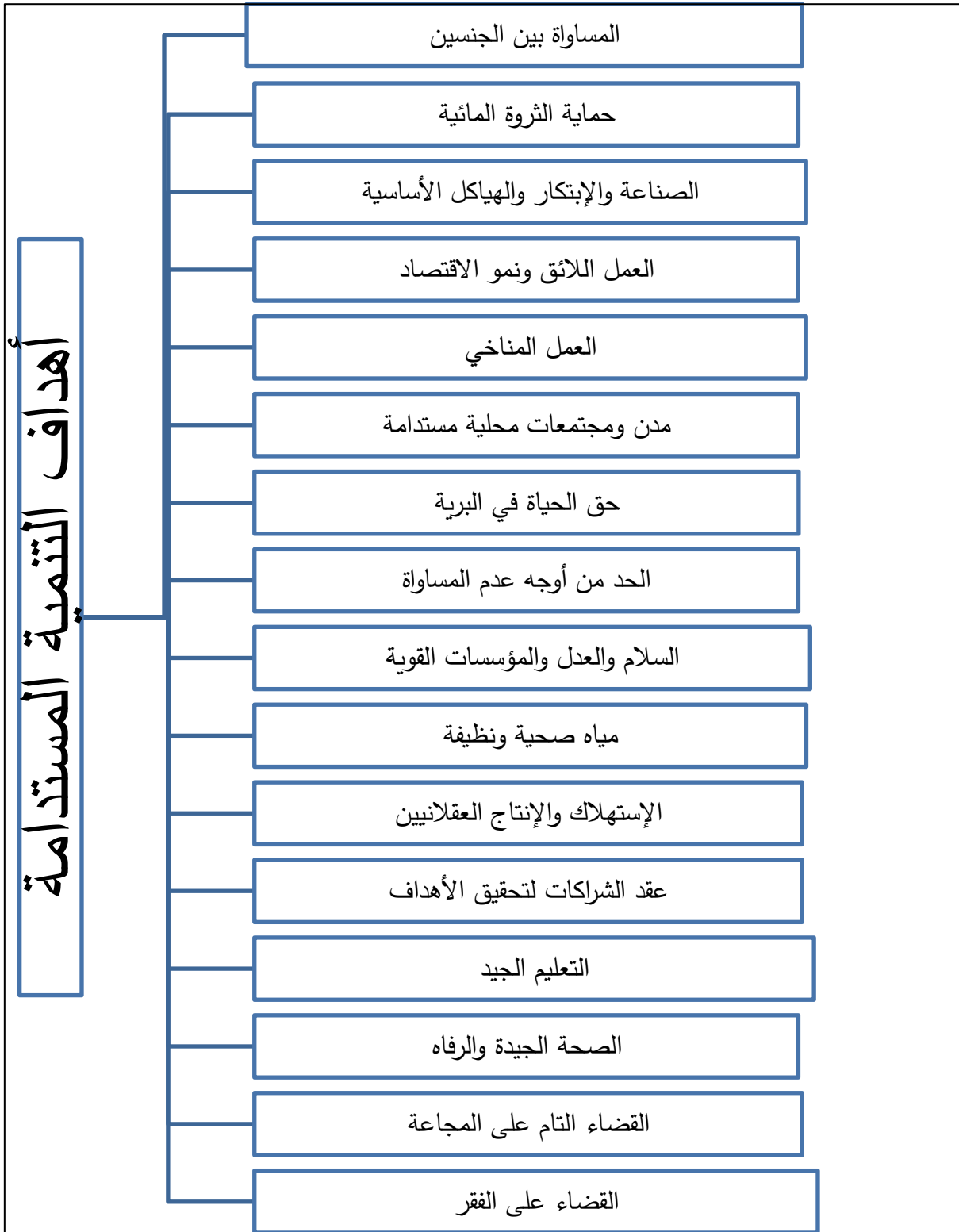
ب. أيضا وحسب إعلان رابطة القانون الدولي لعام 2002 تضع ستة مبادئ رئيسية والمعلن عنها في قمة نيودلهي وهي كالتالي: ضرورة الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، مبدأ العدالة والقضاء على الفقر، مبدأ المسؤوليات المشتركة، مبدأ حماية البيئة وصحة الإنسان، مبدأ إشراك الجمهور، مبدأ الحكم الراشد. (صحراوي ، 2021، صفحة 119).

في الختام نرى أن موضوع التنمية المستدامة لقي رواجاً عالمياً وحتى على المستوى المحلي وذلك ما نلاحظه من خلال التدافع الكبير في المؤتمرات والندوات العالمية المهمة بموضوع التنمية المستدامة إلا أن هذه المبادئ المنبثقة عن الندوات العالمية أغفلت عن خصوصيات المجتمعات ولاسيما المجتمعات النامية ومجتمعات العالم الثالث التي قد تتعارض في مجموعة معينة مع بعض المبادئ المنبثقة عنها، ولهذا حتى نقرب أكثر من مفهوم التنمية المستدامة ونستطيع إسقاط مبادئه على واقعنا ووجب مراعاة خصوصيات مجتمعاتنا التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأيكولوجية والتكنولوجية، فنحن لا نستطيع أخذ نموذج معين واستيراده وإسقاطه على مجتمعاتنا فذلك ربما يحث نوعاً من التعارض.

4. أهداف التنمية المستدامة:

منذ ظهور مفهوم التنمية المستدامة وبداية تداوله بكثرة وبدأ بأخذ حيزا كبيرا من اهتمام الأفراد والجماعات والدول وحتى الهيئات الحكومية وذلك كان بسبب الأهداف التي رسمها المفهوم من خلال مختلف المؤتمرات المنعقدة لاسيما مؤتمر ريودي جانيرو، تبلورت الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة إلى غاية أن وضعت هيئة الأمم المتحدة مجموعة من الأهداف والتي تعمل على تحقيقها وبناء رؤية عالمية استراتيجية حول استشرف مستقبل الموارد الطبيعية للعالم مع مراعاة حق الأجيال الحالية والمستقبلية في حق التنمية فوضعت تصورا وخارطة طريق نحو عام 2030 تعالج الأسباب الجذرية لأبعاد التنمية المستدامة الرئيسية، ولعل ما يميزها أنها تتصف بالشمولية حيث أن أغلب الدول في العالم صادقت على برنامج الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، حيث تبلورت الأهداف كالتالي:

رسم توضيحي 27 أهداف التنمية المستدامة لهيئة الأمم المتحدة آفاق سنة 2030.



المصدر: (منظمة اليونسكو العالمية، 2015) .

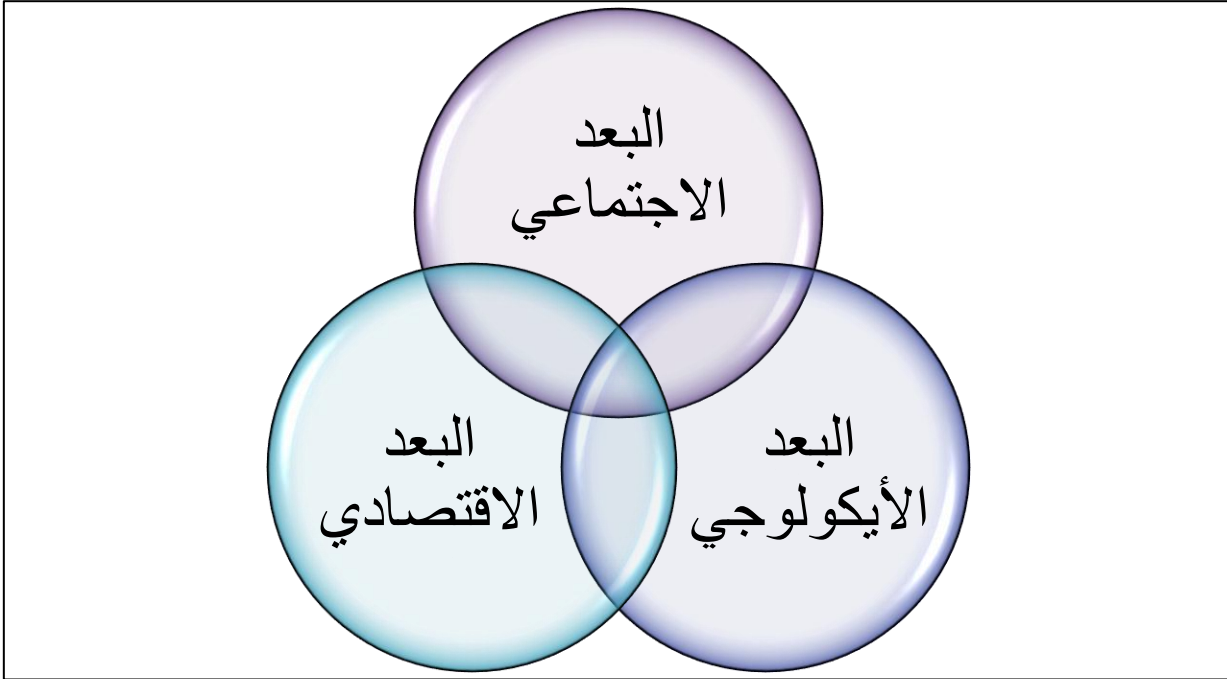
من خلال المخطط أعلاه والموضح الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة والذي تعتبر الجزائر عضوة ممضية على أهداف هذه الأخيرة، نلاحظ أن الأهداف راعت الأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية المستدامة كالبعد الاجتماعي من خلال أهداف القضاء على الفقر والقضاء التام على المجاعة والصحة الجيدة والرفاه، أيضا البعد الاقتصادي كعقد الشراكات لتحقيق الأهداف والصناعة والابتكار والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، إضافة إلى البعد الأيكولوجي والممثل في مساهمة التغيرات المناخية وحمايته وحماية الثروة المائية وحق الحياة في البرية...إلخ

وضعت هيئة الأمم المتحدة هذه الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة لآفاق 2030 وفقت في جهة منها إلا أن ما يعاب على هذه الأهداف أنها لم تراعي خصوصيات المجتمعات وحتى الأنظمة السياسية للبلدان النامية ودول العالم الثالث ولهذا في أغلب الأحيان نجدها أنها لم تتجسد ميدانيا وذلك بسبب الهوة والفجوة الحاصلة ما بين الأفراد والأهداف وبعبارة أخرى ما بين خصوصيات المجتمع والأهداف العالمية للتنمية المستدامة.

5. أبعاد التنمية المستدامة:

جاء مفهوم التنمية المستدامة للتركيز على ثلاثة أبعاد أساسية مرتبطة بمجموعة من المؤشرات التي تهدف من خلالها إلى بسط نوع من التوازن ما بين مختلف القضايا التي تتسم بالترابط وتحقق أهداف بعد معين مرتبط بالأبعاد الأخرى، وإنه لتحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة وجب فهم طبيعة العلاقات التي تجمع بين كل من الشق الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي، ولهذا فإن عملية التنمية المستدامة تتعدى مجرد فهم وتوفيق العلاقة بين الإنسان والاقتصاد وحده أو الإنسان والفرد والمجتمع أو الإنسان والبيئة وحدها بل إن العملية مي محاولة هي محاولة التوفيق بين مختلف الأبعاد الثلاثة باختلاف مؤشراتها وقضاياها مع الإنسان، فلكي تستمر التنمية وتتسم بطابع الاستمرارية والاستدامة لابد من وجود توازن وتفاعل بين هذه الأبعاد، ولعل هذه الأبعاد تتمثل في التالي:

رسم توضيحي 28 أبعاد التنمية المستدامة.



المصدر: (مسعودي، 2019).

ومن خلال الشكل أعلاه نحاول الآن عرض كل بعد على حدى ونحاول في الأخير عرض علاقة الترابط التي تجمع مختلف الأبعاد التي تعمل في النهاية على تجسيد أهداف التنمية المستدامة:

1.5. البعد الاجتماعي:

يعمل البعد الاجتماعي على مجموعة من المؤشرات التي تمكنه من قياس تحقق مفهوم التنمية المستدامة، فيسعى مثلاً لتحقيق الاستقرار والتوازن في نمو السكان وتسيير عملية الهجرة بنوعها الداخلية والخارجية من المناطق الريفية نحو المدن. (مصطفى قاسم، دون سنة، الصفحات 158--159).

أيضاً يعمل البعد الاجتماعي على التخطيط الإقليمي والحضري للمجال الحضري من خلال إعطاء أهمية كبرى في توزيع السكان، والمقصود بها هو العمل على التوزيع المتوازن للأفراد في مختلف الأقاليم من خلال عوامل الجذب والطرْد (الخزعلي، 2020).

كذلك يقوم البعد الاجتماعي على توفير الاحتياجات الرئيسية للأفراد والمجتمعات للأجيال الحالية مع مراعاة حق الأجيال المستقبلية والقادمة في حق التنمية لاسيما في التعليم والصحة، كما يعمل على تحقيق

العدالة الاجتماعية وتوفير الرعاية والاسكان والماء النظيف والصرف الصحي. (الشبكة العربية للتميز و الاستدامة، 2020).

نلاحظ مما سبق أن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة هو مفهوم واسع يعمل على مجموعة من المجالات والمؤشرات كمحاولة تثبيت النمو الديمغرافي في المدن إضافة إلى الحد من الهجرة للأفراد من الأرياف نحو المدن، أيضا يعمل على ضرورة التخطيط الحضري والاقليمي وأهمية توزيع السكان نحو مختلف الأقاليم كما يعمل على الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية وتوفير مختلف الحاجيات الاجتماعية التي يطلبها الأفراد في المجالات الحضرية مراعيًا في ذلك متطلبات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.

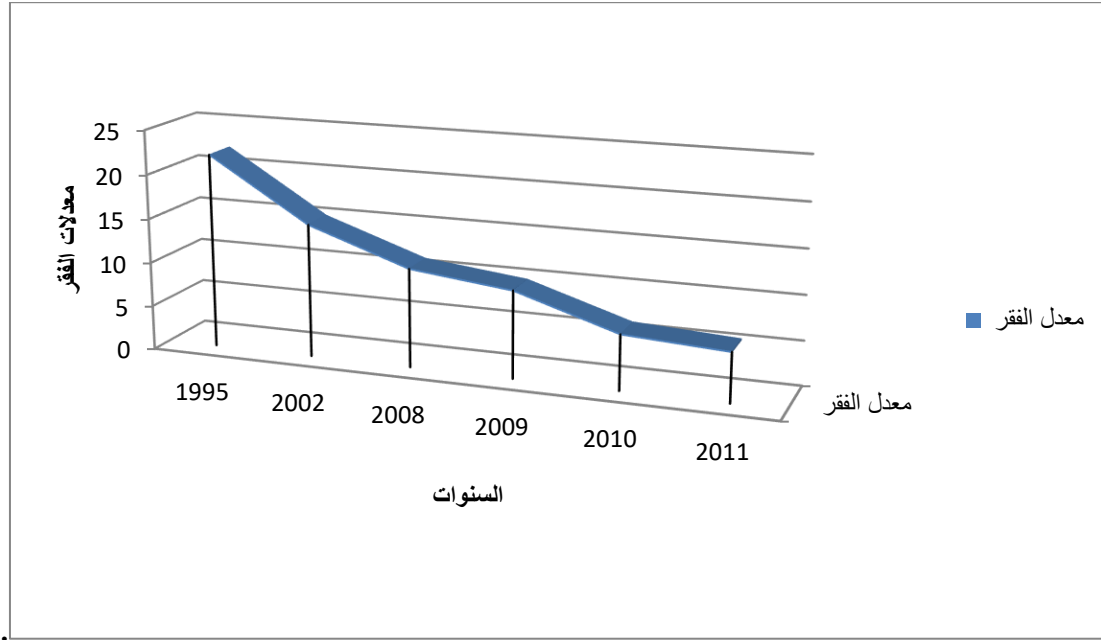
كما نستنتج مما سبق أن مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة غالبا ما تكون غير مجسدة في أرض الواقع لاسيما في بلدان العالم الثالث والتي تعاني من مختلف المشكلات والتي تشكل تحديات ورهانات للنهوض بواقع التنمية المستدامة وهو الأمر الذي جعل من مفهوم التنمية المستدامة مفهوما للاستهلاك الاعلامي والسياسي بعيدا عن الأهداف الحقيقية له والتي تترجم في الواقع والميدان، وسنحاول في الأسطر القادمة استعراض مختلف مؤشرات هذا البعد الخاصة بالجزائر كمجال للدراسة، وعليه:

جدول 20 تطور معدلات الفقر في الجزائر الفترة 1995-2013

السنة	1995	2002	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر %	22	15	11.1	9.8	6.2	5.55	5.20	5.03

المصدر: (مهال، 2015، صفحة 117).

رسم توضيحي 29 تطور معدلات الفقر في الجزائر للفترة 1995-2013.



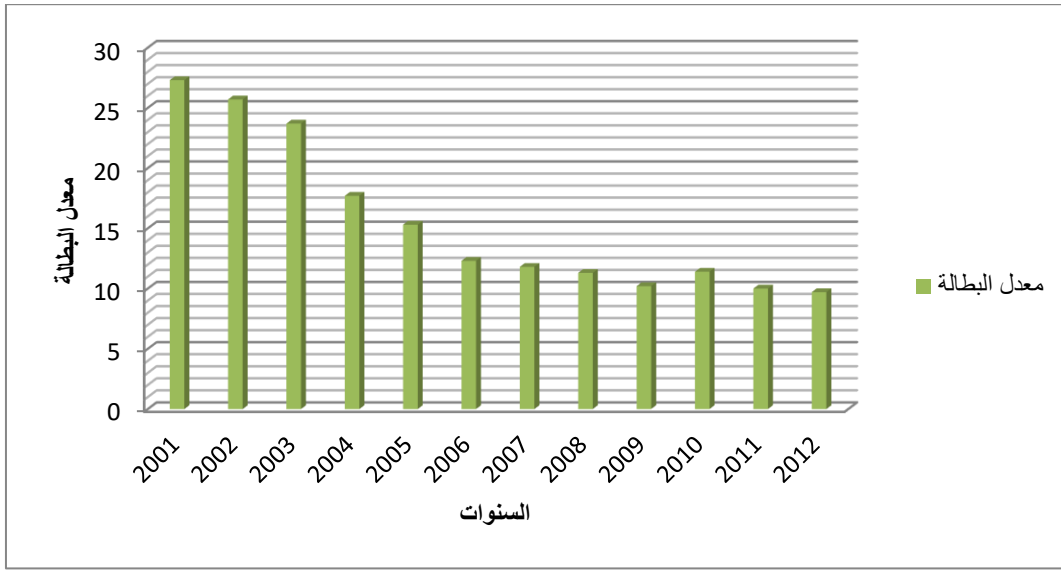
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 21 تطور معدلات البطالة في الجزائر 2001-2012

السنة	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
معدل البطالة %	9.7	10	11.4	10.2	11.3	11.8	12.3	15.3	17.7	23.7	25.7	27.3

المصدر: (مهمل، 2015، صفحة 119).

رسم توضيحي 30 تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة 2001-2012.



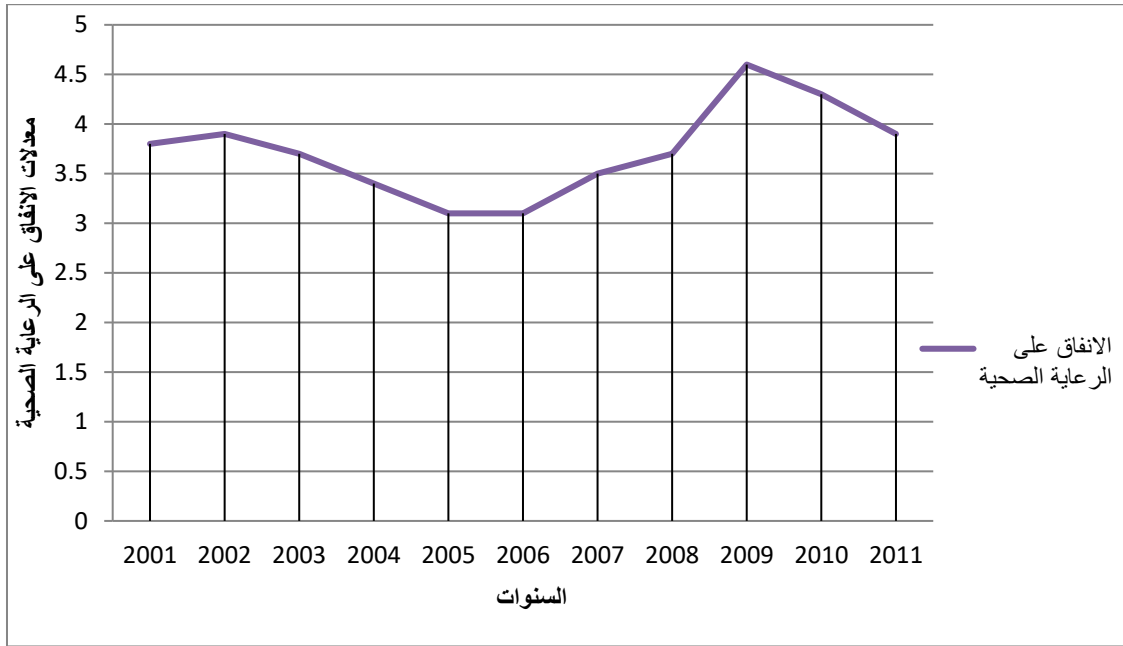
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 22 إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر للفترة 2001-2011

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الانفاق على الرعاية الصحية %	3.8	3.9	3.7	3.4	3.1	3.1	3.5	3.7	4.6	4.3	3.9

المصدر: (مهال، 2015، صفحة 119).

رسم توضيحي 31 إجمالي الانفاق على الرعاية الصحية في الجزائر للفترة 2001-2011.



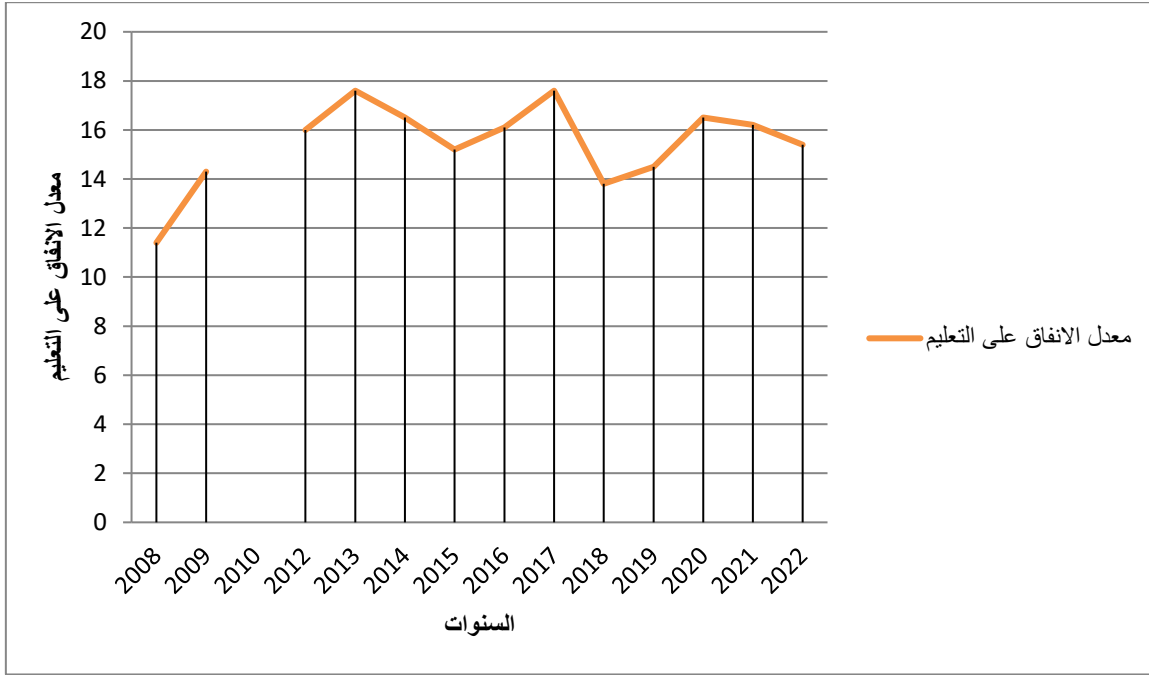
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 23 إجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر للفترة 2008-2022

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الانفاق على التعليم %	11.40	14.30	//	16.60	17.50	16.20	15.10	16.80	17.10	16.60	13.80	14.50	16.50	16.20	15.40

المصدر: (البنك الدولي، بلا تاريخ).

رسم توضيحي 32 إجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر للفترة 2008-2022.



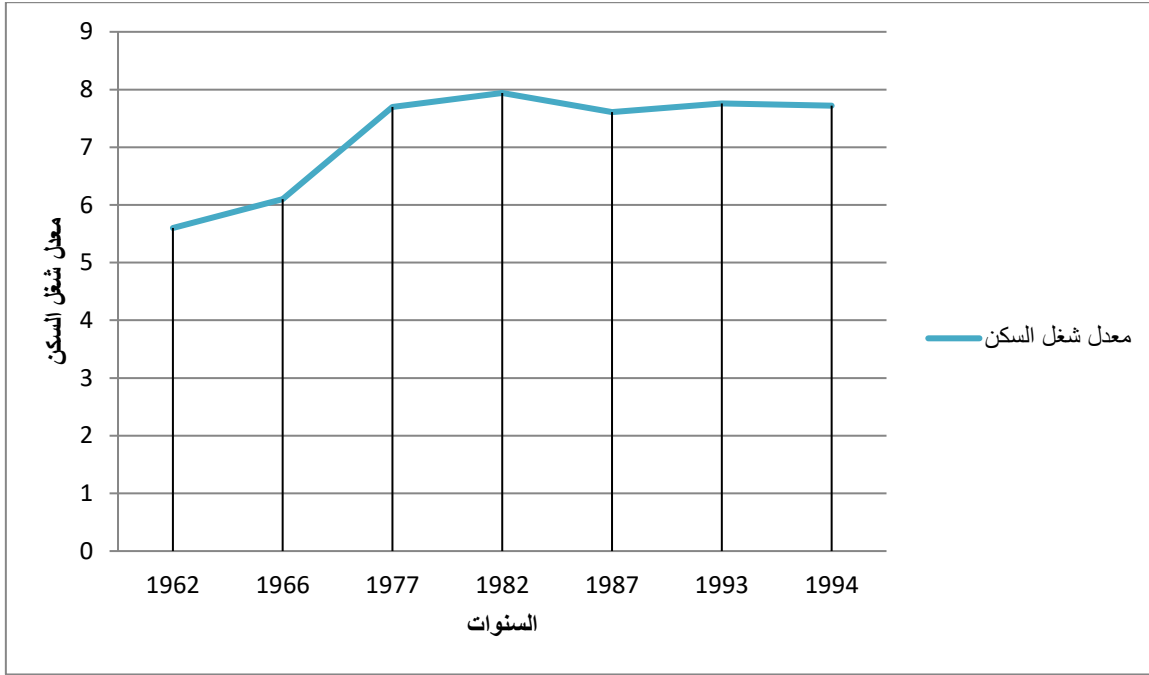
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 24 تطور معدلات شغل السكن TOL في الجزائر للفترة 1962-1994

السنة	1962	1966	1977	1982	1987	1993	1994
معدل شغل السكن (فرد)	5.60	6.10	7.70	7.94	7.61	7.76	7.72

المصدر: (Toumi, 2016, p. 426).

رسم توضيحي 33 تطور معدلات شغل السكن TOL في الجزائر للفترة 1962-1994.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

حاولنا من خلال مختلف الجداول والأشكال البيانية أعلاه عرض البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة ومختلف المؤشرات المرتبطة في الجزائر ومثل هذه المؤشرات هي من تساعدنا في قراءة جيدة وواضحة لمعالم التنمية المستدامة في الجزائر فمثلا معدلات الفقر في الجزائر شهدت تراجعا كبيرا ملموسا منذ سنة 1995 حيث بلغ معدل الفقر 22% ليصل إلى 5.03% سنة 2013 وهذا بفعل الانتعاش المعتبر في مداخيل الجزائر وارتفاع أسعار المحروقات وهو الأمر الذي ساعد في خلق مناصب عمل عبر فترات زمنية، وهو ما قد توضحه الأرقام أعلاه في الجدول أعلاه المتعلق بتطور معدلات البطالة فلقد شهدت انخفاضا قر سنة 2001 ب 27.3% ليصل إلى 9.7% سنة 2012.

أيضا نلاحظ أن إجمالي انفاق الجزائر على الرعاية الصحية يعتبر معدلا محتشما أمام الرهانات فلقد سجلت سنة 2001 إنفاق بلغ 3.8% و3.9% سنة 2011، كما أن معدل الانفاق على التعليم في الجزائر شهد أرقاما محتشمة فمثلا سنة 2008 بلغ 11.40 و15.40 سنة 2022، وأيضا نلاحظ ارتفاع معدلات الأزمة السكنية منذ سنة 1962 حيث سجل معدل شغل السكن 5.60 (فرد) إلى 7.72 (فرد) سنة 1994 وهي ما تعتبر وتدق ناقوس الخطر في مجال السكن.

في النهاية مثلت هذه المؤشرات الرؤية الواقعية للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر والتي حاولت من خلال الاقتصار على بعض المؤشرات وليس كلها والتي أكيد أنها مرت بمراحل زمنية وظروف تاريخية معينة أثرت على مردوديتها وانتاجيتها.

2.5. البعد الاقتصادي:

كما تعرضنا سابقا إلى تقديم وشرح للبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة نحاول الآن في هذه الأسطر عرض وتوصيف البعد الاقتصادي وعرض أهم مؤشراتته وكيف له أن يساعدنا في معالجة موضوع بحثنا هذا، يهدف البعد الاقتصادي للتنمية إلى توفير رفاهية المجتمع إلى أقصى الحدود والقضاء على الفقر عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بالإضافة إلى تقليص تبعية دول العالم النامي إلى دول العالم المتقدم كما أنه يهدف إلى الحد من مشاكل التلوث ومعالجته والتوزيع المتساوي للموارد والحد من التفاوت من مستوى الدخل. (شليبي، قيرة، و بونمري، 2019، الصفحات 105-106).

أيضا يهدف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة إلى توفير رأس المال وأدوات الانتاج الأساسية كالتنظيم والمعرفة العلمية وأيضا يعمل على زيادة نصيب الأفراد من استهلاك السلع والخدمات الضرورية والتي تؤدي بالدرجة الأولى إلى تحقيق مستوى عالي من الرفاهية والرضا لدى الأفراد كما يستهدف زيادة معدلات النمو عبر مختلف المجالات كمعدل النمو للدخل الفردي وتنشيط العلاقة بين نظام المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة فيما بينهما، كما يعمل على احقاق التوازن على مبادئ الاقتصاد وذلك للمحافظة على حق الأجيال القادمة في التنمية المستدامة وفي حياة كريمة (شليبي و تواتي، 2017، الصفحات 74-75؛ مدحت و ياسمين مدحت، 2017).

نلاحظ من خلال ما سبق أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يهدف إلى تحريك العجلة الاقتصادية للتنمية وخلق مناخ استثماري يعود بالإيجاب على الاقتصاد التنموي مما يساهم بالدرجة الأولى في إشراك العنصر البشري في العملية التنموية عن طريق ادماجه داخل المؤسسات الاقتصادية التي من خلالها تبني قاعدة أرض خصبة للاستثمار والاقتصاد الذي من شأنه خلق القيمة المضافة للاقتصاد عن طريق التنمية.

كما نلاحظ أيضا من خلال ما تم عرضه أعلاه أن أهم أهداف البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تكمن في توفير رأس المال وأدوات الانتاج إضافة إلى زيادة رفاهية ورضا الأفراد من خلال توفير مستوى معيشي محترم وتوفير السلع والخدمات الضرورية كذلك يهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه

إذا ما حاولنا إسقاط هذه الأهداف على الواقع الجزائري وتبني السياسة العامة لمفهوم التنمية المستدامة لاسيما منذ سنة 2018 من خلال الخطة الحضرية آفاق سنة 2030 نرى أنها مجرد مفاهيم ونقاط يتم استهلاكها إعلاميا وسياسيا وأنها غالبا لا تتوفر في واقع الفرد الجزائري وأنه توجد هوة وفجوة كبيرة بين المواطن وبين مفهوم التنمية المستدامة التي تدعو إلى تمكين الأجيال الحالية من حقها في التنمية المستدامة مع مراعاة حق الأجيال القادمة والمستقبلية وهذا هو حال مفهوم الاستدامة.

3.5. البعد الأيكولوجي:

بعدها تطرقنا في الجزئين السابقين إلى أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة في كل من البعد الاجتماعي والاقتصادي وحاولنا عرض أهم مؤشراتهما وآفاقهما، سنحاول الآن في هذا الجزء من بحثنا التعرض لأحد أهم أبعاد التنمية المستدامة وهو البعد الأيكولوجي والذي لقي اهتماما واسعا من طرف الباحثين في مختلف المجالات وذلك لأهميته وعاقته الكبيرة بالإنسان بصفة خاصة والكائن الحي بصفة عامة.

واستعملت كلمة Ecology أول مرة من طرف العالم الألماني أرنست هايجل Ernest Hackel سنة 1866 وتم ترجمتها إلى عبارة علم البيئة وذلك بعد دمج كلمتين يونانيتين Oikes والتي تعني مسكن و Logos والتي تعني علم وعرفها على أنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه. (ديب، 2015، صفحة 85).

يعمل البعد الأيكولوجي على ضرورة الحفاظ على النظم البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وحماية البيئة من التلوث سواء كان ذلك بریا أو بحريا أو جويا إضافة إلى حماية النظم الأيكولوجية والحد من إتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات وحماية المناخ من عملية الاحتباس الحراري وأثاره على البيئة التي يعيش فيها الإنسان والكائن الحي بصفة عامة. (الشامي، 2020).

أيضا كما تدل التقارير المتسارعة للبنك الدولي في العقد الأخير على أن الجزء الأكبر من التنمية هو الاهتمام بالحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد والموارد للأجيال الحالية والمستقبلية كما يؤكد على ضرورة التنبؤ بمستقبل البيئة في عالم التنمية لأن أساس التنمية هو الحفاظ على الموروث البيئي. (بوزغاية، 2016، صفحة 85).

من خلال ما ذكرناه أعلاه في مختلف النقاط نستنتج أن للبعد الايكولوجي للتنمية المستدامة علاقة ارتباطية بكل من الاقتصاد والتصنيع والمجتمع فكلما تم الاهتمام أكثر بالبيئة وباختلاف مجالاتها زادت مردودية الاقتصاد والنمو الاقتصادي وانعكس على ذلك تداعيات إيجابية تمس المجتمع ومن هنا نستنتج أن البيئة هي أساس تطور ونمو باقي أبعاد التنمية المستدامة من اقتصاد ومجتمع.

ولهذا سنحاول في الاسطر القليلة القادمة استعراض بعض من مؤشرات البعد البيئي للتنمية المستدامة

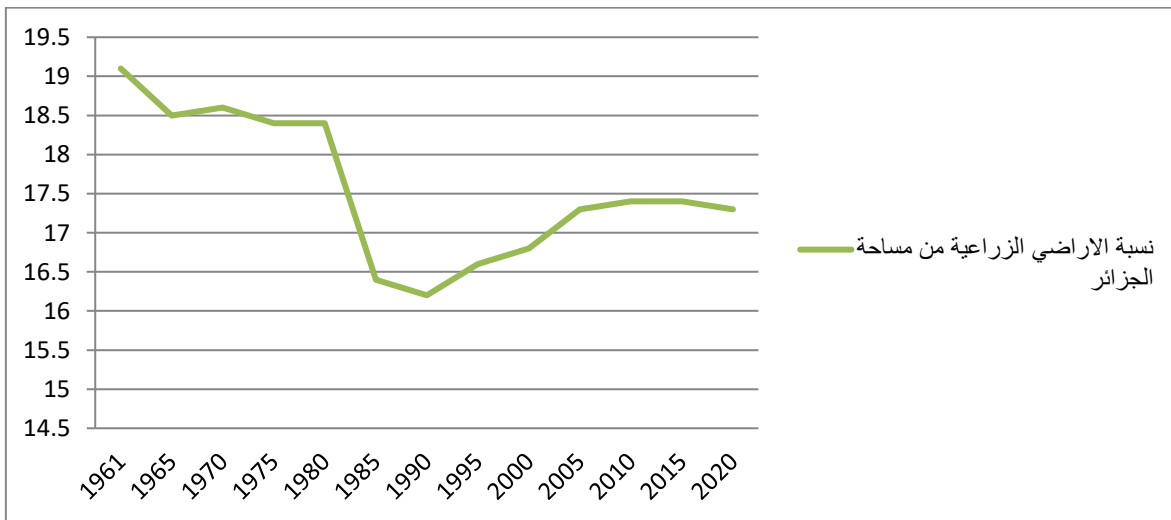
في الجزائر، وعليه:

جدول 25 تذبذب نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الجزائر الكلية للفترة 1961-2020

السنة	1961	1965	197	197	198	198	199	199	200	200	201	201	202
نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الجزائر	19.1	18.5	18.6	18.	18.	16.	16.	16.	16.	16.	17.	17.	17.
مساحة	0	0	0	40	40	20	60	80	30	40	40	40	30

المصدر: (البنك الدولي، بلا تاريخ) .

رسم توضيحي 34 تذبذب نسبة الأراضي الزراعية من مساحة الجزائر الكلية للفترة 1961-2020.



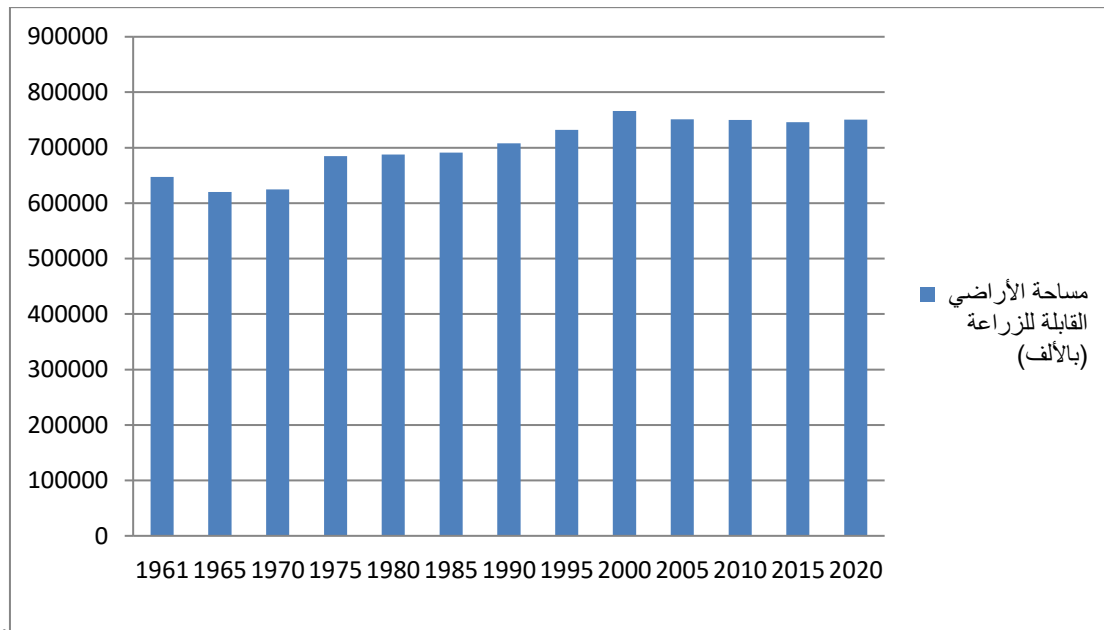
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 26 تطور مساحة الأراضي القابلة للزراعة بالجزائر (هكتار) للفترة 1961-2021

السنة	1961	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020	2021
مساحة الأراضي القابلة للزراعة (بالألف)	647	620	624	684	687	691	708	751	766	751	751	750	746	750
	200	300	800	500	500	000	100	900	200	100	100	200	210	200

المصدر: (البنك الدولي، بلا تاريخ).

رسم توضيحي 35 تطور مساحة الأراضي الزراعية القابلة للزراعة بالجزائر (هكتار) للفترة 1961-2020.



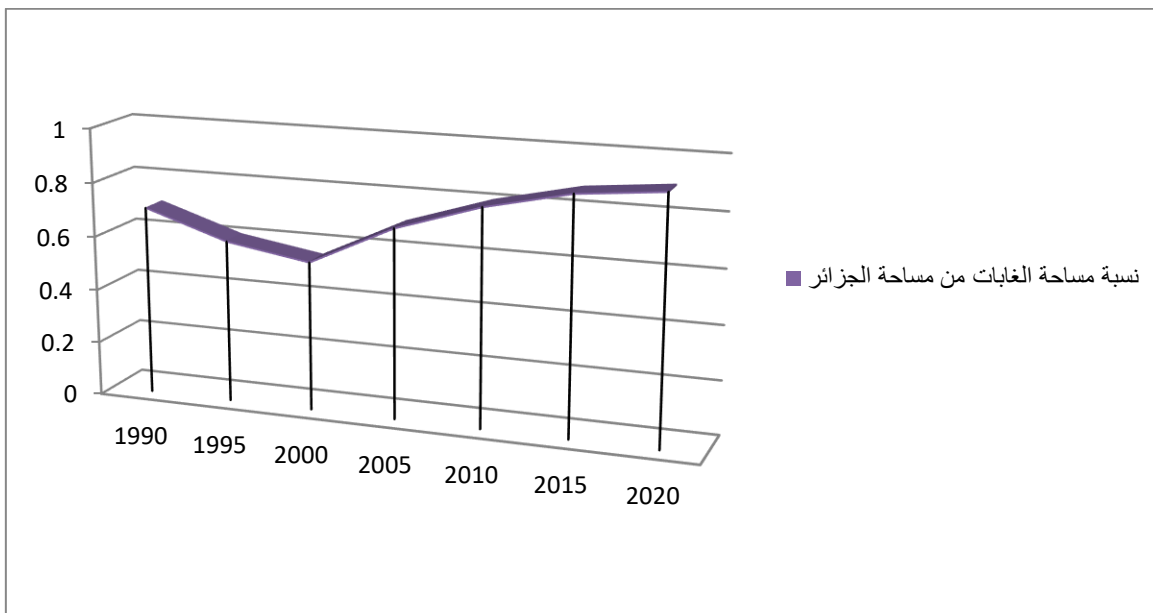
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 27 تطور المساحة الغابية % من المساحة الكلية للجزائر للفترة 1990-2020

السنة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
نسبة مساحة الغابات من مساحة الجزائر	0.70	0.60	0.55	0.70	0.80	0.87	0.90

المصدر: (البنك الدولي، بلا تاريخ) .

رسم توضيحي 36 تطور المساحة الغابية % من المساحة الكلية للجزائر للفترة 1990-2020.



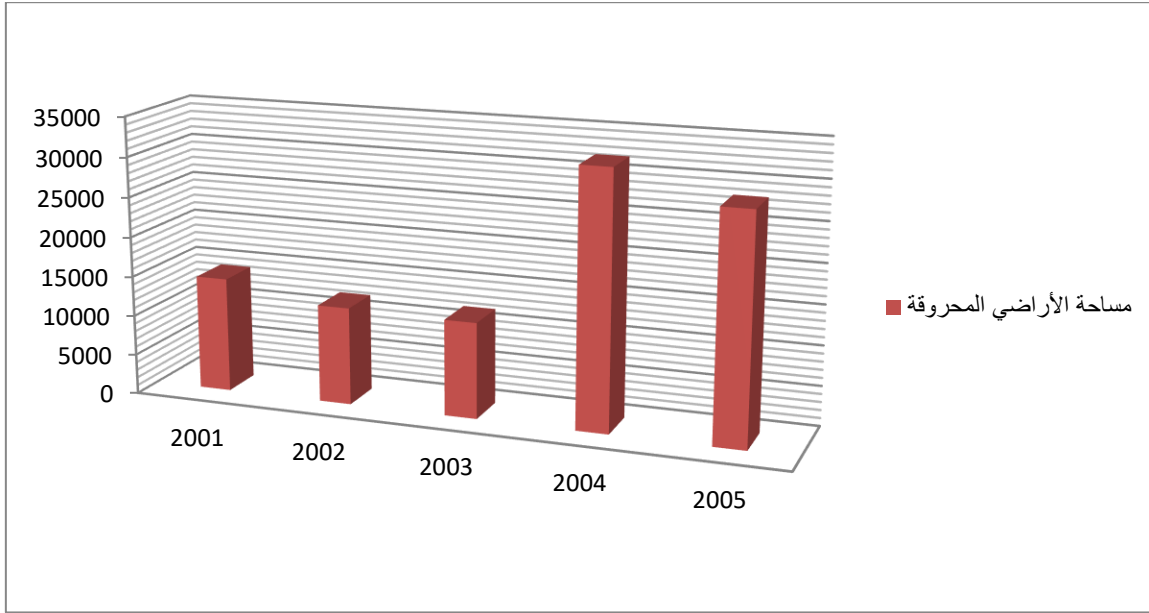
المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

جدول 28 آثار حرائق الغابات (بالهكتار) على القطاع الغابي بالجزائر للفترة 2001-2005

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
مساحة الأراضي المحروقة	14377.69	12217.47	11997	31998	28380

المصدر: (بوشويط، 2019، صفحة 126) .

رسم توضيحي 37 آثار حرائق الغابات على القطاع الغابي بالجزائر للفترة 2001-2005.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

في الأخير نستنتج أن عملية ومفهوم التنمية المستدامة هي عملية متكاملة الأبعاد وأن لكل بعد دور ووظيفة معينة عندما يؤديها يقدم بشكل آلي أوتوماتيكي الاضافة التي يستمد من خلالها البعد الآخر نشاطه وحيروته وهكذا تكون عملية الاستدامة بمعنى آخر أنه توجد علاقة ارتباطية طردية بين أبعاد التنمية المستدامة، فالبعد الايكولوجي يقدم الاضافة للبعد الاقتصادي وللبعد الاجتماعي وهكذا تكون حيرورة العملية، بمعنى أن العملية استمرارية.

6. رهانات التنمية المستدامة:

عاشت الجزائر مختلف الحقب والمراحل الزمنية التاريخية التي مرت بها مدنها وهو الأمر الذي ساهم في تشكل معظم أنوية المدن الجزائرية والتي لها خصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، الأمر الذي عجل بنمو المدن والنمو الحضري لها وبروز عديد التداعيات للنمو الحضري وهو ما أثر على نطاق ومجال التنمية المستدامة في سياقه وبعده الجزائري.

لو نعود تاريخيا ونحاول فهم مراحل تشكل أغلب المدن الجزائرية نجدها أنها نتاج الحضارات والمستعمرات السابقة كالمدين التي ظهرت في الحضارة الرومانية والمدن الأثرية الحالية كتيمقاد وماسكولا وكويكول وروسيكادا... إلخ وحتى الأنوية الكولونيالية التي ظهرت في الفترة الاستعمارية الفرنسية حيث تعتبر هذه الفترة من الفترات التاريخية الهامة في تاريخ التعمير والنمو الحضري للمدن حيث أن أغلب إن لم نقل كلها تأسست وكانت نواتها الأولى في فترة التعمير الفرنسية بدءاً من العاصمة إلى وهران إلى عنابة إلى معظم المدن الساحلية الأخرى وحتى بالمدين الداخلية كقسنطينة وسطيف وباتنة خنشلة تبسة وحتى باقي المدن الداخلية الغربية للجزائر.

نشأ من خلال هذه المراحل التاريخية ولاسيما المرحلة الاستعمارية الفرنسية عديد المدن والتي كانت لها عديد الرهانات المتعلقة بالجانب الأيكولوجي، وسنحاول في الفقرات التالية استعراض بعض الرهانات التي تواجهها عامة المدن الجزائرية والتي تؤثر على نموها الحضري وتؤثر على التنمية المستدامة وعلى سبيل المثال لا الحصر نجد رهانات عديدة كرهان العقار ورهان السكن ورهان النمو الديمغرافي ورهان التوازن المجالي للأقاليم الجغرافية في الجزائر ورهان التوسع العمراني والنمو الحضري على الأراضي الفلاحية والغابية، ورهان التلوث الأيكولوجي بأنواعه البري والبحري والجوي، وأيضاً رهان التصحر والحرائق التي مست عديد الهكتارات الغبية وهو الأمر الذي يمس بالغطاء الغابي ويؤثر على التغيرات المناخية الحالية، وعليه سنقوم بمحاولة استعراض هذه الرهانات على حدى حتى نقرب أكثر من رهانات المدن الجزائرية.

1.6. رهان العقار في المدن الجزائرية:

يعد العقار من الرهانات والمشاكل الأساسية التي تواجهها المدن الجزائرية في نموها حيث يعتبر المورد الأول غير القابل للتجديد ويتطلب وعياً كبيراً في استخدامه وعقلنة استهلاكه، إلا أنه مر بعدد

المراحل والتحويلات التي مست بكينونته وجعلته يصبح ثروة آيلة للزوال نتيجة التوسعات الحضرية عليه سواء المخططة منها أو تلك غير المخططة العشوائية وهو بحد ذاته ما يطرح عديد الرهانات الأخرى الثانوية في المدينة المتعلقة به كإيجاد أوعية عقارية حضرية صالحة للتعمير ولاستيعاب مشروعات التنمية المستدامة وبقية الاحتياجات الاجتماعية من سكن وخطوط نقل ومساحات خضراء وبناء وتعمير ..إلخ. .

إنه ومن خلال هذه الأسطر سنحاول التعرّيج على نقاط نراها مهمة في موضوع العقار في المدينة الجزائرية حيث سنعمل على توضيح مراحل تطور العقار في المدينة الجزائرية مع طرح اشكالية الملكية العقارية في الجزائر وتأثيرها على النمو الحضري ومشروعات التنمية المستدامة:

1.1.6 العقار في المرحلة العثمانية:

شهد موضوع العقار عموما والعقار الحضري خصوصا في الجزائر جدلا واسعا وذلك يعود لارتباط الفرد الجزائري بهذا النوع من الملكية حيث يعود ذلك لخصوصيات تاريخية سنوضحها الآن، حيث تشير الكتابات التاريخية أن موضوع العقار في الجزائر لم تكن له حجج ثبوتية من ناحية الملكية عادة ما تكون جماعية حيث وأنه قبل الاحتلال الفرنسي وبالضبط في مرحلة الحكم العثماني للجزائر عرفت الاخيرة نوعا من التنظيم في سوق العقار وبدأت تظهر بعض ملامح الملكية العقارية وهو الأمر الذي يؤثر على توجهات التعمير والنمو الحضري للمدن، ظهرت في هذه الفترة مجموعة من أنواع الأراضي والعقارات كأراضي المخزن وهي اراضي تابعة للقيادة العسكرية العثمانية أنذاك تهدف إلى تأمين المراقبة على مناطق معينة (مدور، 2012، صفحة 38)، أما أراضي العرش فهي أراضي تخضع في ملكيتها لمجموعة من اعراش القبائل ويتم الانتفاع من خلالها من طرف العرش وهو مجموعة من الأفراد يغطون منطقة جغرافية معينة تخضع لنظام حكم عشائري يتمظهر في زعيم العرش والذي يقوم بمختلف الأدوار الأساسية في حياة العرش (مدور، 2012، صفحة 38).

أيضا عرفت الجزائر في هذه الفترة نوعا من أنواع الملكية العقارية وهي اراضي الملك حيث كان هذا النوع من الأراضي هو النوع الأكثر شيوعا بين الافراد وهو الذي يعبر عن الملكية الشخصية والفردية للعقار ظاهريا أما ضمنا فلم يكن لمالك العقار حق التصرف فيه وبيعه دون الرجوع إلى العائلة والعرش بشراء العقار (مدور، 2012، صفحة 39)، وهذا الفعل والسلوك هدفه إبقاء الحمية والتلاحم ما بين أفراد العرش والقبيلة وأيضا عدم إدخال الغرباء من اعراش وقبائل أخرى إلى داخل العرش الذي يريد أحد أفراده بيع عقاره.

إن ننتج أنه وإلى غاية هذه الفترة من تاريخ الجزائر أن الملكية العقارية دائما ما كانت ملكية جماعية ودون أوراق ثبوتية للملكية حيث كانت مشاعة بين الأفراد وان مساحة ذلك العقار هي ملك لعرش ما، أيضا ننتج أن نظام الحماية والقراية والعصبية بالمفهوم الخلودين هو النظام المسيطر على الملكية العقارية وهو الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نمو تجمعات سكانية متباعدة بين بعضها وأيضاً وفق بناء مورفولوجي ريفي معين بعيد عن أي تنوع أو اختلاف في التعمير وهذا يعود إلى الخصوصية الذهنية والثقافية للأفراد.

أيضا هناك نوع آخر من الأراضي وهو اراضي الحبوس وهي اراضي يتم تسليمها للسلطة الدينية كهبة من طرف الافراد والمؤسسات لبناء المؤسسات الدينية وهي اراضي يمنع التصرف فيها سواء بالهدم أو إعادة البناء. (مدور، 2012، صفحة 39).

ننتج أنه ومن خلال هذه الفترة في تاريخ الجزائر كان العقار عنصرا حيويا في حياة الأفراد والجماعات الإنسانية لاسيما في فترة حكم الدولة العثمانية وأيضا كانت له خاصية قلما نجدها في المجتمعات الحديثة وهي الملكية العقارية الجماعية والتي تعبر عن نمط وأسلوب حياة للفرد الجزائري أنذاك حيث كان يمتاز بالطابع القروي والبدوي ويخضع في تسيير حاجياته وموارده إلى العقلية القبلية والعشائرية وأم العرش هو وحدة التحليل الأساسية التي يمكننا الاعتماد عليها في قراءة وتحليل موضوع العقار، انعكس هذا الأسلوب في التسيير للموارد على نمو القبائل والاعراش حضريا حيث انكمش النمو الحضري بل بم يكن هناك أصلا ما يسمى بالحضر حسب المعايير الحالية وكان مورد العقار هو اللاعب الأساسي في تنقلات الأفراد وامتداد الرقع الجغرافية للأعراش والقبائل.

من هنا نلاحظ أن اشكالية الملكية العقارية في الجزائر في الفترة العثمانية ساهمت بشكل كبير في تأخير وظهور الظاهرة الحضرية في الجزائر وذلك كون العقار كان يشكل مشكلا أساسيا في ظل التنظيم والتسيير البدائي والعشائري والقراي له.

2.1.6. العقار في المرحلة الاستعمارية:

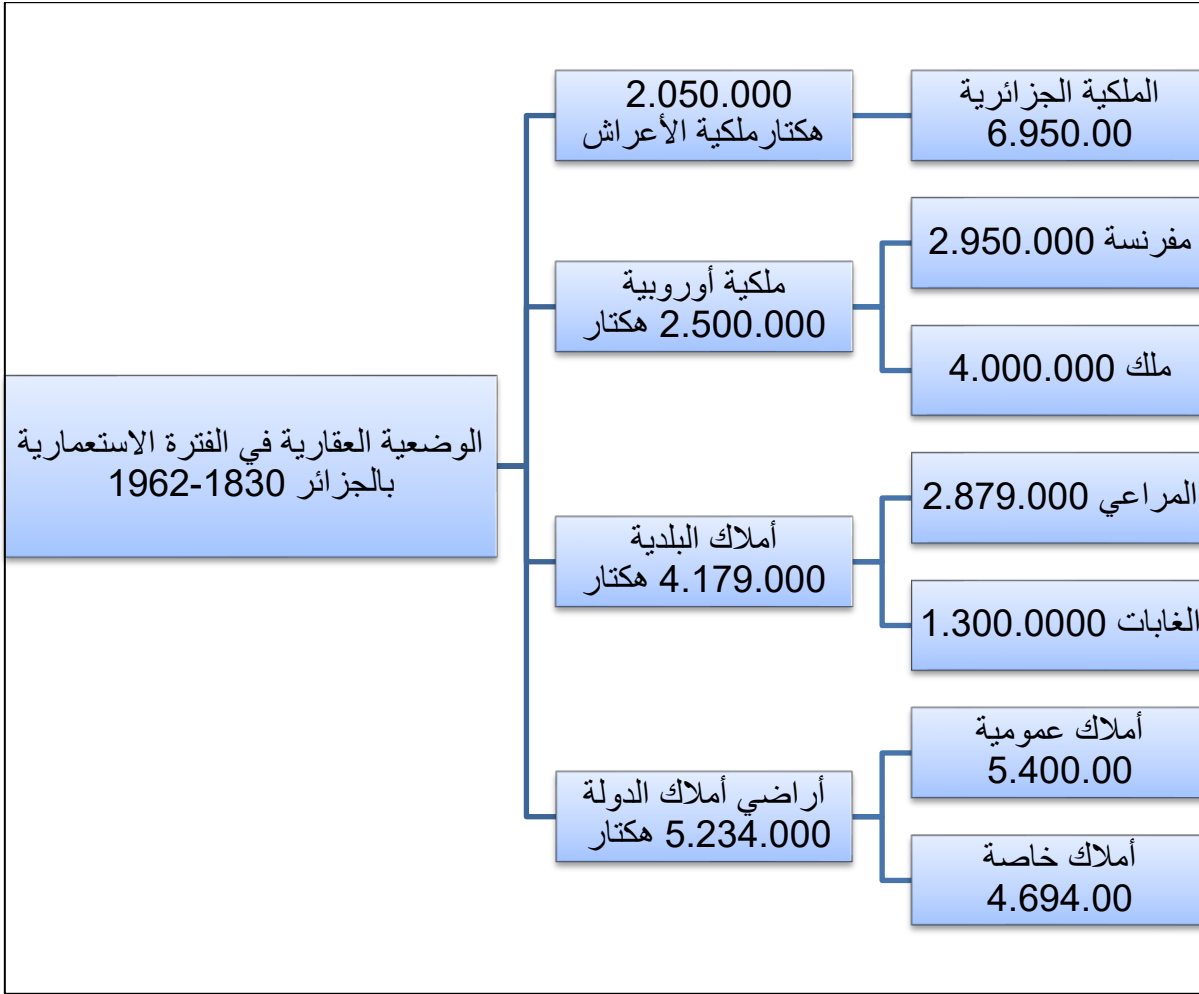
بعد فترة الحكم العثماني وقعت الجزائر في ايدي الاستعمار الفرنسي ومن هنا بدأت معركة أخرى حول رهان العقار في الحواضر والقرى الجزائرية لاسيما بعد القضاء على الانتفاضات والمقاومات الشعبية حيث تم إصدار قانون 15 سبتمبر 1870 الذي قضى بأخذ عقارات الفلاحين الجزائريين وتوزيعها مجانا

على المعمرين الفرنسيين وتزويد المعمرين بمبالغ مالية لخدمة الأراضي بلغت 5000 فرنك (السايج، 2007، صفحة 34)، كما تم توزيع 5000 هكتار من الأراضي التي يملكها المقاومون كما صودرت 44000 هكتار من الأراضي وتسليمها للمعمرين. (بوضرساية، 2007، صفحة 186).

بعد هذه الفترة دخلت الجزائر أحد أهم الفترات في تاريخ العقار واشكالية ملكيته حيث شهدت مصادرة جزء كبير من الأراضي لاسيما بعد صدور قانون وارني 26-07-1873 الذي عمل على استبدال الملكيات الجماعية وأراضي العشائر إلى الملكية الفردية وفرنسة الأراضي. (Taleb Bendiab, 1938, pp. 16-17).

قام هذا القانون بتحطيم البناء الاجتماعي الجزائري خصوصا المبني على نظام العشائر والملكية الجماعية حيث صادر جميع الأراضي وملكها للمعمرين وكرس نظام الملكية الفردية وهنا انعكست القوانين الاستعمارية على موضوع العقار وتغيير المورفولوجية الجزائرية للمدن والقرى، كما نستنتج أن الفترة الاستعمارية جاءت للاستحواذ على العقارات الجزائرية غير مراعية في ذلك بناء ونسق المجتمع الجزائري الذي كان ذو بناء جماعي متلاحم عصبي بالمفهوم الخلدوني، كل هذا انعكس على قانون العقار وهو الأمر الذي ما يزال متواصلا لحد الآن تاركا وراءه عديد المشاكل والنزاعات على مستوى أحقية الملكية وهو الأمر الذي أضر نوعا ما من عمليات النمو الحضري للمدن الجزائرية واثّر على آفاق المدن امتداد المدن كل هذا مع مختلف الرهانات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للعقار في الجزائر ولعل الشكل أدناه يوضح الوضعية العقارية في الجزائر في الفترة الاستعمارية 1830-1962، وهو الأمر الذي أسس فيما بعد مرحلة الاستقلال إلى ظهور أدوات تخطيطية أخرى وقوانين حاولت معالجة اشكالية العقار واشكالية ملكيته وهذا ما سنتطرق له في الأسطر القادمة.

رسم توضيحي 38 الوضعية العقارية للجزائر في الفترة الاستعمارية 1830-1962.



المصدر: (مدور، 2012) مع معالجة شخصية

3.1.6. العقار ما بعد الاستقلال:

بعد كل من المرحلة العثمانية التي تميزت بحوالي اربعة إلى ستة أنواع من ملكية العقار وكيفية تسييره والتي تميزت كلها بالنظام الجماعي للملكية العقارية على عكس المرحلة الاستعمارية التي كرست عكس ذلك من ملكية فردية والشرح الذي حصل على مستوى البناء الاجتماعي، جاء الاستقلال وتميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بمرحلتين أساسيتين والتي كان الاقتصاد هو المتحكم فيها بشكل رئيسي حيث كانت الفترة الأولى هي فترة ما قبل 1989 وسيطرة التسيير الاشتراكي على مختلف المجالات منها المجال العقاري وظهور عديد القوانين كرست ذلك أما فيما بعد فجاءت مرحلة التسيير الرأسمالي وتم اعتماد منظومة قانونية أخرى تستمد كينونتها من التسيير الرأسمالي وتم اعتماد منظومة قانونية أخرى تستمد كينونتها من التسيير الرأسمالي فانعكس هذا النوع من القوانين على العقار وكيفية استخدامه واتجاهات النمو الحضري للمدن وأثره على رهانات البعد الايكولوجي للتنمية المستدامة، وهذا ما سنحاول توضيحه أدناه:

4.1.6. العقار في المرحلة الاشتراكية:

بعد الاستقلال مباشرة تبنت الجزائر رؤية اقتصادية اشتراكية نظرا لمختلف الاسباب آنذاك، فانعكس ذلك على مختلف المجالات منها المجال العقاري فسنت الجزائر مجموعة من القوانين التي أسست للرؤية الاشتراكية ومركزية القرارات العامة وترك الدولة هي الجهة الوحيدة المسيرة للعقار وكان ذلك من خلال:

أ. الأمر 74-26 المؤرخ في 20-02-1974 والمتعلق بقانون الاحتياطات العقارية البلدية ومختلف المراسيم المطبقة له رقم 76\26 و 76\28 و 76\29 (برتيمه، 2015، الصفحات 72-73) حيث عمل هذا الأمر على تحويل جميع الأراضي القابلة للتعمير والمناطق الحضرية إلى البلدية وأن هذه الأخيرة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تسييرها (مدور، 2012، صفحة 48)، كما منع هذا الامر تداول الأراضي (بيع-شراء) بين المواطنين ما لم تكن البلدية طرفا في عملية البيع والشراء، حيث تنص المادة 07 على أن جميع اراضي الدولة أو الخاصة يتم دمجها في الاحتياطات العقارية البلدية مقابل ثمن تقررره مصلحة الدومين. (مدور، 2012، صفحة 48).

نلاحظ أن الدولة من خلال هذه القوانين حاولت أن تكون هي الجهة الوحيدة التي تعمل على التخطيط الحضري والتي تتحكم في سوق العقار سعيا منها لوضع حد للمضاربة العقارية وأن تمنع أي شخص آخر أو مؤسسة غير البلدية من تسيير العقار، وأن البلدية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن توفير الحاجيات الاجتماعية من سكن ومرافق اجتماعية واقتصادية وثقافية وتوفير مختلف الخدمات من نقل ومواصلات، إلا أنها أمام هذا الواقع الذي عملت على تكريسه قامت باحتكار العقار أمام الأفراد ومنعت كل عملية تعميم وبيع وشراء للعقار دون أن تكون هي طرف في عملية البيع والشراء، إضافة إلى عملية الاحتكار لم تنجح البلديات آنذاك في توفير الاحتياجات الاجتماعية من سكن ومختلف المرافق وهو الأمر الذي نلاحظه من خلال نشوء مختلف الأحياء الفوضوية في تلك الفترة والتي بقيت رهانا حضريا لحد الساعة إضافة إلى ذلك استحواذ المواطنين على مختلف العقارات التابعة للبلدية، أيضا كرست هذه العقلية الاشتراكية سلوك تداول العقار عرفيا بين الأفراد وبطرق غير رسمية وهو الأمر الذي ترك عملية التعمير متاحة ومشاعة بين أيدي الأفراد وللذين لم يحترموا قواعد التعمير والبناء وأثر ذلك على مورفولوجية المدن الجزائرية ومظهرها العام الذي اتسم بالفوضى واللاتنظيم.

5.1.6. العقار في المرحلة الرأسمالية:

بعد فشل البلديات في توفير الاحتياجات الاجتماعية من مرافق وسكنات ونقل وترفيه ومواصلات وبعد التغيير الجوهري الذي عرفته الجزائر من خلال دستور 1989 وأيضا بعد سقوط الاتحاد الاشتراكي وجدت الجزائر نفسها أمام رهان ضرورة التحول الاقتصادي ومسايرة الاقتصاد العالمي الرأسمالي كان عليها لا بد من ترك والتخلي عن مختلف القوانين المسيرة لمختلف المجالات منها المجال العقاري حيث أدركت الجزائر فشلها في تسيير موضوع العقار في ظل الأمر 26-74 المتعلق بالاحتياطات العقارية البلدية لاسيما في ظل لتعمير العشوائي وظهور الأحياء الفوضوية وارتفاع معدلات شغل السكن وارتفاع معدلات استهلاك العقار الحضري قامت الجزائر بالتخلي عن قانون الاحتياطات العقارية وتعويضه بقانون التوجيه العقاري 25-90 المؤرخ في 18-11-1990.

جاء هذا القانون ملغيا قانون الاحتياطات العقارية وبهدف إعطاء بعد جديد في كيفية تدخل الدولة والجماعات المحلية في عملية تسيير العقار والتعمير (برتيمية، 2015، صفحة 74)، كما هدف هذا القانون

إلى إعطاء حق الملكية للعقار للأفراد على خلاف قانون الاحتياطات العقارية (زونية، 1990، الصفحات 149-150).

يقسم هذا القانون الأراضي إلى 7 أقسام كل حسب طبيعتها:

- الأراضي الفلاحية والأراضي ذات الوجهة الفلاحية.
- الأراضي الرعوية والأراضي ذات الوجهة الرعوية.
- الأراضي الغابية والأراضي ذات الوجهة الغابية.
- الأراضي الصحراوية.
- المساحات الحلقائية.
- الأراضي العامرة والأراضي القابلة للتعمير.
- المساحات والمواقع المحمية (القانون 25-90 المتعلق بالتوجيه العقاري، 1990، الصفحات 1561-1563).

جاء هذا القانون بتغيير واضح من خلال التسيير حيث اكتفى بالمراقبة وتوضيح نوعية الأراضي وإعطاء رخص البناء مع حماية بقية أنواع الأراضي الأخرى من خطر التعمير العشوائي كرد فعل على الفشل الذي واجهه قانون الاحتياطات العقارية لكنه هو أيضا فشل أمام التحديات والرهانات الحضرية من توفير مساكن وباقي الاحتياجات والخدمات الاجتماعية وهو ما نلاحظه في اكتساح التعمير سواء المخطط أو غير المخطط لباقي الأراضي الأخرى من غابات أو أراضي فلاحية أيضا تفشي البناء الذي لا يحترم قواعد البناء والتعمير وتأثيره على الشكل الخارجي للبناءات من جهة وعلى المدن من جهة أخرى.

خلاصة:

نستنتج من خلال مختلف المراحل التاريخية السابقة التي مر بها العقار أنه شكل رهانا حقيقيا للنمو والتوسع الحضري حيث أنه كان بمثابة العقبة التي تؤخر من عملية نمو المدن الجزائرية والتحول في نظام الملكية سواء من الملكية الجماعية للأعراش والنظام الاجتماعي والقيمي الذي كان يسود المجتمع آنذاك خصوصا في المرحلة العثمانية وما قبلها التحول المفروض من طرف المستعمر نحو الملكية الفردية من خلال مجموعة من القوانين أبرزها قانون سيناتوس كونسيلت وقانون وارني والأثر

البالغ الذي أحدثاه على بناء ونسق المجتمع وحالة التفكك الذي عايشه المجتمع نظرا لارتباطه بالأرض، مروراً بفترة ما بعد الاستقلال وما شهدته من احتكار كلي لمورد العقار من طرف الدولة حرصاً منها على منع المضاربة العقارية عن طريق البلديات لكنها فشلت من جهة أخرى في تلبية مختلف الاحتياجات الاجتماعية ليتم التخلي عن قانون الاحتياطات العقارية 74-26 والتحول من خلال دستور 1989 نحو التوجه الرأسمالي ليأتي بعد ذلك قانون التوجيه العقاري 25-90 والذي أعطى الحق في الملكية العقارية لكنه هو أيضاً فشل في تحقيق مختلف المتطلبات الاجتماعية .

وانطلاقاً من هذا الاستنتاج نجد أن مشكلة العقار بأنواعه الفلاحي الغابي الرعوي ولاسيما الحضري ماتزال قائمة وتشكل تحديات كبرى نحو التعمير والنمو الحضري.

2.6. رهان السكن في المدينة الجزائرية:

مثل موضوع السكن والاسكان أبرز الاهتمامات الاجتماعية وحتى الأيكولوجية للمواطن بالدرجة الأولى والدولة كذلك نظراً لكثرة الطلب عليه وخلفيته الاجتماعية لدى الفرد الجزائري، من هذا المنطلق ننطلق في عرض أحد أهم وأبرز المتغيرات الأساسية في حياة الفرد الجزائري حيث سنحاول عرض رهان السكن برؤية تاريخية نحاول من خلالها تحليل مختلف العوامل التي جعلت من السكن رهانا حضرياً وحتى مشكلة اجتماعية باتت تترق الفرد والدولة على حد سواء، وكيف لهذا الرهان أن تحول إلى مشكلة اجتماعية أثرت على مورفولوجية المدن من خلال النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن الجزائرية وبروز البناءات الفوضوية والأحياء القصديرية وتأثيرها على المظهر العام وعلى مورفولوجية المدينة الجزائرية وأيضاً حتى على التوسع والامتداد الحضري، وعليه سنحاول عرض كيفية تشكل هذه الأزمة والمشكلة الاجتماعية والتي تعد رهانا حضرياً لمختلف المدن الجزائرية بدءاً من سياق كرونولوجي محدد منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالاعتماد على مجموعة مخططات اقتصادية.

1.2.6. السكن في مرحلة الستينيات:

عرف رهان السكن بالضبط في الفترة 1962-1966 ضغطاً رهيباً وذلك بفعل الهجرة الريفية نحو المدن والحوضر الكبرى في الجزائر حيث تسجل الأرقام أن سكان الحضر سنة 1966 بلغ 3778000 بعدما كان 2158000 سنة 1945 (O.N.S Collections Statistiques, 2008) وذلك بفعل مجموعة من المحفزات منها السكنات الشاغرة والعقارات الفارغة التي تركها المستعمرون ولاسيما المستوطنون الأوروبيون

الذين أضحووا بلا حماية من قبل المستعمر، في هذه الفترة عرفت المدن الجزائرية إقبالا كبيرا على السكنات الشاغرة مما أدى بعدد المشاكل والازمات الاجتماعية الامر الذي أدى بالجزائر إلى إصدار قانون الأملاك الشاغرة رقم 20-62 المؤرخ في 24-08-1962 لتنظيم كيفيات استغلال هذه السكنات.

إضافة إلى ذلك عملت الجزائر من خلال المخطط الاقتصادي للثلاثي الأول 1967-1969 عملت على تركيز جهودها ومخططاتها على القطاع الصناعي بصفة أكبر، حيث تشير الأرقام أنه تم تخصيص 49% من الاستثمارات أي ما يعادل 5400 مليون من مجموع 11081 مليون دينار من ميزانية المخطط فيما بلغت ميزانية القطاع السكني 4.9% أي 413 مليون (هني، 2018، الصفحات 216-217).

نلاحظ من خلال مجموعة من المعطيات أعلاه أن رهان السكن في هذه الفترة في المدينة الجزائرية لم يكن ذو أولوية كبرى وربما ذلك ظنا من الدولة أن السكنات الشاغرة كانت كافية في حين ركزت الدولة على القطاع الصناعي وتشبيد المصانع وتقوية الاقتصاد في حين كان النمو الديمغرافي والهجرة الداخلية نحو المدن في أوج عطائها، وهذا هو الشيء الذي ربما يكون بداية بروز الأزمة والرهان السكني، أي أن الأمر يتعلق بعدم توازن اهتمامات الدولة بين قطاع الصناعة وقطاع السكن.

2.2.6. السكن في مرحلة 1970-1990:

لم تقدم السياسات الاقتصادية في سنوات السبعينيات والثمانينيات أي جديد يذكر على مستوى قطاع السكن حيث واصلت الدولة من خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 سياسة تركيز الجهود والاهتمامات على القطاع الصناعي والصناعات الثقيلة (هني، 2018، صفحة 217) في حين كان أغلب الجزائريين يعيشون في الأرياف وذو نمط اسري ممتد وبهاجرون نحو المدن والمناطق الحضرية التي تتوفر على فرص حياة أفضل من الريف، حيث تشير الأرقام أن سكان المدن ارتفع إلى 6687000 سنة 1977 كما أن معدلات صافي الهجرة ارتفعت إلى 40.5% في الفترة 1966-1977. (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 83).

إلا أنه وفي فترة الثمانينيات عرف الاقتصاد الجزائري تراجعاً كبيراً في المداخل بفعل تراجع أسعار النفط ومع النمو الديمغرافي الذي يرتفع وبلغ 3.8% سنة 1977 و2.7% سنة 1988 (O.N.S, 2008, p. 02) ومع الاحتجاجات الاجتماعية في أكتوبر 1988 بلغت الأزمة السكنية ذروتها وبلغ معدل شغل السكن مستويات قياسية سنة 1977 ب 7.70 و7.94 سنة 1987. (Toumi, 2016, p. 426).

كما لم تتميز فترة التسعينيات باي جديد يذكر على مستوى قطاع السكن بل بالعكس تأزمت وضعية السكن أكثر بفعل الحرب الأهلية التي شهدتها الجزائر واثرت بذلك على المدن الجزائرية وعلى قطاع السكن بالأخص لاسيما مع التهجير من القرى والارياف نحو المدن وحتى الدمار الذي شهدته المدن الجزائرية الكبرى والمساكن كل هذا اثر على رهان السكن في المدينة الجزائرية، فتشير الأرقام إلى أن معدلات شغل السكن في سنة 1993 بلغت 7.73، (Toumi, 2016, p. 426) وأن معدلات صافي الهجرة في نفس الوقت والفترة بلغت 40.7%، (O.N.S Collections Statistiques, 2008, p. 83) إضافة إلى معدل النمو الطبيعي الذي بلغ 1.5 % في سنة 1998. (O.N.S, 2008, p. 02).

نستنتج مما سبق أن فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كانت فترة الاهتمام بالجانب الاقتصادي للسياسة العامة في حين تم تهيمش الاجانب الاجتماعي عامة وقطاع السكن خاصة من مشاريع التنمية المستدامة وذلك عن غير قصد، إلا أن فترة التسعينيات كانت قد تخلت عن غالبية كل ما هو اجتماعي وتركيز الموارد المالية للبلاد على القطاع العسكري إضافة إلى ذلك انخفاض أسعار البترول في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أدى ذلك بالجزائر إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي والذي أبرز شروطه هو التخلي عن الطابع الاجتماعي للدولة منها قطاع الاسكان وبناء مشاريع التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن تشكل الازمة السكنية ورهان السكن في المدن الجزائرية كان نتاج مجموعة من الظروف التاريخية والاقتصادية ونتيجة مجموعة من الخيارات وتوجهات الدولة إضافة إلى بعض العوامل الامنية كل هذا أدى إلى بروز رهان السكن بشكل كبير في المدينة الجزائرية واثرت عليها بشكل كبير لاسيما من ناحية نموها وامتدادها الحضري ومن ناحية مورفولوجيتها العامة وظهور مختلف الاشكالات الحضرية الاخرى كالاستحواذ على المجال وعلى العقار بطرق غير قانونية وتشديد المباني الفوضوية والأحياء القصديرية والتأثير على آفاق التخطيط الحضري.

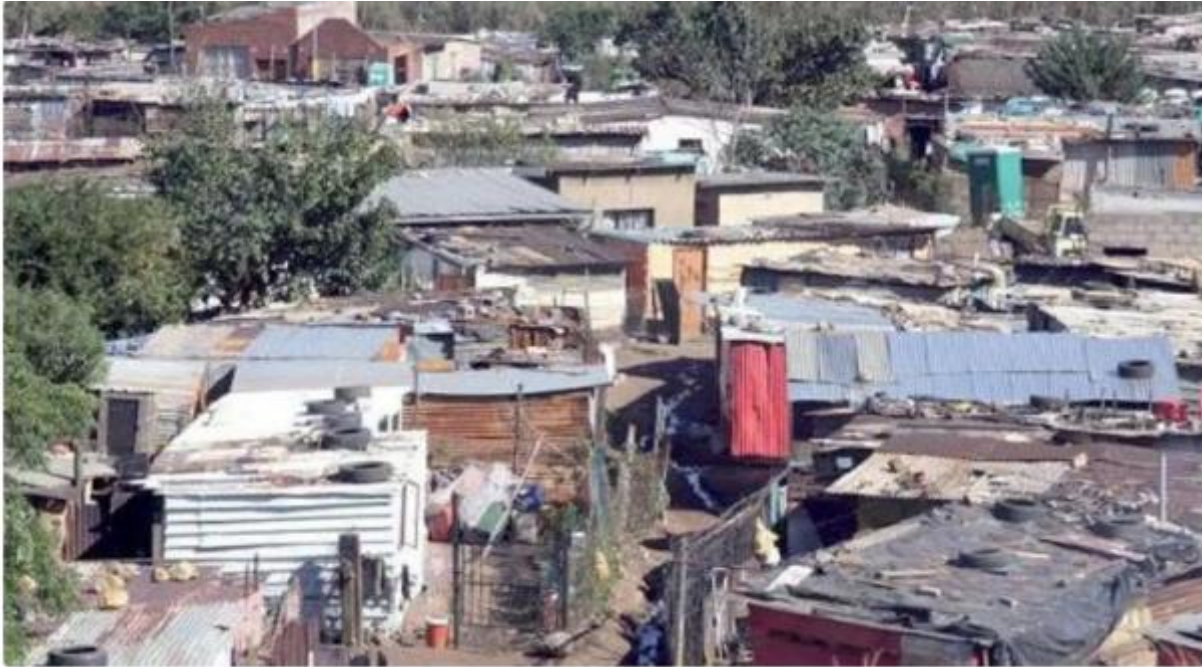
3.2.6. السكن ما بعد سنة 2000:

بعد كل ما عاشته الجزائر في حوالي أربعة عقود من القرن الماضي وادراكها لفشلها في مجموعة من الجوانب حتى تلك التي كانت تركز اهتماماتها وجهودها عليه، ، أيضا مع ارتفاع اسعار البترول في بداية الألفية وبعد تقطن الجزائر لواقع السكن والنمو الديمغرافي المتسارع وأيضا حركة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن وأيضا من خلال ارتفاع معدلات شغل السكن حاولت الجزائر استدراك ما فاتها على مستوى

التنمية المستدامة ولاسيما رهان السكن، فتوجهت من خلال كل من المخطط التنموي 2001-2004 إلى إنجاز ما يقارب 600000 وحدة سكنية و256000 قيد الانجاز وتوجيه أكثر من 555 مليار دينار للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (هني، 2018، الصفحات 220-221)، وإنجاز ما يعادل 1235026 وحدة سكنية من خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 و14185020 وحدة سكنية من خلال البرنامج الخماسي الثاني 2015-2019 وفي سنة 2020 تم إنجاز 201508 (Ministere de L'habitat، 2015) (de l'urbanism et de la vile, 2021) وبهذا أفرزت السياسة السكنية في الجزائر عديد التوسعات الحضرية وظهور مدن جديدة واقطاب حضرية جديدة.

ما نلاحظه من خلال هذه الفترة هو توفر الإرادة السياسية لمعالجة الأزمة السكنية كونها رهان حضري بامتياز على عكس الفترات الزمنية السابقة أين كان توجه الدولة نحو الصناعات الثقيلة لكن ورغم هذا إلا أن رهان السكن لم يتم معالجته بصورة كلية وهوما توضحه أغلب الأحياء الفوضوية والقصديرية في المدن الجزائرية ولعل الصور أدناه توضح ذلك:

صورة 1 أحد الأحياء القصديرية بالمدن الجزائرية سنة 2017.



المصدر: (العربية نت، 2017).

صورة 2 أحد الأحياء القصدية بالعاصمة سنة 2017.



المصدر: (بن عيسى ك.، 2012).

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن رهان السكن هو رهان حضري بامتياز وأصبح في فترات زمنية معينة من تاريخ المدينة الجزائرية كأحد أبرز الإشكالات التي واجهتها من جهة والمواطن من جهة أخرى، كما نستنتج أنها بدأت تتشكل بوادرها من خلال مختلف العوامل لاسيما الاقتصادية منها من خلال توجه الدولة حيث كان ذلك على شقين الشق الأول وهو وضع ميزانيات مالية كبيرة لصالح الصناعة والاقتصاد وإهمال باقي الجوانب لاسيما الاجتماعية منها والشق الآخر تمثل في عملية التصنيع التي ظهرت في المدن الجزائرية وشكلت رهانا نحو الهجرة الداخلية نحو المدن والتي كانت تعد بمثابة أقطاب صناعية تستقطب الأيدي العاملة نحوها دون توفير باقي الاحتياجات الاجتماعية كالسكن والمرافق كخطوط النقل والمواصلات الأمر الذي أدى بشريحة واسعة من المهاجرين إلى الاستقرار في المدن مشيدين بذلك أحياء فوضوية ومناطق هامشية وقصدية غير خاضعة لأدوات التهيئة والتعمير وغير خاضعة للتخطيط الحضري.

3.6. رهان التلوث البيئي في المدن الجزائرية:

لطالما ارتبط التحضر وزيادة عدد أفراد السكان في المناطق الحضرية بظاهرة التصنيع والثورة الصناعية عالميا ولطالما ارتبط التلوث الأيكولوجي بالظاهرة الصناعية في العالم، حتى أضحي مفهوم التلوث مرتبطا ارتباطا وثيقا بالصناعة ومخلفاتها (بن شيخ فاضل، 2017، صفحة 136)، وهذا يمثل رهانا حضريا بامتياز لغالبية مدن العالم منها المدن الجزائرية لاسيما منها ذات الخصوصية الجغرافية والطبوغرافية كمدينة قسنطينة على سبيل المثال لا الحصر وأيضا كمدينة الحراش وما تخلفه هذه الطبيعة الجغرافية على البيئة الحضرية وحتى نلاحظ اكثر نجد أن أغلب المدن الجزائرية التي تعاني من التلوث البيئي هي مدن بمثابة أقطاب صناعية وتكون الصناعة هي المورد الأساسي لنشاطات أفرادها.

إنه وعلى اختلاف أنواع وأسباب التلوث في المناطق الحضرية سواء كانت طبيعية أو بشرية فهي مضرة بالصحة وبالبيئة إلا أن الأولى ليس فيها دخل للإنسان بقدر ما تهمنا الثانية وهي التي تنتج عن تصرفات وسلوكيات الإنسان وهي أنواع منها التلوث الجوي والبحري والبري وهو الأمر الذي يؤثر على البيئة والتي بدورها تؤثر على الإنسان لاسيما من ناحية صحته.

ولعله من أحد أهم الملوثات هو تلوث الهواء جراء مجموعة من الغازات والانبعاثات الكربونية لاسيما منها دخان المصانع والسيارات، فتشير الأرقام على أن الجزائر تحتوي على 2843282 سيارة أغلبها سيارات قديمة تجاوزت العمر المفترض لها (وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة، 2005، صفحة 225)، مما يجعلها أحد أكبر المسببات للتلوث الجوي بامتياز، كما أن 72.67% من هذه السيارات تستخدم الوقود (وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة، 2005، صفحة 226) والذي يعتبر عامل مساهم في تلوث البيئة، ولعل الجدول التالي يوضح توزيع المدن الجزائرية حسب انبعاثات دخان السيارات.

جدول 29 انبعاث دخان السيارات في بعض من المدن الجزائرية

المدينة	نسبة الرصاص بالطن في السنة	نسبة أوكسيد الكبريت طن في السنة	نسبة أوكسيد الأزوت طن في السنة
العاصمة	240	610	22500
قسنطينة	60	195	5050
برج بوعريج	60	220	520

5100	150	50	تيزي وزوت
معلومات غير متوفرة	معلومات غير متوفرة	أقل من 50	بقية المدن

المصدر: (مبروكي، 2017، صفحة 131).

يوضح هذا الجدول أعلاه انبعاثات مختلف الغازات من دخان السيارات وتأثيرها على البيئة الحضرية ولا بد أن نتفطن إلى شيء مهم وهو تأثير هذه الغازات تأثيرا مباشرا على صحة الإنسان وغالبا ما تكون عواقبه وخيمة كظهور أعراض متعددة على صحة الإنسان لاسيما منها تلك التي تمس بالجهاز التنفسي للأفراد، ولعل الجدول أدناه يوضح مختلف الأعراض التنفسية في المدن الجزائرية.

جدول 30 أكثر الأمراض التنفسية انتشارا في المدن الجزائرية

عدد الحالات	الفئة الأكثر عرضة	الأمراض
544000	معظم السكان	الربو
1522	أكثر من 30 سنة	سرطان الرئة
353600	معظم السكان	التهاب شعبي مزمن

المصدر: (مبروكي، 2017، صفحة 132).

حاولنا اعلاه استعراض نوع من انواع التلوث البيئي وهو تلوث الهواء وأضراره على صحة الفرد والمجتمع إلا أنه توجد أيضا أنواع أخرى من التلوث كالتلوث المائي والبري والذي مس بكينونته ووجود الإنسان من اساسه سواء عن طريق غذاءه فمثلا تعاني المدن الجزائرية من اشكالية صب مياه الصرف الصحي والتي غالبا ما تمر على أراضي فلاحية ويتم سقي المحاصيل منها وهو الأمر الذي يؤثر بصفة مباشرة على صحة الإنسان.

7. خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل عرض مختلف المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة بداية من كرونولوجية وتطور المفهوم إلى غاية توضيح أهم مبادئ التنمية المستدامة إلى عرض أهم الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي تحاول هيئة الأمم المتحدة تحقيقها مع مختلف الدول، كما حاولنا أيضا عرض مختلف ابعاد التنمية المستدامة الاجتماعية الاقتصادية والتكنولوجية، كما فصلنا في الأخير في مجموعة من رهانات البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة.

توصلنا إلى أن غالبية المدن الجزائرية تواجه مجموعة من الرهانات كرهان العقار والذي يمتد إلى عشرات بل مئات السنين وهو يعاني من اشكالية الملكية من المرحلة العثمانية إلى الفرنسية إلى ما بعد الاستقلال من المرحلة الاشتراكية ثم الرأسمالية، أيضا توصلنا أن رهان السكن هو أحد الرهانات التي تواجهها المدن الجزائرية وذلك كونه رهان تعود اسبابه إلى فترات زمنية لاسيما منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، كما ناقشنا أيضا رهان التلوث البيئي في المدن الجزائرية والذي توصلنا إلى أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالصناعة ومخلفاتها والتي ترتبط بالدرجة الأولى بزيادة التحضر في المناطق الحضرية، كما بوجدنا أن نوضح للقارئ أن هذه الرهانات التي تطرقنا لها هي جزء من رهانات المدن الجزائرية وليس كلها.

وسنتطرق فيما بعد إلى في بحثنا هذا بالتخصيص لأهم الرهانات التكنولوجية التي تعاني منها مدينة خنشلة وهي أحد المدن الجزائرية الشبه صحراوية والتي تتميز بخصوصية جغرافية وتاريخية واقتصادية وبيئية معينة.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

محتويات الفصل:

1. تمهيد.
2. مجالات الدراسة.
 - 1.2. المجال المكاني.
 - 1.1.2. لمحة عن الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة.
 - 1.1.2.1. مراحل تشكل الظاهرة الحضرية وتطورها في مدينة خنشلة.
 - 1.1.2.1.1. المرحلة الكولونيالية 1874-1962.
 - 2.1.1.2. مرحلة 1962-1989.
 - 3.1.1.2. مرحلة 1990-2002.
 - 4.1.1.2. مرحلة 2004-2024.
 - 2.2. المجال البشري.
 - 3.2. المجال الزمني.
 3. المنهج المستخدم في الدراسة.
 4. الموثوقية.
 5. أدوات الدراسة.
 - 1.5. الملاحظة.
 - 2.5. المقابلة.
 - 3.5. الوثائق والسجلات.
 6. أسلوب وطريقة التحليل المستخدم في الدراسة.
 7. التعريف بالبرنامج المعتمد في تنظيم وتصنيف البيانات.
 8. خلاصة

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة.

1. تمهيد:

تعتبر مرحلة الإجراءات المنهجية في كل دراسة ميدانية لاسيما في العلوم الاجتماعية هي مرحلة الانتقال من مجموع المعارف والأطر الابستيمولوجية والنظرية للدراسة إلى مجموعة من التقنيات والطرق الامبريقية الميدانية، ولعل عدم الالمام بالجانب النظري للدراسة قد يوقع الباحث في فجوة أو اشكالية الانتقال من المجرد إلى الملموس إن صح التعبير، حيث تمثل هذه المرحلة التأسيس المنهجي للدراسة.

سنحاول من خلال مجموعة المعارف والأطر النظرية التي تم جمعها أن نؤسس للمرحلة الميدانية لدراستنا حيث انطلقنا في هذا الفصل من خلال مجموعة من الحدود والتي تضع الدراسة في حيزها المعرفي المناسب لها، سنتطرق في الأسطر القادمة إلى مجموعة من النقاط المهمة منها مجالات الدراسة حيث حاولنا من خلال هذه المرحلة الإجابة على مجموعة تساؤلات كيف تتشكل الظاهرة في مجالها المكاني؟ ما هي العوامل المتحكمة في تطور الظاهرة؟ أو بعبارة أدق ما هو القانون العام الذي يحكم تطور الظاهرة حاولنا الإجابة على هذه التساؤلات من خلال المجال المكاني للدراسة، أيضا من بين الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها في هذا الفصل كيف تغيرت الظاهرة التي ندرسها عبر الزمن؟ وعبارة أخرى ما هي العناصر الثابتة وما هي العناصر المتغيرة في الدراسة؟ من خلال المجال الزمني للدراسة، أيضا حاولنا تحديد الفئة المستهدفة في دراستنا أو كما يصطوح عليها بالعينة (المجال البشري) من خلال سؤال أين أجد المعلومات المناسبة التي تجيب على تساؤلات الدراسة؟

لعله بعد الإجابة على مجموعة هذه التساؤلات وجدنا أنفسنا كباحثين في موضوع أمام أحد أهم التساؤلات المنهجية المهمة ولعلها تكمن في التساؤل التالي ما هي الطريقة الامثل التي نتمكن من خلالها من معالجة الدراسة؟ إننا هنا نقصد منهجية البحث المعتمدة في الدراسة وكيف انتقلنا من المنهج الذي هو عبارة عن مكون ابستيمولوجي ومكون أنطولوجي إلى المنهجية والتي هي مجموعة الخطوات التي اعتمدها قصد التوصل إلى معالجة الموضوع.

توصلنا بعد ذلك إلى ضرورة بناء ادوات الدراسة التي من خلالها نستطيع ترجمة مختلف الخطوات المنهجية السابقة المتبعة بغرض الوصول إلى معلومات ميدانية تفسر وتفهّم الظاهرة محل الدراسة، فتم الاستناد إلى مجموعة أدوات بحثية والتي سنوضحها في هذا الفصل، لكن قبل ذلك كئنا أمام ضرورة منهجية تمثلت في كيفية البرهنة على شبهة عدم التحيز لاسيما وأن دراستنا الحالية تتطلب من الباحث أن ينغمس في البيانات المتوصل إليها من جهة وأن ينغمس مع المبحوثين في حد ذاتهم من جهة أخرى وهذا راجع

بالأساس إلى الانتماء الفلسفي لدراستنا إلى الفلسفة التفسيرية - وهذا ما سنوضحه أدناه - على عكس الدراسات المنتمية إلى الفلسفة الوضعية، وتم تسمية هذه المرحلة كما هو متفق عليها في الوسط العلمي بالموثوقية.

في الأخير تبين أننا أمام أحد الرهانات المنهجية والمتمثل في السؤال الذي لطالما واجهنا وهو ما هي الطريقة المثلى أو الأنسب لمعالجة هذا الكم الضخم من المعلومات المتوصل إليها من خلال أدوات الدراسة؟ حاولنا من خلال هذه الجزئية البرهنة على الأسلوب الذي رأيناه مناسباً لمعالجة وتحليل هذه البيانات بالاعتماد دائماً على أهداف البحث التي كانت بمثابة البوصلة لنا في هذه المرحلة.

2. مجالات الدراسة:

تعتبر مرحلة مجالات الدراسة من أهم العناصر في البحث الميداني الاجتماعي فهومن يضع القارئ في إطار تصوري للعمل الميداني الذي يقوم به الباحث، حيث يساعد على وضع القارئ والباحث في نفس الوقت في إطار محدد سلفاً، بين مجال مكاني، زمني، بشري. وإن الضبط الجيد للدراسة من جميع مجالاتها يساعد في الوصول إلى استنتاجات أكثر موضوعية ودقة، ومن هنا وجب تحديد الدراسة من جميع مجالاتها والمذكورة أعلاه وذلك بناءً على ما ورد في الجانب التصوري للدراسة من إشكالية الدراسة وأهداف الدراسة، وعليه:

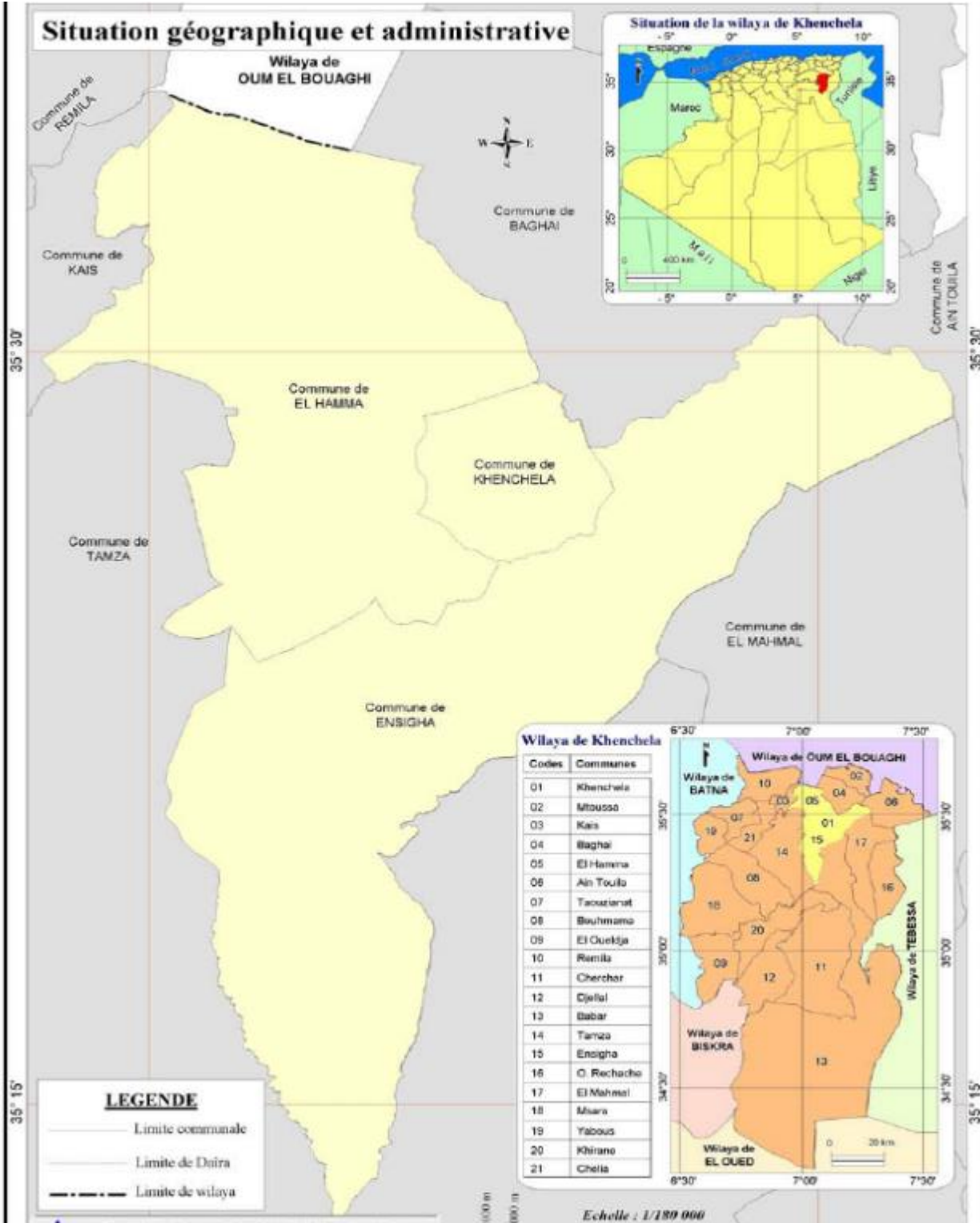
1.2. المجال الجغرافي:

إن الهدف من إدراج هذا العنصر في دراستنا هو محاولة الإجابة على سؤال كيف تشكلت الظاهرة في المجال المكاني لها وبعبارة أخرى كيف تشكلت ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني؟ ماهي العوامل المتحكمة في الظاهرة؟ وكيف تطورت الظاهرة وما مدى مراعاتها لمبادئ التنمية المستدامة؟

1. لمحة عن الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة:

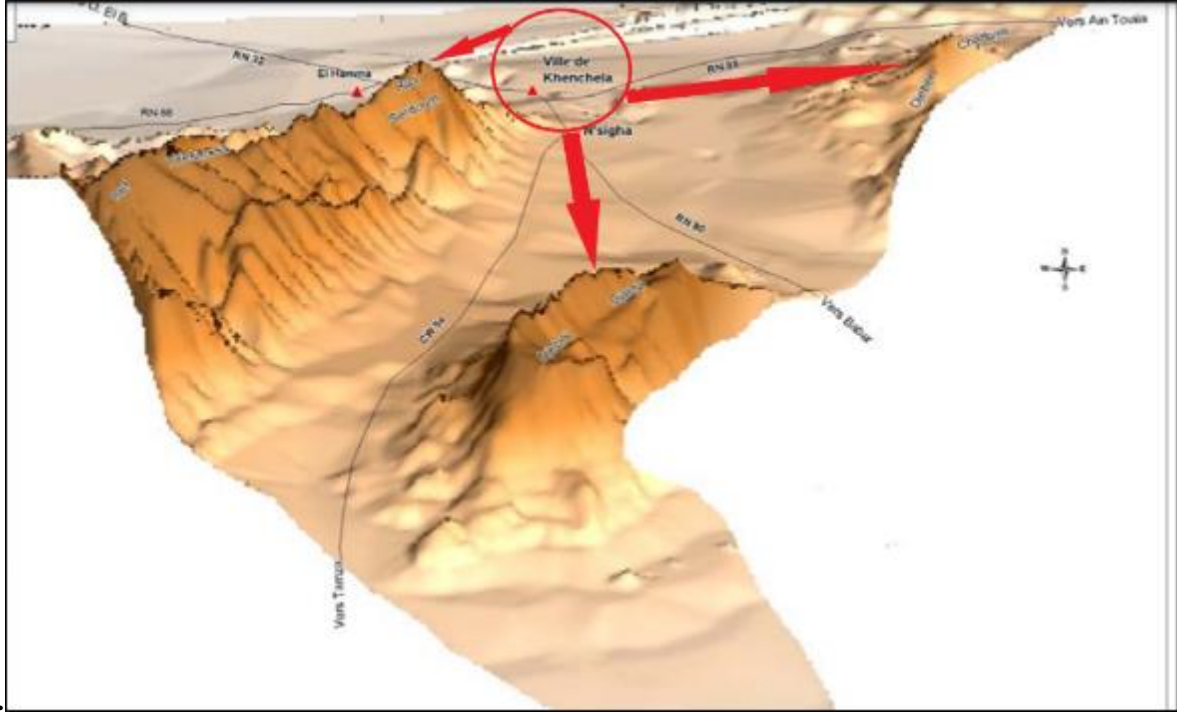
يقع مجال الدراسة مدينة خنشلة في الشمال الشرقي للجزائر بمساحة 32 كم² من مساحة كلية مقدرة ب 2 381 741 كم² أي بنسبة 0.015 % من مساحة الجزائر وبنسبة 3.95 % من المساحة الكلية لإقليم الولاية، تقع مدينة خنشلة في منطقة جبلية بين كل من جبل رأس سردون من الجهة الشمالية الغربية وجبل جحفة من الجهة الجنوبية الشرقية وهذا ما يجعل امكانات التوسع الحضري في هذه المنطقة محدودة ويخضع لمختلف خطط النمو الحضري في المنطقة.

خريطة 11 الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة



(المصدر : Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)

خريطة 12 التضاريس (جبال) المحيطة بمدينة خنشلة.



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khanchela , 2007)،

.adapté par l'auteur

من خلال الخريطة أعلاه والتي توضح الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة والذي يعتبر موقع يتوسط منطقة جبلية بين ثلاثة سلاسل جبلية وهو الأمر الذي يعد من بين المعوقات الجغرافية لنمو المدينة، هنا ربما نتساءل هل الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة هو من يمثل عائق نحو النمو ويحد من خطط النمو الحضري ويشكل عائق أمام التخطيط الحضري، أم أن التعمير والتوسع في منطقة جبلية من الأساس كان خيار خاطئ؟

1.1.2. مراحل تشكل ظاهرة النمو الحضري وتطورها في مدينة خنشلة.

سنقوم من خلال الاسطر القادمة باستعراض مختلف العوامل التي ساهمت في تشكل ظاهرة النمو الحضري منذ أول تاريخ لنشأة أول نواة للتعمير بالمجال المكاني، وعليه:

1.1.1.2. المرحلة الكولونيالية: 1847-1962.

كانت أولى البدايات لظهور الظاهرة الحضرية بمدينة خنشلة من خلال إصدار أمر من الإدارة الكولونيالية آنذاك بإنشاء ثكنة عسكرية في منطقة خنشلة في سبتمبر 1874، ومع تزايد احتياجات الإدارة

الاستعمارية آنذاك لمرافق إدارية واجتماعية خاصة بالمرور البشري العسكري آنذاك سنة 1880 أمرت بإنشاء البلدية المشتركة خنشلة بموجب قرار 21 أكتوبر 1880 وابتداء من التاريخ بدأ عمران المدينة وتم إنشاء مرافق عسكرية وإدارية كالسكة الحديدية الرابطة ببلدية عين البيضاء والمطار العسكري جنوب المدينة سجلت هذه الفترة هجرة أكثر من 2000 مستوطن إلى إقليم بلدية خنشلة (مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء، 2011)، وعلى هذا الأساس نشأت النواة الكولونيالية لتلبية حاجيات المستوطنين والمرور البشري العسكري المتواجد ببلدية خنشلة، انطلاقاً مما تم عرضه نستنتج أن تشكل ظاهرة النمو الحضري في المجال المكاني لدراستنا وارتباطه بظهور مشاريع التنمية آنذاك والخاصة بالمكون الأوروبي والفرنسي على حد سواء في الفترة 1874-1962 جاء نتيجة عاملين أساسيين وهما العامل العسكري بالدرجة الأولى لأسباب متعلقة بالقضاء على أي مقاومة شعبية نظراً أن منطقة الأوراس ككل آنذاك عرفت بمقاومتها للتواجد العسكري الفرنسي، أما العامل الثاني وهو العامل الاستيطاني نتيجة هجرة أكثر من 2000 مستوطن أوروبي، والذي من خلاله تم إنشاء النواة الكولونيالية والمعروفة حالياً بحي الممرات (Les Allez) والتي هي موضحة في الخريطة أدناه .

خريطة 13 النمو الحضري لمدينة خنشلة سنة 1874 و1904.



المصدر: (Medour, 2012)، adapté par l'auteur.

2.2.2. مرحلة ما بعد الاستقلال:

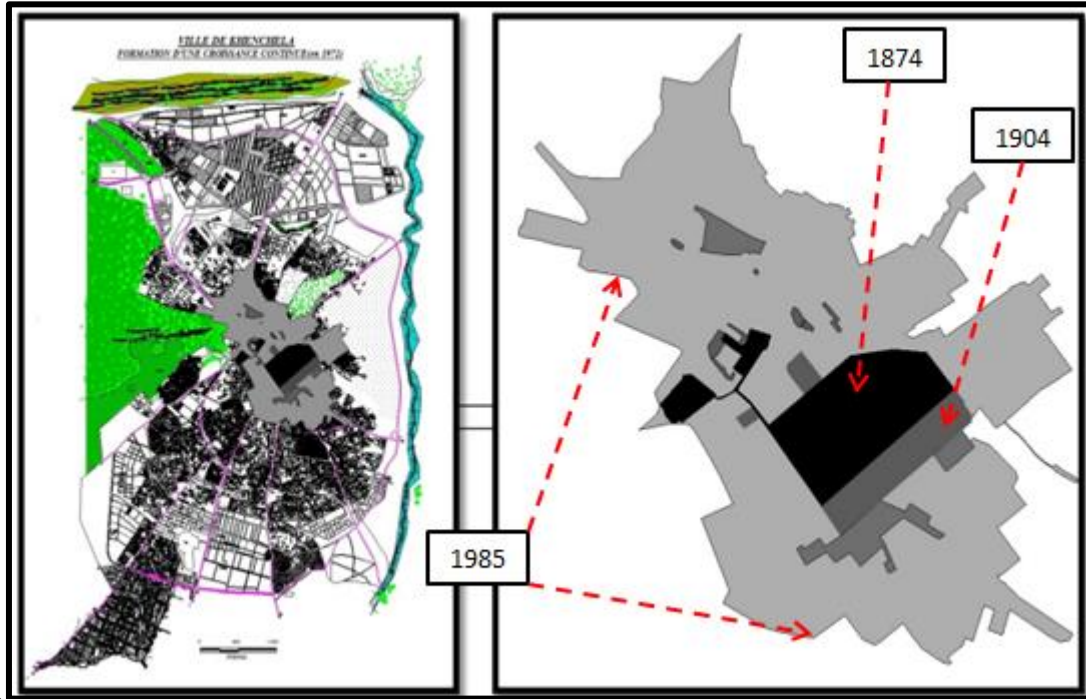
2.1.1.2. مرحلة (1962-1989):

عرفت هذه الفترة بروز عديد المشاريع كإنشاء المنطقة الصناعية 1975 وإنشاء سكنات اجتماعية قدرت ب 1788 سكن جنوب المدينة وترقية مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية سنة 1984 مع زيادة عدد السكان من 28000 نسمة سنة 1966 إلى 45181 سنة 1977 إلى 70640 سنة 1987 (مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء، 2011).

من خلال ما سبق نستنتج أن تشكل ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة في هذه الفترة تحكمت فيها مجموعة عوامل منها بالدرجة الأولى العامل الاقتصادي وهو المنطقة الصناعية شمال غرب المدينة والتي وفرت أُنذاك مناصب عمل للسكان الأمر الذي زاد من وتيرة هجرة سكان الأرياف نتيجة توفر مناصب عمل، وهو الأمر الذي أدى أُنذاك بظهور حي سوناطراك المحاذي للمنطقة الصناعية من الجهة الشمالية بطريقة فوضوية (مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء، 2011)، أما العامل الثاني والذي ساهم تطور ظاهرة النمو الحضري وتمدها جغرافيا على مساحات واسعة هو العامل الاجتماعي والمتمثل في إنشاء سكنات اجتماعية هذا الأمر تطلب احتياجات عقارية، أما العامل الثالث وهو العامل الإداري من خلال ترقية مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية وهو الأمر الذي زاد من توسع المدينة نتيجة عدد المرافق باختلافها التي حظيت بها المدينة أُنذاك.

أيضا وإنه تجب الإشارة ومن خلال المقابلات التي قام بها الطالب لاسيما في مديرية التعمير توصل إلى أن الفترة 1962-1966 عرفت هجرة ريفية نحو مدينة خنشلة نتيجة ما تركه المستوطنون والمستعمر من ممتلكات سكنية وعقارات ومرافق تجارية وإدارية فتم الاستحواذ عليها حتى أصدرت السلطات الجزائرية أُنذاك غداة الاستقلال قانون تسيير الممتلكات الشاغرة سنة 1966، ولعل مختلف العوامل التي تم ذكرها أدت تطور ظاهرة النمو الحضري في مدينة خنشلة كما هو موضح في الخريطة التالية.

خريطة 14 تطور ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة للفترة 1874-1985.



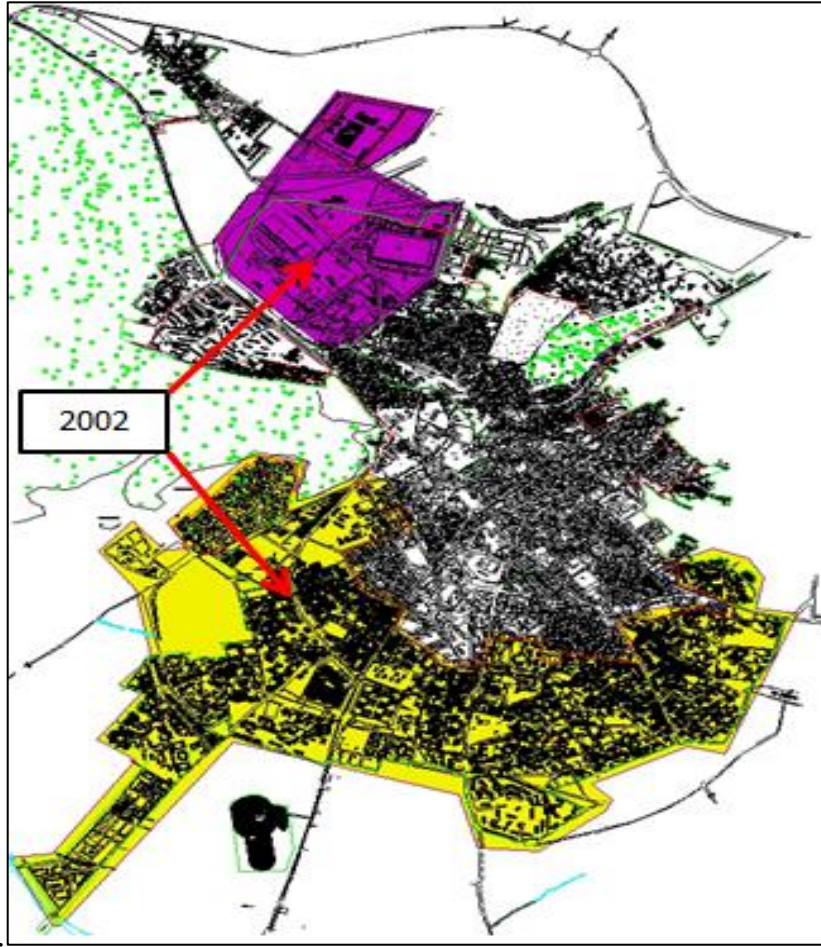
المصدر: (Medour, 2012)، adapté par l'auteur.

3.1.1.2. مرحلة 2002-1990:

تم إنشاء في هذه الفترة ما يعادل 2653 سكن اجتماعي و983 سكن ترقوي، بالإضافة إلى برمجة 180 سكن اجتماعي تساهمي و250 سكن في إطار الخدمات الاجتماعية، وإنشاء 1030 سكنات تطويرية، بالإضافة إلى إنشاء 7 تجزئات سكنية، بالإضافة إلى مختلف المرافق والديريات العامة. (مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء، 2011).

ربما العامل الاساسي الذي تحكم في ظاهرة النمو الحضري في مدينة خنشلة في هذه الفترة بالدرجة الأولى هو العامل الأمني المرتبط بالاستقرار لاسيما والظروف الأمنية التي كانت تشهدها مختلف المدن الجزائرية التي كانت تعرف نوعا من اللأمن في مرحلة العشرينيات السوداء، وهذا ما ساهم في هجرة داخلية نحو المدن الداخلية منها مدينة خنشلة، هذا ما أدى إلى تطور ظاهرة النمو الحضري بمدينة خنشلة وتوسعها وتمددتها على مساحات كبيرة توضحها الخريطة التالية:

خريطة 15 تمدد ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة سنة 2002.

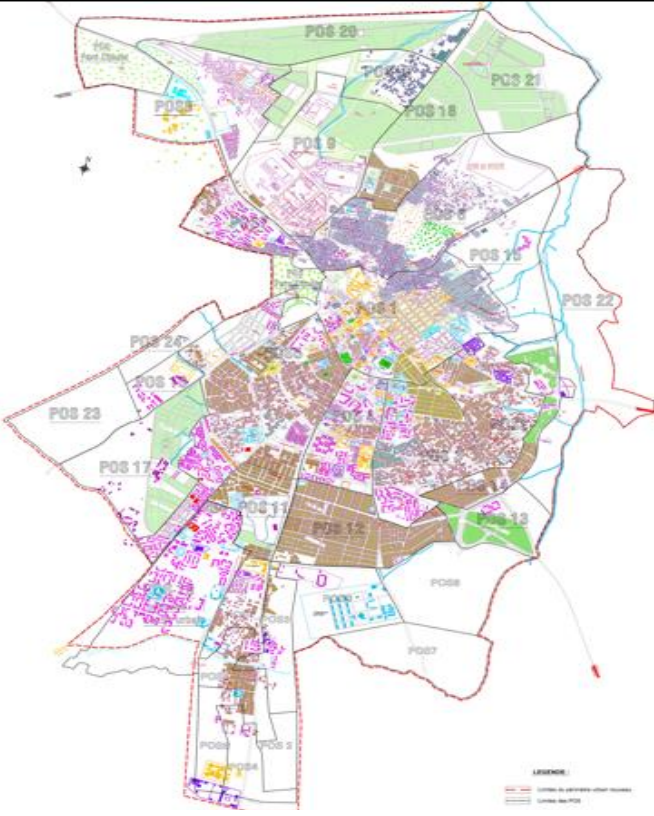


المصدر: (Medour, 2012)، adapté par l'auteur.

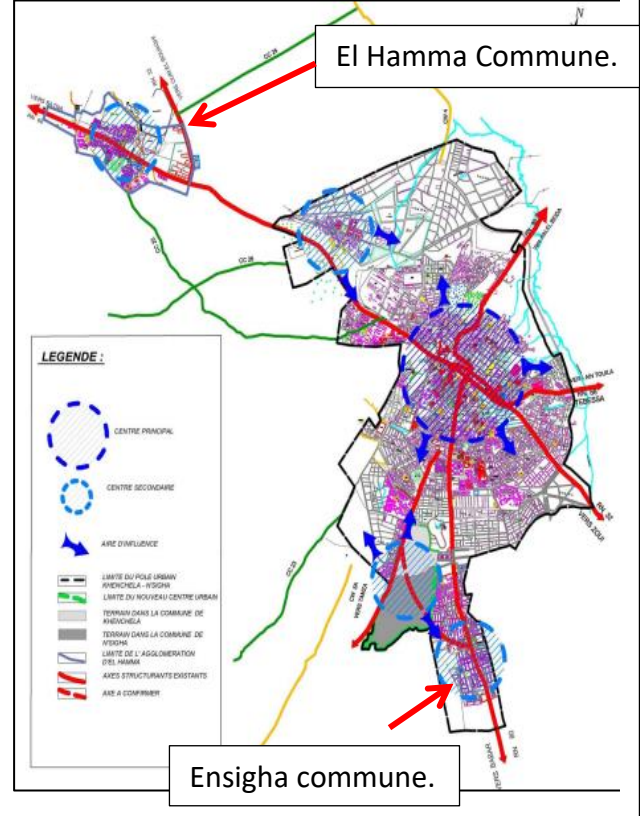
4.1.1.2. مرحلة 2004 - 2024:

دخلت ظاهرة النمو الحضري في هذه الفترة اشكالات على عدة مستويات منها استنفاد الاحتياطات العقارية ما جعل التخطيط الحضري يبحث عن حلول كالتوسع نحو البلديات المجاورة ككل من بلدية الحامة وأنسيغة قصد إنجاز مشاريع التنمية التي تتطلبها المدينة في ظل غياب العقار في إقليم بلدية خنشلة، وهذا ما ساهم في ظهور القطب الحضري الجديد -طريق العيزار- في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات، ربما العامل الذي ساهم في تطور ظاهرة النمو الحضري في هذه الفترة هو عامل التخطيط الحضري والذي حدد اتجاهات توسع المدينة، ولعل الخريطين التاليتين توضحان الخطط التوسعية لمدينة خنشلة في الفترة 2004-2024.

خريطة 16 اقتراحات النمو الحضري لمدينة خنشلة بعد سنة 2024.



خريطة 17 توسع ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة نحو بلديتي الحامة وأنسيغة.

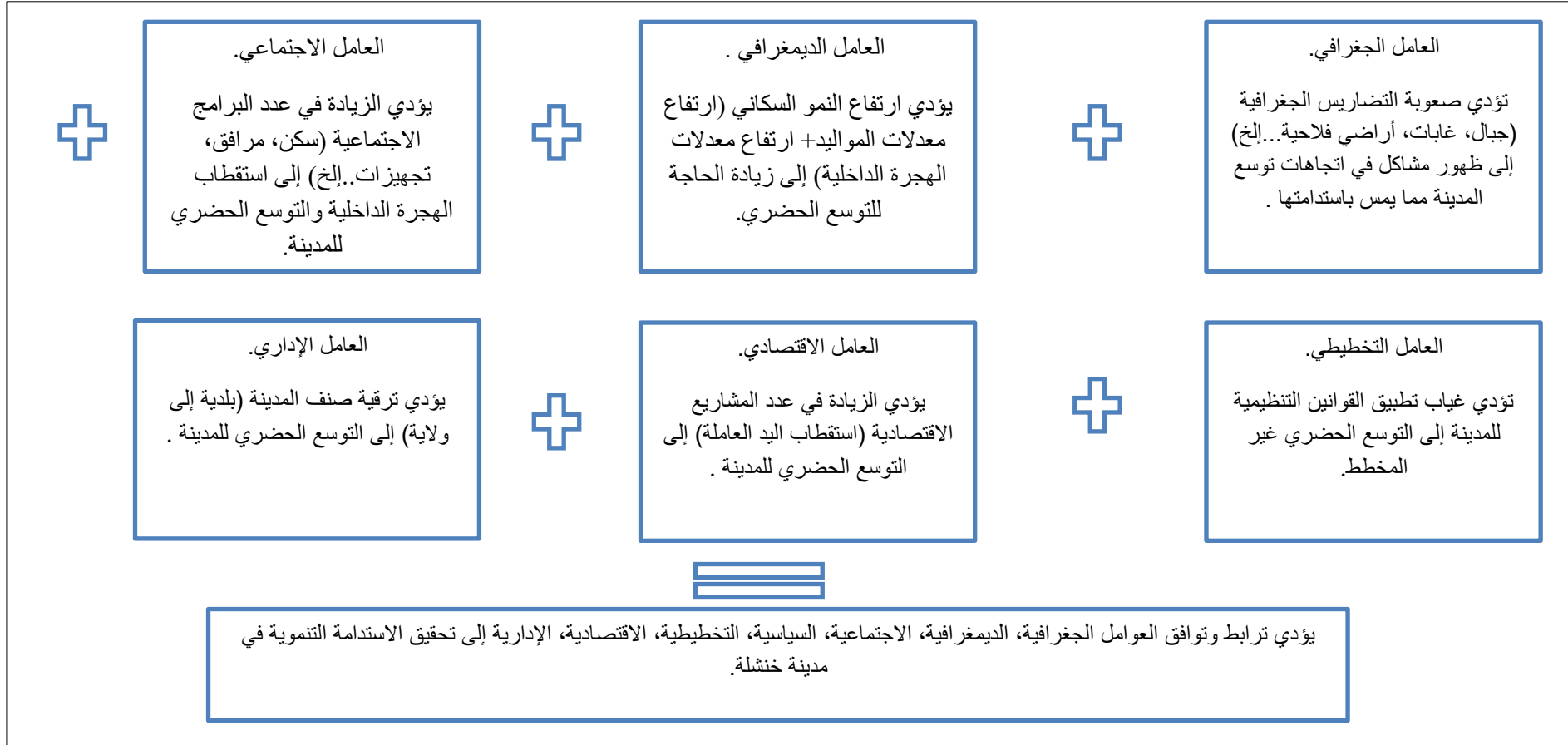


المصدر: المراجعة الدورية للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة أنسيغة الحامة ما بعد 2024.

المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007).

في الأخير نستنتج ونتوصل إلى أن القانون العام الذي يحكم تطور ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني مدينة خنشلة يكمن في تفاعل مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى تطور الظاهرة إذا ما توفرت، وإلى ظهور اختلالات إذا لم يتوفر أحد هذه العوامل وسنوضحها كالتالي:

رسم توضيحي 39 مجموعة العوامل التي ساهمت في تشكل وتطور ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني.



المصدر: من إنجاز الباحث من خلال تحليل عوامل تطور الظاهرة في مدينة خنشلة.

2.2. المجال البشري (عينة الدراسة):

لعل البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ولاسيما البحوث الميدانية منها أصبح يعتمد بكثرة على العينات كونها أحد أهم المراحل المنهجية وأحد أهم المراحل التقنية المستعملة في فهم وتقصي الظاهرة السوسيوولوجية، فإننا نهدف من خلال هذه المرحلة المنهجية إلى تحديد العينة ونوعها الذي من الممكن أن يساعدنا في الحصول على المعلومات والبيانات التي تتماشى وطبيعة موضوعنا وبحثنا المعنون بالنمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية حالة مدينة خنشلة.

إن موضوع دراستنا يبحث في مدى مراعاة النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة ذات الخصوصية شبه الصحراوية لأهداف ومبادئ التنمية المستدامة، حيث أن موضوعنا هذا يتراعى على مجموعة من الحدود والأبعاد كمدى مراعاة النمو الحضري لمدينة خنشلة لكل من البعد الاجتماعي والاقتصادي والأيكولوجي للتنمية المستدامة.

من خلال هذا المنطق يمكننا الانطلاق في المعاينة والتي تمثل مجموعة من العمليات التي تسمح بانتقاء مجموعة فرعية من مجتمع البحث بهدف تكوين عينة (أنجرس، 2004)، وانطلاقا من هذه النقطة ومن مشكلة الدراسة وأهداف الدراسة يمكننا القول بأن المعلومات الممكن أن تجيب على تساؤلات دراستنا قد تكون في المؤسسات المسؤولة على عمليات التخطيط عموما والتخطيط الحضري على وجه الخصوص.

إنه ومن خلال الرجوع دائما إلى إشكالية دراستنا وبالاعتماد على الأهداف التي سطرته دراستنا، تم الاعتماد على عينة تتكون من خبراء وهيئات ومصالح تقنية ومديريات ومجالس شعبية وأساتذة متخصصون في الجانب الجغرافي والمعماري لهم علاقة مباشرة بالمخططات الحضرية ومخططات التهيئة والتعمير والتنمية المستدامة، حيث فرضت الدراسة وطبيعة المشكلة المطروحة ضرورة تناولها عبر مجموعة من الأفراد الاجتماعيين الفاعلين في موضوع دراستنا المعنون أعلاه.

لعل الضرورة البحثية لمشكلة الدراسة والمتمثلة في معرفة آراء مجموعة من الإطارات التقنية حول موضوع النمو الحضري وعلاقته بالتنمية المستدامة هي من أدت إلى حتمية اختيار العينات اللاحتمالية أو غير العشوائية كما تسمى في مراجع أخرى، وبالضبط العينة القصدية أو العمدية كما تسمى في بعض المراجع فهي تعرف على أنها تلك العينة التي يقوم الباحث باختيارها اختيارا حرا على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة (طلحة ، 2016، صفحة 13) ، تعرف أيضا على أنها عينة تستهدف الحصول على

معلومات من شريحة معينة قادرة على توفير المعلومات المطلوبة إما بسبب موقعهم أو أن بعض معايير البحث تتوفر فيهم (خليفة و شيقارة، 2017، صفحة 286).

إن اختيارنا لهذا النوع من العينات لم يكن بطريقة اعتباطية وإنما طبيعة الدراسة هي من حددت ذلك، حيث كان انتقائنا للمديريات المحلية بشكل مقصود وذلك لارتباطها بموضوع الدراسة من عدة زوايا كالتخطيط الحضري والتهيئة الحضرية والبيئة والسكن والفلاحة... إلخ، فهاته المؤسسات تمثل المادة الخام لموضوعنا من جهة، ومن جهة أخرى نوعية المعلومات والبيانات التي يتطلبها البحث الذي نحن بصدد إعداده، كما كان اختيارنا لهاته المؤسسات المحلية نابع من مجموعة من الاعتبارات والمبررات وهي كالتالي:

1. توفر المعلومات والبيانات الكافية حول موضوع الدراسة والتي تقرّبنا أكثر من نوعية المعلومة

التي نبحث عنها فطبيعة البيانات التي يبحث عنها بحثنا هي بيانات نوعية ومركزة بحوزة فقط من مارسوا ولديهم الخبرة في المجال الحضري، فموضوعنا يبحث في النمو الحضري والذي هو بطبيعة الأمر ليس وليد الصدفة أو وليد فترة زمنية قصيرة، وإنما هو وليد فترات ومراحل زمنية طويلة تكتنفها العديد من الظروف الاجتماعية والتي من شأنها مساعدتنا في معرفة مدى احترام هذه الفترات الزمنية من نمو المدينة لأهداف ومبادئ التنمية المستدامة.

2. تتوفر لدى هاته المؤسسات موارد بشرية تتوفر فيهم مجموعة من الخصائص دون غيرهم وذوو خبرة في ميدان التهيئة والتعمير ما جعلهم يكتسبون معلومات وبيانات من شأنها مساعدتنا في الإجابة على تساؤلات دراستنا.

3. المورد البشري العامل داخل هاته المؤسسات جزء كبير منهم هو من يقوم بإعداد سياسات النمو الحضري والتوسع الحضري على المستوى المحلي لمدينة خنشلة فكان لزاما علينا التوجه لهم قصد معرفة مجموعة من الخطوط العريضة في دراستنا والتي لها علاقة بالقرارات المتعلقة باتجاهات التوسع الحضري للمدينة.

وعلى هذا الأساس احتكنا إلى اختيار العينة القصدية حيث أنها تستجيب وتلبي أهداف الدراسة في جمع حجم ونوع البيانات والمعلومات والآراء حول موضوع النمو الحضري ومدى مراعاته للتنمية المستدامة بمجال الدراسة، وعليه كانت الخصائص العامة لعينة دراستنا ممثلة في الجدول التالي:

جدول 31 الخصائص العامة للمبحوثين الذين أجريت معهم المقابلات

المبحوثين	الخبرة	الوظيفة
مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة	07 سنوات	رئيس مصلحة البيئة الصناعية والحضرية
مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير	12 سنة	موظف بمصلحة أدوات التهيئة والتعمير
مهندس معماري بمديرية السكن	15 سنة	طلب منا التحفظ عن ذكر وظيفة أو سن أو أي معلومات شخصية أخرى من طرف المبحوث
مهندس دولة بمديرية الفلاحة	10 سنوات	مصلحة الاحصائيات الفلاحية
مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة	07 سنوات	رئيس لجنة السكن والتعمير وتهيئة الإقليم للمجلس الشعبي الولائي خنشلة
مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة	13 سنة	قسم النظافة والحماية البيئية والصحية ببلدية خنشلة

المصدر: من إنجاز الباحث

ولقد تم الاستقرار على هذا العدد من المبحوثين في النهاية نتيجة لتكرار البيانات والمعطيات بين المبحوثين عند تقديمنا للأسئلة، وهو ما يعرف منهجيا بتحقيق الاشباع المعرفي للبيانات التي كنا نبحث عن إجابات حولها، أما فيما يلي أدناه سنحدد الفترات الزمنية التي استغرقتها منا المقابلات مع المبحوثين والتي واجهنا فيها صعوبات عدة إلا أن أبرزها كان يتلخص في برمجة وقت محدد لإجراء المقابلة، وعليه:

جدول 32 الفترات الزمنية التي أجريت فيها المقابلات مع المبحوثين

التاريخ		المبحوث
اليوم	المدة التي استغرقتها المقابلة	
2024-04-30	15.45-13.30	مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير
2024-12-04	إنجاز الجزء الأول من المقابلة	لم تتم المقابلة، ونظرا للصعوبات المتمثلة في تنظيم مقابلة مع المبحوث والتي استمرت فيها محاولاتنا طيلة ما يقارب 09 أشهر اضطررنا إلى تعديل الأداة وتحويلها إلى استمارة على شكل أسئلة مفتوحة.
2024-03-24	13.10- 11.15	مهندس معماري بمديرية السكن
2024-03-31	12.10- 11.00	مهندس دولة بمديرية الفلاحة
2024-03-28	11.00 - 10.15	مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة
2024-03-29	11.55- 10.10	مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة
2024-12-05	11.15 - 09.45	مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة
2024-12-25	15.45 - 14.15	مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على بيانات المقابلات.

3.2. المجال الزمني:

عرف موضوع بحثنا والمعنون أعلاه مجموعة من المراحل الزمنية والتي أدت إلى انتاجه بهذا الشكل، حيث سنقوم في الاسطر القادمة توضح كل مرحلة وكيف ساهمت هذه المراحل في إنجاز البحث، وعليه:

المرحلة الأولى ماي 2022 - مارس 2023

اعتمدنا في دراستنا الحالية والمعنونة بالنمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية -حالة مدينة خنشلة- على فترات ومراحل زمنية متفاوتة من ناحية التحصيل المعرفي حول موضوع

الأطروحة، كما لا يفوتنا التذكير بأنه لطالما تميزت مرحلة إعداد وإخراج هذه الأطروحة في شكلها النهائي أحيانا بفترات من الانقطاع وذلك راجع لمجموعة من العوامل التي يكتنفها البحث في طياته، حيث كانت البداية منقسمة على مرحلتين الأولى تمثلت في جمع البيانات والمعلومات النظرية من خلال التراث النظري للدراسة وإخضاعها إلى مرحلة قراءات وتصنيف الدراسات حسب أهميتها في البحث وحسب جوانب الاستفادة الممكن أن يستفيد منها الطالب حيث امتدت المرحلة من ماي 2022 إلى غاية مارس 2023 بالتقريب، حيث اعتمدنا في هذه المرحلة على تكوين مجموعة من بطاقات القراءة حول متغيري الدراسة بالمزولة مع مرحلة الاستطلاع والاستكشاف لميدان الدراسة سواء الجانب الفيزيقي المورفولوجي للمدينة، أو من الجانب البشري والمتكون عموما في تلك الفترة من أعضاء ورؤساء مصالح في مديريات لها علاقة بالتعمير وال عمران، التخطيط الحضري، السكن... إلخ حيث جمعنا في هذه المرحلة من الاستكشاف الميداني مجموعة من الوثائق والمعلومات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وعلى سبيل المثال: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم والذي يضم مدينة خنشلة ضمن مجموعة من الدراسات التي يقوم بها هذان المخططان، أيضا من بين المخططات التي تم جمعها المخطط التوجيهي الولائي PAW بالإضافة إلى أحد أهم المخططات وهو المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة الحامة أنسيغة PDAU، توصلنا من خلال هذه المرحلة التي دمجت بين القراءات والاستكشاف الميداني إلى فترة تجاوزت إحدى عشر شهرا، كما لا يفوتنا أن نذكر أن هذه المرحلة ساعدت الطالب كثيرا في صياغة الجانب التصوري للدراسة.

المرحلة الثانية: ماي 2023 - جانفي 2024:

بعد هذه الفترة حاولنا في المرحلة التالية من البحث وضع تصور عام حول الدراسة من صياغة الاشكالية وباقي المراحل الأخرى من تحديد أهداف الدراسة ومفاهيم الدراسة ومحاولة اكتشاف الفجوة البحثية في الدراسات السابقة وهو الأمر الذي لم تدرسه الدراسات السابقة من قبل، وهوما وظفناه من خلال مشكلة الدراسة وتساؤلات الاشكالية، وصولا بعد ذلك إلى هندسة خطة البحث بصفة جزئية لأنها لطالما كانت فيه تغييرات في تصميم الدراسة عبر فترات من خلال مختلف المراجع والاستطلاع الميداني الذي قمنا به وصولا إلى صياغة وتحرير ثلاثة فصول متعلقة بالجانب النظري للدراسة حيث كان الفصل الأول يعمل حول مجموعة مقاربات نظرية تتناول متغيري الدراسة، لتستغرق منا هذه المرحلة ما يعادل ثمانية اشهر.

المرحلة الثالثة: جانفي 2024 - فيفري 2025:

بعد هذه المرحلة كان لزاما علينا البدء في وضع الأطر الأساسية والمحاور الكبرى للمرحلة الامبريقية للدراسة من تحديد مجالات الدراسة وأدوات جمع البيانات وأساليب التحليل المستخدم في الدراسة لتأخذ هذه

الفترة حيزا زمنيا من كبيرا، حيث واجهتا في هذه الفترة مجموعة من الصعوبات في بناء أدوات الدراسة وهي الجزئية التي استهلكت منا مرحلة زمنية طويلة ما يتجاوز ثلاث عشر شهرا.

المرحلة الرابعة: فيفري 2025 - جويلية 2025:

لتأتي فيما بعد أحد أهم مراحل البحث وهي عملية ترميز جميع البيانات التي جمعناها من الميدان سواء مقابلات أو من خلال شبكة الملاحظة لمختلف القطاعات وضبط أسلوب التحليل المعتمد وكتابة النتائج المتعلقة بالدراسة ومناقشتها مع كل من تساؤلات الدراسة وأهداف الدراسة والدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا، لتأخذ هذه المرحلة ما يقارب خمسة أشهر.

المرحلة الخامسة: جويلية 2025 - سبتمبر 2025:

لنمر في الأخير إلى مرحلة ترتيب وتنظيم ومراجعة ما تم تحريره من الأطروحة وإخراجها في شكلها النهائي حيث امتدت الفترة من جويلية 2025 إلى غاية سبتمبر 2025 وعرض الأطروحة على الاستاذ المشرف في شكلها النهائي وإبداء آراءه حول مضمون الأطروحة ومراجعة وتصحيح الملاحظات والتصويبات.

3. المنهج المستخدم في الدراسة:

انطلاقا من تساؤلات الإشكالية وأهداف الدراسة التي تهدف إلى تقصي واقع النمو الحضري والبحث في مدى احترامه لمبادئ التنمية المستدامة من خلال فترات زمنية متعاقبة، أيضا والتي تهدف إلى محاولة فهم كيف تنشئ ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني وما هي العوامل المتحكمة في تطور الظاهرة ونحن هنا ومن خلال بحثنا نحاول أن نوظف المنهجية وهي الجانب التقني للمنهج.

ولمعرفة أي الطرائق المنهجية الأكثر تلائما مع بحثنا سنحاول طرح ثلاثة أسئلة تتعلق بأهداف الدراسة الموضحة أعلاه في دراستنا.

السؤال الأول ماهي ظاهرة النمو الحضري؟ وما هي التنمية المستدامة؟ ماهي أشكال كل منهما؟ وماهي خصائصهما؟ ونحن هنا نقصد العودة إلى الأدبيات السابقة وهذا ما وضحناه في دراستنا من خلال تخصيص فصلين كاملين يبحثان في القضايا المفاهيمية لكل من متغيري الدراسة.

السؤال الثاني كيف تبدو ظاهرة النمو الحضري التي عرفها المجال المكاني لدراستنا؟ وما مدى احترام النمو الحضري الملاحظ لمبادئ التنمية المستدامة؟ وبمعنى آخر أننا نبحث في صفات المتغيرين وهذا ما يقتضي منا البحث في أسباب حدوث الظاهرة.

السؤال الثالث وهو ممّا تتكون ظاهرة الدراسة؟ وهذا سيقضي منا البحث في مكونات الظاهرة والمقصود هنا ما هي العوامل والأبعاد المتحكمة في الظاهرة؟ ولعلنا أجبنا على ذلك في الفصول النظرية في دراستنا حول العوامل الاقتصادية والتخطيطية والاجتماعية والإدارية والأمنية التي تحكمت في تطور أو تراجع الظاهرة.

إننا من خلال الإجابة على هذه التساؤلات الثلاثة نرى أن بحثنا ينتمي إلى المنهج الوصفي، ولكن بسؤال أكثر تحديد إلى أي طريقة من طرائق المنهج الوصفي تنتمي دراستنا؟ ولعلنا هنا أمام مفترق طرق هل تنتمي دراستنا إلى منهجية دراسة العلاقات المتبادلة كونها تبحث في علاقة النمو الحضري بالتنمية المستدامة وذلك من خلال سؤالنا البحثي كيف أثر النمو الحضري المتسارع بمدينة خنشلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الاختلال بين المتطلبات البيئية والضغط السوسيو-اقتصادية؟، أم منهجية الدراسات المسحية؟، أم منهجية دراسات النمو والتطور كون أن دراستنا تهتم بكيفية تشكل ظاهرة النمو الحضري في مجالها المكاني وكيف توسع نمو المدينة وتطور؟

استثناء لمنهجية الدراسات المسحية كون أن عينة دراستنا هي عينة قصدية كما سبق وتوضيح ذلك، كما أنها لا تهدف إلى مسح مجتمع البحث الكلي سواء من خلال إطارات وخبراء الذين لهم علاقة بالنمو الحضري من جهة وبمسح جميع قطاعات الحضرية من خلال أداة الملاحظة وهذا ما يفوق إمكاناتنا على مختلف المستويات.

بقيت أن دراستنا تقترب أكثر نحو كل من منهجية دراسة العلاقات المتبادلة ومنهجية دراسة التطور والنمو بمستويات متفاوتة الأقل منها هي دراسة التطور والنمو كون أن دراستنا لا تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة نوع العلاقات المتبادلة بين متغيري الدراسة النمو الحضري والتنمية المستدامة في مجالهما المكاني بقدر ما هي تهدف إلى رصد واقع ظاهرة النمو الحضري ومدى احترامها لمبادئ التنمية المستدامة، وبمعنى آخر أننا نهدف إلى دراسة الارتباطات الممكنة بين متغيري الدراسة بدرجة أكبر.

ومن خلال هذا نجد أنفسنا أمام مزيج بين منهجية دراسات التطور والنمو ومنهجية دراسة العلاقات المتبادلة والتي هي أصلا توفر لنا مجموعة من المنهجيات كمنهج الدراسات السببية المقارنة ومنهجية الدراسات الارتباطية ومنهجية دراسة الحالة والتي نرى أن دراستنا تقترب أكثر من منهجية دراسة حالة كون أن بحثنا هذا مر بمجموعة من المراحل والتي تقترب فيها من الجانب الابدستيمولوجي والنظري لمنهج دراسة حالة وهي كالتالي:

جمع البيانات والمعلومات من الأدبيات السابقة حول موضوع الدراسة.

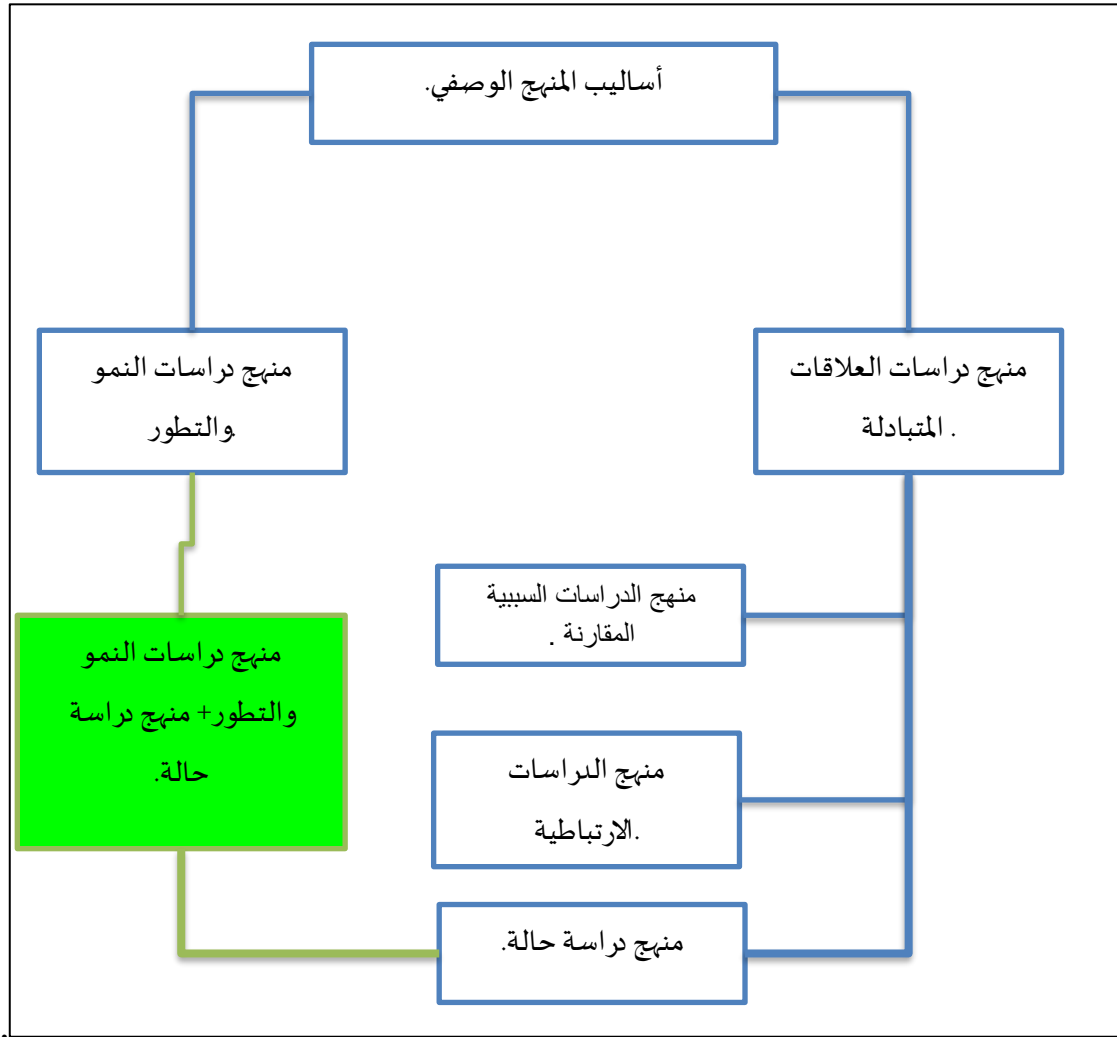
تحديد مشكلة البحث والتي تمثلت في مدى احترام النمو الحضري لمبادئ التنمية المستدامة.

تحديد الأدوات البحثية وذلك من خلال بناء أدوات بحث تتماشى وأسئلة الاشكالية وأهداف البحث وهذا ما ترجمناه من خلال أداة المقابلة حيث كانت أغلبية الأسئلة مصممة للإجابة عن الظاهرة من خلال وصفها ومعرفة العوامل المتحكمة في الظاهرة، أيضا من خلال تصميم أداة الملاحظة والتي هدفت أصلا لمحاولة معرفة ووصف تأثير الهجرة الداخلية بمورفولوجية المدينة.

اختيار العينة وجمع البيانات عنها والتي تمثلت في مجموعة من الخبراء والمختصين في موضوع التخطيط والنمو الحضري والتنمية المستدامة وتم جمع البيانات حول عينة الدراسة من خلال عامل الخبرة أيضا من خلال معرفة مدى قربهم من الجهات المتحكمة في خطط النمو الحضري للمدينة سواء في فترات زمنية سابقة أو في المستقبل.

في النهاية وتلخيصا لما سبق نطرح مخطط توضيحي لكيفية اختيارنا للمنهجية المناسبة لدراستنا والتي تبين أنها منهجية دراسة حالة مع التزامن مع منهجية دراسات النمو والتطور.

رسم توضيحي 40 كيفية اختيار الطريقة المنهجية للدراسة.



المصدر من إنجاز الطالب بالاعتماد على مختلف الأدبيات النظرية.

4. الموثوقية:

إنه وقبل المرور إلى الإجراءات المنهجية المتعلقة بأدوات الدراسة لا بد وأن نستعرض أحد أهم الأفكار والتي لها علاقة مباشرة بنتائج هذه الأدوات ومدى مصداقيتها وموثوقيتها، حيث تعتبر الموضوعية في البحوث الكمية على أنها مدى حياد الباحث عن التدخل في نتائج الدراسة وكذلك مدى استبعاد ذاتيته عن العمل العلمي للوصول إلى مجموعة نتائج تستنبط الواقع كما هو (دليو، 2022)، هذه كانت رؤية البحث الكمي لفكرة الموضوعية وعلاقتها بجميع أجزاء ومراحل البحث العلمي ومنها أدوات الدراسة، إلا أننا اليوم وأمام بحث مغاير لا من ناحية الاتجاه الفلسفي ولا حتى الوجودي الأنطولوجي ولا حتى من الناحية القيمة ولا الناحية الاستيمولوجية بين دراستنا هذه الحالية والتي تنتمي إلى بحث كفي - هذا ما سيتم توضيحه بالتفصيل في عنصر أسلوب وطريقة التحليل أدناه - له أسسه الاستيمولوجية والفلسفية والأنطولوجية والقيمة الخاصة به على عكس البحث الكمي.

إننا هنا وأمام نقطة جوهرية في بحثنا هذا وهي الموثوقية والتي تتعلق بمدى ثقة القارئ حول النتائج (Aladsani, 2018) التي سيجدها في بحثنا هذا وهي ما تقابلها فكرة الموضوعية في البحوث الكمية والتي تعتمد على مجموعة خطوات لتحكيم أدوات الدراسة بداية من مختلف أنواع الصدق (ظاهري، اتساق داخلي، البناء التكالمي) إلى الثبات وكل هذا يمكن إثباته بطرق إحصائية في البحوث الكمية بمختلف معاملات الارتباط زيادة على ذلك اختبار ألفا كرونباخ أو التجزئة النصفية في البحوث الكمية، مثل هذه الاختبارات لا وجود لها في دراستنا وذلك كما أسلفنا الذكر أن بحثنا ينتمي إلى البحوث الكيفية والتي تختلف عن البحوث الكمية في مختلف الأسس المذكورة.

إننا اليوم وفي بحثنا هذا والمعنون بالنمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية حالة مدينة خنشلة، نعلم على جزئية في البحث الكفي هي الموثوقية وهي ما يقابلها فكرة الصدق والثبات في البحوث الكمية، والتي تبنى على أربعة مراحل كما وضحهما Linkln and Joba في كتابهما التحقيق الطبيعي "Naturalistic Inquiry" الصادر عن دار نشر "Sage" سنة 1985، والتي تهدف للحكم عن دقة نتائج البحث الكفي.

الآن وفي الأسطر القادمة سنعرض أولاً مختلف الآراء العلمية التي تتناول فكرة الموثوقية وبعدها نقوم بعرض فكرة الموثوقية وما هي الأسس الأربعة التي تبنى على أساسها، وكيف يمكن توظيف فكرة الموثوقية من خلال أسسها في بحثنا هذا، وعليه:

في العموم توجد ثلاثة آراء حول فكرة الموثوقية في البحث الكفي ومدى العمل بها:

بداية الرأي الأول والذي يرى بضرورة توحيد معايير الجودة من صدق وثبات في البحث الكمي واسقاطها على البحث الكيفي (النوعي)، ولكن هذا الرأي يتعارض في الأساس مع المنظور الفلسفي التفسيري للبحث النوعي إضافة إلى ذلك تعارضه مع الأساس الأنطولوجي والابستمولوجي، أما الرأي الثاني والذي يرى ضرورة عدم تبني أي معايير حول جودة البحث، والدليل في ذلك أنه لا يوجد بحث يمكن ان تشبه نتائج بحث آخر، والرأي الثالث الذي يرى بأنه توجد معايير لتقييم جودة البحوث النوعية شرط أن تتسم بالليونة والمرونة في التطبيق وتسمى بالموثوقية (Aladsani, 2018)، وهذا هو الرأي الذي سنعتمد عليه في دراستنا، وعليه سنعرض أدناه الأسس الأربعة لفكرة الموثوقية وكيف يمكن لها أن تخدم دراستنا.

4.1. الاعتمادية:

وهي فكرة مفادها دراسة باحثين مختلفين لنفس الظاهرة مع نفس مجموعة الأدلة المجمعة إلى نفس الاستنتاجات أو دراسة نفس الباحث لظاهرتين متماثلتين في فترات زمنية مختلفة إلى استنتاجات مماثلة، (Aladsani, 2018) وهذا ما يشبه إلى حد كبير فكرة الثبات في البحوث الكمية، أما في دراستنا هذه وكيف يمكن توظيف فكرة الاعتمادية فالأمر هنا يخرج عن قدرة الطالب فلا يمكن منطقياً أن نمح مجموعة الأدلة التي توصلنا إليها لباحث آخر قصد أن نعرف نوعية الاستنتاجات التي توصل إليها ونقارنها مع ما استنتجناه فهذا أمر يتطلب مجموعة من الظروف والتي هي اصلاً غير ممكنة كالبحث عن مورد بشري لديه الوقت الكافي ليقوم بدراسة الأدلة المتوصل إليها ونرى مدى اقتراب استنتاجاته مع ما استنتجناه نحن في دراستنا، إضافة إلى ذلك من غير الممكن أن يسلم أي باحث نتائج قبل نشرها لأي جهة كانت وهذا خوفاً بالطبع من سرقة المجهود العلمي، إضافة إلى جملة العوامل الأخرى. يتبقى فقط اختيار واحد وهو أن نقوم في المستقبل القريب بدراسة ربما مماثلة لموضوع هذه الأطروحة حتى يتمكن القارئ فيما بعد من التأكد من ثبات النتائج المتوصل إليها.

2.4. المصدقية:

وهي فكرة تقوم على رؤية القارئ لاستنتاجات الدراسة ومدى اقترابها من الواقع بمعنى أن القارئ هو من يحكم على مصداقية الدراسة (جامع، البحوث النوعية ودراسة الحالة، دون سنة)، وأهناك رأي آخر يرى بأن المصدقية تكون من خلال فكرة التثليث أو كما يطلق عليها أيضاً بالتعددية والتي تعني تعدد أدوات جمع البيانات مثلاً، أو تعدد الباحثين، أو تعدد نوعية المبحوثين (الزهراني، 2020، صفحة 611)، وهذا ما اعتمدها نحن من خلال دراستنا من خلال تعدد أدوات الدراسة والتي من المفترض أن تحيط بجميع جوانب الدراسة حيث اعتمدنا على كل من أداة الملاحظة والتي حاولنا تقصي واقع النمو الحضري عبر خمسة قطاعات حضرية ومدى توافق مبادئ التنمية المستدامة مع ما وجناه في هذه القطاعات الحضرية، أيضاً تم استخدام المقابلة من خلال تنوع عدد المبحوثين الذين لهم علاقة بموضوع الدراسة، أيضاً تم الاعتماد على مجموعة من الوثائق والسجلات. وفي نقطة أخرى كتعدد المبحوثين وهذا ما يتوفر ودراستنا

والتي كانت دائما في مرحلة تمحيص من خلال كل من الطالب والمشرف بالإضافة إلى بعض الأساتذة الذين استفدنا من خبرتهم في الموضوع وقمنا بتعديل بعض ما طلبوه، أيضا وفي نقطة أخرى وهي تعدد نوعية المبحوثين وهوما يتوفر في دراستنا من خلال مبحوثين ينتمون إلى المؤسسات العمومية ذات الشق الإداري مبحوثين من مجالس محلية ولائية وبلدية، أساتذة وخبراء في ميدان التخطيط.

3.4. التأكيدية:.

وتعني اتخاذ الباحث لمجموعة الخطوات التي تضمن مطابقة نتائج أدواته لما يود المبحوث قوله كأن يقوم الباحث بعد تفرغته لنتائج أدواته ويعرضها على المبحوث ويبيد المبحوث رأيه في مدى قصده لهذه المعلومات أم لا (بنون ، 2023 ، صفحة 513)، وفي هذا السياق رأينا في البداية في دراستنا أن مثل هذه النقطة من غير الممكن تحققها مع طبيعة عمل المبحوثين الذين نتعامل معهم والذين هم أصلا كثيرون في الانشغال ولهذا السبب تأخرنا في إعداد مقابلات مع مبحوثين بلغت المدة بين أخذ الموعد وبين إجراء المقابلة ما يقارب العام وعلى سبيل المثال مبحوث في مديرية التعمير بولاية خنشلة، ونظرا لهذا الأمر قمنا في البداية بتسجيل المقابلات مع المبحوثين طبعاً بعد أخذ استشارتهم في الأمر، وبهذا اقتربنا أكثر من تحقيق شرط التأكيدية في البحث.

4.4. الانتقالية:

وتعني قابلية نقل وتعميم نتائج الدراسة إلى سياقات أخرى يمكن الاستفادة منها (جامع، البحوث النوعية ودراسة الحالة، دون سنة، الصفحات 65-66)، وهوما يقابله الصدق الخارجي في البحث الكمي، من جهة أخرى فكرة التعميم ليست مطروحة بشكل كبير في الحوث الكيفية وليست مهمة بدرجة كبيرة.

5. أدوات جمع البيانات:

تعتمد البحوث والدراسات في ميدان العلوم الاجتماعية على مجموعة من الآليات والأدوات المنهجية والعلمية، قصد الوصول إلى مجموعة من النتائج التي يمكنها معالجة موضوع الدراسة المعنون بـ "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدينة خنشلة-"، وكما هو متعارف عليه في ميدان العلوم الاجتماعية، فأدوات البحث الميداني الاجتماعي تختلف عن أدوات البحث في العلوم التجريبية.

وانطلاقاً من نوعية الدراسة والتي تبين أنها دراسة كيفية تبحث في النوع ونوعية النتائج التي وجهتنا إليها الدراسة، وانطلاقاً من أهداف الدراسة والتي تهدف بصفة عامة للوصول إلى:

- 1- فهم ظاهرة النمو الحضري في إطار خصوصيتها الزمكانية والتي تختلف اختلاف نسبياً عن نظيراتها في المدن الجزائرية نتيجة مختلف الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولاسيما الجغرافية التي مرت بها المدينة.
- 2- محاولة فهم القانون العام الذي يحكم تطور ظاهرة النمو الحضري دائماً في إطارها الزمكاني وكيف لهذه الظاهرة أن تؤثر على التنمية المستدامة.
- 3- محاولة فهم مدى احترام النمو الحضري الملاحظ والذي شهدته مدينة خنشلة لمبادئ التنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص في قطاعات السكن، البيئة، الاقتصاد، المجتمع، بالإضافة إلى مختلف المرافق... إلخ.
- 4- محاولة فهم أوجه تأثير الهجرة الداخلية وموجاتها التي شهدتها مدينة خنشلة على مورفولوجية المدينة كون الجانب المورفولوجي هو أحد مبادئ التنمية المستدامة.
- 5- محاولة التنبؤ بمستقبل وآفاق ظاهرة النمو الحضري بمدينة خنشلة.

وانطلاقاً من هذه الدراسة والتي بين أيديكم وانطلاقاً من هذه الأهداف، فالضرورة البحثية هي من فرضت علينا مجموعة من الأدوات التي تتناسب ونوعية المعلومات المراد جمعها والتي تمس زاوية محددة وهي موضحة أعلاه في أهداف الدراسة، وعليه سنقوم بتوضيح الأدوات التي ننوي الاعتماد عليها ودور كل أداة في تحقيق الهدف المراد منها، بالإضافة إلى دور كل أداة من الأدوات في الإجابة على تساؤلات الدراسة، وهذا ما سيتم التطرق له:

1.5. الملاحظة:

لطالما كانت البحوث العلمية تعتمد على مجموعة تقنيات وأدوات بحثية لمحاولة الاجابة على مختلف التساؤلات التي انطلقت منها، فتقنية الملاحظة والتي هي عبارة عن عملية جمع المعلومات عن طريق رصد السلوك والأحداث دون التدخل فيها أو التأثير عليها، كما أنها أداة بحثية مهمة في العديد من المجالات (غازي عنيزان، الملاحظة النوعية نظرة على دورها كأداة في البحث النوعي، 2022).

وتعرف أيضا بأنها عملية رصد ومراقبة السلوك أو ظاهرة معينة قصد تحقيق نتائج أفضل والحصول على معلومات أدق (بوحريق، تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري، 2010، صفحة 147)، أيضا هي إحدى أدوات جمع البيانات وتعني الانتباه والتحديد وملاحظة الشيء بالعين، كذلك هي الاختيار والاستثارة وتسجيل وتفسير السلوكيات تفسيراً يتسق مع الأهداف العلمية المسطرة مسبقاً (تتيو، 2020، صفحة 44).

من خلال مجموعة التعاريف السابقة والتي تقدم لنا تعريفات متعددة لتقنية الملاحظة نستنتج أنها ركزت على مجموعة من النقاط كونها أداة جمع بيانات من خلال رصد السلوك عن طريق الحواس، أيضا هدفها تحقيق نتائج والوصول إلى معلومات أدق عن طريق عملية تسجيل البيانات الملاحظة وتفسيرها تفسيراً علمياً، كما تعتمد على رؤية الباحث ومدى ملاحظته لمختلف الظواهر من مختلف جوانبها.

كما أن الملاحظة في البحث العلمي أنواع ولكل بحث نوع معين من الملاحظة والتي تسمح بجمع معطيات محددة ومعينة والتي تحدده كل من خصوصية الموضوع وإشكالية الدراسة وأهداف الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن دراستنا الحالية نتيجة لأهداف الدراسة الموضحة أعلاه وطريقة بناء وتصميم الدراسة من خلال مختلف الخطوات فقد تطلبت منا الدراسة معلومات محددة تنبغي عدم تدخل الباحث وتسجيل المعلومات والملاحظات كما هي في الميدان قصد تقديم قراءة شاملة حول المجال المكاني الذي ستقام فيه الملاحظة، وعلى هذا الأساس فإن دراستنا الحالية اعتمدت على تقنية الملاحظة دون مشاركة وهذا لمجموعة من الأسباب تم ذكرها، وعليه فهذا النوع من الملاحظات يعرف على أنه ذلك النوع من الملاحظات التي تعزل الباحث مادياً وجسدياً وتربطه فكرياً بموضوع الدراسة كما يقتصر دور الباحث في هذا النوع من الملاحظات على لعب دور المشاهد والمستمع دون الاندماج مع أجزاء الظاهرة كما يتعين على الباحث في

هذا النوع الاستعانة بكل آلية تسمح بتسجيل الملاحظة (أداة تصوير، تسجيلات صوتية... إلخ) (بلحضري، 2024، صفحة 258).

وإن اختيار هذا النوع من الملاحظة كان نتيجة مجموعة عوامل أبرزها خصوصية الموضوع ودقة ما تطلبته اشكالية الدراسة من معلومات بالإضافة إلى أهداف الدراسة الموضحة أعلاه.
كما أن اختيار هذه الأداة وهذا النوع من الملاحظة يخضع لمجموعة من التبريرات المنجية والتي سنعرضها كالتالي:

1.1.5. تبريرات منهجية لاختيار هذه التقنية:

سنحاول تقديم مجموعة من التبريرات المنهجية دائما في إطار تقنية الملاحظة، والتي نهدف من خلالها إلى الإجابة على مجموعة تساؤلات كانت دائما ما تراود الطالب عند بلوغه لمرحلة هندسة وتصميم أدوات الدراسة، سنحاول الإجابة من خلال هذه التبريرات المنهجية على سؤال **ماذا سنلاحظ؟** والذي بالدرجة الأولى سنحاول أن نضع القارئ لهذه الأطروحة ضمن الإطار العام لطبيعة الشيء المراد ملاحظته، أيضا سؤال **لماذا سنلاحظ؟** والذي نهدف من خلاله إلى تبيان مجموعة من الأهداف التي نطمح إلى الوصول إليها من خلال هذه الأداة التي كنا قد صممناها، أيضا ومن خلال سؤال آخر **كيف سنلاحظ؟** والذي نوضح من خلاله كيفية الملاحظة أو بالأحرى الطريقة المتبعة في ملاحظة المجال المكاني للملاحظة، وفي الأخير سؤال **بماذا سنستعين؟** والذي نوضح من خلاله الأدوات المستعملة والتي ساعدتنا في توثيق ما لاحظناه في المجال المكاني للملاحظة.

1. ماذا سنلاحظ:

سنلاحظ القطاعات الحضرية في مدينة خنشلة التي شهدت هجرات داخلية نحوها والتي تم اختيارها بطريقة قصدية (حسب ما توصلنا إليه في مرحلة المقابلات الاستطلاعية المبحوثين) وذلك من خلال تقسيمها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU وهي كالتالي:

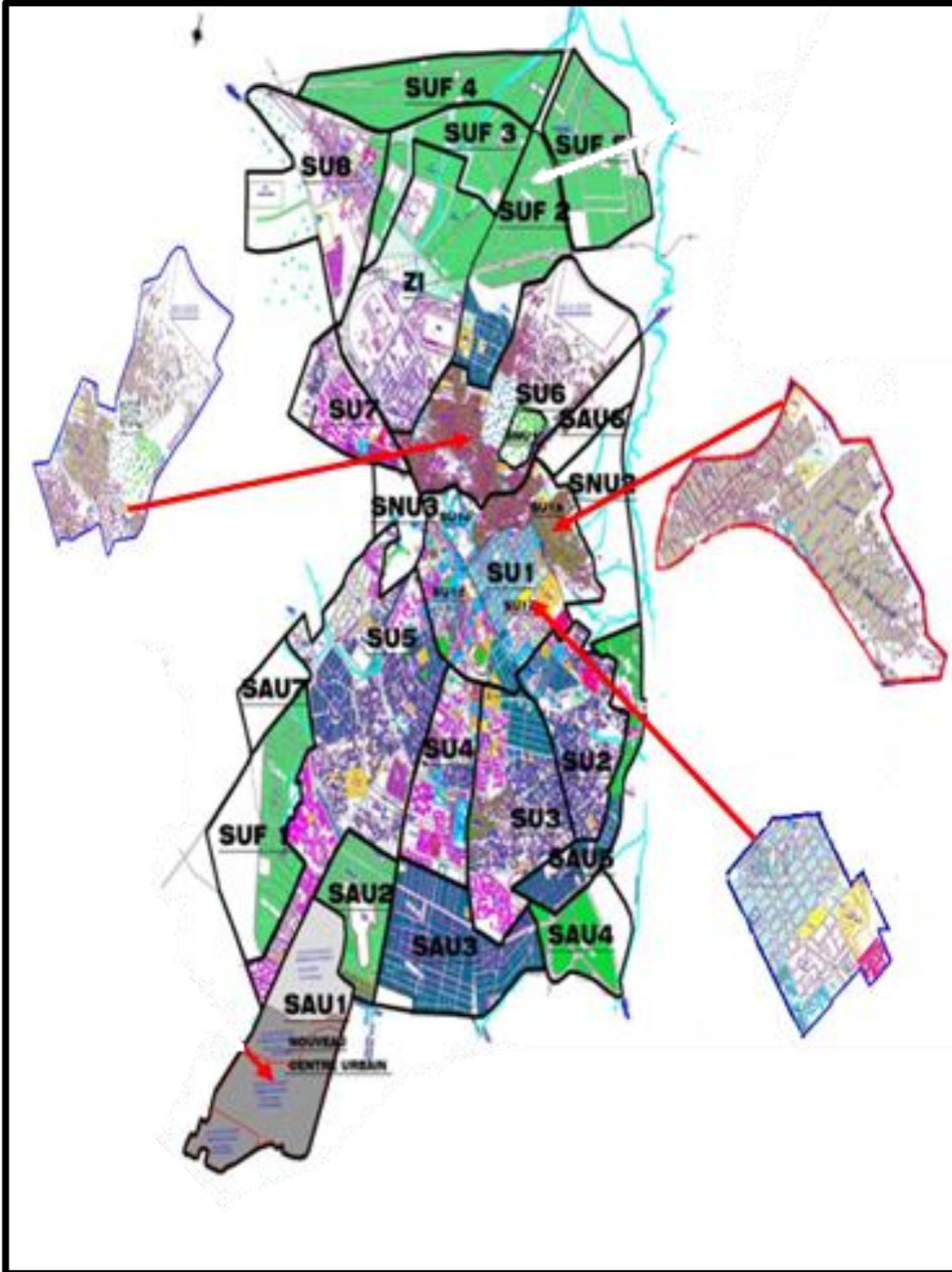
1. SU1a

2. SU1b

3. SU6

ملاحظة: بالنسبة للقطاع SU1 والذي ينقسم إلى أربعة قطاعات فرعية وهي كالتالي (SU1a, SU1b, SU1c, SU1d) -تمعن جيدا في الخريطة التالية أدناه والتي توضح تقسيم القطاع SU1 إلى أربعة قطاعات فرعية- حيث أخذنا منه قطاعين فقط وهما SU1a و SU1b ربما يتساءل القارئ لماذا اكتفى الباحث بهاذين القطاعين الفرعيين فقط ولم يتعامل مع القطاع المعمر SU1 ككل بجميع فروع الأربعة أو لماذا اختار القطاعين المعمرين الفرعيين SU1a و SU1b بالضبط ولم يختار القطاعين الآخرين، بالطبع فهو سؤال مشروع وإجابته تكمن في أن الباحث اختار القطاعين من خلال تكرار أسماء الأحياء التي بداخل هاذين القطاعين كثيرا في مرحلة المقابلات التي تمت من قبل مع مجموعة من المبحوثين (لاسيما مهندسي مديرية التعمير) على أساس أن هذه الأحياء نشأت من خلال عمليات الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة، نفس الشيء بالنسبة للقطاع SU6.

خريطة 18 المجال المكاني للقطاعات الحضرية المستهدفة لشبكة الملاحظة



(المصدر: Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela, 2007) .adapté par l'auteur

ا. لماذا سنلاحظ:

سنلاحظ قصد التحقق من احتمالية تأثير هذه القطاعات الحضرية على مورفولوجية المدينة التي نشأت عن طريق الهجرة الداخلية تمثلت في 06 موجات هجرة عرفتها مدينة خنشلة وتم التوصل إلى هذه المعلومات من خلال مجموعة من المقابلات التي تم إنجازها -لا سيما المبحوثين داخل مديرية التعمير- ، وهي كالتالي:

جدول 33 عدد وأسباب موجات الهجرة التي عرفتها مدينة خنشلة

سبب الهجرة	تاريخ الهجرة
هجرة الفرنسيين والأوروبيين إلى الجزائر بالضبط الأنوية الكولونيالية (منها مدينة خنشلة) القطاع SU1a حاليا.	1874
التهجير القسري الذي مارسته السياسة الاستعمارية في حق سكان الأرياف كونهم يمثلون مناطق دعم للمجاهدين أثناء الثورة التحريرية، وتميز المهاجرين بالقطاع SU1b حاليا.	1958
هجرة سكان الأرياف نحو الممتلكات الشاغرة التي تركها الكولون والمستوطنون الأوروبيون SU1a.	1962- 1966
هجرة سكان الأرياف نحو الظروف الاجتماعية التي كانت توفرها المدينة على عكس الأرياف من خلال التوجه الاقتصادي للدولة في إنجاز المناطق الصناعية والمصانع الكبرى منها المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة -جزء من القطاع SU6 حاليا-.	1975
هجرة سكان الأرياف إلى مدينة خنشلة وتمركزهم بالقطاع SU6 وتوسعه مجاليا، نتيجة التقسيم الإداري 1984 وارتقاء مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية الأمر الذي ساعد على خلق مشاريع تنمية اقتصادية واجتماعية.	1984
هجرة سكان الولايات التي كانت تعاني من لا استقرار أمني نحو المدن الداخلية التي كانت تعرف استقرار أمني أحسن منها ولاية خنشلة، منهم من تمركز بأحياء نظامية ومنهم من تمركز بالقطاع SU6 -حسب تصريحات مهندس بمديرية التعمير-.	1990- 1999
بعد سنة 2000 من المحتمل أن مدينة خنشلة عرفت موجات أخرى للهجرة إلا أن هذا الأمر لم نتوصل له ولم يتم إثباته	

المصدر: من بيانات مقابلة مديرية التعمير.

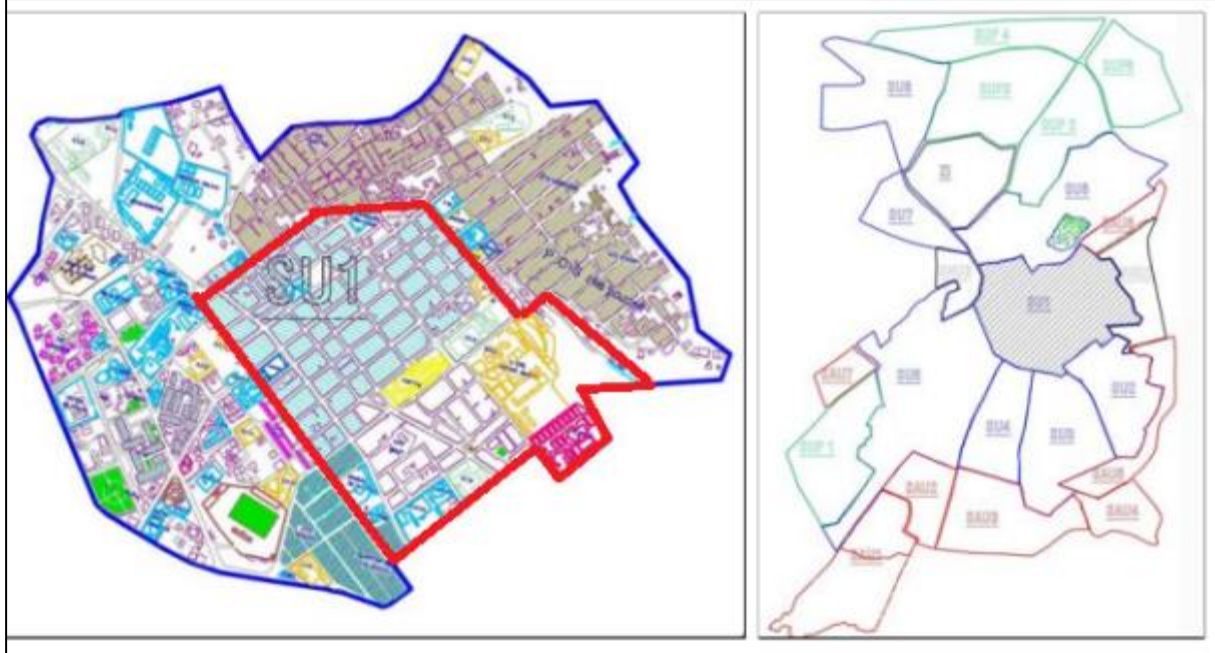
III. كيف سنلاحظ: سنعتمد على تقنية الملاحظة البسيطة (دون مشاركة) وهذا ما وضحناه أعلاه.
 IV. بماذا سنستعين: الاستعانة بآلة تصوير بالإضافة إلى مخططات التهيئة والتعمير من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS والمخطط التوجيهي للولاية PAW والصور الجوية من Google Earth بالإضافة إلى التسجيل الصوتي لما سيدور بين الباحث ومختلف سكان الأحياء والقيام بتفريغها فيما بعد.

2.1.5. بطاقة تعريفية بالمجال المكاني الذي ستقام فيه الملاحظة.

1. القطاع المركزي المعمر 1 (النواة الكولونيالية) SU1a.

موقعه: قلب مدينة خنشلة وهو أول نواة تم التعمير فيها ومنها بدأت كل التوسعات في مدينة خنشلة نحو مختلف الاتجاهات، تم تسجيل بناء هذه النواة سنة 1874¹.

خريطة 19 موقع القطاع SU1a بالنسبة لخريطة مدينة خنشلة.



¹ إن المعلومات المتعلقة بتاريخ نشأة النواة الكولونيالية أعلاه تم أخذها من المقابلة التي تمت مع مبحوث بمديرية التعمير خنشلة، ومن خلال ملخص تم إعداده من طرف مديرية التعمير حول المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة، الحامة، أنسيغة.

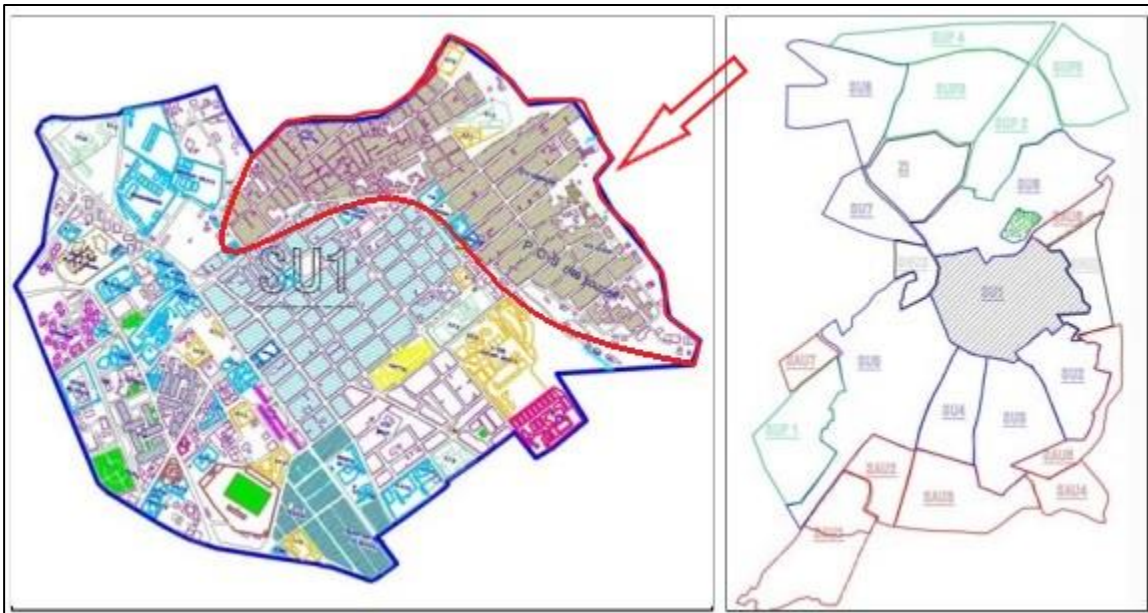
المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)،

.adapté par l'auteur

2. القطاع الفرعي المعمر SU1b (حي الحسناوي+ حي الحدائق):

موقع يقع بالقرب وبمحاذاة النواة الكولونيلية مباشرة حيث ظهر الشطر الأول حي الحسناوي سنة 1958 نتيجة التهجير القسري الذي مارسته الادارة الاستعمارية آنذاك في حق سكان القرى والأرياف كون سكان الأرياف كانوا يمثلون منطقة دعم وحماية للمجاهدين آنذاك -وذلك حسب تصريحات بعض المبحوثين الذين قمنا معهم بالمقابلة في العديد من المديريات ولاسيما مديريةية التعمير- وفي إطار القضاء على الثورة التحريرية تم تهجير سكان الأرياف مباشرة بالقرب من الأماكن التي كان يعيش في الكولون (النواة الكولونيلية) حتى تسهل مراقبتهم، تكفل المهاجرون آنذاك ببناء سكناتهم في حي الحسناوي بطريقة فوضوية، ليظهر فيما بعد حي الحدائق أو كما يعرف بماريتو وتسمية حي الحدائق هي تسمية حديثة.

خريطة 20 موقع القطاع SU1b بالنسبة لخريطة مدينة خنشلة.



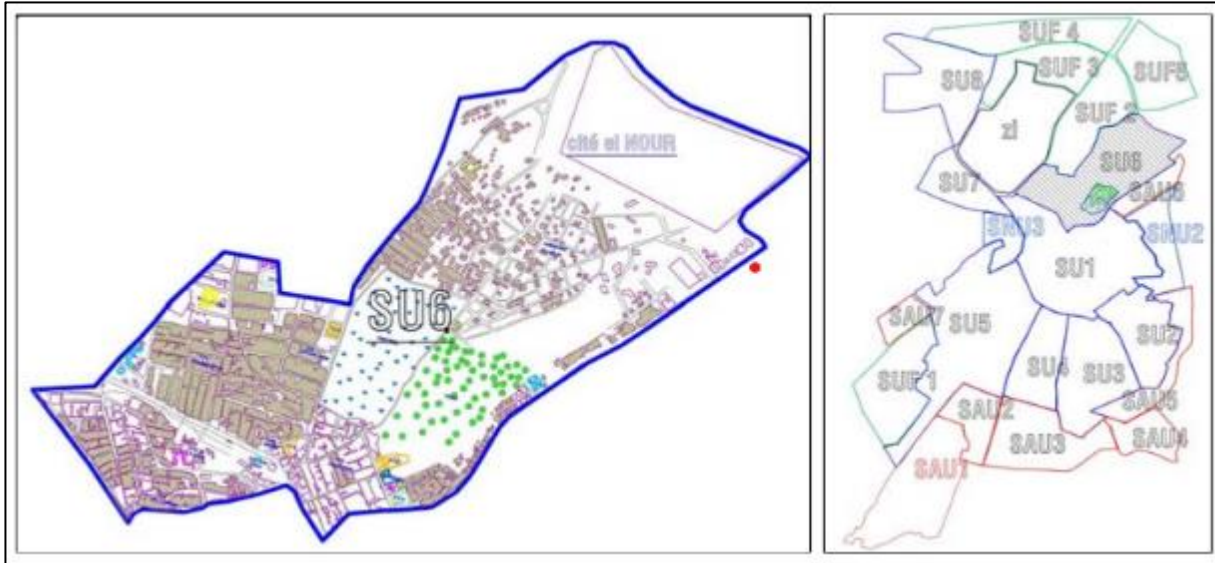
المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)،

.adapté par l'auteur

3. القطاع المعمر SU6 (حي عين الكرمة+ حي بوجلبنانة+ حي المحطة+ حي التكصاص+ حي النسيم):

موقعه بمحاذاة القطاع المعمر 1 نشأ نتيجة مختلف موجات الهجرة التي عرفت المدينة بداية من هجرة 1966 وهي الهجرة التي هاجر فيها سكان القرى والأرياف للاستحواذ على الممتلكات الشاغرة التي تركها الفرنسيون والمعمرون، بالإضافة إلى هجرة سنة 1975 نتيجة ظهور المنطقة الصناعية في مدينة خنشلة وطبيعة المداخل التي كانت توفرها آنذاك المنطقة الصناعية على عكس النشاط التقليدي الذي كان يمارسه المهاجرون من نشاط زراعي ورعوي في المناطق الريفية، بالإضافة أيضا إلى هجرة ما بعد 1984 ومشروعات التنمية التي تركزت في مدينة خنشلة نتيجة التقسيم الإداري الجديد آنذاك الذي ارتقت فيه مدينة خنشلة إلى ولاية وإضافة لها مجموعة من البلديات، فظهرت مجموعة من الأحياء غير المخططة آنذاك كحي عين الكرمة وحي بوجلبنانة وحي المحطة وحي التكصاص أو ما يعرف حاليا باسم حي النور.

خريطة 21 موقع القطاع SU6 بالنسبة لخريطة مدينة خنشلة.



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khennouche , 2007)

3.1.5. بطاقة تعريفية بالمجال الزمني الذي أقيمت فيه الملاحظة.

جدول 34 المجال الزمني الذي استغرقته أداة الملاحظة

القطاعات الحضري	الأيام التي تمت فيها الملاحظة.	الفترات الزمنية التي تمت فيها الملاحظة
SU1a	من 09-06-2024 إلى غاية 25-06-2024	غالبا ما كانت منحصرة بين الفترة الزمنية من 09:30 إلى غاية 13:45
.SU1b	من 25-06-2024 إلى غاية 04-07-2024	
.SU6	من 06-07-2024 إلى غاية 20-07-2024	

المصدر: من إنجاز الباحث.

أنظر الملحق 01 والذي يوضح شبكة الملاحظة التي اعتمدها في عملية جمع البيانات.

2.5. المقابلة:

توصلنا من خلال أسئلة الدراسة وأهدافها ومن خلال نوعية المعلومات المحددة والدقيقة التي تطلبتها إشكالية دراستنا إلى أن المقابلة في دراستنا هاته تعتبر أداة رئيسية وذلك نتيجة لنوعية البيانات التي تبحث في المعاني وفهم الظاهرة في إطارها الجغرافي، على عكس جملة واسعة من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بطريقة ومنهجية كمية بحتة في كثير من الدراسات، وهذا يعد من بين الإضافات العلمية المنهجية التي تقدمها دراستنا على عكس من سبقنا في الموضوع، فنحن هنا لا نقول أنها تتعارض والطرح العلمي السليم فكل دراسة خصوصيتها، ولدراستنا أيضا خصوصيتها أنها تبحث عن مجموعة بيانات كيفية لا يمكن تكميمها ولا قياسها بالطريقة الكمية المتعارف عليها وعلى هذا الأساس نقرر منا الاعتماد على المقابلة وصياغة أسئلتها بنحو يتطلب معلومات نوعية كيفية.

إذ وكما هو معروف فالمقابلة هي تفاعل لفظي يتم بين شخصين حيث يحاول الباحث فيها استنارة المبحوث حول بعض المعلومات والتعبيرات (جمعة النجار، الزعبي، و جمعة النجار، 2009، صفحة 63)، كما تعرف أيضا أنها تلك التقنية التي يلجأ إليها الباحث قصد جمع معلومات وبيانات كيفية، من خلال محادثة موجهة بين الباحث والمبحوث بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث

للتعرف عليه لتحقيق أهداف الدراسة. (بشّة و بوعموشة، 2018، صفحة 215؛ غازي عنيزان، المقابلات في البحوث النوعية، 2019، صفحة 20).

فالمقابلة تعرف على أنها نشاط وحركية لفظية كلامية بين شخصين أو أكثر، (بشّة و بوعموشة، 2018، صفحة 215) بين الباحث والمبحوث وأبين الباحث ومجموعة من المبحوثين يعمل من خلالها الباحث على استثارة وتحريك بعض المعلومات لدى المبحوث قصد الحصول على معلومات وبيانات سواء كانت تمثل معتقدات أو آراء المبحوث، أو تتمثل في تعبيرات وردات فعل المبحوث، كذلك فالمقابلة من الإجراءات الرئيسية لجمع البيانات والتي ترتبط بشكل وثيق مع البحث العلمي النوعي الإنساني (Englander, 2012).

كما تعرف أيضا على أنها تقنية تستعمل لأجل أخذ معلومات وبيانات الأفراد بطريقة منعزلة، كذلك في بعض الحالات تستعمل في مسائلة الأفراد بطريقة نصف موجهة قصد التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين (بوحريق، دور الأسرة في الحفاظ على الثقافة الأمازيغية في المجتمع الريفي الجزائري دراسة ميدانية بقرية تاغروت أو عمر بلدية تيغانيمين باتنة، 2019، صفحة 160).

كذلك هي من التقنيات المباشرة لجمع المعلومات ميدانيا يفضلها الكثير من الباحثين (منصور، 2018، صفحة 51)، وذلك لما فيها من مميزات تعمل على تدعيم مصداقية المعلومات المتحصل عليها في إطار البحث العلمي.

ودائما وحسب إشكالية الدراسة والتي تطلبت منا معلومات محددة والتي لم نكن نحيط بجميع جوانبها أملا منا أن نستكشف معلومات وبيانات لم نفكر فيها أصلا لاسيما وأن دراستنا الحالية هي دراسة لها جسر مع مختلف التخصصات الأخرى لاسيما علم الجغرافيا علوم الهندسة والتعمير، السلطات المحلية، والتي رأينا أنه من الممكن أن تقدم هذه التخصصات من خلال ممثليها في الميدان -المديريات والإدارات المعنية- معلومات من شأنها إثراء البحث وتقديم إضافة نوعية، وعلى هذا الأساس تعمدنا طرح مواضيع عامة على المبحوثين دون التدخل في إجابات المبحوث إلا في حالات رأينا فيها أن المبحوث إما خرج عن الموضوع وإما أن المعلومات المقدمة من طرفه لا تخدم الموضوع، في مثل هذه الحالات تدخلنا وقمنا بإعادة إما طرح السؤال بطرق مغايرة، وإما شرح بعض معاني الكلمات التي وجد فيها المبحوث صعوبة في فهمها دون توجيهه إلى إجابة معينة، ومن هنا تبين أن نوع المقابلة التي تتناسب موضوعنا والأهداف التي يرمي لها هي المقابلة غير الموجهة وتسمى أيضا بالحرّة أو نصف الموجهة، والتي تعرف على أنها تعمد الباحث طرح مجموعة أسئلة مفتوحة حول إشكالية البحث وتجنب صياغة أسئلة محددة مسبقا ومن خلال إجابات

المبحوث يتمكن الباحث من استنباط أسئلة تكميلية بناءً على مضمون الإجابات حيث يعد هذا الأسلوب مناسباً في الدراسات الاستطلاعية خاصة تلك التي لا يلم فيها الباحث بأبعاد الظاهرة الاجتماعية ككل أو يفتقر إلى فهم معمق لطبيعتها وسياقاتها (قويجيل ، خلفاوي ، و منسول، 2023، صفحة 175).

كما تعرف أيضاً أنها لا تحدد فيها الأسئلة حيث تعمل على تشجيع أفراد العينة على التعبير على أفكارهم وآرائهم بحرية وتلقائية حيث تحتاج إلى مهارة فائقة لتحليل النتائج (غواظني ، 2021، صفحة 184).

1.2.5. تبريرات منهجية لاختيار أداة المقابلة:

سنحاول في مجموعة من النقاط أدناه تقديم مجموعة من التبريرات المنهجية التي جعلتنا نختار على أساسها أداة المقابلة الحرة كأداة أساسية في بحثنا هذا، وعليه:

1- حجم العينة حيث يعتبر حجم العينة في دراستنا هاته حجم متوسط نوعاً ما وهذا راجع إلى نوعية البيانات المستهدفة والفئة التي تمتلك هذه المعلومات.

2- حرية المبحوث: كان الهدف في البداية هو إعطاء هامش كبير من الحرية للمبحوث قصد أن يجيب على الأسئلة بكل أريحية على أمور وقضايا لم تكن في الحسبان لدينا ولم نكن ننتظرها، وهذا ما جعلنا نختار المقابلة كأداة كونها تعطي للباحث والمبحوث على حد سواء خاصية المرونة والتي من خلالها يمكن للمبحوث أن يطلعنا على معطيات لم نكن ننتظرها ويمكن أن تكون ذات فائدة.

3- نوعية أفراد العينة المستهدفة: كان الهدف هو استهداف مجموعة من المبحوثين الذين يمتلكون معلومات محددة ناتجة عن مجموعة عوامل وهي كالتالي:

أ- عامل الخبرة: حيث ان اغلب المبحوثين الذين تم استهدافهم تتعدى خبرتهم في المنصب الوظيفي لهم 07 سنوات فأكثر، ورغم أن سن الخبرة في دراستنا صغير مقارنة بنوعية المعلومات التي نهدف للحصول عليها والتي هي بالدرجة الأولى معلومات تستدعي أن يكون المبحوث على الأقل قد عايش فترة السبعينات والثمانينات وما بعد التسعينات في الوظيفة وهذا دائماً لنوعية المعلومات التي نبحث عنها لاسيما في قطاع التعمير والتخطيط الحضري، إلا أن هذا الشرط لم يكن متوفراً نتيجة أن أغلب المبحوثين في الإدارات المستهدفة هم موظفين التحقوا بالعمل فقط منذ سنوات التسعينات في أفضل الأحوال.

ب- أيضا عامل المستوى الثقافي للمبحوث كان من بين أهم العوامل التي جعلتنا نتخلى على مقابلات كنا قد اجريناها.

حيث توضح فيما بعد أن مجموعة المقابلات التي تمت مع بعض المبحوثين لا تقدم إضافة نوعية للبحث وهذا نتيجة المستوى المعرفي للمبحوث في مجال عمله ونخص بالذكر المقابلات التي تم التخلي عنها مثل:

-مقابلة مع 02 موظفين بمديرية البناء والتعمير والهندسة المعمارية لولاية خنشلة.

-مقابلة مع موظف مكلف بالرقابة في مديرية السكن لولاية خنشلة.

-مقابلة مع موظفة مكلفة بالنفايات الصلبة في مديرية البيئة لولاية خنشلة.

-مقابلة مع موظف مكلف بالإحصائيات في مديرية الفلاحة لولاية خنشلة.

-مقابلة مع موظف مكلف بحفظ الصحة في قسم النظافة والحماية البيئية لبلدية خنشلة.

ث- نوعية المعلومات المستهدفة: تم اختيار المقابلة كأداة بحث عوض الاستمارة أو أي أداة أخرى تلزم المبحوث بترك معلومات مكتوبة نتيجة لنوع البيانات المطلوبة والتي وجدنا في جزء من أسئلتها أن المبحوث قد يجد حرجا في كتابتها خوفا على منصبه الوظيفي والدليل على ذلك ما حصل معنا مع أحد المبحوثين الذين أجرينا معهم المقابلة في مديرية من المديريات لم يرد أن يفصح لنا على رتبته الوظيفية ولا حتى المصلحة التي يشغل بها كشرط لإجراء المقابلة، كونه كان يرى أن إجاباته قد تكون لها انعكاسات سلبية على مكانته الوظيفية داخل المصلحة التي يشغل بها.

ت- أيضا من بين الاسباب التي جعلتنا نعتد على المقابلة كأداة بحث في دراستنا هو تصور الباحث حول الموضوع والذي لم يكن محيطا بمختلف جوانبه، جعلنا هذا الأمر نختر المقابلة وبطريقة نتعمد أن نجعل فيها المبحوث هو من يتحدث كثيرا قصد التعمق من جهة وقصد ان يطلعنا على معلومات وبيانات وجوانب أخرى لم نكن نحيط بها، صحيح أنه توجد دراسات سابقة حول الموضوع الذي ندرسه إلا أن الزاوية التي ندرسه من خلاله لم يتم التطرق لها من قبل وهذه من بين الإضافات النوعية التي تقدمها دراستنا.

3.5. الوثائق والسجلات:

اعتمد الطالب على مجموعة من الوثائق التي تعالج موضوع الدراسة في إطارها المكاني، بصفة ثانوية وذلك لملاءمتها لميدان الدراسة، وهي كالتالي:

1- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) تقديرات 2030 الصادر عن الوكالة الوطنية لتطوير الأقاليم ANAAT.

2- والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT) آفاق 2025 الصادر عن الوكالة الوطنية لتطوير الأقاليم ANAAT.

وذلك لمعرفة التوجيهات العامة للسلطات العليا في مجال الإسكان وفي مجال التعمير والتخطيط الحضري، وكيف ينبغي لهذه التوجيهات أن تتقاطع مع موضوع دراستنا خصوصا وأنها دراسات ميدانية تنطلق من قاعدة بيانات رسمية.

3- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشة الحامة أنسيغة (PDAU) حيث اطلعنا على التوجيهات العامة والفرضيات الديمغرافية للتطور السكاني المحتمل ما بين 2004-2024 إضافة إلى الاحتياجات السكنية، أيضا مختلف القطاعات الحضرية لمدينة خنشة، وأبرز التدخلات على العقار الحضري وهذا ما ساعدنا في معرفة:

أ- الفرضية الديمغرافية المعتمدة لمدينة خنشة وللتجمع الحضري خنشة الحامة أنسيغة والتي تستند إلى انخفاض تدريجي في معدل النمو السكاني من 2.38 % سنة 2004 إلى 1.66 % سنة 2024.

ب- معرفة الحالة الفيزيائية والطبيعية للمجال الجغرافي للدراسة وأيضا معرفة توجهات السياسة الحضرية للتجمع الحضري خنشة الحامة أنسيغة وآفاق التوسع الحضري من قطاعات التعمير المستقبلي على الأمد المتوسط والبعيد وأبرز المشاكل التي تنتج عنه.

4- مخططات شغل الأراضي المستهدفة في شبكة الملاحظة، وهي كالتالي:

POS1 للقطاعات الحضرية (SU1a) (SU1b).

POS6 للقطاع الحضري (SU6).

POS10 للقطاع الحضري (SAU1).

POS 18 للقطاع الحضري (SUF2).

- 5- مخطط التوجيهي للولاية PAW.
- 6- تقرير الإحصاء السنوي لمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة للسنوات 2019-2021-2023 والذي يحتوي على مونوغرافيا ولاية خنشلة وإحصائيات حول جميع القطاعات الموجودة في الولاية.
- 7- مخطط التناسق الحضري SCU للمنطقة العمرانية لمدينة خنشلة الصادر عن مديرية البيئة والذي يعتمد في معطياته على بيانات ميدانية خاصة بجميع المديريات على مستوى ولاية خنشلة.
SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE L'AIRE URBAINE DE LA VILLE
.DE KHENCHELA
- 8- تقرير حول المخطط الولائي لتهيئة الإقليم لولاية خنشلة الصادر عن مديرية البيئة لولاية خنشلة والذي يحتوي على مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تخص مختلف القطاعات (فلاحة، بيئة، ري وموارد مائية، السكن والتعمير... إلخ) في ولاية خنشلة.
- 9- البرامج الاستثمارية (البرنامج العادي، برنامج الهضاب العليا) الصادر عن مديرية البيئة لولاية خنشلة.
- 10- تقرير الدورة العادية الثالثة مارس 2023 الصادر عن المجلس الشعبي الولائي.
- 11- تقرير حول السكن الصادر عن المجلس الشعبي الولائي.
- 12- تقرير حول قطاع التعمير الصادر عن المجلس الشعبي الولائي.
- 13- مجموعة خرائط صادرة عن مديرية الفلاحة لولاية خنشلة تبين فيما بعد أنها لا تخدم موضوع الدراسة تم التخلي عنها.
- 14- كما وجب الذكر أنه تم التخلي عن مجموعة واسعة من الملفات التي جمعناها من مختلف الإدارات كونها لا تتماشى وإشكالية دراستنا على سبيل المثال ملفات من طرف مديرية البيئة، لجنة السكن والتعمير للمجلس الشعبي الولائي، مديرية السكن.

6. أسلوب وطريقة التحليل المستخدم في الدراسة:

إنه وقبل تحديد أسلوب التحليل المستخدم وجب علينا في البداية طرح مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي: إلى أي نموذج فلسفي تنتمي هذه الدراسة؟ في أي نوع من الحقائق الوجودية الأنطولوجية تبحث هذه الدراسة؟ أي نوع من أنواع المعرفة تبحث فيها هذه الدراسة؟ ما نوع القيم التي تتطلبها هذه الدراسة للوصول إلى نتائج تفسر بها الظاهرة؟ إلى أي نوع تنتمي منهجية هذه الدراسة؟ ما نوع طريقة تحليل البيانات التي تتطلبها هذه الدراسة؟ نأمل بعد الإجابة على هذه التساؤلات في الوصول إلى طريقة التحليل المستخدم في هذه الدراسة.

ولأننا نبحت عن فهم الظاهرة في إطارها المكاني والزمني وكيف تفاعلت هذه الظاهرة وما هو وضعها الحالي، ولأننا أيضا نبحت عن نوع الحقيقة المرتبطة بالظاهرة هل هي حقيقة واحدة وموجودة أصلا؟ أم أن الحقيقة غير ظاهرة؟ وهي أصلا لها مجموعة من التفرعات وبالتالي فهي مجموعة حقائق، إننا هنا نتحدث في الأساس عن الجانب الأنطولوجي Anthology والابستيمولوجي Epstimology للظاهرة هل هي واحدة أم أنها متعددة؟ هل هي معرفة داخلية بين الباحث والبيانات التي تم جمعها من المبحوثين، وبين الباحث والمبحوثين؟ أم أن المعرفة هي معرفة خارجية تقع خارج ذهن الباحث وهي موجودة أصلا ولا تحتاج لتفاعل الباحث مع مبحوثيه؟ وأن علاقة المعرفة بالباحث هي علاقة منفصلة وتحتاج فقط من يكشف عنها والهدف هو قياسها والتنبؤ بها، أم أننا إلى جانب الناحية الابستيمولوجية والأنطولوجية لدراستنا هذه نحتاج لفهم موقع بحثنا هذا إلى أي جانب قيمى Axiology ينتمي بحثنا هذا، بمعنى هل تحتاج منا هذه البيانات المجمعة إلى التدخل والذاتية في معالجتها؟ أم أن هذه البيانات تلتزم بالموضوعية وتمر عبر مجموعة من الاختبارات والأساليب الاحصائية ولا تحتاج منا التدخل في معالجتها؟

إننا ومن خلال الطرح أعلاه والذي يتساءل حول أي المنظورات الفلسفية التي ينتمي لها بحثنا هذا؟ هل ينتمي إلى الفلسفة الوضعية Positivism؟ أم أن هذا البحث ينتمي إلى الفلسفة التفسيرية Interpretivism؟ إن البحث في انتماء المنظور أو النموذج الفلسفي لدراستنا أمر مهم للغاية وهو الأمر الذي نتحدد منه باقي الخطوات المنهجية منها المتعلقة بالأسلوب المناسب لتحليل البيانات.

أردنا من خلال الطرح أعلاه توضيح أن بحثنا هذا ينتمي إلى النموذج الفلسفي التفسيري وهذا ما لمسناه ويتجلى في موضوع الدراسة وإشكالية الدراسة من خلال تساؤلاتها التي تبحث في النوع وفي الآراء

والمعتقدات لمجتمع الدراسة حول الظاهرة، وأيضا تتجلى من خلال أهداف الدراسة التي تهدف إلى فهم الظاهرة وتبحث وتتقصى عن مجموعة حقائق متعلقة بالظاهرة من خلال وجهة نظر الفاعلين الاجتماعيين (عينة البحث من خبراء ورؤساء مصالح مختلف الإدارات والمديريات التي قمنا بالمقابلة معهم)، أيضا وحتى نوعية البيانات التي جمعناها من الميدان والتي اتسمت بالطابع الوصفي لها من جهة وبحجمها الضخم من جهة أخرى، كل هذه العوامل حتمت علينا سلك واتخاذ أحد المسارات والمناهج البحثية المعينة، ونحن هنا نتحدث على المنهج النوعي (Qualitative Research) والذي يعرف على أنه البحث الذي يجب على سؤال كيف ولماذا تحدث الأشياء (Gray, 2014)، أيضا يعرف على أنه منهج يعمل على اكتشاف المعاني التي تم جمعها من المبحوثين للحصول على معلومات دقيقة تقدم تفسيراً وفهماً أعمق للظاهرة (Creswell & Poth, 2018).

الآن وبعدما تحدد نوع البحث والدراسة وإلى أي منهج بحثي ينتمي وجدنا أنفسنا أمام مجموعة من أساليب البحث النوعي وأي هذه الأساليب يتوافق ودراستنا هذه؟ وانطلاقاً من إشكالية دراستنا التي حددنا من خلالها تركيزنا البحثي على مدينة خنشلة وحدها كمجال مكاني وجمع مختلف البيانات والمعلومات حولها من مختلف المجالات والإدارات، وانطلاقاً من تتبع وتقصي ظاهرة النمو الحضري عبر مراحل زمنية متتابعة ومحاولة معرفة مدى احترامها لمبادئ التنمية المستدامة، ومن خلال عملية التركيز في جمع المعطيات الميدانية على الوصف والتحليل المعمق لحالة معينة وهي مدينة خنشلة، وأيضا من خلال اعتمادنا على أدوات الملاحظة والمقابلة والوثائق والسجلات وبناءها على أساس فهم حالة مدينة خنشلة، وجدنا أن أسلوب دراسة حالة هو الأسلوب الأقرب لدراستنا وذلك راجع لمجموعة من الاعتبارات التي ذكرناها، فيعرف أسلوب دراسة حالة على أنه دراسة طولية مكثفة لظاهرة معينة في موقع أو مجموعة مواقع معينة بهدف الوصول إلى استنتاجات واستدلالات وفهم الديناميكية أو الكيفية التي تسلكها تلك الظاهرة (جامع، البحوث النوعية ودراسة الحالة، دون سنة، صفحة 54).

أيضا هي تلك الدراسة التي تستهدف فحص وتحليل الحياة الخاصة بأي وحدة اجتماعية شخصية إنسانية كانت عائلة أو منظمة أو مؤسسة، ثقافة، جماعة، مكان ما حيث يقوم الباحث فيها بمحاولة تحديد العوامل المسؤولة عن الأنساق السلوكية المعقدة لهذه الوحدة وعلاقتها بالوحدات الأخرى المحيطة بها. (جامع، علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية، 2009).

ومن خلال كل هذا نقول أن نموذج دراسة الحالة التي اعتمدها كأسلوب في دراستنا هي عبارة عن تحقيق امبريقي يبحث في ظاهرة النمو الحضري ومدى احترامها لمبادئ التنمية المستدامة على مجموعة فترات زمنية بطريقة طويلة محاولين بذلك اكتشاف مجموعة العوامل المتحكمة في الظاهرة، والتي تعتبر القانون العام الذي يشكل الظاهرة.

الآن وبعد تحديد أسلوب البحث المعتمد (أسلوب دراسة حالة) نجد أنفسنا أمام حجم ضخم من البيانات المتوصل إليها ولعل السؤال الذي يتبادر إلى ذهننا الآن ما هي الطريقة الأنسب لتحليل هذه البيانات الكيفية؟ هل نعتمد على طريقة تحليل المحتوى Content Analysis، طريقة تحليل المحادثة Conversational Analysis، طريقة تحليل الخطاب Discourse Analysis، طريقة التحليل الموضوعاتي Thematic Analysis، التحليل السردى Narrative Analysis؟ (Gray, 2014).

من خلال كل هذه الطرق التي يمكنها تحليل البيانات الكيفية كان لزاما علينا التقيد بأحد هذه الطرق قصد ربح الجهد والوقت ومع ذلك الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات التي تغطي جوانب الظاهرة، ونظرا لأننا لا نملك رؤية شاملة تحيط بجميع جوانب الظاهرة التي ندرسها رأينا أن نبحت عن الطريقة التي تمكننا من اكتشاف تلك الجوانب التي لم نحط بها، وعلى هذا الأساس ومن خلال هذا الهدف قمنا باختيار أسلوب التحليل الموضوعاتي Thematic Analysis، والذي وجدنا أنه يوفر لنا هذه الخاصية على عكس باقي الطرق السابقة في التحليل، كما يمكن له أن يساعدنا على تنظيم ذلك الحجم الضخم من البيانات الوصفية (Descriptive Data) المتحصل عليها من الميدان في فئات وموضوعات معينة تمكننا في الأخير من الإجابة على تساؤلات إشكاليتنا، ولعل من بين أحد أبرز التعريفات التي تتناول التحليل الموضوعاتي هي تحليل براون وكلاارك في ورقتهم البحثية المنشورة والتي تجاوز عدد الاستشهادات بها والاقتراسات أكثر من ربع مليون اقتباس على موقع Google Scholar منذ صدور العمل سنة 2006 وهذا أمر يستحق التقدير -أنظر المرجع أدناه-، واللذان تعرفانه على أنه طريقة تحليل ضمن المنهج النوعي وهو أساسي لتحليل البيانات يعتمد على تحديد الأنماط والموضوعات المتكررة في البيانات النوعية وفهمها (Braun & Clarke, 2006)، كما يتميز هذا الأسلوب بمرونته النظرية وإمكانية تطبيقه عبر مختلف أساليب البحث النوعي.

يهدف التحليل الموضوعي إلى استخلاص المعاني من البيانات وتنظيمها في موضوعات رئيسية تعكس الظواهر المدروسة (Braun & Clarke, 2006)، أيضا يعرف على أنه طريقة تحليل نوعي لتحليل

البيانات يتم فيه تصنيف المعلومات وتنظيمها ضمن موضوعات أو فئات محددة بهدف تفسيرها وتحليلها بعمق للإجابة على الأسئلة البحثية. يعتمد هذا الأسلوب على تحديد القواسم المشتركة بين البيانات، مع مراعاة أن تكرار موضوع معين لا يعني بالضرورة أهميته أو مغزاه، مما يستدعي تفسيره في سياق الدراسة لتحقيق فهم شامل للظاهرة المدروسة (بوترعة، 2018).

رسم توضيحي 41 خطوات تحليل البيانات وفق أسلوب التحليل الموضوعاتي.



المصدر: (Braun & Clarke, 2006) adapté par l'auteur.

أيضا ومن خلال عملية اشتقاقية في كل مرحلة وبعدما تحددت طريقة تحليل البيانات والمتمثلة في التحليل الموضوعاتي Thematic Analysis وجدنا أنفسنا أمام جزئية تحديد نوع الترميز، وبعبارة أخرى ما هو نوع الترميز الذي يتوافق واهداف بحثنا؟ هل هو الترميز المنظم Structured Coding، أم الترميز الوصفي Descriptive Coding، أم الترميز الخام In Vivo Coding، أم الترميز المفتوح Open Coding، أم الترميز الآلي Auto Coding.

انطلاقا من أهداف الدراسة التي تهدف إلى التوصل إلى فهم وتفسير أعمق لدراستنا وجدنا أن الترميز المفتوح (Open Coding) هو أحد أنسب الترميزات وذلك لإتاحته لنا خاصية المرونة في التعرف على تلك الجوانب المحيطة بالظاهرة التي ندرسها ولا نعرفها ولم نتمكن من الإحاطة بها على عكس باقي الترميزات الأخرى والتي لها استعمالاتها، حيث يعرف على أنه تلخيص الموضوع الأساسي لفقرة أو جمل معينة في كلمة أو جملة مقتضبة تضمن وحدة المعنى عند تحويل معنى الفقرة (فزة و احجيج، 2019، الصفحات 178-179)، رأينا في هذا النوع من الترميزات أنه الترميز المناسب لاطلاعنا على تلك الجوانب، وعلى هذا الأساس تقرر اعتمادنا عليه في دراستنا هذه، وربما من بين أشهر التعريفات التي تعرفه هي أنه عملية تحديد عنوان محدد وكلمات مفتاحية محددة لمجموعة من البيانات التي نتحدث عن فكرة معينة (Glaser, Strauss, & Strutzel, 1968).

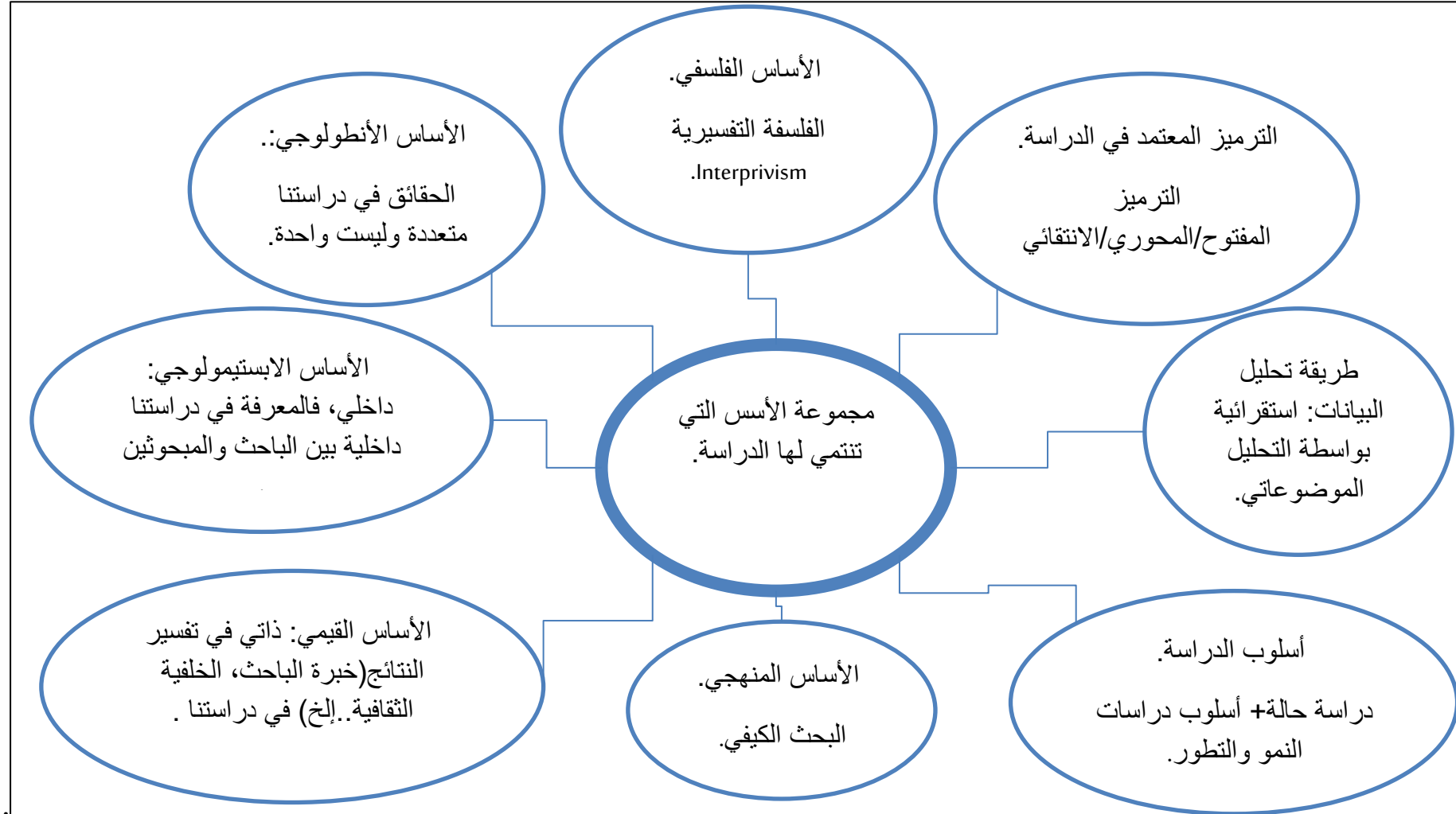
كان الترميز المفتوح هو أول الخطوات التي اعتمدنا عليها في تنظيم وتصنيف ذلك الكم الضخم من البيانات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات التي تمت مع المبحوثين، حيث كانت تتعقد في كل مرة عند انغماسنا في ترميز البيانات وكنا بحاجة إلى ربط تلك الترميزات بأسئلة اشكاليتنا حتى نحاول هذه الترميزات تفسير أسئلة دراستنا ففي هذه المرحلة كنا بحاجة إلى نوع آخر من الترميزات وهو الترميز المحوري حيث عملنا على إيجاد الترابطات والعوامل المشتركة بين قائمة الترميزات الأولية والتي بلغت 386 ترميز في مرحلته الأولية، ساعدنا الترميز المحوري في التقليل من الحجم والكم الكبير للترميزات المتوصل إليها حيث تم الجمع بين بعض الترميزات المتشابهة وهذا ما ساهم في بروز الترميزات الأكثر تكرارا وظهورا بين بيانات المبحوثين من جهة، ومن جهة أخرى حذف ترميزات رأينا أنها لا يمكن لها أن تجيب على أسئلة دراستنا، كما ساعدنا هذا النوع من الترميز في إعادة تسمية ترميزات كنا قد سميناها من قبل وذلك حتى تتماشى أكثر واسئلة الدراسة وأهدافها، في الأخير اعتمدنا على الترميز الانتقائي والذي عملنا من خلاله إلى جمع المحاور التي تكونت من خلال الترميز المحوري مع بعضها البعض في فئات وهو أساس أسلوب

التحليل الموضوعاتي حيث أن الهدف الأساسي للأسلوب هو الخروج في النهاية بفئات أو مواضيع كما تسمى في مراجع أخرى (زيتون كمال، 2006، صفحة 270)، وكان تحديد هذه الموضوعات أو الفئات يخضع لمبدأ القاسم المشترك بين هذه المحاور التي تم تشكيلها من الترميزات ومدى قدرتها على الإجابة على تساؤلات الدراسة، لنخلص في النهاية إلى 06 موضوعات كبرى تم الاحتفاظ بأربعة موضوعات والتي في أساسها تجيب على أسئلة الدراسة وهي موضوع التخطيط الحضري، أزمة العقار، أزمة السكن، الأيكولوجيا، في حين تم الاحتفاظ بالترميزات التي تم تشكيلها في كل من موضوع الهجرة الداخلية وموضوع عوامل نمو مدينة خنشلة في الملاحق والتي رأينا أنها لا تجيب على أسئلة الدراسة بشكل مباشر.

لنتوصل في النهاية وبعد الاعتماد على أساليب الترميز الموضحة أعلاه إلى أربع موضوعات تجيب على تساؤلات الدراسة مكونة من 220 ترميز بعدما كانت في المرحلة الأولى (الترميز الوصفي) ب 386 ترميز.

في النهاية نستطيع القول أن دراستنا هذه والتي تتميز بانتمائها للنموذج الفلسفي التفسيري Interprivism ، والتي لها خلفية وجودية Anthology Background ترتكز على مجموعة حقائق متعددة كهدف للبحث، وتتنمي أيضا هذه الدراسة من خلال نظرية المعرفة Epstimology theory إلى معرفة داخلية بمعنى أن نوع المعرفة التي نبحث عنها هي معرفة داخلية تتواجد لدى مجتمع البحث المكون من خبراء ورؤساء مصالح وإدارات، وضرورة الحصول عليها تستوجب تدخل القيم Axiology الذاتية للباحث، وهذا يمكن ممارسته فقط ضمن أطر منهجية البحث النوعي Qualitative Research ، لنتركز في النهاية في طريقة تحليل البيانات على طريقة استقرائية Inductive approach.

رسم توضيحي 42 مجموعة الأسس التي تنتمي لها الدراسة.



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على¹.

7. التعريف بالبرنامج المعتمد في تنظيم وتصنيف البيانات:

لعل الهدف من تضمين هذه الجزئية في دراستنا هو تعريف القارئ والمطلع على هذه الدراسة بالبرنامج المعتمد عليه في تنظيم وتصنيف ذلك الكم الكبير من البيانات التي تم جمعها من المقابلات والملاحظات، وتشجيعاً أيضاً لبعض الباحثين المهتمين بالبحوث الكيفية على استعمال مثل هذه البرمجيات والتي تساعد في تنظيم وتصنيف البيانات، كون أن عملية تنظيم وتصنيف البيانات يدويا وبالطريقة التقليدية يمكن أن يقع صاحبها ربما في الخطأ وفي الخطط بين البيانات المُرمزة وفي كيفية تنظيم وتصنيف البيانات، كما بودنا التذكير أن هذا البرنامج أدناه أو بقية البرامج المساعدة في تنظيم وتصنيف البيانات الكيفية هي ليست برامج تحلل البيانات أو تناقشها، وإنما هي فقط تساعد الباحث على تنظيم بياناته وتصنيفها نتيجة لحجمها الكبير.

نهاية لا يسعنا إلا القول أن برنامج MAXQDA هو برنامج مخصص للبيانات النوعية مثله مثل العديد من البرامج الأخرى كبرنامج Nvivo, Atlas it, Ethnograph, Hyper Research وأن اختياره كان من باب سهولة استعماله بالإضافة إلى مجموعة المزايا التي يوفرها كونه البرنامج الأحدث مؤخرًا في معالجة البيانات الكيفية كما إمكانية اعتماده في معالجة بيانات البحوث الكيفية وحتى البحوث الكمية والبحوث المختلطة، تم استعمال النسخة 2018.2 في تنظيم وتصنيف البيانات.

¹ للمزيد من الاطلاع على النماذج الفلسفية في البحوث الاجتماعية (Glaser, Strauss, & Strutzel, 1968) (Creswell & Poth, 2018) للمزيد من الاطلاع على اساليب البحوث الكيفية (Creswell & Poth, 2018) للمزيد من الاطلاع على أسلوب التحليل الموضوعاتي (Braun & Clarke, 2006) للمزيد من الاطلاع على أنواع الترميز في البحوث الكيفية (Glaser, Strauss, & Strutzel, 1968) للاطلاع على دراسات مشابهة (Aladsani, 2018)

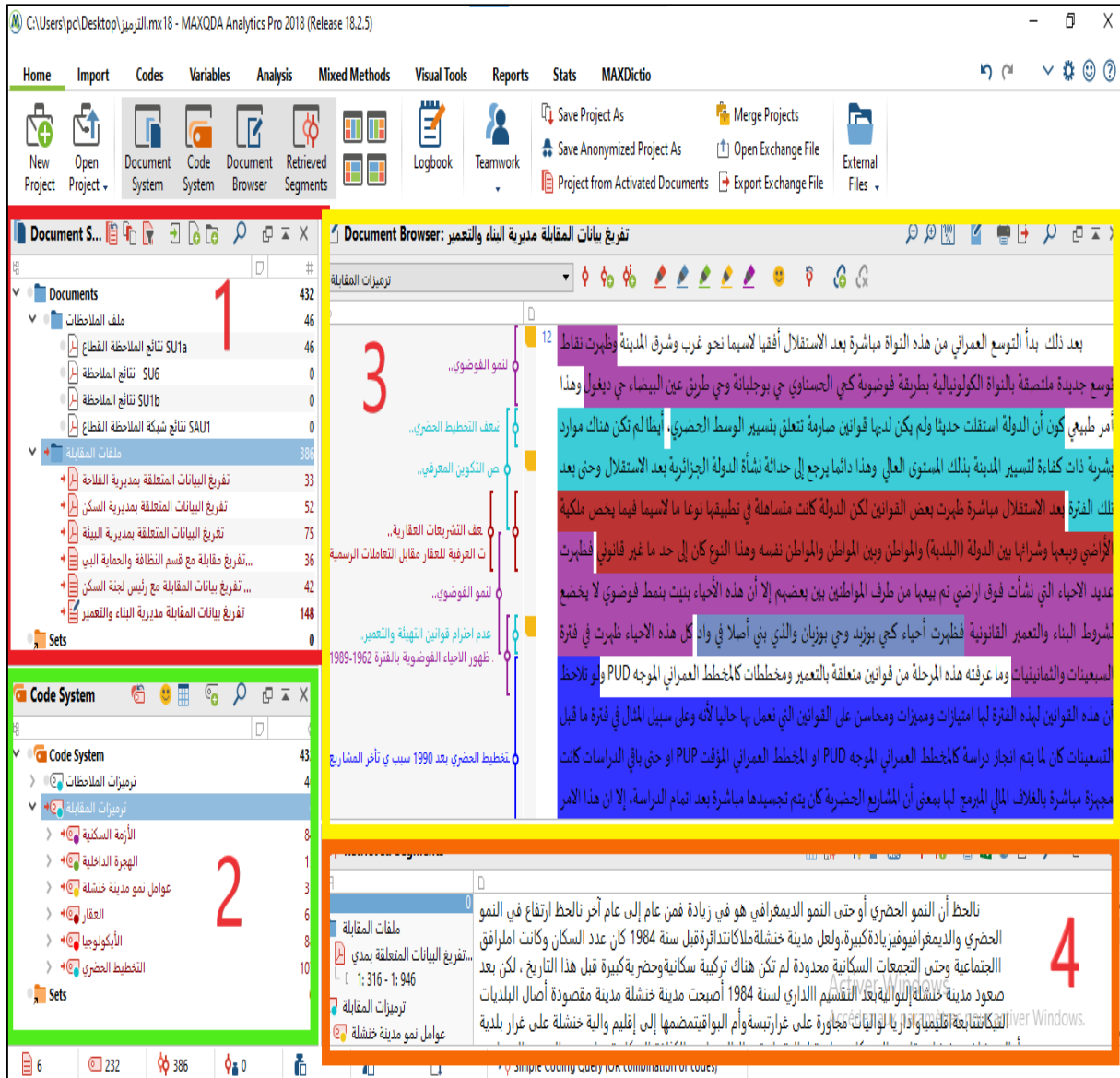
صورة 3 برنامج MAXQDA المستخدم في تنظيم وتصنيف البيانات.



المصدر: برنامج MAXQDA النسخة 2018.2.

تقوم فلسفة البرنامج على تنظيم وتصنيف البيانات الكيفية وفق أربعة نوافذ سيتم شرحها أدناه.

صورة 4 النوافذ الأربعة لواجهة برنامج MAXQDA.



المصدر: من مشروع تحليل بيانات الأطروحة برنامج MAXQDA.

النافذة الأولى وهي نافذة متعلقة باستيراد وجلب الملفات المراد العمل عليها على البرنامج، وكما

توضح الصورة أن النافذة تحتوي على ملفين الأول بعنوان ملف الملاحظات والثاني ملف المقابلات.

النافذة الثانية نافذة متعلقة بإنشاء الأكواد والرميزات المتعلقة بالمقابلات وتوضح لنا بوجود مجموعة

من المواضيع في صيغتها النهائية وذلك بعدما كانت مجرد ترميزات وقمنا بالبحث في السمات المشتركة

بها وإنتاج مجموعة من المواضيع وهذا هو الهدف الأساسي من أسلوب التحليل الموضوعاتي.

النافذة الثالثة وهي نافذة متعلقة بفتح ملفات المقابلات كمثال وبداية العمل عليها بإنشاء الأكواد والرميزات، فعلى الجانب الأيسر للنافذة نلاحظ وجود مجموعة من الترميزات مختلفة الألوان، أما تلك المربعات الصفراء فهي مربعات تحتوي على مذكرات ومجموعة من الأفكار التي استخلصها الباحث من خلال عملية الترميز ويرى بأنها من الممكن تسجيلها كأفكار لخدمته في تحليل البيانات فيما بعد.

النافذة الرابعة وهي متعلقة باستحضار نتائج الترميزات التي تم ترميزها فيما سبق واستخراج التقرير النهائي للعمل.

8. خلاصة:

لعل ضمان فعالية الدراسة الحالية يتحدد وفق وضعها في إطار منهجي يناسبها قصد التوصل إلى استنتاجات تخدم الموضوع، ولعل ذلك يتم من خلال اتباع مجموعة الطرائق العلمية ذات خطوات بحثية متدرجة، ولعل دراستنا الحالية فرضت علينا مجموعة من الخطوات المنهجية التي تستجيب مع أهداف وتساؤلات الدراسة، وعليه اعتمدنا على منهجية محددة بدءاً من مجالات الدراسة والتي توصلنا من خلال المجال المكاني للدراسة إلى ان القانون العام الذي يحكم تطور ظاهرة النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة ومدى احترامه لمبادئ التنمية المستدامة مرتبط بمدى تفاعل مجموعة من العوامل (الجغرافية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية، التخطيطية، الديمغرافية) وأن أي خلل يحدث في إحدى العوامل يشكل خلافاً في الظاهرة، أما من ناحية المجال البشري للدراسة وانطلاقاً من أهداف الدراسة وتساؤلاتها فقد حتمت علينا استخدام العينة القصدية وذلك لمدى المرونة التي يقدمها هذا النمو من العينات موازاة ومجتمع البحث، أما من ناحية الطريقة المنهجية المتبعة من البحث فقد توصلنا إلى أن منهج دراسة حالة ومنهج دراسات التطور والنمو هما المنهجان المعتمدان في الدراسة وذلك لاعتبارات تطلبتهم الدراسة.

أيضاً اتخذت الدراسة نسقاً تطلب منا إعداد أدوات تستهدف في أسئلتها معلومات وبيانات حول آراء المبحوثين في الظاهرة من خلال أداة المقابلة نصف الموجهة، بالإضافة إلى بناء أداة الملاحظة والتي استهدفت الإجابة على تساؤل الدراسة في كيفية تأثير الهجرة الداخلية على مورفولوجية مدينة خنشلة، أيضاً تم الاستعانة بمجموعة من الوثائق والسجلات لتعميق فهم الدراسة، وقبل كل هذا قمنا بتوضيح فكرة الوثوقية وعلاقتها بدراستنا، وصولاً إلى أسلوب وطريقة التحليل المستخدمة في الدراسة والتي ثبت أن أسلوب التحليل الموضوعاتي هو أنسب التحاليل لدراستنا نظراً للخطوات المنهجية التي تتميز بالمرونة.

في الأخير نستنتج ان تكامل هذه الخطوات المنهجية من شأنه أن يوصلنا إلى استنتاجات وتحليلات منطقية واقعية تمكنا من تفسير وفهم الظاهرة.

الفصل السادس نتائج الدراسة ومناقشتها

محتويات الفصل

1. تمهيد.
2. عرض وتحليل نتائج الدراسة.
 - 1.2. أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية الاستجابة للحاجات الاجتماعية في ظل النمو الحضري السريع بمدينة خنشلة.
 - 2.2. مدينة خنشلة بين أزمة الموارد الطبيعية والعقارية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - 3.2. خصوصية أزمة السكن في مدينة خنشلة ومخارجاتها.
 - 4.2. مورفولوجية مدينة خنشلة ورهانات التنمية المستدامة.
 - 5.2. العوامل الديموغرافية وبناء الفضاء الاجتماعي والحضري لمدينة خنشلة.
3. مناقشة نتائج الدراسة.
 - 1.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة.
 - 2.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المقاربة النظرية.
 - 3.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.
4. التساؤلات التي تثيرها الدراسة.
5. خلاصة.

الفصل السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها

1. تمهيد:

في الفصل السابق تم مناقشة منهجية الدراسة وكيف تم التعامل مع مجالات الدراسة مع كل من المجال المكاني والذي حاولنا من خلاله توضيح مراحل تشكل الظاهرة الحضرية في مدينة خنشلة وكيفية نمو المدينة، بالإضافة إلى تحديد كل من المجال الزمني والمجال البشري والذي حددنا من خلالهما المعالم اللازمة، وأيضاً حددنا المجال البشري وتوضيح عينة الدراسة وتحديد مجموعة من المبررات التي بررنا من خلالها اختيارنا لهذه العينة بالضبط، مروراً بضبط منهجية الدراسة، وتحديد الاعتبارات الأخلاقية ومعايير الموثوقية في نتائج الدراسة كون البحث ينتمي إلى البحوث الكيفية، آخراً وليس أخيراً وضحنا كيفية بناء أدوات الدراسة وتم وضع مجموعة من التبريرات المنهجية لاختيار كل أداة، وفي النهاية تم تحديد أسلوب وطريقة التحليل المستخدمة في الدراسة وتحديد البرنامج المعتمد في تحليل بيانات الدراسة.

في هذا الفصل سنحاول تقديم النتائج المستخلصة من أدوات الدراسة ومناقشتها معاً في فصل واحد بدل فصلين وذلك تجنباً للتكرار والإطناب، حيث تم تنظيم موضوعات البحث بناءً على علاقتها بأسئلة البحث، حيث سنقدم ونناقش الموضوعات الرئيسية وما تحتها من موضوعات فرعية في أقسام منفصلة.

2. عرض وتحليل نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال ترميز المقابلات وتنظيمها وتصنيفها في موضوعات بحثية وفق ما يقتضيه أسلوب تحليل البيانات المعتمد في دراستنا "التحليل الموضوعاتي" إلى 386 ترميز مفتوح وبعد مواصلة عملية الترميز المحوري حيث عملنا في هذه النقطة على جمع الترميزات المتشابهة ووضعها في محاور وفق ما يتطلبه أسلوب التحليل المعتمد في الدراسة تقلص عدد الترميزات إلى 274 ترميز، وأخيراً تم ربط هذه المحاور مع بعضها البعض حتى تتشكل لنا فئات تحليلية لها علاقة وصلة مباشرة بأسئلة الدراسة حيث تقلص مرة أخرى عدد الترميزات إلى 220 ترميز مرتبطة بأسئلة البحث فيما خلصت لنا في النهاية مجموعة من الترميزات رأينا أنها لا تخدمنا في الإجابة على تساؤلات بحثنا وفق ما تطلبه الترميز الانتقائي، وجاءت هذه الترميزات موزعة كالتالي:

جدول 35 عدد ونسبة الترميزات المستخرجة من المقابلات البحثية

النسبة المئوية%	عدد الترميزات المستخرجة	المقابلات
18.61	51	مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة
36.49	100	مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير
13.86	38	مهندس معماري بمديرية السكن
8.75	24	مهندس دولة بمديرية الفلاحة
12.77	35	مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة
9.48	26	مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة
≈100	274	المجموع

المصدر: من إنجاز الباحث

وجاءت ترميزات هذه المقابلات منظمة في سحابة الترميزات على الشكل التالي:

وبعد إعادة تنظيم الترميزات وفق الترميز الانتقائي ووفق ما تقتضيه أسئلة الدراسة جاءت موضحة في الموضوعات الرئيسية كالتالي:

جدول 36 عدد ونسبة الموضوعات البحثية المستخرجة من المقابلات

النسب المئوية	الترميزات	الموضوع
30	66	التخطيط الحضري
19.09	42	أزمة العقار
23.63	52	أزمة السكن
27.27	60	الأيكولوجيا
100	220	المجموع

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على برنامج MAXQDA

في حين جاءت الترميزات التي تخليها عليها كالتالي:

عوامل نمو مدينة خنشلة 14 ترميز، الهجرة الداخلية 14 ترميز، مظاهر أزمة السكن في مدينة خنشلة 11 ترميز، السياسات الحضرية 09 ترميزات، أسباب التوسع المخطط على الأراضي الفلاحية 06 ترميزات.

1.2. أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية الاستجابة للحاجات الاجتماعية في ظل النمو الحضري السريع بمدينة خنشلة:

نهدف من خلال هذا الجزء والمعنون أعلاه إلى الإجابة على السؤال الفرعي الأول في الإشكالية والذي نصه كالتالي:

إلى أي مدى ساهم التخطيط الحضري بمدينة خنشلة في ضبط النمو الحضري المتسارع وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان؟

وبعد عملية ترميز وتصنيف وتنظيم البيانات في محاور ثم في مواضيع توصلنا إلى التالي:

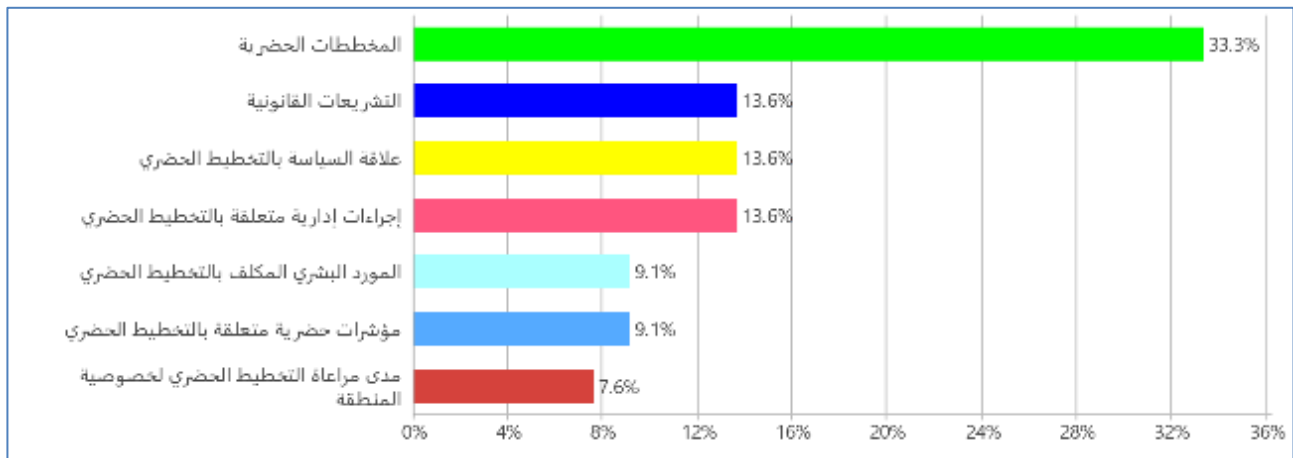
جدول 37 محاور وترميزات موضوع التخطيط الحضري

الموضوع	المحور	الترميزات	التكرارات	النسبة المئوية%
	المخططات الحضرية	فشل التخطيط الحضري في تنظيم المجال	11	33.3
		عدم تطابق توسع المدينة مع التخطيط	05	
		حتمية التوسع الحضري نحو بلدية أنسيغة	01	
		عدم احترام النمو الحضري لمدينة خنشلة لمبادئ التنمية المستدامة	03	
		تأثير التمويل على مشاريع التخطيط الحضري	02	
		المجموع	22	
التخطيط الحضري	التشريعات القانونية المتعلقة بالتخطيط الحضري	عدم احترام قوانين التهيئة والتعمير	07	13.6
		تأثر قوانين التعمير بالقوانين الفرنسية بعد 1991	01	
		حداثة منع البناء فوق الأراضي الفلاحية	01	
		المجموع	09	
المنطقة الحضرية لخصوصية المنطقة	مدى مراعاة التخطيط الحضري	تأثر التخطيط الحضري بطبيعة المنطقة الريفية	03	7.6
		عدم موافقة المشاريع الاقتصادية لاحتياجات المنطقة	02	
		المجموع	05	

9.1	02	محدودية مؤشر TOL في قراءة الوضعية السكنية	مؤشرات
	03	التوزيع المجالي اللامتوازن للمؤسسات التعليمية في مدينة خنشلة	حضرية
	01	عدم مطابقة مؤشرات المرافق الصحية مع الواقع	متعلقة
	06	المجموع	بالتخطيط الحضري
13.6	06	سيطرة القرارات السياسية على القرارات التقنية	علاقة
	03	نقص المرافق والتجهيزات بسبب التدخل السياسي	السياسة
	09	المجموع	بالتخطيط الحضري
13.6	09	حتمية الاقتراع من الأراضي الفلاحية وأراضي الغابات	إجراءات إدارية متعلقة بالتخطيط الحضري
9.1	03	نقص التكوين المعرفي	المورد
	03	نقص الخبرة	البشري
	06	المجموع	المكلف بالتخطيط الحضري
100≈	66	المجموع الكلي	

المصدر: من إنجاز الباحث

رسم توضيحي 50 النسبة المئوية لمحاو موضوع التخطيط الحضري



المصدر: من إنجاز الباحث

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مجموعة المحاور التي تنتمي لموضوع التخطيط الحضري المستخرج من خلال ترميز مقابلات المبحوثين حيث سجلنا من خلال عملية ترميز المقابلات وإعادة تنظيم وتصنيف الترميزات إلى ظهور محور المخططات الحضرية بأكبر عدد من الترميزات قدرت ب نسبة قدرت ب 22 ترميز وبنسبة مئوية قدرت ب 33.3%، في حين جاء كل من محور التشريعات القانونية وعلاقة السياسة بالتخطيط والإجراءات الإدارية المتعلقة بالتخطيط ب 09 ترميزات لكل واحدة منها و بنسبة 13.6% لكل منها، في حين جاءت المحاور المورد البشري المكلف بالتخطيط ومؤشرات حضرية متعلقة بالتخطيط ب 06 ترميزات وبنسبة مئوية ب 9.1% و محور مدى مراعاة التخطيط الحضري لخصوصية المدينة ب 05 ترميزات وبنسبة مئوية ب 7.6%.

1. التخطيط الحضري:

1.1. المخططات الحضرية:

1.1.1. توصلنا من خلال ترميز "فشل التخطيط الحضري في تنظيم المجال الحضري" إلى

مجموعة نتائج وهي كالتالي:

أ/ - عدم التحكم في النمو السكاني لمدينة خنشلة (الزيادات الطبيعية+ الهجرة الداخلية) أثر على توسع المدينة مجاليا وجغرافيا بطريقة فوضوية ما انعكس على قطاع البيئة في مدينة خنشلة، وهو ما تثبتته إجابة المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) في قوله " لو نلاحظ أنه منذ الاستقلال شهدت مدينة خنشلة تزايد كبير في عدد السكان سواء من خلال الزيادات الطبيعية أو من خلال عمليات النزوح الريفي بسبب الظروف التاريخية التي عرفتتها المدينة الأمر الذي أدى إلى توسع مجال مدينة خنشلة في كثير من الاحيان بطريقة فوضوية وانعكس الأمر على مختلف القطاعات نتيجة غياب وانعدام التسيير ونقص في التخطيط في بعض المراحل التاريخية ومنها قطاع البيئة"، بالإضافة أيضا إلى تأثيره على الطاقة الاستيعابية للمرافق التجارية بوسط مدينة خنشلة القطاع SU1a، وذلك من خلال نفس المبحوث عند قوله "بداية مدينة خنشلة هي مدينة كولونيالية نشأت من طرف الاستعمار كانت متركزة أساسا فيما يعرف حاليا بخنشلة القديمة (القطاع SU1a) وكان الكولون متركز في هذه النواة الحضرية والتي كانت تحتوي على مختلف الخدمات

سواء الاقتصادية والتجارية والاجتماعية على عكس الآن بسبب كثرة عدد السكان الذي يفوق عدد المرافق باختلاف أنواعها" وهذا ما لاحظناه ولمسناه من خلال شبكة الملاحظة للقطاع SU1a حيث لاحظ الباحث وجود سوق جوارى صغير يعود للحقبة الكولونيالية وانتشار كبير للباعة المتجولون والتجارة العشوائية بمحيط القطاع، ولعل الصور أدناه توضح ذلك:

صورة 5 حجم وحالة السوق الرسمية والوحيدة بالقطاع SU1a



المصدر: من التقاط الطالب بتاريخ 10-06-2024، الساعة 13.15.

نلاحظ من خلال الصورة أعلاه أن حالة السوق الرسمية الوحيدة في القطاع الحضري SU1a بمركز المدينة هي سوق مغلقة وخارجة عن الخدمة بالإضافة على صغر حجمها وعدم قدرتها على استيعاب العدد الكبير لكل من الباعة من جهة والمواطنين من جهة أخرى، وهذا يمكن تفسيره على أن هذه السوق تعود في نشأتها إلى المرحلة الكولونيالية ولم يتم تجديدها أو توسعتها أو إنشاء أسواق نظامية أخرى داخل القطاع SU1a والذي يعتبر مركز المدينة ويعرف حركة عالية.

صورة 6 انتشار التجارة العشوائية بالقطاع SU1a



المصدر من النقاط الطالب بتاريخ 10-06-2024، الساعة 11.45

نلاحظ من خلال الصور أعلاه تواجد كثيف للبيع العشوائي لمختلف أنواع السلع بمحيط القطاع الحضري SU1a وبالقرب من السوق النظامية الوحيدة بالقطاع، ولربما حتى إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة تؤكد الانتشار الكبير للنشاطات الاقتصادية غير الرسمية بمحيط بلدية خنشلة ككل وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول 38 انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمدينة خنشلة 2023-2024

عدد التدخلات	المساحة المستحوذ عليها (متر مربع)	نوع النشاط
30	1000	تجارة متنوعة
15	800	خضر وفواكه
12	600	خضر وفواكه
15	600	خضر وفواكه
41	800	خضر وفواكه

المصدر: (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire

Khenchela, 2024, p. 95)

نلاحظ من خلال البيانات أعلاه للمبجوثين أن النمو السكاني لمدينة خنشلة لم يتم التحكم فيه ونحن نتحدث عن سياق زمني طويل 1962 إلى غاية سنوات الألفينيات، وقد أثر هذا النمو السكاني على كل من قطاعي البيئة ومختلف المرافق والتجهيزات الاجتماعية الأخرى منها المرافق التجارية، ولكن السؤال الذي نطرحه هو أن المخططات الحضرية وقبل اعتمادها فهي تأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات من بينها الاحتياجات الاجتماعية لسكان تلك المدينة التي أعد لها المخطط وعلى سبيل المثال بعد سنة 1990 تم الاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي يأخذ في الحسبان عند التخطيط للمدينة مؤشر زيادة الطلب على الاحتياجات الاجتماعية ولكن رغم ذلك نجد أن هذه الأرقام غير محققة على أرض الواقع.

إن الواقع الذي تعيشه مدينة خنشلة ليس وليد الصدفة أو وليد عقد من الزمن وإنما هو وليد عقود زمنية ونحن هنا نتحدث على الأقل عن فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فلقد فشل التخطيط الحضري ولو جزئيا في أداء دورة كأداة ضابطة للتوسعات الحضرية لا سيما غير المنظمة، فالتوسعات الحضرية في عمومها تعبر عن تفاعلات اجتماعية، هذه التفاعلات لم تجد تخطيط كافيا لتنظيمها سواء من ناحية التوزيع المكاني للسكان (التوسعات الفوضوية) أو من ناحية استيعاب ذلك الكم الكبير من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وإدماجها في الاقتصاد الحضري الرسمي من خلال توفير التجهيزات

الضرورية وهو ما تثبته الصور أعلاه من حالة الفوضى في ممارسة الباعة المتجولون لأنشطتهم الاقتصادية بطريقة غير رسمية من استحواذ على المجال الحضري العمومي (طرق، أرصفة... إلخ) وأحيانا أيضا حتى الخاص ولعل الجدول أعلاه والموضح للمناطق انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمدينة خنشلة يثبت حالة الفشل التي بلغها التخطيط الحضري.

إن موجات الهجرة الداخلية التي عرفتها مدينة خنشلة وفشل التخطيط الحضري في توجيهها وتوجيه توسعاتها الحضرية إنما تعبر عن اختلالات في توزيع التنمية بشكل يحفظ العدالة الاجتماعية لدى جميع المواطنين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، فحسب المبحوثين مدينة خنشلة عرفت هجرات نحوها من مختلف البلديات وحتى الولايات المجاورة، وهذا إن دل إنما يدل على نقص وأحيانا انعدام مشروعات التنمية بالبلديات والولايات المجاورة وعلى سبيل المثال الهجرات التي عرفتها مدينة خنشلة بسبب الإرث الكولونيالي مطلع الاستقلال وبعدها الهجرات التي كان أصحابها يهدفون إلى الحصول على فرص عمل وفرص حياة أفضل من الناحية الاقتصادية لا سيما بعد ظهور المنطقة الصناعية سنة 1975، بالإضافة إلى هجرة ما بعد 1984 وارتقاء مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية الأمر الذي ساهم في توطين عدة مشاريع تنموية أيضا ما عاشته بعض المدن الجزائرية الأخرى إبان العشرية السوداء وهجرة مجموعات بشرية منها نحو الولايات الداخلية التي كانت تعرف استقرارا أمنيا ومنها مدينة خنشلة.

عبر كل هذه المحطات فشل التخطيط الحضري في توجيه تلك الوفود البشرية إلى توسعات حضرية رسمية وتوفير مختلف التجهيزات الاجتماعية (سكن، مدارس، مستشفيات... إلخ) ما جعل هذه الحركة السكانية تمثل عملية غزو عمراني غير مهيكّل فرض أنماطا جديدة من التوطين لم تراعي النسق التنظيمي للمدينة على المستوى الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي وهو ما نراه حاليا في تعدد أنماط السكن والتجارة والعادات والتقاليد والتي تعبر أساسا عن تنوع عرقي وإثني نتج عن موجات هجرة (غزو غير مهيكّل).

إن توسع المدينة بطريقة فوضوية لا يمثل فقط فشل التخطيط الحضري في تلبية حاجيات السكان من بنية تحتية ومشاريع تنموية وإنما يعكس أيضا تحولا وتغيرا في العلاقات الاجتماعية داخل المجال

الحضري (علاقات الجوار، تحول الروابط الاجتماعية التقليدية نحو الروابط الحديثة من علاقات القرابة والدم والعصبية إلى علاقات تقوم على المنفعة والبراغماتية والمصالح المتبادلة)

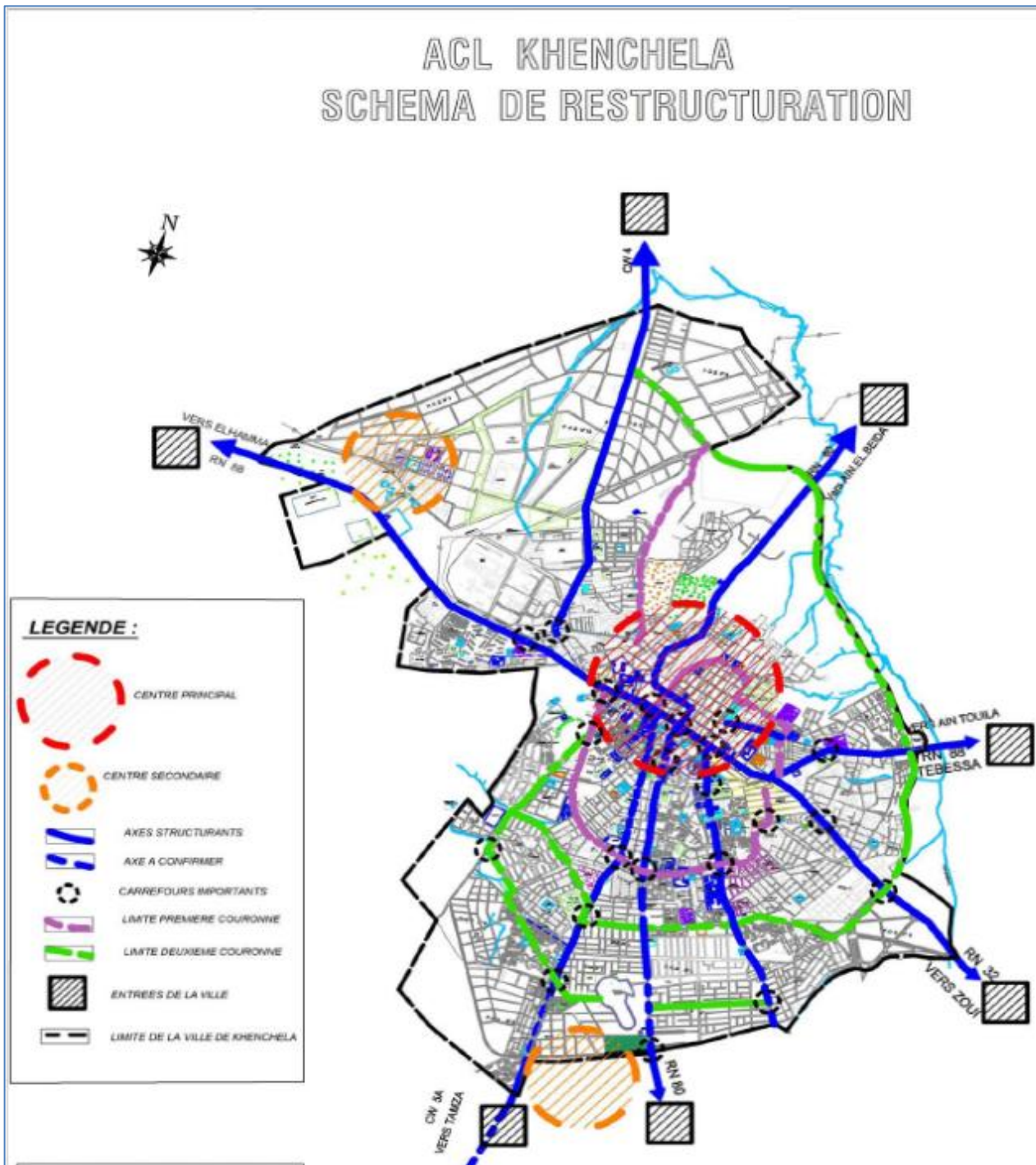
ووفقا لنظرية رودريك ماكنزي "العمليات الايكولوجية" فإن المدينة تتطور عبر سلسلة من العمليات الاجتماعية المتشابكة مثل "الغزو" وهو عملية انتقال جماعة ذات خصوصيات اجتماعية واثنية واقتصادية وثقافية معينة إلى منطقة تشغلها وتسكنها جماعة أخرى وهذا ما عاشته مدينة خنشلة في مراحل نموها الحضري وتوسعها لا سيما من خلال حركات الهجرة غير النظامية، فبعدما كانت مدينة خنشلة تتميز بوحدة موروثها الثقافي والقبلي أصبحت اليوم تعيش تنوعا ثقافيا بين مختلف المكونات الاثنية والعرقية في الجزائر.

ب/- الهجرة الداخلية الجماعية لسكان الأرياف بمحاذاة الطرق الوطنية (حي موسى رداح، حي بوجلبانة، حي طريق البيضاء) فرضت إجراءات التسوية القانونية للأحياء غير المخططة ما أثر على توجهات التخطيط الحضري للمدينة مستقبلا سلبيا وهوما تثبته إجابة المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...وذلك ما يجعل المهاجر نفسيا قريب من المواطن الأصلي له ومن مدينة خنشلة (المنطقة الحضرية التي تتوفر على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية... إلخ)، وهذا ما حتم علينا فيما بعد تسوية هذه التوسعات غير الرسمية وجعلها توسعات رسمية من خلال إعادة التهيئة والتحسين الحضري".

ربما التشريعات القانونية للدولة في مراحل سابقة والمتعلقة بالعقار، المدينة، السكن... إلخ - ونحن نتحدث بالضبط على مرحلة ما بعد الاستقلال إلى غاية بداية التسعينيات- لم تتمكن من التحكم في عملية التوسع في المدينة وحتى من تسيير المدينة وهذا ما ظهر في العشوائيات وبروز الأحياء الفوضوية، وربما هذا من بين الجزئيات التي تفسر تحول السياسة الحضرية ككل مطلع التسعينيات من خلال الاعتماد على القانون الجديد للتهيئة والتعمير 90-29 المؤرخ في 14 جمادى 1411 الموافق ل 1 ديسمبر 1990، لا سيما المادة 4 من الفصل الثاني والتي تحدد طبيعة المناطق القابلة للبناء وهذا ما اعتبره جاء كرد على القوانين المنظمة للسياسة الحضرية للمدن الجزائرية ومنها مدينة خنشلة والتي ظهرت فيها عديد الأحياء غير المخططة نتيجة الهجرة الداخلية الجماعية غير المخططة وهذا ما انجر عنه بروز الأحياء الفوضوية في مدينة خنشلة في الفترة 1962-1989، بالإضافة إلى ذلك المادة 50 من نفس القانون والتي تقر حق البناء مرتبط بملكية الأرض

ويمارس مع الاحترام الصارم للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة باستعمال الأرض (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 1658)، وهذا ما لم يكن مطبق قبل ظهور القانون 90-29 سنة 1990، وهذا ما ساهم في الحد من ظهور التوسعات الفوضوية وزيادة أعداد الأحياء غير المخططة، لكن الإشكال الذي بقي هو تلك الأحياء التي ظهرت بطرق فوضوية هذا حتم على السلطات المحلية كما يقول المبحوث أعلاه إجراءات التسوية ودمج هذه الأحياء بطرق قانونية ضمن النسيج الحضري للمدينة من خلال عمليات إعادة التهيئة والتحسين الحضري (ربطها بمختلف المرافق والخدمات الصحية، التربوية، النقل... إلخ) الذي شهدته هذه الأحياء، ولعل الخريطة التالية توضح مخطط السلطات المحلية في إستهداف الأحياء التي ظهرت بطرق فوضوية لا سيما القطاع SU1a, SU1b, SU6 وإعادة هيكلتها ضمن النسيج الحضري لمدينة خنشلة.

خريطة 22 إعادة الهيكلة للنسيج الحضري لمدينة خنشلة



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khencchela, 2024)

ج/- حادثة فكرة التخطيط الحضري وعدم تحكم أدوات التهيئة والتعمير ونقص الكفاءات والخبرات في فترة الستينات إلى بداية الثمانينيات أثر في اتجاهات نمو وتوسع المدينة وفق ما يتعارض مع المخطط PUD، وهو ما تثبته إجابة المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...لأن فكرة التخطيط الحضري أصلا هي فكرة جديدة علينا أنذاك كوننا دولة جد حديثة في تلك الفترة تفتقر إلى الخبرات والكفاءات التي يمكنها ضبط توسع المدينة، فظهرت مجموعة من نقاط الضعف في التخطيط الامر الذي استدعى أحيانا تدخل مختلف المصالح وعلى رأسهم السلطات المركزية قصد تفادي بعض النقائص...". بالإضافة أيضا إلى ما قاله نفس المبحوث "...وظهرت نقاط توسع جديدة ملتصقة بالنواة الكولونيالية بطريقة فوضوية كحي الحسناوي حي بوجلبانة وحي طريق عين البيضاء حي ديفول وهي أحياء لم تكن في PUD وهذا أمر طبيعي كون أن الدولة استقلت حديثا ولم يكن لديها قوانين صارمة تتعلق بتسيير الوسط الحضري".

إن حادثة فكرة التخطيط الحضري في الجزائر عموما ومنها مدينة خنشلة لم يكن لها بعد تنظيري معين بل كانت نتيجة حاجة إلى تنظيم المدينة فتم استيراد نماذج تخطيطية جاهزة من بيئات أجنبية لا سيما مع حادثة الدولة الجزائرية إبان الاستقلال ونقص الكفاءات والخبرات القادرة على التخطيط وحتى أنه فيه جزء واسع غادر الجزائر مع مغادرة الاستعمار الفرنسي نظرا لارتباطاته الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية بالمستعمر وجدت الجزائر نفسها أنذاك من دون خبرات وكفاءات وفي ظل استيراد نماذج تخطيطية جاهزة ظلت المخططات الحضرية أنذاك مجرد مخططات إدارية شكلية عاجزة عن أداء وظيفتها التنظيمية، وهذا إن دل إنما يدل على وجود فراغ وظيفي في الدولة أنذاك على المستوى الحضري جعلها غير قادرة على فرض رؤيتها في ظل المكانة الشكلية للمخططات الحضرية (مخطط PUD أنموذجا في تلك الفترة) ونقص الكفاءات والخبرات الفنية في فترة الستينات والسبعينات، هذا ما أدى إلى فقدان القدرة على تنظيم التوسع الحضري بطريقة رسمية.

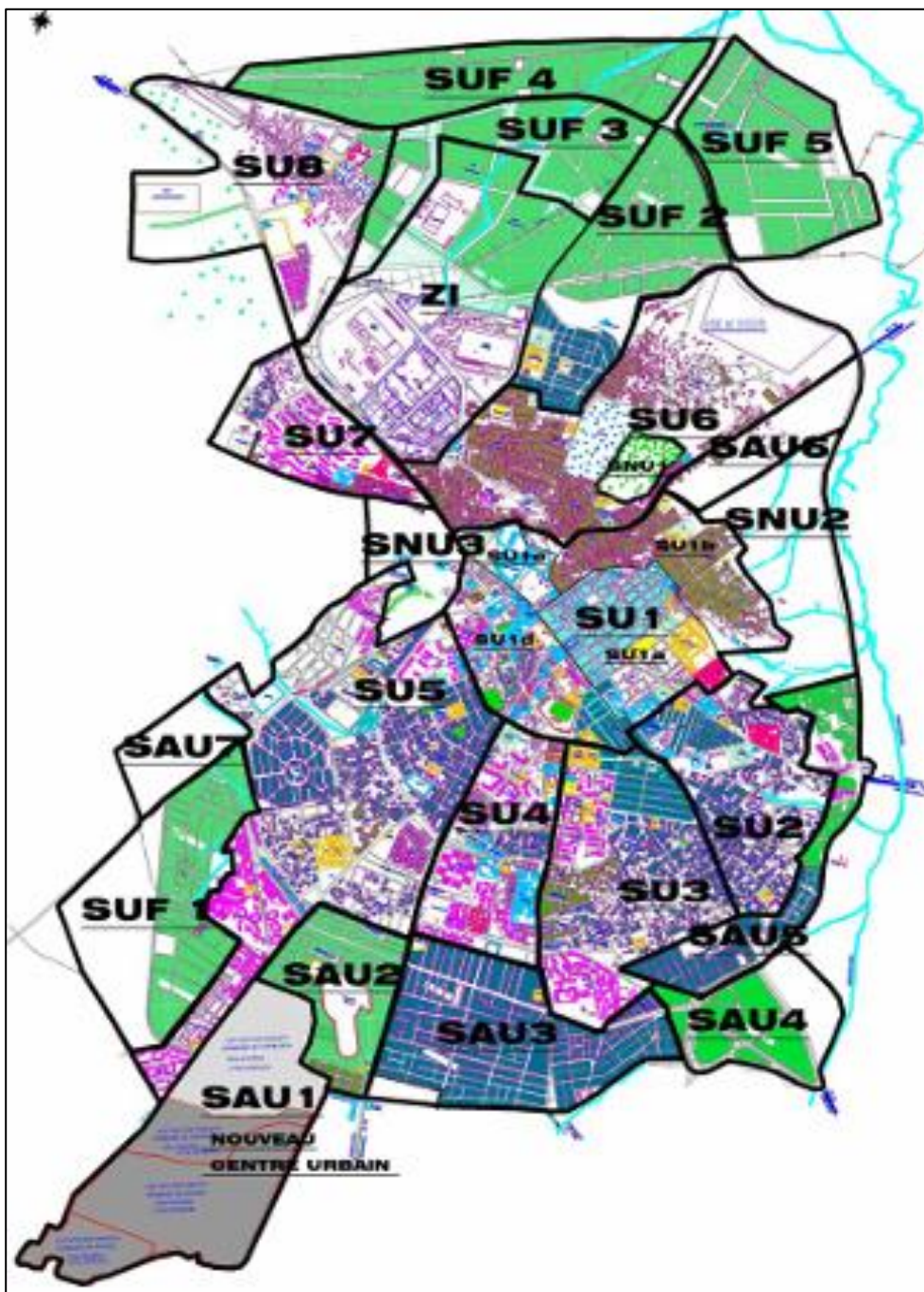
2.1.1. عدم تطابق توسع المدينة مع التخطيط: حيث توصلنا ن خلال البيانات المجمعة من مختلف

الأدوات البحثية إلى أن نمو مدينة خنشلة لا يتوافق مع ما هو موجود في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من خلال عدد العقارات المبرمجة للتعمير المستقبلي فبالنزول إلى الميدان وجدنا أن تلك العقارات تم تعميمها وهذا ما تثبته إجابة المبحوث (مفتش رئيسي في البيئية بمديرية البيئة، 2024) "... لو تلاحظ في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة الحامة أنسيغة ستجد من خلال المناطق القابلة للتعمير

على الأمد المتوسط والبعيد أنه توجد عقارات قابلة للتعمير وعقارات فارغة لكن لما تذهب للميدان ستجد أن هذه العقارات وهذه المناطق قد عمرت..."

وبالعودة إلى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير نجد أن كل من القطاعات التالية هي قطاعات قابلة للتعمير على المدى المتوسط SAU1, SAU2, SAU3, SAU4 وحتى القطاع SUF2 وجزء من القطاع SUF1 المخصصة للتعمير المستقبلي، ولكن ميدانيا تم تعميمها وأستهلكت مجالاتها الحضرية وذلك ربما بسبب التحضري السريع للمدينة والذي لم يستطع التخطيط الحضري مواكبته، ولعل خريطة القطاعات الحضرية التالية توضح ذلك.

خريطة 23 استهلاك عقارات القطاعات المخصصة للتعمير على المدى المتوسط والمستقبلي، SAU1، SAU2، SAU3، SAU4، SUF1، SUF2



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007, p.

25)

أيضا ومن بين إجابات المبحوثين والتي تدعم ترميز عدم تطابق توسع المدينة مع التخطيط من خلال التجهيزات العمومية هو ما قاله المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) "...فمثلا القطب الحضري الجديد بطريق العيزار يحتوي حاليا على 07 ابتدائيات و04 متوسطات و03 ثانويات وفي مخططات شغل الأراضي لا يوجد هذا الكم من التجهيزات التعليمية إلا أن الواقع تطلب ذلك وقمنا بإضافتهم فيما بعد عن طريق تعديلات..."

وعند العودة إلى مخطط شغل الأرض رقم 10 والخاص بالقطاع الحضري SAU1 وهو القطب الحضري طريق العيزار وجدنا أن مخطط شغل الأرض يحتوي فقط على ابتدائية واحدة ومتوسطتين وثانويتين، وربما هذا ما يثبت أن المؤشرات التي يعتمد عليها التخطيط الحضري هي مؤشرات لا تقدم قراءة صحيحة للاحتياجات التي يتطلبها السكان، أيضا ربما يحيلنا هذا إلى مدى توافق مؤشرات التخطيط الحضري مع خصوصية المجتمع لا سيما وأن هذه المؤشرات هي مؤشرات مستوردة من بيانات أجنبية¹ ولعل الصورة أدناه توضح ذلك.

¹ توصلنا من خلال مقابلة تمت من خلال المرحلة الاستطلاعية التي قمنا بها في مديرية البناء والتعمير والهندسة المعمارية مع أحد العاملين بها إلى أن المؤشر المعتمد في تحديد الاحتياجات التربوية هو مقعدين بيداغوجيين لكل أسرة ضمن القطاع الحضري وهو مؤشر تابع لسياسة التخطيط الحضري المستوردة من بيانات فرنسية، وهذا ما يتعارض مع خصوصية الأسرة الجزائرية عموما والأسرة في مدينة خنشلة خصوصا والتي يتراوح عدد أفرادها في العموم من 06 إلى 07 أفراد مع احتساب الأبوين.

خريطة 24 عدد ونوعية التجهيزات التي يحتوي عليها مخطط شغل الأرض POS10

N°	Equipement	Surface emprise(ha)
01	ECOLE PRIMAIRE	0.76
02	A NATIONAL DE L'EMPLOI	0.14
03	LYCEE 1000	01
04	SIEGE C.N.A.S	030
05	CENTRE DE LA RECHERCHE ARCHÉOLOGIQUE	0.11
06	AGENCE REGIONALE DE L'EMPLOI	0.10
07	INSPECTION DE TRAVAIL	0.10
08	O.N.M.L	0.10
09	S.T.P	0.2
10	C.E.M BASE 07	0.11
11	ECOLE D'AVEUGLE	0.8
12	PMI/PME	0.20
13	PMI/PME	0.1
14	LABO DE CONTROLE DE QUALITE	0.1
15	M DE L'ENVIRONNEMENT	0.1
16	WANGI L'INETUR	0.06
17	CENTRE D'IMPUSION SAFODIT	0.06
18	SURETE « CELIBATORIUM	0.18
19	DIRECTION DE LA DOUANE	0.17
20	TREBUNALE	0.8
21	ECOLE DE MUSIQUE	0.4
22	S.TRESORIER	0.7
23	C.R.D'ARCHIVE (DRT)	0.7
24	HALTE ROUTIERE	0.6
25	MOSQUEE	0.6
26	POLYCLINIQUE	0.3
27	CENTRE DE TOXICOMENE	0.3
28	C.E.M BASE 05	0.7
29	LYCEE 800	2.1
30	SALLE POLYVALANTE	0.6
31	C.F.P.A	1.7
32	C.E.M BASE 05	2.0
33	SALLE DE BOULING	0.8

المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela, 2024)

نتوصل من خلال ما سبق أن مدينة خنشلة في توسعها لا تخضع للتخطيط الصارم ولو جزئيا وإنما لكمية الطلب على الحاجيات لا سيما بالطرق غير الرسمية (الاحتجاجات، الفوضى)، فتحويل المساحات الخضراء والحدائق إلى مناطق تجارية هو إعادة انتاج الفضاء الاجتماعي وفق لما تتطلب الحاجات الاجتماعية بطرق غير رسمية، وهذا ما يجعلنا نقرب من رؤية هنري لوفيفر والذي يرى أن الفضاء الحضري لا يتم انتاجه فقط من قبل المؤسسات والجهات الرسمية وإنما من خلال المستعملين أنفسهم للمجال (الأفراد الفاعلين)، أما فيما يخص جزئية عدم التطابق بين التجهيزات التربوية بين الواقع وبين ما هو موجود في مخطط شغل الأرض

رقم 10 والموضح أعلاه فيوضح ذلك فوضى تنظيمية لدى من يخطط للمدينة الجزائرية ومدى واقعية المعايير المعتمدة في تحقيق الاحتياجات الاجتماعية للأفراد.

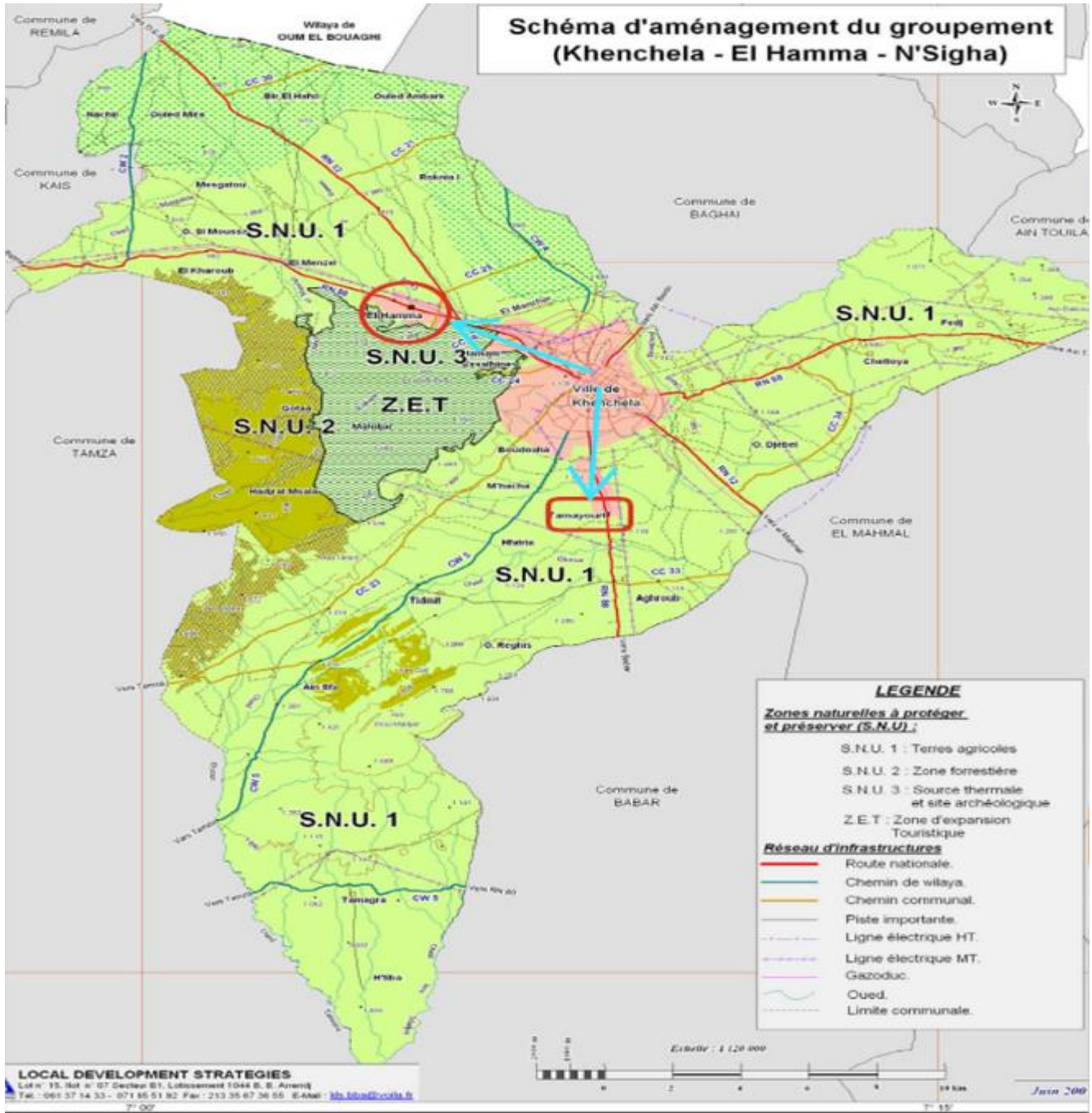
أيضا يتجسد ترميز عدم تطابق توسع المدينة مع التخطيط من خلال نقطتين الأولى في عدم الأخذ بالتوصيات المرفوعة من طرف المديرية والمصالح التي لها علاقة مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى مديرية البناء والتعمير والهندسة المعمارية وهي الجهة المسؤولة عن إعداد المخطط، والنقطة الثانية من خلال تعدي من طرف بعض السكان على المساحات الخضراء وتحويلها إلى مناطق تجارية وأحيانا إلى سكنات عشوائية وهوما تثبته إجابة المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "نظريا يأخذ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU بعين الاعتبار البعد البيئي لكن واقعا تتغير المعطيات فأحيانا يتم مراسلتنا لرفع تحفظات وتوصيات حول المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومخطط شغل الأراضي POS نقوم برفع مجموعة من التحفظات حول عدد ونسب المساحات الخضراء التي يجب أن تتوفر، أيضا نقوم برفع التحفظات عن النقاط المخصصة لجمع وتفريغ النفايات في بعض مخططات شغل الأراضي، ولكن في الواقع تتغير أغلب تلك المساحات التي في المخطط هي مخصصة لمساحات خضراء ومساحات مخصصة بتجميع النفايات إلى أكشاك وأحيانا سكنات بطريقة غير قانونية".

3.1.1. حتمية التوسع الحضري نحو بلدية أنسيغة توصلنا في الدراسة إلى ان النمو الحضري

لمدينة خنشلة جاء كحتمية طبيعية نتيجة عدم وجود خيارات أخرى لدى القائمين على التخطيط الحضري فمن الناحية الشمالية والشمالية الغربية للمدينة توجد قيود طبيعية لا يمكن تجاوزها والمتمثلة في جبال وغابات طبيعية وهي مناطق غير قابلة للتعمير ومحمية قانونيا من طرف مصالح الغابات، أيضا القيود المتعلقة بالملكيات الخاصة للأراضي والتي شكلت عوائق في اتجاهات نمو المدينة حضريا، وأما من الناحية الشرقية فالموقع الجغرافي للمدينة الذي يحده واد للصرف الصحي جعل من إمكانية التوسع الحضري عملية مستحيلة فلم تتبقى إلا خيارات التوجه جنوبا نحو مدينة أنسيغة وهذا ما أثبته المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) "...من ناحية بلدية الحامة الأمر عادي لأنه لا توجد أراضي فلاحية بكثرة كون أن البلدية ذات طبيعة جبلية وغابية لم يستطع العمران الالتحام بين البلديتين، لكن من ناحية بلدية أنسيغة لم يكن الخيار الأمثل لكنه كان الخيار المفروض بحكم أن العمران إلى مرحلة ليست بالبعيدة بداية سنوات 2000 كان

العمران قد اقترب وكانت المدينتين تنمو اتجاه بعضهما البعض الأمر الذي حتم علينا ترسيم التلاحم بين المدينتين بطريقة رسمية حتى لا يبقى توسعا عمرانيا بعيدا على الأدوات القانونية... " لو نحاول فهم هذه الجزئية فخير التوسع الحضري بين البلديات جاء سنة 2007 من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وذلك لسببين رئيسيين السبب الأول وهو أزمة العقار التي مست مدينة خنشلة لا سيما بعد السياسات التعميرية التي شهدتها المدينة قبل سنوات الألفية وظهر الأحياء غير المخططة التي استحوذت على عقارات واسعة من مساحة المدينة وحتمت هذا النمو، أيضا النمو العشوائي للمدينة نحو الجهة الجنوبية -مدينة أنسيغة-، السبب الثاني في التوسع جنوبا نحو بلدية أنسيغة كما يقول المبحوث أعلاه وهو طبيعة الأراضي جنوب مدينة خنشلة والتي تعتبر أراضي فلاحية وأراضي منخفضة مما سهل عملية التوسع الحضري نحو بلدية أنسيغة لا سيما وأن الأراضي الفلاحية هي أراضي منخفضة التكلفة المالية للبناء فيها (من ناحية تهيئتها على عكس الأراضي الصخرية)، بالإضافة إلى أن الدولة في الفترة 1962-1989 لم تولي أهمية لحماية الأراضي الفلاحية من التعمير كما هو الحال مع القوانين التشريعية التي ظهرت بعد سنة 1990 لا سيما القانون 90-29 في الفصل الرابع القسم الثالث المادة 48 بالإضافة إلى التعلية الوزارية الصادرة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير الفلاحة والتنمية الريفية ووزير المالية رقم 18/83 سنة 2009 والذي يهدف إلى وضع نظام رقابة صارم فيما يتعلق بعمليات تحويل الأراضي الفلاحية إلى أراضي قابلة للتعمير بالإضافة إلى كل من قانون التوجيه العقاري 25/90 وقانون التوجيه الفلاحي 08-16 واللذان يلزمان بمحاربة كافة أشكال التعدي على الأراضي الفلاحية، ومع هذا فالنمو الحضري لمدينة خنشلة ما يزال مرصا نحو كل من مدينة الحامة وأنسيغة والتي تمثل أغلبها أراضي فلاحية، ولعل الخريطين التاليتين توضحان آفاق التوسع الحضري لمدينة خنشلة باتجاه كل من الحامة وأنسيغة.

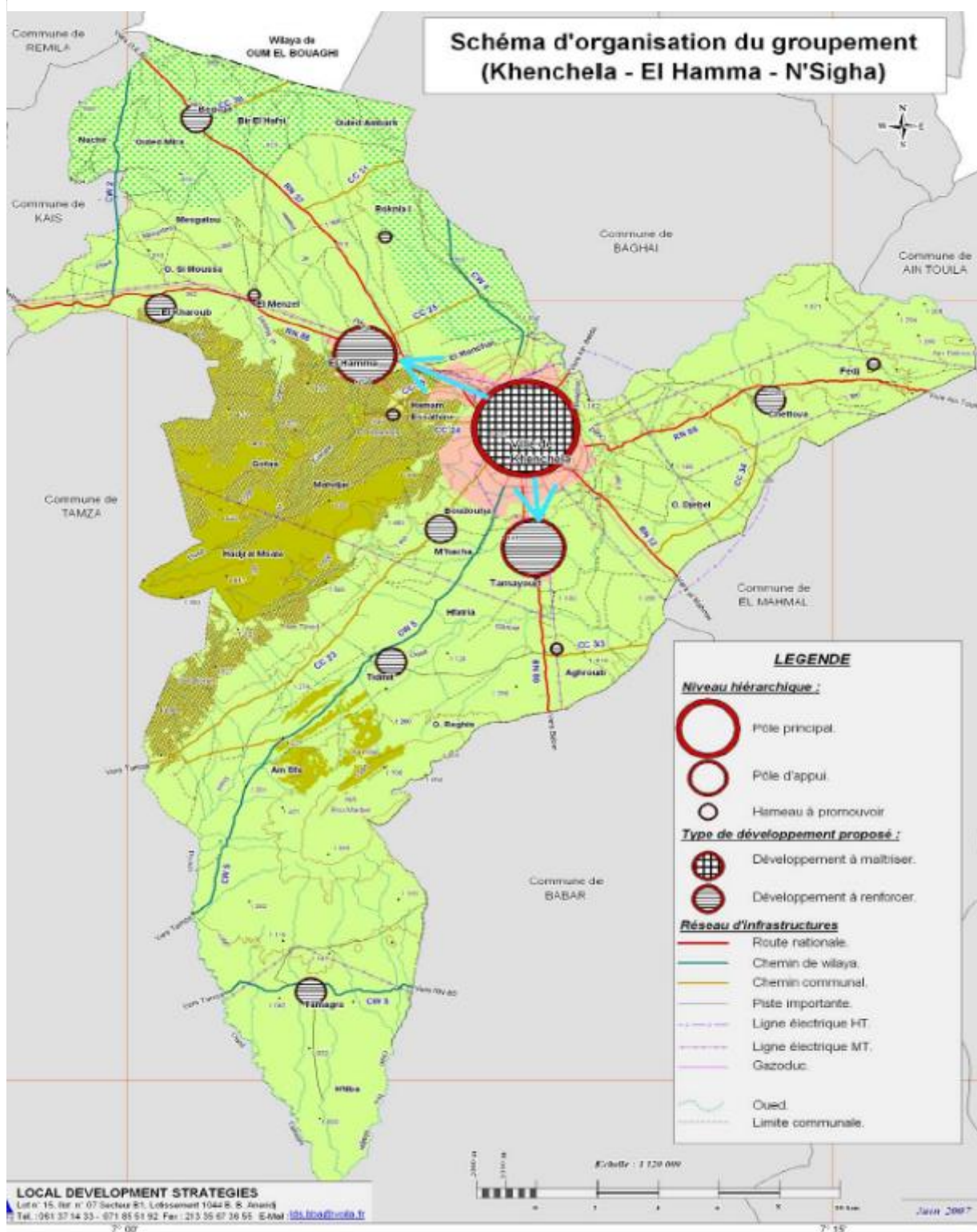
خريطة 25 توسع مدينة خنشلة نحو الأراضي الفلاحية S.N.U.1



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)¹

¹ للمزيد من المعلومات حول نوعية وتصنيف أراضي ولاية خنشلة -أنظر الملحق 08-

خريطة 26 التوجيهات الرسمية لنمو التجمع الحضري خنشلة، الحامة، أنسيغة.



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007)

4.1.1. عدم احترام النمو الحضري لمدينة خنشلة لمبادئ التنمية المستدامة وذلك من خلال كل من التعمير بالقرب من مناطق الارتفاع والبناء في المناطق غير القابلة للتعمير كالأراضي الفلاحية، الوديان، المقابر وذلك ما يتوضح في إجابة المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...للأسف هذه الهجرات الجماعية التي تكلمنا عنها كانت هجرات عفوية يحكمها مبدأ المنفعة ولم تراعي اي شيء فتم التعمير فوق أراضي ومناطق غير قابلة للتعمير كالأراضي الفلاحية، أيضا تم التعمير بالقرب من خط كهربائي متوسط الضغط في السابق كانت القوانين توصي بترك مجال حماية بين خط الكهربائي متوسط الضغط والمناطق الحضرية بمسافة 15 متر إلا أنه مؤخرا تغيرت القوانين واصبح مجال الحماية فقط يقتصر على مسافة 03 امتار بين الخط الكهربائي وبين المناطق الحضرية وهذا في حد ذاته يمس بالسلامة والصحة العامة للمواطنين، أيضا نرى ظهور منطقة عمرانية وبناءات جماعية بالقرب في الناحية الشرقية للمدينة بالقرب من واد بوغقال (واد للصرف الصحي)، أيضا حتى لو تذهب إلى المقابر ستجد البعض قد بنى وعمر بطريقة فوضوية إما بمحاذاة المقابر وإما داخل المقابر في حد ذاتها..."، ربما الحاجة الملحة للتوسع الحضري من خلال الخطط الحضرية والسكن أدت بتعديل قوانين الارتفاع مثل مسافة الحماية بين خطوط الكهرباء عالية الضغط والمناطق الحضرية، أما فيما يخص البناء العشوائي داخل المقابر فهذا يوحي بوجود أزمة سكنية أدت ببعض السكان بالتوسع إما بالقرب وإما داخل المقابر، كذلك فيما يتعلق بالبناء بالقرب من أودية الصرف الصحي وهذا ما يوحي بغياب الرقابة من طرف المؤسسات المكلفة بذلك.

5.1.1. تأثير التمويل على مشاريع التخطيط الحضري: حيث توصلنا من خلال الترميزات إلى أن سياسة التخطيط الحضري بعد سنة 1990 قد تغيرت فيما يخص تمويل المشاريع الحضرية على عكس ما كانت في الفترة 1962-1989 حيث كان في هذه الفترة بمجرد الانتهاء من إعداد المخطط التوجيهي العام كانت تخصص له الأغلفة المالية مباشرة عند صدور المشروع وهذا ما ساهم في تجسيد المشاريع على عكس مرحلة بعد 1990 والتي أصبحت فيها المشاريع تنجز في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير فور توفر الاغلفة المالية، وغالبا ما يتم تحويل عقارات المرافق والتجهيزات التي لم تتوفر أغلفتها المالية إلى المشاريع السكنية والتي بسبب الاحتجاجات والضغط الشعبي دائما ماكانت الأغلفة المالية متوفرة وهذا ما يؤدي بتحويل عقارات

مختلف المرافق والتجهيزات الأخرى إلى عقارات وأرضيات خاصة بالسكنات العمومية، وربما هذا ما يفسر اللا توازن في توزيع المرافق والتجهيزات العمومية عبر القطاعات ونقصها وشبه إنعدامها في قطاعات أخرى، ولعل هذا ما يؤكد تصريح أحد المهندسين المعماريين (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) من خلال إجابته "...الأدوات في فلسفتها وتخطيطها جيدة، لكن لم يتم احترام مخرجاتها وتم تجاوزها أحيانا بسبب غياب الاعتمادات المالية التي تم تخصيصها في مخططات شغل الأراضي المعدة مسبقا لأن أغلب المشاريع والمرافق تم التخلي عنها في كثير من الأحيان بسبب عدم توفر الأغلفة المالية وهذا الأمر لم يكن قبل سنة 1990 وهوالنقطة السلبية في القوانين والمخططات الحالية..." أيضا قول نفس المبحوث "... منذ بداية الاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أصبحت المرافق حاجة ضرورية وأصبح لزاما تخصيص مساحة واعتمادات مالية إلا أنه عند غياب الاعتمادات المالية يتم تحويل الأراضي المخصصة لها إلى أرضيات لمشاريع أخرى لا سيما المشاريع السكنية وذلك لتوفر الأغلفة المالية".

إن الضغط الشعبي بسبب قضية السكن لدى السلطات المحلية ومع أزمة العقار التي تعاني منها المدينة ومحاولة منها إيجاد عقارات خاصة بالسكنات جعلها تتخذ إجراءات ولو على حساب بقية المشاريع التنموية من مرافق وخدمات فجعلها بذلك تغير عقارات المرافق والتجهيزات التي لم تتوفر اعتماداتها المالية إلى عقارات خاصة بالسكنات في محاولة بذلك لحل أزمة السكن التي تعاني منها المدينة لكن هذه الحلول أدت لوجود مشاكل حضرية أخرى من نقص المرافق والتجهيزات ومشكلة الاكتظاظ داخل المدارس فيما بعد ونقص المؤسسات الصحية باختلاف أنواعها، ما يطرح إشكالية التوازن المجالي في توزيع المرافق والتجهيزات

2.1. التشريعات القانونية المتعلقة بالتخطيط الحضري:

توصلنا من خلال ترميز "التشريعات القانونية المتعلقة بالتخطيط الحضري" إلى مجموعة نتائج وهي

كالتالي:

4.2.1. عدم احترام قوانين التهيئة والتعمير وذلك كان على عدة مستويات منها:

أ/- مستوى بناء السكنات الفردية في مراحل زمنية سابقة وحتى الآن بدرجات أقل في ظل نقص وغياب الرقابة على التعمير والبناء الفردي ظهرت سكنات لا تستوفي شروط البناء وذلك لعدم امتلاك أصحاب هذه

السكنات لرخص البناء ورخص المطابقة وهذا ما يثبتته المبحوث وأيضاً ما انعكس عنه ظهور أحياء مبنية بالقرب وفوق الوديان وهذا ما يؤكد تصريح أحد المهندسين المعماريين بمديرية السكن (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... أيضاً نسجل في كثير من الأحيان غياب رخصة البناء في بناء المواطنين لسكناتهم ولا حتى رخصة المطابقة والتي لا يستعملها المواطنون في بناياتهم إلا البعض القليل من المواطنين يعني بصفة أخرى لا يوجد احترام لقوانين السكن والتعمير بصفة أوسع لا يوجد احترام لمعايير بناء السكنات الفردية".

ب/- منح رخص بناء بطرق غير قانونية على مستوى المساحات الخضراء وهذا ما يوضح سوء استغلال الوظيفة لدى بعض المنتخبين وهذا ما يوضحه كلام المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) "... وفي غالب الأحيان يتم بنائها عشوائياً ففي أحد المرات تم منح رخصة بناء من طرف رئيس بلدية سابق هو الآن محل متابعات قضائية عديدة لأحد المواطنين على أرضية كانت في الأساس مساحة خضراء لولا احتجاجات السكان آنذاك".

ج/- عدم احترام القرارات التقنية في المخططات الحضرية من قبل بعض الإداريين وذلك بالتدخل وتغيير أرضية المشروع لا سيما المشاريع التربوية وتحويلها إلى أراضي متعلقة بالاستعمالات السكنية، وهذا ما يؤكد تصريح أحد المهندسين بمديرية السكن (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... عدم احترام مخرجات المخططات الحضرية كالمخطط التوجيهي ما بين البلديات خنثلة الحامة أنسيغة PDAU ومخطط شغل الأراضي POS، فمن خلال بعض القرارات الارتجالية لبعض المسؤولين حيث تم تغيير نوع المشاريع لا سيما مشاريع التجهيزات إلى مشاريع سكن وكمثال على ذلك نتيجة قرار ارتجالي لمسؤول معين تم تغيير في عديد المرات الأراضي المخصصة للمدارس لا سيما المتوسطات والثانويات إلى أراضي خاصة بالسكن وهذا نظراً لمشكل السكن الكبير".

د/- عدم احترام المراحل الإجرائية للتوسع الحضري في بعض الأحيان من إختيار الأرضية إلى الموافقة عليها وتعيين مكتب الدراسات وتحديد مخطط الكتلة وصولاً إلى المناقصة التي يتم طرحها وهذا ما يؤكد تصريح أحد الإطارات التقنية بمديرية السكن بقوله (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... إلى حين

أصبحنا مؤخرًا لا سيما منذ التسعينيات أصبح النمو الحضري وبناء السكنات يمر عبر مجموعة من المراحل تكون الأولى من خلال اختيار الأرضية وذلك يكون من خلال POS ويتم تحديد الأرضية الخاصة والمعنية بالسكن، أما بعد ذلك تمر للموافقة من طرف الدائرة حيث يتم تعيين مكتب الدراسات حيث نقوم بتعيين مخطط كتلة، حيث تشارك مكاتب الدراسات ليتم تعيين أحسن عرض من طرف مكتب الدراسات بعده يقوم ذلك المكتب بالرسم المبدئي و مخطط ما قبل المشروع ومخطط المشروع التنفيذي بعد ذلك يتم إرسال المخطط إلى مديرية التعمير، كما أنه لا يتم أحيانًا احترام هذه المراحل أحيانًا وذلك بسبب نقص الرقابة، كما أن هذه المراحل في فترات زمنية سابقة لم تكن موجودة أبدًا".

هـ-/ البناء فوق الأراضي الفلاحية وهو ما يؤكد تصريح أحد الإطارات التقنية بمديرية البناء والتعمير (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... مدينة خنشلة منذ السبعينات كانت تصنف كمنطقة فلاحية رعوية واليوم هي منطقة حضرية بنسبة 100% فمثلا القطب الحضري الجديد طريق العيزار تم تجسيده فوق أراضي فلاحية فمساحته تتعدى 70 هكتار وهذا من خلال التوجهات التي سايرها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU وأيضا من خلال مخطط شغل الأراضي رقم 18 والذي تم تجسيده في التوسع العمراني طريق بغاي".

نستنتج من الترميزات أعلاه والتي توضح لنا مرحلة الفوضى والارقابة التي شهدها النمو الحضري لمدينة خنشلة وهذا عبر سياق زمني ليس بالقصير - لا سيما مرحلة الاستقلال إلى غاية الثمانينات، ونحن هنا لا نستنتج المراحل التي جاءت بعدها من الفوضى والارقابة- وهذا ما انعكس نمو المدينة بهذا الشكل الفوضوي ولو جزئيا.

إن هذا المنح العشوائي لرخص البناء، وعدم احترام القرارات التقنية من طرف بعض الإداريين، مع عدم احترام شروط المطابقة وبناء السكنات الفردية والبناء فوق الأراضي الفلاحية إنما يوحي باللاحوكة واللاعدالة إجتماعية بين المؤسسات المحلية وبين المواطنين، كل هذا أثر على اتجاهات النمو والتوسع الحضري لمدينة خنشلة ما شكل تحديات لرهانات التنمية المستدامة للمدينة فيما بعد، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الموضوعات القادمة لا سيما موضوع "العقار"، "الايكولوجيا الحضرية".

2.1.2. تأثير قوانين التعمير بالقوانين الفرنسية بعد 1991 بعد الفشل الذي شهدته السياسة الحضرية للفترة 1962-1989 وبعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية للجزائر كان لزاما على الدولة إيجاد حلول أكثر نجاعة للمشاكل الحضرية التي تعاني منها فقررت تبني سياسة حضرية جديدة تختلف في أبعادها الأيديولوجية وفي فلسفتها عن تلك السياسة الحضرية الممارسة في 1962-1989 إلا أن هذا التوجه الجديد تأثر جذريا بالتوجه الفرنسي في السياسات الحضرية وهذا ما يؤكد تصريح أحد الإطارات التقنية بمديرية البناء والتعمير (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... أيضا فشل الأدوات والقوانين المسيرة للمدينة قبل 1991 في تسيير المدينة وظهور مختلف المظاهر غير السوية في المدينة كالبناء الفوضوي والتوسع العشوائي، هذا الأمر جعل الدولة الجزائرية آنذاك تحاول أن تتبنى السياسة الفرنسية في التعمير كون هذه السياسة نجحت في الأراضي الفرنسية." ومن خلال هذه الجزئية نحاول ان نطرح سؤال حول مدى تجانس البيئتين ومدى تماشي تلك القوانين المستوردة مع خصوصيات المواطن الجزائري عموما وعليه نتساءل هل القوانين المنظمة للحياة الحضرية وللتعمير في فرنسا تتوافق مع نظيرتها في الجزائر؟ هل خصوصيات الفرد الحضري في الجزائر تتوافق وخصوصيات الفرد الحضري في فرنسا؟ إذن نستنتج من خلال هذه النقطة أن من بين الأسباب المفسرة للفوضى الحضرية ولو بشكل جزئي التي تعيشها المدن الجزائرية عامة ومدينة خنشلة بالخصوص من عدم احترام قوانين التهيئة والتعمير والتشريعات القانونية بصفة عامة المنظمة للحياة الحضرية راجع إلى عدم تماشي وتوافق هذه التشريعات مع الخصوصيات الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية للفرد الحضري في الجزائر والذي يختلف اختلافا شبه كلي مع خصوصيات الفرد الحضري في فرنسا.

3.1.2. حادثة منع البناء فوق الأراضي الفلاحية وهذا ما أدى إلى استهلاك جزء واسع من الأراضي

الفلاحية لا سيما قبل التسعينات ولعل ذلك كان في القانون 90-25 قانون التوجيه العقاري وقانون التهيئة والتعمير 90-29، مما يجعلنا نتساءل حول ما قبل فترة التسعينيات هل كانت هناك قوانين تمنع البناء فوق الأراضي الفلاحية أم لا؟ وما مدى تطبيقها؟ وهذا ما يفسر النمو الحضري لمدينة خنشلة على الأراضي الفلاحية لا سيما الفترة 1962-1990 حيث لم تكن هناك صرامة في منع البناء فوق الأراضي الفلاحية.

3.1. مدى مراعاة التخطيط الحضري لخصوصية المنطقة:

توصلنا من خلال ترميز "مدى مراعاة التخطيط الحضري لخصوصية المنطقة" إلى مجموعة نتائج هي

كالتالي:

1.3.1. تأثير التخطيط الحضري بطبيعة المنطقة الريفية إن طبيعة المنطقة الريفية لمنطقة خنشلة

في مراحل سابقة فرضت توسعات مجالية لم تلبي هذه الأخيرة احتياجات الأفراد بسبب نوعية المنطقة التي تعاني من شح في العقار القابل للبناء وهذا ما يؤكد تصريح أحد الإطارات التقنية بمديرية البناء والتعمير "...للأسف لم تتمكن أدوات التهيئة والتعمير من تلبية الحاجيات الاجتماعية وهذا راجع إلى طبيعة المنطقة في الأساس والتي هي منطقة فلاحية الأمر الذي ساهم في الحد من توسع المدينة وأثر على نقص العقار الحضري لتلبية احتياجات النمو السكاني المتزايد..." (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) وهنا نتوصل أن خيار التوسع في البداية في منطقة ريفية لم يكن خيارا موفقا وإنما الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد عموما ومدينة خنشلة خصوصا هي من فرضت هذا التوسع الحضري، وذلك لمجموعة من الأسباب من بينها أن المنطقة هي منطقة فلاحية الأمر الذي ساهم في الحد من مسارات التوسع العمراني كون أن المناطق الفلاحية هي من بين المناطق غير القابلة للتعمير SNU والتي تحميها قوانين التهيئة والتعمير لا سيما القانون 90-29 وهذا ما انعكس بصفة مباشرة على تلبية الحاجيات الاجتماعية لا سيما قضية السكن والخدمات الاجتماعية الأخرى وهو ما يؤكد نفس المبحوث من خلال قوله "... في النهاية أكبر مشاكل السكن في مدينة خنشلة هو نوعية العقار الذي يحد من خطط التوسع العمراني فالعقار الفلاحي هو أكبر المشاكل لتوسع مدينة خنشلة" نتوصل من خلال هذه النقطة إلى أحد أبرز مشاكل التوسع الحضري لمدينة خنشلة هو نوعية العقار في حد ذاته والذي مؤخرا بعد سنة 1990 أصبح يعرف مجموعة من الإجراءات من بينها الاقتطاع والذي يتطلب موافقة ثلاث وزارات (وزارة السكن، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة) دون الحديث عن الإجراءات المحلية التي يتطلبها إجراء الاقتطاع من أجل أولا تحويل نوعية العقار من عقار فلاحي إلى عقار حضري وبعدها تجسيد مختلف المشاريع الحضرية فوقه وهذا ما ينعكس أحيانا في تأخر المشاريع نتيجة المدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها إجراء الاقتطاع، بالإضافة إلى نقص التجهيزات العمومية في قطاع حضري دون الآخر، وأما من ناحية التوسع الحضري الحالي لمدينة خنشلة من

خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات نحو كل من مدينة الحامة وأنسيغة فيرى المبحوث (مهندس دولة في الإحصائيات بمديرية الفلاحة، 2024) أن التوسع نحو مدينة أنسيغة لا يراعي مبادئ التنمية المستدامة كون أن مدينة أنسيغة هي منطقة ريفية فلاحية وتواجه مؤخرا خطر التعمير والتوسع الحضري لمدينة خنشلة نحوها.

إن الحاجة والضرورة للتوسع الحضري في مدينة خنشلة فرضت مجموعة من الإجراءات كإجراء تحويل طبيعة الأراضي من فلاحية إلى حضرية واقتطاعها فيما بعد أيضا نتيجة أزمة السكن وضغوطات الطلب الاجتماعي على السكن والمرافق كما فرضت بذلك أيضا توسعات أحيانا فوضوية وأحيانا أخرى توسعات على حساب الأراضي الفلاحية وهذا ما أدى إلى المساس بخصوصية المنطقة من منطقة ريفية رعوية إلى منطقة حضرية.

2.3.1. عدم موافقة المشاريع الاقتصادية لاحتياجات المنطقة إن نوعية المشاريع الاقتصادية التي

تم توطئتها بالمنطقة الصناعية لم تكن تتوافق واحتياجات المنطقة فالمنطقة ذات طابع فلاحي كان الأولى تقديم مشاريع ترتبط بنشاط المنطقة إلا أن المشاريع المقدمة في المنطقة الصناعية لا تتوافق وخصوصية المنطقة الأمر الذي أدى إلى تراجع في تأثير المنطقة الصناعية على المدينة وهذا ما يؤكد تصريح أحد الإطارات التقنية بمديرية البناء والتعمير "... أيضا حتى في غالب الأحيان تم منح المدينة بعض المشاريع الصناعية والتي لا تخدمها أصلا ولا تراعي طبيعة المنطقة فمثلا المنطقة الصناعية التي ظهرت في عام 1975 وطبيعة الأنشطة التي كانت فيها لا تراعي احتياجات سكان المنطقة ولا تراعي طبيعة المنطقة فأغلب المصانع التي هي في المنطقة الصناعية لا تعكس تطلعات المنطقة فمدينة خنشلة منذ ما قبل 1975 كانت منطقة فلاحية إلا أنها مؤخرا أصبحت منطقة حضرية 100% كان الأولى بالمصانع التي كانت ستظهر فيها مصانع تحويلية لها علاقة بالمواد الغذائية كون المنطقة لها مخزون فلاحي كبير من الحبوب وباقي المنتجات الفلاحية..." (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) وهذا ما يؤكد تصريح (مهندس دولة في الإحصائيات بمديرية الفلاحة، 2024) "... نحن نتكلم عن الفلاحة والزراعة وذلك لخصوصية وطبيعة المدينة التي كانت في الأساس منطقة فلاحية مدينتنا ليست مدينة صناعية أو قطب صناعي كبير وذلك بدليل أنه حتى المنطقة الصناعية التي أنشأت في سنة 1975 ومناطق النشاطات فشلت في مهامها

وفشلت في تحريك العجلة الاقتصادية للمدينة كون أن المنطقة هي منطقة فلاحية، ولعلنا نأمل في المستقبل أن تكون صناعات تحويلية متعلقة بالمواد الغذائية والمرتبطة بالفلاحة... "ومن هنا نستنتج أن النمو الحضري لمدينة خنشلة وحتى من الناحية الاقتصادية لم يستجب لخصوصيات المنطقة حيث أنه حتى نوعية المشاريع التي تحتوي عليهم المنطقة الصناعية لا يتوافق مع طبيعة المنطقة ذات الطابع الفلاحي، ولعل الجدول أدناه يوضح نوعية المشاريع الاقتصادية التي تضمهم المنطقة الصناعية.

جدول 39 نوعية المشاريع التي تحتوي عليها المنطقة الصناعية بمدينة خنشلة

إسم الشركة	نوعية المشروع	الطاقة الإنتاجية السنوية
FPK	صناعة الأحذية البلاستيكية	480000
بينال	صناعة القارورات البلاستيكية	140800 طن
سوفماك	صناعة القطع الميكانيكية والحديدية	7800 طن
أوراس غاز	ملء قارورات الغاز	الطبي
		الصناعي
ملبنة تاشكرانت	ملبنة حليب	76800000 لتر
ميراك	انتاج البسكويت	5491.2 طن

المصدر: (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela,

2024, p. 74)

1.4. مؤشرات حضرية متعلقة بالتخطيط الحضري:

توصلنا من خلال الموضوع الفرعي "مؤشرات حضرية" إلى ظهور مجموعة من البيانات متعلقة بالمؤشرات الحضرية التي يعتمد عليها التخطيط الحضري في تحديد الاحتياجات الاجتماعية وهي ما تتناهى جزئياً ومؤشرات التنمية المستدامة، وعليه سنقوم بعرضها كالتالي:

1.1.4. محدودية مؤشر TOL في قراءة الوضعية السكنية: توصلنا من خلال البيانات إلى أن

الإعتماد على مؤشر معدل شغل السكن من طرف المخططون الحضريون لا يقدم قراءة صحيحة للوضعية السكنية وذلك كان من خلال إجابات المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...أيضا من ناحية الأرقام التي نعتمدها في اعداد الدراسات المتعلقة بالمشاريع السكنية فنحن مثلا نعتمد على معدل 05 أفراد في كل عائلة أي معدل شغل السكن $TOL=05$ ولكن في الواقع هذا أمر غير صحيح فأحيانا نجد ان عدد السكان في المسكن الواحد قد يتعدى وقد ينخفض وهذا ما يتركنا أمام مصداقية الاحصائيات والأرقام التي تأتينا من مديريات أخرى..." أيضا كما دعم المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) كلام المبحوث أعلاه.

أيضا وإضافة على ما قاله المبحوثين فإن هذا المؤشر يتم حسابه من خلال عدد السكان في منطقة جغرافية معينة/ عدد السكنات في تلك المنطقة، وهو بهذا لا يقدم رؤية صحيحة لوضعية السكن فمثلا معدل شغل السكن لمدينة خنشلة سنة 2024 هو 3.6 (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela, 2024) وبالتقريب هو 4 أفراد في كل مسكن وهذه الأرقام عند النزول بها إلى الواقع لا تتطابق منطقيا والمجتمع الجزائري عموما ومجتمع مدينة خنشلة خصوصا هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإذا ما اعتمدنا على المؤشرات المعتمدة عند إنجاز التعداد الوطني للسكن والسكن في شقه المتعلق بالسكن لتقييم الوضعية السكنية فيتم الإعتماد على مؤشر السكنات الأيلة للإنهيار والسكنات الفوضوية فإذا ما استثنينا هذه السكنات والتي تغيب عنا أرقام حولها في مجال الدراسة فمعدل شغل السكن سيرتفع إلى معدلات قياسية ربما تصل إلى 7 و8 أفراد في كل سكن، وهذا ما يجعل معدل شغل السكن TOL معدل لا يقدم قراءة صحيحة للوضعية السكنية، فتشير أرقام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أن معدل شغل السكن الخام بلغ

6.74، ومع استثناء السكنات غير المخططة والسكنات الآيلة للإنهيار يصل معدل شغل السكن الصافي إلى 7.50 (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela , 2007, p. 13) وهو ما يعبر عن الحالة والوضعية الحقيقية لأزمة السكن في مدينة خنشلة بمعنى أن كل سكن يحتوي بالتقريب على 8 أفراد.

2.1.4. التوزيع المجالي اللامتوازن للمؤسسات التعليمية في مدينة خنشلة

تبين أن التوزيع المجالي للمؤسسات التعليمية في مدينة خنشلة غير متوازن وذلك من خلال إجابات المبحوث (مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، 2024) "...للأسف لا يتوافق والدليل وجود ضغط كبير على مدارس بحد ذاتها دون الأخرى لا سيما الواقعة بوسط المدينة، وهذا للأسف نتيجة الدراسة في البداية التي تقوم عليها مخططات شغل الأراضي فحاليا يتم اعتماد مقاييس صراحة لا تعكس الواقع ففي المؤسسات التعليمية عند إنجاز مخططات شغل الأراضي يتم اعتماد معدل توفير مقعدين بيداغوجيين لكل أسرة وهذا في الحقيقة لا يتوافق مع عدد أفراد الأسرة في مدينة خنشلة في العموم متوسط عدد أبناء الأسرة هو 4 أفراد عموما وهذا ما يخلق ضغطا على المؤسسات التعليمية"، وفي موضع آخر يدعم المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) ما جاءت به إجابة المبحوث أعلاه من خلال نص إجابته "...أضف إلى ذلك أنه توجد مؤسسات تعليمية مثلا في وسط المدينة وفي حدود مدينة خنشلة تشهد ضغطا كبيرا على عكس بعض المؤسسات الأخرى في قطاعات حضرية أخرى في مدينة خنشلة". كما أضاف المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) جزئية الضغط الذي تعاني منه المؤسسات التربوية بمدينة خنشلة "...وهذا ما خلق فوضى في التجهيزات وحتى في القدرة الاستيعابية لهذه التجهيزات فمثلا نجد مدارس تحتوي على اقسام تصل إلى 40 أو 45 تلميذ وهو امر غير مقبول..."

ربما يمكن تفسير هذه النقطة من خلال نوعية المؤشرات المعتمدة في تقدير الاحتياجات التربوية فحقيقة الاعتماد على مؤشر مقعدين بيداغوجيين لكل أسرة داخل قطاع حضري معين هو أمر لا يتوافق واحتياجات الأسرة الجزائرية والتي يتراوح عدد أفرادها ما بين 6-7 افراد مع احتساب الأبوين وإذا ما اعتمدنا على معدل شغل السكن الخام فالرقم يصل إلى 6.74 فرد في السكن (Direction De L' urbanisme Et De La

(Construction Khenchela , 2007, p. 13) بالتقريب 07 أفراد في السكن بإحتساب الوالدين وهذا ما يفسر لنا حالة الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات التربوية، أيضا ومن ناحية أخرى إذا ما اعتمدنا على مؤشرات خفية قد لا تظهر مثلا كالتحويلات المدرسية التي يقوم بها أولياء التلاميذ لأبناءهم لمختلف الأسباب الاجتماعية من قطاع حضري إلى آخر، أيضا تنقل سكان الأرياف التي لا تتواجد بها مؤسسات تربوية إلى قطاعات حضرية قريبة من أريافهم، أيضا تحويلات الإقامة من بلديات ولاية خنشلة أو حتى من ولايات أخرى نحو مدينة خنشلة، كل هذا من شأنه الضغط على المؤسسات التربوية وهو ما ينعكس عنه بالدرجة الأولى ضغط على المؤسسات التربوية ولاتوازن مجالي في توزيع المؤسسات التربوية بالدرجة الثانية نتيجة حركة التنقل للأفراد داخل المدينة نتيجة تركيز الخدمات بمركز المدينة، ولربما الجدول التالي يثبت نسبة العجز الذي تعاني منه المؤسسات التربوية في مدينة خنشلة لمختلف الأطوار.

جدول 40 المؤشرات التربوية بمدينة خنشلة لسنة 2024

المؤشر	معدل شغل القسم في مدينة خنشلة 2024	المعدل الوطني لشغل القسم 2024	معدل العجز في كل قسم (الوحدة = تلميذ في كل قسم)	عدد الأقسام المستغلة	المعدل الكلي للعجز في المدينة (الوحدة = عدد التلاميذ)	عدد الأقسام الواجب بناءها
الطور	"1"	"2"	3=2-1	"4"	"5"	"6"
					5=4×3	6=4/2
الإبتدائي	32	24	-8	608	-4864	-25.3
المتوسط	29	24	-5	427	-2135	-17.7

الثانوي	28	24	-4	263	-1052	-10.9
---------	----	----	----	-----	-------	-------

المصدر: (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire

.adapté par l'auteur ،Khenchela, 2024)

من خلال الجدول أعلاه والموضح لمختلف المؤشرات التربوية للأطوار التعليمية الثلاثة والتي من خلالها نستطيع قراءة الوضعية التربوية للمدينة من الناحية الكمية، نلاحظ أن معدل العجز بمدينة خنشلة لسنة 2024 بالنسبة للطور الابتدائي قد بلغ 08 تلاميذ في كل قسم من الأقسام المتوفرة في بلدية خنشلة، في حين بلغ المعدل الكلي للعجز في المدينة 4864 تلميذ يشكلون اكتظاظا على مجموع الأقسام الموجودة في مدينة خنشلة ما يستوجب بناء 25 قسم جديد لاستيعاب الضغط التي تعاني منه المؤسسات التربوية الابتدائية، في حين أن معدل العجز مدينة خنشلة لسنة 2024 بالنسبة للطور المتوسط قد بلغ 05 تلاميذ في كل قسم من الأقسام الموجودة على مستوى بلدية خنشلة، في حين بلغ المعدل الكلي للعجز في المدينة 2135 تلميذ ما يستوجب بناء ما يقارب 18 قسم جديد، أما فيما يخص الطور الثانوي فمعدل العجز بلغ 04 تلاميذ في كل قسم في حين بلغ المعدل الكلي للعجز في المدينة 1052 تلميذ ما يستوجب بناء ما يقارب 11 قسم جديد.

ولعل هذه الأرقام أعلاه توضح كمية الاكتظاظ الذي تعاني منه الأقسام التربوية على مختلف الأطوار بمدينة خنشلة، وهذا ما يمكن تفسيره بأن المخططات الحضرية المعتمدة لم تتمكن من تغطية جميع الاحتياجات التربوية لسكان مدينة خنشلة، هذا إنما يدل على إخفاق التخطيط الحضري من خلال أدوات التهيئة والتعمير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من الناحية الكمية.

3.1.4. عدم مطابقة مؤشرات المرافق الصحية مع الواقع:

تبيين من خلال بيانات المقابلة والوثائق والسجلات أدناه وجود لاتطابق جزئي بين المؤشرات المعتمدة في الرعاية الصحية وبين واقع مدينة خنشلة والذي يسير من خلال المخططات الحضرية من ناحية والمتعلق فيها بعدد التجهيزات وتوزيعها الجغرافي، ومن ناحية أخرى من ناحية التغطية الصحية من خلال مؤشرات الموارد البشرية المكلفة بالرعاية الصحية، وفي هذا السياق يقول المبحوث (مهندس معماري بالمجلس الشعبي

الولائي لولاية خنشلة، 2024) "...حقيقة وحتى أكون صريحا معك من ناحية أرقام تغطية الهياكل الصحية على مستوى بلدية خنشلة فهي أرقام تعكس تغطية كبيرة لسكان بلدية خنشلة لكن ميدانيا هذه الأرقام غائبة فمثلا مؤشر العيادات المتعددة الخدمات ببلدية خنشلة هو عيادة لكل 50606 نسمة في حين أن المؤشر الوطني فهو عيادة لكل 24000 نسمة في حين أن المؤشر الدولي لمنظمة الصحة العالمية هو 30000 نسمة لكل عيادة واحدة ولكن في الحقيقة الأمور مغايرة تماما، أيضا على مستوى قاعات العلاج فالمؤشر الدولي لقاعات العلاج هو قاعة علاج واحدة لكل 5000 نسمة في حين أن مؤشر بلدية خنشلة هو 18977.5 نسمة لكل قاعة علاج وهو رقم بالتقريب مضاعف أربع مرات لمؤشر المنظمة الدولية للصحة العالمية في حين هو ضعف ثلاث مرات المؤشر الوطني لقاعات العلاج المقدر ب 6913 نسمة لكل قاعة علاج واحدة، أيضا من ناحية مؤشر عدد الأسرة فهو 3.3 أسرة لكل 1000 مواطن حسب المنظمة الدولية للصحة في حين لا تتوفر لدينا أرقام حول هذا المؤشر محليا في مدينة خنشلة."

وربما يمكن تفسير كلام المبحوث من خلال الجداول التالية:

من ناحية تغطية التجهيزات الصحية:

جدول 41 معدل العجز لمؤشر العيادات المتعددة الخدمات في مدينة خنشلة سنة 2024

عدد السكان	عدد العيادات	المؤشر المحلي	المؤشر الوطني	المؤشر الدولي	معدل العجز	معدل العجز	عدد العيادات
"1"	"2"	مدينة خنشلة عيادة لكل عدد (السكان)	الوطني عيادة لكل عدد (السكان)	الدولي عيادة لكل (عدد السكان)	بالنسبة للمستوى الوطني	بالنسبة للمستوى الدولي	متعددة الخدمات المتوفرة
		3=1/2	"4"	"5"	7=4-5	6=3-4	8=7/1

0.17	20606	26606	30000	24000	50606	03	151820
بالتقريب عيادة واحدة متعددة الخدمات	ساكن دون عيادة متعددة الخدمات	ساكن دون عيادة متعددة الخدمات					

(المصدر: Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela, 2024)

(2024، بالإضافة إلى بيانات المقابلة أعلاه وتصرف)

من خلال الجدول أعلاه والموضح لمعدل العجز للعيادات المتعددة الخدمات بمدينة خنشلة سنة 2024 نلاحظ أن عدد العيادات المتعددة الخدمات بمدينة خنشلة بلغ 03 عيادات في حين أن المؤشر الدولي بلغ عيادة لكل 30000 ساكن والمؤشر الوطني بلغ عيادة لكل 24000 ساكن، هذا ما يعني في حالة ما قارنا المؤشر المحلي بالمؤشر الوطني فنسجل أن 26606 ساكن من دون عيادة أما إذا ما قارناه بالمؤشر الدولي للعيادات المتعددة الخدمات فالعجز بلغ 20606 ساكن من دون عيادة، ولكن في الحقيقة لا يمكن أن نقول أنه يوجد مواطنين دون رعاية صحية على مستوى العيادات المتعددة الخدمات والأصح هو أن هذه الأعداد هي من تشكل الضغط على العيادات المتعددة الخدمات بمدينة خنشلة، ويمكن ان نقول وفق المؤشرات أعلاه في الجدول أن مدينة خنشلة بحاجة إلى بناء عيادة واحدة متعددة الخدمات حتى تكون في المعايير الوطنية أو الدولية.

جدول 42 معدل العجز لمؤشر قاعات العلاج في مدينة خنشلة سنة 2024

عدد السكان	قاعات العلاج المتوفرة	المعدل المحلي لقاعات العلاج	المعدل الوطني لقاعات العلاج	المعدل الدولي لقاعات العلاج	معدل العجز بالنسبة للمستوى الوطني	معدل العجز بالنسبة للمستوى الدولي	عدد قاعات العلاج الواجب بنائها
	"2"		العلاج	العلاج	الوطني	الدولي	8=7/5

	7=4-5	6=3-4	"5"	"4"	العلاج مدينة خنشلة 3=1/2		"1"
2.7 ما يعادل بالتقريب 03 قاعات علاج	13827 ساكن دون قاعة علاج	11914 ساكن دون قاعة علاج	01 قاعة علاج لكل 5000 ساكن	01 قاعة علاج لكل 6913 ساكن	01 قاعة علاج لكل 18977.5 ساكن	08	151820

المصدر: (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela,

2024)، بالإضافة إلى بيانات المقابلة أعلاه وبتصرف

من خلال الجدول أعلاه والموضح لمعدل العجز لقاعات العلاج بمدينة خنشلة سنة 2024 نلاحظ أن عدد قاعات العلاج التي تتوفر عليهم مدينة خنشلة هو 08 قاعات في حين أن المعدل المحلي (مدينة خنشلة) هو قاعة علاج واحدة لكل 18977.5 ساكن، في حين أن المعدل الوطني هو قاعة علاج لكل 6913 والمعدل الدولي الدولي بلغ قاعة علاج لكل 5000 ساكن، وهذا إذا ما قارنا المعدل المحلي بالدولي نجد أن 13827 ساكن من دون قاعة علاج وهذا ما يفسر الضغط على قاعات العلاج بمدينة خنشلة، وهو ما يتطلب إنجاز ما يقارب 03 قاعات علاج أخرى حتى يتم تخفيف الضغط على قاعات العلاج الموجودة وتقديم خدمة ورعاية صحية أفضل.

جدول 43 معدل العجز لمؤشر عدد أسرة المستشفيات في مدينة خنشلة سنة 2024

عدد السكان	عدد الأسرة المتاحة	المعدل المحلي (مدينة خنشلة) عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 ساكن	المعدل الوطني عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 ساكن	المعدل الدولي عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 ساكن	معدل العجز الدولي	عدد الأسرة الواجب توفيرها
"1"	"2"	$3 = 2/1 * 1000$	"4"	5	$6 = 5 - 3$	$7 = 1/1000 * 6$
151820	العمومية	4.2 سرير	معلومات غير متوفرة	3.3 سرير	0.9 سرير	136.6 سرير
	الخواص	120			بالتقريب سرير واحد لكل 1000 ساكن	بالتقريب 137 سرير
	532	652				

المصدر: (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela,

adapté par l'auteur ،2024; World Bank Group, 2025)

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح معدل العجز بالنسبة لمؤشر عدد أسرة المستشفيات في مدينة خنشلة سنة 2024، نلاحظ أن عدد الأسرة الطبية المتواجدة بمدينة خنشلة هو 652 سرير بين القطاع العام والخاص في معدل تغطية قدر بـ 4.2 سرير لكل 1000 ساكن في حين أن المعطيات على المستوى الوطني غير متوفرة، أما فيما يخص المعدل على المستوى الدولي فهو 3.3 سرير لكل 1000 ساكن وهو ما يقدر بمعدل عجز بين الأرقام المحلية والدولية بـ 0.9 سرير بالتقريب معدل عجز سرير واحد لكل 1000 ساكن،

في حين بلغ معدل عجز الأسرة الطبية لكل سكان مدينة خنشلة ما يقارب 137 سرير، ولربما هذا الرقم لا يعتبر مشكلة في الحالات العادية وإنما قد يشكل صعوبات في التكفل والرعاية الصحية بالمرضى ولعل وباء كوفيد 19 اثبت هشاشة المنظومة الصحية في العالم ككل والجزائر ومدينة خنشلة كمثل.

من ناحية تغطية الموارد البشرية:

جدول 44 معدل العجز لمؤشر عدد الأطباء العامون في مدينة خنشلة سنة 2024

عدد السكان	عدد الأطباء العامون	المعدل المحلي (مدينة خنشلة) عدد الأطباء لكل 1000 ساكن	المعدل الوطني الأطباء لكل 1000 ساكن	المعدل الدولي الأطباء لكل 1000 ساكن	معدل العجز مقارنة بالمعدل الوطني	معدل العجز مقارنة بالمعدل الدولي	عدد الأطباء الواجب إضافتهم للقطاع في مدينة خنشلة
"1"	"2"	3=2/1*1000	"4"	"5"	6=4-3	7=5-3	8=1/1000-2
151820	القطاع العام	91	0.8	1.7	200-	900-	28.8 طبيب بالتقريب 29 طبيب عام
	القطاع الخاص	32					
	123						

(المصدر: Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela,

2024; World Bank Group, 2025)

من خلال الجدول أعلاه والموضح لمعدل العجز بالنسبة لمؤشر عدد الأطباء العامون في مدينة خنشلة سنة 2024، نلاحظ أن عدد الأطباء العامون بمدينة خنشلة بين القطاعين العام والخاص قد بلغ 123 طبيب عام بمعدل تأطير على المستوى المحلي بلغ 0.8 لكل 1000 ساكن أي بالتقريب طبيب عام واحد لكل 1200 ساكن، في حين كان المعدل الوطني هو 1 طبيب لكل 1000 ساكن، في حين بلغ المعدل الدولي 1.7 طبيب عام لكل 1000 ساكن، وهذا إذا ما قارناه بالمعدل الدولي فنجد أن معدل العجز قد بلغ 900 ساكن دون طبيب أو بعبارة أخرى طبيب واحد لكل 1900 ساكن، بمعدل عجز في عدد الأطباء العامون في مدينة خنشلة بلغ 28.8 طبيب بالتقريب 29 طبيب عام هو عدد الأطباء الذين يفتقر لهم قطاع الصحة بمدينة خنشلة حتى يتساوى مع المعدلات العالمية، وهو الأمر الذي يفسر نقص التغطية الصحية من ناحية المورد البشري في مدينة خنشلة هذا على مستوى الأطباء العامون.

كما تجدر الإشارة إلى أن التغطية الصحية للمورد البشري لا تقتصر على عنصر الأطباء العامون فقط وإنما توجد أيضا فواعل أخرى كالأطباء المتخصصون، التمريض، الصيدلة، إلا أن بيانات ومعلومات هذه المؤشرات تغيب عنا ولم نتمكن من الحصول عليها من الجهات المعنية في فترات جمع البيانات.

في الأخير نتوصل إلى أن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة والمعنون بـ "الصحة الجيدة والرفاه" غير محقق جزئيا ويعاني من عجز متفاوت على مستوى مختلف المؤشرات فمن ناحية التجهيزات الصحية في مدينة خنشلة فتشير الأرقام أعلاه إلى عجز واضح على مستوى العيادات المتعددة الخدمات قدر بعيادة واحدة متعددة الخدمات إذا ما قارناها بالمعدل الأممي لهيئة الأمم المتحدة وبثلاثة قاعات علاج إذا ما قارناها بأرقام نفس الجهة الأممية فالعجز أيضا يتعدى ذلك إلى مستوى عدد أسرة المستشفيات حيث بلغ معدل العجز 137 سرير إذا ما قارناه بأرقام منظمة الصحة العالمية والتي تتبناها من خلال أهداف التنمية المستدامة، وعلى مستوى الموارد البشرية المكلفة بالرعاية الصحية فقد سجلت أرقام الجدول أعلاه عجز قدر بـ 29 طبيب عام إذا ما قارناه بمستوى التغطية للكوادر الطبية لمنظمة الصحة العالمية -أنظر الجدول أعلاه- وهذا ما

يوضح مستوى الفشل في تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة المعنون بـ"الصحة الجيدة والرفاه" على مستوى مدينة خنشلة وهو ما يعكس الحالة المتردية للقطاع الصحي للمدينة.

5.1. علاقة السياسة بالتخطيط الحضري:

توصلنا من خلال الموضوع الفرعي "علاقة السياسة بالتخطيط" إلى التحصل على 12 ترميز ترتبط في مجملها حول علاقة السياسي بالتوزيع المجالي للمرافق والتجهيزات بالإضافة إلى أن أحد أبرز أسباب عدم الإلتزام بالمخططات الحضرية هو التدخل السياسي، كذلك سيطرة القرارات السياسية على القرارات التقنية عند إنجاز المخططات الحضرية وذلك من خلال التعديلات التي تخضع إلى حسابات غير تقنية، وهذا ما تثبته إجابات المبحوثين أدناه:

1.5.1. سيطرة القرارات السياسية على القرارات التقنية: حيث كان ذلك من خلال إجابات المبحوث

(مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...أيضا التعمير في مدينة خنشلة ولد لنا مشكل ومدينة خنشلة مشت في طريق الدراسة النظرية إلا أن الفرق واضح بين الجانب النظري والميداني وهذا بسبب التدخل السياسي في الجانب التعميري وهذا أعطى انعكاسات سلبية على إقليم مدينة خنشلة، فمثلا مدينة خنشلة ليست مركز ولاية مؤهل حتى يكون فيها بعض المشاريع التي ينتظر منها عوائد مالية كبرى لكن للأسف تم منحها هذه المشاريع نتيجة التدخل السياسي والذي لم يكن تدخله يعتمد على قرارات تقنية مبنية وفق دراسات، أيضا حتى في غالب الأحيان تم منح المدينة بعض المشاريع الصناعية والتي لا تخدمها أصلا ولا تراعي طبيعة المنطقة فمثلا المنطقة الصناعية..." وهذا ما يوضح في الأساس أن مدينة خنشلة من منذ سنة 1984 لم تكن مؤهلة حتى تكون مركز ولاية ومن بين الآثار التي نتجت عن ذلك هو تحول المدينة من منطقة فلاحية ذات مردود معتبر إلى منطقة حضرية 100% بداية الألفية، لكن كان للقرارات السياسية آنذاك تدخل وحتى في نوعية المشاريع التي منحت لها قبل حتى 1984 كالمنطقة الصناعية والتي لم تحقق القيمة المضافة من الناحية الاقتصادية، أيضا ومن ناحية احترام النمو الحضري لمدينة خنشلة لمبادئ التنمية المستدامة والبيئة على وجه الخصوص لا سيما من خلال جزئية الأراضي الفلاحية فلم يكن ذلك بل وللأسف تم استنزاف العقارات الفلاحية وتحويلها إلى أراضي وعقارات حضرية وهذا ما جاء في كلام المبحوث (مفتش

رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) "...أيضا نتيجة قرارات إدارية فوقية أثرت على طبيعة العقار وتحويله من عقار فلاحي إلى عقار حضري..." وهذا ما يؤكد مباحث آخر (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) في حديثه عن التسيير السياسي الذي عرفه القطب الحضري الجديد بمدينة خنشلة "...أحيانا يتم تحويل العقارات المخصصة لمشاريع المساحات الخضراء وباقي التجهيزات إلى أراضي خاصة بالسكنات الاجتماعية نتيجة بعض القرارات لبعض المسؤولين الإداريين وهذا نتيجة التسيير الإداري السياسي للمشاكل الاجتماعية خوفا على مناصبهم من الاحتجاجات والتجمهرات..."

من خلال ما تم عرضه أعلاه من إجابات المبحوثين حول علاقة السياسي بالتخطيط الحضري وإن المقصود بالسياسي في حديثنا هذا هي تلك الجهات المركزية على المستوى المحلي وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب التي تدفع بالسياسي بالتدخل في القرارات التقنية للتخطيط الحضري هل هذا راجع إلى نفوذ وسلطة السياسي أم أنه راجع إلى ضعف مكانة التقني أمام رجل السياسة؟ ولعل المرجح من هذا هو أن مكانة التقني في إعداد المخططات الحضرية هي مكانة يسيطر عليها السياسي والذي يرجح أنه لا يلم بمجموعة المؤشرات الواجب احترامها عند التخطيط وهو ما تثبته ملاحظة أي فرد لحالة أحياء مدينة خنشلة أو حتى المشاريع السكنية التي يحتوي عليها القطب الحضري الجديد من نقص في المساحات الخضراء ومساحات اللعب والترفيه ولعل الخريطة أعلاه الموضحة لمخطط شغل الأرض رقم 10 والمتعلق بالقطب الحضري الجديد والتي توضح نوعية ومساحة جميع المرافق والمشاريع التي يحتويها المخطط إلا أنها للأسف ليست محققة كليا وبعض المشاريع قد تم تغييرها وعلى سبيل المثال يحتوي مخطط شغل الأرض على مركز للبحث في الانثربولوجيا بالإضافة إلى مختلف المساحات الخضراء ولكن واقعا ليست موجودة وهذا بسبب الأزمة السكنية التي جعلت من السياسي يتدخل في عمل التقني -التخطيط الحضري- وتحويل عقارات تلك المساحات والمشاريع إلى عقارات خاصة بالسكن وهو ما ثبت من خلال مقابلتنا مع المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...القرارات الارتجالية للإداريين حيث يتم تغيير نوع المشروع لا سيما مشاريع التجهيزات إلى مشاريع سكن وكمثال على ذلك نتيجة قرار ارتجالي لمسؤول -يتحدث المبحوث عن والي سابق- تم تغيير في عديد المرات الأراضي المخصصة للمدارس لا سيما المتوسطات والثانويات إلى

أرضيات خاصة بالسكن وهذا نظرا لمشكل السكن الكبير ما أدى بنا فيما بعد في البحث عن جيوب عقارية فارغة لإنشاء مدرسة أو قاعة علاج..."

2.5.1. نقص المرافق والتجهيزات بسبب التدخل السياسي:

أجمعت إجابات المبحوثين في هذا الترميز على أن التدخلات السياسية في عملية التخطيط غالبا ما كانت من ناحية تغيير أرضيات المشاريع التربوية ومشاريع المساحات الخضراء والمشاريع الترفيهية بسبب الأزمة السكنية التي شهدتها المدينة لا سيما قبل سنة 2011 وترحيل سكان الأحياء الهشة سنة 2014 إلى القطب الحضري الجديد ولعل المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...فمثلا في عديد من مخططات شغل الأراضي POS والذي تجده تحتوي على مجموعة من التجهيزات والتي تم تقديرها وفق حسابات تقنية مضبوطة إلا انها في عديد من الأحيان تأتي قرارات فوقية بإلغاء ذلك المشروع فوق تلك الأرض واستبداله بمشروع آخر ما خلف في عديد من الأحياء الحضرية نقص التجهيزات..." وأما من ناحية التوزيع الأمثل للمرافق والتجهيزات فكانت إجابة نفس المبحوث في موضع آخر "...على سبيل المثال في دراسة لمخطط شغل أرض POS من المخططات الدراسة لم تطلب ببناء مدرسة ثانوية على سبيل المثال إلا أنه في بعض الأحيان يتم اعتماد وتبني مدرسة ثانوية فوق تلك الأرضية وهذا ما نلاحظه أحيانا إما في غياب بعض التجهيزات وإما كثرة نوع معين من التجهيزات وغياب باقي الأنواع من التجهيزات وأيضا حتى إشكالية التوزيع المجالي الأمثل للتجهيزات بأنواعها فمثل هكذا قرارات تمس بالقرارات التقنية للتخطيط الحضري..." وهنا طرح سؤال ما هي فائدة السياسي-الجهات المركزية- في تغيير توزيع المرافق من مخطط شغل الأراضي إلى آخر هل يخضع ذلك إلى حسابات قبلية عشائرية ربما في توطين مشاريع تنمية في مناطق دون أخرى لا سيما مع العقلية القبلية التي تميز المنطقة وتميز المنتخب بصفة خاصة في المنطقة والذي غالبا ما يخضع لولاءات قبلية ووعود انتخابية أم أنه توجد أسباب ضمنية أخرى لا نعلمها؟

6.1. إجراءات إدارية متعلقة بالتخطيط الحضري:

توصلنا من خلال ترميز "إجراءات إدارية متعلقة بالتخطيط الحضري" إلى مجموعة من النتائج وهي

كالتالي:

1.1.6. حتمية الإقتراع من الأراضي الفلاحية وأراضي الغابات: تمحورت إجابات مختلف المبحوثين أن المدينة منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2011 عرفت إقتراعات لأراضي فلاحية وأحيانا أراضي غابات وتحويل تلك الأراضي من طبيعتها الفلاحية أو الغابية إلى أراضي حضرية وكانت كل من المواقع التالية هي المواقع الأكثر تكرارا ما بين المبحوثين والتي خضعت للإقتراع (القطب الحضري الجديد، القطب الجامعي الجديد 8000 مقعد، سكنات عدل 2، مستشفى أحمد بن بلة، وحدة مكافحة الشغب الخاصة بالشرطة، المدرسة العليا للغابات، سكنات طريق باتنة، أحياء 05 جويلية، حي السعادة) ولربما إجابة المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...فقد حدثت عديد الإقتراعات لأراضي فلاحية منها مساحة القطب الحضري الجديد طريق العيزار 114 هكتار والقطب الجامعي الجديد 8000 مقعد بيداغوجي بالإضافة إلى سكنات عدل 2 وكل من حي 05 جويلية وحي السعادة وعديد الأحياء الأخرى التي يطول ذكرها، أيضا من بين المبادئ التي تدعو إليها التنمية المستدامة هو الحفاظ على أراضي الغابات إلا أن هذا الأمر لم يحترمه النمو الحضري الذي عرفته المدينة فعلى سبيل المثال جرى اقتطاع كبير من أراضي الغابات وشيدت أحياء سكنية في مراحل زمنية سابقة وخير دليل على ذلك حي طريق باتنة والذي يحتوي ربما على أكثر من 5000 سكن، لكن الطلب على التوسع العمراني يحتم علينا هذا وحتى من خطط للتوسع العمراني في مراحل سابقة لمدينة خنشلة حتم عليه النمو الديمغرافي والهجرة نحو المدينة ضرورة إيجاد أراضي لاستيعاب حاجيات السكان المتزايدة من سكن ومرافق صحية فعلى سبيل المثال تم اقتطاع أراضي من الغابات لإنجاز مستشفى أحمد بن بلة بطريق باتنة واقتطاع أيضا لإنجاز مقر لوحدة مكافحة الشغب الخاصة بالشرطة بطريق باتنة أيضا اقتطاع لتشييد المدرسة العليا للغابات بطريق باتنة..." وهذا ما يجعلنا نتساءل بما أن المبحوث يراها حتمية فهذا يعني ان المنطقة كانت غير قادرة على التوسع العمراني مما يفسر أنه كانت توجد مجموعة من المعوقات كالمعوقات الطبيعية من ناحية الموقع الجغرافي متعدد التضاريس بالإضافة إلى نوعية أراضي المنطقة التي لا تتلاءم والتوسع العمراني وهذا من أبرز ما تتادي به مبادئ التنمية المستدامة في حماية الأراضي الفلاحية والغابات، إلا أنه تم إقتراع الأراضي وتحويل تصنيفها من أراضي فلاحية وغابية إلى حضرية.

7.1. المورد البشري المكلف بالتخطيط:

توصلنا من خلال ترميز المورد البشري إلى نقطتين وهما:

1.7.1. نقص التكوين لا سيما من الناحية المعرفية ومن ناحية الخبرة في فترة غداة الاستقلال وهذا ما يظهر في كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "**...فكرة التخطيط الحضري أصلا هي فكرة جديدة علينا أنذاك كوننا دولة جد حديثة في تلك الفترة تفتقر إلى الخبرات والكفاءات التي يمكنها ضبط توسع المدينة...**" وربما هذا ما يفسر ظهور عديد المشاكل الحضرية لا سيما الأحياء الفوضوية التي ظهرت بعد الاستقلال القطاع SU1b، SU6 والتي لم تستطع القوانين أنذاك ولا التخطيط الحضري التحكم في امتدادها ولا إزالتها لحد الساعة، والتي ماتزال مخلفاتها لحد الساعة لا سيما على الجانب الأيكولوجي، والمورفولوجي للمدينة، أيضا هذا ما يدعمه إجابة المبحوث في نفس السياق "**...أيضا لم تكن هناك موارد بشرية ذات كفاءة لتسيير المدينة بذلك المستوى العالي وهذا دائما يرجع إلى حداثة نشأة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال وحتى بعد تلك الفترة...**".

أيضا يمكن تفسير هذه الحالة من الفوضى في التعمير غداة الاستقلال في مدينة خنشلة نظرا لهجرة أغلب الكفاءات والتي كانت ترتبط وجوديا بالمستعمر الفرنسي أنذاك وحتى من ناحية الولاء، وهذا ما ترك المدينة بصفة عامة تعيش في حالة فوضى لا سيما مع الحالة التشريعية الضعيفة أنذاك سواء من ناحية العقار أو من ناحية التعمير.

هذا الأمر انعكس بطريقة مباشرة على اتجاهات التوسع الحضري لمدينة خنشلة فيما بعد والتي وجد فيها المخططون الحضريون فترة الثمانينيات مشاكل على مستوى ضبط النمو لا سيما وأنه لم يراعي مبادئ التنمية المستدامة كالحفاظ على الأراضي الفلاحية من التعمير ومواجهة وسط حضري تعمه الأحياء الفوضوية ونقص التجهيزات أنذاك.

2.2. مدينة خنشلة بين أزمة الموارد الطبيعية والعقارية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

نهدف من خلال هذا الجزء والمعنون أعلاه إلى الإجابة على السؤال الفرعي الثاني في الإشكالية والذي نصه كالتالي:

كيف أثرت محدودية الموارد الطبيعية والعقارية على تنفيذ المخططات الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة؟

وبعد عملية ترميز وتنظيم وتصنيف البيانات جاءت كالتالي:

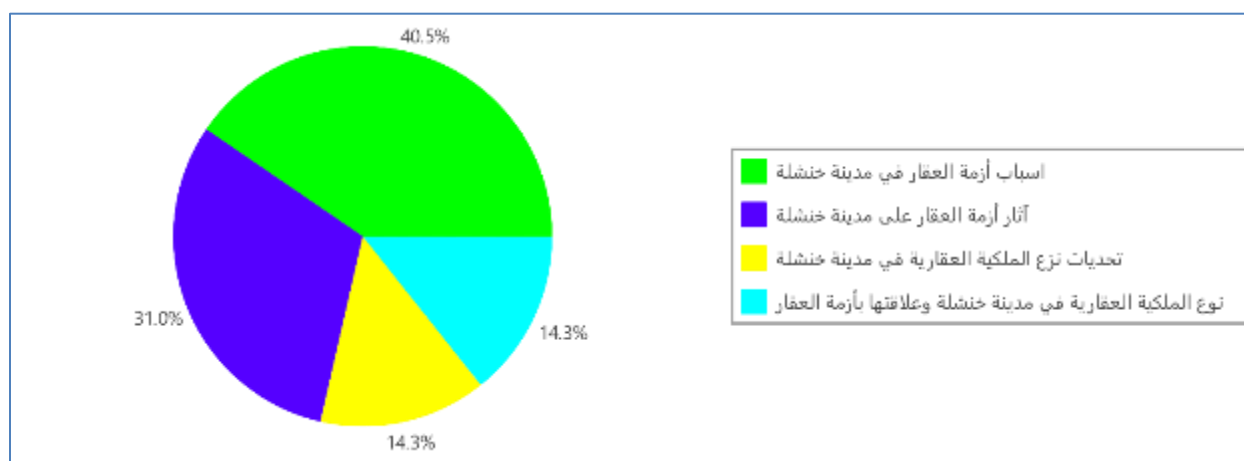
جدول 45 محاور وترميزات موضوع أزمة العقار

النسبة المئوية	التكرارات	الترميزات	المحور	الموضوع
40.47	01	الجذور التاريخية لمشكل الملكية العقارية	أسباب أزمة العقار	أزمة العقار
	06	سيطرة التعاملات العرفية للعقار مقابل التعاملات الرسمية		
	02	الاستحواذ على العقار العمومي من طرف مافيا العقار		
	04	التسوية القانونية للأحياء غير المخططة		
	04	التوزيع العشوائي للتجزئات الاجتماعية 1962-1989		
	17	المجموع		
14.28	04	الملكية العرفية للعقار	نوع الملكية العقارية في مدينة خنشلة وعلاقتها بأزمة العقار	
	02	ملكية الخواص		
	06	المجموع		
14.28	04	الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية		

	02	نقص القيمة المالية المحددة من طرف الدولة لشراء عقار الخواص	تحديات نزع الملكية العقارية في مدينة خنشلة
	06	المجموع	
30.95	13	حتمية التوسع الحضري على الأراضي الفلاحية	آثار أزمة العقار على مدينة خنشلة
	13	المجموع	
≈ 100	42	المجموع الكلي	

المصدر: من إنجاز الباحث

رسم توضيحي 51 النسبة المئوية لمحور موضوع أزمة العقار



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على برنامج MAXQDA

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مجموعة المحاور التي تنتمي لموضوع أزمة العقار المستخرج من خلال ترميز مقابلات المبحوثين حيث سجلنا من خلال عملية ترميز المقابلات وإعادة تنظيم وتصنيف الترميزات إلى ظهور محور أسباب أزمة العقار في مدينة خنشلة بأكثر عدد من الترميزات قدرت ب نسبة قدرت ب 17 ترميز وبنسبة مئوية قدرت ب 40.5%، في حين جاء محور آثار أزمة العقار على مدينة خنشلة ب 13 ترميز وبنسبة 31% ، في حين جاء كل من محور تحديات نزع الملكية العقارية في مدينة خنشلة ومحور

نوع الملكية العقارية في مدينة خنشة وعلاقتها بأزمة العقار ب 06 ترميزات لكل محور منهما وبنسبة مئوية ب 14.3% لكل منهما.

1.2. أسباب أزمة العقار في مدينة خنشة:

توصلنا من خلال الموضوع الفرعي إلى مجموعة نتائج وترميزات وهي كالتالي:

1.1.2. الجذور التاريخية لمشكل الملكية العقارية: تبين من خلال المقابلة مع المبحوث أنه من بين

أبرز أسباب أزمة العقار في مدينة خنشة هي مشكلة ملكية الأعراس للعقار والتي لا تتوفر لدى غالبيتها عقود ملكية وهو الأمر الذي صعب من إيجاد عقارات كافية لتوجيه النمو الحضري للمدينة وحتى لإنجاز مختلف مشاريع التنمية المستدامة وهذا ما يؤكد أحد الإطارات التقنية لمديرية البناء والتعمير "... أيضا كتحدٍ نواجهه في ضبط اتجاهات نمو مدينة خنشة هو إعادة شراء أراضي الخواص والذين في غالب الأحيان هم أنفسهم لا يملكون عقود ملكية لأراضيهم وهذا مشكل سببه تاريخي وراجع إلى طبيعة ملكية الأراضي حيث أن أغلب الأراضي في مدينة خنشة في وقت سابق كانت ملكيتها جماعية تعود لأعراس معينة ودون أن تمتلك هذه الأعراس أي عقود ملكية تثبت ملكيتهم للأرض..." (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) ما نلاحظه من خلال كلام المبحوث أن أزمة العقار في مدينة خنشة ليست أزمة قانونية بقدر ما هي أزمة اجتماعية، أزمة اجتماعية من ناحية بنية المجتمع المرتبط بالعقار من خلال وحدة الملكية الجماعية والعرفية في الوقت ذاته.

تاريخيا وفي منطقة الأوراس بالأخص كانت الأراضي تُملك بشكل جماعي وهذه أحد القيم الاجتماعية التي يعتمد عليها البناء العرقي في تماسك النسيج الاجتماعي للعرق، مما يعقد عمليات التوثيق وتمليك العقار حاليا، وهذا ما يحيلنا إلى مفهوم العصبية لدى ابن خلدون لا سيما في المجتمعات الريفية والتي تتخذ من الدم والقرابة أسس في بناء وتنظيم النسيج الاجتماعي فالعقار في المخيال الجماعي لدى العرش لا يمثل مورد اقتصادي فقط بل يمثل قضية وجودية للعرش كونه أحد العناصر الثقافية والهوياتية المحددة لوجود العرش حتى أنه توجد بعض المقولات في الموروث الشعبي في منطقة الأوراس والشاوية بصفة عامة حول الأرض تفيد بصريح العبارة "من ترك أرضه فقد ترك عرضه" والعرض المقصود به هنا هو الشرف وهذا ما يوضح لنا سبب

ارتباط الفرد في هذه المناطق بالأرض كونه يراها عرضه وشرفه، وهذا ما يعقد الإجراءات القانونية لا سيما تلك التي تهدف نحو التوسع والنمو الحضري للمدينة الأمر الذي يضع المؤسسات الحكومية ولا سيما على مستوى التخطيط الحضري أمام تحديات منها حالة ووضعية العقار والذي لا يملك أصحابه عقود ملكية ولكنهم مرتبطون به أبا عن جد وهذا ما يجعل الجماعات المحلية امام مشكل اجتماعي قانوني من جهة فالأفراد لا يملكون عقود ملكية لعقارات كبيرة جدا ومن جهة أخرى لا تستطيع الدولة تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بنزع الملكية العقارية كون ذلك له انعكاسات سلبية على الأمن العام فهو يهدد الانتماء الجماعي كون الانتماء مرتبط بالأرض لا سيما وأن هذه العقارات تعود في ملكيتها عرفيا لأعراس كبيرة، الأمر الذي يعطل إجراءات إيجاد أراضي واختيار أراضي لتجسيد مشاريع التنمية المستدامة.

نستنتج مما سبق أن نظام الملكية الجماعية للعقار يعكس نمطا ريفيا تقليديا يصعب التعامل معه لأسباب أمنية قد تتعكس عنها فوضى واحتجاجات يصعب التحكم فيها فنظام الملكية الجماعية يقوم على الشرعية العرفية بدل الشرعية القانونية والتوريث الجماعي للعقار عرفيا بدل التملك الفردي، وهذا ما يخلق فراغا مؤسساتيا ولا سيما من الناحية القانونية والذي يتجلى في فشل السياسة العقارية في إدماج الذاكرة الجماعية للأفراد والمرتبطة بالعقار.

إن البقاء على هذه الحالة وعدم إيجاد حلول لمشكلة العقار العرفي ذو الملكية الجماعية من شأنه أن يشكل معوقا صريحا اتجاه تحقيق مشاريع واهداف التنمية المستدامة.

2.1.2. سيطرة التعاملات العرفية للعقار مقابل التعاملات الرسمية: حيث كان ذلك بسبب مجموعة من النقاط ابرزها تساهل الدولة في تطبيق القوانين الضابطة والمنظمة للعقار غداة الاستقلال إلى غاية الثمانينيات وهو ما يؤكد تصريح المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... بعد الاستقلال مباشرة ظهرت بعض القوانين لكن الدولة كانت متساهلة في تطبيقها نوعا ما لا سيما فيما يخص ملكية الأراضي وبيعها وشرائها بين الدولة (البلدية) والمواطن وبين المواطن والمواطن نفسه وهذا النوع كان إلى حد ما غير قانوني فظهرت عديد الاحياء التي نشأت فوق اراضي تم بيعها من طرف المواطنين بين بعضهم إلا أن هذه الأحياء بنيت بطريقة غير مخططة لا تخضع لشروط البناء والتعمير القانونية فظهرت أحياء كحي

بوزيد وحي بوزيان والذي بني أصلا في واد كل هذه الاحياء ظهرت في فترة السبعينات والثمانينات وما عرفته هذه المرحلة من قوانين متعلقة بالتعمير ومخططات كالمخطط العمراني الموجه PUD... أيضا ومن بين الأسباب التي أدت إلى سيطرة التعاملات العرفية للعقار أمام التعاملات الرسمية هو احتكار الدولة في الفترة 1960-1989 لسوق العقار وغلقها من التداول بين المواطنين وجعل البلدية كونها أحد الهيئات المركزية آنذاك طرف في جميع التعاملات العقارية سواء من خلال البيع أو الشراء وهو ما يتوضح في كلام نفس المبحوث "...أما من جهة أخرى فهو نتيجة غلق الدولة على عمليات البيع والشراء للعقار بطريقة رسمية فكانت عمليات البيع والشراء للعقار والمساكن تتم بطريقة عرفية غير رسمية...". أيضا من بين الأسباب التي ساهمت في تزايد اتجاهات المواطنين نحو تداول العقار فيما بينهم بطريقة عرفية هو زيادة الطلب على العقار مقابل العرض من طرف الجهات الرسمية وهو ما نتجت عنه في النهاية احياء غير مخططة تفتقر لأدنى الحاجيات والمرافق والخدمات وهو ما اضطر الدولة في بعد إلى إدخال عمليا التحسين الحضري على مثل هذه الأحياء التي ظهرت وربطها بمختلف الشبكات الماء، الغاز، الكهرباء وهو ما يوضحه نفس المبحوث "...لكن من ناحية أخرى وهو الأمر السلبي الذي أراه أن الدولة من خلال السلطات المحلية (البلدية- الولاية) كانت هي المتحكم الرئيسي في عملية التوسع العمراني للمدينة نتيجة التحكم المباشر في قوانين العقار والسكن من خلال عمليات البيع والشراء فمثلا على المستوى البلدي كانت البلدية هي الجهة الوحيدة المخول لها بالبيع والشراء للعقار بينها وبين المواطن ولم تكن عملية البيع والشراء للعقارات بطريقة مفتوحة كالآن بين المواطنين فيما بينهم، هذا الأمر انعكست عنه فوضى في عملية التوسع العمراني للمدينة نتيجة الحاجة المتزايدة لسكان لمورد العقار والسكن ولم تكن الدولة تفتح سوق العقار أمام البيع والشراء بين المواطنين فانتشرت العقود العرفية للملكية بكثرة في هذه الفترة نتيجة ارتفاع الطلب على السكن والعقار والذي لم يكن متوفرا بطريقة رسمية...".

إن محاولة فهم وتأويل ما يرمي إليه المبحوث في كلامه أعلاه هو أن المجتمع المحلي (سكان مدينة خنشلة) في الفترة الزمنية 1962-1989 لم يجد لدى المنظومة الرسمية (الدولة) استجابة في توفير حاجياته العقارية فلجأ السكان آنذاك إلى منطوق العرف لا سيما وأن المجتمع الذي نتحدث عنه في تلك الفترة كان شديد التأثر بالعادات والتقاليد والأعراف كما ان هذا السلوك في التعامل مع الموارد الطبيعية يمثل تمردا صامتا هادئا

على القوانين والتشريعات آنذاك، وإذا ما حاولنا فهم ذلك بصورة أعمق من جهة الدولة وهي الجهة الوحيدة التي كانت تسيّر المورد العقاري من خلال أجهزتها المركزية على مختلف المستويات البلدية الولائية الجهوية وحتى الوطنية أن الدولة آنذاك قد خرجت من فترة استعمار دام 132 تعرض آنذاك المورد العقاري في الفترة الكولونiale للمصادرة عنوة من الفلاحين وأصحاب الأملاك العقارية الجزائريين، وذلك كان من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات والموضحة -أنظر رسم توضيحي 19 - ، وبعد الاستقلال مباشرة ودت الجزائر نفسها متأثرة وتنتمي على نظام عالمي اشتراكي يوجب بفرض تسيير الموارد والمقدرات من طرف الجهات المركزية للدولة على عكس النظا الراسمالي آنذاك في العالم -وسنوضح فيما بعد كيف انفتحت الدولة على تسيير مختلف الموارد مطلع سنة 1990 وتأثرها بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي انعكس على المنظومة التشريعية لا سيما المتعلقة منها بالموارد.

كما يمكن قراءة أن ظهور الأحياء غير المخططة ليست مجرد فوضى عمرانية وإنما هي جاءت نتاجا اجتماعيا غير رسمي لأزمة مؤسساتية تمثلت في عدم الالتزام بواجباتها منها توفير العقار، وهي مثلها مثل باقي الازمات الحالية التي نعيشها اليوم كالسوق الموازية للعملات الصعبة وباقي الأسواق الموازية.

نتوصل مما سبق ان الدولة تبنت منطق الاحتكار دون القدرة على التنظيم وتوفير المورد العقاري وذلك نتيجة التزاماتها وارتباطاتها بالنظام الاشتراكي، الامر الذي جعل المورد العقاري يخلق سوقا موازية عبر العقود العرفية سوق عرفية وأخرى رسمية يمكن تبيان الفروقات بين السوقين ان الأولى تخضع في مبدأ الثقة إلى العلاقات الاجتماعية والأعراف في حين ان الثانية تخضع لمبدأ القانون والعقود الرسمية، في حين أن السوق العرفية للعقار كانت مرنة وسريعة وتوفر الاحتياجات للطالبيين عليها على عكس السوق الرسمية والتي كانت تقتصر للمرونة وتتميز بالإجراءات الصعبة، ومن جهة أخرى انتشرت السوق العرفية وكان الطلب عليها واسعا في حين انكشفت السوق الرسمية كونها محكومة بالعوائق.

في النهاية نتوصل إلى أن سيطرة التعاملات العرفية للعقار مقابل التعاملات الرسمية كان بسبب تاثر الدولة بالنظام الاشتراكي من جهة ومحاولتها لتسيير الموارد وغلق التداول على العقار بين المواطنين كون العقار فقط يمكن تسييره من طرف المخططات الحضرية، إلا أن فشل الدولة في توفير الاحتياجات العقارية للسكان

ساهم في نشأة سوق عقارية موازية تميزت بالمرونة والانتشار وخضوعها للاعراف والعلاقات الاجتماعية وهذا من شأنه أن يوضح لنا طبيعة ونوعية المجتمع في مدينة خنشلة في الفترة 1962-1989 والذي يحتكم إلى الأعراف والعادات والتقاليد أكثر من احتكامه إلى التنظيمات والقوانين الرسمية.

3.1.2. الاستحواذ على العقار العمومي من طرف مافيا العقار: توصلنا من خلال مقابلة مع أحد

المبجوثين إلى أن عقارات واسعة من عقارات مدينة خنشلة تعرضت للنهب والسرقة وهذا ما يؤكد تصريح أحد المبجوثين "...أيضا من بين مشاكل العقار في مدينة خنشلة في مراحل سابقة هو عدم مراقبة أملاك الدولة للعقار الخاص بالدولة هذا أدى إلى تعدي واستحواذ على عقار الدولة من طرف عصابات ومافيا متخصصة في العقار وفي أماكن ممتازة وتزوير أوراقها..." (مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، 2024).

إن النظر إلى العقار على أنه مورد اقتصادي ومادي فقط يعد من بين المغالطات التي يقع فيها العامة، ولكن دورنا كسوسيولوجيون يفرض علينا النظر إلى العقار وما يحمله من دلالات لدى المجتمع ولا سيما مجتمع مدينة خنشلة، فالعقار يمثل مكانة اجتماعية مرموقة لمالكه كما يمثل السلطة والنفوذ غير المباشرة ومكانة للسيطرة الاجتماعية، هذا الأمر في إطار الخصوصية الاجتماعية لسكان مدينة خنشلة خلق هذا المورد وبسبب المكانة والنفوذ التي يمنحها لمالكه ظاهرة من الفوضى والفساد تجلت في محاولة الاستحواذ عليه بطرق غير مشروعة كالتالي يوضحها المبحوث أعلاه في كلامه، فالعقار في مراحل سابقة 1962-1989 وفي ظل انشغال التوجهات الكبرى للدولة بقطاعات أخرى كالاقتصاد والسياسة الخارجية تم إهمال قطاع العقار مما خلق فوضى وحفز عصابات ومافيا العقار -كما وصفها المبحوث أعلاه- على امتلاكه فالعقار في الخصوصية الاجتماعية -سكان مدينة خنشلة- لديه القدرة على منح مالكة الهيمنة الرمزية وذلك من خلال القدرة على إعادة غنتاج العلاقات الاجتماعية وتصنيفها من جهة، وإعادة إنتاج شرعية غير رسمية في استعمال الفضاء العمومي وهو ما ظهر فيما بعد في التخصيصات السكنية والأحياء غير المخططة والتي لم تستطع الدولة القضاء عليها بل وقامت كنوع من مجارة الازمة بربط هذه الأحياء بخطوط الكهرباء والغاز والمياه.

إن الفراغ الذي عاشه العقار في الفترة 1962-1989 في مدينة خنشلة نتيجة انشغال الدولة بقطاعات تراها أكثر أهمية أتاح لمافيا العقار كفاعلين غير رسميين الصعود للاستحواذ على سلطة التنظيم -التخطيط الحضري- وإعادة إنتاج وتشكيل المجال حسب منطقتهم الخاص وهو ما يظهر في الأحياء غير المخططة والتي نتجت عن عمليات البيع العرفي للعقار، ولعل هذه الفئة تمكنت من تشكيل طبقة اجتماعية جديدة تتغذى على الفساد المؤسساتي وتستثمر في العقار كمورد ريعي، كما تمكنت أيضا من بناء شبكات زبونية مع الإدارات المحلية شرعنّت من خلالها استحواذها على العقار.

وبوسعنا التذكير أن الاستحواذ غير الشرعي على العقار العمومي في مدينة خنشلة من طرف مافيا العقار لا يعد ظاهرة جانبية، بل هو نتيجة مباشرة لغياب دور الدولة الرقابي من خلال مصالحها على المستوى المحلي وتواطؤ الفاعلين الرسميين وظهور نوع جديد من السيطرة قائم على السيطرة على المجال، أدواته شبكة العلاقات غير الرسمية، النفوذ السلطة.

4.1.2. التسوية القانونية للأحياء غير المخططة:

أوضحت الترميزات المستخرجة من المقابلات أن الاحتياطات العقارية عرفت استهلاكا واسعا بسبب ظهور الأحياء غير المخططة وإجراءات التسوية التي وفرتها السلطات آنذاك، ولعل هذا ما يتجلى في كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...التعمير العشوائي في سنوات السبعينات والثمانينيات وللأسف الدولة لم تهدم الدولة تلك الأحياء التي ظهرت بطرق غير مخططة بل بالعكس قامت الدولة بتسوية وضعيتها قانونيا وهو الأمر الذي أدى إلى استهلاك احتياطات عقارية كبرى...".

إن التسوية القانونية للأحياء غير المخططة بدلا من هدمها يمثل استجابة مؤسسية ولو ضمنا للضغط الاجتماعي الذي كانت تعيشه مؤسسات الدولة في تلك الفترة بالخصوص مع عدم قدرة هذه الأخيرة على تلبية المطالب الاجتماعية للسكان ومنها السكن هذا الضغط جعل الدولة ممثلة بمؤسساتها المحلية تحاول احتواء المطالب الاجتماعية بدل مواجهتها كون هذا الأمر يخدم سياستها واجتماعيا كما أن هذا السلوك يمثل نوعا من التنازل السياسي للدولة مقابل الابتعاد عن الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية لا سيما فترة الثمانينات وما عرفته من تحولات اجتماعية وسياسية، لكن هذا الأمر ترك رسائل رمزية تفيد بأن مؤسسات الدولة قد تلبية الاحتياجات

الاجتماعية تجنباً للفوضى والاحتجاجات، وربما هذا ما يتجلى لدى الفرد الجزائري عموماً عند مطالبته بحقوقه فهو لا يطالب بالطرق والوسائل القانونية وإنما يلجأ في غالب الأحيان إلى غلق الطرق أو التهديد بالانتحار، وهذا النوع من الاحتجاجات كرسته مؤسسات الدولة في مراحل السبعينيات والثمانينيات وهو ما جعله موروث ثقافي لدى المحتج والمطالب بحقوقه وهو ما نراه عادة عند كل موعد لتسليم السكنات الاجتماعية أو التجزئات الاجتماعية أو توزيع مختلف مظاهر الربيع.

إن هذا النوع من المعالجة المؤسسية للمطالب الاجتماعية اثر على مستقبل نمو مدينة خنشلة من ناحية الاحتياطات العقارية وما ساهم فيما بعد في تحويل توجهات النمو الحضري لمدينة خنشلة ولربما الشكل الحالي للنمو الحضري للمدينة نحو كل مدينة انسيغة والتي تعتبر منطقة فلاحية ذات أراضي فلاحية فرضته هذه السياسة في استهلاك الاحتياطات العقارية في فترة الثمانينات، كما أن هذا النمو لا يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة الداعية للمحافظة على الأراضي الفلاحية من خطر التعمير.

نتوصل في النهاية أن تسوية الاحياء غير المخططة في مدينة خنشلة لم تحل أزمة السكن بل عمقت من أزمة العقار من خلال:

1. استهلاك الاحتياطات المستقبلية.
2. شرعنة أساليب الاحتجاج غير القانونية.
3. تكريس ثقافة الاحتواء لدى المؤسسات المحلية بدلاً من ثقافة المتابعة القانونية .
4. العقار مثل في مراحل سابقة مجالاً لتفاوضات غير رسمية بين الدولة والافراد .
5. العقار لم يعد أداة تخطيط بل أصبح يمثل توازنات سياسية واجتماعية بين الدولة والافراد.

5.1.1.2. التوزيع العشوائي للتجزئات الاجتماعية 1962-1989: بينت الترميزات المستخرجة

من المقابلات التي تمت مع الباحثين أن أحد الأسباب التاريخية لتشكل أزمة العقار في مدينة خنشلة هو التوزيع العشوائي للتجزئات الاجتماعية 1962-1989، كما أشارت البيانات إلى أنه توجد حالات لاتزال معروضة أمام العدالة تتعلق بتزوير محررات عقارية خاصة، وهذا ما ساهم في تعقيد ملف ملكية الأراضي وزاد من الغموض والاضطراب حول الوضعية القانونية للعديد من الأراضي، فتشير إجابة الباحث (مهندس معماري

بمديرية السكن، 2024) إلى ذلك وهي كالتالي "...أيضا من بين أسباب أزمة العقار هو التوزيع العشوائي واللامنظم للتجزئات الاجتماعية في سنوات الثمانينيات، كما تم أحيانا اكتشاف تزوير في محررات عقود أراضي الخواص في المدينة ولحد الساعة القضايا في العدالة...".

إن التوزيع العشوائي للتجزئات الاجتماعية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وامتدادا إلى سنوات الثمانينيات بالإضافة إلى شيوع عمليات تزوير محررات عقارية، يعد من العوامل البنائية التي ساهمت في تشكل مشهد عقائري هش ومفكك في المدينة كما ساهم هذا الوضع في انتاج فضاء حضري خارج عن سيطرة التخطيط الحضري، الأمر الذي أضعف فرص التحكم في سوق العقار وفي النمو الحضري المستدام.

إن ارتباط عشوائية توزيع التجزئات الاجتماعية بالفترة 1962-1989 توجي بأن التوزيع لم يستند إلى معطيات علمية بل استند في ذلك إلى معطيات اجتماعية سياسية لا سيما وتلك الفترة التي عرفت خروج الدولة الجزائرية من الإستعمار الذي تفنن في تحطيم العلاقة القائمة بين الفرد والأرض -العقار- لا سيما وأن الفرد كان ذو خصوصية مرتبطة بالأرض(الأوراس عموما)، فجاءت هذه التوزيعات للعقار على المواطنين كجغراء سياسي في محاولة لتصليح العلاقة بين مؤسسات الدولة الجزائرية الفتية آنذاك وبين الفرد المتضرر من مصادرة الأرض في فترة الاستعمار، بالإضافة إلى مختلف التوترات التي عرفتھا الفترة 1962-1989 فإن تعامل السلطات الجزائرية مع العقار كونه وسيلة تهدئة اجتماعية من جهة نظرا لعدد التوترات الاجتماعية التي عرفتھا العلاقة بين الفرد ولادولة لا سيما في أواخر الثمانينيات، أما من جهة أخرى فهي محاولة لتوزيع الربح الذي صاده الاستعمار من الأفراد، في الأخير نتوصل إلى ان العقار تم توظيفه ليلعب دور المنوم الاجتماعي للأفراد بدل ان يكون أداة للعدالة المجالية.

أيضا إخضاع العقار للعب دور سياسي اجتماعي في إسكات ناعم للتوترات القائمة بين الفرد والدولة وشيوع التزوير في محررات عقارية إنما يعكسان ضعف مؤسسات الدولة لا سيما وانها كانت الفاعل المركزي في التخطيط الحضري في الفترة 1962-1989 وحتى ما بعده إلى غاية يومنا هذا، أيضا انعكس عنهما تدمير احتياط عقاري معتبر كان من الممكن توظيفه في إنجاز مشاريع عمومية للفائدة العامة (مرافق تربية، صحية، رياضية، ترفيهية) موزعة بالتساوي مجاليا، أيضا هذا الأمر خلق توسعات عمرانية تحت مسمى التجزئات

الاجتماعية تفتقر للبنية التحتية الحضرية مما يؤثر على استدامة المدينة، كما خلق تعقيد لأي محاولة مستقبلية لتسوية العقار بفعل تضارب وثائق الملكية العقارية، ولعل الجدول التالي يوضح توزيع التجزئات الاجتماعية التي عرفته مدينة خنشلة في الفترة 1985-2023.

جدول 46 التجزئات العقارية الموزعة في مدينة خنشلة في الفترة 1985-2023

التجزئات الترقية (موجهة لأصحاب الدخل المرتفع)			التجزئات الاجتماعية (موجهة لأصحاب الدخل المحدود)		
عدد القطع	المساحة (هكتار)	العدد	عدد القطع	المساحة (هكتار)	العدد
12207	610.424	67	4781	14295	18

المصدر: (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela, 2024).

في الأخير إن أزمة العقار في مدينة خنشلة حاليا لم تكن مجرد نقص في الأراضي بل هي نتاج تراكمات تاريخية سواء في الفترة الكولونيالية أو في الفترة الاشتراكية أو حتى فترة الانفتاح على سوق العقار ما بعد 1990 كالتقاررات الارتجالية، المؤسسات الضعيفة، العلاقات الزبونية، وهذا ما جعلها أزمة بنيوية تشكل معوقا حقيقيا أمام استدامة حقيقية للمدينة.

2.2. نوع الملكية العقارية في مدينة خنشلة وعلاقتها بأزمة العقار:

توصلنا من خلال الموضوع الفرعي الثاني "نوع الملكية العقارية في مدينة خنشلة وعلاقتها بأزمة العقار" إلى أن الوعاء العقاري لمدينة خنشلة ينقسم إلى نوعين من الملكية هي من ساهمت في تشكل أزمة العقار ونقص العقار الحضري العمومي، وهي كالتالي:

1.2.2. أظهرت النتائج المتوصل إليها إلى ان نوعية الملكية العرفية للعقار ساهمت في تأخير المشاريع وتكوين أزمة عقارية حيث يظهر ذلك من خلال أقوال المبحوثين، حيث يفيد المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) بذلك من خلال حديثه "... أيضا من بين الأمور التي ساهمت في تطور هذا المشكل (العقار) هو وجود تقاليد خاصة بالمنطقة حيث أنه كلما يولد مولود جديد من العرش¹ فهو يملك جزء من الأرض ولا سيما في المناطق الجنوبية من ولاية خنشلة وكل هذا يكون بطريقة عرفية ولا توجد أي أوراق ثبوتية للأمر..." أيضا يفيد المبحوث (مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، 2024) "... بالإضافة إلى أن أغلب العقار المتواجد بالبلديات المتواجدة المجاورة لبلدية خنشلة هو ملكية خاصة لأشخاص وفي كثير من الأحيان هو مملوك لأعراش وهذا الشيء يشكل لنا عوائق كبرى لا سيما من الناحية التنظيمية حيث أن العقار ليس لديه أوراق ملكية لأفراد هذا العرش وملكيته معنويا فقط لأصحاب هذا العرش..." أيضا يفيد المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... أيضا واجهتنا مشاكل تخص العقار في الأوراق تابعة لأملاك الدولة لكن حين بداية الأشغال نتفاجئ بوجود عقود عرفية وكل هذه المعوقات تساهم في تأخير إنجاز السكنات..." أيضا يفيد المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... من بين المشاكل التي تؤثر في ضبط النمو الحضري للمدينة هو الطبيعة القانونية للعقار في مدينة خنشلة حيث أن أغلب العقارات مملوكة للخواص..."

توصلنا من خلال النتائج المستخرجة من حديث المبحوثين إلى أن أزمة العقار في مدينة خنشلة ليست فقط نتيجة عوامل تقنية أو قانونية بل هي في جوهرها نتاج بنية اجتماعية تاريخية معقدة لملكية الأرض، تنقسم إلى:

¹ لقد تحفظنا عن ذكر اسم العرش الذي سماه المبحوث حتى لا يفهم منه تأويلات سلبية لدى القارئ لا سيما المنتمي لهذا العرش

1. ملكية عرفية مرتبطة بالانتماء إلى العرش والعلاقات القبلية.
2. ملكية خاصة فردية دون توثيق قانوني.
3. ازدواجية قانونية بين ما هو موجود على الورق من ملكية وبين ما يفرضه الواقع (ملكية الاعراش).

يتضح مما سبق ان الملكية العرفية هي شكل من أشكال راس المال الرمزي مرتبطة بالانتماء العشائري حيث يشير هذا الأمر إلى نظام غير رسمي عرفي بديل للقانون الرسمي فيما يتعلق بإعادة إنتاج الملكية العقارية خارج الأطر الرسمية، أيضا تشير شهادات المبحوثين أعلاه إلى وجود ازدواجية مؤسسية من حيث أن الأنظمة العرفية تمارس قوة اجتماعية غير رسمية على ملكية الأرض في حين أن القانون الرسمي لا يطبق بشكل صارم وهذا مرده الخصوصية الاجتماعية لسكان المنطقة وارتباطهم بمورد العقار بطرق عرفية غير رسمية وهذا ما من شأنه إحداث مشاكل ومعوقات في إطار تحقيق التنمية المستدامة عبر التخطيط الحضري للمدينة، وهكذا تتحول الملكية العقارية من وسيلة دعم إلى آلية لتعطيل التخطيط الحضري والتنمية.

في الأخير إن الحديث عن العقار في مدينة خنشلة ليس كالحديث عنه في أي منطقة أخرى وهذا يرجع إلى خصوصيات المدينة الاجتماعية والثقافية والعرقية حيث أن الملكية العقارية لا توحى بأنها ملكية لمورد اقتصادي و فقط بل هي ملكية ممتدة من الانتماء العشائري حيث تنوزع الملكية داخل الجماعة العرقية دون توثيق رسمي بل من خلال رابطة الدم وعلاقات القرابة، هذا الامر يؤدي على تعطيل مشاريع التنمية حيث يفشل المخطط الحضري في إيجاد أرضيات من شأنها تحقيق التنمية المستدامة.

3.2. تحديات نزع الملكية العقارية في مدينة خنشلة:

توصلنا من خلال الموضوع الفرعي الثالث "تحديات نزع الملكية العقارية في مدينة خنشلة" إلى أنه توجد مجموعة من التحديات والمعوقات على حد سواء، وهي كالتالي:

1.3.2. أظهرت البيانات أن الدولة تتقادم إجراءات نزع الملكية نظرا لانعكاساتها السلبية وغالبا ما تترجم في الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية ما قد ينعكس عنه من تطورات للأوضاع الأمنية نظرا لحساسية الموضوع لدى الأفراد وهذا ما يؤكد تصريح أحد الإطارات التقنية بمديرية البناء والتعمير خنشلة "... السلطات

تحاول مسايرة الوضع لأنها إن قامت بنزع الملكية للأراضي لهذه الأعراش ستكون فوضى واحتجاجات لا مثيل لها وهذا راجع لارتباط هذه الأعراش بمقوم الأرض" (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024).

إن إجراء نزع الملكية في الخصوصية الاجتماعية في منطقة خنشلة لا يعتبر إجراء قانونيا فحسب بل ينتج عنه مشاكل اجتماعية سياسية ترتبط بالهوية والانتماء القبلي فالعقار بالخصوص "عقار العروش" في منطقة خنشلة يعتبر من بين المحكات التي يبني عليها تنظيم العرش ككل فوحدة الدم والعصبية والارتباط بالأرض يعدان من بين أنساق المجتمع وهذا راجع للخصوصية الاجتماعية، ولعل هذه الجزئية تذكرنا بما طرحه العالم الأنثروبولوجي والسوسيولوجي الفرنسي كلود ليفي ستروس حول الارتباط العضوي بين الجماعة والمجال، حيث يمثل الفضاء الجغرافي في هذا الطرح عنصرا أساسيا من عناصر الانتماء، وبالتالي تصبح نزع الملكية في هذه الحالة اعتداء على الهوية الجماعية وليس مجرد إجراء إداري، وتتعاكس عنه مقاومة شعبية لدى أفراد العرش وغالبا ما تترجم في الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية والتي تعكس تخوفا لدى الدولة من تطورها إلى أزمات أمنية.

كما أظهرت البيانات أنه من بين أسباب رفض إجراءات النزع هو القيمة المادية للعقار المقدرة من طرف الدولة مقارنة بالقيمة الرمزية لعقار العرش، وهذا يوضحه كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...في سنة 2001 قامت الدولة بشراء عقارات من طرف المواطنين تحت قانون المنفعة العامة وهنا واجهنا مشكلات عديدة من المواطنين المالكين للعقار بسبب رفضهم القيمة المقدرة من الدولة لشراء عقاراتهم ما انعكس عنه بعض الاحتجاجات وانتهت بإلغاء عملية الشراء نظرا لخصوصية الفترة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك...".

تتجنب الدولة إجراء نزع الملكية أو شراء العقار لا سيما إن كان العقار ذو ملكية جماعية عرفية وذلك لانعكاساته الاجتماعية والمتمثلة في الاحتجاجات والفوضى هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتقييم الدولة لقيمة الأرض لا يعكس القيمة الرمزية للأرض في المخيال الجماعي لدى أصحاب العرش، هذا ما من شأنه أن يهز العلاقة بين الدولة والمواطن، إن مثل هذه الحالات هي من تتسبب في أزمة في العقار رغم وجوده

وهذا ما يحد من قدرات التخطيط الحضري سواء من ناحية التوسع الحضري أو من ناحية تنظيم المدينة أو حتى من ناحية تلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان، ولهذه الأسباب تتخلى الدولة في كثير من الأحيان على إجراء نزع الملكية.

أما فيما يخص خيار التوسع من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات فهو كان بسبب ملكية الأراضي التي تعود للدولة وهذا ما يؤكد تصريح المبحوث بالمجلس الشعبي الولائي "... أيضا من بين الجزئيات التي جعلتنا نتوسع نحو كل من مدينة الحامة وأنسيغة هو ملكية الأراضي والتي تعود ملكيتها للدولة على عكس التوسع نحو بعض البلديات الأخرى والتي ملكيتها في كثير من الأحيان هي ملكية خاصة وهذا ما يتطلب إجراءات أخرى أكثر تعقيد وهي نزع الملكية وشراءها على أصحابها من طرف الدولة وهذا أحيانا له انعكاسات سلبية كالاحتجاجات الاجتماعية والفوضى هذا ما جعلنا نفضل التوسع نحو مناطق تعود ملكيتها للدولة..." (مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، 2024).

إن التحديات المرتبطة بنزع الملكية العقارية بالخاص تلك التي تعود لملك العروش وليست لها أي عقود ملكية ثبوتية تعبر عن واقع أزمة العقار فالنظام العرفي الذي ينظر إلى الأرض كمقوم للهوية العرشية لا يتقبل بسهولة إجراءات نزع الملكية حتى وإن استندت إلى قوانين المنفعة العامة، كما أن القيمة المالية المقدر من طرف الدولة لا تعكس القيمة الرمزية للأرض في المخيال الجمعي لدى أصحاب العرش وهذا ما ينعكس عنه تعطل مشاريع التنمية المستدامة في المنطقة، ولهذا نرى بأنه لا يمكن معالجة أزمة العقار بمعزل عن مقاربة سوسيولوجية تدمج البعد الرمزي للأرض وتحاول فهمه لدى أفراد العرش.

4.2. آثار أزمة العقار على مدينة خنشلة:

1.4.2. حتمية التوسع الحضري على الأراضي الفلاحية: أظهرت النتائج والترميزات المستخرجة من

البيانات التي تم جمعها من المبحوثين أن توسع مدينة خنشلة نحو الأراضي الفلاحية كان حتمية وليس خيارا وذلك لمجموعة من الأسباب كخصوصية الموقع الجغرافي وخصوصية الملكية العقارية التي ترتبط بالاثنيات العرقية والتي وضحناها سابقا، فيقول المبحوث (مهندس دولة في الإحصائيات بمديرية الفلاحة، 2024) "... إضافة أيضا إلى العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في التسعينات أين كانت مدينة خنشلة مدينة مستقرة

أمنياً على خلاف بعض الولايات التي تضررت من اللاستقرار والأمن فكانت هجرة نحو مدينة خنشلة نتيجة الاستقرار الأمني من بعض هذه الولايات لا سيما الولايات الشمالية فكان هناك توسع عمراني كبير أثر على مساحات كبيرة من الأراضي الفلاحية فمدينة خنشلة لما نشاهد التجمعات السكانية منذ صعود مدينة خنشلة إلى ولاية 1984 إلى غاية اليوم كانت كلها مجسدة فوق أراضي فلاحية... " أيضاً وهو ما يثبتته المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية مثلاً القطب الحضري الجديد طريق العيزار تم تشييده فوق أراضي فلاحية بمساحة 114 هكتار، أيضاً مثلاً في سنوات الستينيات كانت أغلب مناطق خنشلة عبارة على أراضي فلاحية لا سيما الجهة الجنوبية والشرقية للمدينة باتجاه كل من بلدية أنسيغة والمحمل ولكن للضرورة المتمثلة في النزوح من الريف إلى المدينة آنذاك حتمت على سلطات مدينة خنشلة في تلك الأوقات الاتصال بمختلف الإدارات العمومية قصد تحويل طبيعة العقار من عقار فلاحي إلى عقار قابل للبناء البناء على أراضي فلاحية... " وفي موضع آخر يقول المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... أكبر مبدأ تنادي به التنمية المستدامة ولم تتم مراعاته هو حماية الأراضي الفلاحية فمدينة خنشلة مؤخراً فقط أصبحت منطقة حضرية 100% في حين فقط بعد الاستقلال كانت المنطقة منطقة فلاحية بامتياز هذا النمو الحضري لم يراعي ولم يحافظ على خصوصية المنطقة... "

يتبين من خلال البيانات أعلاه للمبحوثين أن التوسع الحضري لمدينة خنشلة على الأراضي الفلاحية جاء كنتيجة حتمية نظراً للتحديات الأمنية التي عرفت البلاد والتحديات الديمغرافية المتمثلة في النمو الديمغرافي ولا سيما الهجرة الداخلية التي عرفت المدينة في الفترات الزمنية المذكورة أعلاه، هذا ما يشير إلى فشل السياسات الحضرية من خلال المخططات الحضرية في توفير مناطق قابلة للتعمير دون المساس بالأراضي الفلاحية، هذا ما جعل المؤسسات المحلية تتجه نحو خيار الاقتطاع للأراضي الفلاحية والتعمير فوقها قصد تلبية الاحتياجات الاجتماعية لسكان المدينة.

إن هذا الأمر من الأساس يرهن الرؤية الاستشرافية للمخططات الحضرية من خلال القائمين عليها لا سيما وأن طبيعة المنطقة هي منطقة فلاحية سنوات السبعينات كما تحدث المبحوث أعلاه وتحولت إلى منطقة حضرية بالكامل مؤخراً، كان من المفترض على التخطيط الحضري أن يراعي الجوانب البيئية للمدينة وأن يبحث

عن عقارات أخرى دون الإخلال بالأراضي الفلاحية، لكن حتمية التوسع الحضري مع إنعدام عقارات حضرية مع قصور في التخطيط الحضري أنتجت لنا توسعات عمرانية على أراضي فلاحية كالمقطب العمراني الجديد الذي شيد فوق 114 هكتار من الأراضي الفلاحية كما يوضح المبحوث أعلاه.

وإن من بين الأسباب التي شجعت المخططين الحضريين على التوسع على الأراضي الفلاحية في مدينة خنشلة نجد أولاً ملكية الدولة لهذه الأراضي ما سهل عليهم إجراءات الاقتطاع، أيضاً نقص التكلفة المالية للبناء والتعمير على الأراضي الفلاحية مقارنة بالأراضي الصخرية التي تحتاج إلى إعادة تهيئة وهو ما يثبته المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... تم التوجه إلى الأراضي الصخرية بعد استنفاد العقار الفلاحي في بلدية خنشلة وندرة العقار و الأراضي الممكن تعميمها منهم جزء من الشايبور القديم، وطريق باغاي pos20، نتيجة توجهنا إلى هذه المناطق واجهتنا عديد المشاكل منها الموارد المالية، كما انه كانت لدينا أراضي صخرية في البداية قابلة للتعمير إلا أننا لم نتوجه إليها وتوجهنا إلى أراضي فلاحية وذلك بسبب انخفاض التكاليف في هذه الأراضي على عكس الأراضي الصخرية..". أيضاً المبحوث (مهندس دولة في الإحصائيات بمديرية الفلاحة، 2024) "... حقيقة هذه جريمة تم ارتكابها في حق الأراضي الخصبة التي كانت مدينة خنشلة تتوفر عليها في وقت سابق خاصة تلك الأراضي التي تقع بين مدينة خنشلة ومدينة أنسيغة والتي للأسف ما يزال التعمير لحد الساعة في هذه الأراضي وخير دليل على ذلك هو بناء وتشيد القطب الحضري الجديد طريق العيزار، بما توجههم إلى هذه الأراضي كان بسبب أنها مستوية وسهلة التعمير ولا تكلفهم موارد مالية كبرى على عكس ما تكلفهم إياه الأراضي الصخرية وكانت أولى التجمعات السكنية فوق هذه الأراضي متمثلة في كل من حي 120 سكن، وبعدها حي السعادة، حي النصر، حي 05 جويلية، حي الكاهنة، حي 20 أوت إلى أن تم ضم أراضي أخرى فلاحية أين شيد عليها عمارات القطب الحضري الجديد طريق العيزار..."

نتوصل من خلال ما سبق أن كل من الخصوصية الجغرافية والخصوصية العقارية الاثنيتي ونوعية الملكية العقارية المعقدة بمدينة خنشلة فرضت على المخططين الحضريين التوجه إلى التعمير فوق الأراضي الفلاحية كحتمية لأنه لا توجد أراضي أخرى يمكن الإعتماد عليها في تلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان كالسكن، مختلف المرافق، التجهيزات... إلخ.

3.2. خصوصية أزمة السكن في مدينة خنشلة ومخرجاتها:

نهدف من خلال هذا الجزء والمعنون أعلاه إلى الإجابة على السؤال الفرعي الثالث في الإشكالية

والذي نصه كالتالي:

ما هي أسباب أزمة السكن في مدينة خنشلة؟ وكيف انعكست على تنفيذ المخططات الحضرية وعلى

فرص عدالة اجتماعية مستدامة؟

ومن خلال عملية ترميز وتنظيم وتصنيف البيانات جاءت كالتالي:

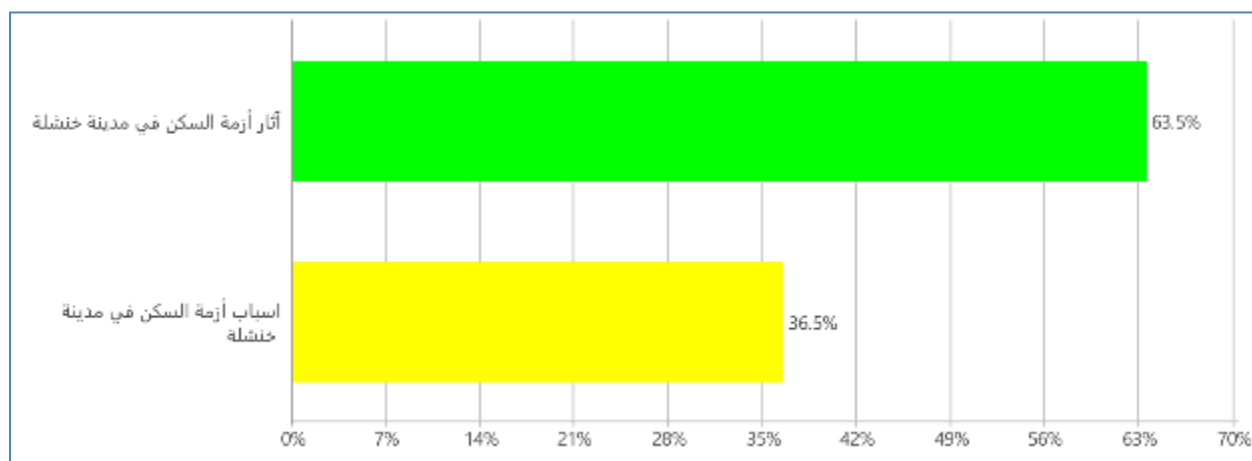
جدول 47 محاور وترميزات موضوع أزمة السكن

النسبة المئوية	التكرارات	الترميزات	محور ثانوي	المحور	الموضوع
36.53	02	السياسة الاجتماعية في تملك للسكن	الأسباب	أسباب	أزمة السكن
	04	إهمال السياسة العامة للسكن في الفترة 1989-1962	السياسية	أزمة السكن	
	03	نقص العقار	الأسباب		
	03	العامل الزمني الطويل لإجراءات الاقتطاع	التنظيمية		
	02	التوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية			
	02	نقص المرقبين العقاريين	الأسباب		
	01	نقص كفاءة وعدد مقاولات الإنجاز	التقنية		
	02	الموقع الجغرافي			
	19	المجموع			
63.46	12	الاستحواذ على عقارات المرافق			

	15	بروز الاحياء الفوضوية	على الجانب التخطيطي	آثار أزمة السكن
	04	التعمير العشوائي فرض اتجاهات نمو مدينة خنشلة	على الجانب العمراني	على مدينة خنشلة
	01	التعديلات العشوائية على السكنات الاجتماعية		
	01	مشكلة عدم إتمام الواجهات السكنية		
	33	المجموع		
100	52	المجموع الكلي		

المصدر: من إنجاز الباحث

رسم توضيحي 52 النسبة المئوية لمحاور موضوع أزمة السكن



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على برنامج MAXQDA

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مجموعة المحاور التي تنتمي لموضوع أزمة السكن المستخرج من خلال ترميز مقابلات الباحثين حيث سجلنا من خلال عملية ترميز المقابلات وإعادة تنظيم وتصنيف الترميزات إلى ظهور محور آثار أزمة السكن في مدينة خنشلة بأكبر عدد من الترميزات قدرت ب 33 ترميز 63.5 %، في حين جاء محور أسباب أزمة السكن على مدينة خنشلة ب 19 ترميز وبنسبة 36.5%.

4.3. أسباب أزمة السكن في مدينة خنشلة:

توصلنا من خلال البيانات والترميزات المجمعة من المقابلات إلى تصنيف أربعة أنواع من الأسباب التي ساهمت في تشكل أزمة السكن في مدينة خنشلة خلال السياق الزمني الموضح من قبل، وعليه:

1.1.3. الأسباب السياسية:

1.1.1.3. السياسة الاجتماعية في تملك للسكن:

أظهرت النتائج والترميزات المستخرجة من البيانات التي تم جمعها من المبحوثين أن أحد أسباب أزمة السكن هي السياسة الاجتماعية للسكن المتبناة من طرف الدولة كونها تعزز من تمدد وتواصل أزمة السكن، وهذا ما يظهر في كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...ايضا من بين المشاكل التي شكلت تحديات كبرى للتنمية المستدامة وفي قطاع السكن على وجه الخصوص في مدينة خنشلة وهو سياسة الدولة في منح السكن حيث أن هذا المشكل هو مشكل وطني إلا أن مدينة خنشلة أيضا متضررة منه حيث أن هذه السياسة لن تقضي أبدا عن مشكل السكن في مدينة خنشلة، إلا أنني أرى أنه من الأفضل عدم تملك السكن كإجراء لمعالجة الطلب المتزايد على السكنات مثلا في فرنسا النموذج المعتمد في تسيير قضية السكن يعتبر نموذج ناجح للقضاء على الطلبات المتزايدة على السكن." ويضيف نفس المبحوث في سياق آخر حول السياسة الاجتماعية للسكن "... حسب رأينا مشكل السكن هو مشكل غير قابل للحل لأنه أصلا توجه الدولة نحو السياسة الاجتماعية في السكن لا يخدم قضية السكن وهو مشكل باق ويتمدد..."

إن مضمون كلام المبحوث أعلاه يعكس نقدا واضحا للسياسات الريفية التي تعتمدها الدولة الجزائرية في مسألة السكن من ناحية معالجتها، ولربما هذه المقاربة القائمة على منح سكنات لا سيما في إطارها وصيغتها الاجتماعية انعكست على المدينة الجزائرية ومدينة خنشلة بالخصوص -نتيجة الرهانات الحضرية التي تعاني منها كأزمة العقار- فهذا التوجه الذي في ظاهره يحاول تكريس عدالة اجتماعية بين مختلف الفئات الاجتماعية إلا أن في باطنه خدمة لتوجهات سياسية متعلقة بتقاسم الربح مقابل محاول كسب الفئات الاجتماعية لتوجهات سياسية معينة، هذا الاستغلال السياسي لقضية السكن ومع حجم الطلب الشعبي عليه أثر على التنمية المستدامة من ناحية الموارد المالية الاقتصادية الطبيعية الاجتماعية.

إن هذه السياسة الريعية التي تركز على تملك السكن عوض أن تقدم حلول للوضع السكنية في المدينة فقد زادت من تأزيم الوضع وجعلته مشكلا غير قابل للحل بل أزمة باقية وتتواصل وتستهلك موارد الدولة، زيادة على ذلك أن سياسة الدولة الاجتماعية في مجال الإسكان كرست ثقافة الاتكالية والعمادية على الدولة وجعلت الفرد ينتظر قسمته من الربح بدل أن يكون عضوا منتجا.

أما من ناحية علاقة السكن بالتمتية المستدامة فقد كرست السياسة القائمة على تملك السكن توسعات مجالية تفتقر في غالبا إلى العدد والنوع الكافي للمرافق والتجهيزات الاجتماعية وذلك بسبب الضغط الشعبي على قضية السكن، فتحوّلت التوسعات العمرانية على توسعات وهياكل هندسية سكنية تفتقر إلى التجهيزات اللازمة.

أخيرا إن هذا التوجه السياسي نحو قضية السكن اثر على الموارد الطبيعية والاقتصادية للدولة، كما أنه خلق جشع لدى المواطنين في محاولة امتلاك سكن لا سيما لغير مستحقه، فهذه السياسة أدت بالمدينة الجزائرية إلى التمدد والتوسع دون الإلمام بباقي الخدمات الأخرى.

2.1.1.3. إهمال السياسة العامة للسكن في الفترة 1962-1989

أظهرت النتائج والترميزات المستخرجة من البيانات التي تم جمعها من المبحوثين أن أولوية التوجه الاقتصادي للدولة الجزائرية غداة الاستقلال على مختلف القطاعات الأخرى كان السبب في تنامي أزمة السكن وهذا ما توضحه إجابات المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...أيضا اهتمامات الدولة آنذاك كانت تنصب على قطاعات أخرى كالاقتصاد والصناعة وبناء المصانع الكبرى من الحديد ومصانع تحويل الغاز ومصانع أخرى وهو ما ظهر في المناطق الصناعية من خلال مشروع الرئيس الراحل هواري بومدين في خلق حركة اقتصادية في البلاد كل هذه العوامل ساعدت في تنامي أزمة السكن بالرغم من امشروع الممنوحة آنذاك كالتجزئات الاجتماعية والتحصيصات أيضا السكنات الاجتماعية..." أيضا ما قاله المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "... فأغلب اهتمامات الدولة لم تكن في تلك الفترة متوجهة نحو التخطيط الحضري والبناء والتعمير فاهتماماتها كانت نحو القطاعات الكبرى كالصناعة والزراعة..."

بعد الاستقلال ركزت الدولة الجزائرية على إعادة بناء الاقتصاد كأولوية أولى لا سيما مع وصول الرئيس الراحل هواري بومدين للحكم والذي كان يرى في الاقتصاد نوعا من الاستقلالية والسيادة الوطنية في حين تم إهمال أو لم يكن القطاع السكني على رأس الأولويات بل جاء لاحقا وبشكل تدريجي ومحدود خصوصا مع بروز بوادر أزمة السكن في الثمانينات.

إن هذا التوجه بما لديه من إيجابيات كانت له سلبيات على السياسة العامة للبلاد منها بداية تراكم أزمة سكن غير مرئية وواضحة خاصة مع موجات الهجرة الكبيرة التي عرفتها المدن الجزائرية ومنها مدينة خنشلة بفعل ظهور المناطق الصناعية وتوفير مناصب العمل التي كانت توفر مداخيل للأفراد أفضل من تلك التي كانوا يكسبونها من النشاط الفلاحي في القرى والأرياف، أيضا هذا التوجه تناسى أن المجتمع الجزائري آنذاك في فترة الثمانينات كان يعرف نموا طبيعيا سريعا وكان يتركز في المدن آنذاك نظرا للفرص الاقتصادية التي كانت توفرها، وفي ظل حداثة نشأة الدولة آنذاك وغياب نظرة استشرافية لاحتياجات السكان انعكس عن هذا التحول توسع غير منظم للمدن الجزائرية برز في نشأة أحياء خارج أدوات التخطيط الحضري كأحياء القطاع SU6

2.1.3. الأسباب التنظيمية:

1.2.1.3. نقص العقار

أظهرت البيانات التي تم ترميزها إلى وجود نقص في العقار ساهم بشكل كبير في تشكل وتطور أزمة السكن ولعل كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) يثبت ذلك "... أيضا من الانعكاسات التي خلفها مشكل السكن على مدينة خنشلة هو نفاذ العقار العمومي ففي سنة 2001 قامت الدولة بشراء العقار التابع للخواص وهنا واجهنا مشكلات عديدة من المواطنين المالكين للعقار حيث لم يرد البعض منهم ببيع عقاراتهم وذلك بسبب القيمة المقدرة من طرف الدولة لشراء العقار ما شكل بعض الاحتجاجات وكل هذا أدى إلى استنزاف الوقت منا وتعطل في إنجاز السكنات وهناك من بقي ولم يبيع العقار لحد الساعة..." أيضا وفي موضع آخر لنفس المبحوث يقول "... حقيقة حاليا ومنذ سنة 2008 بالتقريب أصبحت أزمة الاحتياطات العقارية أزمة حادة، إلا أنه قبل ذلك لم تكن بهذه الحدة صحيح كانت أزمة في توفير الاحتياطات العقارية

المتعلقة بالسكن، حالياً نبحث أحياناً عن جيوب عقارية في المدينة قصد وضعها كأرضيات لمشاريع صغيرة متعلقة ببعض التجهيزات الرياضية والترفيهية كونها لا تكفي لوضع المشاريع السكنية، توجهنا مؤخراً نحو كل من مدينة باغاي حيث وضعنا ما يقارب 1000 سكن لشركة الانجاز COSIDER أيضاً تم التوجه نحو كل من مدينة أنسيغة جنوباً وهي في الأساس منطقة فلاحية كما توجهنا إلى مدينة الحامة قصد إيجاد عقارات وأرضيات لتشييد المشاريع السكنية وباقي التجهيزات الأخرى..."

إن التوسع والنمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة عبر فترات زمنية سابقة أثر حالياً على إيجاد عقارات صالحة للبناء ونتيجة لذلك ولإزمة السكن التي تعيشها المدينة أصبح النمو الحضري للمدينة موجهاً بضغط الحاجة للسكن بدلاً من كونه توسعاً مبنياً على رؤية استشرافية وهو الأمر الذي دفع بالسلطات المحلية منذ سنة 2008 بضرورة الاتجاه نحو البلديات الأخرى قصد إيجاد أوعية عقارية لمحاولة إحتواء أزمة السكن متجاهلين بذلك مبادئ التنمية المستدامة ومنها الحفاظ على الأراضي الفلاحية فتظهر من خلال كلام المبحوث أعلاه أن التوسع نحو البلديات لا سيما بلدية أنسيغة والتي تعتبر أراضي فلاحية جاء نتيجة الحاجة لمعالجة الضغط على أزمة السكن.

أيضاً كنقطة أخرى وبسبب نفاذ العقار العمومي المملوك للدولة ظهرت الحاجة لأراضي الخواص كحل بديل لكن هذا الخيار واجهته مشكلة ضعف القيمة المالية المقدر من طرف الدولة لشراءه حسب قانون المنفعة العامة إلا أن العقار لدى الخواص ولا سيما في مدينة خنشلة يرتبط بمجموعة من المتغيرات منها المشكلات القانونية التي قد تنجر عنه كالنزاعات والاحتجاجات الاجتماعية التي قد تنشأ نتيجة رفض الخواص بيعه بالسعر المقدر من طرف الدولة في حين أن سعره في السوق غير الرسمية الموازية يتعدى السعر المقدر من طرف الدولة بأضعاف، وهذا يوضح في النهاية غياب دراسات استشرافية في إدارة وتسيير الأوعية العقارية أدت إلى تعقيد أزمة السكن.

نستنتج مما سبق أن نقص العقار العمومي ونفاذه في مدينة خنشلة هو محور مركزي في إستمرار أزمة السكن، فالتعمير بنوعيه المنظم والعشوائي الذي شهدته مدينة خنشلة عبر فترات زمنية طويلة أدى إلى استهلاك احتياطات كبرى من العقار وهو الأمر الذي أدى حالياً إلى أزمة في السكن، أيضاً عدم استشراف سياسة مركزية

حول تطوير الاحتياطات العقارية في المدينة أدى ذلك بالمدينة بالتوسع نحو البلديات المجاورة من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير .

2.2.1.3. العامل الزمني الطويل لإجراءات الاقتطاع:

أظهرت الترميزات المستخرجة من البيانات أنه وحسب طبيعة المنطقة الفلاحية لمدينة خنشلة في مراحل سابقة فرض ذلك بالذهاب إلى حلول أخرى قصد معالجة أزمة السكن منها البحث عن عقار صالح للبناء وكون المنطقة منطقة فلاحية استوجب ذلك المرور لإجراء الاقتطاع وتحويل تصنيف الأراضي من فلاحية إلى حضرية هذا الإجراء كانت له انعكاسات كالفتره الزمنية التي يستغرقها قصد الموافقة عليه، هذه الإجراءات ساهمت في تنامي أزمة السكن ولعل ذلك ما يثبته المبحوث (مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، 2024) من خلال قوله "...ايضا مشكل إعادة تصنيف العقار من فلاحي إلى حضري يتطلب إجراءات كبيرة تتخذ مدة زمنية طويلة وهذا ما من شأنه تأخير المشاريع التنموية في كثير من الأحيان..."

نستنتج من كلام المبحوث أعلاه أن من بين الأسباب التنظيمية دائما في إيجاد حلول للبحث عن عقار صالح للتعمير هو الاقتطاع والذي يأخذ وقتا طويلا لا سيما وأن خطواته تتدرج من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني حيث تبدأ الإجراءات من تسخيرة من مديرية البناء والتعمير إلى والي الولاية والذي بدوره يأخذ رأي مديرية الفلاحة وبعدها يتم إرسال الطلب إلى وزارة السكن بعدما يتم الموافقة عليه والتي بدورها تستشير كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الفلاحة قصد الموافقة عليه ليمر بعده على مجلس الوزراء للموافقة على إجراء الاقتطاع ويتم إشهاره في الجريدة الرسمية.

نلاحظ من الخطوات التي قمنا بشرحها أعلاه أن إجراءات الاقتطاع وإعادة تصنيف الأراضي من فلاحية إلى حضرية تستوجب وقتا زنيا طويلا قد يصل على عدة سنوات وهو الامر الذي يؤخر من تجسيد مشاريع التنمية المستدامة ومن بينها مشاريع الإسكان... إن أزمة السكن في مدينة خنشلة على قدر ما تتراوح أسبابها بين الأغلفة المالية المرصودة على قدر ما كانت إشكالية إيجاد احتياطات عقارية لتجسيد المشاريع السكنية هي أكبر المعوقات التي تساهم في تنامي الأزمة وهذا ما يطرح إشكالات اجتماعية أخرى لها علاقة بالنمو الحضري للمنطقة.

إن النمو الحضري والتنمية المستدامة في مدينة خنشلة يخضع لمجموعة من الخصوصيات المجتمعية هذه الخصوصيات قد تشكل عائقا لها لتلبية الحاجيات الاجتماعية من سكن ومرافق وتجهيزات تبرز على رأس هذه الخصوصيات إيجاد احتياطات عقارية صالحة للتعمير، ولهذا فنحن من خلال بحثنا هذا نشدد على ضرورة مراعاة الخصوصية الاجتماعية في النمو الحضري لأي مدينة أخرى في الجزائر فما يعد معوقا في مدينة خنشلة قد لا يطرح كمعوقا في مدن أخرى، وما يعد إشكالا في تلك المدن قد لا يعد مشكلة في مدينة خنشلة، ولهذا فمراعاة الخصوصية الاجتماعية أمر ضروري لنمو المدن.

3.2.1.3. التوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية:

أظهرت الترميزات المستخرجة من البيانات إلى أحد الأسباب التنظيمية لأزمة السكن هو التوزيع غير العادل للسكنات الاجتماعية فيشير المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) من خلال كلامه إلى "... كما يوجد أيضا من أخذ عدة سكنات ففي العائلة الواحدة والتي كانت تتكون من أب وأربعة أبناء كلهم طالبوا بالاستفادة من سكنات فردية خاصة بكل فرد فبعدها كانوا يعيشون في شبه مساكن ومساكن قصديرية طالبوا بالاستفادة من خمس سكنات وإلا فلن يخرجوا من مساكنهم القصديرية، وللأسف أحيانا أخذوا خمس مساكن في حين أن البعض الآخر لا يملك مسكن واحد، مع هذا وبعد عملية الهدم والترحيل جاء مواطنون آخرون وأعادوا بناء مساكن فوضوية أخرى في نفس الحي حي الشابور..."

يكشف كلام المبحوث على أنه يوجد نوع من السلطة الموازية التي تفرض خياراتها وقراراتها على السلطة الرسمية للدولة فالضغط الشعبي الذي أصبح يمثل نقطة قوة الجماعات داخل الأحياء والمناطق الفوضوية وتتحشاه الدولة نتيجة انعكاساته السلبية على الأمن العام، أصبح يفرض رؤيته ومنطقه ولو على حساب العدالة الاجتماعية بين الأفراد

تجاوزت هذه العلاقة بين الدولة والمواطن العلاقات الرسمية والمحددة بالضوابط والتنظيمات القانونية إلى علاقة المهم فيها من طرف الدولة هو منطق الأمن والسلم، والضغط الشعبي من طرف المواطنين، فالدولة أصبحت تبحث عن الاستقرار والأمن المجتمعي ولو كان ذلك على حساب مساومات ظرفية تتسم بعدم الشفافية وتخضع لمبدأ القوة حتى وإن كانت بطرق غير قانونية وهو ما يوضحه المبحوث في كلامه أن عائلات تسكن

الأحياء الفوضوية فرضت منطقتها في التفاوض على السكنات بالحصول على 5 سكنات لجميع أبناءها كشرط لمغادرة الحي الفوضوي والذي كانوا يسكنوه جميعا.

أيضا نتوصل إلى أن معالجة الدولة لأزمة السكن من خلال إسكان سكان الأحياء الفوضوية في سكنات لائقة وردم السكنات التي كانت في الأحياء الفوضوية ما هي غلا سياسة سطحية لمعالجة المشكلة والدليل في قول المبحوث أنه وبعد هدم السكنات قدم سكان آخرون وأعادوا إنتاج بناء فوضوي وهذا يقربنا أكثر على هنري لوفيفر في قضية إنتاج وإعادة إنتاج الفضاء، إن هذه السياسة ركزت على معالجة الأزمة سطحيا دون معالجة مسببات الفوضى الحقيقية والتي نرى أنها يمكن أن تكون المستوى المعيشي للفرد وحالة الفقر التي يعيشها الفرد في المنطقة محل الدراسة، بالإضافة على ذلك نرى أن اهم خاصية تكمن في ثقافة الضغط لدى المواطن التي اكتسبها من خلال تراكمات تاريخية واقتنع بنجاحها لا سيما عند تحقيق السلطات المحلية لمطالبه التي قام بالاحتجاج حولها، من هنا نتوصل إلى أن أحد أهم الخصوصيات الاجتماعية بين المواطن والدولة في مدينة خنشلة هي ثقافة الضغط والتفاوض غير الرسمي التي أصبح الطرفين يعتمدان عليها بطريقة ضمنية غير مباشرة لإدارة المدينة والحوار بين الطرفين.

وهذا ما يقربنا اكثر إلى نظرية العمليات الايكولوجية وبالتحديد إلى مفهوم التنافس، فالتنافس على الفضاء(السكن) في مدينة خنشلة سار وفق منطق لا رسمي غير مباشر حيث تسعى الفئات الاجتماعية التي تتقاسم العيش في البيئة الفوضوية والتي تتميز بالتنظيم الاجتماعي غير الرسمي إلى الظفر بالفرص (السكنات) من خلال ثقافة الاحتجاج والفوضى ويتم تلبية المطالب من طرف السلطات ولو كان ذلك على حساب العدالة الاجتماعية

أخيرا نتوصل إلى أن الأحياء الفوضوية التي نشأت في زمن سابق في مدينة خنشلة تتميز بـ:

1. التنظيم الاجتماعي غير الرسمي الذي ينشئ خارج الأطر الرسمية (جمعيات الأحياء كمثال)
2. قوة العلاقات غير الرسمية بين الأفراد التي تساعد في تنظيم الاحتجاجات
3. اتخاذ ثقافة الفوضى والاحتجاجات كأسلوب للتفاوض على المشاريع التنموية
4. لا رسمية العلاقات بين المواطن والسلطات المحلية

في النهاية هذا ما يحيلنا على ثنائية البدو والحضر فالثقافة البدوية والتي انتقلت إلى الحضر من خلال موجات الهجرة الداخلية تمكنت من فرض ثقافتها ونمطها في العيش داخل الأوساط الحضرية على السلطات المحلية، وهذا يجعلنا نقرب أكثر من نظرية الحضرية كأسلوب للحياة لدى لويس ويرث. أيضا ومن خلال كلام المبحوث أعلاه نتوصل إلى أن اللاعدالة في توزيع السكنات في مدينة خنشلة نتج عنها:

1. فقدان الثقة بين مؤسسات الدولة والمواطن الذي أصبح يعبر عن احتياجاته وفق طرق غير رسمية (الاحتجاج والفوضى).
2. تأجيج شعور الغبن والحرمان الاجتماعي لدى الفئات الدنيا ما قد يولد بيئة خصبة للعنف الحضري. والمقاومة غير القانونية لمؤسسات الدولة فيما بعد من جهة، وعلى الأفراد فيما بينهم من جهة أخرى.
3. تنامي ثقافة التحايل لدى الأفراد واقتناعهم بأنها الحل الوحيد للحصول على الحقوق الاجتماعية (السكن).

3.1.3. الأسباب التقنية:

أظهرت الترميزات المستخرجة من البيانات إلى أن الأسباب التقنية المؤدية لأزمة السكن في مدينة خنشلة تتلخص في نقص المرقيين العقاريين بالإضافة للنقص العددي لمقاولات الإنجاز ونقص الكفاءة وتجهيزات مقاولات الإنجاز بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للمدينة، وهذا ما يظهر في كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... بالإضافة إلى ذلك واجهنا في قطاع السكن مشاكل أخرى في إنجاز السكنات كإيجاد مرقيين عقاريين ذوو كفاءة حيث أن بعض المرقيين العقاريين ليس لديهم الكفاءة اللازمة لتسيير هذه السكنات حيث قدمنا مشروع 616 سكن للمركبي العقاري (URBACO) والذي واجهنا صعوبة كبيرة في استلام السكنات من طرفهم وذلك بسبب الوضعية المالية القريبة من الإفلاس التي كانت تعاني منها آنذاك، من خلال هذه الوضعية لجئنا إلى مرقيين عقاريين مثل (OPGI) (AADL) حيث عانينا من نقص مرقيين عقاريين خواص ذوو كفاءة في مدينة خنشلة على عكس بعض الولايات الأخرى حيث دائما ما نواجه مشاكل في تسليم السكنات حيث تطول المدة عن المدة المتفق عليها..." ويضيف نفس المبحوث "...أيضا

واجهنا عدة مشاكل اخرى كنقص كفاءة مقاولات الإنجاز بالإضافة إلى نقص عددهم أصلاً... كما يضيف المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...تفضل المقاولات الكبرى المدن الكبرى والساحلية وذلك لقربها من الموانئ وخطوط النقل الكبيرة كالطريق السيار شرق غرب وقربها من مصانع مواد البناء والحديد، لهذا السبب تنهرب المقاولات الكبرى غالباً للإنجاز في مدينة خنشلة وهذا ما يسبب لنا التأخر في استلام وتسليم السكنات..."

إن هشاشة الموقع الجغرافي لمدينة خنشلة وعدم ربطها بخطوط النقل الكبرى مع مختلف المدن لا سيما الساحلية والتي تتركز فيها غالبية المصانع المتعلقة بالبناء والتعمير جعلها تمثل عامل طرد للمقاولات الكبرى القادرة على الإنجاز ومعالجة أزمة الإسكان، وهذه مشكلة تاريخية لطالما ارتبطت التنمية في الجزائر والمشاريع التنموية الكبرى بالمدن الساحلية والتي تتوفر على شبكة موانئ وخطوط نقل بري ومطارات ما سهل عملية الاستثمار في هذه المناطق وتركز شركات ومقاولات الإنجاز بهذه المدن على عكس المدن الداخلية منها مدينة خنشلة، هذا التفاوت الهيكلي أدى إلى عزوف الشركات الكبرى في البناء على المدن الداخلية حيث تتفاهم الكلفة اللوجيستية والنقل ونقص شبكات التوريد للمواد المتعلقة بالبناء والتعمير، وهذا ما يقربنا أكثر من نظرية التبعية حيث ترتبط المدن الصغرى وتبقى تابعة للمدن الكبرى والتي تستأثر بالاستثمارات والشركات الكبرى.

لعل ما ذكرناه أعلاه له علاقة بالتأخير المستمر في تسليم المشاريع السكنية وهذا بسبب اسنادها إلى شركات انجاز ومقاولات صغيرة تفتقر للمعدات والموارد اللازمة، وهذا ما يزيد من الضغط الاجتماعي على السكن ما يؤدي إلى تفاهم الازمة في ظل زيادة النمو السكاني والهجرة الداخلية، كما يؤثر هذا الوضع على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة حيث يطيل في معاناة الأسر لا سيما تلك القاطنة في الأحياء الهشة مما يزيد من الفوارق الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع الواحد.

يوضح التحليل أعلاه كيفية تدخل السياسات الوطنية بطرق غير مباشرة في إعادة إنتاج التفاوتات التنموية بين المدن وذلك من خلال تركيز مجموعة من الخدمات الحيوية (مطارات، موانئ خطوط نقل... إلخ) في مدن على حساب أخرى، وهذا ما يقربنا أكثر من نظرية التبعية.

2.3. تأثيرات أزمة السكن في مدينة خنشلة:

1.2.3. على الجانب التخطيطي:

1.1.2.3. الاستحواذ على عقارات المرافق:

أظهرت البيانات التي تم ترميزها من المقابلات إلى وجود تقارب بين المبحوثين حول جزئية تغيير الأراضي المخصصة للمرافق بسبب أزمة السكن في مخططات شغل الأرض، وهو الإجراء الذي جاء لتوفير الاحتياطات العقارية للمشاريع السكنية بسبب أزمة العقار التي تعرفها المدينة، فكانت إجابات المبحوثين كالتالي:

بالنسبة للمبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) فكان يرى أن التوفير المتأخر للأغلفة المالية المتعلقة بالمرافق والخدمات كانت السبب الأساسي في تغيير أراضي المرافق والخدمات فيقول "...التأخر في تجهيز الغلاف المالي لمختلف المشاريع بعد 1990 انعكس عنه تغيير في مختلف أراضي المشاريع وهو ما نراه عادة في نقص بعض المرافق والخدمات والتي هي في الأساس تم تحويل أراضيها المجسدة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلى أراضي متعلقة بالسكن نتيجة الطلب الهائل عليه وهذا ما يفسره اللاتوافق أحيانا بين نوعية المشاريع الموجودة في مخططات شغل الأراضي POS وبين إمكانية وجودها في أرض الواقع، وحسب رأيي لهذا فضلت مخططات فترة السبعينات و الثمانينات على المخططات الحضرية لفترة ما بعد التسعينات..."

أما بالنسبة للمبحوث (مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة، 2024) فيرى أن القطب الحضري الجديد وحي URBACO عرفت مخططات شغل أراضيهم عديد التغيرات على أراضي المرافق قصد تلبية الطلب على السكنات "...أضف إلى ذلك في فترات سابقة وعلى سبيل المثال في القطب الحضري طريق العيزار في مخططات شغل الأراضي كانت توجد متوسطات وثانويات وتم تقليص عددها وتخصيص أراضي تلك المؤسسات التعليمية إلى أراضي خاصة بالمشاريع السكنية، أيضا هذه النقطة تم تكرارها عند بناء سكنات حي URBACO ففي هذا الحي يشهد نقصا كبيرا في عدد المؤسسات التعليمية وبناء سكان هذا القطاع يتنقلون إلى قطاعات أخرى قصد الدراسة..."

كذلك يرى المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) أن البرامج السكنية الكبيرة التي عرفتها مدينة خنشلة بعد سنة 2006 ومع أزمة العقار كان الخيار الأمثل للسلطات هو تغيير أراضيات التجهيزات العمومية الأخرى من مرافق إلى أراضيات متعلقة بالبرامج السكنية فيقول "... ففي سنة 2006 كمثل تم منحنا على مستوى صيغة السكن الاجتماعي 1300 وحدة سكنية و 1000 وحدة سكنية سنة 2007 و 1500 سنة 2008 و 1500 أخرى سنة 2009 تم نقل جميع هذه الوحدات السكنية إلى القطب الحضري الجديد مما أدى في عديد المرات إلى تغيير الأراضيات المخصصة للتجهيزات الاجتماعية إلى أراضيات متعلقة بالسكن، هذا الأمر أدى إلى تحول القطب الحضري الجديد من قطب حضري إلى مرقد كبير خالي من التجهيزات العمومية ودائما ماكانت الأراضيات المخصصة للمدارس وللملاعب وأماكن الترفيه هي الجهة الأولى التي يتم تحويل ارضياتها إلى أراضيات تابعة للسكن، هذا الأمر أدى إلى نقص في العقار المخصص للمرافق الحضرية..."

نستنتج من خلال الاقتباسات أعلاه للمبوحثين أن أزمة السكن سيطرت على انشغلات المكلف بالتخطيط الحضري وعلى المؤسسات المحلية بمدينة خنشلة حيث سيطر المنطق الكمي في إنتاج الوحدات السكنية على حساب جودة الحياة والتي تتطلب وجود مختلف المرافق العامة لزيادة الرفاهية الحضرية للسكان وتحسين جودة الحياة بهذه التوسعات العمرانية، إلا أن حساسية قضية السكن لدى المجتمع والانعكاسات التي قد تنجر عن عدم توفير هذا المورد للسكان كالاحتجاجات الاجتماعية والضغطات الفوقية الإدارية جعلت من المكلف بالتخطيط الحضري يحاول أن يبحث عن حل لأزمة العقار ولو كان ذلك على حساب عقارات المرافق، إن هذا التوجه الذي سلكته قضية السكن في مدينة خنشلة أهملت من خلاله الأساسيات التي تنادي بها الأمم المتحدة لرؤيتها للتنمية الحضرية المستدامة -راجع أهداف التنمية المستدامة ال17 لهيئة الأمم المتحدة- والتي تشترط التوازن بين السكن والتجهيزات ومختلف المرافق العمومية الأخرى لضمان حياة حضرية لائقة ومحترمة، حيث أن بناء تجمعات سكنية خالية من المرافق ومن ضروريات الحياة ينتج عنه تجمعات بشرية هشة وظيفيا تفتقر للتفاعل الاجتماعي ما يزيد من العزلة الفردية ويضعف التضامن الاجتماعي ويساهم فيما بعد في ظهور مشاكل حضرية أخرى كالمطالبة بتجيز هذه التوسعات العمرانية بالمرافق، ولربما هذا الواقع نعيشه يوميا في حياتنا ولعل المتأمل في المدن الجزائرية وعند تدشين أحياء وسكنات اجتماعية سرعان ما تتعاقب بعدها الأيام وتبدأ

الاحتجاجات والمطالبات بالمرافق كالمدراس أو القاعات المتعددة الخدمات أو المرافق الرياضية أو الترفيهية، أو ما نلاحظه في غالب الأحيان من اكتظاظ في المدارس أو المؤسسات الصحية المتواجدة بتلك الأحياء التي لم يمر وقت طويل على تدشينها.

أيضا توضح لنا أقوال المبحوثين أعلاه ضعف سلطة المخطط الحضري أمام الضغط الاجتماعي حول قضية السكن وهذا عن دل غنما يدل على حساسية قضية السكن لدى الافراد وما يمكن أن ينعكس من سلوكيات عنفية منهم حول قضية السكن في حال عدم توفره.

إن هذا التعامل مع قضية الحل الكمي للسكن بالاستحواذ على عقارات المرافق وتحويلها على عقارات سكنية يفقد مدينة خنشلة لا سيما التوسعات العمرانية الجديدة -القطب الحضري الجديد كمثال- لوظائفها الاجتماعية والاقتصادية يقوض بكل صراحة ابعاد التنمية المستدامة، فهذا التوجه يولد مجتمعات سكنية تفقر لجودة الحياة التي توفرها المرافق والتجهيزات العمومية، أيضا فزيادة الكثافة السكانية في تجمعات سكنية محددة دون تجهيزات مناسبة يؤدي إلى استهلاك غير مستدام للموارد والضغط عليها (مياه، كهرباء... إلخ)

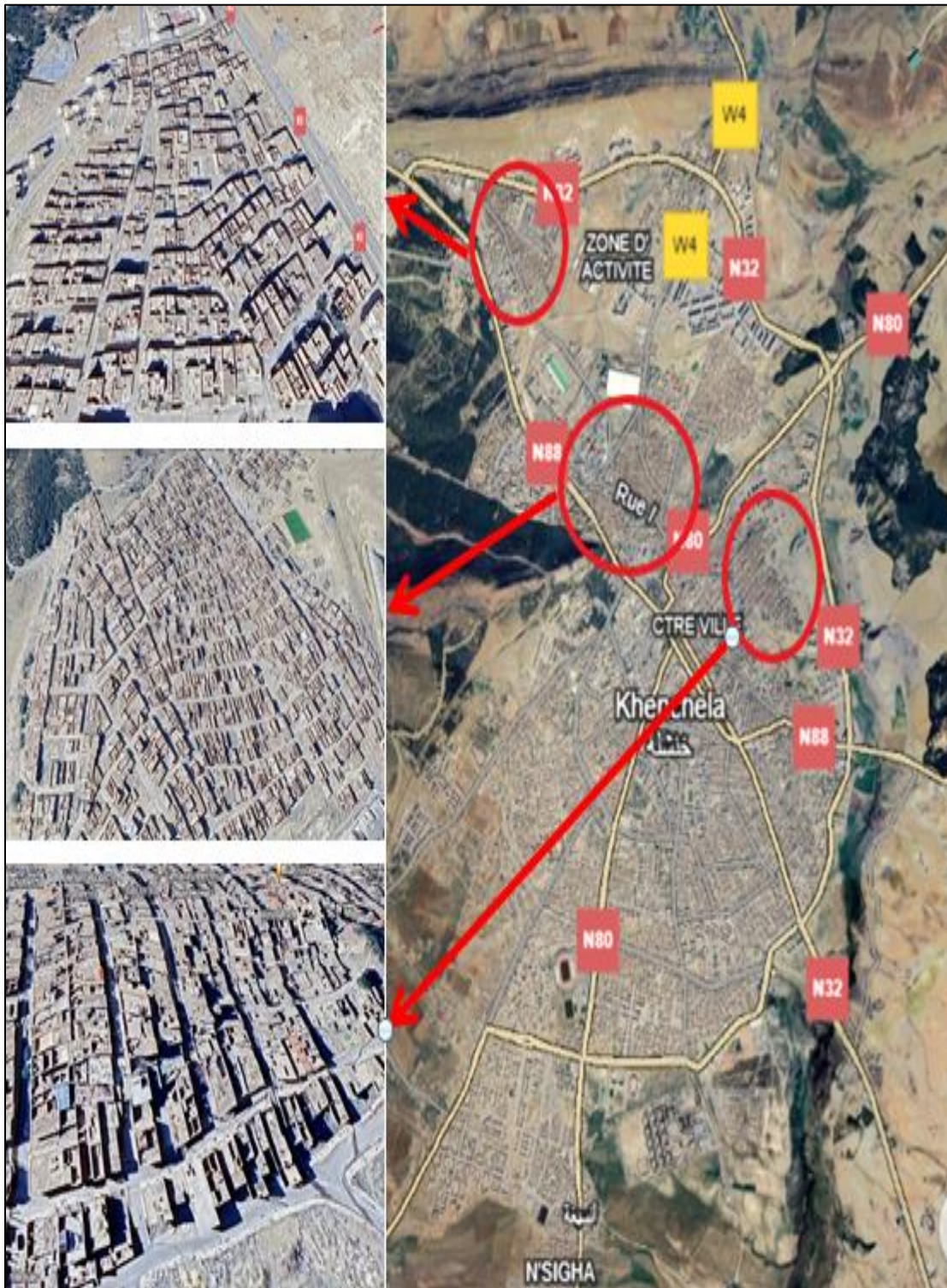
2.1.2.3. بروز الأحياء الفوضوية:

أظهرت النتائج المستخرجة من الترميزات أن آثار أزمة السكن على الجانب التخطيطي بالإضافة على الاستحواذ على عقارات المرافق تمثلت أيضا في ظهور الأحياء الفوضوية وذلك لمجموعة أسباب منها الهجرة القسرية التي عرفت المرحلة الكولونيالية، والهجرة الداخلية التي شهدتها مرحلة الاستقلال لا سيما الفترة 1962-1989، كما أن هذه الأحياء أثرت على توجهات النمو الحضري المستقبلي للمدينة آنذاك، فيظهر ذلك من خلال كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... فتم إنشاء سكنات عدل 2 كواجهة حضرية لمدخل المدينة لأنها تغطي على جزء من الأحياء الفوضوية كحي الحسناوي والذي نشأ نتيجة السياسة التهجيرية لشارل ديغول في 1958 كإجراء لتحديد سكان الأرياف عن الثورة لأن الأرياف آنذاك كانت مناطق دعم للمجاهدين فنشأ حي الحسناوي آنذاك بطريقة عشوائية وكان الهدف هو تقريب سكان الأرياف للمدينة قصد مراقبتهم وابعادهم عن مناطق دعم المجاهدين..." أما بالنسبة لمرحلة ما بعد الاستقلال فظهرت أحياء فوضوية أخرى على غرار كحي بوجلبانة وحي طريق البيضاء حي موسى رداح حي الشابور وحي ديغول الذي

كان امتدادا لنمو حي فوضوي إبان المرحلة الكولونيالية، فتثبتت إجابات المبحوثين ذلك فالمبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...نعم تعتبر الهجرة هي العامل الأساسي في تعميق أزمة السكن في المدينة وهذا ثبت تاريخيا أين كانت المؤسسات المعنية بالسكن لا تمتلك الخبرة اللازمة لتسيير ملف السكن بالإضافة إلى نقص الموارد المالية في مراحل تاريخية كمرحلة المديونية الاقتصادية التي مرت بها الجزائر كلها عوامل أثرت على قطاع السكن في مدينة خنشلة حيث بنيت أحياء بالكامل بطريقة عشوائية نتيجة عدم توفر السكنات الاجتماعية التي كانت تقدمها الدولة آنذاك مثل الأحياء العشوائية في المنشار وأحياء الشابور وحي ديغول قديما والتي تم هدمها وإعطاء سكنات لأصحابها تحت إطار مشروع RHP فتم هدم أحياء الشابور ونقل جميع سكان حي الشابور إلى حي 1000 سكن الجديد بكوسيدار..." كذلك المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...وحتى مثلا ظهرت أحياء غير مخططة كحي موسى رداح والذي جاء ملتصقا بالمنطقة الصناعية حيث هاجر السكان لا سيما من بلدية الحامة وبغاي وسكنوا بالقرب من المنطقة الصناعية والتي شكلت لهم منطقة جذب..."

نستنتج مما سبق ان الهجرة الداخلية سواء القسرية في الحقبة الكولونيالية أو الطوعية في مرحلة الاستقلال كانت الدافع الأساسي لظهور الأحياء الفوضوية في ظل غياب سياسة سكنية قادرة على احتواء هذه الأحياء لا سيما بعد الاستقلال ومع ظهور عوامل جذب كالمناطق الصناعية التي وفرت آنذاك مناصب عمل ومداخل زادت من وتيرة الهجرة الداخلية نحو المدينة مما عمق من أزمة الأحياء غير المخططة وتناميها في النسيج الحضري لمدينة خنشلة، ولعل الخريطة أدناه توضح ذلك:

خريطة 27 الأحياء غير المخططة التي ظهرت في الفترة 1958-1989 في مدينة خنشلة



المصدر: Google Earth, 2024 بتصريف

إن توافد السكان من الأوساط الريفية إلى الأوساط الحضرية وخاصة بمحاذاة الطرق الوطنية RN88, RN32, RN80 وهي موضحة في الصورة أعلاه وإنشاءها لتوسعات جغرافية حضرية غير مخططة لا يمثل فقط تحركا جغرافيا بسيطا بل هو عملية لإعادة إنتاج الهوامش داخل المناطق الحضرية وهذا إن دل إنما يدل على عدم اندماج هؤلاء السكان الوافدون من خلال عمليات الهجرة داخل النسيج الحضري بل قاموا بتأسيس أوساط جديدة تتوافق مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي كانوا يعيشون بها في الأوساط الريفية، أيضا يشير تعامل السلطات المحلية من خلال التسوية القانونية لهذه التوسعات غير النظامية على فشل السلطات المحلية في فرض سلطة القانون وبدل أن تقوم هذه الأخيرة من خلال التخطيط الحضري بتوجيه العمران والتوسعات الحضرية أصبحت تخضع للأمر الواقع الذي فرضته الهجرات الداخلية، يُظهر هذا المنطق إن حاولنا قراءته سوسيولوجيا أن الجماعات الاجتماعية الوافدة من خلال موجات الهجرة غير النظامية ومع توفر تشريعات قانونية ينقصها التنفيذ كانت قادرة على فرض سياسة حضرية غير رسمية على التخطيط الحضري، من خلال فرض سياسة التسوية العقارية وإعادة التهيئة للأحياء وتوفير مرافق وتجهيزات اجتماعية بالقرب من هذه الأحياء غير المخططة، وهذا يحدث عند فرض سكان الأحياء الفوضوية لمنطقهم بأساليب كالفوضى والاحتجاجات ويتم الموافقة عليه في حال ما كانت السلطات المحلية ضعيفة وتحاول عدم مواجهة الاحتجاجات الاجتماعية.

أيضا يوجي هذا الواقع بشيء مفاده أن مؤسسات الدولة في الفترة 1962-1989 تميزت بالضعف لا سيما من ناحية تنفيذ القوانين خشية الفوضى والحركات الاحتجاجية في إطارها غير الرسمي، ما كان يوجي بأن مؤسسات الدولة كانت تحاول مجارة المطالب الاجتماعية في السكن ومختلف التجهيزات والمرافق ولو كان ذلك على حساب السياسة الحضرية وانتشار الأحياء الفوضوية.

2.2.3. على الجانب العمراني:

1.2.2.3. التعمير العشوائي فرض اتجاهات نمو مدينة خنشلة:

أظهرت النتائج والترميزات التي تم استخراجها من بيانات المقابلة مع المبحوثين أن التعمير العشوائي الذي عرفته مدينة خنشلة سنوات السبعينات والثمانينات كان له الأثر البالغ في التحكم في اتجاهات النمو

الحضري للمدينة حاليا من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات، حيث أن هذا التوسع استحوذ على احتياطات عقارية تفوق 160 هكتار كما يقول المبحوث أدناه والتي ساهمت في تغيير اتجاهات النمو الحضري الحالي للمدينة، فيقول المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...التوسع نحو كل من بلدية أنسيغة والحامة لم يكن خيارا بل هو نتيجة فرضها التوسع العشوائي للسكان في فترات سابقة لا سيما سنوات السبعينيات على مستوى الطرق الرئيسية للولاية كالطريق الوطني رقم 80 و 88 و 32 هي من فرضت ضرورة التوسع نحو كل من البلديتين نتيجة بناء السكان سابقا وبطريقة غير رسمية بمحاذاة الطرق الرئيسية والمتوجهة نحو كل من أنسيغة والحامة..." كما يضيف في موضع آخر نفس المبحوث "...بالطبع، فاستهلاك أكثر من 160 هكتار ممثلة في كل من القطاع المعمر SU6 وجزء معتبر من القطاع المعمر SU1b تعتبر استهلاك عشوائي للعقار الحضري وربما كانت هذه المساحات ستعمر بطريقة مخططة وتحافظ على العقار..." أما المبحوث A5 "...فالتوسع نحو كل من الحامة وأنسيغة كان خيار مفروض فرضته الطبيعة الجغرافية من جهة وفرضه التوسع غير المتحكم فيه في بعض الفترات الزمنية لا سيما في بداية التسعينات، فعند سنة 2007 وجدنا أنفسنا أمام حتمية التوسع نحو مدينة الحامة وأنسيغة..."

نستنتج مما سبق ونتيجة للحاجة للسكن في السبعينات والثمانينات في مدينة خنشلة ونتيجة أيضا للسياسة التهجيرية القسرية للمستعمر ظهرت توسعات عشوائية غير منظمة على محاور الطرق الوطنية RN80, RN 88, RN32 بفعل الهجرة الداخلية مع ضعف الرقابة للمؤسسات المعنية آنذاك، فهذا النمط الفوضوي في التعمير لم يكن مجرد استجابة لحظية لأزمة سكن بل أسس لنمط توسع مفروض جعل من الصعب لاحقا على المخططات الحضرية توجيه النمو الحضري للمدينة بفعل تآكل احتياطات عقارية واسعة بلغت أكثر من 160 هكتار ومع ندرة العقار وخصوصيته الاجتماعية في مدينة خنشلة أصبحت أزمة السكن أكثر حدة بسبب صعوبة إيجاد أراضي لإنجاز مشاريع سكنية تلبية الطلب المتزايد على السكن.

أيضا توضح المعطيات أعلاه أن هذا التوسع الذي حصل في سنوات السبعينات والثمانينات أجبر المدينة على التوجه إلى بلديات مجاورة كالحامة وأنسيغة بحثا عن احتياطات عقارية وليس بناء على استراتيجيات تنموية واضحة.

2.2.2.3. التعديلات العشوائية على السكنات الاجتماعية:

أظهرت الترميزات المستخرجة من بيانات المقابلة أن السكنات الاجتماعية غلبا ما تخضع لتغييرات على شكلها بعد تسليمها للمستفيدين وهذا يثبتته كلام المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "...ايضا نجد المستفيد من السكنات الاجتماعية عادة ما يقوم بتغييرات على الشكل المعماري للسكن حيث غالبا ما نجدهم يقومون بغلق الشرفات الخارجية للمنزل (Balcon) وحذفها..."

إن المتمعن جيدا والملاحظ لواقع السكنات الاجتماعية لا يجد فقط أن الشرفات هي من تخضع للتعديلات بل يتعدى الأمر ذلك إلى تعديلات تمس الشكل الخارجي والداخلي على حد سواء لهذه الصيغة ما يجعلنا نتساءل هل السكن الاجتماعي لا يتوافق ومتطلبات المستفيد حتى يقوم بتعديله أم أنه لا يستجيب لخصوصيته الاجتماعية؟ وإنما نرى أن التعديلات في عمومها تقع نتيجة عدم توافق الشكل الهندسي مع خصوصيات المستفيد والذي في غالبه يُخضع السكن لتعديلات حتى تتناسب مع خصوصياته الاجتماعية فالتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد الجزائري منذ الصغر تلزمه فيما بعد على تكييف الوسط الحضري الذي يعيش فيه مع تلك الموروثات الاجتماعية من قيم وعادات وتقاليده، فالشرفات وحسب هذا المنطق تشكل مساسا لمفهوم "الحُرمة" حسبما يتداوله الفرد الجزائري لا سيما ذلك الفرد الذي عاش في أوساط ريفية وانتقل بعد ذلك إلى الأوساط الحضرية عن طريق الهجرة الداخلية وتم منحه سكن اجتماعي.

3.2.2.3. مشكلة عدم إتمام الواجهات السكنية:

توصلنا من خلال البيانات التي تم ترميزها إلى وجود مشكلة عدم إتمام الواجهات السكنية لصيغة البناء الذاتي وهو الأمر الذي يعد من بين آثار أزمة السكن على الجانب العمراني للمدينة، ولعل المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) يوضح ذلك "...كما سجلنا مجموعة من المشاكل التي من شأنها أن تتسبب في تفاقم مشكل السكن على سبيل المثال انعدام الرقابة على الشكل الخارجي لبنايات البناء الذاتي فأغلب شوارع مدينة خنشلة ولا سيما هذا النوع بالضبط غير مكتملة البناء وتعاني من مشكلة عدم اتمام الواجهات وهو ما يضر بالواجهة الحضرية للمدينة..."

ربما نتساءل من خلال قول المبحوث أعلاه هل عدم إتمام الواجهات السكنية لسكنات البناء الفردي راجع إلى أسباب اقتصادية متعلقة بعدم توفر ميزانية مالية لإتمام الشكل المعماري أم أن الأمر راجع إلى توجهات اجتماعية ميتافيزيقية؟

وبعيدا عن دور مؤسسات الرقابة الحضرية من مديرية التعمير والمجلس الشعبي البلدي والولائي وباقي المؤسسات التي تختص بالرقابة على البناء فإننا نرى حقيقة بوجود شريحة معتبرة لا تستطيع إتمام البناء وفق ما تحدده رخصة المطابقة وفقا للقانون 08-15 لأسباب اقتصادية، إلا أن العرف السائد لدى الفرد الجزائري هو الجزء الذي نراه الأكثر ارتباطا بمشكلة عدم إتمام الشكل الخارجي للبناء لا سيما صيغة البناء الذاتي، فالمخيل الاجتماعي للفرد الحضري الجزائري يرى بأن إتمام الشكل الخارجي للبناء له علاقة مع معتقدات ميتافيزيقية غيبية يتوجس منها.

4.2. مورفولوجية مدينة خنشلة ورهانات التنمية المستدامة:

نهدف من خلال هذا الجزء والمعنون أعلاه إلى الإجابة على السؤال الفرعي الرابع في الإشكالية والذي نصه كالتالي:

كيف اثرت تحولات البنية الحضرية في مدينة خنشلة على الهوية المحلية والبنية الاجتماعية التقليدية أمام رهانات التنمية المستدامة؟ وما مدى فعالية الإطار المؤسسي في مواكبة هذه التحولات بيئياً؟ وبعد عملية الترميز والتنظيم وتصنيف البيانات جاءت كالتالي:

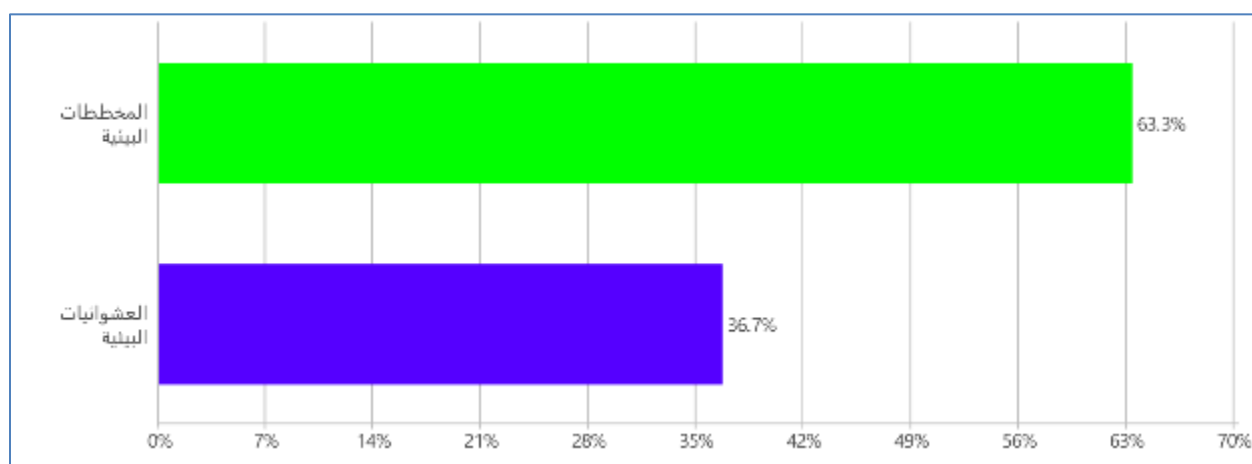
جدول 48 محاور وترميزات موضوع الأيكولوجيا

النسبة المئوية	التكرارات	الترميزات	محور ثانوي	المحور	الموضوع
63.33	08	عدم تحديث مخطط تسيير النفايات المنزلية	من ناحية التخطيط	المخططات البيئية	الأيكولوجيا
	01	احتكار الجهات الحكومية لإعداد دراسات مخططات تسيير النفايات			
	04	حداثة العمل بالمخططات البيئية			
	07	عدم تطبيق المخططات البيئية من طرف البلديات	من ناحية التطبيق		
	06	عدم احترام إجراءات الردم التقني			
	03	عدم تطابق بين مخطط تسيير النفايات المنزلية والواقع			
	05	نقص التكوين الوظيفي			
	01	نقص التكوين التكنولوجي	من ناحية المورد البشري		
	02	نقص التكوين المعرفي			
	01	نقص التكوين التقني			
38	المجموع				

36.66	09	البناء فوق المساحات الخضراء	العشوائيات البيئية
	13	الرمي العشوائي لمختلف أصناف النفايات	
	22	المجموع	
100	60	المجموع الكلي	

المصدر: من إنجاز الباحث.

رسم توضيحي 53 النسبة المئوية لمحاور موضوع الأيكولوجيا



المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على برنامج MAXQDA

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح مجموعة المحاور التي تنتمي لموضوع الأيكولوجيا المستخرج من خلال ترميز مقابلات المبحوثين حيث سجلنا من خلال عملية ترميز المقابلات وإعادة تنظيم وتصنيف الترميزات إلى ظهور محور المخططات البيئية بأكثر عدد من الترميزات قدرت بـ 38 ترميز ونسبة مئوية بـ 63.3%، في حين جاء محور العشوائيات البيئية بـ 22 ترميز ونسبة 36.7%.

1.4. المخططات البيئية:

1.1.4. من ناحية التخطيط:

1.1.1.4. عدم تحديث مخطط تسيير النفايات المنزلية:

أظهرت النتائج والتميزات المستخرجة من بيانات المبحوثين إلى ان مدينة خنشلة منذ سنة 2013 يتم تسيير نفاياتها المنزلية وفق اجتهادات شخصية بعدما انتهت صلاحية مخطط تسيير النفايات المنزلية وما شابهها حيث يشير المبحوث (مفتش رئيسي في البيئية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) "...في ظل غياب مخطط محين لتسيير النفايات المنزلية يتماشى مع النمو السكاني ومع التوسع العمراني نجد انفسنا أحيانا نقدم اجتهادات شخصية وتوجيهات فردية إنطلاقا من مخططات شغل الأراضي قصد اتمام عملية جمع النفايات من القطاعات الحضرية للمدينة، لكنها تبقى لا تقدم الصورة الحقيقية لنسبة تغطيتنا لجمع وتسيير هذا النوع من النفايات." أيضا يقول المبحوث (مفتش رئيسي في البيئية بمديرية البيئية، 2024) "...وبعد تاريخ سنة 2013 لم يتم تجديد المشروع من طرف البلدية والآن نشتغل وفق اجتهادات شخصية فقط..." وذلك كان لأسباب مالية حسبما يوضحه المبحوث (مفتش رئيسي في البيئية بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) "...التكلفة المالية المرتفعة لهذه المخططات مع الوكالة الوطنية لتسيير النفايات وهي الهيئة الوحيدة التي لها الأحقية لإعداد مثل هذه الدراسات..."

نستنتج مما جاء في كلام المبحوثين أعلاه أن عدم تحيين مخطط تسيير النفايات المنزلية يكشف ضعف في التفاعل المؤسساتي مع متطلبات الاستدامة البيئية، فلا يعقل أن يتم تسيير 30404.97 طن سنويا (Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khenchela, 2024, p. 50) من النفايات المنزلية لمدينة خنشلة باجتهادات شخصية فهذا الأمر يكشف عن تسيير الواقع الأيكولوجي للمدينة بعشوائية ودون الاعتماد على دراسات علمية واستشرافية ففي مدة تتعدى أكثر من 12 سنة (2013-2025) أنتجت مدينة خنشلة أكثر من 364859.64 طن، هذا الوضع يدل على غياب التخطيط المسبق وإلى فقدان الرؤية الاستشرافية في إدارة المجال البيئي بمدينة خنشلة، ولعل هذا ما ساهم في تدهور الوضع البيئي بالمدينة

وظهور عديد نقاط الرمي العشوائي للنفايات المنزلية ولعل الصور أعلاه في كل من القطاعات الحضرية SU1a, SU1b, SU6 التي سبق وتطرقتنا لها خير مثال على ذلك.

ومن خلال حديثنا مع مفتش رئيسي بمديرية البيئة توصلنا أنه حتى المخطط الذي تم الإعتماد عليه في الفترة 2003-2013 كان من إنجاز مديرية البيئة في إطار برنامج الهضاب العليا الذي تم منحه لمدينة خنشلة فتم أنذاك إنجاز مخططات تسيير النفايات المنزلية لبلدية خنشلة وباقي بلديات الولايات، ولكن دون أن تقوم هذه البلديات بإعادة تحديث وتجديد هذه المخططات هذا الأمر يجعلنا أمام نقطتين أساسيتين الأولى وهي نقص الموارد المالية كما أخبرنا احد المنتخبين المحليين لبلدية خنشلة، والأمر الثاني وهو مدى وعي المنتخبين المحليين بالجانب البيئي للمدينة فهذا إنما يدل على محدودية فعالية الإطار المؤسستي ويوضح هشاشة البنية التخطيطية في التعامل مع التحديات البيئية الناتجة عن التحولات الحضرية.

2.1.1.4. احتكار الجهات الحكومية لإعداد دراسات مخططات تسيير النفايات:

أظهرت البيانات التي تم ترميزها وجمعها من المبحوثين إلى أن احتكار الجهات الحكومية لإعداد دراسات مخططات تسيير النفايات يعد أحد ابرز الأسباب في ارتفاع التكلفة المالية لانجاز هذا النوع من المخططات حيث يقول المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) "...أيضا غياب مكاتب دراسات خاصة مؤهلة للقيام بهذه الدراسات جعل الوكالة الوطنية لتسيير النفايات هي الهيئة الوحيدة المحكرة لإنجاز هذا النوع من الدراسات".

نستنتج من خلال هذه الجزئية عن وجود إشكالية جوهرية تتمثل في احتكار الوكالة الوطنية للنفايات AND لإعداد الدراسات المتعلقة بالنفايات المنزلية في ظل انعدام كلي لمكاتب دراسات مؤهلة، هذا الوضع لا يمثل ضعفا تقنيا وحسب وإنما هو يعبر عن مركزية القرا وإعداد المخططات البيئية وهو ما يتعارض مع مبادئ الاستدامة البيئية التي تقوم على التشاركية واللامركزية فعدم قدرة البلدية على التعاقد مع مكاتب دراسات أخرى أو عدم امتلاكها للأغلفة المالية اللازمة يضعف من المرونة المؤسستية التي تسيير الجانب البيئي لمدينة خنشلة، وإن حاولنا تفسير هذه الجزئية نظريا فنحن نرى ان نظرية القل لبيار بورديو هي الأقرب لذلك فبوجود علاقة هيمنة داخل الحقل الإداري البيئي والمتمثل في الوكالة الوطنية للنفايات AND باحتكارها راسمال معرفي

وتقني لا ينافسها فيه أي فاعل محلي آخر (مكاتب الدراسات البيئية) هذا الأمر يضعف من إمكانية اتخاذ القرارات للحقل البلدي ويفرض عليه تبعية مستمرة في اتخاذ القرار وتحديد الأولويات.

إن غياب مكاتب دراسات بيئية مؤهلة خاصة واحتكار جهة واحدة لإنتاج المخططات البيئية يؤدي إلى تآكل في الحوكمة البيئية ويحول دون دمج فعلي للاستدامة في السياسات الحضرية فبدلاً من بناء شبكات محلية للتخطيط البيئي نجد حالة من الاعتماد الأحادي على الجهات المركزية وهذا ما يؤسس في غالب الأحيان إلى لا استقلالية البلديات في تحقيق احتياجاتها واحتياجات مواطنيها.

3.1.1.4. حادثة العمل بالمخططات البيئية:

أظهرت البيانات التي تم ترميزها إلى أن الاهتمام بقطاع البيئة كان حديثاً وحتى من خلال المخططات البيئية الأمر الذي جعل البيئة في مدينة خنشلة تعاني من تراكمات تاريخية حيث يقول المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) "... أصلاً بداية المشاريع البيئية في مدينة خنشلة كانت فقط منذ سنة 2003 حيث تم إنجاز مديرية البيئة والتي كانت في السابق مفتشية مصغرة تابعة لوزارة الداخلية مقرها البلدية منذ 1996 وفيما بعد بدأنا الاعتماد على مخطط تسيير النفايات المنزلية والتي كانت مدة صالحته 10 سنوات من 2003 إلى غاية 2013..."

إن حالة لاتوازن الاهتمامات التي كانت تعيشها الدولة الجزائرية على العموم من خلال اهتمامها بقطاعات دون أخرى أنتج لنا واقعا مختلا ولعل البيئة كانت أبرز الجوانب المتضررة في الحياة الحضرية فلا يعقل أن يتم الاهتمام بالبيئة في مدينة خنشلة إلا بعد منتصف التسعينيات هذا التوجه وفي ظل التحولات الحضرية التي عرفت المدينة طول تلك الفترة السابقة أنتج لنا ظواهر وسلوكيات ايكولوجية سلبية، مما يدل على غياب رؤية استشرافية بيئية وهذا ما يكشف نقصاً في التفاعل المؤسسي في قطاع البيئة.

إن الاهتمام بالبيئية في مدينة خنشلة بدأ فقط سنة 2003 بإنجاز مديرية للبيئة وفي إطار برنامج الهضاب العليا 2006 تم إنجاز بعض المشاريع والتي يوضحها الجدول التالي:

جدول 49 المشاريع البيئية في برنامج الهضاب العليا لولاية خنشلة 2006

الرقم	اسم العملية
01	تهيئة وتجهيز مركز التحويل وتجهيز مجمع 07 بلديات (الشرط الأول)
02	دراسة مخطط توجيهي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها لـ 20 بلدية
03	القضاء على القمامات الفوضوية بـ 19 بلدية (الشرط الثاني)
04	تكوين موظفي البلديات في تسيير النفايات
05	دراسة مخطط تهيئة الإقليم للولاية

المصدر: من نتائج مقابلة استطلاعية مع موظف بمديرية البيئة خنشلة

لعل الجدول أعلاه يوضح ان قطاع البيئة في ولاية خنشلة بدأ يأخذ بعض الاهتمام إلا بعد سنة 2006 وهو الامر الذي جعل القطاع يعالج تراكمات أربعة عقود على التوالي في ظل وتيرة حضرية مرتفعة عرفتها مدينة خنشلة في تلك العقود، أيضا نتوصل أن المخطط التوجيهي لتسيير النفايات المنزلية تم إنجازه في إطار برنامج الهضاب العليا وبعد إنتهاء صلاحيته لم يتم إعادة تحديثه من طرف البلدية وذلك لكلفته الباهضة التي لا تستطيع البلديات تغطيتها.

2.1.4. من ناحية التطبيق:

1.2.1.4. عدم تطبيق المخططات البيئية من طرف البلديات:

أظهرت الترميزات المستخرجة من البيانات أنه يوجد عدم تطبيق للمخططات البيئية من طرف البلديات وذلك يعود لعدة أسباب منها المستوى الأكاديمي لبعض المنتخبين فيقول المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) "...أيضا مستوى التزام البلديات بالمخططات التي نزودها بهم ضعيف جدا، فحقيقة لو تذهب إلى 21 بلدية التي هي تحت تسيير ولاية خنشلة وتطلب منهم ما حققوه من مخطط التناسق

الحضري SCU والمخطط البلدي لتسيير النفايات وإزالتها لن تجد أي بلدية قامت بتطبيق ولو جزء صغير فقط من توجيهات المخطط...". ويضيف نفس المبحوث في موضع آخر حول علاقة المنتخبين المحليين بالمخططات البيئية "...محدودين أيضا في مجال اطلاعهم على مختلف المخططات التي تسيير اقليمهم البلدي، كذلك في عديد المرات لا يلتزمون بالتوصيات التي نرسلها لهم ضمن هذه المخططات..."

إن عدم تطبيق البلديات للمخططات البيئية يحول هذه الأخيرة إلى مجرد مخططات شكلية فيفترض على هذه الأدوات أن تكون أدوات ديناميكية تتغير بتغير المعطيات البيئية لتنظيم الوسط الحضري وضبط العلاقة بين الانسان والبيئة في إطار الاستدامة، وإنه لتطبيق ذلك لا بد من توفر مورد بشري يتمتع بالتمثيل السياسي ذو كفاءة وخبرة لتسيير شؤون البلدية وهذا ما يدفعنا للتساؤل حول نوعية من يصلون إلى مراكز التمثيل السياسي على المستوى المحلي وماهي المعايير المجتمعية التي تتطلبها مثل هكذا مناصب.

إن نقص الكفاءة وعدم إطلاع المنتخبون المحليون على المخططات البيئية من شأنه عرقلة التنفيذ السليم لها، وهو ما يظهر في تشوه الواقع الايكولوجي للمدن ومدينة خنشلة أبرز مثال على ذلك من ناحية عدم تجديدها للمخططات المتعلقة بالبيئة أو تبنيها مقارنة بيئية واضحة من خلال المخططات البيئية.

2.2.1.4. عدم إحترام إجراءات الردم التقني:

أظهرت الترميزات المستخرجة من البيانات إلى أن مركز الردم التقني ببلدية بغاي والذي يستقبل النفايات المنزلية لمدينة خنشلة لا يتم فيه إحترام الإجراءات التقنية في ردم النفايات لا سيما من ناحية الفرز والمعالجة وهو الأمر الذي أدى إلى تحميله أكثر من الطاقة الاستيعابية له بثلاث أضعاف حسب ما يوضحه المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) عندما تحدثنا عن تقييمهم للطاقة الاستيعابية للمركز CET "...سيئة جدا، لأنه مؤخرا بلغت طاقته الاستيعابية أكثر من 300% نتيجة الردم العشوائي وعدم إخضاع النفايات للإجراءات المعمول بها كالفرز..." ويضيف المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) حول إمكانية إحترام الإجراءات المعمول بها للردم التقني للنفايات المنزلية "...لا للأسف لأن الحفر التي تم حفرها من قبل الدراسات المنجزة تنتهي صلاحيتها سنة 2027 إلا أنها انتهت صلاحيتها مارس 2024 وهذا بسبب عدم الفرز فالردم الذي يتم على مستوى المركز هو ردم كلي

لجميع النفايات المنزلية ما أثر على مدة الصلاحية للحفر التي يتم الردم فيها. " ليضيف المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) حول تاريخ صلاحية المركز التقني للردم فيقول "...مركز الردم التقني التابع لمدينة خنشلة مدة صالحته على الورق هي 30 سنة إلا أنه إمتلئ فقط بعد عامين نتيجة الردم العشوائي دون الفرز ومعالجة النفايات والذي يعاني حاليا من حالة تشبع وعجز تصل إلى 300%..." وليضيف نفس المبحوث حول أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى عجز المركز "... على مستوى بلدية خنشلة في سنة 2010 تم إعتقاد أول مركز ردم تقني في بلدية بغاي وذلك بعد الفوضى الكبيرة والكبيرة جدا التي خلفها عدم الاهتمام بقطاع البيئة في فترات سابقة حيث تكون من خلال الرمي العشوائي لمختلف أنواع النفايات على أراضي ذات مردود فلاحي متوسط في شرق المدينة في مكان أصبح يسمى من طرف المواطنين (زباله الحاسي) كامتعاض على الحالة البيئية الكارثية حيث قمنا بدراسة سنة 2010 لإزالة هذه القمامة والتي تم ردمها في خندق حجمه 180000 متر مكعب بالمركز التقني للردم في مدينة بغاي..."

إن حالة مركز الردم التقني تعد مثالا واضحا على الفشل المؤسساتي من ناحية إدارة النفايات المنزلية فغياب تطبيق صارم لإجراءات الفرز والمعالجة البيئية يعني بان جميع النفايات يتم ردمها آليا وهو ما يعتبر مساسا بالمنظومة البيئية والاستدامة البيئية وهو ما يوضحه المبحوث أعلاه من خلال الطاقة الاستيعابية لمركز الردم التقني والتي كان من المبرمج أن يكون صالحا لمدة 30 سنة إلا أنه إمتلئ بعد سنتين فقط من تدشينه، كما أن هذا الإجراء العشوائي في التعامل مع النفايات قد تنتج عنه زيادة في التلوث وإهدار للموارد لا سيما الطبيعية منها ولعل المياه الجوفية تعتبر أبرز مثال على ذلك، وهذا ما يؤشر إلى فشل مؤسساتي يتمثل في عدم تطبيق آليات قانونية وتنظيمية صارمة فغياب الرقابة والتنسيق بين الجهات البيئية يؤدي إلى تكديس النفايات وتجاوز الطاقة الاستيعابية للمركز كما تحدث المبحوث أعلاه على أن الطاقة الاستيعابية للمركز بلغت أكثر من 300% وهذا بحد ذاته قصور مؤسسي وإداري.

إن الزيادة السكانية التي عرفتها مدينة خنشلة منذ فترات زمنية ليست بالقليلة 1962-2003¹ مع عدم الاهتمام بالقطاع البيئي من خلال المخططات البيئية وتوفير المنشآت والبنى التحتية طول هذه المدة أثر ذلك على الواقع الايكولوجي للمدينة من خلال ظهور نقاط سوداء ومفارغ عشوائية ما أثر على الجانب البيئي والصحي للمدينة وعلى سبيل المثال (زباله الحاسي) كما سماها المبحوث، فذلك عكس فجوات تخطيطية ونقص في التطبيق الصارم للأطر القانونية كما يوضح ذلك المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) في قوله "...ايضا يوجد القانون العام لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03/10 الصادر سنة 2003، لكن للأسف كل هذه القوانين لا يتم العمل بها تستخدم كواجهات فقط أمام العقلية الصعبة التي نواجهها سواء من طرف المواطن أو المؤسسات بعدم الالتزام بالتوصيات البيئية...". كما أن ذلك يدل على أن النمو الحضري لمدينة خنشلة لم يحترم في ذلك التخطيط البيئي بل ركز في نموه على المشاريع الأخرى لا سيما السكنية منها.

إن الحالة التي بلغها مركز الردم التقني هي حالة تنذر بفشل مؤسساتي من ناحية التخطيط البيئي وتؤشر إلى عدم إحترام الإجراءات التنظيمية في الردم التقني للنفايات من جهة، وعلى عدم قدرة المؤسسات البيئية على مواكبة تزايد إنتاج النفايات المنزلية من جهة أخرى ولعل هذا ما يجعلنا نتساءل عن كمية النفايات التي ينتجها الفرد في مدينة خنشلة مقارنة بحجم الاستعدادات المؤسساتية على معالجة إنتاج النفايات بمدينة خنشلة، وإنطلاقا من البحث في الوثائق التي تتعلق بتسيير النفايات على المستوى المحلي توصلنا إلى معلومات تقيدنا بمعرفة معدل العجز في تسيير النفايات المنزلية للفرد يوميا لسنة 2021²، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك:

¹ ملاحظة: إن تحديدنا للفترة أعلاه راجع على بداية توطين مديرية للبيئة وبداية الاهتمام بالمشاريع البيئية بولاية خنشلة وهو ما وضعه المبحوث ذو الصلة في مديرية البيئة، ولعل أبرز المشاريع البيئية الهامة في مدينة خنشلة بدأ تجسيدها فقط بعد سنة 2003 إنشاء مخطط تسيير النفايات المنزلية 2003 إنشاء مديرية للبيئة بولاية خنشلة 2010 إنشاء مركز الردم التقني للنفايات

² بالرغم من أن الأرقام في الجدول أدناه تخص سنة 2021 والتي تعتبر أرقاما غير حديثة نوعا ما ، وبالرغم من البحث عن أرقام تخص سنة 2024 أو 2025 فيما يتعلق بالمؤشر الوطني للنفايات المنتجة للفرد (Kg) إلا أننا لم نجد ذلك متوفرا، فإكتفينا بأرقام تخص سنة 2021 للاستدلال بها، أما فيما يخص الأرقام المحلية بالنسبة لكمية النفايات المنتجة بمدينة خنشلة (Tn) سنة 2024 فكان 29500.42 وعدد السكان بلغ 151.820 نسمة بمعدل إنتاج يومي للنفايات المنزلية بلغ 80.82 (Tn)، في حين أن كمية النفايات المنتجة يوميا للفرد بمدينة خنشلة هي 1.8 (Kg) وإذا ما قارناه بالمؤشر الوطني للنفايات المنتجة لسنة 2021 (لعدم توفر المؤشر سنة 2024) فمعدل العجز في تسيير النفايات المنزلية للفرد يوميا بلغ 1.12 (Kg) سنة 2024.

جدول 50 مؤشرات تسيير النفايات المنزلية بمدينة خنشلة سنة 2021

معدل العجز في تسيير النفايات المنزلية للفرد يوميا (Kg)	كمية النفايات التي ينتجها الفرد يوميا بمدينة خنشلة سنة 2021 (Kg)	المؤشر الوطني للنفايات المنتجة للفرد (Kg) سنة 2021	كمية النفايات المنزلية المنتجة يوميا بمدينة خنشلة (Tn)	عدد سكان مدينة خنشلة سنة 2021	كمية النفايات المنزلية المنتجة بمدينة خنشلة سنة 2021 (Tn)
6=5-4	5=2/3	4	3=1/365	2	1
0.96	1.76	0.68	83.30	146.950	30404.97

المصدر: Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya

(Khenchela, 2021; L'EXPRESSION, 2022)

من خلال ما توصلنا إليه من خلال الجدول أعلاه نجد أن المؤشرات المحلية لتسيير النفايات المنزلية ومعالجتها في مركز الردم التقني لا تتماشى مع المؤشر الوطني للنفايات المنتجة للفرد سنة 2021 حيث بلغ الأخير 0.68 كغ للفرد الواحد، في حين بلغت كمية النفايات المنتجة محليا بمدينة خنشلة خلال نفس الفترة الزمنية ما يساوي 1.76 كغ للفرد الواحد، ما يعني أن معدل العجز بمدينة خنشلة يساوي 0.96 كغ يوميا للفرد الواحد، وهذا ما يفسر الحالة الكارثية للطاقة الاستيعابية لمركز الردم التقني بمدينة بغاي حيث أن النفايات المنتجة لا تتطابق والكمية المنتظرة والتي يعتمد عليها الإطار المؤسسي من خلال الدراسات البيئية التي يقوم بها، وهذا ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على فشل الإطار المؤسسي في مواكبة التحولات البيئية التي عرفتتها مدينة خنشلة، وعلى الفجوة الموجودة بين الدراسات البيئية المعتمدة بمدينة خنشلة وبين الواقع الذي يفرض أرقاما مغايرة غير تلك المنتظرة من خلال الدراسات ما يكشف مرة أخرى قصورا في التخطيط البيئي بمدينة خنشلة.

3.2.1.4. عدم تطابق بين مخطط تسيير النفايات المنزلية والواقع:

توصلنا من خلال الترميزات إلى وجود عدم تطابق بين مخطط تسيير النفايات المنزلية والواقع وذلك راجع للعامل الزمني، فالدراسة تم إنجازها منذ سنة 2003 وانتهت صلاحيتها سنة 2013 ولم يتم إعادة تجديد الدراسة إلى غاية يومنا هذا ولعل أوجه عدم التطابق التي ظهرت من خلال كلام المبحوثين تمثلت في عدد الموارد البشرية والموارد المادية المخصصة لتسيير النفايات المنزلية، فالتخطيط البيئي من خلال النفايات المنزلية لم يتطابق مع التوسعات الحضرية التي عرفتها مدينة خنشلة 2013-2025 من خلال الموارد البشرية والمادية العاملة على تطبيق هذا المخطط وهذا ما ظهر في كلام المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) "...أيضا ومن ناحية أخرى أرى أنه هناك عدم توافق بين الدراسات المنجزة لمخططات تسيير النفايات بشتى أنواعها ولاسيما المنزلية منها وبين الانتاج المتزايد للنفايات عام بعد عام..." ليضيف نفس المبحوث "... من ناحية الموارد البشرية فهو أيضا إشكال نعاني منه فلا يمكن لعدد العمال الذي تم اقتراحه منذ سنة 2003 من خلال المخطط التوجيهي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها أن يساير كمية النفايات التي تنتجها المدينة سنة 2024 ولهذا يجب أيضا دائما تحيين مثل هذه المخططات حتى نتمكن من تسيير ناجح للنفايات وحماية البيئة..." ويضيف في موضع آخر "...أيضا المشكل في عدد ونوعية التجهيزات المادية والبشرية التي تعمل على معالجة النفايات فأغلب التجهيزات المادية أصبحت قديمة ولا تستطيع العمل في ظل التوسع العمراني للمدينة..."

إن التحولات البيئية التي عرفتها مدينة خنشلة لم يتم العمل عليها أو مراعاتها من خلال التخطيط البيئي وذلك لإنعدامه أصلا بعد سنة 2013 لا سيما فيما يخص النفايات المنزلية فالمبحوث أعلاه يكشف ان الموارد البشرية والمادية العاملة على جمع وفرز ومعالجة النفايات لم يتم تحديثها منذ سنة 2013 حتى تتماشى أكثر مع الحاجيات البيئية لمدينة خنشلة في الفترة 2013-2025 ولعل هذا الأمر ما يفسر لنا التواجد العشوائي للنقاط السوداء المتعلقة بالرمي العشوائي للنفايات لا سيما المنزلية منها في مختلف القطاعات الحضرية بالمدينة، ولعل الصور التالية توضح نقاط عشوائية للرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالقطاع SAU1 (القطب الحضري الجديد) والذي ظهر وبدأ الإسكان فيه منذ سنة 2014 نتيجة عمليات الترحيل.

صورة 7 أماكن متفرقة للرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالقطاع SAU1



المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 06-08-2024، الساعة 17.15

3.1.4. من ناحية المورد البشري:

توصلنا من خلال الترميزات المستخرجة من المقابلات التي تم إجراءها إلى وجود مجموعة من النقائص المتعلقة بالمورد البشري المكلف بتسيير وتخطيط المخططات البيئية كنقص التكوين الوظيفي ونقص التكوين التكنولوجي والمعرفي في حين توصلنا إلى نوع آخر من النقائص يتعلق بالنقص التقني حول المخططات البيئية لدى رؤساء البلديات وهم المكلفون الأوائل بتسيير هذه المخططات على مستوى بلدياتهم، ولعل البيانات التالية تظهر ذلك، فيقول المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) عند سؤالنا له على أحد أهم المخططات الولائية PAW والتي تهتم بالبيئة والتنمية فكانت الإجابة بأنه لا يعرفه ولم يطلع عليه "...بالنسبة للمخطط التوجيهي للولاية PAW حقيقة ليس لدي معلومات حوله..." وفي موضع آخر في الحديث قال نفس المبحوث إلى "...للأسف لكثرة الانشغالات والمخططات لم أطلع عليه..." أيضا يتحدث المبحوث (مفتش

رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، (2024) عن نقص التكوين التقني والمعرفي لدى رؤساء البلديات بصفتهم هم المسؤولون عن تسيير هذه المخططات بقوله "...تم استحداث قوانين كقانون تسيير النفايات مراقبتها وإزالتها 01/19 الصادر سنة 2001 والذي للأسف لم يتم تعديله لغاية اليوم حتى يواكب أكثر التوسعات العمرانية التي حدثت بعد سنة 2013، وحتى في الفترة 2003-2013 لم يتم العمل به من طرف البلدية وهذا راجع إلى محدودية تكوين المورد البشري القائم على تسيير البلدية من 2013..."

إن التحولات البيئية التي تعرفها مدينة خنشلة على غرار باقي المدن يتطلب منها تخطيط إيكولوجي يستجيب لتطلعات النمو الحضري الذي تعرفه المدينة، وإن هذا التخطيط الإيكولوجي للمدينة يستوجب مورد بشري كفؤ قادر على تنفيذ وتسيير ما جاء في هذه المخططات حتى تتماشى الرؤية البيئية للمدينة من خلال المخططات مع متطلبات الاستدامة البيئية فلا يعقل أن يكون المورد البشري على مستوى مديرية البيئة غير مطلع على أحد أهم المخططات التي تُعنى بالبيئة والتنمية على مستوى ولاية خنشلة، أيضا يدفعنا الأمر إلى التساؤل حول معايير وصول المنتخبين المحليين للسلطة على المستوى المحلي (البلدية) فكيف لمن يصل إلى تسيير شؤون البلدية أن لا تكون له معارف وأطر معرفية وتقنية عن عمل القوانين والمخططات التي تسيير بلديته.

2.4. العشوائيات البيئية:

1.2.4. البناء فوق المساحات الخضراء:

أظهرت الترميزات من خلال بيانات المبحوثين إلى أنه من بين احد العشوائيات البيئية التي عرفتها مدينة خنشلة سواء من خلال التخطيط الحضري أو من خلال عمليات الاستحواذ من طرف المواطنين هو البناء فوق المساحات الخضراء فيشير المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) إلى ذلك من خلال قوله "...مؤخرا قبل سنوات أنا شخصا قمت بإعداد مشروع المجلس القضائي الجديد فوق أرضية كانت في السابق حديقة ومساحة خضراء بقلب مدينة خنشلة..." أيضا المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة، 2024) عندما سألناه عن اكبر المحاور البيئية المتضررة في مدينة خنشلة فأجاب "... الجيوب العقارية الفارغة والتي تم الاستيلاء عليها وتغيير طبيعتها المشاريع فيها من مساحات خضراء

ومساحات للترفيه إلى مساحات خاصة بالسكنات... "ويضيف في موضع آخر... "عموما عند بداية القيام بمشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يُطلب رأينا كمديرية للبيئة في رفع تحفظات وعموما ما تتمحور تحفظاتنا حول ضرورة تخصيص مساحات خضراء وضرورة المحافظة عليها مع ضرورة تخصيص أماكن لجمع النفايات، لكن في الغالب يتم تحويل الأراضيات التي صادقنا حولها للمساحات الخضراء إلى أراضيات مخصصة للبناء السكني..." أيضا يضيف المبحوث (مهندس معماري بمديرية السكن، 2024) "... عدم احترام مبادئ التعمير والاستحواذ على المجال بمختلف أشكاله حيث تحولت أغلبية المساحات الخضراء الصغيرة بالقرب من العمارات إلى مرائب للسيارات وحدائق صغيرة خاصة بأحد سكان العمارة..."

نستنتج من خلال ما قاله كل من المبحوثين أن المساحات الخضراء بمدينة خنشلة شهدت عمليات اقتطاع سواء بالطرق الرسمية من خلال التخطيط الحضري الذي حوّل حديقة بأكملها إلى مجلس قضائي أو من خلال عمليات استحواذ المواطنين على المساحات الخضراء بالقرب من عماراتهم، هذا الأمر يدل على أن زيادة التحولات الحضرية والحاجة إلى تلبية المرافق والحاجيات الاجتماعية أثر على الاستدامة البيئية من خلال اقتطاع أجزاء من المساحات الخضراء والحدائق بالمدينة مما يرهن من جهة فعالية المؤسسات البيئية والحضرية على حد سواء في المحافظة على المشاريع البيئية بالمدينة، ولعل الصور التالية توضح ذلك:

صورة 8 تشييد المجلس القضائي الجديد فوق حديقة عمومية سابقا



المصدر: (Google Earth, 2024) adapté par l'auteur

صورة 9 تحويل مساحة خضراء خاصة بالعمارات إلى مرائب للسيارات بالقطاع SAU1



من خلال عملية الملاحظة بالقطاع SAU1 وقفنا على عدة حالات مشابهة للتي في الصورة بالاستحواذ على المساحات الخضراء والحدائق المصغرة بجانب العمارات وتحويلها إلى مرائب، وهو ما يمكن تفسيره على قلة ونقص في مواقف السيارات المحروسة بالقطاع، كما يفسر على عدم تلبية الأحياء السكنية للاحتياجات الاجتماعية للسكان.

المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 23-07-2024، الساعة 16.00

صورة 10 بعض أشكال الاستحواذ على المساحات الخضراء الخاصة بالعمارات بالقطاع SAU1



المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 23-07-2024، الساعة 15.25

2.2.4. الرمي العشوائي لمختلف أصناف النفايات:

أظهرت الترميزات من خلال بيانات المبحوثين إلى أنه من بين احد العشوائيات البيئية التي عرفتھا مدينة خنشة هو الرمي العشوائي لمختلف أصناف النفايات وأنواعھا فيشير المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) حول النفايات الصناعية "... أيضا من بين الأمور التي لم يتم احترامھا هي ممارسة الأنشطة الصناعية وشبه الصناعية داخل الأوساط الحضرية وهذا راجع لعدم تطبيق القوانين المنظمة للأنشطة الصناعية وبالتالي أي كان سيقوم بنشاطه في الوسط الحضري وهذا يؤثر سلبا على البيئة مثلا عمال الميكانيك للوزن الثقيل عند ممارستهم لأنشطتهم داخل الوسط الحضري فهم بالدرجة الاولى يلوثون البيئة من خلال مخلفات زيوت المحركات المنتهية الصلاحية ونحن من خلال خرجاتنا الميدانية دائما ما نقف على مثل هذه التجاوزات التي تؤدي إلى تلويث المحيط الحضري للمدينة." كما يضيف نفس المبحوث حول النفايات الهامدة "... أيضا نتيجة غياب مراكز لمعالجة مخلفات النفايات الهامدة (مخلفات مواد البناء) هذا الأمر جعل من حدود مدينة خنشة مع البلديات المجاورة لها أماكن لتفريغ هذه النفايات الهامدة بطريقة عشوائية وعلى سبيل المثال طريق عين البيضاء المدخل الشرقي لمدينة خنشة مع بلدية

المحمل، حي الحساوي سابقا كلها أماكن لرمي النفايات الهامدة بطرق غير قانونية... " أما فيما يخص النفايات التجارية يضيف "... أيضا فيما يخص النفايات التجارية والتي يتم رميها في الأماكن المخصصة للنفايات المنزلية قصد تهرب التجار أيضا من عقد عقود مع المركز التقني للردم والذي يتطلب منهم دفع بعض الرسوم." كما يضيف المبحوث حول نفايات المذاب العشوائية "... أما المذاب العشوائية وغير الرسمية فهي تتهرب من الضرائب وتشتغل في السوق السوداء وتقوم برمي مخلفات المذاب الخاصة بها في الغابات والأودية قصد التهرب من رميها في حفر يقوم المركز التقني للردم بالإشراف عليها بمقابل مادي... في نفس الوقت نعرف أماكن نشاطهم وورشاتهم غير الرسمية مع هذا لا نستطيع غلق ورشاتهم لأن غلقهم وتحييدهم على الجهات القضائية سيمس بصورة مباشرة بالقدرة الشرائية للمواطن وهذا ما نتلقاه كرد في الغالب من السلطات المحلية لأن غلق ورشاتهم سيؤثر على العرض والطلب وبالتالي على سعر هذه الفئة من المواد الاستهلاكية للمواطن ولهذا نحن حاليا نجد مخلفات المذاب في الغابات وهذا أمر غير صحي وضار بالبيئة..."

إن التحولات الحضرية غير المنظمة التي عرفت مدينة خنشلة خلال نموها الحضري أثرت على الفصل الوظيفي تماشيا وطبيعة كل قطاع فمن غير المنطقي أن تكون أنشطة صناعية أو تجارية ثقيلة داخل القطاعات السكنية وهذا ما انعكس من خلال النمو الحضري لمدينة خنشلة نتيجة غياب التخطيط الحضري والبيئي من جهة، وعدم تفعيل القوانين والتشريعات من جهة أخرى، إنعكس هذا على الاستدامة البيئية لمدينة خنشلة من خلال الرمي العشوائي للنفايات الصناعية والتجارية والهامدة وظهور عشرات النقاط السوداء المتعلقة بالنفايات المنزلية بالقطاعات الحضرية وهذا ما يعتبر مؤشرا على الاستخدام السيء للأراضي (أراضي خاصة بالأنشطة الاقتصادية، السكن، الأنشطة التجارية الثقيلة والخفيفة... إلخ) حيث نرى من خلال كلام المبحوث أعلاه تداخلا في الأنشطة ما انجر عنه انتاج لمختلف أصناف النفايات داخل الأوساط الحضرية، أيضا يعكس كلام المبحوث أعلاه عن قصور المؤسسات المحلية في ضبط المجال من خلال تفعيل دور الردع القانوني في مواجهة الأنشطة غير الرسمية المتعلقة بالمذاب غير الرسمية تحت غطاء حماية القدرة الشرائية متناسين بذلك الانعكاسات الصحية السلبية التي قد تخلفها هذه المذاب غير النظامية على صحة الفرد.

كذلك تعكس المعطيات أعلاه عن نقص في الوعي البيئي لدى السكان من خلال الرمي العشوائي للنفايات لا سيما الصناعية منها وذلك بسبب التهرب الضريبي الذي يمارسه التجار أو أصحاب المهن الصناعية وهو ما يوضحه المبحوث (مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية ، 2024) "... أيضا فيما يخص النفايات التجارية والتي يتم رميها في الأماكن المخصصة للنفايات المنزلية قصد تهرب التجار أيضا من عقد عقود مع المركز التقني للردم والذي يتطلب منهم دفع بعض الرسوم." ويضيف في موضع آخر متحدثا عن نشاط أصحاب المهن الصناعية "... التخلص من الفضلات الصناعية لديهم على سبيل المثال زيت المحركات المنتهية الصلاحية في كثير من الأحيان يتم بيعها للمشتغلين في مجال البناء وأحيانا يتم رميها في قنوات الصرف الصحي قصد التهرب من الاعباء المالية المنجرة عنها في حالة التخلص منها بطريقة قانونية مع مؤسسة نفضال..."

إن الاستدامة البيئية لا يمكن أن تنشأ في ظل غياب مؤسساتي عن تأدية دوره، كما أن العشوائية في التعامل مع مختلف أصناف النفايات يعكس عشوائية في فهم دور المدينة الأيكولوجي-الوظيفي، كما ان التعامل مع القضايا البيئية بمنطق اجتماعي يعكس ضعف الإطار المؤسساتي، كل هذه العوامل جاءت نتاجا للتحويلات الحضرية العشوائية التي عرفتها المدينة.

فبالعودة إلى التقارير المحلية وقفنا على مجموعة من الأرقام التي توضح حجم التعامل مع المشاكل البيئية، فتقرير مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة سنة 2019 يذكر بأن حجم المياه الملوثة التي يتم صبها في واد بغاي -وهو واد يحد مدينة خنشلة شرقا- هو 14000 متر مكعب يوميا (Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya Khenchela, 2019, p. 99) كما أن تقرير ذات الجهة لكل من سنة 2019 وسنة 2023 حول مراقبة المؤسسات المصنفة سجل أرقاما خطيرة، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 51 مراقبة المؤسسات المصنفة لمديرية البيئة

سنة 2023	سنة 2019	السنوات المؤشرات
04	25	عدد عمليات التفتيش المنجزة
13	22	عدد الإعدارات
/	/	عدد قرارات الغلق
/	/	عدد قرارات إعادة الفتح
39	16	عدد طلبات معالجة الملفات

المصدر: (Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya :

Khenchela, 2019, p. 101; Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire

Khenchela, 2024, p. 66)

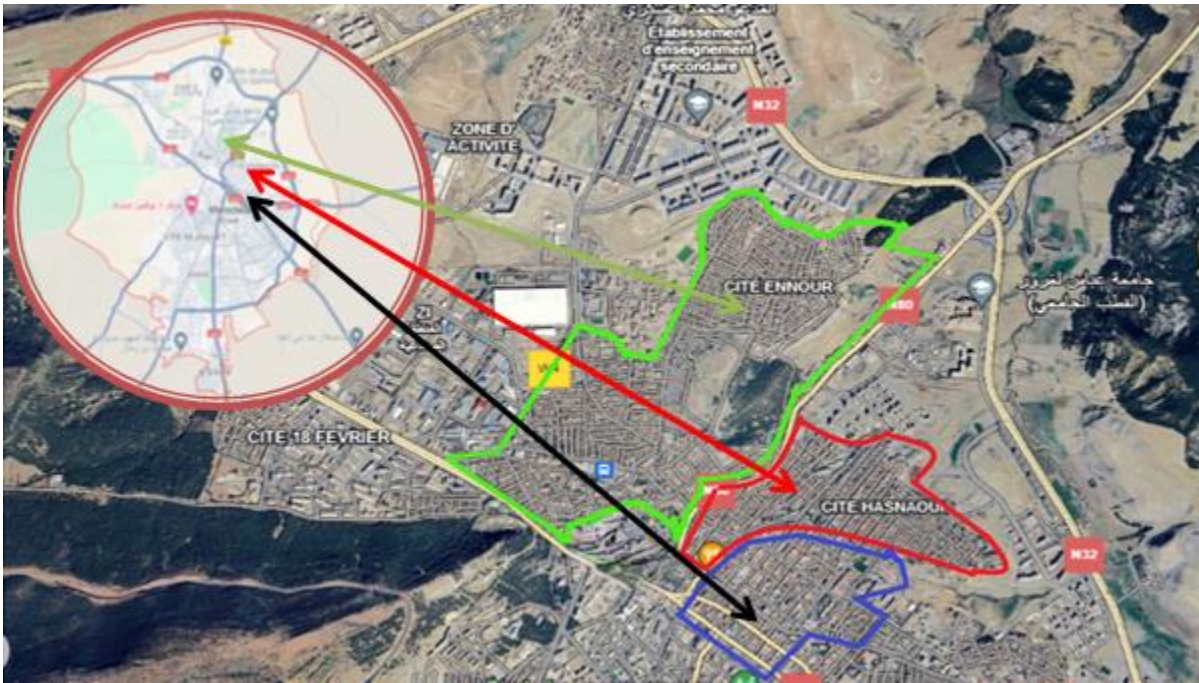
5.2. العوامل الديموغرافية وبناء الفضاء الاجتماعي والحضري لمدينة خنشلة:

نهدف من خلال هذا الجزء والمعنون أعلاه إلى الإجابة على السؤال الفرعي الخامس في الإشكالية والذي نصه كالتالي:

ما مدى تأثير النمو الديمغرافي ودينامية الهجرة الداخلية والخارجية التي شهدتها مدينة خنشلة على إعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي والحضري؟

من خلال عملية جمع المعطيات حسب تقنية الملاحظة والتي وضعنا في الفصل السابق كيفية إجرائها وأهم أسسها ونوعيتها، توصلنا إلى مجموعة نتائج من شأنها أن تفسر لنا كيفية تأثير الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة عبر فترات زمنية على مورفولوجية المدينة وذلك من خلال مجموعة من الأبعاد كالفضاء العام لهذه القطاعات الثلاث، الحياة الاقتصادية داخل هذه القطاعات، التنوع الثقافي والاجتماعي، السكن والمسكن، نوعية وعدد المرافق والخدمات داخل هذه القطاعات، الايكولوجيا الحضرية، وكيف لهذه الأبعاد أن اثرت على مورفولوجية المدينة، وعليه سنتطرق أدناه إلى عرض البيانات المجمعة من الميدان ونحاول تحليلها وفق ما يخدم أهداف الدراسة، وقبل ذلك سنحاول التعريف بالقطاعات الثلاث التي قمنا بالملاحظة فيها، SU1a، SU1b، SU6، ولعل الخريطة أدناه توضح الموقع الجغرافي للقطاعات بالنسبة لمدينة خنشلة:

خريطة 28 المجال المكاني للملاحظة للقطاعات SU1a, SU1b, SU6



المصدر: Google Earth، 2024، بتصريف

جدول 52 تعريفي بالقطاعات الحضرية الثلاثة التي تمت ملاحظتهم SU1a, SU1b, SU6

SU6	SU1b	SU1a
<p>-يتكون القطاع SU6 من أربعة أحياء حي عين الكرمة وحي بوجلبانة -المقبرة الاسلامية- وحي النور -التكصاص- حي المحطة.</p> <p>-ظهر هذا القطاع مباشرة بعد ظهور المنطقة الصناعية سنة 1975 في مدينة خنشلة فظهرت مجموعة أحياء كحي عين المحطة وحي عين الكرمة نتيجة الهجرة الداخلية الكبيرة التي استهدفت المدينة آنذاك نتيجة فرص العمل التي ظهرت في تلك الفترة من خلال ظهور المنطقة الصناعية على عكس المداخل الضعيفة التي كانت تعود بها آنذاك المناطق الريفية وأيضا بالنظر إلى حجم الجهود البدني والعضلي الذي كان يقوم به سكان الأرياف مقابل مداخل ضعيفة، فهاجر آنذاك</p>	<p>-يتكون القطاع SU1b من حيين الأول تحت اسم حي الحسناوي والثاني تحت اسم حي الحدائق (ماريتو).</p> <p>-ظهرت أولى بوادر نشأة هذا القطاع سنة 1958 بعد عملية الهجرة القسرية التي مارسها المستعمر آنذاك على سكان القرى والأرياف المحيطة بمدينة خنشلة آنذاك، حيث قام المستعمر الفرنسي بتهجير سكان القرى والأرياف كون هذه الأخيرة كانت تمثل مناطق دعم واختباء للمجاهدين في ثورة التحرير لاسيما في منطقة الشاوية وحتى يقطع المستعمر على المجاهدين المؤونة ومناطق اختبائه وراحته قام بتهجير سكان الأرياف بالقرب</p>	<p>-يتكون القطاع SU1a من حيين الأول تحت اسم حي الممرات والثاني تحت اسم حي زقاق السوافة.</p> <p>-ظهر هذا الحي نتيجة الهجرة الأوروبية التي عقبها الاستعمار الفرنسي للجزائر، جاء هذا الحي ليلبي حاجيات المستوطنين والقادة العسكريين والمدنيين من السكن وباقي المرافق، تم إنشائه بمعزل عن باقي التجمعات التي كان يسكنها الجزائريون نتيجة السياسة التي انتهجها المستعمر في جلب مختلف مكونات المجتمع الجزائري-شاوية، قبائل، بني ميزاب، سوافة، عرب- وحتى من خارج مكونات المجتمع الجزائري -الفرنسيون، المستوطنون الأوروبيون بمختلف الجنسيات- وإسكانهم في مدن نوعية (النواة الكولونيالية على مستوى مدينة خنشلة أنموذجا) حيث كانت الرؤية الكولونيالية آنذاك تتمثل في إنشاء مدن نوعية تسكنها جميع الاثنيات والعرقيات الموجودة في الجزائر الموالية للتواجد الفرنسي في الجزائر وكذلك المستوطنين بهدف القضاء على الوحدة الاثنية والعرقية التي كانت تتميز بها منطقة خنشلة آنذاك نظرا للتهديد الذي كانت تشكله عليه وعدم تقبلها للتواجد الاستعماري في المنطقة.</p>

<p>سكان هذه المناطق الريفية إلى وسط مدينة خنشلة واستقروا في كل من حي عين الكرمة وحي بوجلبانة، أما بالنسبة لكل من حي المحطة وحي النور -التكصاص- فقد ظهروا مباشرة بعد سنة 1984 وهو تاريخ ارتقاء مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية وهو الأمر الذي انجر عنه تركيز مجموعة من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية بمدينة خنشلة فساهمت مختلف هذه المشاريع في ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية من الأرياف والقرى نحو مدينة خنشلة فظهرت هذه الأحياء بطريقة فوضوية.</p>	<p>من النواة الكولونيالية SU1a - التي تعرضنا لها أعلاه في العنصر السابق من الملاحظة-، حتى يبقى هؤلاء السكان على مقربة منه وتحت الرقابة، اضطر السكان آنذاك إلى بناء مساكن لهم بالقرب من النواة الكولونيالية بطريقة فوضوية وغير منظمة كون أن عملية البناء كانت شعبية دون أي تخطيط حضري مسبق ونتيجة الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي عاشوها نشأت أحياء لهم بالمقربة من النواة الكولونيالية.</p>	<p>تم إنشاءه سنة 1874 كأول نواة عمرانية بمدينة خنشلة من قبل المستعمر، ليتحول بعد ذلك الحي على قلب البلدية المشتركة خنشلة سنة 1880 بموجب قرار 21 أكتوبر 1880، خصصت هذه الفترة أساسا لتسوية المنطقة والممتلكات واستحواذ المستوطنين على أراضيها بناء مساكن في وسط مدينة خنشلة حيث بلغ عدد السكان 12000 نسمة منهم 1000 مستوطنين في سنة 1948 و15000 نسمة سنة 1954، اعتمد التعمير في هذه الفترة على المخطط الشطرنجي وعلى سكنات فردية للمدنيين ومباني عسكرية وإدارية ودينية. -بعد الاستقلال 1962 غادر المستوطنون وسكان هذه النواة نتيجة غياب الحماية التي كانت توفرها لهم الإدارة الاستعمارية، في هذه المرحلة شهدت هذه مساكن هذه النواة نزوح ريفي كبير نحوها من مختلف الأرياف المحيطة بها آنذاك فتم الاستيلاء عليها وسكنها آنذاك مختلف الألقاب سواء من مدينة خنشلة أو خارجها وتم أخذ هذه المساكن بطريقة غير قانونية</p>
--	---	--

المصدر: إن المعلومات الواردة أعلاه في المخطط تم الحصول عليها من خلال مجموعة من المقابلات التي تمت مع المبحوثين سابقا ولا سيما المبحوثين في مديرية التعمير لمدينة خنشلة، أيضا من خلال احتكاكنا بسكان القطاعات الثلاث "شيوخ يفوق سنهم 70 سنة"، كما حاولنا تدعيم هذه المعطيات من خلال مختلف القراءات لمخططات الحضرية لمدينة خنشلة كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU، مخطط التناسق الحضري لمدينة خنشلة SCU.

الآن وبعدما تم عرض بيانات تعريفية بالقطاعات التي تم إجراء الملاحظة فيهم سنحاول في الفقرات القادمة عرض وتحليل البيانات المتحصل عليها، وعليه:

1.5. المجال العام:

1.1.5. الإستحواذ على المجال

من بين المؤشرات التي تم رصدها في القطاعات الثلاث هي التوصل إلى إستحواذ على المجال العام ولعل الصور التالية توضح شكل ونوع الاستحواذ الغالب في كل قطاع:

صورة 11 نوع الاستحواذ الغالب في القطاع SU1a



المصدر من التقاط الباحث بتاريخ 12/10-06-2024، الساعة 12.35

صورة 12 نوع الاستحواذ الغالب في القطاع SU1b



المصدر من التقاط الباحث بتاريخ 27-06-2024، الساعة 12.00

صورة 13 نوع الاستحواذ الغالب في القطاع SU6



المصدر من التقاط الباحث بتاريخ 06/07-07-2024، الساعة 11.55

نستنتج من خلال الصور أعلاه لكل من القطاعات الثلاث أن نوعية الاستحواذ في كل من القطاع SU1a و SU6 هي استحواذ على المجال العام لصالح ممارسة أنشطة اقتصادية بصفة غير رسمية، بينما كان الاستحواذ على المجال العام في القطاع SU1b لصالح البناءات لفوضوية والاستحواذ على الأرصفة لزيادة مساحة المنازل، حيث توصلنا من خلال حديثنا مع بعض سكان القطاع التي تربطنا بهم علاقات صداقة أن العقار في غالبه بالنسبة للقطاع SU1b مستحوذ عليه بطريقة شبه كلية والدليل هو إنعدام أي أوراق ملكية بالنسبة للمنازل أو للعقارات المبنية ما يعني أن المساحة الموضحة أعلاه في الخريطة لموقع القطاع SU1b أغلبها مساحة مستحوذ عليها بطريقة غير قانونية، وأمام رهان أزمة السكن التي تعيشها مدينة خنشلة والجزائر ككل لم تقم مصالح الدولة بتهديم هاذين الحيين لاسيما حي الحدائق -ماريتو- ، ومع مرور السنوات بقيت تلك الأحياء كما هي، وتمت إجراءات تسوية للملكية.

إن المتمعن جيدا للمخطط أعلاه يتوصل إلى أن القاسم المشترك لنشأة هذه القطاعات الحضرية الثلاثة هو الهجرة لكن الاختلاف يكمن في أسباب الهجرة بين الهجرة الأوروبية 1874 إلى القطاع SU1a والتي جاءت لأطماع توسعية للمستعمر وتثبيت وجوده وتلبية الحاجيات الاجتماعية للمستوطنين والمستعمر على حد سواء، وبين الهجرة القسرية 1958 التي مارسها المستعمر على سكان الأرياف والقرى المحيطة بمدينة خنشلة آنذاك قصد عزل الثورة ونشأة القطاع SU1b بطريقة فوضوية بالقرب من القطاع SU1a بهدف مراقبة السكان ومنعهم من التعاون مع الثوار، وبين الهجرة الداخلية 1975-1984 التي ظهر على إثرها القطاع SU6 نتيجة ظهور كل من المنطقة الصناعية وترقية مدينة خنشلة إلى مصاف ولاية، وعليه فنشأة هذه القطاعات كان بسبب الهجرة وإن الهجرة ليست مجرد حركة ديمغرافية تتمثل في الانتقال من بيئة على بيئة أخرى وإنما هي عملية حمل مجموعة من القيم والثقافات والعادات والتقاليد من بيئة إلى أخرى، وإن ثقافة الاستحواذ في البيئة الريفية ليست فعل ينظر إليه على أنه فعل مخالف للعادات والتقاليد (التشريع) وإنما هو فعل وعملية تدخل ضمن الروتين اليومي للفرد في الوسط الريفي نتيجة توفر المجال بأريحية، ولكن في الوسط الحضري ينظر إليه على أنه فعل غير سوي للفرد الحضري، وعلى هذا الأساس نرى أن الفرد الذي هاجر من بيئة على أخرى قد حمل معه تلك القيم والعادات التي يؤمن بها فالإستحواذ الموضح في الصور أعلاه هو نتيجة حتمية لثقافة تم حملها من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية

وتوارثها عبر الأجيال، فأصبح إنتاج ثقافة الاستحواذ بأشكال متعددة كالإستحواذ على أجزاء من الطرقات أو الاستحواذ على الأرصفة سواء لممارسة أنشطة اقتصادية بطرق غير رسمية كما في القطاعين SU1a, SU6 أو الاستحواذ على عقارات بغية تشييد مساكن بطرق فوضوية كما توضح الصور أعلاه بالنسبة للقطاع SU1b.

إن هذا الوضع من إنتاج اشكال متعددة لثقافة الاستحواذ يقربنا أكثر من مفهوم إنتاج الفضاء لدى هنري لوفيفر، وإن تطور أشكال الاستحواذ جاء كحتمية لعدم تطبيق القوانين والتشريعات الصارمة في هذا المجال فالتشريعات القانونية الجزائرية غنية بالمواد المجرمة لمثل هذه الأفعال لكن ما ينقص هو التطبيق الصارم لهذه القوانين وهذا ما نراه غائباً، ولربما له أسباب إجتماعية أكثر منها أسباب قانونية فتطبيق القانون وتجريم ثقافة الاستحواذ لاسيما في هدم السكنات الفوضوية واستعادة العقار والمجال المبني قد تكون له انعكاسات على الأمن العام والمتمثلة في الاحتجاجات والفوضى وهذا ما لمسناه من خلال المقابلة مع الباحثين سابقا لاسيما مع أزمة السكن التي تعرفها مدينة خنشلة منذ الاستقلال، وهذا ما يقدم لنا فهما جزئيا في عدم تطبيق القوانين والتشريعات المجرمة لثقافة الاستحواذ، فلكل مجتمع خصوصياته الاجتماعية ولربما عدم تطبيق التشريعات من طرف مصالح الدولة على ثقافة الاستحواذ على المجال ربما يدخل ضمن هذه الخصوصيات قصد الابتعاد عن الفوضى وكل ما يمس الأمن العام.

2.1.5. الكتابات الحائطية:

توصلنا من خلال عملية الملاحظة التي قمنا بها في القطاعات الثلاثة إلى تسجيل مجموعة متنوعة من الكتابات الحائطية التي من شأنها التأثير على مورفولوجية المدينة وتشويهها، وهي موضحة كالتالي حسب كل قطاع:

رسم توضيحي 54 نوعية الكتابات الحائطية المسجلة في القطاعات الحضرية الثلاثة

SU6	SU1b	SU1a
سجلنا ما يقارب 60 كتابة حائطية متعلقة ببيع السكنات، حيث وجدنا عبارات "للبيع" على اغلب مراتب وجدان سكنات القطاع	تضمنت الكتابات الحائطية المسجلة بالقطاع شعارات شتائم ضد أجهزة الأمن لا سيما في حي الحدائق.	سجلنا كتابات في أغلبها تشجيعية لفريق المدينة، كتابات مراهقين أحيانا تدعو لحرية فلسطين وأحيانا كتابات عاطفية، بالإضافة إلى كتابات تدعو لتوفير مستقبل أفضل... إلخ

المصدر: من تسجيل الباحث في الفترة 2024-07-20/2024-06-09

إن النظر إلى الكتابات الحائطية على أنها مجرد كتابات وتشويه للمنظر العمراني فقط لهو من المغالطات التي قد يقع فيها الملاحظ العادي وإن كانت من بين المؤشرات الدالة على تأثر مورفولوجية المدينة بفعل موجات الهجرة، ولكن دورنا كسوسيولوجيون هو البحث في الدلالات والمعاني التي تنتجها هذه الكتابات الحائطية لا سيما وأن هذه الأحياء نتجت عن ظاهرة الهجرة وفيها من نتج عمرانها بطريقة غير مخططة، ففي القطاع SU1a تعكس الكتابات الحائطية فقدان الأمل في تحقيق مستقبل أفضل كما تعكس مطالب قومية مما يجعلنا نتساءل هل يوجد في هذه القطاع عرقيات أو تحزبات ذات توجه سياسي معين أم أن الكتابات هي فقط من باب الإنسانية والظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني.

أما فيما يخص القطاع SU1b فظهر كتابات سب وشتم معادية للأجهزة الأمنية هي دلالات واضحة على وجود توترات اجتماعية وأمنية بالحي، ما يشير إلى العلاقة غير السوية بين المواطن والأجهزة الأمنية، أيضا له دلالات أن القطاع ربما يرتبط نشاط جزء معين من افراده بأنشطة إجرامية هذا ما يفسر من جهة نوعية هذه الكتابات، كما تشير أيضا إلى ضعف الاندماج الاجتماعي وغياب الثقة بمؤسسات الدولة وهي من نتائج الهجرة المكثفة والتنوع الثقافي وغياب التأطير والاحتواء الاجتماعي لمؤسسات الدولة لسكان هذه الأحياء.

اما في القطاع SU6 وظهور كتابات على الجدران متعلقة ببيع السكنات فهذا إنما يدل على جودة الحياة المتدنية بهذا القطاع ولجوء سكانه إلى بيع مساكنهم وربما السكن في قطاعات أخرى.

تعد هذه الكتابات الحائطية انعكاسا صريحا للمورفولوجيا الحضرية التي أنتجتها موجات الهجرة اذ تكشف عن فوضى عمرانية وهشاشة الفضاء الحضري الذي يعتبره "هنري لوفيفر" بأنه نتاج للصراعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فالكتابات الحائطية هنا هي تعبير عن محاولة السكان القاطنين بالقطاعات الثلاث إعادة إنتاج فضائهم الاجتماعي الذي تبنوه من بيئاتهم السابقة التي كانوا يقطنونها، كما تمثل أيضا محاولة لفرض وجودهم الاجتماعي داخل المدينة وكل هذا في ظل غياب أو نقص نجاعة القنوات الرسمية للتعبير.

إن موجات الهجرة التي شهدتهم مدينة خنشلة عبر هذه القطاعات غيرت من مورفولوجية المدينة ليس فقط عبر الامتداد العمراني الفوضوي، وإنما أيضا عبر انتاج فضاءات حضرية مهمشة انعكست في الكتابات الحائطية كأداة للتعبير عن جودة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل هذه القطاعات، هذا ما يدفعنا إلى ضرورة التذكير بإنشاء قنوات تواصل ناجعة بين المواطنين عامة وسكان الأحياء غير المخططة خاصة.

3.1.5. حالة الطرقات:

من خلال ملاحظتنا بالقطاعات الثلاثة توصلنا إلى أن القطاع SU6 يعاني من غياب شبه كلي للتهيئة الحضرية بأحياء القطاع لاسيما من ناحية الطرقات والمسالك البرية بين الأحياء بالأخص في الناحية الشمالية من حي بوجلبنانة والناحية السفلية بحي النور، ولعل الصور التالية توضح ذلك، أيضا من خلال ما سمعناه من طرف سكان هذه الأحياء من امتعاض شديد على ظروف العيش المزرية التي يعيشونها.

صورة 14 الحالة الكارثية للطرق بالناحية الشمالية الغربية لحي بوجلبنانة القطاع SU6



المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 10-07-2024، الساعة 13.20

إن عمليات التوسع العمراني والحاجة إلى السكن كمورد وظيفي ولحد الساعة في القطاع SU6 فرضت واقعا تختل فيه معايير جودة الحياة، ولعل ما رصدناه والصور أعلاه تثبت الحالة الكارثية للطرق التي تميز جزء من القطاع، ولعل هذه الحالة تعد نتيجة مباشرة لموجات الهجرة الداخلية التي عرفها القطاع والتي لم تتمكن مؤسسات الدولة من مواكبة تطورها ونموها.

2.5. الحياة الاقتصادية:

سجلنا من خلال عملية الملاحظة التي قمنا بها في القطاعات الثلاثة تغطي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بكثرة لاسيما في القطاع SU1a و بدرجة أقل القطاع SU6 وبدرجة أدنى القطاع SU1b، وإنه لمعرفة تأثير الهجرة الداخلية على مورفولوجية المدينة من الناحية الاقتصادية نرى أنه من الضروري أولاً عرض أماكن انتشار الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بهذه القطاعات الحضرية وبعد ذلك عرض نوعية هذه الأنشطة الممارسة داخل هذه القطاعات، ولعل البيانات أدناه تثبت ذلك:

1.2.5. الأسواق العشوائية وانتشار الباعة المتجولون:

سجلنا من خلال عملية الملاحظة التي قمنا بها انتشار كبير للباعة المتجولون بالقطاع SU1a و SU6 بدرجات متفاوتة وفي أماكن محددة، ولعل الجدول التالي يوضح أماكن انتشار الباعة المتجولون والأسواق العشوائية:

جدول 53 أماكن انتشار الأسواق العشوائية في القطاعات الحضرية الثلاثة

SU6	SU1b	SU1a
بجانب محطة نقل المسافرين بجانب المحطة	بجانب المسجد الوحيد بجي الحسناوي بجانب مركز البريد بجي الحسناوي	حي زقاق السوافة (التسمية الشعبية للحي) بجانب مسجد الأمير عبد القادر بجانب مسجد عبد الحميد بن باديس بجانب مختلف مواقف الحافلات

المصدر: من تسجيل الباحث في الفترة 2024-07-20/2024-06-09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إلى أن القطاع SU1a هو أكبر القطاعات التي تنتشر فيها الأسواق العشوائية، كما أن المحيط الخارجي للمساجد هو أكثر المناطق جاذبية لممارسة الباعة المتجولون لأنشطتهم، وبالإضافة إلى دور المسجد الوظيفي من الناحية الدينية فله دور ثانوي اقتصادي في جذب التجارة العشوائية بالقرب منه وذلك لكثرة الوافدين عليه حتى أصبح منطقة جذب للباعة المتجولون.

الآن وبعدما تم عرض أماكن تركيز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالقطاعات الحضرية الثلاث، ننقل الآن إلى عرض نوع الأنشطة الاقتصادية التي تتم ممارستها في هذه القطاعات، ولعل الصور أدناه توضح ذلك:

صورة 15 نوعية الأنشطة الاقتصادية بالقطاع SU1a



المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 10-06-2024، الساعة 11.45

صورة 16 نقطة من نقاط البيع العشوائي للمأكولات بالقطاع SU1b



المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 30-06-2024، الساعة 11.30

صورة 17 أحد أماكن الأسواق العشوائية بالقطاع SU6



المصدر: من التقاط الطالب بتاريخ 12-07-2024، الساعة 12.15

أيضا من خلال ملاحظتنا توصلنا إلى وجود عدد معتبر من الأكشاك حوالي 15 كشك التي تبيع مختلف مواد التبغ بطريقة غير رسمية في محيط القطاع SU6 لا سيما كل من حي بوجلبانة وحي النور - التكصاص، ولعل الصورة التالية توضح ذلك:

صورة 18 أحد أشكال الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (الأكشاك) بحي بوجلبانة القطاع SU6



المصدر من التقاط الطالب بتاريخ 13-07-2024، الساعة 12.55

كما توصلنا أيضا إلى تواجد أكثر من 20 مرآب مغلق تمارس فيه عملية الذبح العشوائي للدواجن بحي النور.

نستنتج مما سبق أن موجات الهجرة التي عرفتها هذه القطاعات الحضرية في بداية نموها ومع التركيز السكاني الكبير الذي عرفتة هذه القطاعات ونتيجة غياب تخطيط حضري مستدام منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ومع تساهل السلطات العمومية في عدم تطبيق القوانين المتعلقة بالتجارة في الأماكن الحضرية ومع خصوصية المجتمع وثقافة السكان الذين هاجروا من بيئة ريفية إلى حضرية وحملوا معهم خصائصهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أدى ذلك إلى خلق بيئة خصبة للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والتي جاءت بهدف تلبية حاجيات السكان الاقتصادية من جهة وخلق فرص عمل غير دائمة من جهة أخرى، ولعل هذا يدفعنا نحو التساؤل حول عدد ونوعية المراكز الاقتصادية التي تتوفر عليها القطاعات الحضرية الثلاثة، فمن خلال فترة الملاحظة التي قمنا بها ومن خلال العودة إلى مخططات شغل الأراضي المتعلقة بالقطاعات الحضرية الثلاث كل من مخطط شغل الأرض POS01, POS06 توصلنا إلى وجود سوق جوارى واحد بالقطاع SU1a ويعود في نشأته إلى الفترة الكولونيالية -أنظر الصورة رقم 05-

بالإضافة إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية السابقة تم تسجيل أنشطة أخرى، ولعل الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 54 نوعية الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية الممارسة بالقطاعات الحضرية الثلاثة

SU6	SU1b	SU1a
انتشار بيع الأثاث المنزلي المستعمل تواجد أكثر من 20 مرآب بطريقة غير رسمية مخصص للذبح العشوائي للدواجن	البيع غير الرسمي للمياه عن طريق خزانات المياه في الأحياء	التسول التحويل غير الرسمي للعملات انتشار مرائب الدروس الخصوصية

		انتشار بيع الألبسة المستعملة على الطرقات والأرصفة تجارة الأثاث والأجهزة الكهرومنزلية المستعملة انتشار مواقف النقل غير الرسمي (سيارات) التداوي الشعبي
--	--	--

المصدر: من تسجيل الباحث في الفترة 09-06-2024/20-07-2024

نتوصل مما سبق أن الهجرة التي عرفتھا القطاعات الحضرية SU1b و SU6 في مراحل سابقة صعبت من مهمة تدخل المخطط الحضري في إنشاء أسواق جوارية أو مراكز لممارسة التجار ولا سيما الباعة المتجولون لأنشطتهم الاقتصادية وذلك نتيجة غياب اوعية عقارية نتيجة التعمير العشوائي، أما فيما يخص القطاع SU1a فلم يتدخل التخطيط الحضري بالأخص منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا في محاولة تلبية الحاجيات التي يعاني منها القطاع ولعل الحاجيات الاقتصادية للقطاع أبرز دليل، وربما هذا ما يقربنا أكثر من مفهوم الغزو في نظرية العمليات الايكولوجية لروديريك ماكنزي حيث ان هذه القطاعات عرفت عملية ايكولوجية تمثلت في انتقال جماعات اجتماعية من بيئة ريفية إلى بيئة حضرية وأدخلت نمطها المعتمد في استخدام الأرض، حيث أن مفهوم استخدام الأرض لدى هذه الجماعات كان يقتصر على استخدام الأرض للسكن والإسكان فقط، وهذا ما أنتج فيما بعد مشكلة النقص في المرافق والخدمات منها المرافق الاقتصادية وهو ما صعب فيما بعد عمليات التدخل في النسيج الحضري من طرف التخطيط الحضري حيث لم يجد أي جيوب عقارية أو مساحات عقارية فارغة قصد تهيئتها لتكون مرافق اقتصادية او ترفيهية...إلخ.

3.5. السكن والمسكن:

1.3.5. تباين النمط المعماري المستخدم في القطاعات الحضرية الثلاثة:

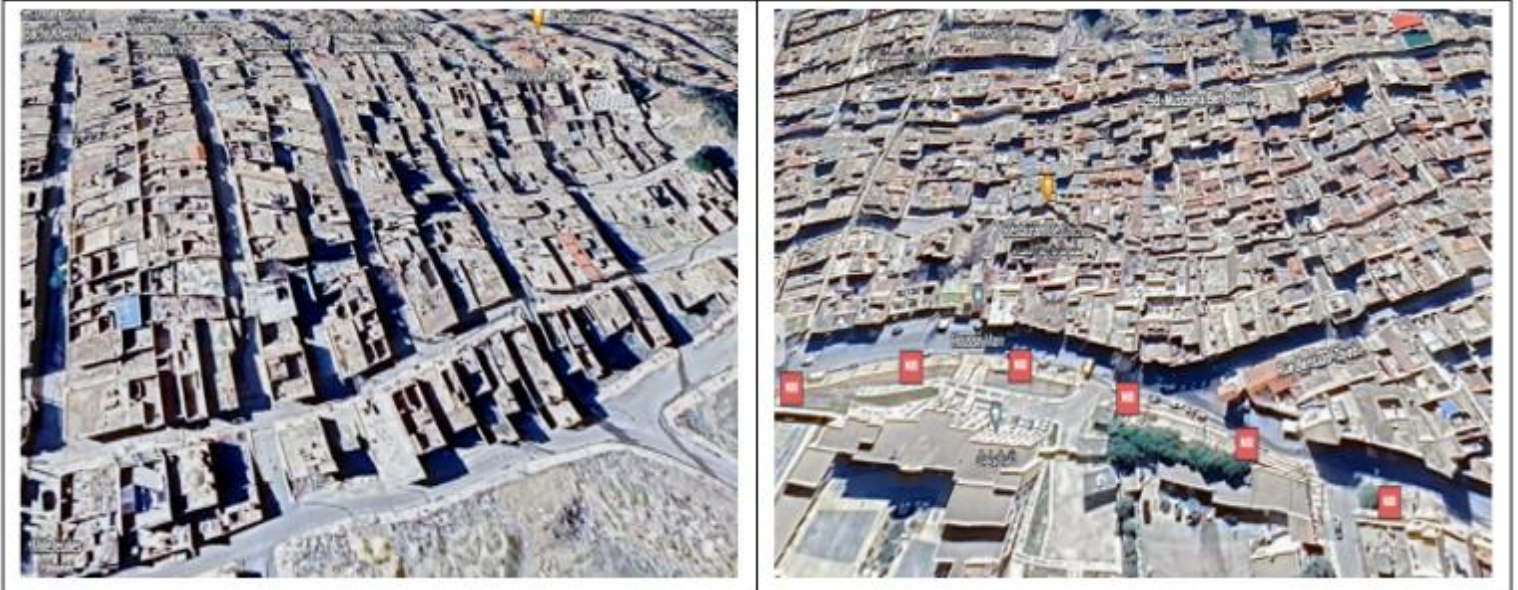
من خلال عملية الملاحظة التي قمنا بها في القطاعات الحضرية الثلاثة توصلنا إلى تباين في النمط المعماري المستخدم بين القطاعات الثلاثة فالقطاع SU1a والذي اعتمد على المخطط الشطرنجي في النمو كون أن هذا القطاع تم إنجازه منذ سنة 1874 من طرف الإدارة الكولونيالية كما سبق الذكر في بداية عرض بيانات الملاحظة، في حين أن كل من القطاعين SU1b و SU6 اعتمدا على النمو الفوضوي، ولعل الصور التالية توضح ذلك:

صورة 19 النمط المعماري للمخطط الشطرنجي المعتمد في القطاع SU1a



المصدر: (Google Earth, 2024) adapté par l'auteur

صورة 20 شكل البناء الفوضوي في أحياء القطاع SU1b



المصدر: (Google Earth, 2024)

صورة 21 شكل البناء الفوضوي في أحياء القطاع SU6



المصدر: (Google Earth, 2024)

كما توصلنا أيضا من خلال بعض الوثائق والسجلات المتمثلة في مخطط التهيئة الحضرية لمديرية البيئة لولاية خنشلة إلى ما يؤكد ما لاحظناه، حيث يقدم الاقتباس التالي وصف عام لبعض أحياء كل من القطاع SU1b والقطاع SU6 .

« Cité des jardins :C'est une cité d'habitations individuelles spontanées donnant un tissu compact et dense, sa trame est orthogonale composée d'îlots desservis des ruelles et d'impasses très étroites de moyen état. Cité HASNAOI : Elle s'est développée à l'Est du noyau colonial, la continuité des rues de ce dernier lui a conféré une trame orthogonale plus ou moins structurée. Les parcelles composant les îlots sont entièrement occupées donnant, en effet, un tissu compact, composé de constructions d'habitat individuel dont les niveaux varient entre RDC et R+2. » (Direction de l'Environnement Wilaya de Khenchela, 2009, p. 100)

«La cité Ain El Kerma est dépourvue d'une trame régulière, ses îlots sont délimités par des ruelles et des impasses très étroites en état moyen...Cité El Amel Elle s'est développée spontanément le long de la route de Ain Beida, elle ne contient que des habitations individuelles auto-construites sur des parcelles de diverses formes géométriques...Cité du cimetière C'est une cité exclusivement résidentielle où les parcelles sont occupées entièrement par de l'habitat individuel spontané. Elle est dépourvue d'équipement» (Direction de l'Environnement Wilaya de Khenchela, 2009, p. 100)

تثبت الصور أعلاه والاقتباسات أن نمو هذه القطاعات الحضرية متباين ولعل السبب الرئيسي في هذا التباين يكمن في عاملين أساسيين الأول في الهجرة التي عرفت هذه القطاعات والثاني في نوعية الإدارة الحضرية التي سبقت هذه القطاعات عبر مراحل زمنية متباينة فالقطاع SU1a والذي اعتمد على المخطط الشطرنجي في تنظيم النسيج الحضري يعود في نشأته إلى الإدارة الكولونيالية والتي اعتمدت على تخطيط حضري صارم واستقطاب هجرة نوعية معروفة العدد وموفرة لها جميع الاحتياجات الضرورية لسكان القطاع مسبقا-أنظر **جدول 52** لمعرفة الأسباب- أما كل من القطاعين SU1b, SU6 وللذان عرفا موجات هجرة داخلية غير مخطط لها مسبقا وجاءت مفاجئة، ومن جهة أخرى الإدارة الحضرية الغائبة آنذاك والتي سبقت النمو الحضري للمدينة قبل وغداة الاستقلال مباشرة، فهذه عوامل أساسية في تباين النمط المعماري المستعمل، فالنمط الأول يعكس توجه الإدارة الكولونيالية التي امتازت بالتخطيط والتنظيم الحضريين والنمط الثاني امتاز باللاتخطيط نتيجة مجموعة العوامل التي أثرت في ذلك وعلى سبيل المثال نقص المورد البشري القادر على التخطيط غداة الاستقلال وهجرة المخططين الحضريين آنذاك مع المستعمر

عند خروجه، عدم اهتمام الدولة أصلا في تلك الفترة 1962-1980 بالتخطيط الحضري واهتمامها بقضايا كالصناعات الكبرى وتأمين الموارد السيادية للبلاد.

وإن التباين في النمط المعماري لا ينعكس فقط على نوعية المخططات المعتمدة وإنما ينعكس أيضا على مستوى نمط البناء المستخدم بالإضافة إلى المسافة بين السكنات والشوارع لهذه القطاعات والشكل الخارجي للبنايات، وفي هذا الصدد قمنا من خلال عملية الملاحظة برصد تطابق على مستوى نمط البناء المستخدم حيث كان النمط الفردي هو النمط المسيطر في توسع القطاعات الحضرية الثلاثة، في حين تم رصد تباين للمسافة بين سكنات القطاعات الثلاثة حيث كانت المسافة واسعة في القطاع الحضري SU1a على العكس في القطاعين SU6, SU1b، ولعل الصور التالية توضح ذلك:

صورة 22 تباين المسافة بين شوارع القطاعات الحضرية الثلاثة



المصدر: من التقاط الباحث في الفترة 2024-07-20/2024-06-09

إن التباين في النمط المعماري في نمو المدينة لا يعكس فقط حالة الفوضى التي كانت تعيشها المدينة الجزائرية عموما وخنشلة خصوصا بل أصبح التأثير أيضا على البنية الفيزيائية للمدينة فهذا التفاوت

يخلق مورفولوجيا حضرية غير متجانسة - لا سيما إن كان الطابع الفوضوي يميزها - تظهر فيه قطاعات المدينة مقطعة إلى أجزاء لا تربطها علاقة وظيفية أو بصرية ما، الأمر الذي قد ينعكس على الإدماج الاجتماعي والاقتصادي بين سكان المدينة وما قد يولد صراعا رمزيا بين سكان القطاعات الحضرية.

أيضا فهذه الاختلافات في الأنماط المعمارية قد تضعف قدرة المدينة على توفير خدمات متوازنة بين القطاعات الحضرية وقد تعقد من تنفيذ المخططات الحضرية لاحقا، إذ تضطر الدولة لإعادة تأهيل الأحياء الفوضوية بشكل مكلف بدلا من الاستثمار في توسع المدينة بطريقة منظمة وهو ما حدث في مدينة خنشلة من خلال استثمار الدولة في مخطط التناسق الحضري لمدينة خنشلة SCU لإعادة تأهيل هذه الأحياء غير المخططة وربطها بمختلف الشبكات الحيوية (ماء، غاز، كهرباء، الصرف الصحي).

أخيرا فالتباين المعماري بين القطاعات الحضرية الثلاثة المخططة والفوضوية ليس مجرد اختلاف بصري وإنما هو دليل مادي على فقدان السيطرة على النمو الحضري بفعل موجات الهجرة الداخلية في تشكيل مورفولوجية حضرية متنافرة تحد من تحقيق تكامل وظيفي واجتماعي بين أجزاء المدينة، وتقف حجر عثرة أمام أي محاولة لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

4.5. التنوع الثقافي والاجتماعي:

1.4.5. التركيب الإثني:

إن الهدف من الحديث عن التركيب الإثني لهذه القطاعات الثلاث هو معرفة أثر الهجرة الداخلية التي شهدتها هذه القطاعات في نمو المدينة والتي حملت معها إثنيات متعددة، وكيف أثرت هذه الإثنيات اجتماعيا وثقافيا على مورفولوجية المدينة.

حاولنا في البداية التواصل مع كل من مديرية الجزائرية للمياه لمدينة خنشلة ومديرية توزيع الكهرباء لمدينة خنشلة من خلال مساعدتنا بقائمة ألقاب أحياء القطاعات التي نلاحظها والاستعانة فيما بعد بشيوخ هذه القطاعات لمعرفة الإثنية الأكثر تواجدا من خلال الألقاب الأكثر تكرارا في الحي من أجل الوصول في النهاية إلى التركيب الإثني المتواجد بهذه القطاعات، إلا أن الإجراءات البيروقراطية حالت دون ذلك، الأمر الذي جعلنا

نعتمد على الخبرات الخاصة بسكان الحي (شيخين تتعدى أعمارهم 70 سنة) -تحدثنا معهما باللهجة الشاوية كون أنهم لا يحسنون العربية جيدا وكون أن الطالب يحسن التحدث بها، سهل ذلك علينا الأمر للحصول على معلومات أفادتنا في البحث)¹ فركزنا على نقطتين اساسيتين وهما :

أ- ما هي الالقب العائلية المتواجدة بكثرة في هذه الأحياء (من ناحية تكرارها)

ب- أقدمية تواجد هذه الألقاب في أحياء القطاع

¹ للتذكير كانت نقطة محاولة معرفتنا للتركيب الاثني هي أكبر النقاط التي واجهنا فيها مشاكل بحكم حساسية الموضوع لدى الناس واستفسارهم وتخوفهم الدائم في الإجابة حول أسئلتنا في هذه النقطة، توصلنا إلى معلومات في هذه النقطة من خلال بناء شبكة علاقات والبحث عن مجموعة اصدقاء لنا أحدهم (س.ي) الذي ربطنا بأحد أعمامه الشيخ (س.أ) والذي ساعدنا في الوصول إلى مجموعة نقاط على تساؤلنا أعلاه، هذا كان بالنسبة للقطاع SU6، في حين أن الشيخ (س.أ) نفسه أجابنا عن بعض القاب سكان أحياء القطاع SU1b وربطنا بأحد أصدقائه الساكن في حي الحسناوي (ع. ب).

جدول 55 نتائج التركيب الإثني للقطاعات الحضرية SU1a, SU1b, SU6

SU6				SU1b				SU1a
التواجد المكاني للعرش	العرش	التركيب الاثني	الألقاب العائلية	التواجد المكاني للعرش	العرش	التركيب الاثني	الألقاب العائلية	فيما يخص هذا القطاع لم نستطع الحصول على معلومات بهذا الشأن حيث لم نجد من يستطيع إيصالنا إلى احد اعيان أو شيوخ هذا القطاع.
جبال ششار، المحمل، أولاد رشاش، صحراء النمامشة	عرش النمامشة (يتواجد بدرجة ثانية)	أولاد مسلم، أولاد خلفون، أولاد عمارة، أولاد سليم.	نوار	دوار الفج - ولاية تبسة-	/	أولاد بوكحيل	بشير، عيدودي	
باغاي، الحامة، طامزة، أنسيغة، الرميطة.	عرش العمامرة (يتواجد بدرجة أولى)	أولاد سي موسى، أولاد بوغدير، أولاد عواج، أولاد يعقوب، أولاد بودرهم.	حقاص، خروب، بلفضل، بلاع، شرقي، ملاح،	بلدية متوسة شمال ولاية خنشلة.	عرش العمامرة	لأرباع	بوروية، مرير، مرجان، رزايقية،	
بلدية عين البيضاء أم البواقي	عرش الحراكطة (متواجد بدرجات أقل)	/	محل عين، مدرق نارو					
ولاية الجلفة وما جاورها إلا أن تواجد قليل جدا.	عرش أولاد نايل (متواجد بدرجات أقل)	/	فرادي					

المصدر: من خلال الحديث مع شيوخ القطاعين أعلاه (س.أ)، (ع.ب)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن التركيب الإثني للقطاعين الحضريين SU1b, SU6 هو عبارة عن خليط إثني وعرقي وأن التواجد المكاني الأصلي لهذه الإثنيات يعود لمناطق داخل مدينة خنشلة وحتى الولايات المحيطة بها وحتى ولايات بعيدة كولاية الجلفة، وهذا ما يثبت أن نمو مدينة خنشلة ولا سيما هذه القطاعات المعنية جاء نتيجة الهجرة الداخلية للأفراد هذه الهجرة لم تكن مجرد تحرك ديمغرافي فقط وإنما هي تحرك اجتماعي وثقافي أيضا حيث ان هؤلاء المهاجرون وانتقلهم من بيئاتهم الأصلية حملوا معهم أيضا عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم الخاصة بكل عرش، وهذه المركبات الاجتماعية تم ترجمتها من خلال طريقة استغلالهم للفضاء الاجتماعي فانتجوا فضاء معماري واجتماعي يتماشى وثقافتهم، وهذه الجزئية تربطنا مباشرة بما تحدث عنه هنري لوفيفر من خلال كتابه « La production de l'espace » حيث يركز على فكرة مفادها أن إنتاج الفضاء ناتج عن التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وليس من خلال المعطى الفيزيائي للفضاء فقط.

إن إنتاج الفضاء الاجتماعي (القطاعات الحضرية الثلاثة) بطريقة عشوائية وفوضوية في الأساس هو ترجمة تلك القيم والثقافات المختلفة للأفراد من بيئاتهم الأصلية في أحياء عشوائية بالأخص مع غياب التخطيط الحضري الصارم، فلوفيفر يميز بين ثلاثة أنواع من الفضاءات الأول وهو الفضاء المدرك الذي ندركه بالحواس كالطرق، السكن... إلخ، والثاني هو الفضاء المتصور الذي يخطط له من قبل المهندسين المعماريين، أما الأخير فهو الفضاء المعاش الذي يعاش بالخيال والرموز والانتماءات الثقافية والعرقية والذي في النهاية هو الفضاء الذي يبقى ويهيمن على الحياة الحضرية، وعليه نتوصل في الأخير أن إنتاج هذه القطاعات الحضرية ناتج عن القيم والمعتقدات والثقافات المختلفة للأفراد فالتوسع العشوائي للقطاعات الحضرية = إنتاج شعبي للفضاء (الفضاء المعاش)، المخططات الحضرية = إنتاج تقني بيروقراطي للفضاء (الفضاء المتصور)، والتفاوت بين الواقع والمخططات الحضرية = صراع بين أنماط إنتاج الفضاء (النمط الفوضوي "الفضاء المعاش" ضد النمط المخطط "النمط المتصور").

أيضا توصلنا من خلال ترميز المقابلات إلى معلومات تخدمنا في هذا السياق حيث أن تشكل وتركيب الإثنيات في مدينة خنشلة جاء نتيجة عوامل تاريخية أثرت في نمو المدينة من جهة وفي مورفولوجيتها من جهة أخرى، سنذكرها وفق التسلسل الكرونولوجي كما ذكره المبحوث في مديرية التعمير:

1. السياسة الكولونيالية في القضاء على الوحدة الاثنية المعارضة للتواجد الكولونيالي:

يروى المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) أن الاستعمار في بدايات تواجده في مدينة خنشلة كانت له أهداف تتمثل في القضاء على الوحدة الاثنية المتواجدة بمنطقة خنشلة لا سيما وأنها كانت معارضة لتواجده، فيقول المبحوث "...كان يتركز في هذه النواة¹ بالإضافة إلى الكولون كل من المستوطنين الأوروبيين وبعض الجزائريين الذين كانوا يعملون لصالح الكولون، فنشأت أحياء كحي الممرات (Les Allez) وكانت تتميز هذه الأحياء بتخطيط حضري منظم اعتمدوا في الغالب على المخططات الشطرنجية، كانت تعمل السلطات الفرنسية آنذاك على مبدأ إنشاء مدن جديدة نموذجية من ناحية التنوع الثقافي والعرقى والديموغرافي لا سيما بعدما اكتشفت الطبيعة الاجتماعية المعارضة للتواجد الكولونيالي التي كان يتميز بها سكان أرياف خنشلة آنذاك فقامت بجلب مختلف العرقيات في الجزائر وخارجها كبنو ميزاب والقبائل والتوارق والعرب ومن خارج الجزائر كما قامت بجلب مختلف الجنسيات الأوروبية وما سمي بالمستوطنون الأوروبيون وكان هدفها من كل هذا التنوع العرقي هو كسر اللحمة العرقية والتركز العرقي الذي كان يتميز به المجتمع الشاوي عموما وسكان منطقة خنشلة آنذاك بحكم أن هذه اللحمة والتركز العرقي لا يخدم مصالحها الاستعمارية وأنه في أي لحظة يمكن لهذا التكتل العرقي أن يثور ضدها ويحدث الفوضى لا سيما ما أبداه المجتمع الشاوي آنذاك في منطقة خنشلة من عدم تقبل للوجود الفرنسي في منطقة خنشلة..."

2. الهجرات الاثنية الجماعية على محاور الطرق الرئيسية:

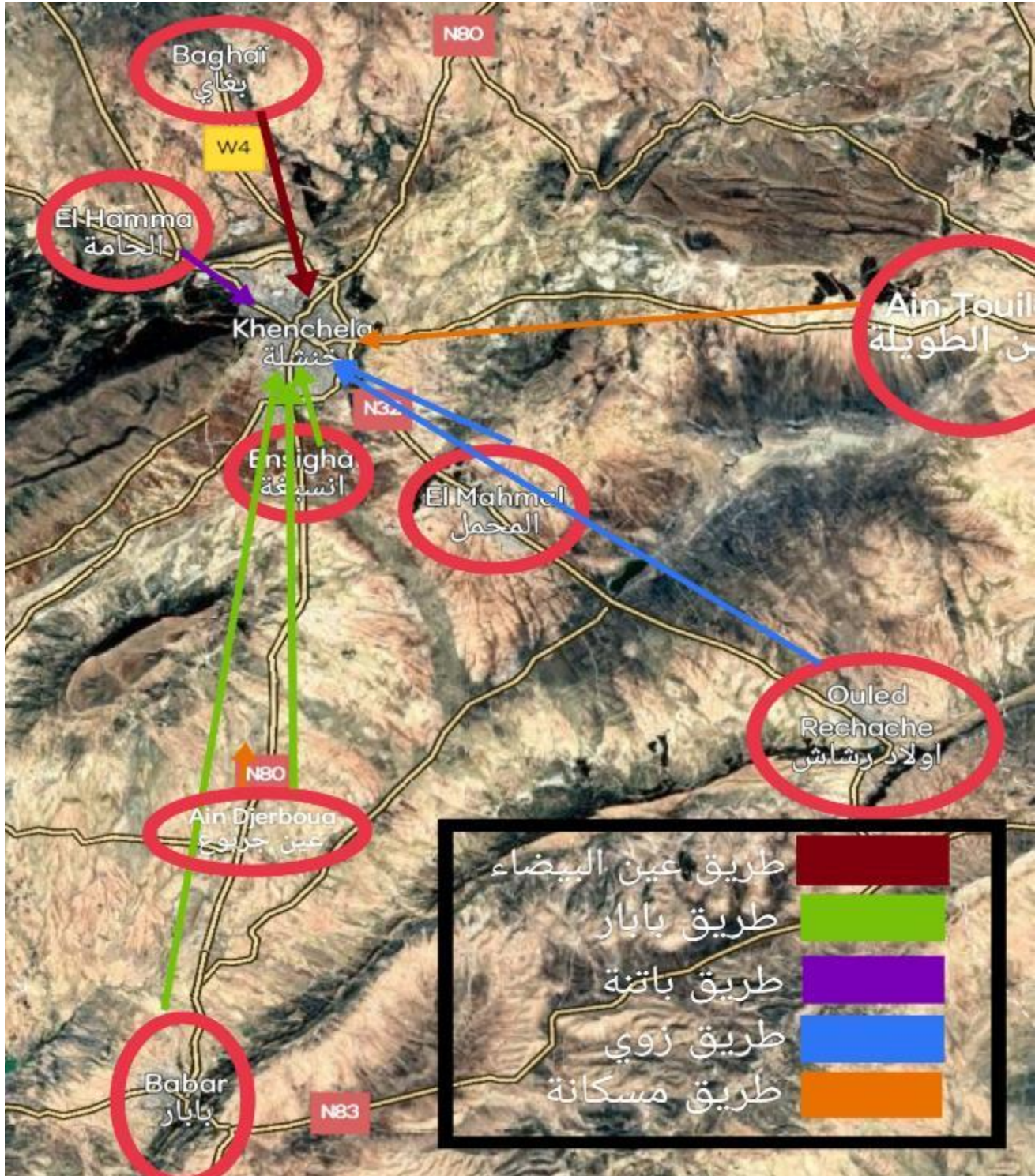
تركزت الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة بعد الاستقلال على محاور الطرق الوطنية الرئيسية RN88, RN80, RN32 حيث يقول المبحوث (مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة، 2024) "...لو نحاول أن نلاحظ ما هي مناطق التجمع الرئيسية والكبرى في مدينة خنشلة أين هي؟ سنجد طريق باتنة والتي يسكنها غالبية سكان مدينة الحامة وهي مدينة حدودية مع مدينة خنشلة ولو تذهب وتبحث عن مختلف الألقاب التي تسكن في منطقة طريق باتنة ستجد أغلب الألقاب التي تسكن طريق باتنة هي حكار،

¹ ملاحظة: المقصود بالنواة الكولونيالية هي القطاع SU1a

حقاص، بلاع وكلها من عرش واحد حيث هاجرت جماعية هذه العائلات في فترات تعود إلى الستينات والسبعينات وتمركزت واستوطنت في منطقة طريق باتنة بالقرب من الطريق الوطني رقم 88... ويضيف "... أيضا لو نذهب إلى ثاني منطقة تجمع رئيسية في المدينة وهي منطقة طريق بابار حيث حدث الامر كما حدث مع منطقة طريق باتنة حيث هاجرت مختلف الالقاب والتي تنتمي إلى عرش واحد إلى منطقة طريق بابار قادمة من بلديتي أنسيغة وعين جربوع وبابار مثل ألقاب بوماجر عيساوي...". كما يضيف أيضا "... أيضا لو تذهب إلى منطقة تجمع أخرى في منطقة طريق زوي حيث هاجرت مختلف العائلات من ألقاب مسعي عثمانى جمل موساوي التي تنتمي إلى عرش واحد مختلف عن العرشين الأولين واستوطنوا في منطقة طريق زوي وستجد غالبية اصل سكانهم من بلديتي المحمل وأولاد رشاش (زوي)...". ويضيف "... أيضا منطقة تجمع أخرى رئيسية وهي منطقة طريق مسكانة ستجد اصل سكانهم جميعا من منطقة عين الطويلة وستجد أغلبهم من عائلات تنتمي إلى عرش آخر من ألقاب شخاب لشخب نفس الشيء مع طريق البيضاء والتي شهدت نزوحا من كل من بلديتي بغاي ومتوسة...".

نستنتج من قول المبحوث أن مدينة خنشلة نمت عن طريق الهجرات الجماعية بمحاذاة الطرق الوطنية اي أن كل عرش في الغالب والذي يحمل مجموعة من الالقاب استوطنوا في حدود مدينة خنشلة وبالقرب من قراهم ومواطنهم الاصلية، أي أن الهجرة كانت هجرة جماعية وبطريقة نظامية يتحكم فيها تنظيم اسمه العرش كانت نقاط توسعهم بمحاذاة الطرق الوطنية وهذا ما يفسره تواجد مجموعة من الالقاب التي تجمعها علاقات قرابية ودموية واحدة تنتمي إلى عرش واحد متمركزة في منطقة ما بالقرب مع موطنها الأصلي، إن هذه السردية التي أعطاها لنا المبحوث توضح لنا أن مدينة خنشلة في نموها الحضري تقترب أكثر في تفسير نموها من نظرية العمليات الايكولوجية لرودرريك ماكنزي حيث أن عملية الغزو كانت في البدايات الأولى لتوسع المدينة مع قدوم المستعمر وإحلاله لنظام مختلف عن النظام الذي كانت تشهده منطقة خنشلة آنذاك وتهجيرها لمختلف السكان الذين كانوا يقيمون فيما سمي فيما بعد بالنواة الكولونيالية، وشهدت فيما بعد أثناء الاستقلال عمليات من التركيز التي كانت موجهة بطرق غير رسمية يتحكم فيها تنظيم غير رسمي اسمه "العرش" نحو الطرق الوطنية التي تجعل من المهاجرين في نقطة اتصال بين المدينة التي توفر لهم الخدمات والحاجيات الاجتماعية وبين القرب من الموطن الأصلي لهم (الارتباط العاطفي بمسقط الرأس)، ولعل الخريطة التالية توضح ذلك:

خريطة 29 أماكن استقرار الهجرات الجماعية (من البلديات المجاورة) التي شهدتها مدينة خنشلة منذ الاستقلال



المصدر: من إنجاز الباحث بالإعتماد على بيانات المقابلة و Google Earth

2.4.5. اللهجات المتحدثة:

إن الهدف من العمل على هذا المؤشر هو معرفة الارتباط الجغرافي الأصلي لمتحدثي هذه اللهجات وتأثير ذلك على المجال الحضري (مورفولوجية المدينة) للقطاعات الحضرية:

توصلنا من خلال عملية جمع البيانات إلى أن اللهجات المتحدثة في كل من القطاع SU1b, SU6 هي نفسها وتمثلت في كل من اللهجة الدارجة واللهجة الشاوية في حين كان القطاع SU1a بالإضافة إلى تلك اللهجات الموجودة في القطاعات الأخرى توصلنا إلى وجود للهجة القبائلية والميزابية في التعاملات الاقتصادية وذلك لارتباطهما بوجود بعض المحلات التي تعود لملاكها القبائليين والميزابيين.

إن تأثير الهجرة الداخلية على نمو المدينة لم يكن فقط من خلال عمليات التوسع المجالي والمساحي بل كان أيضا من خلال التباين في اللهجات التي يتحدث بها سكان هذه القطاعات الحضرية الثلاثة، فننتقل من خلال العرض أعلاه إلى أن القطاع SU6 هو إمتداد مساحي وجغرافي وثقافي للقطاع SU1b فاللهجات المتحدثة بها في القطاعين هي نفسها، في حين ان القطاع SU1a ظهر فيه مكون لغوي آخر وهو اللهجة القبائلية واللهجة الميزابية نتيجة التواجد الديمغرافي لهذين المكونين المرتبطين بالانشطة الاقتصادية في القطاع، فهذا دليل على الهجرة الداخلية التي شهدتها هذه القطاعات الحضرية الثلاثة أدت على تركيز الإثنيات داخلها ولعل مؤشر اللهجات المتحدثة خير دليل.

وإن من بين انعكاساته على مورفولوجية المدينة هو التخصص الوظيفي لأصحاب المهن في القطاع SU1a والذي توصلنا له من خلال ملاحظتنا ومعايشتنا لهذا القطاع، فالمكون القبائلي تخصص في تجارة مواد البناء والزيوت، والمكون الشاوي تخصص في تجارة المواد الغذائية والخضر والفواكه وباقي الأنشطة كالأجهزة الكهرومنزلية...إلخ، كما بودنا الإشارة إلى أن القطاع SU1a يشهد تركزا وظيفيا آخرا من ناحية بعض الإثنيات الأخرى على غرار المكون السوفي تخصص في تجارة البقوليات والحبوب، والمكون المزابي تخصص في تجارة الخردوات.

إن هذا الطرح يعود بنا إلى ما انطلق منه روديريك ماكنزي من خلال نظرية العمليات الأيكولوجية وبالضبط مفهوم "العزل" أو "الفصل" حيث يرى بان المناطق الحضرية تشهد تنافسا وصراعا على الموارد النادرة

والمواقع الجيدة وتتفصل هذه الاثنيات حيزيا طبقا لمجموعة من المؤشرات منها كالدخل، اللغة، الدين، الجنس، الثقافة، المهن، ونحن من خلال بحثنا هذا نرى ان التركيز المهني الذي يشهده القطاع SU1a والذي يرتبط بذلك بالتركز الاثني واللغوي يدخل ضمن هذا السياق، حيث ان القطاع في نموه فُصل حيزيا من خلال التخصصات المهنية لسكان القطانة به ولعل ذلك يظهر من خلال التباين في اللهجات التي يعتمدها ملاك هذه المهن بين بعضهم البعض.

5.5. المرافق والخدمات:

المرافق التربوية:

من خلال الملاحظة التي قمنا بها توصلنا إلى نقص كبير على مستوى المرافق التعليمية في كل من القطاعين SU1b, SU6 حيث وجدنا في كل من القطاعين 05 ابتدائيات ومتوسطة واحدة في حين ان القطاع SU1a كان على عكس ذلك ب07 مؤسسات تربوية، وهو الأمر الذي قد يعكس اكتظاظا على مستوى مؤسسات القطاعين

المرافق الصحية:

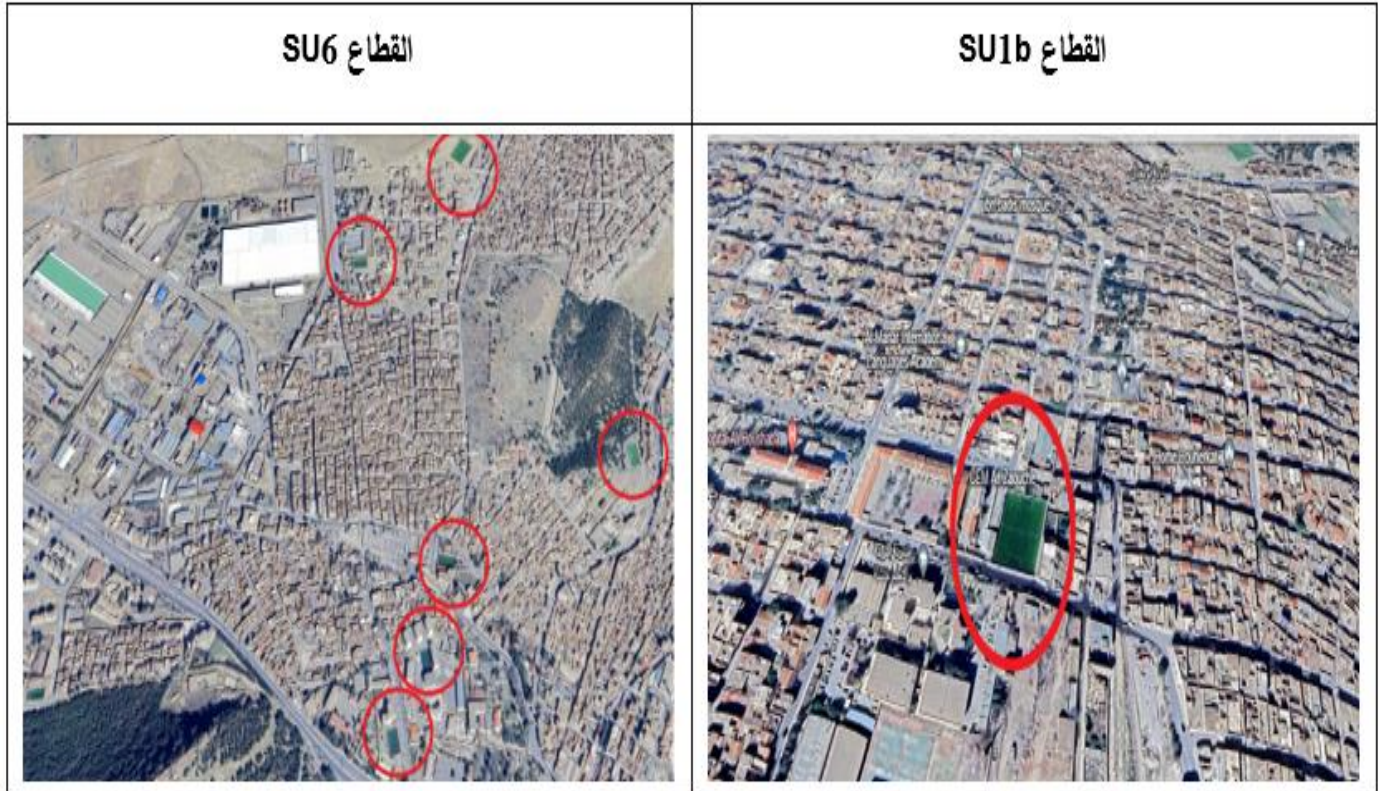
من خلال الملاحظة تبين وجود مستشفى كبير في القطاع SU1a تم ترميمه بعد الاستقلال ويلبي متطلبات الصحة لأغلب سكان مدينة خنشلة وحتى البلديات المجاورة وليس القطاع فقط، إلا أن العكس كان على مستوى كل من القطاع SU1b والذي يحتوي على قاعة علاج في حين احتوى القطاع SU6 على عيادة متعددة الخدمات، وهذا ما يشكل نقصا على مستوى التجهيزات الصحية في كل من القطاعين SU1b, SU6.

المرافق الرياضية:

توصلنا من خلال الملاحظة إلى إنعدام المرافق الرياضية في القطاع SU1a وإلى وجود مرفق رياضي وحيد بالقطاع SU1b والذي هو عبارة على ملعب، في حين كان القطاع SU6 يحتوي على 06 مرافق رياضية متمثلة في ملاعب جوارية 04 منها في حالة جيدة بينما اثنين في حالة متوسطة وهذا الأمر يعتبر مؤشرا على نقص كبير في عدد المرافق الرياضية في قطاعات تشهد كثافته سكانية عالية وهو ما يؤثر سلبا

على الطاقة الاستيعابية لهذه المرافق الرياضية وما يؤدي إلى تلف هذه المنشآت والمرافق، ولعل الصور التالية توضح ذلك:

صورة 23 عدد المرافق الرياضية بكل من القطاعين SU1b, SU6



المصدر: (Google Earth, 2024) adapté par l'auteur.

المرافق الترفيهية ومرافق الراحة:

توصلنا من خلال الملاحظة إلى إنعدام المرافق الترفيهية أو مرافق الراحة بكل من القطاعين SU1a, SU6 في حين وقفنا على وجود حديقة واحدة في القطاع SU6، ولعل الصورة أدناه توضح ذلك:

صورة 24 الحديقة الوحيدة بالقطاع SU1b

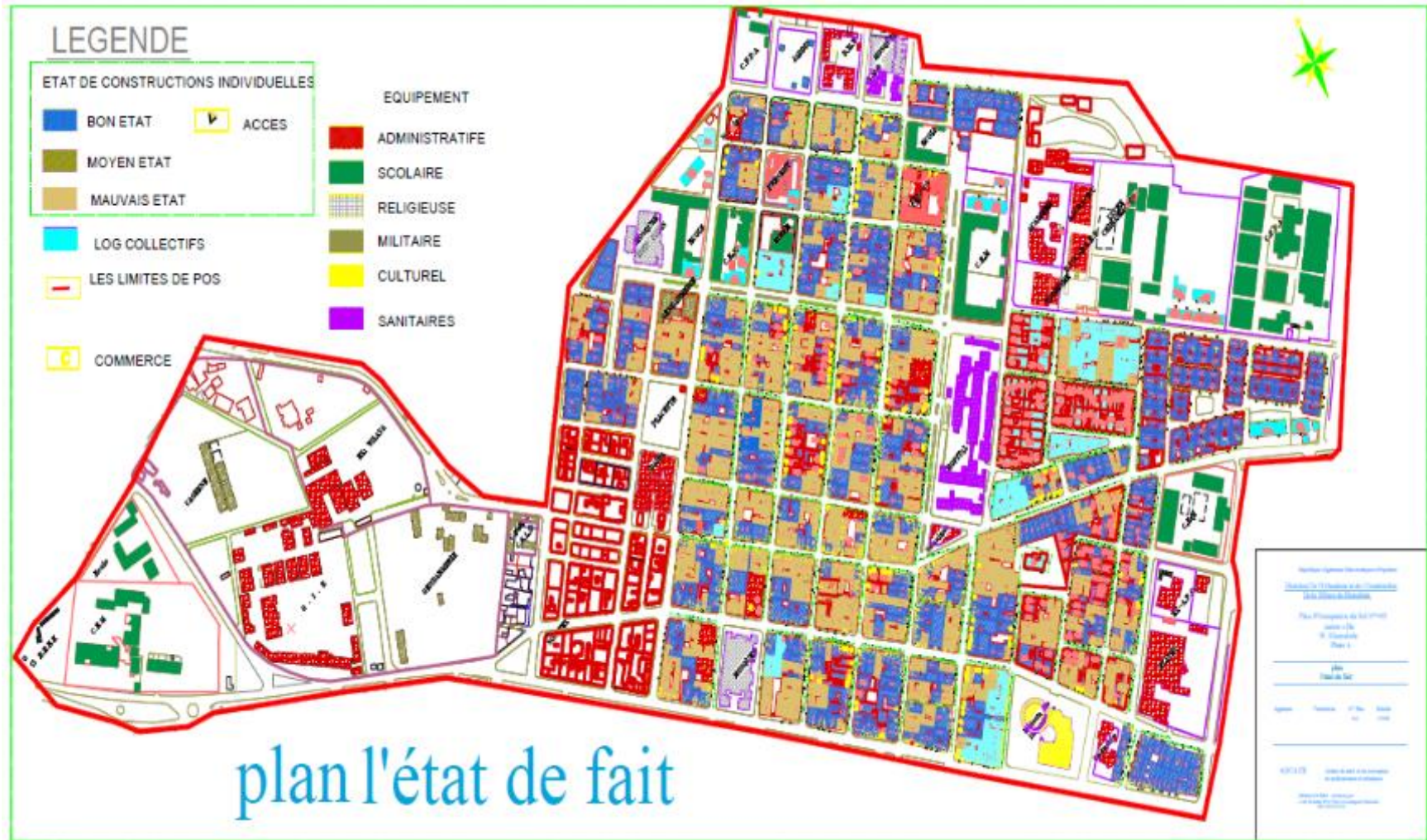


المصدر: من إنقاط الباحث بتاريخ 30-06-2024، الساعة 11.20

وإنطلاقاً من عرضنا للنقص في مختلف أنواع المرافق التي تتوفر عليها القطاعات الحضرية الثلاثة، سنحاول عرض كل من مخطط شغل الأراضي 01 في جزئه الذي يضم القطاع ¹SU1a، ومخطط شغل الأرض 06 الذي يضم القطاع SU6، في حين لم يتوفر لدينا مخطط شغل الأرض المتعلق بالقطاع SU1b لأسباب بيروقراطية، وإن الهدف من عرض مخططات شغل الأرض هو تدعيم ما توصلنا له من خلال ملاحظتنا مع الوثائق والسجلات التي تحصلنا عليها.

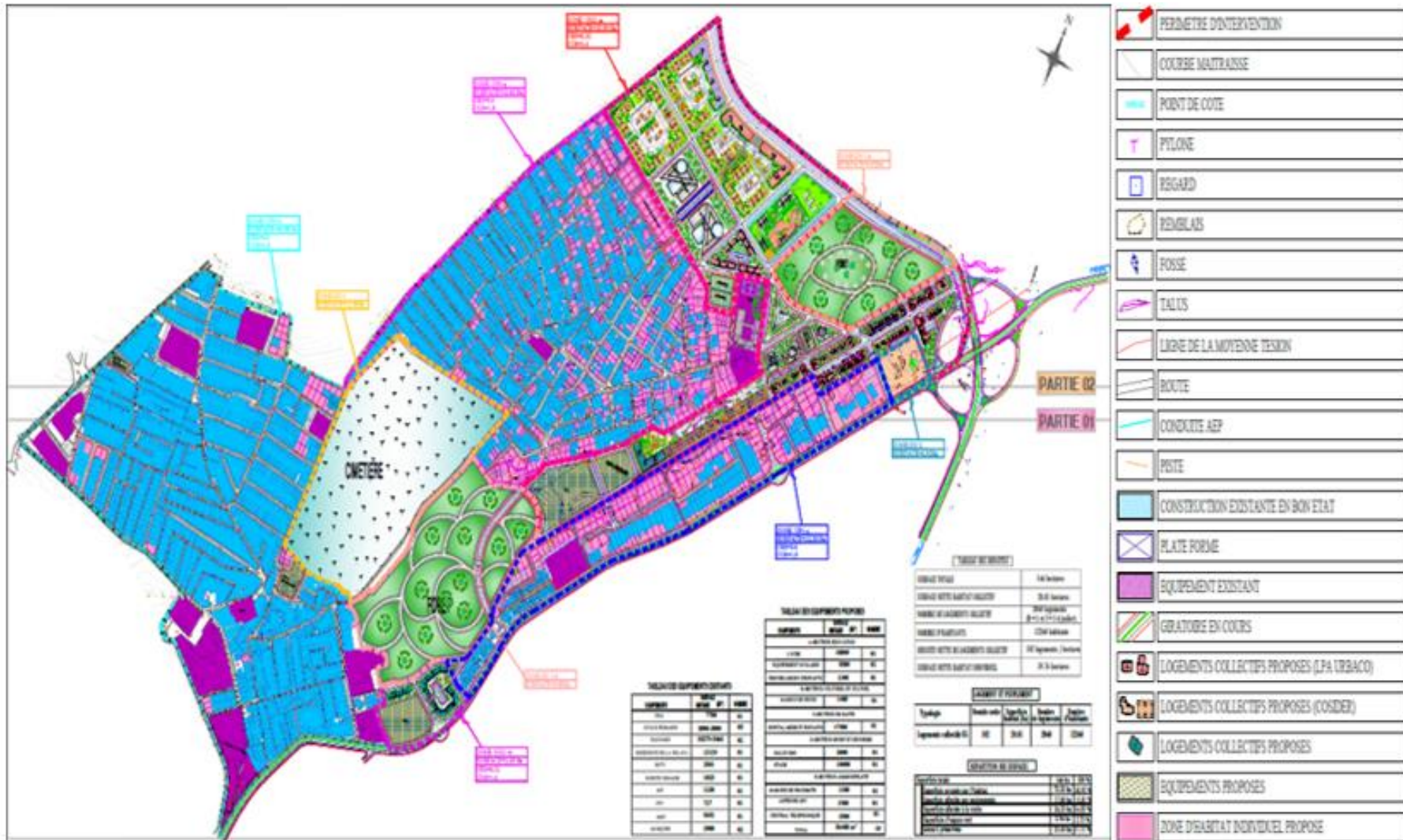
¹ ينقسم مخطط شغل الأرض 01 لمدينة خنشلة إلى أربعة أقسام على حسب القطاعات الحضرية وهي كالتالي: SU1a, SU1b, SU1c, SU1d

خريطة 30 مخطط شغل الأرض POS01 المتعلق بالقطاع SU1a لمدينة خنشلة



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela, 2024)

خريطة 31 مخطط شغل الأرض POS06 المتعلق بالقطاع SU6 لمدينة خنشلة



COS-1.8

TABLEAU DES DENSITES

SURFACE TOTALE	144 hectares
SURFACE NETTE HABITAT COLLECTIF	20.01 hectares
NOMBRE DE LOGEMENTS COLLECTIF	2060 logements (R+5 et C+5 1/2/palier)
NOMBRE D'HABITANTS	12360 habitants
DENSITE NETTE DE LOGEMENTS COLLECTIF	102 logements / hectares
SURFACE NETTE HABITAT INDIVIDUEL	59.76 hectares

TABLEAU DES EQUIPEMENTS PROPOSES

EQUIPEMENTS	SURFACE UNITAIRE (M ²)	NOMBRE
A-SECTEUR EDUCATION		
LYCEE	10000	01
EQUIPEMENT SCOLAIRE	8500	02
CRECHE, JARDIN D'ENFANTS	1300	01
B-SECTEUR CULTUREL ET CULTUEL		
MAISON DE JEUNE	1400	01
C-SECTEUR DE SANTE		
HOPITAL MERE ET ENFANTS	17900	01
D-SECTEUR SPORT ET JEUNESSE		
SALLE OMS	3000	01
STADE	10000	01
E-SECTEUR ADMINISTRATIF		
MARCHE DE PROXIMITE	1300	01
ANTENNE APC	1500	01
CENTRAL TELEPHONIQUE	1500	01
TOTAL	56400 m²	10

LOGEMENT ET PEUPEMENT

Typologie	Densite nette	Superficie habitat (ha)	Nombre de logements	Nombre d'habitants
Logements collectifs UG	102	20.01	2060	12360

REPARTITION DES SURFACES

Superficie totale	144 ha	100 %
Superficie occupée par l'habitat	73.33 ha	50.92 %
Superficie affectée aux équipements	17.00 ha	11.81 %
Superficie affectée à la voirie	24.23 ha	16.83 %
Superficie d'espace vert	3.94 ha	2.73 %
zones à préservées	25.50 ha	17.71 %

TABLEAU DES EQUIPEMENTS EXISTANTS

EQUIPEMENTS	SURFACE UNITAIRE (M ²)	NOMBRE
CEM	7700	01
ECOLE PRIMAIRE	2000-3000	05
HANGARE	10279-5466	02
RESIDENCE DE LA WILAYA	13129	01
SNTV	2861	01
SURETE URBAINE	1825	01
APC	1230	01
PTT	727	01
AMG	5692	01
MOSQUEE	2000	02

المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela, 2024)

نستنتج من العرض أعلاه لمختلف المرافق والتجهيزات التي تتوفر عليها القطاعات الحضرية الثلاثة إلى وجود نقص في مختلف أنواع التجهيزات وإن ذلك يعد من أهم المؤشرات الدالة على التأثير العميق للهجرة الداخلية في تغيير مورفولوجية المدينة، فلقد أدت موجات الهجرة التي عرفتتها هذه القطاعات في مراحل زمنية سابقة إلى الضغط على التجهيزات المتوفرة في القطاع SU1a في حين أن النمو الذي شهده القطاعين الآخرين إعتد في النمو على تشييد السكنات فقط وذلك راجع لعدة عوامل منها غياب التخطيط الحضري في تلك الفترة على تنظيم وتسيير المدينة من جهة ومن جهة أخرى نمط استخدام الأرض لدى المهاجرين من البيئات الريفية على الحضرية حيث يقتصر لديهم استخدام الأرض على تشييد السكن فقط. أيضا لم تتمكن السلطات من مواكبة هذا النمو بتوفير المرافق الضرورية فيما بعد في هذه القطاعات نتيجة غياب العقار داخل هذه القطاعات والتي تم استغلالها في السكن غير المخطط مما خلق لنا حاليا أزمة على مختلف أنواع المرافق والتي تظهر في الإكتظاظ على مستوى المدارس، والانتظار الطويل في المرافق الصحية، هذا الواقع ساهم في خلق نسيج حضري غير متجانس حيث ظهرت أحياء محرومة من مختلف التجهيزات وتعتمد في تلبية احتياجاتها على قطاعات أخرى.

6.5. الأيكولوجيا الحضرية:

تعتبر الأيكولوجيا الحضرية أحد محاور وأبعاد تشكل مورفولوجية المدن بالأخص أن القطاعات التي خضعت للملاحظة هي قطاعات نشأت نتيجة الهجرة الداخلية، ولعل هدفنا هو معرفة كيفية تأثير الهجرة الداخلية التي شهدتها القطاعات الحضرية الثلاثة على البنية التحتية والخدمات البيئية التي تحتويها، حيث توصلنا من خلال ملاحظتنا إلى ضعف البنية التحتية البيئية في القطاعات الحضرية الثلاثة، وترجم ذلك من خلال مظاهر الرمي العشوائي للنفايات المنزلية حيث سجلنا 08 نقاط للرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالقطاع SU1a و 12 بالقطاع SU6 و 11 بالقطاع SU1b، بالإضافة إلى رصد مفرغة عشوائية للنفايات الهامة بالقطاع SU1b و رصد رمي عشوائي لمخلفات الدواجن بالقطاع SU6، كما توصلنا أيضا إلى وجود منبع مائي بنفس القطاع لا يخضع إلى المعالجة والمراقبة الدورية يستخدمه سكان القطاع في الشرب بالدرجة الأولى وسكان القطاعات المجاورة بدرجة أقل وذلك لإجبارهم حسب تصريحات السكان بسبب أن المياه الموصولة ببيوتهم من خلال شركة الجزائرية للمياه غير قابلة للشرب وأيضاً بسبب غلاء الاعتماد على المياه المعدنية المعالجة فبقيت مياه هذا المنبع كحتمية، ولعل الصور التالية توضح ذلك:

صورة 25 الرمي العشوائي للنفايات المنزلية بالقطاعات SU1a, SU1b, SU6



المصدر: من التقاط الباحث في الفترة 2024-07-20/2024-06-09

صورة 26 المفرغة العشوائية للنفايات الهادمة بالقطاع SU1b



المصدر من التقاط الباحث بتاريخ 29-06-2024، الساعة 12.40

صورة 27 الرمي العشوائي لمخلفات المذابح العشوائية بغابة القطاع SU6



المصدر من التقاط الباحث بتاريخ 18-07-2024، الساعة 17.20

صورة 28 اعتماد سكان القطاع SU6 في الشرب على مياه منبع أرضي¹

المصدر من التقاط الباحث بتاريخ 20-07-2024، الساعة 10.15

إن هذا الواقع البيئي المتهاك الذي تعيشه القطاعات الحضرية الثلاث لا يمكن فصله عن التحولات الديمغرافية التي عرفتها مدينة خنشلة نتيجة الهجرة الداخلية والتي لم تكن مدروسة والتي أفرزت نمطا من التوسع الحضري غير المتحكم يتميز بتدفق السكان نحو فضاءات هامشية غير مهياً، ما أدى على استعمال مكثف للفضاء بطريقة عشوائية دون ان يقابله تطوير مكافئ في البنية التحتية والخدمات البيئية.

إن اعتمادنا على منظور روبرت بارك في تفسير هذه العشوائيات البيئية فإن مدينة خنشلة حسب بارك هي كائن حي تأثرت بنيتها بتغييرات ديمغرافية متسارعة وغير متوازنة -الهجرة- أدت إلى تداخل الأنماط الاجتماعية والسلوكية داخل الفضاء الحضري -المدينة- ما أدى على إنتاج مناطق توتر بيئي تشكلت في القطاعات الحضرية SU1a, SU1b, SU6 ولعل الصور أعلاه تثبت ذلك حيث أصبح

¹ للإشارة وعند مقابلتنا لمفتش رئيسي بمديرية البيئة والحديث معه عن مياه هذا المنبع أخبرنا بأنها غير صالحة للشرب بعد القيام بالتحاليل اللازمة وأن مصالح مديريته قانت بإبلاغ المواطنين بذلك.

الفرد غير متحكما في البيئة وإنما خاضعا لقيودها وندرة مواردها (المياه، شبكة الطرقات، مفارغ النفايات... إلخ) حيث يضطر الفرد في هذه القطاعات إلى إعادة إنتاج سلوكيات ريفية في وسط حضري كالرمي العشوائي لمختلف أصناف النفايات والشرب من المنابع الأرضية وهذا ناتج عن عدم تكيف الفرد مع الوسط الجديد (الأحياء العشوائية) الذي يفتقر للخدمات والمرافق، أيضا إذا حاولنا ربطه بما جاء به هنري لوفيفر من خلال إعادة انتاج الفضاء فعلاقات القوة والسلطة في المدينة أنتجت قطاعات حضرية تتمتع بمختلف الخدمات والبنى التحتية وقطاعات أخرى هامشية مقصية غير مخططة ناتجة عن موجات هجرة غير متحكم فيها.

في الأخير إن عدم التوازن الايكولوجي للمجال الحضري الذي يتجلى في الرمي العشوائي للنفايات وغياب المياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى ندرة شبكات الصرف الصحي كلها مؤشرات تدل على تشوه مورفولوجي مس مدينة خنثلة نتيجة عدم استيعاب المؤسسات الحكومية لديناميكيات الهجرة داخل التخطيط الحضري.

3. مناقشة نتائج الدراسة:

1.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الجزء من بحثنا إلى مناقشة نتائج دراستنا في ضوء الأهداف التي قمنا بتحديدتها في بداية البحث، وعليه:

1.1.3. توصلت دراستنا إلى فهم العوامل التي تحكمت في ظاهرة النمو الحضري بمدينة خنشلة وكيف لهذه العوامل أن ساهمت في تشكل الظاهرة وتطورها في مجالها المكاني، ولعل هذا ما يعطيها خصوصيتها المكانية فظاهرة النمو الحضري بمدينة خنشلة تميزت من خلال دراستنا بمجموعة من العوامل التي لا يمكن أن تكون نفسها في بيئة أخرى سواء محلية أو وطنية أو أجنبية بصورة كلية، وعليه:

1.1.1.3. يعتبر دخول الكولون إلى منطقة خنشلة أحد أبرز التي أدت إلى تشكل ظاهرة النمو الحضري فالعامل العسكري التوسعي للكولون جعل منه يتخذ منطقة خنشلة منطقة عسكرية وذلك للموقع الجغرافي المتميز لها كونها منطقة تقع على مرتفعات جبلية -أنظر خريطة 12-، هذا الأمر ساهم في بعد سنة 1874 من إنشاء أول نواة عمرانية كان الهدف من إقامتها إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية لقادة الكولون والمستوطنين فتم إنشاء البلدية المشتركة خنشلة بموجب القرار 21 أكتوبر 1880 لتلبية الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية للمستوطنين والمهاجرين الأوروبيين فتم إنشاء النواة الكولونيلية أو كما تسمى حالياً بالقطاع الحضري SU1a -خريطة 13-

2.1.1.3. الهجرة القسرية 1958 -أنظر جدول 33- الممارسة ضد سكان الأرياف الذين كانوا يمثلون مناط دعم للمهاجرين نحو المناطق القريبة من النواة الكولونيلية حتى تسهل عملية مراقبتهم وعزل الثوار والمجاهدين من أي دعم تقدمه لهم سكان الأرياف، فظهر بذلك القطاع الحضري المسمى حالياً بـ SU1b بطريقة غير مخططة.

3.1.1.3. مواصلة هجرة سكان الأرياف نحو مدينة خنشلة بمحاذاة الطرق الوطنية بعد ظهور كل من المنطقة الصناعية سنة 1975 والتقسيم الإداري 1984 -أنظر جدول 33- مما ساهم في التوسع الحضري للمدينة بطريقة غير مخططة نتيجة عدم اهتمام الدولة آنذاك بالتخطيط الحضري وتركيز اهتمام

الدولة على القطاع الاقتصادي مما ساهم في ظهور القطاع المسمى حاليا بالقطاع SU6 بطريقة فوضوية -أنظر خريطة 14 -

4.1.1.3. العامل الأمني للعشرية السوداء 1990-2000 وحالة اللااستقرار التي كانت تعاني منها بعض الولايات ساهم هذا الأمر في زيادة حركات الهجرة نحو المدن المستقرة نسبيا ومنها مدينة خنشلة ومواصلة التوسع الحضري نحو الناحية الجنوبية -أنظر خريطة 15 -

5.1.1.3. مواصلة النمو الحضري لمدينة خنشلة 2000-2024 من خلال البحث عن عقارات كافية مما ساهم في ترسيم النمو الحضري لمدينة خنشلة نحو مدينتي الحامة وأنسيغة وتسميته بالتجمع الحضري الثلاثي -أنظر خريطة 26 -

2.1.3. أيضا توصلنا إلى أن النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة كانت له انعكاسات سلبية على مقومات التنمية المستدامة بفعل إشكالات على مستوى التخطيط الحضري من جهة وعلى مستوى تنفيذ المخططات الحضرية من جهة أخرى، حيث توصلنا على وجود معدلات عجز تعاني منها مدينة خنشلة من ناحية التجهيزات التربوية ومن ناحية التوزيع المجالي اللامتوازن للمرافق التعليمية بالإضافة إلى نقصها العددي مما ترتب عنه ظاهرة الاكتظاظ في المدارس -أنظر جدول 40-، أيضا من الناحية الصحية حيث أن النمو الحضري لمدينة خنشلة لم يقابله تلبية الاحتياجات الصحية لسكان المدينة من ناحية المرافق ومن ناحية الموارد البشرية حيث أن النمو السكاني والحضري للمدينة لم يواكبه الزيادة في عدد المرافق والموارد البشرية الصحية مما خلق تفاوتاً بين المؤشرات المحلية والوطنية والدولية فيما يتعلق بالرعاية الصحية أنظر جدول 41 جدول 42 جدول 43 جدول 44 -.

3.1.3. أيضا وفي إطار مناقشة أهداف الدراسة مع نتائجها فتوصلنا إلى أن آفاق النمو الحضري لمدينة خنشلة تتجه نحو كل من بلديتي الحامة وأنسيغة وذلك لأسباب تتعلق بأزمة العقار حيث تم ترسيم التوسع نهائيا -أنظر خريطة 16 خريطة 26 -

4.1.3. أيضا توصلنا إلى ان تعامل التخطيط الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة مع قضيتي السكن والعقار كان كالتالي:

1.4.1.3. في المرحلة الكولونيالية: تم التعامل مع قضية العقار برؤية لم تراعي الخصوصية الاجتماعية لهذا المورد لدى سكان مدينة خنشلة حيث تم نزع الملكية العقارية لجميع سكان خنشلة ما لم تكن لهم أوراق ملكية ولعل الشكل -أنظر رسم توضيحي 19- يوضح مختلف القوانين المتسلسلة في ذلك متجاهلين أي خصوصية لدى السكان حول مورد العقار الأمر الذي زاد من حدة التوترات بين الأهالي والغدرة الكولونيالية لا سيما بعد تسليمها لهذه العقارات للمستوطنين والسكان الفرنسيين، أما فيما يخص قضية السكن فاقترنت السياسة الكولونيالية آنذاك على إسكان المستوطنين والسكان الفرنسيين في النواة الكولونيالية ما يعرف حاليا بالقطاع SU1a ليأتي فيما بعد مشروع ديغول وبروز حي ديغول سنة 1958 كرد فعل ومحاولة لاستمالة السكان عن الانخراط في الثورة التحريرية.

2.4.1.3. المرحلة الاشتراكية: اتسمت باحتكار الدولة لسوق العقار من خلال المندوبيات البلدية وجعل البلدية طرفا في جميع عمليات البيع والشراء للعقار، الأمر الذي انعكس سلبا على تلبية الحاجيات المتزايدة في الطلب على السكن مما ساهم في ظهور نمط البناء الفردي والبناء الفوضوي في مدينة خنشلة.

3.4.1.3. المرحلة الرأسمالية: بعد اقتناع السلطات آنذاك بفشلها في تسيير عملية التخطيط الحضري وتلبية الحاجيات الاجتماعية ومع التحولات الاقتصادية في الجزائر والعالم انعكس ذلك على المعاملات الداخلية منها العقار، والذي أسس من خلال قانون التوجيه العقاري 90-25 إلى فتح عملية المبادلات العقارية وعمليات البيع والشراء بين المواطنين بطرق قانونية، هذا الأمر انعكست عنه ظهور توسعات عمرانية جديدة.

5.1.3. أيضا توصلنا على فهم كيفية تأثير ظاهرة الهجرة الداخلية التي شهدتها مدينة خنشلة على الجانب المورفولوجي حيث ان الهجرة أدت إلى ظهور قطاعات حضرية الأول SU1a، الثاني والثالث SU1b, SU6 ظهرا بعد الاستقلال وأثرا على الجانب المورفولوجي من ناحية المجال العام الذي امتاز بمختلف أشكال الاستحواذ على المجال، إضافة على بروز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بمختلف الأشكال لا سيما في القطاعات الحضرية الثلاثة السابقة الذكر، أيضا أدت الهجرة على تباين الأنماط المعمارية بمدينة خنشلة بين النمط الشطرنجي والنمط الفوضوي، كذلك تزايد التنوع الثقافي والاجتماعي للمدينة من خلال حركات الهجرة المحملة بمختلف الانثنيات ، كما انعكست الهجرة أيضا بالضغط على

المرافق والتجهيزات المتواجدة بالمدينة، كذلك بروز أنماط غير أيكولوجية في أوساط المدينة لا سيما القطاعين SU1b, SU6.

6.1.3. كذلك ومن خلال تقصي واقع الأيكولوجيا بالمدينة توصلنا إلى وجود مشاكل في المخططات البيئية على مستوى التخطيط والتنفيذ وأيضا من ناحية المورد البشري المكلف بالمخططات البيئية، هذه المشاكل انعكست على واقع الأيكولوجيا بظهور مختلف العشوائيات البيئية في مدينة خنشلة.

2.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات:

قناعة منا بأن محاولة إيجاد نظرية واحدة قادرة على التفسير الكلي لنتائج الدراسة لا يمكن أن تكون خارج بحوث النظرية المجردة والتي تبدأ فيها الدراسة ببيانات ميدانية الهدف منها في النهاية هو تكوين نظرية محلية إنطلاقاً من تلك البيئة ذات الخصوصيات المحددة، كما أننا نفتتح قناعة كلية بأنه لا توجد نظرية واحدة قادرة على التفسير الكلي لنتائج دراسة ما أنتجت في بيئة مغايرة على تلك البيئة التي ظهرت فيها النظرية، وذلك لإختلاف مجموعة من الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وإختلاف السياقات الزمنية والمكانية وإختلاف أسباب ظهور تلك النظرية في بيئتها، وعليه كان لزاماً علينا محاولة الاقتراب من النظريات التي قمنا بتحديدنا سابقاً في الفصل الثاني من الدراسة ومحاولة تفسير نتائج دراستنا في ضوءها قدر الإمكان حتى نستطيع ربط نتائج دراستنا بالتراث السوسيولوجي ونقدم من خلالها تفسيراً سوسيولوجياً، وعليه جاء هذا العنصر من بحثنا قصد الاقتراب الجزئي من زوايا تنظيرية لتلك النظريات المحددة سلفاً، وأخيراً نرى بأن كل من النظريات التالية قادرة على تفسير نتائج دراستنا تفسيراً جزئياً متكاملًا فيما بينها، وهي كالتالي:

-النظريات الجغرافية:

-نظرية أقطاب النمو "فرونسوا بيروكس" .

-نظرية وسائل الإتصال "ماير".

-قاعدة "جيفرسون".

-النظريات الأيكولوجية:

- نظرية العمليات الأيكولوجية "روديريك ماكنزي".

-نظرية الدوائر المترازمة "أرنست برغس".

-نظرية الحضرية كأسلوب للحياة "لويس ويرث".

نظريات التنمية:

-نظرية التحديث "الإتجاه البنائي الوظيفي"

-"الاتجاه النفسي السيكولوجي".

1.2.3. النظريات الجغرافية:

من خلال نظرية أقطاب النمو "فرونسوا بيروكس" تقترب نتائج دراستنا لتفسير النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة، ف"بيروكس" يرى أنه توجد منطقة ذات سمات اجتماعية اقتصادية جغرافية داخل المدينة تجعل منها قطبا للنمو ومستقطبة للأفراد والجماعات، وفي إطار هذا الطرح نرى أن ظهور المنطقة الصناعية في مدينة خنشلة سنة 1975 أدى إلى إستقطاب الأفراد القاطنة باقطاب ثانوية أخرى كالأرياف نتيجة الحوافز المادية والاقتصادية التي كانت توفرها آنذاك المنطقة الصناعية من توفير مناصب عمل دائمة وعوائد مالية أحسن من تلك التي كان يتقاضاها الأفراد من العمل الفلاحي في الأرياف وهذا ما إنجر عنه ظهور القطاع SU6.

أما بالنسبة لنظرية وسائل الاتصال ف"ماير" يرى أن النمو الحضري يخضع فكرة وجود وتوفير سهول الاتصال بين الأراد داخل المدينة، وهذه الجزئية التي نراها تحققت في النمو الحضري لمدينة خنشلة من خلال تمركز الجماعات الإنسانية التي جاءت عن طريق الهجرة الداخلية على خطوط الطرق الوطنية 80،88،32 وهي الطرق التي اعتمدت عليها الهجرة الداخلية-أنظر **خريطة 29**-

أيضا جزئية أخرى من خلال عملية الاستقطاب الذي فرضته كل من المنطقة الصناعية 1975 والتقسيم الإداري 1984 في ظهور القطاع SU6 بطريقة فوضوية وهو ما يقربنا أكثر من نظرية "جيفرسون" والتي يرى من خلالها أن المدينة تعمل على استقطاب الأفراد إلى إقليم جغرافي معين بفعل الحركية الاقتصادية التي يوفرها ذلك الإقليم.

2.2.3. النظريات الأيكولوجية:

فيما يخص النظريات الأيكولوجية فنرى أنه يمكن لها أن تفسر جزئيا عملية النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة وهي كالتالي:

وبالعودة إلى نتائج الدراسة وتفسيرها وفقا لتصور "العمليات الأيكولوجية" لـ"رودريك ماكنزي" وإنطلاقا مما جاء من المبحوثين و**جدول 33** نجد أن مدينة خنشلة في نموها الحضري عرفت عدة مراحل وعوامل أدت إلى ظهورها بالشكل الحالي، فمدينة خنشلة وبالضبط سنة 1874 عرفت هجرة الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين إلى منطقة خنشلة وتهجير جميع من كانوا يقطنون بالمنطقة نحو مناطق ريفية أخرى وهذا ما جعل مفهوم "الغزو" حسب رؤية "ماكنزي" يقترب أكثر من تفسير احد عمليات التغير الحضري التي شهدها النمو الحضري لمدينة خنشلة، حيث ان إنتقال الجماعات الأوروبية والفرنسية لم يكن مجرد إنتقال أفراد وتحرك ديمغرافي فحسب وإنما هو إنتقال جماعات ذات خصوصيات دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية واثنية مختلفة عن تلك الخصوصيات التي كانت متواجدة بمنطقة خنشلة آنذاك، هذا من جهة، أما من جهة أخرى وهو الشرط الثاني في عملية "الغزو" قد تحقق وهو غدخال نمط مغاير لإستخدام الأرض على ذلك المتواجد سابقا وهو ما حدث حيث تم إنشاء النواة الكولونيالية التي اعتمدت على المخطط الشطرنجي في حين كان النمط المعماري المعتمد سابقا هو النمط الريفي الذي يعتمد على السكنات المتباعدة والواسعة حتى تراعي خصوصيات المجتمع القلبي آنذاك في منطقة خنشلة.

أيضا أسهم "ماكنزي" من خلال تقديمه لعملية "الاحتلال" والتي بمقتضاها يتحول الغزاة (المستوطنون/الفرنسيون) إلى سكان يسيطرون على المنطقة.

أيضا شهدت المنطقة عملية ايكولوجية أخرى وهي "الفصل الحيزي" سنة 1958 بالتهجير القسري لسكان الأرياف نحو المسمى حاليا SU1a يسكنها المستوطنون والفرنسيون تتوفر على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، ويتميز هذا القطاع بخصوصية دينية مسيحية وهو ما تثبته الشواهد المادية من الكنائس، وخصوصية ثقافية خليط من الثقافات الأوروبية وخصوصية لغوية تجلت في استعما اللغة الفرنسية، وبين وحدة سكنية SU1b تم بناءها من طرف السكان المهجرين قسريا بطريقة فوضوية تخضع لخصوصية دينية مسلمة دون توفر الهياكل المادية، وخصوصية ثقافية شاوية وخصوصية لغوية تمثلت في اللغة الشاوية والعربية كلغة تواصل بين الافراد وعلى هذا الأساس ظهرت منطقة سكنية متقدمة SU1a من الناحية المادية والعمرانية ومنطقة سكنية SU1b متخلفة وتم ممارسة الفصل الحيزي بين المنطقتين للخصوصيات الدينية واللغوية والثقافية والاثنية.

في الفترة 1962-1966 شهد القطاع SU1a عملية غزو أخرى بهجرة سكان الأرياف نحو الأملاك الشاغرة التي تركها الكولون بعد الاستقلال والتي شهدت غزوا ثقافيا واثنيا جديدا نحو القطاع SU1a الذي كان يتميز بخصوصية ثقافية واثنية أوروبية.

لتشهد فيما بعد مدينة خنشلة تواصلًا لعملية "الغزو" حسب رؤية "ماكززي" في كل من السنوات 1975، 1984، 1990 لأسباب اقتصادية واجتماعية وأمنية -أنظر **جدول 33**-

كان هذا تفسيرًا للتغير والتحول الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة من خلال رؤية "روديريك ماكززي" في "العمليات الأيكولوجية" حيث اقتربت دراستنا بكل من عملية "الغزو" و"الاحتلال" و"الفصل الحيزي أو العنصري"، في حين لم نرى أن باقي العمليات الأيكولوجية "المركزية، اللامركزية، التركيز، التشتت" قد تستطيع تفسير النم و الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة وبهذا نستنتج أن نظرية "العمليات الأيكولوجية" قد فسرت دراستنا بشكل جزئي.

أما فيما يخص نظرية "الدوائر المتراكزة" لـ"ارنست برغس" فنرى أن أن النظرية يمكن لها أن تفسر نتائج دراستنا بشكل جزئي هيس أيضا وذلك لأن النمو الدائري للمدينة توقف بفعل المعوقات الطبيعية من الناحية الشرقية والغربية -أنظر **خريطة 10** - وعليه فنتائج دراستنا تقترب من رؤية "برغس" من حيث أن منطقة الأنشطة الخفيفة وهي الدائرة الأولى في المركز حسب نظرية "برغس" قد تجسدت في دراستنا من خلال منطقة التجارة الفوضوية في القطاع SU1a في حين أن المنطقة الثانية وهي منطقة الأنشطة الثقيلة وهي ما تترجم في دراستنا في المنطقة الصناعية التي استقطبت اليد العاملة من خلال الهجرة الداخلية والتي استقرت بطريقة فوضوية في القطاع SU6 والذي يمثل المنطقة الثالثة من نظرية "برغس" وهي منطقة سكن العمال، في حين تبقى كل من منطقة الطبقة المتوسطة للسكن ومنطقة الضواحي غير محققة في دراستنا وعلاقتها بنظرية "برغس".

أما فيما يخص نظرية الحضرية كاسلوب للحياة "لويس ويرث" فنرى أن النمو السكاني الذي شهدته المدينة عبر فترات من خلال النمو الديمغرافي والهجرة الداخلية ساهمت في زيادة حجم المدينة وتوسعها جغرافيا -أنظر **خريطة 13 خريطة 14 خريطة 15 خريطة 16 خريطة 17** - في كثير من الأحيان بطرق غير مخططة فيما انعكس في ظهور القطاع SU6, SU1b الأمر الذي ساهم في زيادة الكثافة والتباين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي انعكس عنه زيادة اللاتجانس داخل مجتمع مدينة

خنشلة من خلال التنوع الاثني الذي شهدته من المدينة لا سيما بعد موجات الهجرة الداخلية التي شهدتها
-أنظر جدول 55-

أما بالنسبة للنظريات المفسرة للتنمية والتنمية المستدامة فإن نتائج البحث الميداني وبالاعتماد على إجابات الباحثين نتوصل إلى أن رؤية الاتجاه البنائي الوظيفي تتقاطع مع دراستنا من خلال ربط عملية التنمية المستدامة بالمؤشرات المعتمدة في التخطيط الحضري في بيئات أجنبية -ولعل التخطيط الحضري الفرنسي هو أقرب النماذج التخطيطية المعتمدة في بيئتنا الجغرافية- واسقاطها على البيئة الجزائرية عموما وعلى سبيل المثال الاعتماد على مؤشر معدل شغل السكن في قراءة الوضعية السكنية رغم أنه أثبت فشله نظرا لاستثناءه أنواع أخرى من السكن (كالسكن الهش، الأيل للزوال... إلخ) ولو تم احتسابهم لارتفع معدل شغل السكن أكثر -أنظر الصفحة 344-، أيضا مؤشر مقعدين بيداغوجيين لكل أسرة داخل القطاع الحضري -أنظر الصفحة 345- وهذا ينعكس عنه لا توافق بين نوعية المؤشرات المعتمدة وكمية المرافق المنتظرة، عادة ما يحدث هذا الأمر نتيجة الامتداد التخطيطي بين النماذج الأجنبية ذات بيئات لها خصوصية اجتماعية معينة - لا سيما الكولونيالية نحو مستعمراتها- وبين بيئات المجتمع الجزائري، والتي تختلف كليا عن الخصوصية الاجتماعية للمجتمع الجزائري فعلى سبيل المثال إذا ما أرادت المخططات الحضرية تحديد كمية المرافق التعليمية التي يحتاجها قطاع ما من القطاعات الحضرية فيتم تحديد مقعدين بيداغوجيين لكل أسرة في قطاع حضري ما والذي هو في النهاية يعبر عن معدل الانجاب في الأسرة الفرنسية والذي يختلف عن معدل الانجاب في الأسرة الجزائرية ولهذا تظهر مشكلات فيما بعد مما يطرح إشكالية الاكتظاظ المدرسي وإشكالية تلبية الخدمات الاجتماعية للسكان بين التخطيط والواقع -أنظر الصفحة 345- ولهذا وجب تغيير المؤشرات المعتمدة في التخطيط وتكييفها أكثر مع خصوصيات المجتمع الجزائري كوننا نتعامل مع مجتمع جزائري له خصوصيات اجتماعية اقتصادية وأيكولوجية مختلفة عن تلك الفرنسية.

أما فيما يخص الاتجاه النفسي السيكولوجي لنظرية التحديث والذي يتزعمه "هيجن" حيث يرى أن تتقاطع دراستنا مع هذا الاتجاه من خلال رؤية "هيجن" في أن المجتمعات التقليدية تتميز بالشخصية النمطية والشخصية غير الخلاقة والشخصية التسلطية وذلك بسبب خصائص المجتمع التقليدي التي قد تكون عائقا أمام تجسيد التنمية وهو الأمر الذي توصلنا إليه من خلال نتائج دراستنا فالعراقيل المتعلقة

بالجذور التاريخية لمشكل العقار إضافة إلى سيطرة التعاملات العرفية للعقار على التعاملات الرسمية أيضا الملكية الجماعية للعقار دون أوراق ثبوتية - **أنظر الصفحات 361 ، 362** - ، كل هذه المؤشرات تعزز رؤية "هيجن" في أن المجتمعات التقليدية تتميز بالشخصية غير الخلاقة والشخصية التسلطية فالمجتمعات التقليدية ومنها مجتمع مدينة خنشلة في مراحل سابقة أثرت الارتباطات الثقافية بالعقار على اتجاهات النمو الحضري وتحقيق تنمية مستدامة حضرية للسكان وخير مثال على ذلك نمو القطاع SU6 بطريقة فوضوية وتأثيره على اتجاهات النمو الحضري للمدينة.

3.3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

إنه ومن بين أهم مبادئ البحث العلمي هو مبدأ التراكمية والاستمرارية في البحث، ومن هذا المبدأ جاء هذا العنصر في دراستنا الموسوم بمناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة حيث سنعمل من خلال هذه الجزئية في البحث إلى مناقشة نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة قصد توضيح نقاط الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الراهنة والدراسات السابقة، وأيضاً توضيح الإضافات العلمية التي قدمتها دراستنا مقارنة بما قدمته الدراسات السابقة بالإعتماد على مختلف الفجوات البحثية التي تم استخراجها سابقاً مراعين في ذلك السياق الزمني والمكاني بين دراستنا والدراسات السابقة، وعليه:

1.3.3. دراسة الباحث عمار مبروكي

بالنسبة لدراسة الباحث عمار مبروكي الموسومة بـ "النمو الحضري واثره على التلوث البيئي مدينة خنشلة نموذجاً" والتي تتشابه بدرجة كبيرة مع دراستنا لا سيما من ناحية دراسة نفس المجال المكاني من جهة وهو مدينة خنشلة، ومن جهة أخرى التقارب بين المجال الزمني لكل من دراسة الباحث التي تمت مناقشتها سنة 2017 ودراستنا حالياً في سنة 2025 هذا ما يفسر ربما نقاط الاتفاق الكثيرة بين الدراستين، وعليه:

1.1.3.3. توصلت دراسة الباحث (مبروكي، 2017) إلى أن "مشكل مدينة خنشلة مرده أساساً

الإرث الكولونيالي الذي ترك بصمته واضحة في معالم النسيج العمراني من خلال تقشي الأحياء الفوضوية وانتشار أحزمة الفقر التي اضفت اللاتجانس العمراني على مورفولوجية المدينة وأصبحت مصدراً لتلوث البيئة الحضرية وذلك بنسبة 78.86%"، وفي هذا الصدد تتفق دراستنا جزئياً مع ما جاءت به دراسة الباحث من خلال أن تقشي الأحياء الفوضوية وانتشار أحزمة الفقر مرده الإرث الكولونيالي وذلك من خلال ظهور القطاع SU1b وهو ما توصلنا إليه في دراستنا لكن ما لا نتفق فيه مع الدراسة هو التعميم الكلي على أن تقشي الأحياء الفوضوية كلها مرده الإرث الكولونيالي، فأغلب الأحياء الفوضوية والهشة التي تهيمن على مدينة خنشلة حالياً مردها فترة ما بعد الاستقلال ونخص بالذكر أحياء القطاع SU6 كحي بوجلبانة، حي عين الكرمة، حي التكصاص، حي النسيم، حي المحطة، -أنظر جدول 33- حيث فشل التخطيط الحضري في تلبية الحاجيات الاجتماعية للأفراد لا سيما السكن منها، وذلك بعد ظهور كل من المنطقة الصناعية 1975 و ترقية مدينة خنشلة إلى مصاف

ولاية في التقسيم الإداري لسنة 1984 وهو ما زاد من موجات الهجرة الداخلية نحو المدينة والتي لم يكن مخططا لها من ناحية توفير الاحتياجات الاجتماعية للأفراد الوافدين على المدينة بغرض تحسين وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية آنذاك من خلال فرص العمل التي كانت توفرها لهم المنطقة الصناعية آنذاك إضافة إلى تركيز مجموعة من المشاريع بمدينة خنشلة بعد سنة 1984، وهذا ما يجعلنا نقول أن التخطيط الحضري في الفترة 1962-1989 فشل في تلبية الحاجيات الاجتماعية للأفراد، وهذا ما تؤكد مرة أخرى ما توصلنا إليه في دراستنا من خلال إهمال السياسة العامة للسكن في الفترة 1962-1989.

2.1.3.3. أيضا توصلت دراسة الباحث (مبروكي، 2017) إلى أن " معدلات سكان المدينة في حالة تزايد مستمر بشكل متسارع يفوق معدل النمو الطبيعي ساهم فيه النزوح الريفي تتلخص الدوافع في ثلاثة أسباب الأول بحثا عن العمل وتحسين المستوى المعيشي بنسبة 32.58%، والثاني دافع القرابة من خلال اتباع بعض الأقارب لان المنطقة يتحكم فيها منطوق القرابة والعروشية والذي تحول من الارتباط العائلي إلى الارتباط المكاني أثر في التقسيم المجالي للمدينة مما أضفى على المدينة تقسيمين إداري يخضع للمخططات الحضرية (PDAU, POS) وتقسيم اجتماعي تتحكم فيه القرابة والانتماء للعشيرة بنسبة 30.33%، والسبب الثالث وهو الدافع الأمني سواء في سياقه الكولونيالي أو الأزمة السياسية في التسعينات بنسبة 23.59% ". وهذه النتيجة تتفق كليا مع ما توصلت إليه دراستنا إلا ان الإضافة التي تقدمها دراستنا هي التحديد الدقيق لتطور عدد السكان 1966-2021، وهو ما يثبت نجاعة الأدوات البحثية التي اعتمدنا عليها مقارنة بدراسة الباحث حيث أن العودة إلى السجلات والوثائق ودراساتها بعمق مكنتنا من التوصل الدقيق لتطورات عدد السكان مقارنة بإعتماد الباحث على الاستمارة والتي في مثل هكذا مواضيع كيفية لا تقدم فهما كافيا إذا ما قارناها بالأدوات الأخرى كالوثائق والسجلات بالإضافة على المقابلة والتحديد الدقيق لعينة دراستنا التي تمتلك المعلومة الدقيقة، حيث توصلت دراستنا إلى ان عدد سكان مدينة خنشلة عرف تزايدا سريعا حيث تشير ارقام **جدول 11** أن عدد سكان مدينة خنشلة ارتفع من 27800 نسمة سنة 1966 إلى 49800 سنة 1977 إلى 71185 سنة 1987 إلى 87196 سنة 1998 إلى 108580 سنة 2008 ليصل إلى 146950 نسمة سنة 2021، أيضا ومن خلال ما جاءت به دراسة (مبروكي، 2017) "أن الهجرة نحو مدينة خنشلة حكمها منطوق القرابة والعروشية والذي تحول من الارتباط العائلي والدموي إلى

الارتباط المكاني" فهي تتفق كلياً وتدعم ما جاءت به دراستنا أن نوعية الهجرة نحو مدينة خنشلة هي هجرة جماعية قبلية استقرت على الطرق الوطنية الرابطة بالقرب بين كل من المنطقة الحضرية (مدينة خنشلة) التي تتوفر فيها حجم معتبر من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية آنذاك -نحن نتكلم عن سياق زمني بين سنة 1962 و1989- وبين القرى والارياف والمواطن الأصليين لهؤلاء المهاجرين وذلك للارتباط النفسي والعاطفي للمهاجر ببيئته الأصلية من جهة وبين طموحه لتحسين ظروف عيشه من جهة أخرى، لكن بالإضافة العلمية التي تقدمها دراستنا هي تحديدنا لمسارات الهجرة الداخلية نحو بلدية خنشلة بدقة من البلديات المجاورة واستقرارها على مستوى الطرق الوطنية وذلك من خلال ما جاء به أحد الباحثين -أنظر **خريطة 29**- وهو الأمر الجديد والذي لم يتم التوصل إليه في الدراسات السابقة من قبل لاسيما التي تناولت مدينة خنشلة كمجال مكاني للدراسة، وهو الأمر الذي يثبت مرة أخرى نجاعة إيماننا على أداة المقابلة الحرة كأداة بحثية مكنتنا من جمع معلومات جد قيمة لفهمنا لكيفية التحولات الحضرية وكيفية نمو مدينة خنشلة من خلال تحكم العامل الاتي في مسارات الهجرة الداخلية والنمو الحضري للمدينة.

3.1.3.3. تقدم دراسة الباحث (مبروكي، 2017) نتيجة مفادها "بالرغم من محاولة السلطات العمومية القضاء على السكن الهش إلا أن الإرث الثقيل والمتشعب الأبعاد جعل السلطات تقف عاجزة عن القضاء على المشكل في جذوره وهو ما يتجلى في حي عين الكرمة"، وهي ما تتفق مع دراستنا بشكل كبير من خلال ما توصلنا له حول أسباب تفشي السكن الهش والأحياء الفوضوية وهو إهمال السياسة العامة للسكن في الفترة 1962-1989 بسبب التوجه الاقتصادي للدولة نحو سياسات التصنيع هذا التوجه ساهم في تفشي السكنات الهشة وظهور الأحياء غير المخططة وهو ما جعل الدولة عاجزة عن معالجتها لحد الساعة، ولعل الصورة التالية توضح حالة بعض السكنات الهشة بحي عين الكرمة.

صورة 29 حالة بعض المنازل المنهارة والآيلة للانهدام في حي عين الكرمة القطاع SU6



المصدر: من التقاط الباحث بتاريخ 09-07-2024، الساعة 11.22

4.1.3.3. أيضا جاءت دراسة الباحث (مبروكي، 2017) بنتيجة مفادها " الطبيعة الجغرافية لمدينة خنشلة ووجود عوائق طبيعية ساهم في التمدد المجالي للمدينة غير المخطط أدى إلى التحام المدينة مع مناطق شبه حضرية المجاورة للمدينة لا سيما في المنطقة الجنوبية باتجاه بلدية أنسيغة حيث التهم العمران ما يقارب 75 هكتار من الأراضي الفلاحية من بلدية أنسيغة وهو ما عبرت عنه نسبة 52.24%، وهو ما تتعارض معه ما جاءت به دراستنا حيث ان التمدد المجالي للمدينة غير المخطط لم يكن بسبب الطبيعة الجغرافية القاسية ووجود العوائق الطبيعية حسب ما جاءت به دراسة الباحث أعلاه وإنما السبب الرئيسي هو فشل التخطيط الحضري في ضبط اتجاهات النمو الحضري من خلال عدم تحكمه في النمو السكاني بتوفير الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة وأيضا من خلال عدم تحكمه في توجيه موجات الهجرة الداخلية وهذا ما يطرح تساؤلات حول مدى فعالية المؤشرات المعتمدة في عملية التخطيط الحضري، ومن جهة أخرى فالعوائق الطبيعية قد فرضت نمطا من التوسع المجالي الطولي بعدما تم استهلاك العقارات من كل من الجهة الغربية والتحامها بالمنطقة غير القابلة للتعمير (الغابة) ومن الجهة الشرقية وصول العمران والتحامه بواد للصرف الصحي -أنظر كل من

خريطة 12 خريطة 10 خريطة 25 -، أما فيما تتفق دراستنا فيما جاء به الباحث أعلاه حول التعدي على الأراضي الفلاحية ما يقارب 75 هكتار من الأراضي الفلاحية لمدينة أنسيغة وتجسيد القطب الحضري الجديد طريق العيزار حيث توصلنا نحن أيضا في دراستنا إلى تعدي العمران على الأراضي الفلاحية وذلك بسبب أن تلك الأراضي التي شيد فوقها القطب الحضري الجديد هي أراضي ذات ملكية عمومية ولعل الخريطة 25 توضح نمو مدينة خنشلة نحو منطقة أنسيغة والتي تعتبر منطقة فلاحية - أنظر **خريطة 25** -

5.1.3.3. أيضا توصل الباحث (مبروكي، 2017) إلى نتيجة مفادها أن "التسيير التقليدي للنفايات وإهمال عملية الفرز من المصدر وعدم الاستثمار في إعادة ترميم النفايات الحضرية بنسبة 33.70% " وهو نفس الأمر الذي يؤكد ما توصلت إليه دراستنا من خلال عدم تحديث مخطط تسيير النفايات المنزلية منذ سنة 2013 حيث تؤكد هذه النقطة ما توصلنا له أن عملية تسيير النفايات المنزلية تتم وفق اجتهادات شخصية من طرف عمال المصلحة التقنية للنظافة والصحة البيئية ببلدية خنشلة وهذا بسبب نقص الاعتمادات المالية من جهة و احتكار الوكالة الوطنية لتسيير النفايات لمشاريع إعداد دراسات مخططات تسيير النفايات والتي تطلب أغلفة مالية كبيرة لإنجاز مخطط تسيير النفايات المنزلية وهو ما يؤكد دراستنا إلى أن الطاقة الاستيعابية لمركز الردم التقني أصبحت تفوق قدرته على الفرز والردم حيث قدرها أحد المبحوثين في دراستنا ببلوغها أكثر من 300% كما توصلنا إلى وجود مفرغة عشوائية للنفايات الهامدة بالقطاع SU1b - أنظر **صورة 26** -، أيضا توصل الباحث (مبروكي، 2017) إلى " نقص الإمكانيات المادية والبشرية لمصالح البلدية تعرقل عملية تسيير النفايات بنسبة 22.47% " وهذا ما يدعم ما توصلنا إليه في دراستنا إلى أن عدم تجديد مخطط تسيير النفايات جعل من عمال المصلحة التقنية يسيرون النفايات من خلال اجتهادات شخصية، حيث أن مخطط تسيير النفايات المنزلية يحدد عدد المورد البشري والمادي من تجهيزات ومركبات لازمة لعملية جمع وفرز النفايات ولغاية سنة 2024 يتم تسيير النفايات المنزلية لمدينة خنشلة بنفس العدد المقترح في المخطط السابق 2003-2013 حسبما توصلنا إليه من خلال مقابلتنا مع المبحوث بمديرية البيئة، وهذا ما يثبت مرة أخرى نجاعة أداة المقابلة في الحصول على المعلومات في مثل هكذا دراسات.

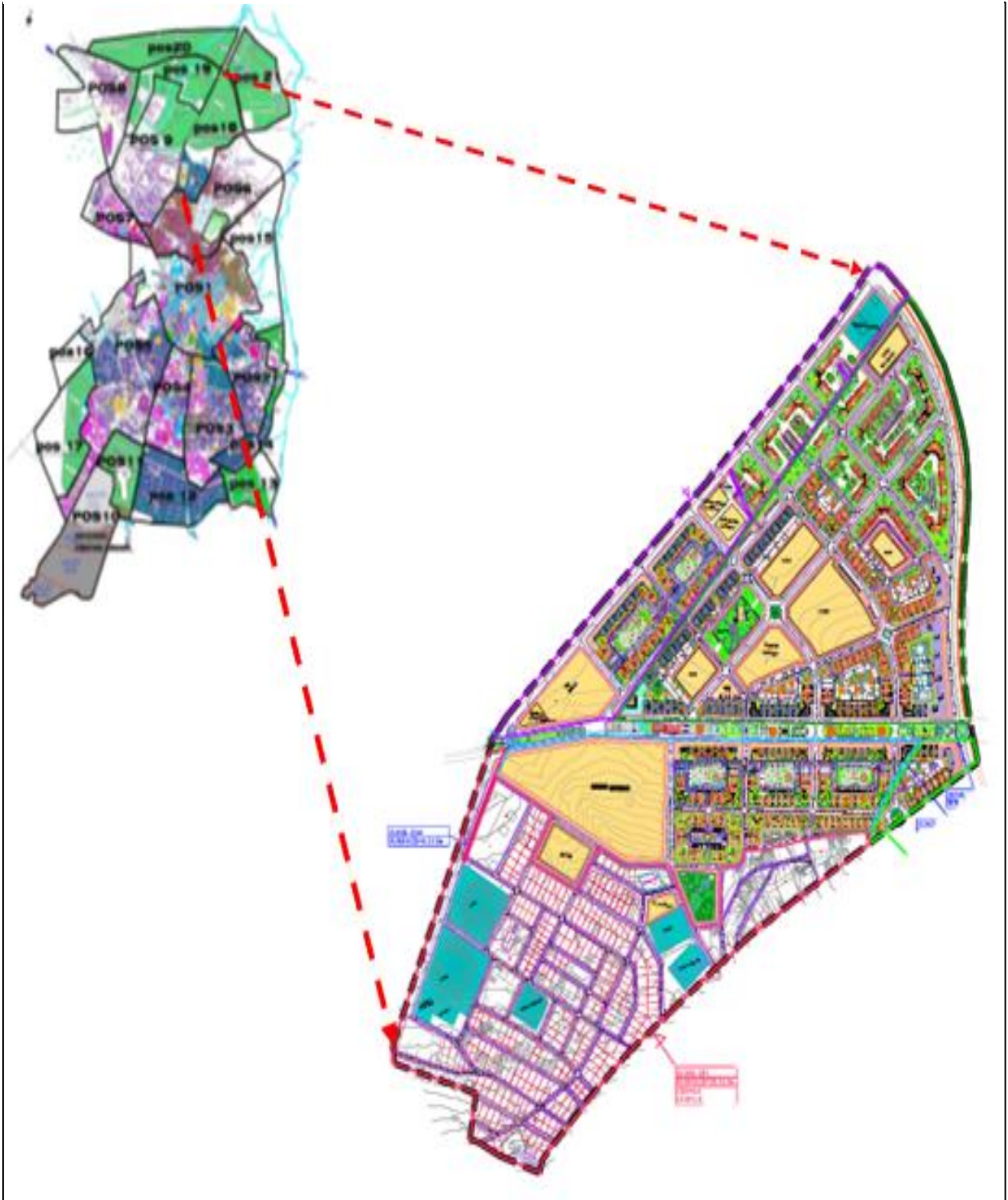
6.1.3.3. أيضا ودائما من خلال الجانب الايكولوجي لمدينة خنشلة حيث توصلت دراسة الباحث (مبروكي، 2017) إلى "انعدام مذبح خاص للدواجن انجر عنه نشأة مذابح عشوائية في

المستودعات والقرى المجاورة للمدينة ورمي مخلفاتها على ضواحي المدينة ومداخلها مما يندرج بكارثة بيئية ويهدد الصحة العمومية بنسبة 70.7% وهو الأمر الذي نختلف فيه جزئياً مع دراسة الباحث حيث أن مدينة خنشلة تحتوي على مجموعة من المذابح في مناطق النشاطات لا سيما منطقة النشاطات لبلدية بغي وهي تغطي حاجيات المدينة بشكل جزئي، الأمر الذي دفع بعض سكان القطاع SU6 القريب جغرافياً من منطقة النشاطات بغي بممارسة أنشطة اقتصادية غير رسمية تمثلت في الذبح العشوائي للدواجن وتسويقها بمدينة خنشلة الأمر الذي جعلهم يقومون بالرمي العشوائي لمخلفات الذبح بغبابة القطاع SU6 وهو الأمر الذي تؤكد دراستنا من خلال ما توصلنا إليه من عملية الملاحظة التي قمنا بها في القطاع SU6 والذي وجدنا آثار الرمي العشوائي لمخلفات الذبح العشوائي للدواجن - أنظر صورة 27-.

2.3.3. دراسة الباحثة بوزغاية باية:

1.2.3.3. توصلت دراسة الباحثة (بوزغاية، 2016) إلى أن " استهلاك العقار المبرمج للتعمر على المدى القريب والمتوسط والبعيد قبل المدة المحددة يعد من بين أسباب مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة بسكرة" وهذا يؤكد ما توصلت إليه دراستنا من خلال عدم تطابق توسع المدينة مع التخطيط بالأخص عند مراجعة القطاعات المخصصة للتعمر على المدى المتوسط وال المدى البعيد فعند العودة إلى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير نجد أن القطاعات SAU1, SAU2, SAU3, SAU4 تم تخصيصها للتعمر على المدى المتوسط والقطاعات SUF1, SUF2 تم تخصيصها للتعمر المستقبلي ولكن بالعودة إلى الواقع ومحاولة التحقق من ذلك وجدنا أن هذه القطاعات قد تم تعميمها واستهلاك الأوعية العقارية لها - أنظر خريطة 23 خريطة 24 -، أيضاً وبالعودة إلى القطاع SUF2 من خلال مخطط شغل الأراضي رقم 18 وجدنا أن القطاع قد تم تعميمه أصلاً، ولعل الخريطة التالية توضح ذلك:

خريطة 32 مخطط شغل الأرض 18 وتعمير القطاع SUF2



المصدر: (Direction De L' urbanisme Et De La Construction Khenchela, 2024)

2.2.3.3. أيضا توصلت دراسة الباحثة (بوزغاية، 2016) إلى نتيجة مفادها أن " التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستوى المحلي بالمدينة شكلي أكثر منه موضوعي " وفي نتيجة أخرى " توجد هوة بين التخطيط والتنفيذ والتسيير للمشاريع التنموية على أرض الواقع بسبب ضعف التنسيق بين المتدخلين في كافة القطاعات وعدم التحكم في النمو السكاني والتوسعات غير المتوقعة" وهو ما يؤكد ما توصلنا إليه إلى أن التوصيات المرفوعة من المديريات عند إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لا يتم الأخذ بها وهو ما توصلنا له من خلال المبحوث الممثل لمديرية البيئة عند رفعهم لتحفظاتهم عند مباشرة إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، نستنتج أن عملية إشراك الفاعلين المحليين في التخطيط الحضري ما هي إلا إجراءات شكلية لا يتم احترامها ولا احترام تلك التحفظات المرفوعة وهو ما نجده ميدانيا في كثير من الاختلالات لا سيما البيئية منها، كما نستنتج أيضا أنها عقلية جماعية لدى من يخططون للمدينة فهذه النتيجة تثبت ذلك بين دراسة الباحثة التي أقيمت في مدينة بسكرة وبين دراستنا في مدينة خنشلة حيث تعتبر هذه النتيجة عامل مشترك بين الدراستين.

3.2.3.3. توصلت دراسة الباحثة (بوزغاية، 2016) إلى أن " عدم توفر العقار داخل النسيج الحضري ونوعية العقار ذو الملكية الخاصة يعتبران أحد أسباب عرقلة السلطة العمومية على تنفيذ البرامج التنموية" وهو ما يتفق مع دراستنا جزئيا من خلال اعتبار الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية أبرز تحديات نزع الملكية العقارية في مدينة خنشلة ولهذا السبب تتفادى الجهات المحلية خيار نزع الملكية، وهو الأمر الذي أدى إلى النمو الحضري لمدينة باتجاه كل من مدينة الحامة وأنسيغة وذلك لملكية الدولة لتلك العقارات الرابطة بين هذا التجمع الحضري، هذا الأمر يجعلنا نستنتج أن الملكية العقارية الخاصة لا سيما مع الارتباطات العاطفية للسكان بهذا المورد يجعلها تعتبر من أبرز مشاكل النمو الحضري.

3.3.3. دراسة الباحث قتالي عبد الغاني:

1.3.3.3. توصلت دراسة الباحث (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة، 2016) إلى أن أحد مظاهر النمو الحضري السلبية على الجانب الاجتماعي هي تدهور الخدمات والمرافق الاجتماعية بفعل النزوح الريفي بنسبة 53.98%، وتقترب دراستنا من هذه النتيجة حيث توصلنا إلى توزيع مجالي لا متوازن للمؤسسات التعليمية في مدينة خنشلة بفعل موجات الهجرة التي شهدتها المدينة في مراحل سابقة إضافة إلى ذلك الضغط على التجهيزات الصحية بالمدينة ونقص في الموارد البشرية في القطاع الصحي بسبب التزايد السكاني الكبير الناتج عن النمو الديمغرافي وموجات الهجرة حيث توصلنا إلى معدل عجز بلغ 25 قسم من الأقسام الابتدائية و17 قسم من أقسام المتوسطات و 10 أقسام من أقسام الثانويات في مدينة خنشلة إذا ما قارناها بالمؤشرات الوطنية الواجب تحقيقها -أنظر جدول 40- وهو ما يفسر حالة الضغط التي تعرفها المؤسسات التعليمية في مدينة خنشلة إضافة إلى نقص في التجهيزات الصحية الذي بلغ 03 قاعات علاج على مستوى مدينة خنشلة وعيادة خدمات واحدة -أنظر جدول 41 جدول 42-، إن الإضافة العلمية التي تقدمها دراستنا مقارنة بدراسة الباحث هي تقديمنا للرقم الدقيق لمعدلات العجز حسب كل مؤشر مقارنة بما قدمه الباحث بطريقة عمومية واكتفاءه بالقول تدهور الخدمات الاجتماعية بفعل الهجرة بنسبة 53.98% معتمدا في ذلك على آراء مجموعة من السكان، ومثل هذه الجزئيات لا يمكن للسكان تقديم تشخيص دقيق حولها بل تبقى فقط مجرد آراء لهم، وهو ما يوضح مرة أخرى نجاعة الأدوات البحثية التي اعتمدنا عليها لا سيما التحليل الدقيق للوثائق والسجلات فمثل هكذا معلومات دقيقة لا يمكن الوصول إليها بأداة الاستمارة وبمجتمع بحث مكون من سكان حي من أحياء المدينة، وهنا نؤكد مرة أخرى على الفجوة المنهجية في دراسة الباحث.

2.3.3.3. أيضا توصل الباحث (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة

النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة، 2016) إلى نتيجة مفادها اللاتجانس الاجتماعي الناجم عن الاختلاف في الأصول الاجتماعية والجغرافية بفعل الهجرة وهو ما تتفق معه دراستنا حيث توصلنا إلى أن كل من القطاعين الحضريين SU6, SU1b نتيجة للهجرة التي عرفها فقد شهد توافدا من مختلف الألقاب والأعراش سواء مدينة خنشلة أو من بلدياتها المجاورة أو حتى من ولايات أخرى -أنظر جدول 55-، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الأحياء التي تنشئ بطريقة فوضوية قد

تشكل لا تجانسا اجتماعيا واثنيا من ناحية الأصول الجغرافية والقبلية، وهذا ما يعتبر إضافة علمية تقدمها دراستنا مقارنة بالدراسات السابقة نتيجة للأدوات المستخدمة فاعتمادنا على أداة الملاحظة ومحاورتنا لشيوخ القطاعين المذكورين أعلاه أوصلونا إلى معرفة واقع اللاتجانس الاثني والاجتماعي الذي يعرفه كل من القطاعين في مدينة خنشلة.

3.3.3.3. أيضا توصلت دراسة الباحث (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة، 2016) إلى أن أحد الآثار الاجتماعية للنمو الحضري هي ارتفاع نسبة التزاحم في الغرفة الواحدة في المناطق السكنية بنسبة 20.35% وهو ما يعتبر أمرا غير مقبول فمثل هذه المؤشرات لا يتم حسابها بالاعتماد على آراء عينة البحث المكونة من السكان وإنما يتم حسابها من خلال مقاييس مضبوطة فالمؤشر يسمى بمؤشر شغل الغرفة TOC مثله مثل مؤشر شغل السكن TOL -أنظر جدول 24 على سبيل التوضيح- فيتم حسابه من خلال عدد الأفراد المقيمين بمدينة ما / العدد الكلي للغرف المتوفرة = عدد الأفراد في كل غرفة، وهذا المؤشر لا يمكن التوصل إليه من خلال آراء المبحوثين (سكان الحي كما قام الباحث أعلاه) وعادة الهيئات التي تقدم مثل هكذا أرقام في الجزائر هي الديوان الوطني للإحصاء أو مديريات البرمجة ومتابعة الميزانية على المستوى المحلي، وأيضا لا يمكن الاعتماد عليه لأنه لا يقدم رؤية واضحة حول الحالة السكنية وهو ما توصلنا له من خلال دراستنا إلى أن معدل شغل السكن TOL لا يقدم رؤية دقيقة في قراءة الوضعية السكنية وذلك اذا ما قمنا باستثناء السكنات الهشة والآيلة للانهايار فمعدل شغل السكن سيرتفع أكثر وهو ما يرهن مصداقية الأرقام التي توفرها بعض.

4.3.3.3. أيضا من بين النتائج التي توصلت لها دراسة الباحث (قتالي، مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة، 2016) هي تدهور حالة المحيط من حيث توفر الإنارة وتعبيد الطرق وهذا توصلت إليه دراستنا أيضا بفعل النمو الحضري غير المخطط الذي شهدته بعض أحيان مدينة خنشلة -أنظر صورة 14 - ما يجعلنا نستنتج أن النمو الحضري غير المخطط غالبا ما تعاني أحياءه من نقص في خدمات التهيئة العمرانية.

4.3.3. دراسة الباحثة معاوية صبرينة:

توصلت دراسة الباحثة (معاوية، التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -مدينة بسكرة نموذجاً-)، (2016) إلى أن عملية مسح الأراضي لا تتم بالطريقة الكافية وذلك لعدد من الخصائص كعدم تسجيل المواطنين وإتمامهم الإجراءات الإدارية حيث تقترب هذه النتيجة من دراستنا من ناحية سيطرة التعاملات العرفية للعقار مقابل التعاملات الرسمية والتي تعتبر أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى عدم إتمام الإجراءات الإدارية لعملية مسح الأراضي.

5.3.3. دراسة الباحثة بوشويط فيروز:

توصلت الباحثة إلى أن عملية التصحر هي عملية ديناميكية تحدث في الأوساط البيئية الهشة، وأن مصطلح التصحر هو مصطلح تطوري لمصطلح الزحف الصحراوي وزحف الرمال حيث تلتقي هذه النتيجة مع دراستنا من خلال ما توصلنا إليه إلى أن التخطيط الحضري الذي أُعتمد منذ فترات زمنية خصوصاً بعد الاستقلال لم يراعي خصوصية المنطقة من ناحية التوسع الحضري على الأراضي الفلاحية مما قد يوسع ظاهرة التصحر إلى مدينة خنشلة لا سيما وأنها منطقة شبه صحراوية لها حدود مع مناطق صحراوية من الناحية الجنوبية -كل من ولايتي بسكرة ووادي سوف- حيث عرفت مدينة خنشلة عديد الاقتطاعات من الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى أراضي حضرية وتم التعمير فوقها وأيضاً تم الاقتطاع في عديد المرات من أراضي الغابات-أنظر الصفحة 357-

6.3.3. دراسة الباحث مدور العربي:

1.6.3.3. توصلت دراسة الباحث (Medour, 2012) إلى أن توسع المدينة بعد الاستقلال لم يوجه نحو دعم النواة الكولونيالية بل تم نحو مناطق جنوب المدينة مما زاد من تهميش وعزلة النواة الكولونيالية اقتصادياً واجتماعياً وحتى من ناحية التجهيزات والمرافق، وتقترب دراستنا من هذه النتيجة من خلال الحالة السيئة للبناء الفردي التي ميزت أغلب البنايات الفردية لأغلب سكان النواة الكولونيالية -أنظر **خريطة 30**- دون وجود أي مجهودات لإعادة ترميم أو مخطط لإعادة هيكلة وسط المدينة وربطه بمختلف الخدمات الحديثة كون أن تلك الخدمات التي تتوفر عليها النواة الكولونيالية هي خدمات كانت مقدرة فقط لعدد معتبر من السكان في المرحلة الكولونيالية وهو ما يتضح في الحالة المزرية التي تعرفها الحياة الاقتصادية بهذه النواة من تقشي مظاهر الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية والاستحواذ على الطرقات والارصفة الأمر الذي صعب من ممارسة الفرد لأنشطته اليومية بصفة عادية وكريمة -أنظر **صورة 6 صورة 7 صورة 11**-

2.6.3.3. أيضا توصلت دراسة الباحث إلى أن النمو الحضري بمدينة خنشلة اتسم بكونه موجها بصفة أكبر نحو الكم بدل النوعية الأمر الذي ساهم في تهميش المركز والاحياء القديمة التي ظهرت بعد الاستقلال، وتلتقي دراستنا مع ما توصل إليه الباحث من خلال التباين في النمط المعماري المستخدم في القطاعات الحضرية الثلاثة نتيجة تباين في الثقافات والمكونات الاجتماعية المشيدة لهذه القطاعات فالقطاع SU1a اعتمد على المخطط الشطرنجي في تنظيم الأحياء في حين تبنت كل من القطاعات SU1b, SU6 النمط العشوائي ولعل الصور التالية توضح ذلك -انظر **صورة 19 صورة 20 صورة 21** - .

3.6.3.3. ايضا تتفق دراستنا مع ما توصل إليه الباحث من خلال غياب سياسات عمرانية تعمل على دمج النواة الكولونيالية والاحياء القديمة ضمن المخططات الحديثة جعلها مناطق مهمشة وهو ما تثبته دراستنا من خلال غياب تجهيزات اقتصادية في النواة الكولونيالية قادرة على تلبية الحاجيات الاجتماعية للأفراد كالأسواق النظامية وهو ما يظهر في نقشى التجارة العشوائية بوسط المدينة -أنظر **صورة 11 صورة 15 صورة 16 صورة 17 صورة 18 جدول 38** - .

4.6.3.3. توصلت دراسة الباحث إلى أن القيود الطبيعية (جبال والملكية الخاصة للعقار) فرضت دورا في توسع المدينة بعيدا عن المركز وما ساهم في تراجع مكانته كقطب اقتصادي وهو ما أثبتته دراستنا من خلال جزئية الجذور التاريخية لمشكل الملكية العقارية والتي ساهمت في تحويل اتجاهات النمو الحضري من الجهة الشمالية الغربية إلى الجهة الجنوبية.

7.3.3. دراسة الباحث جبنون إبراهيم:

1.7.3.3. توصلت دراسة الباحث (Djebnoun, 2019) إلى أن مدينة خنشلة عرفت تدهورا في جودة الحياة الحضرية نتيجة التوسع العمراني غير المتحكم فيه وهذا ما تؤكد دراستنا من خلال مختلف معدلات العجز التي توصلنا إليها لا سيما في قطاع التعليم وقطاع الصحة -أنظر **جدول 40 جدول 41 جدول 42 جدول 43 جدول 44** - لكن ما تختلف فيه دراستنا هي تحديد مواطن العجز بدقة وهذا ما يبين مرة أخرى نجاعة الأدوات البحثية التي اعتمدنا عليها مقارنة بالأدوات التي اعتمدها الباحث والمتمثلة في الاستبيان والذي من خلاله قدم مجموعة آراء لسكان أحياء حول جودة الحياة الحضرية، وهو الامر الذي نرى من خلاله أن دراستنا هي دراسة مكملة لدراسة الباحث أعلاه وقدمت إضافة دقيقة حول معدلات العجز

في القطاعات نتيجة عدم مواكبة التخطيط الحضري للتوسع العمراني السريع الذي عرفته مدينة خنشلة لا سيما من ناحية التجهيزات.

2.7.3.3. توصلت دراسة الباحث إلى عدم رضا السكان عن خدمات النظافة والصرف الصحي والفضاءات الخضراء إلا أنه ومن خلال دراستنا توصلنا إلى معلومات أكثر دقة حول الموضوع من خلال معدل عجز المركز التقني في تسيير النفايات المنزلية والذي بلغ 0.96 كلغ للفرد يوميا وهو ما تُرجم في عمليات الردم العشوائي بالمركز التقني -**أنظر جدول 50-**، وأيضا من خلال الرمي العشوائي للنفايات المنزلية والتجارية بمدينة خنشلة -**أنظر صورة 7 صورة 25 صورة 26 صورة 27-**

3.7.3.3. توصلت دراسة الباحث إلى قصور في المرافق الأساسية بالأحياء القديمة كالنقل الحضري، الإنارة العمومية، خدمات الصحة الأمر الذي يعمق التهميش والعزلة الاجتماعية بمدينة خنشلة حسب الباحث، وفي هذا الصدد تضيف دراستنا على ما قدمه الباحث من تأكيد لذلك من خلال ما توصلنا إليه من حالة النقص الشديد في المرافق الرياضية والاقتصادية في كل من القطاعات الحضرية SU1b, التي قمنا بإجراء المقابلة فيها ولعل الصور التالية توضح ذلك -**أنظر صورة 23-** أيضا من خلال نقص التهيئة الحضرية من طرقات في القطاع SU6 ولعل الصورة التالية توضح ذلك -**أنظر صورة 14-**

4. التساؤلات التي تثيرها الدراسة:

من خلال ما تقدم وإنطلاقاً من نتائج الدراسة وما ترشح لدينا من إجابات ممكنة فقد استوقفتنا مجموعة من القضايا والتساؤلات التي لها علاقة مباشرة مع الموضوع والتي يمكن للمشتغلين فيما بعد حول أحد متغيرات دراستنا بمدينة خنشلة العمل عليها خدمة لأحد أهم مبادئ البحث العلمي ألا وهو التراكم المعرفي والذي تنتج عنه معرفة جديدة تمكننا وتمكن الباحثين مستقبلاً من معالجة الواقع الحضري للمدينة معالجة علمية، وهي كالتالي:

1. كيف يمكن إعادة النظر في سياسة التخطيط الحضري من خلال المؤشرات المعتمدة في تحديد الاحتياجات الاجتماعية لمختلف المرافق (التربوية، الصحية، الترفيهية... إلخ) بما يتماشى وخصوصيات المجتمع الجزائري الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؟
2. إلى أي مدى يمكن الفصل بين صلاحيات الإداري والتقني في التخطيط الحضري وتمكين الأخير من خلال التشريعات القانونية؟
3. كيف يمكن التنسيق بين توجيهات التخطيط الحضري والميزانيات المعتمدة للمشاريع قصد تقادي تغيير عقارات المشاريع التي لم تكن أغلفتها المالية جاهزة؟
4. إلى أي مدى يمكن فتح نقاش متعدد التخصصات حول الجذور التاريخية لمشكل الملكية العقارية وإيجاد حلول جذرية لأزمة العقار تخدم جميع الأطراف الدول من جهة والأعراش من جهة أخرى؟
5. ما مدى نجاعة السياسة الاجتماعية في تمليك السكن كإجراء لمعالجة أزمة السكن والبحث عن حلول نهائية لأزمة السكن؟
6. ما هي المعوقات التي تحول دون إعداد مخطط إعادة التهيئة لوسط مدينة خنشلة يراعي إنجاز أماكن رسمية لمختلف المرافق والخدمات ولا سيما الاقتصادية منها؟

إن هذه القضايا والتساؤلات يمكن لها أن تشكل مجالات بحث للأكاديميين في مختلف المجالات البحثية على غرار القانون، الاقتصاد، الإدارة، الهندسة المعمارية وليس فقط على مستوى علم الاجتماع الحضري وهذا راجع لخصوصية الموضوع الذي ندرسه وله إمتدادات على مختلف المجالات المعرفية والعلمية الأخرى.

5. خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض البيانات والمعلومات التي قمنا بجمعها ميدانيا وترميزها وفق أسلوب التحليل المعتمد في الدراسة "التحليل الموضوعاتي" والذي خلصنا في النهاية من خلاله إلى تنظيم وتصنيف البيانات المجمعة وفق ما يقتضيه منهج الدراسة ووفق ما يجيب على أسئلة الدراسة، لنعرج فيما بعد إلى مناقشة تلك النتائج المتوصل إليها في ضوء كل من أهداف الدراسة والنظريات السوسيولوجية التي تتماشى ونتائج دراستنا قصد تفسيرها تفسيراً سوسيولوجياً والاقتراب قدر الإمكان من التراث النظري السوسيولوجي، وأيضاً لنناقش نتائج دراستنا في ضوء الدراسات السابقة حتى نقدم القيمة المضافة التي توفرها دراستنا مقارنة مع ما قدمته الدراسات السابقة.

خاتمة

خاتمة:

ختاما في هذا البحث المعنون بـ "النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدينة خنشلة-" والذي حاولنا من خلاله الوصول إلى فهم أعمق لظاهرة النمو الحضري وكيفية تشكلها وتطورها في مجالها المكاني والبحث في مجموعة العوامل التي تحكمت في تطور الظاهرة عبر فترات زمنية متعاقبة، وكيف لهذه الظاهرة التي امتازت بخصوصية جغرافية في منطقة شبه صحراوية أن تساهم في تلبية حاجيات الأفراد التنموية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأيكولوجي بطريقة مستدامة.

ولمعالجة هذا الموضوع الموسوم أعلاه انطلقنا من خلال التساؤل التالي:

كيف أثر النمو الحضري المتسارع بمدينة خنشلة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الاختلال بين المتطلبات البيئية والضغط السوسيو اقتصادية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية مرت الدراسة بعدة محطات منهجية حيث تم تحديد مختلف مجالات الدراسة، كما اقتضت الضرورة البحثية الاعتماد على المنهج الوصفي والمزاوجة بين أحد أساليبه "أسلوب دراسة حالة" و"أسلوب دراسات النمو والتطور" للوصول إلى نتائج كفيلا بتقديم قراءة واضحة حول الموضوع، كما أن الوصول إلى نتائج الدراسة كان من خلال الالتزام بمعايير الموثوقية في البحث النوعي، وكما استوجب منا ذلك الاعتماد على توليفة أدوات بحثية (ملاحظات، مقابلات، وثائق وسجلات) تتكامل فيما بينها للإجابة على تساؤلات الإشكالية ولم يكن ذلك ممكنا من دون الاعتماد على أسلوب تحليل بيانات "التحليل الموضوعاتي" يتماشى ونوعية البيانات النوعية التي تم جمعها، لنصل في الأخير إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات وهي كالتالي:

بالنسبة للسؤال البحثي الفرعي الأول للإشكالية المعنون بـ "إلى أي مدى ساهم التخطيط الحضري بمدينة خنشلة في ضبط النمو الحضري المتسارع وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان؟" فقد أجابت نتائج دراستنا عليه من خلال:

1. فشل التخطيط الحضري في تنظيم المجال والذي كان بسبب عدم تماشي مؤشرات التخطيط الحضري مع تزايد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكان مدينة خنشلة وتزايد النمو السكاني من نمو ديمغرافي وهجرة داخلية عشوائية لا سيما في الفترة 1962-1989 ، ولعل كل

من **صورة 5 صورة 6** و**جدول 38** تثبت ذلك من الناحية الاقتصادية من نقشي التجارة العشوائية على مسافة تتجاوز 3800م² ونقص حاد في المرافق الاقتصادية بالمدينة والتي يعود بناءها إلى المرحلة الكولونيالية.

2. أيضا فشل التخطيط الحضري في الفترة 1962-1989 في توجيه موجات الهجرة الداخلية نحو المدينة والتي فرضت بدورها إجراءات التسوية القانونية لأحياء غير المخططة التي خلفتها وذلك من خلال ربطها بمختلف المرافق والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أنظر **خريطة 22** تثبت ذلك من خلال إعادة هيكلة النسيج الحضري للمدينة والذي جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2004.

3. نقص الكفاءات والخبرات مع حداثة التخطيط في بداية الستينات إلى الثمانينات أثرت في اتجاهات النمو الحضري للمدينة وظهور أحياء غير مخططة وغير موجودة في مخطط PUD أنذاك كحي الحساوي وحي ديغول وحي الحقائق وحي بوجلبانة، وذلك كان بسبب غياب أطر تنظيمية وتشريعية صارمة نتيجة حداثة الدولة، ومن جهة أخرى مغادرة جزء واسع من المخططين الحضريين ذوي الخبرات والكفاءات مع المستعمر نتيجة ارتباطاتهم الدينية والاجتماعية والثقافية بالمستعمر.

4. الحاجة المتزايدة للإسكان والتوسع الحضري أدت إلى عدم تطابق توسع المدينة بين التخطيط والواقع وهو ما يظهر في القطاعات المعدة للتوسع المستقبلي على المدى المتوسط والبعيد قد عمرت وتم التوسع عليها حضريا قبل العمر المفترض -**أنظر خريطة 23** - وهو ما يظهر في تعميم القطاعات SAU1, SAU2, SAU3, SAU4, SUF1, SUF2، كذلك عدم تطابق توسع المدينة مع التخطيط شمل نوعية التجهيزات العمومية لا سيما التجهيزات التربوية، فعددها في مخطط شغل الأرض 10 لا يتطابق مع عددها في الواقع -**أنظر خريطة 24** - وذلك بسبب نقص فعالية الدراسات والمخططات المعدة مسبقا وعدم قراءتها للواقع بشكل صحيح.

5. عدم احترام النمو الحضري لمدينة خنشلة لمبادئ التنمية المستدامة وهو ما يظهر في التعمير فوق الأراضي الفلاحية والتوسع نحوها -**أنظر خريطة 25** - وذلك بسبب أزمة العقار وعدم توفر عقارات قابلة للتعمير ملك للدولة.

6. تأثير سياسة التمويل بعد سنة 1990 على مشاريع التخطيط الحضري حيث شهدت عدم تجسيد مشاريع موجودة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU على أرض الواقع بسبب عدم توفر

- الأغلفة المالية، وتحويل عقارات تلك المشاريع لا سيما التربوية، الصحية، البيئية إلى عقارات خاصة بالمشاريع السكنية نتيجة لتوفر الأغلفة المالية الخاصة بها وهو ما يفسر حالة اللاتطابق بين التخطيط والواقع.
7. عدم احترام قوانين التهيئة والتعمير لا سيما من ناحية بناء السكنات الفردية في المدينة بسبب نقص الرقابة على التعمير وعدم امتلاك أصحاب السكنات لرخص البناء.
8. عدم احترام القرارات التقنية من طرف بعض المسؤولين في الهرم الإداري على المستوى الولائي بتحويل عقارات مختلف المشاريع إلى عقارات سكنية بسبب الضغط الشعبي على هؤلاء المسؤولين في بعض الأحيان فيما يخص قضية السكن.
9. عدم موافقة المشاريع الاقتصادية في المنطقة الصناعية بالمدينة لاحتياجات المدينة وهذا يعود إلى ضعف الدراسات وعدم تماشيها مع طبيعة المنطقة الفلاحية - **أنظر جدول 39** -.
10. التوزيع المجالي اللامتوازن للمؤسسات التعليمية في المدينة وذلك بسبب المؤشرات المعتمدة في تحديد الاحتياجات التربوية للقطاعات الحضرية، فالاعتماد على مؤشر مقعدين بيداعوجيين لكل أسرة لا يتطابق مع الخصوصية الاجتماعية للأسرة في مدينة خنشلة فعدد أفراد الأسرة في مدينة خنشلة يتجاوز المؤشر المذكور، وهذا نتيجة استيراد نماذج تخطيطية جاهزة من بيئات أجنبية لا تتماشى والخصوصيات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وهو ما يفسر حالة الاكتظاظ التي تعرفها المؤسسات التربوية في المدينة.
11. عدم مطابقة مؤشرات المرافق الصحية مع الواقع من ناحية المرافق الصحية - **أنظر جدول 42** - يوضحان معدل العجز بالنسبة لعدد قاعات العلاج وعدد أسرة المستشفيات في المدينة، أما من ناحية تغطية الموارد البشرية - **أنظر جدول 44** - يوضح معدل العجز لمؤشر الأطباء العاملون بالمدينة لسنة 2024، وهذا ما يفسر الحالة الكارثية للقطاع الصحي بالمدينة سواء من ناحية عدد المرافق والتجهيزات أو من ناحية الرعاية الصحية والموارد البشرية.
12. سيطرة القرارات السياسية على القرارات التقنية المتعلقة بالتخطيط الحضري لا سيما المتعلقة منها باقتطاع الأراضي الفلاحية وتحويلها إلى حضرية وتحويل عقارات مختلف المشاريع والتجهيزات العمومية إلى عقارات خاصة بالسكن نتيجة الضغط الشعبي الذي يعرفه ملف السكن والإسكان.

13. حتمية الاقتران من الأراضي الفلاحية وازدياد الغابات بسبب النمو الحضري السريع وعدم توفر عقارات حضرية قصد توطين مشاريع صحية، أمنية، تربية، سكنية... إلخ، فبالنسبة للمشاريع الحالية التي تم تجسيدها فوق الأراضي الفلاحية على سبيل المثال (القطب الحضري الجديد، القطب الجامعي الجديد 8000 مقعد بيداغوجي، سكنات عدل 2) أما بالنسبة للمشاريع المجددة فوق أراضي الغابات (مستشفى أحمد بن بلة، وحدة مكافحة الشغب للشرطة، المدرسة العليا للغابات).

أما بالنسبة للسؤال البحثي الفرعي الثاني للإشكالية المعنون بـ " كيف أثرت محدودية الموارد الطبيعية والعقارية على تنفيذ المخططات الحضرية وتحقيق تنمية حضرية مستدامة؟" فقد أجابت نتائج دراستنا عليه من خلال:

1. تعد الجذور التاريخية لمشكل الملكية الجماعية للعقار أحد أبرز أسباب أزمة العقار في المدينة وذلك لارتباط العقار بملكية الأعراس والتي لا تملك أوراق ملكية مما صعب على الجهات الرسمية إجراءات الشراء وهو ما تسبب في تعطيل معظم المشاريع نتيجة عدم توفر العقار.

2. سيطرة التعاملات العرفية للعقار مقابل التعاملات الرسمية في الفترة 1962-1989 بسبب احتكار الدولة لسوق العقار وإقحام البلدية كطرف في جميع التعاملات العقارية من خلال عملية البيع أو الشراء.

3. الاستحواذ على العقار العمومي من طرف مافيا العقار نتيجة عدم مراقبة أملاك الدولة للعقار.

4. التسوية القانونية للأحياء غير المخططة أدى إلى استهلاك أوعية عقارية كبيرة كما أثر على اتجاهات النمو الحضري للمدينة وذلك كان بسبب الضغط الاجتماعي الذي مارسه الأفراد على مؤسسات الدولة لا سيما مع عدم قدرة الأخيرة على تلبية المطالب الاجتماعية والاقتصادية للسكان.

5. التوزيع العشوائي للتجزئات الاجتماعية أدى إلى استهلاك الأوعية العقارية العمومية - **أنظر جدول -46**.

6. تعتبر الملكية العرفية المرتبطة بالانتماء إلى العرش والملكية الخاصة دون أوراق ملكية من أبرز أسباب أزمة العقار في المدينة.

7. تعتبر الفوضى والاحتجاجات الاجتماعية أحد أبرز تحديات نزع الملكية العقارية نظرا للمكانة الاجتماعية للعقار لدى أفراد المنطقة لا سيما ما ارتبط منها بملكية العروش في القرى والأرياف المحيطة بالمدينة.

أما بالنسبة للسؤال البحثي الفرعي الثالث للإشكالية المعنون بـ "ما هي أسباب أزمة السكن في مدينة خنشلة؟ وكيف انعكست على تنفيذ المخططات الحضرية وعلى فرص عدالة اجتماعية مستدامة؟" فقد أجابت نتائج دراستنا عليه من خلال:

1. تعد السياسة الاجتماعية في تملك السكن أحد أبرز أسباب أزمة السكن فبهذا النسق المتواصل ستبقى الطلبات على السكن في تزايد مستمر مما يؤدي إلى تزايد في الاحتياجات إلى الموارد العقارية والمادية.
2. عدم فعالية السياسة العامة للدولة في الفترة 1962-1989 لقطاع السكن بسبب توجيه موارد الدولة المالية بنسبة كبيرة إلى القطاع الاقتصادي في الصناعات الكبرى والصناعات التحويلية.
3. أيضا نقص العقار واستنزافه بمدينة خنشلة أدى إلى ضرورة التوجه والنمو نحو كل من بلديتي أنسيغة والحامة منذ سنة 2001
4. العامل الزمني الطويل الذي تقتضيه إجراءات الاقتطاع ساهم في تزايد أزمة العقار وتزايد الطلبات على السكن بالمدينة.
5. يعتبر نقص المرقين العقاريين في مدينة خنشلة والنقص الكمي والنوعي لمقاولات الإنجاز أحد أبرز الأسباب التقنية لأزمة السكن.

في حين كانت تأثيرات أزمة السكن على مدينة خنشلة كالتالي:

6. الاستحواذ على عقارات المرافق والتجهيزات وتحويلها إلى عقارات سكنية بسبب أزمة العقار هذا الامر أدى على نقص المرافق وتوزيعها المجالي اللامتوازن بين قطاعات المدينة.
7. بروز الأحياء الفوضوية في مراحل زمنية سابقة كان بسبب عدم التحكم في موجات الهجرة نحو المدينة منذ ما قبل الاستقلال، الأمر الذي أثر على اتجاهات التوسع الحالي والمستقبلي للمدينة.
8. التعديلات العشوائية على السكنات الاجتماعية بسبب عدم تكيف السكان مع الأنماط الهندسية المفروضة كونها لا تراعي خصوصياتهم الاجتماعية والثقافية.

أما بالنسبة للسؤال البحثي الفرعي الرابع للإشكالية المعنون بـ " كيف أثرت تحولات البنية الحضرية في مدينة خنشلة على الهوية المحلية والبنية الاجتماعية التقليدية أمام رهانات التنمية المستدامة؟ وما مدى فعالية الإطار المؤسسي في مواكبة هذه التحولات بيئياً؟" فقد أجابت نتائج دراستنا عليه من خلال:

1. عدم تحديث المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية لمدينة خنشلة منذ سنة 2013 بسبب التكلفة المالية المرتفعة.
2. احتكار الوكالة الوطنية لتسيير النفايات المنزلية لإنجاز المخططات والدراسات على المستوى الوطني وعدم وجود مكاتب خاصة متخصصة في إنجاز مخططات تسيير النفايات المنزلية.
3. عدم تطبيق المخططات البيئية من طرف البلدية وذلك يعود للمستوى التقني والأكاديمي لبعض المنتخبين المحليين.
4. عدم احترام إجراءات الردم التقني للنفايات المنزلية لا سيما من ناحية مرحلة "الفرز" مما أثر على الطاقة الاستيعابية بأكثر من 300% والعمر الافتراضي لخنادق الردم التقني للمركز.
5. بلغت كمية النفايات المنتجة بمدينة خنشلة سنة 2021 بـ 1.7 كغ يوميا/للفرد في حين المؤشر الوطني لتسيير النفايات المنزلية لنفس السنة بلغ 0.68 كغ يوميا/ للفرد ليبلغ معدل العجز المسجل في المدينة 0.96 كغ يوميا/ للفرد ما يفسر الفشل المؤسسي في تسيير القطاع البيئي على مستوى النفايات المنزلية.
6. عدم تطابق التخطيط البيئي مع متطلبات الواقع في تسيير النفايات المنزلية منذ سنة 2013 نتيجة عدم تحديث مخطط تسيير النفايات المنزلية وفق النمو الحضري للمدينة بعد سنة 2013.
7. عدم احترام المساحات الخضراء سواء بالبناء فوقها من طرف الدولة (مشروع المجلس القضائي الجديد) - **أنظر صورة 8** - أو من طرف المواطنين بالاستحواذ على المساحات الخضراء بالقرب من عماراتهم وتحويلها إلى مرائب - **أنظر صورة 9** - أو حدائق خاصة بأحد السكان - **أنظر صورة 10-**، وهذا ما يفسر النقص الحاد للمساحات الخضراء بالمدينة.
8. نقص التكوين المعرفي والتكنولوجي بالإضافة إلى نقص التكوين التقني بالمخططات البيئية لدى رؤساء البلديات.

أما بالنسبة للسؤال البحثي الفرعي الخامس للإشكالية المعنون بـ "ما مدى تأثير النمو الديمغرافي ودينامية الهجرة الداخلية والخارجية التي شهدتها مدينة خنشلة على إعادة تشكيل الفضاء الاجتماعي والحضري؟" فقد أجابت نتائج دراستنا عليه من خلال:

1. الاستحواذ على المجال الحضري العام (طرق، أرصفة... إلخ) لصالح ممارسة الأنشطة الاقتصادية للسكان بطرق عشوائية وغير رسمية - **أنظر صورة 11** - وهو ما يفسر فشل الجهات المحلية في ضبط والتحكم في النمو الحضري للمدينة الناتج عن الهجرة والنمو الديمغرافي.

2. نقص التهيئة الحضرية لأجزاء من القطاعات الحضرية التي شهدت هجرة داخلية نحوها - **أنظر صورة 14** -.

3. انتشار الأسواق العشوائية والباعة المتجولون لا سيما في القطاع SU1a, SU6 ما يفسر فشل الجهات المحلية في التطبيق الصارم للقوانين التنظيمية المتعلقة بالتجارة الفوضوية داخل المدينة من جهة، ويفسر من جهة أخرى نقص في الأسواق والأماكن القانونية لممارسة الأنشطة الاقتصادية داخل مدينة خنشلة - **أنظر صورة 15 صورة 16 صورة 17 صورة 18** -.

4. تباين النمط المعماري المستخدم في القطاعات الحضرية بين نمط شطرنجي منظم 1874-1962 وبين نمط فوضوي 1962-1989 - **أنظر صورة 19 صورة 20 صورة 21** - مما يفسر من جهة نوعية الهجرة (نظامية، عشوائية) التي شهدتها القطاعات الحضرية SU1a, SU1b, SU6 ومن جهة أخرى نوعية الإدارة الحضرية التي سیرت هذه القطاعات بين إدارة ذات تخطيط صارم ومضبوط وبين إدارة غائبة عن تسيير النمو الحضري للمدينة.

5. تباين التركيب الاثني للقطاعات الحضرية لا سيما القطاعين SU1b, SU6 بفعل التباين الاجتماعي والثقافي الذي خلفته موجات الهجرة التي شهدتها مدينة خنشلة - **أنظر جدول 55** -.

6. مثلت السياسة الكولونيالية في القضاء على الوحدة الاثنية المعارضة للتواجد الكولونيالي من خلال جلب مختلف الاثنيات والعرقيات المتواجدة في الجزائر وأوروبا أحد أبرز أسباب التباين الاجتماعي والثقافي في المرحلة الكولونيالية وبعدها بشكل أقل.

7. نقص حاد في التجهيزات الصحية والتربوية والرياضية ومرافق الراحة والترفيه على مستوى القطاعين SU1b, SU6 بسبب النمو العشوائي للقطاعين واستهلاك جميع العقارات لصالح البناء العشوائي.

8. ضعف البنية التحتية والخدمات البيئية في القطاعات الحضرية SU1a, SU1b, SU6 نتيجة نمو هذه القطاعات في مراحل سابقة دون إيلاء أهمية للبعد البيئي وهو ما يفسر ظهور نقاط سوداء خاصة بالرمي العشوائي للنفايات المنزلية والنفايات الهامدة ومخلفات الذبح العشوائي للدواجن -
أنظر صورة 25 صورة 26 صورة 27-.

وفي الختام، فإن هذا البحث يشكل خطوة أولى في طريق طويل من الدراسات والذي ينتظر أن يفتح آفاقاً جديدة للباحثين وصناع القرار على حد سواء من أجل صياغة رؤية حضرية أكثر انسجاماً مع مقومات ومتطلبات لتنمية المستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ابراهيم وائل محمد المتولي. (02 02, 2024). المدن الأفريقية والتحول نحو المستقبل الأخضر.. قراءة في التجارب والآليات. تاريخ الاسترداد 10 08, 2024، من مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية: <https://url-shortener.me/A189>
- ابراهيم العيسوي. (2000). التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها (المجلد الاولي). القاهرة، جمهورية مصر العربية: دار الشروق.
- إبن منظور. (1997). لسان العرب (الإصدار الطبعة الاولى). بيروت، لبنان: دار صادر للنشر.
- ابو النصر مدحت، و محمد ياسمين مدحت. (2017). التنمية المستدامة مفهوما، أبعادها، مؤشراتها (المجلد الاولي). القاهرة، جمهورية مصر العربية: المجموعة العربية للنشر والتوزيع.
- إحسان حفزي. (2011). علم اجتماع التنمية. القاهرة، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- أحمد عبد الفتاح ناجي. (2012). التنمية المستدامة في المجتمع النامي (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر: دار الكتب و الوثائق القومية.
- أحمد الربابعة. (1978). دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية. عمان: دار الثقافة والفنون.
- أحمد زكي بدوي. (1978). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
- أحمد عبد الرؤوف درويش. (2013). قضايا التنمية في الدول النامية كمقدمة في سوسيولوجيا التنمية. (01، المحرر) الاسكندرية، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر.

اسماعيل أحمد علي. (1997). أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية (الإصدار الثانية). القاهرة، مصر: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

اسماعيل قيرة. (2004). علم الاجتماع الحضري و نظرياته. قسنطينة، الجزائر : منشورات جامعة منتوري.

اسماعيل قيرة، و علي غربي. (2001). في سوسيولوجية التنمية. الجزائر العاصمة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

أعلاوي بوشعيب. (01 01, 2020). الاتجاهات النظرية و المداخل المفسرة للظاهرة الحضرية. تاريخ الاسترداد 25 04, 2023، من <https://linksshortcut.com/bleAO>

البشير العربي. (2005). الهجرة الداخلية و التنمية في المجتمع التونسي دراسة سوسيولوجية (الإصدار الطبعة الأولى). صفاقس، تونس: دار نهى للنشر.

البنك الدولي. (بلا تاريخ). إجمالي الانفاق على التعليم في الجزائر،. تاريخ الاسترداد 23 07, 2023، من البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GB.ZS?locations=DZ>

البنك الدولي. (بلا تاريخ). الأراضي الزراعية (% من مساحة الأراضي) *Algerie*. تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS?locations=DZ>

البنك الدولي. (بلا تاريخ). الأراضي القابلة للزراعة (هكتار) *Algerie*. تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من البنك الدولي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL.HA.PC?locations=DZ>

- الصادق دولت أحمد . (1977). *جغرافية السكان*. الاسكندرية، مصر : دار علم الكتاب.
- الطاهر شليحي، و عمر تواتي. (2017). أبعاد و أهداف التنمية المستدامة آفاق 2030. *مجلة البحوث و الدراسات التجارية*، 01(01)، الصفحات 70-78.
- العربية نت. (09 03, 2017). *متى تتخلص الجزائر من الأحياء القصدية*. تاريخ الاسترداد 09 08, 2023، من العربية نت: <https://LINKSSHORTCUT.COM/ZWYIC>
- القانون 25-90 المتعلق بالتوجيه العقاري. (18 11, 1990). مرسوم تنفيذي. *الجريدة الرسمية*(49). الجزائر العاصمة، الجزائر: الأمانة العامة للحكومة.
- المصدر DZ. (18 07, 2024). *النسبة الأكبر نكور.. عدد سكان الجزائر قارب الـ 47 مليون نسمة*. تاريخ الاسترداد 13 06, 2025، من المصدر DZ: <https://linksshortcut.com/ZPWEQ>
- النورة أحمد خورشيد. (1990). *مفاهيم في الفلسفة والاجتماع*. بغداد، العراق: دار الشؤون الثقافية العامة.
- إلهام شبلي، خالد قيرة، و رابح بونمري. (2019). أبعاد مفهوم التنمية المستدامة و آليات تطبيقها بالمؤسسات الاقتصادية مؤسسة لاندروفر للسيارات نموذجا. *مجلة أبحاث للدراسات الاقتصادية والادارية*، 02(02)، الصفحات 100-119.
- إلياس طلحة . (2016). *نظام المعاينة في البحوث الاجتماعية والاعلامية*. *مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية*، 07(02)، الصفحات 9-23.
- أميرة منصور . (2018). "المقابلة" رؤية منهجية في بحوث تعليم اللغة العربية. *مجلة الأثر*، 17(01)، الصفحات 49-63.
- أنور عبدالله ليمان. (2022). *التنمية المستدامة - مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها* (الإصدار الطبعة الأولى). الخرطوم، السودان: المكتبة الوطنية للنشر.

- باية بوزغاية. (2016). توسع المجال الحضري و مشروعات التنمية المستدامة مدينة بسكرة أنموذجاً. *أطروحة دكتوراه*. بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بشير التجاني. (2000). *التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر*. الجزائر العاصمة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بلال بوترة. (2018). بوترة بلال. التحليل الموضوعي للمقابلات البحثية في العلوم الاجتماعية. *مجلة البحوث والدراسات الانسانية*، 12 (01)، الصفحات 217-238.
- بلوفة بلحزري. (2024). الملاحظة العلمية. *مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية*، 15 (02)، الصفحات 253-261.
- بوعزة بوضرساية. (2007). *الجزائر الفرنسية و الابداء الجماعية في الجزائر خلال القرن 19* (الإصدار دون طبعة). الجزائر العاصمة: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.
- بوعلام السايح. (2007). *أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف و القلم 1830-* 1954 (الإصدار دون طبعة). الجزائر العاصمة، الجزائر: مكتبة المهتمين الاسلامية.
- بيريز جيرالد. (1989). *مجتمع المدينة في البلاد النامية دراسة في علم الاجتماع الحضري*. (محمد الجوهري، المترجمون) الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- جعفر طالب أحمد الخزعلي. (2020, 11 24). *أبعاد التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 22 07, 2023، من المجرة.نت: <https://almerja.net/reading.php?idm=142147>
- جلول زناتي. (2015). *النمو الحضري و انعكاساته على المحيط العمراني* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الاردن: دار المنهجية للنشر و التوزيع.
- جمال فزة، و حسن احجيج. (2019). *البحث الكيفي في العلوم الاجتماعية نظريات وتطبيقات* (المجلد الأولى). الرباط، المملكة المغربية: فضاء آدم للنشر والتوزيع.

- حسن الشامي. (05 09, 2020). *البعد البيئي في ظل استراتيجيات التنمية المستدامة (رؤية مصر)*.
تاريخ الاسترداد 25 07, 2023، من الحوار.نت:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=690974>
- حليم مهور باشا. (2020). دور السياسات العمرانية في توجيه النمو الحضري بمدينة سطيف في الجزائر. *مجلة التخطيط العمراني والمجالى*، 6(2)، الصفحات 46-66.
- حميد خروف ، و وآخرون. (1999). *الاشكالات النظرية و الواقع مجتمع المدينة نموذجاً*. قسنطينة: دار البعث منشورات جامعة قسنطينة.
- حنان بشته، و نعيم بوعموشة. (2018). *المقابلة في البحث الإجتماعي*. *مجلة التنوير للدراسات الأدبية والانسانية*، 2(1)، الصفحات 215-224.
- حورية بن حمزة. (2019). *متطلبات التنمية و ظروف المجتمع الصناعي*. *مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الإنسانية*، 01(01)، الصفحات 29-48.
- حيدر فاروق. (1994). *تخطيط المدن والقرى (الإصدار دون طبعة)*. الاسكندرية، مصر: مركز دلتا للطباعة والنشر.
- خالد مصطفى قاسم. (دون سنة). *إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية الاسكندرية للنشر.
- خالد أحمد علام. (1982). *التخطيط الإقليمي (الإصدار دون طبعة)*. القاهرة، مصر: المكتبة الانجلو مصرية.
- رابح سعدان. (2006). *الحياة الاجتماعية في الفضاءات العمرانية الجديدة المنطقة الحضرية للونى- عنابة- نموذجاً*. رسالة ماجستير. عنابة، قسم علم الاجتماع، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة.
- رزقي خليفي ، و هجيرة شيقارة. (2017). *منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية*. *مجلة معارف*، 12(13)، الصفحات 280-294.

- رزقي قويجيل ، حسين خلفاوي ، و صالح منسول. (2023). المقابلة والملاحظة والاستمارة في البحث الاجتماعي. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، 09(01)، الصفحات 172-183.
- رشيد زوزو. (2013). الهجرة الريفية في الجزائر الظاهرة القديمة الجديدة. مجلة علوم الانسان والمجتمع(06)، الصفحات 141-160.
- رياض تومي. (2006). تومي رياض. أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية - مدينة الحروش نموذجا-. منكرة ماجستير. قسنطينة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- سليمان بوزيدي. (2016). معوقات التنمية الحضرية في الجزائر. :مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، 03(01)، الصفحات 107-123.
- سليمة عبد السلام ، و عمر بوسكرة . (2019). النظريات المفسرة لظاهرة التحضر. مجلة الخلدونية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، 11(01)، الصفحات 85-96.
- صديينة معاوية. (2016). التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -حالة مدينة بسكرة-. أطروحة دكتوراه. بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- صديينة معاوية. (2016). التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية -مدينة بسكرة نموذجا-. أطروحة دكتوراه. بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- عامر خضر الكبيسي. (2019). دراسات حول التنمية المستدامة. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف للنشر.
- عامر هني. (01 09, 2018). قراءة في مخططات التنمية بالجزائر 2014-1967. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي، 02(02)، صفحة 214_228.

- عباس خالد صالح. (2013). مفهوم التنمية و إرتباطه بحقوق الإنسان بين الإثراء الفكري و التحديات. مجلة جامعة بابل، 21(02)، الصفحات 617-631.
- عبد الإله أبو عياش ، و القطب إسحاق يعقوب. (1980). الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضريّة. الكويت: وكالة المطبوعات.
- عبد الباسط هويدي، و عبد اللطيف قنوعة. (2014). الاتجاهات الرئيسية للتنمية وواقع التجربة التنموية الجزائرية. مجلة رؤية اقتصادية، 04(07)، الصفحات 175-185.
- عبد الباقي عبد الجبار الحيدري. (13 12, 2011). نظريات النمو الحضري و التحضر في المجتمع. تاريخ الاسترداد 04 14, 2023، من الحوار المتمدن:
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=287239>
- عبد الرحيم عبد المجيد . (1976). علم الإجتماع الحضري. القاهرة، مصر: المكتبة الأنجلومصرية.
- عبد الرزاق زوينة. (1990). حق الشفعة في إطار القانون رقم 25-90 المتضمن التوجيه العقاري. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و السياسية، 36(02)، الصفحات 147-153.
- عبد الرزاق صحراوي . (2021). مبادئ التنمية المستدامة في القانون الدولي للبيئة. أطروحة دكتوراه، باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة 1.
- عبد المالك مهل. (2015). واقع الفقر في الجزائر و العالم العربي: قراءة في بعض المؤشرات. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 22(02)، الصفحات 106-124.
- عبد الوهاب برتيمة. (2015). تطور الأحكام المؤطرة للاحتياجات العقارية و تأثيرها على الاستثمار. مجلة الفكر، 10(01)، الصفحات 71-83.
- عبد الحميد زيتون كمال. (2006). تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها الكترونياً (المجلد الأولى). القاهرة، جمهورية مصر العربية : عالم الكتب نشر، توزيع، طباعة.
- عبد العزيز بون. (2005). النمو الحضري والمفاهيم المرتبطة به. مجلة العلوم الانسانية، 16(01)، الصفحات 61-69.

- عبدالغاني قتالي. (2016). مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة،. أطروحة دكتوراه. باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة باتنة 1.
- عبدالغاني قتالي. (2016). مشكلات النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بظاهرة النزوح الريفي دراسة ميدانية على عينة من النازحين إلى دائرة ششار ولاية خنشلة. أطروحة دكتوراه. باتنة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة باتنة 1.
- عبدالقادر بن مهية. (2023). واقع التحضر في الجزائر. مجلة المجتمع والرياضة، 06(01)، الصفحات 13-33.
- عبدالكريم حرمة. (2023). مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900. أطروحة دكتوراه. أدرار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، الجزائر: جامعة أحمد درايعية.
- عبدالله ولايه عبده قائد. (2003). السكان و النمو الحضري و البيئة في اليمن. أطروحة دكتوراه. تونس العاصمة، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، تونس: جامعة 09 افريل 1938.
- عزالدين بوهراوة، و صلاح الدين عمراوي. (2019). النمو الديمغرافي و تحولاته في الجزائر. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، 10(4)، الصفحات 205-214.
- علي الشهابي. (دون سنة). نظرية المكان المركزي النمط السداسي لكريستالر. تاريخ الاسترداد 14 04, 2023، من <https://www.academia.edu/38504686/christaller.theory>
- علي أسعد وطقة. (16 09, 2021). التربية البيئية في مواجهة التحديات الأيكولوجية المعاصرة من منظور أممي h. تاريخ الاسترداد 13 07, 2023، من وطقة. نت: [tps://watfa.net/archives/11583](https://watfa.net/archives/11583)
- علي عبد الرزاق جبلي، و أحمد عبده هاني خميس . (2009). علم اجتماع التنمية (رؤى نظرية و تجارب إنسانية) (الإصدار طبعة تجريبية). القاهرة، مصر: دار المعرفة الجامعية.

- عمار مبروكي. (2017). النمو الحضري و اثره على التلوث البيئي مدينة خنشلة نموذجا. أطروحة دكتوراه. خنشلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة عباس لغرور خنشلة.
- عمر طبعة. (2023). نظرية توماس روبرت حول السكان انطلاقا من الواقع الديموغرافي الجزائري، بين التأييد و التقييد. مجلة رفوف، 11(01)، الصفحات 1137-1155.
- عنتر عبدالعال أبو قرين. (2020). المدخل إلى التخطيط الحضري (الإصدار الطبعة الأولى). الدمام، المملكة العربية السعودية : مكتبة الملك فهد للنشر.
- غنيم عثمان محمد، و ماجدة ابو زنت. (2014). التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها (المجلد الثانية). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- فاطمة الزهراء تنيو. (2020). الملاحظة: تقنية كثيرة الورد و نادرة التوظيف. مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، 13(01)، الصفحات 43-63.
- فاطمة الزهراء ينون . (2023). البحوث الكيفية بين الموضوعية والموثوقية. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، 11(01)، الصفحات 503-514.
- فايز جمعة النجار، راضي الزعبي، و نبيل جمعة النجار. (2009). أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي. عمان: دار الحامد للنشر.
- فتحي محمد أبو عيانة. (2000). دراسات في علم السكان (الإصدار الطبعة الاولى). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- فضيل دليو. (2022). البحوث الكيفية الاسس والمناهج. قسنطينة: ألفا للوثائق للنشر والتوزيع.
- فيروز بوشويط. (2019). استراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي - دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر. منكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف.
- كريمة بن عيسى. (2012, 06 29). البيوت القصدية تحول حياة قاطنيها إلى جحيم بالعاصمة بسبب ارتفاع درجات الحرارة. تاريخ الاسترداد 09 08, 2023، من فيتامين.ديزاد:

<https://www.vitaminedz.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/%D8>

كريمة بوحريق. (2010). تغير البناء العائلي في المجتمع الريفي الجزائري. رسالة ماجستير. قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.

كريمة بوحريق. (2019). دور الأسرة في الحفاظ على الثقافة الأمازيغية في المجتمع الريفي الجزائري دراسة ميدانية بقرية تاغروت أو عمر بلدية تيغانيمين باتنة. أطروحة دكتوراه. باتنة، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة1.

كمال ديب. (2015). أساسيات التنمية المستدامة (الإصدار دون طبعة). الجزائر العاصمة: دار الخلدونية للنشر و التوزيع.

كمال زموري، أيوب صكري ، و سامي حمودي. (2019). نظريات التنمية و تطبيقاتها في الدول النامية مع رصد التجربة الجزائرية خلال الفترة (1967-2019). مجلة أوراق اقتصادية، 03(02)، الصفحات 170-191.

ماجدة أبو زنت، و عثمان محمد غنيم. (2007). التنمية المستدامة. مسقط، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع.

ماجدة أبو زنت، و عثمان محمد غنيم. (2005). التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى. مجلة المنارة للبحوث و الدراسات، 12(01)، الصفحات 149-172.

محمد الجوهري، و علياء شكري. (1975). دراسات في علم الاجتماع الريفي و الحضري (الإصدار الطبعة الثانية). الاسكندرية، مصر: دار الكتب الجامعية.

محمد الحسين بن شيخ فاضل. (2017). البيئة الحضرية في مدن الواحات و تأثير الزحف العمراني على توازنها الايكولوجي. أطروحة دكتوراه. قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.

محمد المبارك الميلي. (1989). تاريخ الجزائر في القديم و الحديث (الإصدار الجزء الثالث). الجزائر العاصمة، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

- محمد بلعيد، و عبدالباسط هويدي. (2022). قراءة سوسيوغرافية حول ظاهرة الهجرة الداخلية اسبابها دوافعها ودورها في النمو السكاني داخل المدن. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، 06(01)، الصفحات 253-268.
- محمد بن عبدالله بن عطية الزهراني. (2020). معايير تقييم جودة البحوث العلمية في العلوم الانسانية. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، 8(3)، الصفحات 605-622.
- محمد شفيق. (1996). السكان و التنمية (الإصدار الطبعة الاولى). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع.
- محمد شفيق. (1999). التنمية والمشكلات الاجتماعية (الإصدار دون طبعة). الاسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث للنشر و التوزيع.
- محمد شقرة. (2015). وسائل الإدارة الاستعمارية الفرنسية للسيطرة على الريف الجزائري 1919-1950. المداد، 03(02)، الصفحات 168-198.
- محمد عاطف غيث. (دون سنة). علم الاجتماع الحضري (الإصدار دون طبعة). بيروت، لبنان: دار النهضة العربية.
- محمد مسعودي. (2019). العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي. الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. وادي سوف: جامعة الوادي.
- محمد نبيل جامع. (2009). علم الاجتماع المعاصر ووصايا التنمية. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- محمد نبيل جامع. (دون سنة). البحوث النوعية ودراسة الحالة. دون مدينة: دون دار نشر.
- محمود الكردي. (1980). النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر. أطروحة دكتوراه. الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، مصر: دار المعارف.

- محمود محمد ريال عبد العال. (18, 07, 2016). *نظريات التنمية*. تاريخ الاسترداد 20, 06, 2023،
من الحوار المتمدن: <https://m.ahewar.org/s.asp>
- مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء. (2011). *حوصلة مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة الحامة أنسيغة*. خنشلة: مديرية التعمير الهندسة المعمارية والبناء.
- مراد بن حرز الله. (2020). *أزمة السكن في الجزائر و طرق معالجتها*. *مجلة العلوم الانسانية*، 04(03)،
الصفحات 226-248.
- مصطفى يوسف كافي. (2017). *التنمية المستدامة*. عمان، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- معمر بن عيسى. (2018). *التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية*.
مجلة ابحاث، 03(01)، الصفحات 54-75.
- مفتش رئيسي في البيئة بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية . (25, 12, 2024). *مقابلة بحثية في إطار
إنجاز أطروحة دكتوراه*. (عبدالحق غربي، المحاور)
- مفتش رئيسي في البيئة بمديرية البيئة. (28-29, 03, 2024). *مقابلة بحثية في إطار إنجاز أطروحة
دكتوراه*. (عبد الحق غربي، المحاور)
- مليكة غواظني . (2021). *المقابلة كأداة من أدوات جمع المعطيات*. *مجلة العلوم الانسانية*، 05(02)،
الصفحات 179-187.
- منظمة اليونسكو العالمية. (28, 09, 2015). *اليونسكو وأهداف التنمية المستدامة*. تاريخ الاسترداد 19
07, 2023، من اليونسكو: <https://www.unesco.org/ar/articles/alywnskw-wahdaf-altnmyt-almstdamt>
- مهندس دولة في الإحصائيات بمديرية الفلاحة. (31, 03, 2024). *مقابلة بحثية في إطار إنجاز
أطروحة دكتوراه*. (عبدالحق غربي، المحاور)
- مهندس معماري بالمجلس الشعبي الولائي لولاية خنشلة. (25, 12, 2024). *مقابلة بحثية في إطار إنجاز
أطروحة دكتوراه*. (عبد الحق غربي ، المحاور)

- مهندس معماري بمديرية البناء والتعمير والهندسة. (04-30-12 04-2024). مقابلة بحثية في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه. (عبد الحق غربي ، المحاور)
- مهندس معماري بمديرية السكن. (23 04, 2024). مقابلة بحثية في إطار إنجاز أطروحة دكتوراه. (عبدالحق غربي، المحاور)
- موريس أنجرس. (2004). *منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية* (الإصدار طبعة ثانية منقحة). (بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، و سعيد سبعون، المترجمون) الجزائر: دار القصة للنشر.
- ميلود وارزقي. (2016). التطور الديمغرافي و البنية السكانية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1962-2015). *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية و الانسانية*, 04(07)، الصفحات 11-44.
- ناجي أحمد عبدالفتاح. (2013). *التنمية المستدامة في المجتمع النامي* (الإصدار الطبعة الأولى). الاسكندرية، مصر: دار الكتب و الوثائق الجامعية القومية للنشر.
- نجاه مليحي. (2006). *مشكلات النمو الحضري لمدينة عين مليلة حي رقايزي و قواجلية نموذجاً. رسالة ماجستير*. قسنطينة، قسم العلوم الاجتماعية و الانسانية، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
- نور محمد العمودي . (1994). *الهجرة الريفية الحضرية دراسة في تكيف المهاجرين إلى مدينة جدة*. بيروت: دار المنتخب العربي للدراسات و النشر و التوزيع.
- وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة. (2005). *تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر*. الشراكة-العاصمة: دار الحقائق للنشر.
- وكالة الأنباء الجزائرية. (30 05, 2024). *البرنامج التكميلي للتنمية مفتاح إقلاع اقتصادي شامل بولاية خنشلة*. تاريخ الاسترداد 11 07, 2025، من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/regions/163016-2024-05-30-12-14-03>
- وهيبة عيساوة، و عيسى يونس. (2020). *واقع النمو الحضري في العالم العربي*. دفاتر المخبر، 15(02)، الصفحات 11-37.

ياسر الكعبي. (14 02, 2021). *نظرية النمو المركزي ببيرجس*. تاريخ الاسترداد 19 04, 2023، من

المجرة نت: <https://almerja.net/azaat/indexv.php?id=13511>

يحيى مدور. (2012). *التعمير و آليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية -حالة مدينة ورقلة*. منكرة ماجيستير. باتنة، معهد العمران والهندسة المعمارية، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.

يمينة بلغول. (2021). *التخطيط الحضري ومشكلة الأحياء غير المخططة*. مجلة دراسات في علوم الإنسان والمجتمع، 04(02)، الصفحات 25-37.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Chandan , D., & Saoulo Teodoro , F. (2016, 05 20). *a tale of many cities: monitoring the world's urban transformation*. Retrieved 03 2023, 14, from world bank: <https://blogs.worldbank.org/opendata/tale-many-cities-monitoring-worl>

Aladsani, H. (2018). *Saudi Women Students and Educational Uses of Twitter: Practices, Perceptions, and Identities*. *Doctoral Dissertation*. Sheffield, School of Education, United Kingdom: The University of Sheffield.

Casey, C. (1995). *Work, Self and Society After Industrialism* (1st Edition ed.). London: Routledge.

Gavrila-pavan, L., & Ioan , B. (2017). *Developing growth pole : theory and reality in management, Organization and Society*. Budapest: Agroinform.

Wirth, L. (1938). *Urbanism As A Way Of Life*. *American Journal Of Sociology*, 44(01).

Banerjee, A., Bhavnani, R., & Burtonboy, C. (2014). *Natural disasters in the Middle East and North Africa : a regional overview*. World Bank Group. Washington DC: Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR). Retrieved from <https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/natural-disasters-in-the-middle-east-and-north-africa>

Braun , V., & Clarke, V. (2006). Using thematic analysis in psychology. *Qualitative research in psychology*, 03(02), pp. 77-101.

Burges, A. (2008). *The Growth Of The City : an Introduction to research project* (University Of Boston, 2008,) p 76. In M. e. all, *Urban ecology* (pp. 71-78). Boston: Springer.

- Creswell, P., & Poth, C. (2018). *Creswell, P., & Poth, C. (2018). Qualitative inquiry and research design: Choosing among five approaches*. Biverly Hills: sage Publication.
- Dagmar , H., Burak , G., Bharat , D., & Baharat, D. (2018). Global Urbanization Prespectives and Trends, Dynamic Urban Planet. In T. Elmqvist , X. Bai, N. Frantzeskaki, G. Corrie , M. David , & T. McPhearson, *Urban Planet: Knowledge towards Sustainable Cities* (pp. 19-44). Cabridge: Cambridge University Press.
- David, E., Sharon, A., Kurtis, D., Barry, H., Alexandra, J., Gregg, G., . . . James, J. (2014). Does the conversation of grasslands to row crop production in semi-arid areas threaten global food supplies? *Global Food Security*, pp. 22-30.
- Englander, M. (2012). The Interview: Data Collection in Descriptive Phenomenological Human Scientific Research. *Journal of Phenomenological Psychology*, 43(01), pp. 13-35.
- Farimah, S., Shahriar, K., & Razavian, T. (2021). Priority Areas for Developing Green Infrastructure in semi-arid Cities: A Case Study of Teharan. *Enviroment and Urbanization*, 01, pp. 118-135.
- Fertas, L., Alouat, M., & Benmahamed, H. (2024). The Emergence of Irrigated Agriculture in Semi-Arid Zones in The Face of Climate Change and Urbanization in Peri-Urban Areas in Setif, Algeria. *Sustainability*, pp. 01-13.
- Glaser, B., Strauss, A., & Strutzel, E. (1968). *Discovery of Grounded Theory; Strategies for Qualitative Research*. New York: Rotledge.
- Google Earth. (2022, 10 10). *Timelapse in Google Earth*. Retrieved 04 13, 2023, from Google Earth:
<https://earth.google.com/web/@35.41130009,7.1270141,1171.78855166a,18055.59910681d,35y,0.00013545h,14.7191302t,->
- Gray, D. (2014). *Doing Research in the Real World*. Biverly Hills: Sage Publication.
- John, w., Bardo, j., & Hartman. (1982). *Urban Sociology: a systematic introduction*. Tennessee: Peacock Publishers.
- Pegah, D., Shirin , T., & Nega, D. (2015). A Comparative Study of Urban spaces of Hot and arid areas with the principles of sustainable urban design A Case study: City of Yazd. *International Journal of Sustainable Development*, 06, pp. 51-58.
- Qastells-Quintana, D., & Herrera-Idàrraga, P. (2019). Cities in the 21st century: Aview from the developing world. *The Journal of ERSA*, 02, pp. 01-06.
- United Nathions Habitat. (2017). *Urban water Managment in Semi-Arid Regions*. New York: United Nathions Human Settlements Programme.

- United Nations. (2016, 05 20). *Maps World Urbanization Prospects 2018*,. Retrieved 04 2023, 05, from United Nations: <https://population.un.org/wup/Maps/>
- United nations. (2018). *Annual Percentage of Population at Mid-Year Residing in Urban Areas by Region, Subregion, Country and Area, 1950-2050, Online Edition*. New york: Departement of Economics and Social Affairs.
- United nations. (2018). *Average Annual Rate of Change of the Urban Population by Region, Subregion, Country and Area, 1950-2050 (per cent), Online Edition*. New york: Departement of Economics and Social Affairs.
- Urban, F. (1924). On the Theory of Errors of Observation. *The American Journal of Psychology*, 35(03), pp. 322-331.
- world bank. (2016, 12 11). *Population growth (annual %)*. Retrieved 03 2023, 14, from world bank: , <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW>
- World Bank Group. (2018, 01 22). *Population growth (annual %)*. Retrieved 03 20, 2025, from World Bank Group: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.GROW>
- World Bank Group. (2025, 06 02). *World Bank Group*. Retrieved from Physician(per 1000 pepole): <https://data.worldbank.org/indicator/SH.MED.PHYS.ZS>

المراجع باللغة الفرنسية:

- Fontaine, J., & claudie, J. (1990). *L'algerie volontarisme, Etatique et aménagement du territoire*. Alger: office des publication universitaire.
- Abdi, L. (1985). *de l'Algérie précoloniale à l'Algérie colonia*. Alger, Algérie: Entreprise nationale du livre.
- burgenmrie, B. (2005). *Economie de développement durable* (éd. 2 édition). Paris, France: De Boeck Université.
- Cote, M. (1994). L'urbanisation en Algérie :idées reçues et réalites. *travaux de l'intitut géographique de reims*, 85, pp. 59-72.
- Coté, M. (1996). *L'Algérie: espace et société*. Paris, France: Masson Armand colin.
- lekhal, A. (2003). L'urbanitation en Algérie :un essai de bilan statistique. ,*villes en parallèle*, 37(36).
- Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela . (2007). *Pans Directeur D'aménagement Et D'urbanisme Intercommunal Révisé KHENCHELA, El Hamma Et*

- N'sigha*. Bordj Bouariridj: Bureau D'études Pluridisciplinaire D'assistance Et De Conseil.
- Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela. (2007). *Plan Directeur D'aménagement Et D'Urbanisme Intercommunal Révisé Khenchela, Elhamma, Ensigha*. Bordj Boreiridj: Bureau D'études Pluridisciplinaire D'assistance Et De Conseil.
- Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela. (2024). *Plans D'occupation De Sole N06*. Khenchela.
- Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela. (2024). *Plans D'occupation De Sole N1*. Khenchela.
- Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela. (2024). *Plans D'occupation De Sole N 18*. Khenchela: Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela.
- Direction De L'urbanisme Et De La Construction Khenchela. (2024). *Plans D'occupation De Sole N10*. Khenchela.
- Direction de l'Environnement de la wilaya de Khenchela. (2009). *SCHEMA DE COHERENCE URBAINE DE L'AIRE URBAINE DE LA VILLE DE KHENCHELA DIAGNOSTIC STRATEGIQUE*. Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement.
- Direction de l'Environnement Wilaya de Khenchela. (2009). *Schéma de Cohérence Urbaine (SCU) de la ville de Khenchela*. Khenchela.
- Direction De La Programmation Et De Suivi Budgétaire Khenchela. (2024). *Monographie De La Wilaya de Khenchela*. Khenchela.
- Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya Khenchela. (2019). *Annuaire statistique 2019*. Khenchela.
- Direction de la programmation et du suivi budgétaires de la wilaya Khenchela. (2021). *Annuaire statistique*. Khenchela.
- Djebnoun, I. (2019). LA QUALITE DE VIE URBAINE ET LA GESTION TERRITORIALE DANS UNE VILLE INTERIEURE CAS DE LA VILLE DE KHENCHELA (EST ALGERIEN). *Thèse de doctorat*. Biskra, Algérie: université Mohammed Khider Biskra.
- ESCWA. (2020). *Sustainable Development Goals*. Consulté le 03 26, 2025, sur ESCWA: <https://arabsdg.unescwa.org/>
- Gherbi, A., & Toumi, R. (2024). The Challenges of urban growth in a steppe city-the case of Khenchela city, Algeria. *Al-Sirraj Journal in Education and Community Issues*, pp. 150-170.

- Leca, J. (1980). *Ville et système politique : l'image de la ville dans le discours algérien*. Tunis, Tunis: Cérés Prod.
- Lefebvre, H. (1970). La révolution urbaine. *L'Homme et la société*, pp. 312-315.
- L'EXPRESSION. (2022, 12 24). *L'Agence Nationale des Déchets: production de 11.1 millions de tonnes de déchets ménagers et assimilés en 2021*. Consulté le 09 06, 2025, sur L'EXPRESSION: <https://www.lexpressiondz.com/info-en-continu/and-production-de-11-1-mns-de-tonnes-de-dechets-menagers-et-assimiles-en-2021-333877>
- Malki , D. (2016). l'étalement urbain ,mode de croissance des villes : le cas algérien. *mémoire de magister*. tizi ouzou, algérie: université mouloud mameri.
- Medour, L. (2012). L'état actuel et le devenir des centres des noyaux anciens dans les villes moyennes en Algérie -Cas de Khenchela-. *Mémoire de Magister*. Biskra, Faculté des Sciences et de la technologie, Alger: Université Mohamed Khider – Biskra.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement. (2011). *Schéma de l'Espace de Programmation Territoriale Des Hauts - Plateaux Est*. Sétif: Agence Nationale d'Aménagement du Territoire.
- Ministere de L'habitat de l'urbanism et de la vile. (2021). *Synthèse du Bilan de realisation des activités 2010-2020*. Consulté le 08 09, 2023, sur Ministere de L'habitat de l'urbanism et de la vile: <https://www.mhuv.gov.dz/?p=4423>
- Ministère de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire. (2025). *LE SCHÉMA NATIONAL D'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE 2030 ACTUALISÉ*. Alger.
- O.N.S. (2008). *Demographie Algerienne2008. Rapport N 520*. alger: La direction Teqnique des statistique régionales, l'agriculture et de la cartographie.
- O.N.S Collections Statistiques. (2008). *ARMATURE URBAINE*. . El Annasser - ALGER: La Direction Technique Chargée des Statistiques Régionales, l'Agriculture et de la Cartographie.
- Office National Des Statistique. (1966-2008). *Recensement générale de la la population et de l'habitat (RGPH)*. Agerie.
- Taleb Bendiab, A. (1938). *Chronologique des faits et mouvement sociaux et politique en Algerie 1830-1954*. Algerie: imprimiere du centre.
- Toumi, R. (2016). la question du logement en algerie les maximes existent toujours dans le monde; il suffit de les appliquer!(pascal). *mokarabat*, 04(01), pp. 424-437.

الملاحق

الملاحق:

الملحق 01:

دفتر المشاهدات:

SU6	SU1b	SU1a	القطاعات الحضرية الأبعاد
			المجال العام
			الحياة الاقتصادية
			السكن والمسكن
			التنوع الثقافي والاجتماعي
			المرافق والخدمات
			الأيكولوجيا الحضرية

الملحق 02:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث موجه لمديرية البيئة جول موضوع

النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدين خنشلة-

لغرض أنجاز أطروحة مكملة لشهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع الحضري.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تومي رياض

من إعداد طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

ملاحظة: إن معلومات دليل المقابلة هذه سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

1. حسب رأيكم هل يمكن لسيادتكم أن تحدثونا عن النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة؟
.....
2. هل راعى واحترم هذا النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة منذ سنوات البيئة؟
.....
3. ما أسباب ذلك؟
.....
4. هل يمكن لسيادتكم أن تحدثونا عن انعكاسات النمو الحضري على النظام البيئي في مدينة خنشلة؟
.....
5. ما هي المحاور أو النقاط البيئية الكبرى التي ترون أنها تضررت بشكل كبير في مدينة خنشلة؟
.....
6. حسب رأيكم ما سبب ذلك؟
.....
7. هل يوجد مخطط يحمي البيئة في مدينة خنشلة؟
.....
8. ما هي النقاط الأساسية التي يتحدث عنها هذا المخطط؟
.....
9. إلى أي مدى ترون أن هذه النقاط تحققت وطبقت؟
.....
10. هل سجلت مصالحكم أو المصالح التي تعملون معها كالدرك الوطني والأمن الوطني تجاوزات في حق البيئة؟
.....
11. كيف ترون عمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU لمدينة خنشلة ومدى حمايته للبيئة؟
.....

.....
12. كيف ترون عمل المخطط التوجيهي للولاية PAW ومدى حمايته للبيئة في مدينة خنشلة؟
.....

13. المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ما بين البلديات (خنشلة، الحامة، أنسيغة) PDAU يقر منذ جوان 2007 بضرورة التوسع الحضري نحو كل من مدينة الحامة وأنسيغة بسبب أزمة العقار، هل ترون أن هذا التوسع يمكن أن يحافظ على العوامل البيئية في كل من مدينتي الحامة وأنسيغة؟
.....

14. هل لديكم خطة مستقبلية (كمديرية للبيئة) لحماية البيئة في مدينة خنشلة مستقبلا؟
.....

15. ما هي المخاطر البيئية الممكن أن تواجهها مدينة خنشلة مستقبلا؟
.....

الملحق 03:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث موجه لمديرية البناء والتعمير والهندسة المعمارية حول موضوع

النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدين خنشلة-

لغرض أنجاز أطروحة مكملة لشهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع الحضري.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تومي رياض

من إعداد طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

ملاحظة: إن معلومات دليل المقابلة هذه سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

هل يمكن لسيادتكم أن تحدثونا حسب رأيكم عن النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة؟

.....

هل راعى هذا النمو الحضري للمدينة مبادئ وأساسيات التنمية المستدامة؟

.....

هل شكلت الهجرة الداخلية والنمو الديمغرافي تحديات للتخطيط الحضري في مدينة خنشلة؟

.....

هل هناك عوامل أخرى يمكنكم ذكرها ترونها أنها شكلت تحديات في ضبط واتجاهات نمو المدينة؟

.....

لماذا بالضبط تم التوسع نحو كل من بلديتي الحامة وأنسيغة وليس بلديات أخرى؟

.....

هل راعى هذا التوسع الحضري نحو كل من بلدية الحامة وأنسيغة مبادئ التنمية المستدامة؟

.....

كيف ترى تأثير القوانين وأدوات التهيئة والتعمير المعتمدين في الفترة 1962-1989 على النمو والتوسع الحضري لمدينة خنشلة؟

.....

كيف ترون معالجة مخطط التعمير الموجه (PUD (Plan directeur d'urbanisme) لمدينة خنشلة آنذاك لمختلف الحاجات الاجتماعية من (سكن، مرافق تعليمية، صحية، تجهيزات، خطوط نقل... إلخ) مقارنة مع النمو السكاني للمدينة آنذاك؟

.....

حسب رأيكم ما هي الاسباب التي أدت لظهور الأحياء العشوائية (حي بوجلبانة، حي المحطة، عين الكرمة، حي النور ...إلخ) في فترة 1962-1989 في مدينة خنشلة؟

حسب رأيكم لماذا تم التخلي عن مختلف القوانين والأدوات التي تنظم المدينة في الفترة 1962-1989 وتبني قوانين اخرى مطلع سنة 1990؟

ما رأيكم وتقييمكم للقوانين وأدوات التهيئة والتعمير التي تم اعتمادها بعد سنة 1990 على التوسع العمراني لمدينة خنشلة؟

حسب رأيكم هل تمكن PDAU و POS منذ بداية الاعتماد عليهم من تحقيق الاحتياجات الاجتماعية لسكان مدينة خنشلة (سكن، مرافق تعليمية، صحية، تجهيزات...إلخ)؟

حسب خبرتكم ألم يؤثر النمو الحضري لمدينة خنشلة (سواء النمو المخطط أو الفوضوي) منذ الاستقلال على الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء؟

حسب رأيكم هل توسع مدينة خنشلة نحو كل من مدينة أنسيغة والحامة كان الخيار الأمثل من ناحية حماية الأراضي الفلاحية؟ كيف ذلك؟

هل ظهور الأحياء الفوضوية في مدينة خنشلة سابقا في الفترة 1962-1989 اثر على الاحتياطات العقارية وخطط التوسع المستقبلي للمدينة؟ كيف ذلك؟

هل ترى بأنه توجد علاقة بين ظهور الأحياء الفوضوية سابقا 1962-1989 وانتشار التجارة العشوائية في محيط مدينة خنشلة حاليا؟

هل تعتقد أن ظهور الأحياء العشوائية وغير المخططة سابقا 1962-1989 اثر على مخططات تسيير النفايات والرمي العشوائي؟ كيف ذلك؟

كيف ترى تأثير الأحياء التي ظهرت بطريقة غير مخططة سابقا (حي الحسناوي، حي بوجلبانة، حي المحطة، حي عين الكرمة، حي النور... إلخ) على الهوية المعمارية لمدينة خنشلة؟

هل أثر النزوح الريفي نحو مدينة خنشلة على فترات سابقة في تغييرات على مستوى استخدامات الأراضي في مدينة خنشلة؟

هل تعتقد أن النزوح الريفي الذي شهدته مدينة خنشلة أثر على الطاقة الاستيعابية لمختلف المرافق والخدمات (مدارس، مرافق صحية، خطوط نقل... إلخ)؟

حسب رأيكم هل تعتقد أنه توجد علاقة بين ثقافة الافراد المهاجرين نحو مدينة خنشلة وطبيعة الانشطة الاقتصادية غير الرسمية (الباعة المتجولون وغيرها... إلخ) في مدينة خنشلة؟

الملحق 04:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث موجه لمديرية السكن حول موضوع

النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدينة خنشلة-

لغرض إنجاز أطروحة مكملة لشهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع الحضري.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تومي رياض

من إعداد طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

ملاحظة: إن معلومات دليل المقابلة هذه سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

هل يمكن أن تحدثنا سيادتكم عن النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة؟

.....

هل راعى النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة أساسيات ومبادئ التنمية المستدامة؟

.....

حسب رأيكم ما هي النقائص التي ترونها شكلت تحديات كبرى للتنمية المستدامة في مدينة خنشلة؟

.....

ما هي اسباب ذلك؟

.....

من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا هل شكلت الهجرة نحو مدينة خنشلة والنمو الديمغرافي المتسارع تحديات ومشاكل لقطاع السكن في مدينة خنشلة؟ كيف تتعامل مديرية السكن مع هكذا تحديات؟

.....

هل هناك عوامل أخرى تشكل تحديات لقطاع السكن في مدينة خنشلة يمكنكم ذكرها؟

.....

ما هي الانعكاسات التي خلفها مشكل السكن على مدينة خنشلة؟

.....

هل هناك فترات تاريخية ترون أنها أحد أهم الفترات المتسببة في تفاقم مشكل السكن في مدينة خنشلة؟

.....

ماهي أسباب ذلك؟

.....

ما هي المقاييس المعتمدة من طرف مديريكم في تقدير الاحتياجات السكنية لسكان مدينة خنشلة؟

.....

هل يمكن الاعتماد على معدل شغل السكن في إعطائنا قراءة صحيحة لوضعية السكن في مدينة خنشلة؟

.....

هل لديكم أرقام حول معدلات شغل السكن سجلتها مدينة خنشلة؟

.....

حسب رأيكم أين يكمن الاشكال في قضية السكن؟

.....

إلى أي مدى راعى التخطيط الحضري لمدينة خنشلة الاحتياجات السكنية؟ هل تم مراعاة احتياجات

المرافق الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية لمدينة خنشلة مع الاحتياجات السكنية؟

.....

حسب رأيكم هل يتوافق توزيعها المجالي مع توزيع الاحتياجات السكنية؟

.....

ما هي المقترحات التي ترونها كافية لحل أزمة السكن؟

.....

هل ترون أن هذه المقترحات يمكن أن تنفذ؟

.....

هل تعاني مدينة خنشلة حاليا من أزمة في توفير الاحتياجات العقارية للمشاريع السكنية؟

.....

ما هي الأسباب التي ترونها أنها ساهمت في ظهور أزمة العقار في مدينة خنشلة؟

.....

هل يمكن لسيادتكم أن تحدثونا بعض الشيء عن ملكية العروش للعقار في مدينة خنشلة؟

.....

هل شكنت لكم ملكية العروش للعقار مشاكل على مستوى التنمية عموما وقطاع السكن على وجه الخصوص؟

.....

كيف يكون تعامل السلطات المحلية عموما ومديريتكم على وجه الخصوص مع الملكية الجماعية للعقار (ملكية العروش) في مدينة خنشلة؟

.....

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث موجه لمديرية الفلاحة حول موضوع

النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدين خنشلة-

لغرض أنجاز أطروحة مكملة لشهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع الحضري.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تومي رياض

من إعداد طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

ملاحظة: إن معلومات دليل المقابلة هذه سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

هل يمكن لسيادتكم أن تحدثونا حسب رأيكم عن النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة؟

.....

هل راعى النمو الحضري الذي شهدته مدينة خنشلة مبادئ وإساسيات التنمية المستدامة؟

ما اسباب هذه المشاكل التي شهدتها الأراضي الفلاحية وأدت إلى استنزاف مخزونات الأراضي الفلاحية؟

.....

كيف ترون واقع التوسع العمراني والنمو الحضري لمدينة خنشلة ومدى مراعاتها لطبيعة الأراضي

الفلاحية؟

.....

أي المراحل التاريخية التي ترى أنها عرفت توسعا عمرانيا كبيرا على حساب الأراضي الفلاحية في مدينة

خنشلة؟

.....

هل سجلت مصالحكم احصائيات حول تعدي العمران والتعمير على الأراضي الفلاحية؟

.....

منذ سنة 1874 كانت مدينة خنشلة منطقة ريفية بحوالي 95% واصبحت منذ سنوات قليلة بالضبط سنة

2007 منطقة حضرية 100%، ألم يؤثر ذلك على التوازن البيئي وطبيعة المنطقة؟

.....

ألا تعتقد أن التغير المناخي الذي تشهده مدينة خنشلة منذ سنوات ربما بسبب التوسع العمراني وتغيير

طبيعة المنطقة؟

.....

تعتبر مداخل الفلاحة في مدينة خنشلة من أبرز المداخل للمدينة في فترات زمنية سابقة، ألا تعتقد أن النمو الحضري قد أثر سلباً على الاقتصاد الحضري للمدينة؟

.....

ما هي المقترحات التي ترونها أنها تخدم المحافظة على مداخل الفلاحة موازاة مع النمو الحضري؟

.....

كيف ترون مستقبل الأراضي الفلاحية المتبقية في ولاية خنشلة مقارنة مع التوسع العمراني الذي تشهده الولاية؟

.....

الملحق 06:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث موجه لرئيس لجنة السكن والتعمير بالمجلس الشعبي الولائي حول موضوع

النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدين خنشلة-

لغرض أنجاز أطروحة مكملة لشهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع الحضري.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تومي رياض

من إعداد طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

ملاحظة: إن معلومات دليل المقابلة هذه سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

حسب خبرتكم ما هي أبرز التحديات التي يواجهها قطاع السكن في مدينة خنشلة؟

.....

حسب رأيكم هل تمكنت مخططات التهيئة والتعمير PDAU/POS من تلبية مختلف الحاجيات الاجتماعية (سكن، مرافق تعليمية، صحية، رياضية... إلخ)؟

.....

ما رأيكم في اتجاهات نمو وتوسع مدينة خنشلة نحو كل من مدينة الحامة وأنسيغة؟

.....

حسب خبرتكم ما هي أبرز المشاكل التي يعاني منها قطاع العقار في مدينة خنشلة؟

.....

ما هي أبرز الانعكاسات التي خلفها مشكل السكن في مدينة خنشلة؟

حسب رأيكم هل تعتقدون أن توزيع المرافق التعليمية يتلاءم مع توزيع الكثافة السكانية لسكان مدينة خنشلة؟

.....

كيف ترون ملائمة توزيع المؤسسات الصحية باختلاف أنواعها في مدينة خنشلة مقارنة بتوزيع الكثافة السكانية؟

.....

كيف ترون تأثير الهجرة الداخلية التي عرفتتها مدينة خنشلة في مراحل زمنية سابقة على الاحتياطات العقارية؟

.....

هل تعتقد أن الهجرة الداخلية التي عرفتتها مدينة خنشلة علاقة بتعدد الأنماط المعمارية في مدينة خنشلة؟

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

دليل مقابلة بحث موجه لمسؤول في قسم النظافة والحماية البيئية والصحية ببلدية خنشلة حول
موضوع

النمو الحضري والتنمية المستدامة في المدن شبه الصحراوية - حالة مدين خنشلة-

لغرض إنجاز أطروحة مكملة لشهادة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع الحضري.

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

تومي رياض

من إعداد طالب الدكتوراه:

غربي عبد الحق

ملاحظة: إن معلومات دليل المقابلة هذه سرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

هل ترون أن نمو وتوسع مدينة خنشلة منذ الاستقلال احترم مبادئ حماية البيئة؟

.....

هل لديكم مخططات تعملون من خلالها على حماية البيئة في مدينة خنشلة؟

.....

هل تعتقدون أن هذه المخططات كافية لحماية البيئة في مدينة خنشلة؟

.....

لماذا لم يتم حسب رأيكم إعداد دراسة جديدة حول المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية لبلدية خنشلة منذ سنة 2013؟

.....

كيف تقومون بتسيير النفايات المنزلية منذ سنة 2013؟

.....

هل ترون أن نقاط تجميع النفايات في المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية كافية؟

.....

ما تفسيركم لظهور نقاط رمي النفايات بطريقة فوضوية في محيط بلدية خنشلة؟

.....

هل تواجه فرقكم الميدانية لتجميع النفايات المنزلية مشاكل في التجميع في الأحياء الفوضوية؟ كيف ذلك؟

.....

ما تفسيركم للرمي العشوائي لمخلفات المذابح العشوائية (غير المعتمدة) في الغابات والمساحات الخضراء؟

.....

هل تعتقدون أن عملية ردم مخلفات المذابح هو الإجراء التقني الأمثل أم أنه توجد إجراءات أخرى أفضل؟

.....

كيف تقيمون حسب رأيكم الطاقة الاستيعابية للمركز التقني للردم؟

.....

هل تعتقدون أن تم احترام اجراءات الفرز للنفايات بالمركز التقني للردم؟

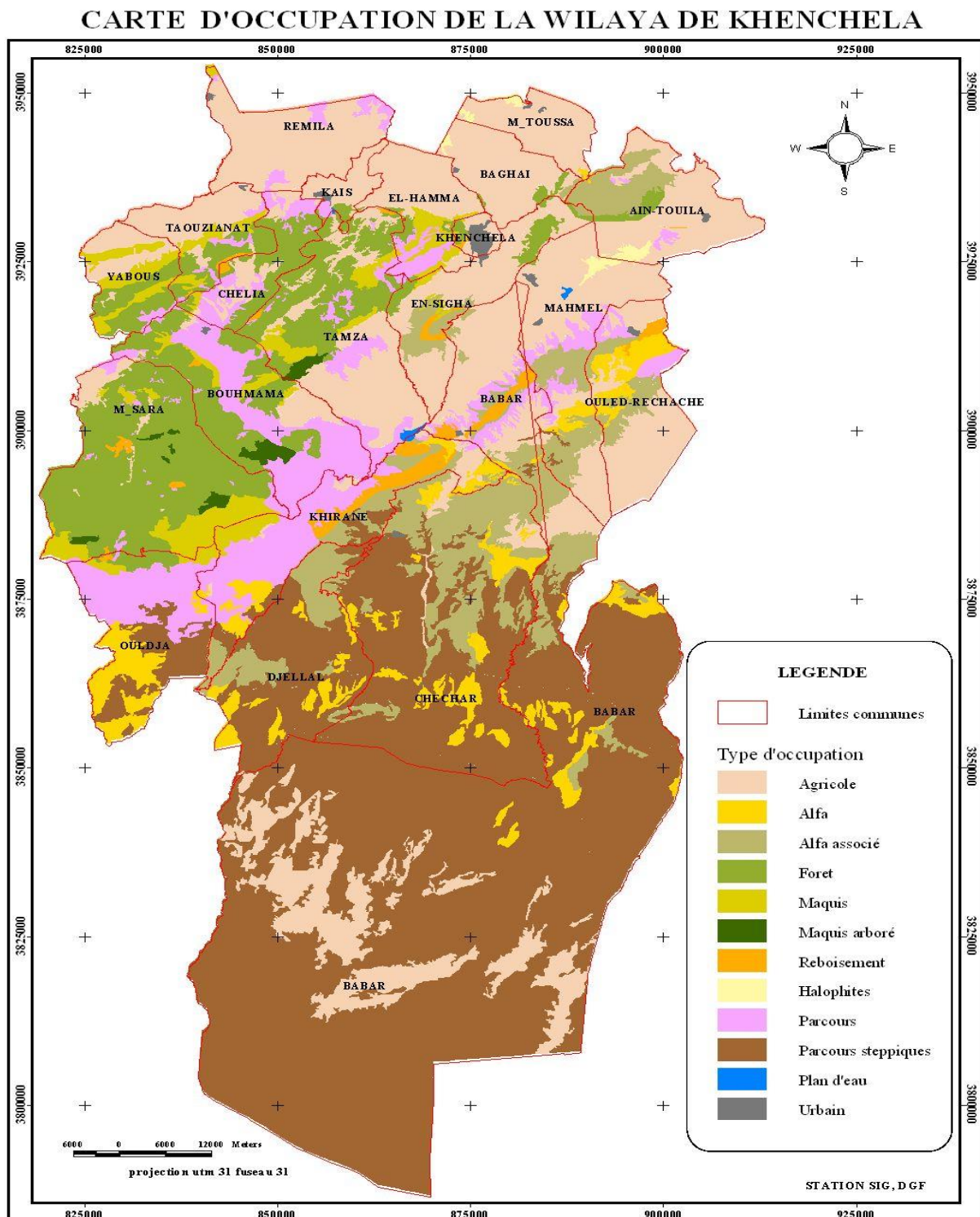
.....

هل هناك رؤية في إقامة مراكز ردم تقني أخرى؟

.....

كيف ترون عمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU ومدى حمايته للبيئة في مدينة خنشلة؟

.....



(المصدر : Direction De La Programmation Et De Suivi Budgetaire Khencchela,

2024)